مصنفك علي المصباح مع شرح ارشاد [illegible] في النحو

من كتب الفقير علي [illegible] غفر له

سعد [illegible] الفقير [illegible]

[illegible]

شرح المصباح لمصنفك

وكتاب الرشاد في شرح الارشاد

الكلمة ١٤ الاسم ١٨ ومن علاماته اللفظية دخول الالف واللام ٢٢ في حرف التنوين ثلثة مذاهب والجر ٢٣
التنوين خمسة اقسام والمنفصل ما دخله قد ٢٥ والكلمة قد قسمان اسم وحرف والحرف ٣٢
والتنوين ٢٤ الاسباب المانعة من الصرف تسعة والمبني ما ٤٣
الاعراب ٥٠ الاسماء على ضربين معرب ٥٢ ومبني ٥١ ٥٣

٢٤٧٧

Süleymaniye U. Kütüphanesi
Kısmı: Şehid Ali paşa
Yeni Kayıt No.:
Eski Kayıt No.: 2477

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل علم النحو مفتاحا لحل عويصات كلامه وكلماته ومصباحا ليستضيء بضوئه في معرفة احاديث نبيه ومعجزاته وامر عباده بان يدعوه باحسن اسمائه وصفات كماله ومن شاء منهم خيره على حروف الكائنات ليكون فاعلا بافعاله ورفع برأفته غشاوة الغمة عن بصائر اهل الوداد ونصب لهم طريقا قويما هو اقوم مناهج الرشاد فسبحان من له العزة والرفعة حيث ابدأ الخلق واعاد واظهر دين حبيبه صلى الله عليه وسلم ثم اشاد ومن تصدى لمعارضته فقمع ثم اباد ومن اطاعه بالاخلاص من العباد فاعزه كما اراد والصلوة والسلام على افضل من بعثه فاساد وعلى اله واصحابه الذين رفضوا عن الارض الفساد وعلى من تبعهم باحسان الى يوم التناد **وبعد** فان من اجل العلوم منقبة واشرفها مرتبة علما لا يخفى على احد رفعة شانه ولا يحصى جلالة قدره ونباهة مكانه وما هو الا الاعراب الذي يقتضي فهم كلام الله المنزل وبه يتضح معنى حديث حبيبه المرسل فانهما الذريعة الى السعادة الابدية والوسيلة الى المصالح الدينية والدنيوية ولما علم ان شرف العلوم بشرف المعلوم وتوقف عليه معنى كلامه تمكنت كفى ذلك اية على رجحانه وبرهانا على قصور كل علم عن شانه واني بعد ما صرفت عنفوان الشباب الى اقتنائه واخذت جزءا من لبابه وتميز قشره من اللباب قد شرحت فيما مضى كتاب المصباح واغنيته بالا عن الضوء والمصباح شرحا مختصرا على حل الفاظه ومرتبطا على ايجازه بالا ثم رايت كثيرا من الفضلاء يشتغلون بتدريسه وتحقيقه ويشتاقون الى تفصيله وتدقيقه وقد اتفق لشروح المشتغلين اضواء بها امام جهة الاشكال واما لانه مجرد قيل وقال فالتمسوا مني ان اشرحه ثانيا واضع عن الاقتصار والاختصار ثانيا الا اني كنت محفوفا بشواغل التحصيل وممنوعا عن ذلك بحوادث الزمان بالتغير والتبديل مع غصص تجرعتها من مفارقة الاخوان وخطوب ثلمة اشاهدها من طوارق الزمان وهلم جرا الى ان هبت نسيم التأييد وفاضت على انوار التوفيق والتسديد

الالبا[illegible]

فشرح

فشرح الله صدري لذلك الامر الخطير وبدت على في دجى الليل طلعة البدر المنير فجردت سيف العزيمة للاهتمام بشرح حقايقه ومعانيه والاقدام على تشييد قواعده ومبانيه كافلا بابراز لطايف ان فيه في حجب العبارة ضامنا للايراد لالئه المكنونة في صدف الايماء والاشارة صارفا قلمي تمام الاعتناء الى توجيه كلام المص بقدر الامكان شارطا على نفسي شريطة الانصاف في التحقيق والبيان واقفا الاكثر ما اورد عليه من الاعتراضات قابلا لما يجب قبوله في اثناء هذه الاشتغالات سائلا من الله قاضي الحاجات ان يجعل سعيي هذا مشكورا وعملي مبرورا وان يجعل على هذا في ظلمة الساعة نورا وان يجعل وله قدمي ساعتئذ مبثورا مكفورا فانه لا مفزع الى الاباء ولا مقصد لجميع الاجناب وهو حسبي ونعم الوكيل قال المص بعثه الله واولاه الى ما يستحق في اخراه وعقباه اما بعد حمد الله ذي الانعام واقول وانا اخفهم المحتاج الى رحمة الله الحاكم شيخ علي بن محمد [illegible] وفقه الله لما يحبه ويرضاه واعطاه متمناه في اولاه واخراه افتتح المص كتابه بالتسمية والتحميد اقتداء بخير الكلام وعملا بخبر النبي عليه السلام ثم صرح بان التحميد لرتبة التقديم وان كل ما سواه فانما يستحق ان يكون واقعا بعده بلا اشتباه وتعليق الحمد اولا باسم الذات وتعقيبه ثانيا ببعض الصفات تنبيه على انه عز وعلا هو المستحق بالجمع بين الاستحقاقين وان هذا هو منصب الالوهية وحده لا شريك له وتكلمه في الصلوة بتنبيه على انه ليس في غيره الا احد النوعين وايثار الحمد على المدح جرى على الوتيرة المستقيمة والطريقة الصحيحة من انه جميل علاقا عن بالاختيار وعلى الشكر تنبيها على ان جهة استحقاقه لا ينحصر في الفواضل بل يعم الفضائل اليضح مع الاشعار بانه شاكر وتصوير الحمد في صورة الاضافة تنبيه على الاختصاص على ما هو الاصل في الاضافة وايماء الى ان كمال الذات وعظم الصفات والانعام كما ذكر مخصوص به وتقدس وان كل كمال في غيره فانما هو باعطائه وهبته لا كامل في الذات الا هو ولا كامل في الصفات الا هو ولا معطي ولا منعم الا هو ولهذا النكتة اطلق الانعام

وليذهب نفس السامع كل مذهب ممكن في هذا المقام وعقب الانعام بذكر الحصر
بعد العام لان الاية اعظم النعم وافضلها بل لتناسب المقصود اشعارا ببراعة الاستهلال
وايماء الى ان هذا ايضا من جملة النعم العظام واراد بالكلام جنس ما يتكلم
به من العرب والكلام اسم بمعنى التكليم كالسلام بمعنى التسليم والنكال بمعنى التنكيل
والطلاق بمعنى التطليق وتصدير الكلام باما تنبيه على اللزوم والتوكيد المعنى
وايماء الى انه لا يلزمه التفصيل المقتضى لسبق الاجمال فان اما حرف تفصيل
بمعنى انه فيه كثير وحرف شرط وتوكيد بمعنى ان الشرطية والتوكيد لا ينفكان عنه
ابدا قال سيبويه اما زيد فذاهب معناه مهما يكن من شيء فزيد ذاهب فهي كلمة تنبيه
على معنيين الاول انه حرف شرط الثاني انه حرف توكيد قال صاحب الكشاف
فائدة اما في الكلام ان تعطيه فضل توكيد تقول زيد ذاهب فاذا قصدت
توكيد ذلك وانه لا محالة ذاهب وانه بصدد الذهاب البتة وانه منه عزيمة قلت
اما زيد فذاهب ويدل على ذلك ان ارباب المعاني يعدون اما من المؤكدات
اصطلاحا فقولهم اما زيد فذاهب معناه ان يكن في الدنيا شيء فزيد ذاهب
فاما حرف شرط بمعنى ان حذف شرطه وجوبا اذ هي كثيرة الاستعمال فناسبها التخفيف
ولانهم ارادوا وضع اللازم في قصد المتكلم وهو زيد موضع الملزوم في كل كلام مطلقا
وهو الشرط فصار اما زيد فذاهب ثم وضع زيد موضعه رعاية لما هو المتعارف بينهم
من ان ما وجب حذفه يجب ان يوضع موضعه شيء ليشغل حيزه وتقييد سيبويه بمهما
ارشاد الى المعنى وتصوير للمراد وتبيين لمعنى الشرطية والجزائية وتنبيه على اللزوم
المعتبر بينهما على ما هو قانون الشرط والجزاء واشارة الى التوكيد كما اشرنا اليه
لا ان اما بمعنى مهما فان مهما اسم واما حرف ولن يكون الاسم والحرف مترادفين
ولا ان اما كان في الاصل مهما فغير الى اما اذ لم يعهد تصيير الاسم بالتغيير حرفا
وانما اخرت الفاء من المبتدا الى الخبر لئلا يلزم الجمع بين حرف الشرط وحرف
الجزاء فقولهم زيد ذاهب جزم بذهابه وقطع بتحققه اذ هو لازم لحصول شيء
في الدنيا وما دامت الدنيا باقية لا تخلو من وقوع شيء فيها ولما كان اما متضمنة
لمعنى الابتداء اذ هي واقعة موقع اسم هو المبتدا ولمعنى الشرط اذ هي واقعة موقع

مطلب كلمة اما

فعل

3

فعل هو الشرط لزمها امران الاول ان يكون بعدها اسم الثاني ان يقع
في جوابها فاء البتة رعاية لما كان بقدر الامكان ويذكر اللزوم بالجزم
وليكون ومنه يتكلم عن ام اوفى فان قيل اللزوم الاول منقوض
بقوله تعالى واما ان كان من المقربين فروح وريحان والثاني منقوض
بقوله تعالى اما الذين اسودت وجوههم اكفرتم وبقوله فقال اما القتال
فلا قتال لديكم وبقول الاخر من يفعل الحسنات الله يشكرها اجيب
عن الاول بان المبتدا بعده محذوف تقديره اما المتوفى ان كان
من المقربين وعن الثاني فان الجواب محذوف تقديره فيقال لهم اكفرتم
فحذف القول استغناء عنه بالمقول فتبعته الفاء في الحذف وكثيرا ما يحذف
الشيء تبعا ولا يحذف استقلالا وعن الثالث والرابع بانه مبني على ضرورة
الشعر والكلام في سعة الكلام وبالجملة فضابط الفاء ما قاله بعض المحققين
ولا يحذف الفاء في جواب اما الا مع قول يدل عليه محكيه كالاية المذكورة
او لضرورة الشعر واما التفصيل في اما فقد ادعى قوم لزومه لها وعدم
انفكاكه عنها وليس كذلك فان جواز السكوت على قولك اما زيد فذاهب
يقطع دعواهم الباطل لكلام الخصم كما اشرنا اليه واما بعد فهو من
الظروف الزمانية وله حالتان في الاعراب اذا اضيف وذكر المضاف
اليه نحو جاءني زيد بعد عمرو اي بعد مجيء عمرو والبناء اذا اضيف ونوي
المضاف اليه نحو لله الامر من قبل ومن بعد وهو ههنا مبني لحذف المضاف
اليه مذكور فهو اذن ظرف منصوب وفي عامله ههنا خلاف فذهب الجمهور
الى ان العامل فيه اما وعليه سيبويه والمازني لان ان مذكور بعد الفاء
وقد تقرر ان خبر ان لا يتقدم عليها فامتنع تقديم معموله بالطريق
الاولى ولهذا قال صاحب الكشاف في قوله تعالى يوم نبطش البطشة
الكبرى انا منتقمون انه من قبيل الاضمار والتفسير كانه قيل انا منتقمون
يوم نبطش فان قيل قد تقرر ان اما حرف شرط بمعنى ان فكيف يعمل في
الظرف وهو بعد قلنا نعم هو حرف الا انه نائب عن فعل الشرط فلنيابته

في عامل الظروف خلاف

عنه

يعمل في الظرف كانه قيل ان يكن شئ في الدنيا بعد الحمد والصلوة فان الولد
حاله كذا ثم انه وان كان نائبا عن الفعل الا انه لكونه حرفا ضعيف في العمل
فلا يجوز ان يعمل في غير الظروف اذ الظرف يكفيه رائحة من الفعل ولان
في الظروف توسعا ليس في غيرها تجوزوا عمله في الظروف خاصة سواء كان
الظرف زمانا كاذ واذا وبعد ونحو ذلك او مكانا كالجهات الست او جارا
ومجرورا نحو اما في الدار فانى جالس وذهب المبرد وابن درستويه والفراء
الى ان العامل في مثل ما بعد ان حتى توسع الفراء فجوز اخوات ان عليها
وجوز الاعمال في الجميع ويجب ان يعلم ان محل النزاع بين الفريقين هو مخصوص بما
الذي يكون ما بعد اما ظرفا ويكون ان مذكورا بعد فائها نحو اما اليوم
فانى ذاهب واما في الدار فانى جالس فههنا قيدان ظرفية ما بعد اما
وذكران بعد فائها ففي مثل هذه الصورة العمل لاما عند سيبويه والمازني
وجمهور النحاة والعمل لنفس الخبر عند المبرد والفراء وابن درستويه
وحاصل نزاعهم راجع الى حرف واحد وهو انه هل يجوز ان يعمل ما بعد ان
فيما قبلها ام لا فالاولون يمنعون ذلك والاخرون يجوزونه فان انتفى
احد القيدين المذكورين فان كان المنتفي القيد الاول وهو الظرفية
فقط نحو اما زيدا فانى ضارب فالمسئلة ممتنعة عند الاولين جائزة عند
الاخرين قال صاحب اللباب الاعراب واياه اعنى بالباب الفاضل في هذا
الكتاب انما ذكر وروى ان سيبويه مع المجوزين ويعضد هذا المذهب
ما قاله ابو الدرداء رضى الله عنه اما بادى بدء فانى احمد الله فانه بادى
نصب حالا من المستتر في احمد وفيه بحث لانا لا نم ان بادى حال لم لا يجوز
ان يكون ظرفا كما صرح به صاحب الكشاف في قوله بادى الراى واليه ذهب
صاحب الصحاح في قولهم افعل بادى بدء اى اول شئ فيجوز اذن
ان يكون العامل فيه اما تقديره ان يكن في الدنيا اول شئ فانى احمد الله
فان قيل لا يخفى ان المقصود الحمد واقعا اولا فجعله ظرفا غير نافع
لانه ان جعل معمولا لاما فات المقصود وان جعل معمولا لاحمد فهو رجوع

الى ما يقصد

الى ما يقصد الفرار عنه قلنا هذا ممنوع اذ ليس مضمون التركيب هذا
وحقيقته الا ان مضمون الجزاء لمضمون الشرط على ما حققناه مرارا
وفرعنا به ممكنا كان او جهارا فتقديره اذن ان يكن في الدنيا شئ
او لا شئ فحمدى لله لازم له لا ينفك عنه اصلا وهذا معنى صحيح
لا غبار عليه اصلا اذ اللازم للاول اولى لا محالة وان كان المنتفي هو
القيد الثاني فقط وهو ذكران بعد فائها نحو اما اليوم فانا خارج
فالمسئلة جائزة عند الجميع لا خلاف لاحد في جوازها فمن شاء فليعمل اما
ومن شاء فليعمل نفس الخبر اذ لا يتصور ههنا مانع اصلا وان كان
المنتفي كلا القيدين معا نحو اما زيدا فانا ضارب فلا خلاف لاحد
في جواز هذه المسئلة ايضا ولا خلاف ايضا لاحد في ان العامل نفس الخبر
وهو ضارب اذ قد عرفت مرارا ان اما لا يقدر على ان ينصب المفعول به
لان عمله لا يجاوز الظروف وبالجملة قد دلت المباحث السابقة دلالة قطعية
لا يحوم حولها شك ان ما بعد فاء اما لا يجوز ان يعمل فيما قبلها جوازا قطعيا
اجماعيا فليتنبه النحو في الكلام كالملح في الطعام ذكر الانعام
وعقبه بذكر الخاص بعد العام تنبيها على جلالة هذه النعمة وانها
من جملة النعم العظام وجريانها ونيزه سرعة الانتقال الى المقصود والمرام
لان هذا هو الذي سيق له الكلام وقصد حصوله في الافهام وفي كلامه تشبيه
للنحو بالملح صريحا وللكلام بالطعام ضمنا ووجه الشبه في الاول ان المقصود
من الكلام تفهيم المرام وتحصيله في الافهام ومن الطعام التغذية والتنمية
في الاجسام وقيام الاول برعاية الدلالات والمحافظة على الترتيب
المخصوص على ما يقتضيه قوانين النحو وقيام الثاني بادراج الملح في تنميته
على ما يقتضيه قانون الطب فوجه الشبه اذن ترتب المقصود عند
استعمال كل منهما على الحد المعهود وبغير ذلك يظهر فوات المقصود عند الاخلال
به اذ لا عبرة بالقلة والكثرة انما المعتبر هو الحد المعهود وبهذا يظهر ان جعل
وجه الشبه الصلاح باستعمالها والفساد باهمالها لا يخلو عن قصور وكذا جعله

كون القليل مصلحا والكثير مفسدا وان صح في جانب الكثرة في الجملة بالجمع
بين المسائل الغريبة والوجوه الكثيرة النحوية فانه افسد للكلام وابعد
عن المرام ومن ههنا ترى ارباب المعاني شارطين في فصاحة الكلام
خلوصه عن ضعف التاليف وعن التعقيد واما وجه الشبه في الثاني
فهو كون كل منهما غذاء تربية المغتذي وجودا وبقا غاية الامر ان الطعام
غذاء للاجسام والكلام غذاء للعقول والافهام ففيه تشبيه للغذاء
الحسي بالغذاء العقلي والجعل بمعناه الاحداث والايجاد وهو الذي
يقال انه بمعنى الخلق فيتعدى اذن الى مفعول واحد وعليه قوله
جل طوله وجعل الظلمات والنور والتصيير اي تصيير شيء شيئا
فيتعدى اذن الى مفعولين وعليه قوله تعالى وجعلوا الملائكة الذين
هم عباد الرحمن اناثا فقوله جاعل النحو مجرور على انه صفة لله فان قيل
كيف يصح وقوعه صفة وهو نكرة والموصوف معرفة قلنا فيه وجوه
الاول انه اريد بذلك انه المعروف المشهور به واضافته اذن محضة
معنوية وهذا مبني على قاعدة ذكرها سيبويه في كتابه وهو ان الاسم كفاعل
اذا اضيف الى معموله واريد به انه هو المعروف المشهور بذلك
فاضافته اذن محضة واسم الفاعل اذن بمنزلة الاسم الجامد قال
تقول مررت بعبد الله ضاربك كما تقول مررت بعبد الله صاحبك
اي المعروف بضربك وبصحبتك فقوله جاعل النحو في الكلام بمنزلة
ان يقال اما بعد حمد الله الموصوف بالانعام المشهور الموصوف بجعل النحو
في الكلام الثاني ان الالف واللام منه محذوف حذفه ازدواجا لما قبله
وهذا مبني على قاعدة ذكرها صاحب الكشاف في قوله تعالى شديد العقاب
ان الالف واللام قد يقدر ويجعل المذكور وصفا للمعرفة ومن هذا
القبيل قولهم ما يحسن بالرجل مثلك ان يفعل كذا وما يحسن بالرجل خير منك
ان يفعل ذلك نص عليه الخليل وقد يجعل المعرف باللام نكرة بنية
طرحه كما يجعل المعرى معرفة بنية ذكره الثالث ان اسم الفاعل ههنا

بمعنى

مبنية على ... صفة للمعرفة

ويجعل المعرف نكرة بنية طرحه

بمعنى الماضي فاضافته اذن محضة فان قلت فلا يعمل اذن عمل
الفعل وقد عمل ههنا في المفعولين قلت هو من قبيل قوله تعالى وكلبهم
باسط ذراعيه بالوصيد فهو اذن حكاية للحال الماضية فكونه بمعنى
الماضي لا ينافي عمله الرابع انه بمعنى الثبوت والدوام فيكون اضافته
محضة فقوله جاعل من الجعل بمعنى الخلق وجعله من الجعل بمعنى التصيير غير
مناسب لما في الاول من الاشعار بان النعمة هي نفس حلول النحو في الكلام
وهذا هو المقصود والمرام واما كونه كالملح في الطعام فهو شيء آخر وامر
زائد فان كان هذا نعمة فهي نعمة اخرى فوق الاول ايماء الى ان الحمد
باعتبار نعمتين فان القيد والمقيد كل منهما مراد بخلاف الثاني
فانه نعمة واحدة فالاول اولى فقوله كالملح صفة لمصدر محذوف
تقديره جاعل النحو في الكلام جعلا مثل جعل الملح في الطعام وجعله حالا غير مناسب
للمقام والقول بان جاعل ههنا من الجعل بمعنى التصيير وهو من افعال القلوب
المستدعية للمفعولين الممتنع الاقتصار على احدهما ليس بشيء اما اولا فلان
التصيير ليس من افعال القلوب نعم هو جار مجراهن في اقتضاء المفعولين
وفي الدخول على المبتدأ والخبر واما ثانيا فلانه يجوز الاقتصار فيها على احد
المفعولين مطلقا سواء كان المحذوف اولا او ثانيا قال صاحب الكشاف
في قوله تعالى ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله امواتا بل احياء وقرئ
بالياء وفاعله الذين اي لا تحسبن الذين قتلوا انفسهم امواتا ففيه
اقتصار على المفعول الثاني والاول محذوف اذ هو في الاصل مبتدأ
فحذف كما حذف المبتدأ في قوله احياء اي هم احياء وقال في قوله جل طوله
ولا تحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم قرئ بالياء وفاعله
الذين يبخلون اي ولا تحسبن الذين يبخلون بخلهم خيرا لهم ففيه اقتصار على
المفعول الثاني والاول محذوف فان قيل فما تقول في كلام المصنف افعال
القلوب من خصائصها امتناع الاقتصار على احد المفعولين ووافقه
ابن الحاجب ايضا وكذا الكلام المفصل صريح في ذلك قلنا كل ذلك غريب وما قيل

والمقصود ان الاسماع في باب اعطيت كثير بخلاف هذا الباب فانه ليس
في مرتبته فافهم فعلم الرشيعه والسر في التفاوت ان المفعولين ههنا معا
كلام واحد اذ مضمونهما مفعول به في التحقيق ولا كذلك باب اعطيت فحذف
احدهما بمنزلة حذف بعض اجزاء الكلمة الوحدة ولعلنا نفصل هذه
المباحث في مواضعها اذا افضت النوبة اليها باذن الله تفصيلا
لا مزيد فوقه واما اذا جعل حالا كنحو بدلا فهو وان كان بدل النكرة من المعرفة
الا انه لا حاجة ههنا الى التوصيف اذ الكل في مفيد لما لا يفيده الاول
نص عليه الشيخ ابو علي الفارسي في الحجة وهو حق فالحكم بالوجوب كما فعله ابن الحاجب
وتبعهم كما فعله صاحب الحفص ليس بشيء فليتامل والصلوة مجرور معطوف
على حمد الله على رسوله محمد عطف بيان لما قبله عقب التحميد بالصلوة اذ هو
وسيلة القبول والذريعة الى النجح بباب الافاضة والاستفاضة وتعليق
الصلوة اولا بالاسم لصفة وتاخير العلم تنبيه على ان الاستحقاق هنا وصفي
بخلاف الحمد فان الاستحقاق هناك ذاتي ووصفي والرسول والنبي لفظان
متداولان في اللسان كثير الذكر في التوراة والقران ناطق بالفرق بينهما
قال الله تعالى وما ارسلنا من قبلك من رسول ولا نبي وقال انه كان رسولا نبيا الى غير
ذلك وهذا القدر معلوم واضح لا خفاء فيه انما الخفاء في وجه الفرق بينهما
واضطرب في ذلك كلام صاحب الكشاف فظاهر كلامه في سورة الحج ان الرسول
مشروط بكونه صاحب كتاب والنبي مشروط بعدمه فبينهما اذن تباين
وظاهر كلامه في سورة مريم ان النبي اعم وبين كلاميه وان كان منافاة الا
انه مع ذلك يرد عليه ان كثيرا من الرسل لم يكونوا ذوي كتب فانه تعالى قد وصف
بان اسمعيل والياس ويونس ولوطا من المرسلين وهولاء لم يكن لهم كتاب
وقال بعضهم النبي هو الذي ينبي عن ذات الله عز وجل وصفاته وبما
يستقل العقل بدرايته ابتداء بلا واسطة بشر والرسول هو الماموريه ذلك
باصلاح النوع فالملحوظ في النبوة هو الانباء عن الله عز وجل وفي الرسالة
هو اصلاح النوع فالنبي اعم واوثر الرسول ههنا بالذكر على النبي اذ هو اكمل سيد

الانام

من قبيل

6

الانام جمع لا واحد له
ورهط وقوم جمع

الال

من قبيل مصارع مصر وسيد قريش وعالم البلدة نصح جبلة وصفا للعلم
والانام المخلوقات وهو جمع لا واحد له من لفظه وقيل هو اسم جمع وعلى اله
ذكر ههنا على لئلا يتوهم انه معطوف على محمد فيلزم نبوة هولاء فاعادته
قطع لهذا الوهم ابتداء وتنبيه على تجديد الصلوة هنا وان كان بالتبعية
واختلف كلامهم في تفسير الال فقيل اله ذريته وقيل اله بنو هاشم وبنو المطلب
وقيل اله كل مؤمن ومؤمنة يروى انه سئل النبي صلى الله عليه وسلم من الك
فقال الى كل مؤمن ومؤمنة والال اصله اهل بدليل ان تصغيره اهيل
فلو كان معتل العين من الواوي لقيل اويل ومن اليائي لقيل اييل فقلبت
الهاء همزة كما في ماء واصله ماه بدليل جمعه على امواه وقلب الهاء بالهمزة
شايع لما بينهما من قرب المخرج اذ كل منهما من اقصى الحلق فصار ءال
فاجتمع همزتان الاولى مفتوحة والثانية ساكنة فابدلت الثانية الفا
كما في آدم والاصل ءادم ففيه تغييران فجبر نقصه بان جرى فيه تخصيصان
الاول انه لا يضاف الى البلاد والحرف فلا يقال ال هراة ونيسابور
كما يقال اهل هراة ونيسابور ولا يقال ال البيت ولا ال التجارة كما يقال
اهل البيت واهل التجارة الثاني انه لا يضاف من العقلاء الا الى من له
خطر وشرف في امر الدين والدنيا معا كال النبي او في امر الدنيا فقط كال
فرعون في اصل التخصيصين اذن تخصيصه بالعقلاء الموصوفين بالشرف والخطر
في التقييد بالعقلاء احتراز عن ال مصر وال الاسلام وال البيت وال التجارة
والتقييد بالشرف والخطر احتراز عن ال الحجام وال الحائك ونحو ذلك والاصحاب

الاصحاب

جمع صاحب كالاشهاد جمع شاهد والاطهار جمع طاهر هذا ما ذهب اليه [illegible]
والمحققون على ان اصحابا جمع صحب بالسكون اسم جمع كنهر وانهار او جمع صحب
بالكسر تخفيف صاحب كنمر وانمار لان جمع فاعل على افعال لم يثبت وبالجملة هو من
صحبه يصحبه صحبة وصحابة بالفتح وفي الصحاح والاصحاب جمع صحب كفرخ
وافراخ والصحابة بالفتح وهو في الاصل مصدر وجمع الاصحاب الاصاحيب
والصحابة من اشتهر بصحبة النبي صلى الله عليه وسلم سنة او سنتين وشهد معه غزوة

او غزوتين مؤيدى الكلام مجرور على انه صفة للصحابه والاضافة
معنوية لان اسم الفاعل هنا بمعنى الماضى اى ناصريه فهو اسم فاعل من ايد
يؤيد بمعنى نصر وهو ههنا جمع واصله مؤيدين فحذفت النون للاضافة
والياء لالتقاء الساكنين وحذف الياء انما هو فى اللفظ لا فى الخط
والا لالتبس بالواحد فان قيل فهلا حركتا بتحريكهم للياء التثنية
عند التقاء الساكنين نحو قولهم مررت بغلامى القوم قلنا الياء الكسرة
فلو كسرت لزم اجتماع الكسرات ولا كذلك التثنية فان ما قبل الياء
هناك مفتوح وايضا الياء اذا كانت ساكنة زايدة وما قبلها مكسورا
كانت مدة والمدة بمنزلة الالف والالف لا يقبل الحركة عند
التقاء الساكنين نحو جاءنى غلاما القوم فكذا ما هو بمنزلته واوثر الاسرار
على الاعانة والتقوية والدين ونحو ذلك تنبيها على ان التاييد ما ثره فى
جانبى الظاهر واما فى جانب الباطن فامر الى الله وفى لفظ الكلام
تنبيه على ان ذلك انما هو بتاييد الله عز وجل لا بالكثرة ولا بالشوكة البدنية
او المالية واطلاق التاييد اشارة الى ادراج الحروف والسيف تحته وتنبيه
ورمز خفى الى ان هولاء مع انهم راشدون مرشدون فهم موصوفون بالكمال
والتكميل وعطف الاصحاب على الال من قبيل التخصيص بعد التعميم تنبيها على رفعة
شان الخلفاء وعلو مكان الخلفاء ان اريد بالال امة المتابعة وهو الحق كما
يشده الروايات وينطق عنه الايات وان اريد به غير ذلك فهو من قبيل
الترقى من الادنى الى الاعلى وعلى كل تقدير ففيه تعظيم للخلفاء الاربعة
وتنبيه على رفعة شان الائمة رضوان الله عليهم اجمعين فان الولد اعز
الفاذ جواب اما والاعز منصوب صفة للولد وهو اسم ان وخبره الجملة
الاتية بعده وهو قوله اردت كما يجيء تحقيقه لا زال كاسمه مسعودا
هذه الجملة الدعائية مع سابقتها جملة معترضة بين اسم ان وخبرها ولا محل
لها من الاعراب اصلا فقوله لا زال من الافعال الناقصة واسمها هو الضمير
المستتر فيه الراجع الى الولد وخبرها قوله مسعودا وقوله كاسمه صفة لمصدر محذوف

تقديره

تقديره كان الولد ابدا مسعودا كما كان اسمه مسعودا اى كان مسعودا كونا مثل كون
اسمه مسعودا ففيه تسمية للدائر بين الوجود والعدم بما هو محقق الوجود وللنكتة
النكتة اوثر توسيط بين الاسم والخبر كما يقال كان زيد كالاسد شجاعا
اى كان شجاعا كونا مثل كون الاسد شجاعا وهذه وتيرة مستمرة لا يكاد
تجد التشبيه مؤخرا لكاف سواء جعلناه حرفا او اسما فى موقع النصب على انه
صفة للمنصوب كما قدرناه وقد يعكس فيجعل قوله كاسمه خبرا وقوله مسعودا
حالا منه اى لا زال الكائنا كاسمه اى جعل الكاف حرفا او لا زال مثل اسمه
مسعودا ان جعل الكاف اسما ويرد عليه انه لا يلايم القرينة الثانية
ولفظ لا لا تدخل على الماضى الا ان يكون مكررا نحو فلا صدق ولا صلى
او يكون دعاء مثل لا زالت عيناك ساهدة ولا اسعدك الله بعده الى غير ذلك
والى اهل الخير مودودا اى محبوبا من ود بمعنى حب وفى ايماء الى الدعاء
بالصلاح كانه قيل رزقه الله الصلاح لان هذا المعنى لازم له لقوله تعالى
ان الذين امنوا وعملوا الصالحات سيجعل لهم الرحمن ودا اى فى
عباده والتقييد بالخير تنبيه على ان المعتبر من السعادة ما هو
الحقيقى فى نفس الامر عند الله معدن الرحمة ومظهرها والكائن فى محل
الرحمة مرحوم ومن العذاب محفوظ وتقديم الحصول على عامله اما تنبيه
على الحصر اشارة الى هذا المعنى او رعاية للتناسب فقوله مودودا
خبر لا زال الجزئى فمقتضى المناسبة ان يجعل ما يقابله وهو مسعودا كذلك
لما استظهر ظرف لقوله اردت ولما هذه ظرف بمعنى حين وهى لوقوع
الشىء لوقوع غيره وهى مضافة الى الجملة بعدها ابدا ولا يكون الجملة بعدها
الا فعلية اذ هى بمعنى اذ والعامل فيها ابدا جوابها وهو ههنا اردت
وهذه الجملة اعنى اردت مع ما يتعلق بها فى موقع الرفع على انها خبر ان
فى قوله ان الولد الاعز مختصر الوقاية نصب مفعول به لقوله استظهر
يقال استظهر الشىء اى استعان به واستظهر الشىء اى حفظه وقرأه
عن ظهر القلب كذا فى الصحاح والمراد ههنا واضافة مختصر الى الوقاية

المعنى الاول

من قبيل اضافة العام الى الخاص كعلم النحو وعلم الصرف وكتاب الكشاف
وكتاب المفتاح والاضافه بيانية عند من جوزه او لامية من قبيل سحق الجامع
ويحتمل ان يكون من قبيل اضافة الاسم الى المسمى اى المختصر المختص بهذا الاسم
كقولهم سرنا ذات مرة اى ساعة مختصة بهذا الاسم فالاضافه اذن لامية
اشارة الى النسبة الاختصاصية بين الاسم والمسمى وكشف عنه
اى عن نفس الضمير للولد او عن المختصر او الضمير له بحفظه اى بحفظ الولد
فيكون من قبيل اضافة المصدر الى الفاعل والمفعول محذوف اى
بحفظه اياه او بحفظ المختصر فهو من قبيل اضافة المصدر الى المفعول
والفاعل محذوف اى بحفظ المختصر الولد فضلة القناع فضلة الشئ
بقيته والفضلة والفضالة ما فضل من شئ والقناع بكسر القاف ما تستر
المرأة به راسها في الصحاح والمقنع والمقنعة بالكسر ما تقنع به المرأة
راسها والقناع اوسع من المقنعة والكشف مجاز عن المعرفة
والادراك شبه نفس الولد او معاني المختصر بالاشيا المحتجبة تحت الاستار
فاثبت لها ما هو من لوازم المشبه به وهو القناع فالمشبه هو نفس الولد
او معاني المختصر والمشبه به هو الصور الحسنة المحتجبة تحت الاستار فههنا
استعارة بالكناية لان ذكر لازم المشبه به كناية عن كون اسمه مستعارا للنفس
او المعاني ففيه دليل على ان النفس او المعاني صور حسنة محتجبة تحت الاستار
فذكر المشبه ههنا استعارة بالكناية وذكر القناع استعارة تحقيقية تصريحية
شبه من النفس جهلها ومن المعاني خفاؤها بالقناع بل بالستر بالقناع
فصرح بالمشبه به على نمط قوله تعالى ينقضون عهد الله فان العهد شبه
بالحبل وهذا استعارة بالكناية وذكر النقض استعارة تحقيقية تصريحية
تبعية شبه ابطال العهد بنقض الحبل فلفظ القناع اذن مجاز عن الجهل
او الخفا هذا على راى الجمهور من ارباب البيان واما على راى صاحب
المفتاح فالنفس او المعاني مستعمل في الصور الحسنة والقرينة
ذكر القناع فذكر المشبه استعارة بالكناية وذكر القناع استعارة تخييلية

ذكر ٥

اى اسم المشبه به واسمه اما الاشيا المحتجبة تحت الاستار او الصور الحسنة

والقناع

8

والقناع حقيقة لا مجاز كالمشبه واما على راى صاحب الايضاح فتشبيه
النفس والمعاني بالصور الحسنة استعارة بالكناية وذكر القناع استعارة
تخييلية فعلى هذا الكل من لفظ المشبه والقناع حقيقة لا مجاز انما المجاز في
الاثبات وعلى كل تقدير فذكر الفضلة متحتم والنكتة في ذكرها التنبيه
على ان الولد كان عليه بقية جهل قبل حفظ المختصر فاذا حفظها زالت
تلك البقية ايضا وفيه تنبيه على ان ادراك الكتاب فقط شئ وحفظه
شئ آخر وان الادراك والحفظ معا اكمل من احدهما فقط وههنا
وقفة لا بد من التنبيه لها وهي ان كشف القناع من المختصر معناه جعل
المختصر معلوما او عن نفس الولد معناه جعلها عالمة وذلك لان الاحتجاب
بالحجاب كما انه سبب لتستر المحتجب كذلك سبب لتستر الاشيا الخارجة عن
المحجوب في الداخل عن الخارج وعن الخارج عن الداخل فاحاط اى الولد بمعوذاته
اى معوذات المختصر حفظا تمييز اى احاط حفظه بمعوذاته فان في نسبة
احاط الى الولد ابهاما والتمييز رافع له كانه قيل احاط شئ ولم يدر فسر
ذلك المبهم بالحفظ اى احاط حفظه على نمط قولهم طاب زيد نفسا
فالتمييز في المعنى فاعل ويجوز ان يكون مفعولا له كقولهم طار زيد فرحا
والتقن من الاتقان وهو معرفة الشئ بيقين ما فيه اى ما في المختصر
من النحو بيان للاسم الموصول وهو اما حال او وصف اذ قد تقرر
ان كلمة من ان كانت بيانا للمعرفة فحال وان كانت بيانا للنكرة
فوصف فكلمة ما ان كانت موصولة فقط من النحو حال منه وجعله
حالا من المستتر في فيه ايضا جائز وان كانت موصوفة فهو وصف
اى التقن اشيا كائنة فيه كائنة من النحو فهو اذن صفة بعد صفة
وصفة الموصوف يحتمل ان يكون مفردا كما اشرنا اليه ويحتمل ان يكون جملة
اى اشيا كائنة فيه ويجوز ان يكون استينافا بيانيا كما ذكره صاحب الكشف
في نظائره فلما لم يتبع معه السؤال كانه قيل من اى شئ هي فقيل من النحو ومن البيان
رافع للابهام الذي تضمنه لفظ ما سواء كان موصولة او موصوفة والنحو

اهمنا

نية

ان كلمة من ان كانت بيانا للمعرفة فحال وان كانت بيانا للنكرة فوصف

الاصل وص

يطلق على نفس القواعد وعلى ادراك تلك المعلومات وعلى الملكة الحاصلة
من الادراكات المخصوصة والمناسب لهذا المقام هو المعنى الاول
واتقان تلك الاصول او القواعد التي اشتمل عليها ذلك المختصر يحتمل ان يكون
باتقان تلك القواعد فقط ويحتمل ان يكون مع اتقانها باتقان الفاظها
الدالة عليها فقوله معنى ولفظا رافع لهذا الاحتمال والابهام تصريح
بالثاني ودفع للاول اي اتقن الاشياء المتعلقة بعلم النحو التي تحويها تلك
باعتبار معانيها والفاظها اي اتقن معنى ما فيه ولفظه فالتمييز في
المعنى منقول كقوله تعالى وفجرنا الارض عيونا لانه تمييز عن النسبة كقولك
المبهمة ويجوز ان يجعل معنى ولفظا بدلا من ما اي اتقن معنى ما فيه
ولفظا فيه والمعنى مفعل من عنى يعني اذا قصد ومعناه المقصود
او مخفف معنى بالتشديد لان اصله معنوي اجتمع الواو والياء
والاولى ساكنة فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء فصار
معنيّ ثم خفف بحذف احدى اليائين لكثرة الاستعمال فهو اسم مفعول
ومعناه المقصود وعلى كل تقدير فالمعنى عبارة عن الصورة الذهنية
من حيث انه المقصود من اللفظ الدال عليه دلالة وضعية او منتهية
اليها اردت جواب لما وعاملها وهو مع كونه جوابا في موقع الرفع على
انه خبر ان في قوله فان الولد الاعز اي الولد مراد مني تلميظا وقت
استظهاره ان الملفظ في موقع النصب مفعول لاردت اي اردت تلميظه
والتلميظ جعل اللسان متحركا في الفم ليأخذ بقية الطعام في الفم ويجعلها
ليأكلها من لمظ يلمظ بالضم لمظا اذا اتبع بلسانه بقية الطعام في فمه
قال ابن السكيت التلمظ الشيء اكلا كذا في الصحاح والتلميظ ههنا عبارة
عن التعليم ففيه تشبيه الكلام بالطعام والتعليم بالاطعام ووجه الشبه كون
كل منهما غذاء يزيد المغتذي به وجودا وبقاء وذكر التلميظ الشعر بخبث
اصله بالكلية والتقليل تنبيه على ان متعلق التعليم هو مسائل القليلة الزهو
المأخذ اما لان الولد مذكور صغير لا يتحمل المسائل الكثيرة الصعبة المشكلة

واما ان

واما ان الامام جنابه عال ولعلوه يأبى كلامه ان يفهمه كل احد في تصدي
لتعليمه وتفهيمه فقيده بالقليل الواضح دون الكثير المشكل فهو الاول
رمز الى رعاية مقتضى المقام ورعاية مناسبة الكلام بالافهام وفي الثاني
رمز الى علو جناب الامام وقوله فنظرت في مختصراته المضبوطة دون
كتبه المبسوطة بلا بيم الوجيز بهذين فحكاه من في قوله فمن كلام الامام المحقق
اي الامام الموصوف بصفتين كل منهما الفضل في التقدم وكسب التحقيق والتدقيق
ومن ثم اتى بالصفتين ترى بعض العلماء وصلوا الى السماك والاخرين
وصلوا الى السماك وقدم التحقيق على التدقيق تنبيها على ان التحقيق هو الاصل
والمدار والتدقيق بعده به يحصل الاعتبار واثر في جانب التحقيق لفظ
الامام وفي جانب التدقيق تزيين الكلام تنبيها على ان مدار الامامة على الاول
وان هذا الوصف هو الذي يستحق به صاحبه للتقدم والاهتداء وانه بمنزلة
العرش وان الثاني بمنزلة النقش حيث العرش ثم النقش والحبر بالكسر والفتح
لغتان والكسر افصح وهو في الاصل واحد الاحبار وانما قيل للعالم حبر لانه
العالم بتحبير الكلام وتحسينه وتزيينه كذا في الصحاح ابي بكر عطف بيان للامام
عبد القاهر عطف بيان للاول والثاني ابن عبد الرحمن الجرجاني جمع بين
اسمه وكنيته واسم ابيه وذكر بلده ونسبه اليه كل ذلك اعتناء بشانه وتنبيه
على مكانة مكانه والجرجاني نسبة الى جرجان وهو بلدة من بلاد طبرستان
وخوارزم كانت في قديم الايام تابعة لها ولهذا يقال لها جرجانية خوارزم
ولقد كانت بلدة عظيمة واهلها كانت كثيرة الى ان عجز عن فتحها ملوك
ولم يقدر عن اخذها قباد وانوشروان وخسرو ومن ملوك خراسان والعراق
والسواد حتى انسد من جانب بسطام طريق خراسان وقد كان الناس
يسيرون اليه من جانب كرمان الى ان بعث الله نبينا صلوات الله وسلامه
عليه وعلى اله وصحبه اجمعين ففتح الله عز وجل تلك المدينة مع كثرة اهلها
واحكام جدرانها وسورها على اهل الاسلام ببركة النبي صلى الله عليه وسلم
ففتحها يزيد بن المهلب في ايام خلافة سليمان بن عبد الملك سقى الله ثراه

تبعيضية اي اعلم بعض كلامه لان كلام الشيخ في كل ما لا يحصى وجعلها ابتدائية ايضا جائز والحبر المدقق صح

ومحكماتهم صح

اي مسكنه ومدفنه وسقيه عبارة عن جعله معمور الجنب ليطيب حال من سكنه
وهذا مبني على عادة العرب لان مساكنهم برية التي لا يوجد فيها الماء
فوجدان الماء عندهم كناية عن الفوز بالسعادة كما ان بلادهم حارة
والبرودة عندهم فوز عظيم ولهذا يقال في الدعاء برد الله مضجعه ويقال
في اشعارهم في الكعبين ثم ان جعله معمورا كناية عن فوز صاحبه وطيب حال ساكنه
فقوله سقى الله ثراه معناه طيب الله حال ساكنه وجعل الجنة مثواه
اي مسكنه ومأواه حتى يعلق بطبعه اي طبع مولدي لفظة الحلو صفير
لفظة اللام والحلو صفة لفظة ما يتفجر منه ينابيع النحو الموصول مع صلته
في موقع الرفع على انه فاعل الفعل المذكور قبله وهو يعلق فقوله حتى يعلق لا يتضح
معناه الا بعد ضبط معاني حتى ووجه الضبط ههنا على نمط الاختصار
ان حتى ثلثة اقسام الاول انه حرف جر الثاني انه حرف عطف بمنزلة ثم
الثالث ان يكون حرف ابتداء اي حرفا يبتدأ بعدها الجمل وتستأنف
فان كان حرف جر فهو بمنزلة الى في العمل والمعنى الا انه يخالفه في امور الاول
انه يخفض الظاهر بخلاف الى فانه يدخل على الظاهر والمضمر الثاني ان مجروره
يجب ان يكون مسبوقا بذي اجزاء قبله ويكون مجروره اخر تلك الاجزاء نحو اكلت
السمكة حتى راسها او ملاقيا لاخر جزء من تلك الاجزاء كقوله تعالى سلام هي
حتى مطلع الفجر الثالث انه يدخل على المضارع المنصوب كقولهم سرت
حتى ادخلها والنصب بتقدير ان وان هذه والفعل في تقدير مصدر
مخفوض بحتى بخلاف الى فانه لا يقال سرت الى ادخلها الرابع ان حتى
موضوعة ليدل على ان الفعل قبلها ما ينقضي شيئا فشيئا الى ان يبلغ مجرورها
ولهذا قال صاحب المفتاح ولابد في حتى من التدريج يرشدك الله قوله
وكنت فتى من جند ابليس فارتقى   بي الدهر حتى صار ابليس من جندي
الخامس انه اذا دخل على المضارع المنصوب فله معنيان الاول معنى الى
الثاني معنى كي التعليلية وعليه قوله تعالى ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم
وقوله هم الذين يقولون لا تنفقوا على من عند رسول الله بخلاف الى فانه

معاني حتى

كم

ليس

١٠

10

ليس كذلك وان كان حرف عطف فهو بمنزلة ثم في المهلة والتراخي الا انه
مشروط بالتدريج كما مر بخلاف ثم ويكون مدخوله ظاهرا ويكون مدخوله بعضا
من جمع قبلها كقولهم قدم الحاج حتى المشاة او جزءا من كل نحو اكلت السمكة
حتى راسها او كجزء نحو اعجبتني الجارية حتى حديثها ويكون مدخولها غاية
لما قبلها اما في الزيادة نحو مات الناس حتى الانبياء او في النقصان
نحو جاء الناس حتى الحجامون والشرط الاخر انما يختص بعطف المفردات
فلا يعطف بها الجمل وهذا الشرط مختلف فيه فبعضهم جوزوه وبعضهم
منعوه وهو الصحيح لان شرط معطوفها ان يكون جزءا او كجزء كما تقرر
انفا ولا يتاتى ذلك الا في المفردات وان كان حتى استينافية فتدخل
على الجملة الاسمية كقول جرير   فما زالت القتلى تمج دماءها   بدجلة حتى
ماء دجلة اشكل وعلى الفعلية وعليه قوله تعالى حتى يقول الرسول
برفع يقول في قراءة نافع وقوله حتى عفوا وقد اجتمعت الاقسام الثلثة
في مثل قولك اكلت السمكة حتى راسها فان كانت جارة فراسها مجرور ومعنى
الى اي اكلت السمكة الى راسها وان كانت عاطفة فراسها منصوب
اي اكلت السمكة ثم راسها وان كانت استينافية فراسها مرفوع اي
اكلت السمكة حتى راسها ماكول واذا اتضحت هذه الاقسام وتميز بعضها
عندك عن بعض فاعلم ان الظاهر ان حتى يعلق من قبيل القسم الاول
وان حتى جارة والمضارع بعده منصوب بان اي اردت التكلم الى
هذه الغاية وفيه محافظة على شريطة حتى من رعاية التدريج وكون السابق
ذا اجزاء اذ التعليم تدريجي ينقضي شيئا فشيئا الى ان يبلغ اخره فيلاقيه
العلوق بالطبع كتلاقي طلوع الفجر لاخر جزء من الليل في قوله تعالى حتى
مطلع الفجر فلا حاجة الى ان يجعل من قبيل اقامة اللازم مقام الملزوم اذ العلوق
من لوازم التلفظ ليكون اللازم مقام الجزء وان جعل حتى عاطفة فهي معطوفة
على ان المقدر اي اردت تلفظ وتعليقه والتعليق كالجزء فليتأمل
وان جعل حتى استينافية فقوله يعلق مرفوع منزل منزلة المصدر وهو مبتدأ

الجمهور

حتى اذا كان حرف عطف
فهو بمنزلة ثم للمهلة
والله اعلم

وخبره محذوف اي اردت تعليم حتى تعليقه حصل فلتبيّن في هذا المقام
نفيه خفا ووقفة فقوله يعلق من قولهم علق بالكسر من باب علم يعلق علقا
وعلق حبها بقلبه اي احبها وعلق بها علوقا كذا في الصحاح فقوله
حتى يعلق بطبعه لفظا اي حتى يدخل في قلبه لذته ويجد ذوقه فقوله من لفظ
حال من الموصول الفاعل ومن بيانية اي حتى يعلق بطبعه ما يتفجر منه
ينابيع النحو حال كونه لفظا الموصوف بالجلاوة ولا يجوز ان يكون حالا من ضمير
المتصل بمن في منه لان ما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول وكذلك ما في
حيز المجرور وضمير منه لما وما موصولة او موصوفة بجملة وينابيع النحو رفع فاعل
تتفجر والينابيع جمع ينبوع والينبوع عين الما قال الله تعالى حتى تفجر لنا
من الارض ينبوعا يقال نبع الما ينبُع وينبَع وينبِع نبوعا اي خرج كذا
في الصحاح وقوله تتفجر اي تنفتح والتفجر التفتيح قال الله تعالى وفجرنا الارض
عيونا اي فتحناها لتنبع بكل مجرى الما فالتفجر اي تشقق فانفتح ومجره شدّد
للكثرة والفجرة بالضم موضع تفتح الما فقوله تتفجر منه ينابيع النحو اي
تتفتح منه مواضع ظهور الما وخروجه وهي العيون ففي الكلام تشبيه للفظه
بالارض او بالحجر الصلب او للنحو وحسائله بالما ووجه الشبه في الاول كون كل
منهما منشا للخيرات ومحلا للبركات وماخذا يوخذ منه جميع الانتفاعات
ومورودا يرد عليه الخواص والعوام وينتفع به الصغير والكبير لا يحرم منه احد ولا يحتنب
منه قاصد وفي الثاني الصلابة والمتانة وفي الثالث كون كل منهما سببا
للحيوة وموجبا للسعادة والبقاء والاحياء ففي قوله ينابيع النحو استعارة
بالكناية وتخييلية او تحقيقية والتفجر ترشيح وفي الكلام اشارة الى كثرة تلك العيون
التابعة وكثائر النافعة فنظرت في مختصراته المضبوطة معطوف على
قوله اردت اي اردت تعليم من كلامه فنظرت في مصنفاته نظر التفتيش والتفحص
لاتمام ما انا قاصده يقال نظر اليه اذا كان بالبصر ونظر فيه اذا كان بالبصيرة
ونظر له رحمه ونظره انتظره ففي كلامه اشارة الى ان نظره كان عن بصيرة
وروية لا عن ذهول وغفلة وتوصيف المختصرات بالمضبوطة ملاحظ الى جانب

الامام

11

الامام اولى منه حيث عدل عنها مع كونها مضبوطة الى ما هو اضبط منه وجعل
كتابه هذا كما اشير اليه بقوله في تصنيف الى الآخر فان قيل الصفة
الغفية يجب مطابقتها لموصوفها في عشرة امور منها الافراد والجمعية
على ما صرح به المصنف في اواخر الكتاب فكيف وقعت المضبوط وهي مفردة
صفة للمختصرات وهو جمع قلنا هو من قبيل قوله تعالى ولهم فيها ازواج
مطهرة وحقيقته انه مأول اذ الجمع بمعنى الجماعة كانه قيل فنظرت
في جماعة مضبوط من مختصراته دون كتبه المبسوطة اما لان حالها
لا يناسب الصبي المذكور واما لضيق الاوقات وعدم الفرصة وكثرة الاشغال
فقوله دون حال من فاعل نظرت اي مجاوزا اياها غير ملتفت اليها
وفي الكلام تنبيه على كثرة مصنفاته فوجدت معطوف على قوله فنظرت
الكثيرها اي اكثر مختصراته تعاورا بين الائمة المائة والجمل والتتمة وجد
ان كان بمعنى علمت فقوله الكثيرها مفعول اول وقوله المائة وتحته مفعول ثان ٩٦
وقوله تعاورا تمييز اي علمت اكثر المختصرات من حيث التداول هذه
الكتب الثلثة والقلب اعلق بالقلب اي وجدت هذه الكتب الثلثة
اشهر والتعاور التداول والاستعمال والاشتغال به والطلب اي
بين الائمة متعلق بالتعاور وفي الكلام تنبيه على ان المشتغل لهولاء الاكابر العلما
وان جعل وجدت بمعنى صادفت فقوله الكثيرها مفعوله وقوله المائة
بدل عنه او نصب على المدح والرواية فيه النصب لا الرفع لجعله خبر مبتدا
محذوف والوجه هو الاول فاستطلت معطوف على قوله فنظرت
والاستطالة عد الشي طويلا من طال يطول وهو لازم فاذا نقل الى باب
الاستفعال صار متعديا ان الكلفة في موقع المفعول لقوله استطلت
جمعها نصب مفعول ثان لقوله الكلفة اي استطلت تكليف الولد
جمع هذه الكتب الثلثة في القراة والضبط والحفظ واحمله رفعها
اي اجعل حاملا لها كراهة ما فيها من الاشيا المعادة بيان لسبب الاستطالة
فقوله كراهة نصب على انه مفعول له لقوله استطلت فكلمة ما

ان كانت موصولة فهو من قبيل حذف الموصوف وان كان موصوفة حذفا فقوله من الاشياء بيان لما حال منه على التقدير الاول وصفة على الثاني والكراهة مصدر مضاف الى المفعول والفاعل محذوف اى كراهتي ما فيها والمعادة المكرره وان كانت اى تلك الاشياء المعادة لا تخلو من الافادة لان اقل فوايد التكرير التقرير والحفظ وهو فائدة معتدة فتقصر وان كانت من قبيل زيد نجيب وان كان غنيا اى ان كانت خالية عن الفائدة فالكراهة بالطريق الاولى على ما لا يخفى فاستصفيت اى اخترت منها اى من هذه المختصرات المذكورة هذا المختصر اشعار بان ترتيب الخطبة بعد تاليف الكتاب اذ هو فيه تنزيل المقدر منزلة المحقق لقوة اسبابه ووصفه بالاختصار تمرة للنظار وتحبيب للحضار حيث جمع الكتب الثلث مع الاختصار ونقحت اى محوت عن كل منها اى كل واحد منها والتنوين عوض عن المضاف اليه على نمط قوله تعالى وكلا اتيناه حكما وعلما ما تكرر اى تكرر ما تكرر ان كانت كلمة ما موصولة او النفي راجع الى القيد لما يجي آنفا فلا الى تقدير المضاف وان كانت مصدرية فالمعنى نقحت عن كل منها التكرر فالمصدر وتكررا على التقدير الاول والكل على التقدير الثاني لان ما المصدرية حرف لا يعود اليه ضمير استقلالا للمفاد حال من نقحت اى حال كونه مستقلا او مفعول له والمفاد اسم مفعول ومناط الحكم هو القيد على ما صرح به الشيخ عبد القاهر من انه ما من كلام فيه امر زائد على مجرد اثبات الشيء للشيء او نفيه عنه الا وهو الغرض الاصلي والمقصود الاولى وقد يجعل المفاد مصدرا ولا حاجة اليه لانه عدول عن الظاهر واضراب عن التناسب بلا حاجة اليه والاستقلال عد الشيء ثقيلا والاستقلال للمفاد الاستقلال عد الشيء قليلا والمفاد اسم مفعول من افاده يفيده افادة فهو مفيد وذاك مفاد يقال هذا اللفظ يفيد هذا المعنى فهذا المعنى الاستقلال اذ هو مفعول بلا واسطة والمفاد

غيب

حاجة

كل

بالمفاد كالاستقلال عده ثقيلا ...

هو الفائدة

12

هو الفائدة لان الذي يفيده اللفظ هو الذي يقال له فائدة قوله استقلالا للمفاد اى استقلالا للفائدة في كل من المتكرره يعني نقحت عن كل منها المكررات اذ التكرير ثقيل والفائدة نحبة قليل وهذا معنى واضح مرتبط لا غبار عليه اصلا والعجب الشارح انه قال المفاد اسم مفعول والمراد به المعنى المتقدم ذكره واللام فيه للعهد او كل من يستفيد واللام للجنس هذا كلامه ولا يخفى انه لا معنى لاستقلال المفاد بهذا المعنى اللهم الا ان يقدر ههنا مضاف او يعتبر الاستقلال من جانب المعنى او يرتكب ههنا ضرب من التاويل وعلى كل تقدير فلا توقف وعدول عن الظاهر الجلي الى البعيد الخفي بلا اضطرار فيصرف اليه والحاصل ان قضية المناسبة قاضية بان يسرد الكلام على منوال واحد فان جعل المفاد اسم مفعول جعل المعاد ايضا كذلك وان جعل مصدرا فالمعاد ايضا فيكون كذلك اى استقلالا للاعادة واستقلالا للافادة ولهذا الكلام في جانب المنصوبين فيجعل كل منهما مفعولا له او يجعل كل منهما حالا رعاية لجانب التناسب في جانبي اللفظ والمعنى لان هذا هو الواضح الجلي وهو الصراط السوي غير مزحزح فضل النصيحة في رعاية عبارة الفصيحة لفظ غير اسم ملازم للاضافة في المعنى وقد يقطع عنها لفظا كقولهم لا غير وليس غير وهو في معنى النفي حقيقة والادخار جعل الشيء ذخيرة اى جعله باقيا للنفس ممنوعا عن ايثاره لغيره في الصحاح الذخيرة واحدة الذخاير وقد ذخرت الشيء اذخره ذخرا وكذلك اذخرته وفضل الشيء بقيته والنصيحة فعيلة من نصح الثوب خاطه في الصحاح النصح بالفتح مصدر قولك نصحت الثوب اذا خطته ومنه التوبة النصوح لقوله صلى الله عليه وسلم من اغتاب خرق ومن استغفر رفا والناصح الخياط ونصحتك نصحا ونصاحة وهو باللام افصح قال الله تعالى وانصح لكم والاسم النصيحة والنصيح الناصح والناصح الخالص حقيقة النصح للغير ارشاده الى مصلحته والرعاية محافظة

ب

النصيحة فعيل من نصح الثوب خاطه ومنه التوبة النصوح

صح

والفصيحة من فصح اللبن اذا اخذ رغوته وذهب لباه وفصح
الاعجمي بالضم جادت لغته ولم يلحن ورجل فصيح وكلام فصيح اي بليغ
ولسان فصيح اي طليق والفصاحة عند ارباب المعاني كون اللفظ
جاريا على القوانين المستنبطة من استقراء كلامهم كثير الاستعمال على السنة
العرب الموثوق بعربيتهم والمدخر اسم فاعل من ادخر يدخر وفيه ثلثة اوجه
اذ قد تقرر في علم التصريف انه اذا اجتمعت الدال وتاء الافتعال
ففيه ثلثة اوجه الاول الادغام مع القلب اي قلب الدال المهملة ذالا
معجمة نحو اذخر فهو مذخر الثاني الادغام مع القلب بالعكس نحو ادخر
الثالث البيان مع قلب التاء دالا نحو اذدكر فتدبر غير بالنصب
حال من الضمير المتصل باستصفيت او من المختصر مجازا كما يقال هذا العلم
ما بحث عن كذا فالحال على الاول مبين للفاعل وعلى الثاني مبين
للمفعول وان رفع غير ففيه وجوه الاول انه خبر لمبتدا محذوف
اي انا غير مدخر او هو غير مدخر مجازا الثاني انه مبتدا لا خبر له
بل ما بعده مجرور لفظا مرفوع معنى بالابتداء كانه قيل ما مدخر على نمط
قولهم ما قائم زيد فهو صفة واقعة بعد حرف النفي رافعة لظاهر
ونظيره قول من قال غير ماسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن
كانه قيل ما ماسوف على زمن كذا ذكره ابن مالك مصرحا بانه غير مبتدا
لا خبر له بل ما بعده مخفوض لفظا مرفوع معنى يغني عن الخبر على نمط
ما مضروب الزيدان الثالث ان غيرا خبر مقدم على مبتدا والتقدير
فضل النصيحة غير مدخر ونفي الادخار في فضل النصيحة اي نفيها
كناية من ايثار النصيحة كلها بحيث لا يبقى شي منها ذخيرة عنده
وفي الكلام اشارة حيث ذكر الرعاية والعبارة ووصفها بالفصيحة
الى تعظيم الامام وتنبيه على مكانة مكانه وانه لا يقدر على النقل
بالمعنى من كلامه اذ هو كان له عبارة جامعة بحيث لا يقدر احد
على نقل معانيها فقط اذ لا يقوم عبارة غيره مقامها فلعل عبارته

تدل

تدل على ما لا يفهم الناقل فيفوت عنه عبارته وتوصيف عبارته بالفصاحة
مانسب للرضيين لما اشتهر شرفه اذ هو دال ان الاعجاز واسرار البلاغة
ومدون للمعاني والبيان وهو المعدل والمزكي لكل لسان فكيف لا يكون عبارته
فصيحة ولم اطو ذكر شي من مسائلها اي من مسائل مختصراته الثلثة
الا ما ندر او شاع فيما بينهم وانتشر قوله ولم اطو معطوف على استصفيت
او على نصيت اي ما طويت فالمعطوف ايضا في المعنى ماض لان لم
تقلب المضارع الى الماضي فالتناسب بين التابع والمتبوع حرفي
والتصريح بالمال من تنبيه على انه لم يترك نكتة ايضا من نكاته اذ المفروض
ان العبارة عبارته على ما صرح به والنكتة متعلقة بالعبارات فاذا
لم يكن مسائلها متروكة كانت الاصول والفروع كلها محفوظة وكلمة ما
في قوله الا ما ندر ما موصولة او موصوفة في موقع النصب على الاستثناء
او على البدل في مفعول طويت وهو ذكر شي على تقدير المضاف اي لم اطو
ذكر شي الا ذكر ما ندر اذ لولا تقدير المضاف لكان البدل غلط او في
موضع الجر على انه بدل من شي او من مجرور من في قوله من مسائلها اي لم اطو
ذكر شي الا ذكر ما ندر او لم اطو ذكر شي من مسائلها الا ذكر شي مما ندر
وهذا الوجه لا يخلو عن ضعف وجعله بدلا من الضمير المجرور المتصل بالمسائل
غلط اذ التقدير ولم اطو ذكر شي من مسائل الكتب الثلثة الا الكتب
النادرة فليفهم والنادر ما يكون وجوده في غاية القلة والشائع
ما يكون في غاية الشهرة ولا طائل تحت ذكر الاول لانه لا يحتاج اليه
احد ولا يجب ذكر الثاني لانه يعرفه كل احد ولم ازد فيه اي في هذا
المختصر على صاحب الكتب الثلثة شيا اجنبيا عن الكتب الا ما كان
بالزيادة حريا اي حقيقا جديرا بعين ان كتابه هذا مع انه مختصر مشتمل
على مسائل الكتب الثلثة وعلى زوائد خلت عنها تلك الكتب ففيه استعارة
ممدوح لنفسه وترجمته بكتاب المصباح يقال ترجم كلام اذا فسره بلسان
اخر ومنه الترجمان والجمع التراجم مثل زعفران وزعافر صحصحان

صحاح

وذلك ان تضم التاء لغة بالجيم كذا في الصحاح والمراد بالترجمة هنا التسمية اي وسمه بكتاب المصباح صح

والتعبير عن التسمية بالترجمة تنبيه على انه لما عبر عن كتابه هذا اولا بالمختصر كان ذلك محتاجا من التعبير عنه ثانيا بالمصباح صار كانه قد نفي عنه ببيان اخر فكانه قيل لا تقل له المختصر ولكن عبر عنه بالمصباح فانه ينضيء قلوب المستفيدين وينور بيوت صدور المقتبسين وذكر الكتاب فاذا اعبر عنه صح
وافخامه تفخيم لشانه وتعظيم لمكانه وما سد الترجمة لتستضيء اي بالانوار
الولد المذكور او كل من هو بصدد الاستضاءة اجنحة لظهوره ويستفيد
مغانم اثاره الفوز النجاح والغنيمة ومنه قيل ما افاء الله على المسلمين
مال الكفار اي رجعه اليهم واستعادت هذا المال اخذته فيا والمغانم
جمع مغنم والمغنم الغنيمة قال الله تعالى وعدكم الله مغانم كثيرة يا جنيتها
فتوضع ويستفيد اي يجعلها فيا فان قيل هو تكرار لا طائل تحته اذ لا
معنى للغنائم يحصل الفوز فيا قلنا المراد بالاستيفاء تحصيل الاخذ او بعد
من قبيل اصغيت اليه اذني وقلت بغي او يقال الاصل ليستفيد اثاره الكلام يستفيد اثاره اي لياخذ اثاره فيا ثم اريد ان تصرح ثانيا بان الاثار هي الغنائم فقيل صح
التي هي المغانم ثم قدم واخر رعاية للسجع ففيه قلب والنكتة ما ذكرنا
ومع ذلك فالاضافة بيانية ولا يخفى على الذوق السليم والطبع المستقيم
ان اللائق بالبيان هو الاثار فليفهم ففيه دقة وتشبيه الاثار بالمغانم ثم
والاستفادة بالاستفاءة تنبيه على ان العلم كلها للاعداء وترويج ط ان العلم تحصيلها محاربة مع النفس والهوى والشيطان وهؤلاء اعداء للدين فمن يتبع اكرمهاربالا فالفوائد العلمية اذن بمنزلة الغنائم الحربية منه
للملة البيضاء وما بعد للانوار وتضعيف الكفار والله اعلم بحقائق
الاسرار ورمز الى ان تحصيل العلم حبل حبلي فان قيل تعليق الكشف بمية
بذلك ليس بجيد اذ الاستضاءة انما هي لان المسمى فيه انوار لا لان اسمه
مصباح قلنا قوله ليستضيء ليس متعلقا بقوله ترجمته بل هو متعلق
بجميع ما سبق من التصنيف وما يليه اي عملت جميع ذلك ليستضيء بانواره
وتنطوي الاسم عن مسماه وبدل اللفظ على معناه فلتأمل وكرتبه على خمسة
ابواب اي تنبيه عليها وطويته على كسر الشيخ عبد القاهر اي رتبته على ترتيبه
ماخوذ من كسر الثياب اذا النا صح اذا نصح الثوب كسره على نمط مخصوص
وكذا القصار اذا غسل الثياب يكسرها على نمط خاص وقد جرت العادة

بان الثياب المنصوحة او المغسولة اذا نشرت طويت على كسر
الخياط والقصار ففيه تشبيه طائل كتابه بالثياب المنصوحة
او المغسولة والشيخ عبد القاهر بالخياط والقصار ووجه تشبيه الاول
ان ترتيبه بمنزلة الخياطة وفي الثاني ان تنقيحه بمنزلة الغسل والطهارة
وفي كلامه تنبيه على انه تابع وان الاقتداء بالاستاذ لازم او هو ماخوذ
من كسر الطائر جناحيه اذا ضمها اليه ففيه تشبيه النفس بالطائر
والجولان في ميدان العلوم بالطيران والترتيب كتابه
بضم جناحيه والتزمن الاعلام عند كحنه
الباب الاول في الاصطلاحات النحوية الباب الثاني
في العوامل اللفظية القياسية الباب الثالث في العوامل
اللفظية السماعية الباب الرابع في العوامل المعنوية الباب
الخامس في فصول من العربية اي من اللغة العربية الباب
الاول في الاصطلاحات النحوية قدم هذا الباب على سائر
الابواب لان لكل طائفة لسانا يتكلمون فيما بينهم بتلك اللسان
ولكل قوم اصطلاحات يصطلحون فيما بينهم عليها مدار الكلام
والبيان فمن حاول ان يشرع في علومهم ويتكلم بلسانهم كان الواجب
عليه اولا ان يعرف السنتهم واصطلاحاتهم ليتمكن له ان يستفيد
من علومهم ويطلع على ما في ضمائرهم والا كان سعيه ضلالا واجره
عبثا كل لفظة دلت على معنى مفرد بالوضع فهي كلمة يعني ان من
الالفاظ المصطلحة فيما بينهم هو لفظ الكلمة وانما قدمها على سائر
الالفاظ المصطلحة لوجهين الاول ان معرفة الكل موقوفة على معرفة
الكلمة الثاني ان موضوع النحو هو الكلمة لانه باحث عن عوارضها
الذاتية من الاعراب والبناء ومعرفة الموضوع وان لم تكن مقدمة
الشروع الا انها تزيد في البصيرة لان تمايز العلوم بحسب تمايز الموضوعات
فمن عرف موضوعها او لا كان على بصيرة في طلبه بعد شروعه

واعلم ان المقصود الاصلي ههنا تعريف الكلمة وبيان ماهيتها الاصطلاحية
الا انه ترك الاسلوب المعهود في الحدود فقدم واخر وحذف ما اتعب
في الحدود وزاد لفظ الكل في الحد لنكتتين الاولى التنبيه على ان اهل
العربية لا يلتزمون جميع القواعد المنطقية بل انهم كثيرا ما يخرجون عنها
ويصطلحون على خلافها الا ترى انهم يسمون تعريف الاسم والفعل والحرف
حدا مع ان الفصل المميز في البعض عدمي ويجعلونها انواعا للكلمة كما يصرح
المص به ويجعلون بعض القيود ههنا جنسا وبعضها فصلا والحد
عندهم ما يتركب من الجنس والفصل القريبين والجنس والفصل عندهم ليسوا
في الحقائق الموجودة كالانسان ومفهومات الالفاظ من مصطلحات حية
غير متاصلة في الوجود الى غير ذلك ولقد صرح بذلك اي بما ذكرنا انفا
من ان اصطلاحهم غير اصطلاحهم صاحب المفتاح في علم الاستدلال
فقال والحد عندنا دون جماعة من ذوي التحصيل عبارة عن القول الجامع
المانع سواء كان مركبا من الذاتيات او العرضيات والثاني والمص
ان ينبه السامع الزكي من اول الامر على تباين الاصطلاحين في الجملة
كسر السورة استبعاده فيما يرد عليه بعد هذا فهذه هي الثانية التنبيه
من اول الامر على ان المخاطب ههنا انما هو الزكي الفطن الذي ينتبه للمقاصد
اذا اورد عليه عباراتها فيقدم ويؤخر ويفصل ما يجب ان يفصل في التراكيب
واخذ مقاصدها ويعرف مواردها فلا يعجزه ظواهرها عن بواطنها فان الالفاظ
لباس المعاني والمعاني كالانسان فربما يلبس الواحد منهم ملابس كثيرة متنوعة
فمن لا يعرف الناس لا يعجزه اللباس فمن لا يكون بهذه الصفات نحن نا من ذكر
المخاطبين فالسامع الزكي اذا اورد عليه هذه العبارة وهي لفظ كل ولفظة
الفاء الدالة على السببية الدالة على ان استحقاق اللفظ لكونها كلمة انما
هو بسبب دلالتها على معنى مفرد بالوضع علم علما قطعيا لا شبهة فيه ان حقيقة
الكلمة اصطلاحا لفظ دال على معنى مفرد بالوضع وهو ياخذ في حقيقة
الكلمة من العبارة ويستدل بالمعاني بطريق الايماء والاشارة فيتيقن

اذن

اذن ان هذه العبارة خير من اسلوب التعريف لان هذا الاسلوب تكثير [وتقليل للالفاظ]
للمعاني وتفريح للسامع بالتنبيه والايقاظ فلا اعتراض في هذا المقام
بان كلمة كل غير واقعة موقعها من قبيل زلة الاقدام وتقييس حقوق
الكلام فقوله كل لفظة دلت فهي كلمة من قبيل قولهم كل رجل اتاك غدا
فله درهم فالماضي في مثل هذا المقام بمعنى المستقبل لتضمنه معنى الشرط
وهو المصحح لدخول الفاء وضمير دلت لكل لفظة وتانيثه تنبيه على ان المضاف
اكتسب التانيث من المضاف اليه فان لفظة كل ياخذ دائما حكم المضاف اليه
فيقع ظرفا بهذا الاعتبار نحو تؤتي اكلها كل حين باذن ربها ويقع جمعا
نحو كل في فلك يسبحون الى غير ذلك ويجوز ان يكون تانيثه باعتبار
المدلول فان مدلول كل مؤنث اذ المعنى كل فرد من افراد اللفظ
ويجوز ان يكون تانيثه باعتبار الميل الى جانب المعنى كانه قيل الفاظ دلت
وكلمة على متعلق بدلت ومفرد صفة معنى وقوله بالوضع متعلق بدلت
وضمير هي في قوله فهي كلمة ضمير الفصل وفائدته قصر الخبر على المبتدا
اي اثباته له ونفيه عن غيره فقوله كل لفظة دلت فهي كلمة اشارة
الى الاطراد اي كلما وجد الحد وجد المحدود وضمير الفصل اشارة الى الانعكاس
اي كلما لم يوجد الحد لم يوجد المحدود فاذا كان في الكلام دلالة على الاطراد
والانعكاس فكيف لا يؤخذ منه الحد والحقيقة كما نبهناك عليه واذا
عرفت هذه الامور فلنشرع في شرح القيود وهي ههنا خمسة
القيد الاول اللفظ الثاني الدلالة الثالث المعنى الرابع الافراد
الخامس الوضع اما القيد الاول فقد فسره ابن الحاجب بان اللفظ ما يتلفظ به
الانسان قلت حروفه او كثرت وقد يفسر بانه ما يتلفظ به الانسان او في حكمه
مهملا كان او مستعملا والمراد باللفظ ههنا الملفوظ فاللفظ اخراج
لدال ليس بلفظ كالدوال الاربعة التي ذكرها الشارح في الدلالة على المعنى
وهي الخطوط والعقود والاشارات والنصب وقد يراد بالدوال
على المعنى في الدنيا ما لا يتناهى فلا وجه للتخصيص فان قيل تفسير اللفظ

مدلول كل مؤنث

منتقوض بالحركة الاعرابية اذ هي ملفوظ وليست بكلمة وبالمنوي في ضرب
في زيد ضرب فانه كلمة وليس بملفوظ اجيب عن الاول بانه اراد باللفظ
ما يستعمل في التلفظ وفيه نظر اذ هو منقوض بكثير من الكلمات وعن الثاني
بانه وان لم يكن ملفوظا حقيقة الا انه ملفوظ حكما بدليل جريان الاحكام اللفظية
عليه كالاسناد والتاكيد والابدال والعطف ونحو ذلك فان قيل فيه اذن
جمع بين الحقيقة والمجاز قلنا ممنوع اذ اللفظ والملفوظ اعم حقيقة في ذلك
فلا حاجة الى الثاني في اللفظ فاعلم ان التاء هذه ذكر جار الله في المفصل
حيث قال الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع وقال صاحب اللباب ح
في قسم النحو الكلمة هي اللفظة الموضوعة للمعنى واعترض ابن الحاجب على هذه
التاء في شرح المفصل بانه ان اريد باللفظة اقل ما يطلق عليه اللفظ
كضربة فهو فاسد لان اقله حرف واحد فيلزم ان يكون مثل همزة الاستفهام
فقط دون غيرها وان اريد عدد مخصوص ينتهي اليه فليس من صواب ولانه
معنى اللفظة اللفظ اولى للاختصار ودفع الايهام وزاد بعض الافاضل
على هذا التقرير فقال ان اريد به الاقل فهو فاسد لما ذكرنا وان اريد
عدد مخصوص ينتهي اليه كالذي على حرفين ورد عليه ما فوقه وان اريد ما هو
على عشرة احرف مثلا ورد عليه ما دونه وان اريد المتوسط ورد الاعلى
والاسفل فهذا الكلام بعد التحرير والتحليل بمعزل عن القبول لانا نختار اولا ان المراد
به الاقل فيقتصر خروج ما سواه قلنا هو فاسد لان اخذ الاقل في الحد جاز ان يكون
تنبيها على انه لا يكون اقل منه ومن هذا القبيل قولهم الكلام ما تضمن كلمتين
بالاسناد والاصل في الوحدة الوحدة الحقيقية فلا اشكال ونختار ثانيا
ان المراد باللفظ الوحدة ما هو اعم من هذه الاقسام بمعنى ان كل ما يطلق عليه لفظ
فهي كلمة فالقول بانه ان اريد هذا يخرج ذلك وان اريد ذاك يخرج هذا
فاسد فالتحقيق في هذا المقام ان المراد باللفظة اللفظ الواحد عرفا اي ما هو
واحد في عرف النحاة فدخل فيه مثل عبد الله اذا جعل علما ومثل ضرب زيد
وتابط شرا وحضرموت وبخت نصر وامثال ذلك في حالة العلمية اذ الكل

كلمة

كلمة عند النحاة فما قال الشارح الفاضل ههنا من ان عبد الله لا يعد
كلمة بل هو كلمتان لانه معرب باعرابين والكلمة الواحدة لا يكون معربة
باعرابين وان تاء لفظة احتراز عنه ليس بشيء لانا لا نسلم انه معرب باعرابين
بل هو معرب باعراب واحد فقط واما حركة المضاف اليه فهي حكاية وليست
بحركة اعرابية في هذه الحالة فان قيل فيلزم وقوع الاعراب في وسط الكلمة
قلنا فليكن ولا باس فان اخره لما امتنع ان يظهر عليه الاعراب اظهر
الاعراب في وسطه الا ترى ان الا اذا كان صفة بمعنى غير يظهر
الاعراب على ما بعده لانه حرف واعرابه ممتنع فان قيل فما تقول في مثل
حبلاة ومسلمون وبصري فانها كلمة مع ان المعنى ليس مفردا وكذا المعرف
باللام مثل الرجل وكذا تاء التانيث في قائمة وكذا ستضرب وضربت
وضربنا ايضا قلنا امثال هذه داخلة في اللفظ لانهم يعدونها كلمة
واحدة عرفا الا ان ههنا تسامحا منهم لان كلا منهما كلمتان صارتا لشدة
الامتزاج وفرط الاتصال والالتصاق كلمة واحدة فلا باس لشمول اللفظ
اياها لانها وان كانت داخلة تحتها الا انها خارجة بتقييد المعنى بالافراد
وههنا بحث اخر مليح وهو ان الفعل للمرة فاللفظ اذن ما يتلفظ به
مرة حرفا واحدا كان او كلمة واحدة كضرب او كلمتين كضربت
واللفظ قد يتلفظ به مرة وهو موضوع بازاء المعنى بدفعتين وقد
يتلفظ به مرتين فصاعدا وهو موضوع بازاء المعنى دفعة كما اذا كرر رجل
مكانه ثلث واما القيد الثاني وهو الدلالة فهي عبارة عن فهم المعنى
من اللفظ وزعم بعض المحققين ان دلالة اللفظ تابعة للارادة
وهو فاسد اذ الدلالة عبارة عن الفهم ونحن اذا سمعنا لفظا وعلمنا
ان معناه كذا وضعا نفهم معناه لكنه ارادة اللافظ اولا فان قيل
فاذا كانت الدلالة عبارة عن فهم المعنى من اللفظ كان ذكر المعنى
مستدركا وكان صفة للسامع فكيف صح جعلها صفة للفظ كما فعله
المصنف قلنا ذكر المعنى تمهيد وتوطئة للافراد او ذكره ليصفه به والفهم يجاب

بل تضرب

د

كلمة الا اذا كان صفة بمعنى غير يظهر الاعراب على ما بعده

وليس ان دلالة اللفظ تابعة للارادة

وان كان صفة للسامع الان فهم المعنى من اللفظ اي فهمه منه صفته
صفة للفظ وهذا القول لم يعلم حصول صورة الشيء في العقل ومنها
يظهر فساد ما يقال من ان مراد المص بالدلالة ههنا مجرد الفهم فلا يكون
ذكر المعنى مستدركا هنا والاظهر ان يقال الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم
منه المعنى عند الاطلاق بالنسبة الى العالم بالوضع واما القيد الثالث
وهو المعنى فقد تبين بما ذكرنا لان المعنى ما يراد من اللفظ ويعين واما القيد
الرابع وهو الافراد فهو صفة للمعنى والمراد من المعنى المفرد ما لا يكون
بعضه مفهوما من بعض اللفظ والبعض الاخر من البعض الاخر فان قيل
الثاني في اللفظ قد دلت على الوحدة ووحدة اللفظ الوحدة ما يعد واحدا
فذكر الافراد مستدرك قلنا قد نبهناك فيما سبق على ان المراد باللفظ الواحد
ما يعد واحدا في عرف النحاة والوحدة غير الافراد ووحدة اللفظ
لا تستلزم افراد المعنى اذ قد تبين ان نحو الرجل والبصري والحج وامثال
ذلك لفظ واحد في عرف هؤلاء مع ان المعنى في الجميع مركب ليس بمفرد
فم افراد اللفظ تستلزم افراد المعنى وبالعكس فاما وحدة اللفظ فلا واما
القيد الخامس وهو الوضع فقد يفسر تارة بانه عبارة عن تعيين اللفظ
للدلالة على معنى في نفسه فقوله بنفسه معناه ان الدلالة على المعنى بنفس اللفظ
لا بقرينة تعتبر انضمامها اليه وهو احتراز عن المجاز فان دلالته على معنى
المجازي انما هي بدلالة القرينة لا بدلالة نفس اللفظ فقط وفسره المحقق
الرضي بان الوضع عبارة عن جعل اللفظ اولا لمعنى من المعاني مع قصد ان يصير
متواطئا عليه بين قوم فلا وضع بدون التواطؤ وبهذا القيد يخرج المجاز اذ ليس
هناك قصد التواطؤ وقد يفسر بان الوضع عبارة عن تعيين اللفظ بازاء
المعنى فالمجاز خارج اذ ليس هناك تعيين اذ المراد بالتعيين التعيين
المقرون بقصد التواطؤ وقد يفسر الوضع بانه عبارة عن تخصيص شيء بشيء
متى اطلق الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني والمراد بالوضع ههنا في كلام المص
انما هو هذا المعنى لئلا يكون ذكر الدلالة وذكر المعنى مستدركا فاندفع ما اورد

صاحب

صاحب اللباب على المفصل والمفتاح بان ذكر الدلالة والمعنى مستدرك
وسقط ما اورده المحقق الرضي على ابن الحاجب بان ذكر المعنى مستدرك
والمراد بالتخصيص التخصيص مع قصد التواطؤ فيخرج المجاز اذ ليس هناك
تخصيص بهذا المعنى بل هناك مجرد الاستعمال واذا فرغت عندك
مفهومات هذه القيود ومعانيها فلنشرع في شرح فوائدها واحترازاتها
فالقيد الاول احتراز عن الدوال التي ليست بالفاظ والقيد الثاني
والثالث اي الدلالة على المعنى احتراز عن المهملات فانه لا معنى لها
والقيد الرابع احتراز عن الالفاظ التي معانيها مركبة كالتثنية و
والجمع ونحو ذلك فان قيل يخرج الفعل اذ لان معناه مركب وهو الحدث
والزمان واحدهما مدلول المادة والاخر مدلول البنية فقد دل بعض
اجزاء اللفظ على بعض المعنى والبعض الاخر على البعض الاخر قلنا
المعتبر في جانب التركيب التعقب والترتيب في السمع وفي جانب
الافراد خلافه فاندفع النقض اذ البنية والمادة مسموعتان معا
من غير ترتيب واما القيد الخامس فهو احتراز عن محرفات العوام فانها
تدل على المعنى الا انها ليست بكلمات اذ هي ليست موضوعة بازاء
المعاني المفهومة منها فان قيل فلا يكون المجاز كلمة اصلا اذ هو يدل
على المعنى المجازي وليس موضوعا بازائه قلنا دلالة المجازات على المعاني
المجازية انما هي باعتبار الوضع وملاحظته وتوسطه فهي مندرجة تحت
التعريف ولا كذلك المحرفات فانها ليست بتوسط الوضع فهي خارجة
فكل لفظ دل على معناه التضمني والالتزامي فهو بالنسبة الى هذا المعنى
كلمة اذ الكل بتوسط الوضع ومن ههنا ترى القوم اعني المنطقيين يسمون
الدلالات الثلث كلها وضعية ومن ههنا يظهر فساد ما ذكره الشارح
الفاضل ههنا من ان مدلول اللفظ هو المستفاد منه بطريق المطابقة
ولا تعدد فيه بل التعدد في اجزائه واما الذي يفهم منه من اللوازم
الداخلة والخارجة فلا دلالة للفظ عليه بحسب الوضع والكلية

في الدلالة الوضعية واعلم ان لفظ الكلمة قد يطلق على الكلام
يقال كلمة الشهادة قال الله تعالى وتمت كلمة ربك صدقا وعدلا
وقد يطلق على القصيدة فيقال كلمة امرئ القيس اي قصيدته
الى غير ذلك والكل مجاز من تسمية الكل باسم الجزء واراده الكل وجمعها
كلمات وكلم ظاهر كلامه يشعر بان كلا منهما منتظم في سلك كلمات
وان كلا منهما جمع صحيح وليس كذلك فان الكلم لم يجئ على اوزان
الجمع بل هو جمع جنسي كتمر وتمرة مما يفرق بينه وبين واحده بالتاء
قال الله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب فظاهر كلام الشارح رحمه الله تعالى
ههنا انه لم يفرق بينهما فانه جعل كلا منهما جمعا صحيحا فان الفرق
بينهما ان الاول جمع قلة يتناول العشرة دونها الى الثلثة والثاني
جمع كثرة يتناول ما فوق العشرة وقد عرفت انه فاسد اذ قد ذكر لفظ
جمع الكلمة فلا باس علينا ان نذكر اشتقاقهما وانها مشتقة من الكلم
وهو الجرح والتاثير ومنه الكلام وسمي كل منهما بذلك لتاثيره في النفس
وهي ثلثة انواع يريد ان الكلمة جنس تحته انواع ثلثة وذكر الثلثة
اذ المنوع مذكر ووجه الحصر على قانون تقرير المصنف ان الكلمة ان كان
حدثيا ومحدثا عنه فهو اسم وان كان حدثيا ولا يكون محدثا عنه
فهو فعل والعكس ممتنع بالاستقراء وان لم يكن شيئا من ذلك فهو حرف
وقد يوجه الحصر ههنا بوجوه اخر الاول ما اشار اليه صاحب المفتاح
وهو ان الكلمة ان استقلت بالافادة فان اقترن معناها باحد
الازمنة الثلثة فهو الفعل والا فهو الاسم وان لم يستقل بالافادة فهو
حرف وعليه منع ظاهر يدفع بالاستقراء وبنقض الحصر بانه الذي
يتم به الجواب اذا قيل من جاء فتقول زيد واعترض عليه الشارح رحمه الله
بانه يلزم ان يكون الموصول حرفا فجوابه ان المعتبر اصل الوضع والوا
ضع وضعهما بشرط ذكر الصلة عند معانيهما ذكر الصلة على انه لا نسلم
من ان يقال في جواب من جاء او ذهب الذي او التي ونظيره ذو فانه

اسم بالاتفاق مع انه لا يفيد بدون الاضافة نعم يرد على هذا النعم وبلى
ولا فانه يتم الجواب به اذا قيل هل جاء زيد مع ان كلا من ذلك
حرف الثاني انا نجد هذه الانواع الثلثة يعبر بها عن جميع ما يخطر
بالبال ويتوهم في الخيال ولو كان ههنا قسم رابع لزم تعالى ان لا
لا يمكننا التعبير عنه واللازم منتف فالملزوم يكون منتفيا الثالث
ان الكلمة ان اقترن معناها باحد الازمنة الثلثة فهو الفعل والا
فان كان لها اعراب فهو الاسم والا فهو الحرف والاولى ان يحال
على الاستقراء لانه لا اسم ما لم ينسب اليه اسم وفعل وحرف قدم الاسم
لانه اشرف لانه ينعقد الكلام به بخلاف اخويه واما نحو يا زيد فهو
في التحقيق فعل واسم لا حرف واسم ولان الاسم من السمو وهو العلو
والعلو يقتضي التقدم وقدم الفعل على الحرف لانه يكون جزء
الكلام ثم الاسم اصله سمو بكسر السين او فتحها او ضمها وجمعه اسماء
كصنو واصناء وقنو واقناء وثوب واثواب وقفل واقفال حذفت الواو
لانه كثير الاستعمال فناسبه التخفيف فبقي سم فنقل حركة السين الى الميم
ليمكن الوقف لان تسكين الساكن تحصيل للحاصل ثم جيء بهمزة الوصل
لتعذر الابتداء بالساكن واختصاص الهمزة باوائل الاسماء وكسرت
الهمزة اذ الاصل في همزة الوصل الكسر نحو انطلق واستخرج واقتدر
الى غير ذلك وسمي الاسم اسما لانه سما على اخويه لانه يجوز ان يكون مخبرا عنه
وبه وذهب الكوفيون الى ان اصله وسم فهو لدلالته على مسماه سمة
عليه ورد عليه انه لو كان كذلك لقيل في فعله وسمت لا سميت
وفي التصغير وسيم لا سمي نحو وعد في تصغير عدة ولقيل في جمعه اوسام
دون اسماء كوقت واوقات والفعل ما خوذ من التلفظ وهو الاكار
فهو لاشتماله على الحدث والزمان سمي به وسمي الحرف حرفا اذ الحرف
في اللغة الطرف وهو على طرف من الاخبار عنه وبه فسمي به او لانه
لما عجز عن الافادة اشبه الحرف وهي الناقة التي تعجز عن طول سيرها

وقطع المسالك قال الحريري في مقاماته واما الكلمة التي هي حرف فمحبوب او اسم لحرف حلوب فهي نعم ان اردت بها تصديق الاخبار او العدة عند السؤال فهي حرف وان اردت بها الابل فهي اسم وانما سميت الابل نعم حرفا لتشبيهها بحرف السيف او بحرف الجبل اذ هي ضخمة فالاسم ما جاز ان يحدث عنه قسم الكلمة اولا الى انواع الثلثة وفسرها ثانيا بالاسم والفعل والحرف فاراد الآن ان شرع في تفسير كل من هذه الثلثة فقدم الاسم وعرفه بجواز الحديث عنه اي بجواز كونه مخبرا عنه ونبه بلفظ الجواز على صحة الانفكاك ولهذا قال ما جاز ان يحدث عنه ولم يقل ما يحدث عنه وهو تعريف بالخاصة ولهذا لم يذكر الحديث اذ هو يوجد في الفعل ايضا والاحسن ان يقال ما جاز ان يسند اليه اذ الاسناد اعم من الاخبار فان المستكن في الامر مسند اليه لا مخبر عنه ولهذا اثره جار الله في المفصل فقال ومنها جواز الاسناد اليه والعجب من الشيخ ابن الحاجب انه فسر الاسناد بالاخبار عنه الا ان امره سهل لان صحة الاخبار لا ينفك عن الاسم من حيث انه اسم وانتفاؤها في بعض المواضع غير قادح في ذلك اذ المعتبر انما هو اصل الوضع وبهذا يظهر فساد ما ذهب اليه الشارح الفاضل من ان تعريف الاسم بصحة التحدث عنه ليس بجيد اذ هي ليست بمخصص متوهم له ولا لازم من لوازمه اذ لا لازم من انتفائها انتفاء الاسمية على ان التعريف بالجنس المشتمل غير جيد هذا كلامه وجواب الثاني ان او للتنويع لا للتشكيك والمراد ان الاسم ما هو على احد الوضعين وقد نبهناك فيما سبق على ان اهل العربية لا يتقيدون في مثل هذه المقامات الى ما يعتبره المنطقيون كزيد والعلم والجهل تعداد الامثلة تنبيه على ان الاسم ينقسم الى عين وهو ما يعاين شخصه كزيد وعمرو ونحوهما والى معنى ما يدرك بالقلب وانه قسمان وجودي كالعلم وعدمي كالجهل وبعبارة اخرى وفيه اشعار بان الاسم ينقسم الى عين وهو ما دل على معنى يقوم بذاته كزيد وعمرو ونحوهما والى معنى وهو ما لا يقوم

بذاته

بذاته وانه قسمان وجودي كالعلم وعدمي كالجهل في قولك خرج زيد لا يخفى ان زيدا ههنا مسند اليه اذ هو فاعل لا محدث عنه اي مخبر عنه الا ان يقال انه في معنى زيد خارج او يقال المحدث عنه اعم من المسند اليه والمخبر عنه وفيه بعد والعلم حسن والجهل قبيح العلم والجهل ههنا مخبر عنه بلا خفاء اوكان اي الاسم في معنى ما يحدث عنه كاذ واذا ومتى ونحوها فانك لا تحدث عنها اي لا يجوز ان تحدث عنها للزوم ظرفيتها لما عرفت الاسم بجواز الحديث عنه وكان ذلك منقوضا بالاسماء اللازمة الظرفية اراد ادراجها في التعريف فزاد قوله اوكان في معنى ما يحدث عنه لان هذه الاسماء وان كانت مما لا يجوز الحديث عنها ولكنها بمعنى الوقت وهو مما يحدث عنه في قولك مضى الوقت وطاب والتبع الوقت ههنا فاعل لا محدث عنه الا انا كما نبهناك عليه في قوة الوقت ماض والوقت طيب والوقت متسع وكلامه ظاهر في مراده لا حاجة الى تقريره وتحقيقه وههنا اشكال من وجوه الاول انه اعتبر في البعض لزوم الظرفية ولا حاجة اليه اذ البعض غير متوقف عليه اذ الظرف لا يصح ان يقع محدثا عنه بل تعريف الاسم منقوض بالاسماء التي هي ظروف لزمت ظرفيتها او لا اذ لا يخبر ان تلك الاسماء الثلثة حين كونها ظروفا اسما موجها النقض بان الظرف كيف يكون اسما مع انه لا يصح كونه محدثا عنه الثاني انه حكم على هذه الاسماء الثلثة وهي اذ واذا ومتى بانها لازمة الظرفية وليس كذلك اما اذ فامره مشهور والتفرقة مستجونة وهو في اكثر استعمالاته ليس بظرف بل القوم يصرحون بان اذ في اوائل القصص في التنزيل مفعول به فقد صرحوا في قوله تعالى واذكروا اذ كنتم قليلا فكثركم بان اذ مفعول به اي اذكروا وقت قلتكم وفي قوله واذ قال ربك للملائكة اي اذكر وقت قول ربك واذ فرقنا بكم البحر اي اذكروا وقت فرق البحر لاجلكم قال صاحب الكشاف في قوله تعالى واذكر في الكتاب مريم اذ انتبذت

المستكن في الامر مسند اليه لا مخبر عنه

الا اذ بدل من مريم بدل الاشتمال اذ الاحيان مشتملة على ما فيها اى
واذكر وقت انتباذها والابدال تنبيه على ان المقصود من ذكر مريم
ذكر وقتها اذ هو مشتمل على القصة العجيبة والانتباذ الاعتزال والاجتناب
عن الناس وكذلك اذ فى كل موضع اضيف اليه لفظ بعد كقوله عز وجل
بعد اذ هديتنا وبعد اذ نجانا الله اذ المعنى بعد وقت الهداية وبعد وقت
اذ لو كان ظرفا امتنع الاضافة اليه وقال فى قوله تعالى لقد من الله على
المؤمنين اذ بعث فيهم رسولا انه فى محل من الله وان التقدير لمن
من الله على المؤمنين منه فحذف منه مبتدا خبره لمن وان اذ فى موضع
الرفع على انه بدل من المبتدا اى وقت بعثه فاذ مبتدا ثم قال فى قولهم
اذا فى قولهم اخطب ما يكون الامير اذا كان قائما فان اذا ههنا فى موضع
الرفع على انه خبر المبتدا اى اخطب اكوان الامير وقت قيامه وقال
فى قوله تعالى واذكر عبدنا ايوب اذ نادى ربه ان اذ بدل من ايوب اى واذكر
وقت ندائه واما اذا فهو ايضا غير لازم الظرفية لما ذكرنا آنفا من
انه فى موضع الرفع على انه خبر المبتدا قال الشيخ عبد القاهر اذا ههنا فى
موضع رفع على انه خبر بدليل قولهم اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة بالرفع
وقال بعض المحققين فى اخطب ما يكون الامير قائما ان جملة اخطب
اكوان الامير اذا كان قائما وان اذا فى موضع الرفع على انه خبر حذفت
لفظ الاوقات ونابت عنها ما المصدرية ثم حذف الخبر المرفوع وهو اذا
وبعدها كان التامة فاعلها فى الحذف ثم نابت الحال عن الخبر وقال
الامام ابو الفتح ابن جنى فى قوله تعالى اذا وقعت الواقعة الاية فيمن نصب
خافضة رافعة ان اذا الاولى مبتدا والثانية خبر وكل من المنصوبين
حال وكذا الجملة ليس تقديره وقت وقوع الواقعة خافضة لقوم رافعة
لاخرين هو وقت رج الارض وقال ابن مالك فى قوله صلى الله عليه وسلم
لعائشة رضى الله عنها انى لاعلم اذا كنت عنى راضية واذا كنت
على غضبى ان اذا فى الموضعين مفعولة اى انى لاعلم وقت كونك

راضية عنى ووقت كونك حردانة على وقال الامام المرزوقى
فى قول الحماسى وبعد غد يا لهف نفسى من غد اذا راح اصحابى ولست
ان اذا ههنا فى موقع الجر على انه بدل من غد اى يا لهف نفسى من رواح
اصحابى وفراقهم وقال ابن جنى والاخفش فى قوله تعالى حتى اذا جاء
ان حتى ههنا جارة وان اذا مجرور بحتى اى حتى وقت مجيئها وقال
سيبويه فى الكتاب فى قولهم اذا يقوم زيد اذ يقعد عمرو ان اذ ا
فى الاولى مبتدا وفى الثانى خبر اى وقت قيام زيد وقت قعود عمرو
وقال بعضهم فى قوله تعالى والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى ان اذا
ليست ظرفية بل هى اسم بمعنى الوقت وبدل من الليل تقديره اقسم
بالليل بوقت غشيانه واما متى فهو ايضا ليس بلازم الظرفية
اذ هو يكون اسم استفهام نحو متى نصر الله واسم شرط نحو متى اضع العمامة
تعرفونى واسم مرادف للوسط الى غير ذلك وبالجملة فشىء من هذه المذكورة
لا يلزم الظرفية اصلا الثالث ان ما ذكره من ان الاسماء اللازمة
الظرفية بمعنى الوقت كلام لا معنى له لانه ان اراد انها مرادفة له
فهو فاسد اذ هى ليست كذلك وهو ظاهر وان اراد انها مستلزمة له
استلزام المقيد للمطلق لزم ان يكون الحروف بأسرها اسماء لان معانيها
مقيدة بقيود مخصوصة معلومة والاستلزام هنا موجود وانما قلنا انه
باطل اذ الظرف عندهم عبارة عما كان منصوبا بتقدير فى نحو سرت
يوم الجمعة وجلست امامك واما ما هو مجرور باظهار حرف الجر نحو سرت
فى يوم الجمعة فليس بظرف عندهم بل هو اسم بمعنى الوقت فان المنصوب
بتقدير فى هو الذى اعتبر فيه وقوع الفعل فيه بتقدير فى فاذن يمتنع
ان يكون الظرف مرادفا للوقت ويمتنع كون الظرف مخبرا عنه
والا لزم كون الشىء الواحد منصوبا ومرفوعا معا وهو ممتنع وبهذا
يظهر ضعف ما ذكره صاحب الكشاف فى قوله تعالى واذا نودى للصلوة
من يوم الجمعة حيث قال اذا ههنا ظرفية ومن بيانية بيان لما فان

كون الشيء الواحد منصوبا ومرفوعا في حالة واحدة باعتبارين مختلفين جائز بل هو واقع اما ترى الخ. قولهم في قولنا بحسبك درهم ان حسبك مبتدا، ودرهم خبره فانه من حيث انه مدخول الجار مجرور ومن حيث انه مبتدا، مرفوع قال سيبويه في املاه وعليه الجمهور ان لولا حرف جر وان الضمير بعده مجرور به ومع ذلك مرفوع المحل باعتبار انه مبتدأ وخبره محذوف وجوبا لدلالة الكلام عليه وسد الجواب مسده ومن هذا القبيل قوله تعالى وكفى بالله شهيدا فان الاسم المقدس فاعل مع انه مجرور بدخول الحرف عليه وبالجملة فنظائره في العربية كثيرة قلنا لا نزاع في ان الشيء الواحد اذا قيد بحيثيتين مختلفتين يجوز ان يتصف بصفتين متقابلتين اذا كان معناه قابلا للتقييد في حالة واحدة واما ما نحن فيه فليس من هذا القبيل لان المنصوب بتقدير في باعتبار وقوع الفعل فيه لا يمكن ان يكون مرفوعا بكونه محدثا عنه في حالة واحدة وان قيد بالف حيثية لان معناه غير قابل للاشتراك والاجتماع حتى يعتبر فيه التقييد بخلاف ما ذكرتم اما الاول والثالث فلان الباء زائدة والمعنى حسبك وكفى الله وكذا الثاني اذ المعنى غير متغير الرابع ان تعريف الاسم منقوض باسماء الافعال نحو صه بمعنى اسكت ومه بمعنى اكفف ونحو ذلك فانك لا تحدث عنها ولا عن معناها اذ يمتنع ان يكون اسكت محدثا عنه وقس على هذا والجواب عن الاشكال الاول والثاني ان اللزوم هنا مستعمل في معناه اللغوي وهو الثبوت فان اللزوم واللزوب لغة معناه الثبوت قال الله تعالى انا خلقناهم من طين لازب وقرئ من طين لازم اي من طين ثابت والمعنى واحد فاندفع الاشكالان معا والجواب عن الثالث ان الاسماء اللازمة الظرفية بحسب اصل الوضع موضوعة بمعنى الوقت واما النصب بتقدير في باعتبار وقوع الفعل فيها فهو امر عرض لها بكثرة الاستعمال وقصد الاختصار والمعتبر في القيود التي عليها مدار الاسمية والفعلية والحرفية انما هو اصل

ح

قوله في لولاه اشارة الى ان لولا اذا كان حرف جر فهو مختص بالضمير كحتى الجارة فانه مختص بالظاهر فلا يقال حتاه وان وقع بعد لولا ظاهر فليس بحرف جر

مصحح

الوضع فلا عبرة بالعارض الذي حصل بعد ذلك وان كان بالوضع الثاني الا ترى ان كلا من اسم الفاعل والمفعول حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال مع ان الاسمية ينافي اعتبار الاقتران بالزمان كما ان عدم الاقتران في بعض الافعال لا يخرجها عن حد الفعل ولا يدخلها في حد الاسم ومثله كثير وبهذا يظهر الجواب عن الاشكال الرابع ايضا لان اسماء الافعال باسرها منقولة عن المصادر الاصلية كرويد زيدا وبله زيدا بمعنى المنقول عنه او عن المصادر الكائنة في الاصل اصواتا نحو صه ومه او عن الظرف نحو امامك زيدا او عن الجار والمجرور نحو عليك زيدا فمجموع المضاف والمضاف اليه في امامك صار ككلمة واحدة وكذا صار مجموع الجار والمجرور الظرف كلمة واحدة وبعض اسماء الافعال كان في الاصل فعلا ثم صار اسم فعل نحو كذب عليك بمعنى الزم وكذب عليك فالذي اصله الاسم دخل في الاسم والذي اصله الحرف دخل في الحرف والذي اصله الفعل دخل في الفعل والمعتبر هو الاصل فلا اشكال لا في حد الاسم ولا في حد الفعل ولا في حد الحرف وعدم استعمال بعضها في اصله غير قادح اذ قد يكون الاصل مرفوضا والعارض لازما واما ما قاله الشيخ الفاضل من ان اسماء الافعال اسماء موضوعة مواضع مصادر بالارادة جعل افعالها فان صه معناه سكوتك بالنصب على معنى اسكت سكوتك وان قولهم اسماء الافعال تجوز وتسامح والمقصود انها اسماء المصادر السادة مسد افعالها وانهم فعلوا ذلك قصدا للمبالغة فلا يخلو عن ضعف اما اولا فلان المصدر المنصوب ايضا لا يجوز كونه محدثا عنه واللازم كون الشيء منصوبا ومرفوعا معا بعين ما مر في الظرفية مع اعتبار كونه محدثا عنه واما ثانيا فلان هذه الاسماء اذا كانت موضوعة مواضع المصادر كانت معربة فلا وجه لبنائها فان اعتبر في مفهومها كون المصدر سادا مسد الفعل كما يشعر به ظاهر بعض عبارته حصل الوقوع في الاشكال الذي قصد والفرار عنه لانه اذا كان الفعل داخلا في مفهومها لم يصح الحديث عنها اذ لا يصح

والبكسائي عنى

اليه

رض

عنها

هم

الوضع

ولا عن معانيهما وهو ظ واما ثالثا فلان التجوز الذي ارتكبه لا حاجة
اليه اذ قد ذكرنا ان المعتبر هو الاصل واسماء الاسماء مع كثرتها تنقسم
الى ثلثة اقسام قسم اصله اسم وقسم اصله فعل وقسم اصله حرف فالقسم
الاول داخل في الاسم والثاني في الفعل والثالث في الحرف فلا اشكال
اصلا بل كلام الشارح الفاضل وتوجيهه مبني على انه لم يعرف حقيقة
الامر ولم يتيسر له تحقيق الكلام فان قلت لم حكموا على هذه الكلمات
انها اسماء مع انها مفيدة لمعاني الافعال ولم لم يجعلوها افعالا حتى
يحصل لهم الخلاص عن التكلفات قلت سبب ذلك ان هذا اللفظ لان صيغها
مخالفة لصيغ الافعال ولا يتصرف فيها كما يتصرفون في الافعال
وادخال اللام على بعضها وادخال التنوين على بعضها وكون بعضها
ظرفا وبعضها جارا ومجرورا قال ابن الحاجب والذي يدل على اسميتها
تعذر الحرفية والفعلية فيها اما الحرفية فتعذرها واضح وكذا الفعلية
لتفاوت صيغها وكونها ممتنعة عن تصرف الافعال ولوجود علامات
الاسم كاللام والتنوين ونحو ذلك فان قيل جميع ذلك حسن واضح الا انه
بقي على كلام المصنف اشكال وحاصله انه اذا بني الامر على اصل الوضع
حتى يحصل الاشكالات عند دفعه بهذا السبب فقوله الاسم ما جاز ان يحدث
عنه كافية لا حاجة الى قوله او كان في معنى ما يحدث عنه الى الآخر قلنا
نعم الا انه لما كان ملاحظة اصل الوضع مما فيه بعض الدقة والخفاء
ولم يكن ذلك مما يطلع عليه كل احد بسرعة وكان ههنا مظنة انتقاض
بالاسماء اللازمة الظرفية بادر الى دفعها بجعلها راجعة الى اصلها
تكثيرا للفائدة وتنبيها على القاعدة واعلم ان الاسم قد يستعمل في مقابل الظرف
فيقال هذا اسم اي ليس بظرف ومنه عبارة اللباب حيث قال واذا لم يكن
ظرفا في نحو والليل اذا يغشى ويستعمل كما في اذا تقدم زيدا اذ العقد عمرو
وقد يستعمل في مقابلة الصفة فيقال هذا اسم اي ليس بصفة ومنه عبارة
الكافية الالف والنون اذا كانا في اسم فشرطه العلمية وان كانا في صفة

فانتفا

22

فانتفا فعلانة وقد يستعمل في مقابلة الفعل والحرف فيقال هذا اسم
اي ليس بفعل ولا حرف فاذا قيل الظرف واعلم انه ليس ظرفا
ل ولا يدل على ان الاسمية المقابلة للفعل والحرف من الظرف فدرينا
وانما اطنبت في هذا المقام اذ هو مزلة الاقدام ومزلقة الافهام
فالم يطنب في الكلام ولم يبسط في الدلائل لا يتميز الطيب
من الخبيث والحق عن الباطل ومن علامات اللفظية دخول
الالف واللام نحو الغلام والفرس ههنا عبارات ثلث
الحد والخاصة والعلامة والفرق بين هذه الثلثة ان الحد
ما يكون مطردا ومنعكسا والعلامة والخاصة كلاهما واحد وهو
ما يطرد ولا ينعكس والمراد بالاطراد الحكم بوجود المحدود في كل
موضع يوجد فيه الحد اي كلما وجد الحد وجد المحدود والمراد
بالانعكاس الحكم بانتفاء المحدود في كل موضع ينتفي فيه الحد اي كلما
لم يوجد الحد لم يوجد المحدود قال المحقق الرضي والمراد بالاطراد
ان تضيف لفظة كل الى الحد وتجعله مبتدا وتجعل لفظ المحدود خبرا
فتقول كل ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة فهو اسم
والمراد بالعكس ان تجعل مكان هذين نقيضيهما فتقول كل ما لم يدل
على معنى في نفسه غير مقترن فليس باسم وبهذا تبين ان العلامة
ما يطرد اي يصح الحكم بوجود ذي العلامة في كل موضع يوجد فيه العلامة
فانه يصح ان يقال كل ما دخله اللام فهو اسم ولا ينعكس اي لا يصح
الحكم بانتفاء ذي العلامة في كل موضع ينتفي فيه العلامة فلا يصح ان يقال
كل لفظ ليس فيه اللام فليس باسم لان كثيرا من الاسماء خالية
عن اللام وفي الكلام ايماء الى ان ما سبق من جواز التحديث عنه علامة
معنوية وهذه علامة لفظية وهذا هو الموافق لعامة الكتب
فانهم جعلوا كونه محدثا عنه من العلامات والخواص بعنوان ما ذكرناه
وان كان في صورة التحديد الا انه علامة في التحقيق فاندفع الاشكال عليه

وفي حرف التعريف ثلثة مذاهب

بانه منقوض بكافة الافعال ومابين او تشكيك والتشكيك والتعريف
يتنافيان فتنوله ومن علاماته خبره وقوله دخول الالف واللام مبتدا
ومن هذه تبعيضية او ابتدائية والاول اشعار بكثرتها وان
المذكورات بعضها والثاني اوجه لمكان جمع القلة المبني عن قلتها
وفي حرف التعريف ثلثة مذاهب الاول ان حرف التعريف هو اللام
فقط وعليه سيبويه واتباعه الثاني ان حرف التعريف هو الالف
واللام معا وقد يعبر عنهما فيقال ال وعليه الخليل واصحابه الثالث
ان حرف التعريف هو الهمزة المفتوحة فقط وعليه المبرد
واشياعه وعلى كل تقدير من التقادير المذكورة فهما متلاصقان
لا يفترقان في عامة الاوقات ودخولهما معا علامة للاسم وكلامه
منطبق على المذاهب المذكورة كلها بل اختيار هذه العبارة على ما
اشتهر من حرف التعريف كما وقع في المفصل ومن اللام كما وقع في
غيره لنكتتين الاولى الانطباق المذكور والثانية اخراج حرف
النداء فانه ايضا حرف التعريف واخراج لام الابتداء ولام جواب لو
فان كلا منهما لام فان قيل نعم الا انه خرج منه الميم في لغة حمير
ونفر من طي وعليه قوله صلى الله تعالى عليه وسلم ليس من امبر امصيام في
امسفر وحرف التعريف يتناوله قلنا ممنوع لان النادر كالمعدوم
والبدل لا يعتبر او لو سلم فللعلم يعتبره لقلته وندرته ولو سلم فليس القصد
استيفاء جميع العلامات فليتامل ووجه الاختصاص ان الالف
واللام موضوعة للتعريف ومدلول الفعل والحرف غير قابل له فاختص به
والاضافة بالرفع اي من علاماته اللفظية الاضافة واطلاقها
ادراج للقسمين كون اللفظ مضافا وكونه مضافا اليه من علاماته
الاضافة اي اضافته الى شيء واضافة الشيء اليه والنكتة
لم يتبين ومن علاماته ان يضاف الى الشيء كما قال بعضهم او اضافة اليه
كما قاله الاخوند فهو عبارة المص اختصار وتعميم وتكثير للمعنى

وتقليل

وتقليل للفظ واما قوله تعالى يوم يجمع الله الرسل فالمضاف اليه
في الحقيقة هو المصدر اي يوم جمع الله الرسل فلا نقض والمراد
بالاضافة الاضافة المصطلحة المشهورة وهو جعل المضاف
اليه مجرورا بالمضاف بنيابته عن حرف الجر او بمثابة كلمة فاندفع
النقض بنحو مررت بزيد وان عده سيبويه من قبيل الاضافة
والجر اعم من ان يكون لفظا او تقديرا فاندرج فيه يوم يجمع الله
ونحو اخذت مال احمد فليتامل ووجه اختصاص الاضافة
بالاسم ان الاضافة موضوعة للتعريف او التخصيص وللك كل
والفعل والحرف بمعزل عن ذلك لانه موضوع لمعنى لا يجري فيه التعريف
والتخصيص فلا ... قلت كل كلمة تختص بالاسم واما المضاف اليه
فهو في التحقيق محكوم عليه كما صرح به ابن الحاجب في ايضاح
المفصل والحرف بمعزل عن ذلك فاختص بالاسم فان قيل المذكور
في بعض الكتب ان الاضافة من العلامات المعنوية والمص
جعلها من العلامات اللفظية فكيف التوفيق بينهما قلنا الاضافة
في الحقيقة عبارة عن النسبة المعنوية بين الاسمين الا ان لها
اثرا يظهر لفظا وهو الجر في المضاف اليه فمن عدها من المعنوية
فقد اعتبر الحيثية الاولى ومن عدها من اللفظية فقد اعتبر الحيثية
الثانية وكلاهما جائز نحو دار زيد ووجه التمثيل ان يقال
نحو دار زيد وغلام رجل وضارب زيد الا انه اعتبر الاضافة
فاعتبر التعريف وجعل التخصيص تبعا كما انه لم يحفظ ذكر الاضافة
ذكر النوع وحرف الجر بالرفع بتقدير المضاف اي ومن علاماته
اللفظية دخول حرف الجر لا بالجر عطفا على الالف واللام فانه
فاسد نحو بزيد في نحو مررت بزيد واثر الباء في التمثيل لانه
اشهر الحروف الجارة واكثرها دورانا في الكلام ووجه الاختصاص
ان حرف الجر موضوع لجر معنى الفعل الى الاسم فاختص دخوله

بالاسم الثاني انه قد تقرر ان الجر علم المضاف اليه والغموض الحرف بمعزل
عن ذلك فان قيل فذكر الاضافة مغن عن ذلك لان اختصاص
الاثر اختصاص للمؤثر قلنا فيكون ذكره بعد ذكرها احسن لانه بمنزلة
ذكر الشيء بعد برهانه فيكون اوضح وابلغ واتم على ان الجر قد يوجد بدونه
مفيده ونائبه فرفع الاحتياج الى ذكر حرف الجر وفي كلامه تنبيه على
ان المخصوص بالاسم انما هو الجر الحاصل من العامل الذي هو حروف الجارة
او نائبها لا مطلق الجر وصورته فاندفع النقض بقوله تعالى قل الحمد
وقوله لم يكن الذين كفروا الى غير ذلك لان صورة الجر ههنا ناشئة
من التقارب كقيوم لا من العامل الذي هو الجار فان قيل الحركة الناشئة
من العامل قد يوجد في غير الاسم ايضا نحو يوم يجمع الله الرسل ويوم يقوم زيد
الى غير ذلك فان المضاف اليه ههنا مجرور محلا وجره ناشئ من العامل
قلنا قد نبهناك فيما سبق على ان المضاف اليه ههنا هو المصدر رواه
الفعل بمعنى المصدر على نمط تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فالاعتبار
بالمعنى لا باللفظ والا لم يقع الفعل مبتدأ ولو سلم فالمعتبر في الاختصاص
هو الحركة الاعرابية الناشئة من عاملها المعلوم والحركة ههنا ليست باعرابية بنية
اذ هي محلية والحركة المحلية لا تعتبر في الاعراب انما المعتبر في الاعراب
هو الحركة اللفظية نحو زيد والتقديرية نحو بالقاضي بمعنى ان كل كلمة تحركت
بهذه الحركة فهي معربة واما الحركة المحلية فلا اعتبار لها في الاعراب
بمعنى ان الكلمة المتحركة بهذه الحركة لا تصير معربة فان المبنيات كثيرا ما يجوز
ان تتحرك بهذه الحركة مع انها مبنية وبهذه الحركة لا تصير معربة ولهذه
النكتة تراهم يقولون المعرب ما يختلف اخره باختلاف العوامل لفظا
او تقديرا فان هذا منهم تصريح بان الحركة اللفظية والتقديرية الناشئة
من العامل حركة اعرابية وكل لفظ وجد فيه ذلك فهو معرب ومعدود
من المعربات واما الحركة المحلية فليست باعرابية ولا تتصف صاحبها
بكونه معربا فتدبر فيه فان هؤلاء اعرابه محلا تسامح والمقصود انه لو كان
في محله لفظ معرب لكانت هذه الحركة اعرابا كالتقسيم اذن ان يقال

وانما وقع في المفصل حيث قال الاسم المعرب
ما اختلف آخره باختلاف العوامل
لفظا او محلا فهو تسامح والمراد به
او تقديرا صح

الاعراب

وتقديرا صح

الاعراب ثلاثة اقسام لفظي ومحلي فالتقديري معناه ان الكلمة
المتحركة بهذه الحركة معربة وليست بمبنية الا ان اخرها حرف لا يقبل
الاعراب لانه متعذر كالمقصور نحو جاء عصا او لانه مستثقل كالمنقوص
نحو القاضي والمحلي معناه ان الكلمة الواقعة في هذا المحل مبنية الا ان
هذا المحل محل لو كان فيه كلمة معربة لظهرت في اخرها تلك الحركة الاعرابية بنية
فالمانع من ظهور الاعراب في التقديري هو اخر الكلمة وفي المحلي هو تمام
الكلمة والاعراب في الاول يقدر على حرف الاخر وفي الثاني على
المجموع اذ المانع من الاعراب ههنا انما هو في جملة الكلمة فان قيل
فنحو احمد مثلا في حالة الجر خارج عن الاقسام الثلاثة وهو ظاهر قلنا
ممنوع بل اعرابه لفظي لان جره فتحة والتنوين بالرفع عطف على
دخول بتقدير المضاف اي لحوق التنوين والمراد به النون الساكنة
التابعة لحركة الاخر لا لتاكيد الفعل اي هو مصدر من المبني للمفعول
اي كون اللفظ منونا فلا تقدير والتنوين خمسة اقسام الاول تنوين
التنكير نحو صه فانه ان نون فمعناه اسكت سكوتا ما وان لم ينون فمعناه
اسكت السكوت فهذا التنوين فارق بين المعرفة والنكرة الثاني تنوين
التمكن وهو التنوين الذي يدل على امكنية الاسم نحو زيد وعمرو والثالث
تنوين العوض وهو ما لحق عوضا عن المضاف اليه نحو يومئذ وساعتئذ
ومررت بكل فاما الرابع تنوين المقابلة وهو ما يقابل نون جمع المذكر
السالم فلا يكون الا في جمع المؤنث كمسلمات والخامس تنوين الترنم
ويفسرونه بانه هو الذي يؤتى به بدلا عن حرف الاطلاق وهو الالف
والواو والياء فان هذه الحروف تسمى حروف الاطلاق كما تسمى حروف
المد واللين والمد والاطلاق معناهما واحد لان هذه الحروف
محل لاطلاق الصوت ومده وقابل للترنم فبدل التنوين عنها قطعا
للترنم وتركا فتسميته تنوين الترنم بالاضافة لادنى ملابسة لانه اذا
كان قاطعا للترنم كان بينه وبين الترنم ملابسة بهذا الوجه وهذا التنو

التنوين خمسة اقسام

غير مختص بالاسم بل هو يلحق الفعل والحرف باللام قال الله تعالى والفجر وليال
عشر والشفع والوتر والليل اذا يسر فانه قرئ هكذا والفجر والشفع
والوتر ويسر بالحاق التنوين بالحرف باللام في المواضع الثلثة
وبالفعل وهو يسر بخلاف التنوينات الاربعة الباقية فان كلا
منها مختص بالاسم ووجه الاختصاص على ما ذهبنا اليه ظاهر
وهذا التنوين الذي سميناه تنوين الترنم قد يلحق الكلمة لابدال
حرف الاطلاق كما يقال في المخترق المخترقن بفتح القاف وكسرها
ويسمى اذن تنوين الغالي لانه اذا الحق القافية المقيدة فقد جاوز
حده ويخرج الشعر عن الوزن فهو اذن غال اي متجاوز عن حده
من الغلو وهو التجاوز عن الحد او الغالي فهو اذن وصف للشيء
بوصف صاحبه وعلى الاول وصف للشيء بوصف نفسه فهذا التنوين
بالذات واحد وبالاعتبار اثنان فان اعتبر ابداله عن حرف الاطلاق
فاسمه تنوين الترنم وان اعتبر لحوقه في القافية فاسمه تنوين الغالي
واختلاف التسمية مبنية على اختلاف الحيثية وانما لم يوضع بازاء
التنوين في الكتابة صورة خطية مع انه نون ساكنة لاحقة بالكلمة
اذ قد تقرر في علم الخط ان الاصل في كل كلمة ان يكتب بصورة لفظها
بتقدير الابتداء والوقف عليها ولهذا يكتب تاء التانيث بصورة
الهاء في نحو رحمة فتفحص ومن علامات التنوين اشعار بان التنوين
موجود في اللفظ وان لم يكن موجودا في الخط فهو علامة لفظية لا خطية
وبما ذكرنا من التحقيق المذكور ظهر ان حق العبارة ان يقال
ومن علاماته اللفظية التنوين غير الترنم والغالي وان يقال
في تمثيله نحو زيد وصه واذ ومسلمات فقوله نحو رجل اذن
قاصر كما قيل لان تنوينه يحتمل التمكن والتنكير فيبقى تنوين العوض
والمقابلة متروك التمثيل وزعم ابن الحاجب ان تنوين رجل تنوين
التمكن فقط ثم قال وقد يتوهم انه للتنكير وهو غلط اذ لو جعل علما

فالتنوين

فالتنوين بحاله فهو اذن للتمكن فقط هذا كلامه وفيه نظر اذ يجوز ان يكون
تنوينه بعد العلمية غير تنوين زيد وقبل العلمية محتملا للامرين فليتامل
والنحو بما دخله قد تكرر للاشارة الى ان ما ذكره في حد الاسم انما كان
علامة لاحد او ان كان في صورة التعريف وكلمة قد قسمان اسم
وحرف على الاسم ايضا قسمان اسم فعل واسم مرادف لحسب وهذا القسم
على وجهين الاول ان يكون مبنيا على السكون اذ هي شبيهة بقد
الحرفية فيقال قد زيد درهم بسكون الدال وقدني بالنون درهم اي حسب
زيد درهم وحسبي درهم الثاني ان يكون معربا كحسب فيقال قد زيد
درهم برفع الدال اي حسب زيد درهم وقدي درهم بلا نون اي حسبي
درهم اما القسم الثاني وهو قد الحرفية فهي مختصة بالفعل المتصرف الخبري
المثبت المجرد من ناصب وجازم وهي معه كالجزء فلا تفصل منه بشيء
فقولهم قد [illegible] وقد لا يكون عبارة عرفية ليست بعربية فان كثر
دخول لام الابتداء عليها كثير قال الله تعالى لقد اثرك الله علينا لقد من
الله على المومنين لقد ابتغوا الفتنة من قبل الى غير ذلك مما لا يحصى
فكيف دخول الحرف على الحرف قلنا قد نبهنا كما انه على انه لشدة اتصاله
بالفعل صار كالجزء منه واللام اذن كانه دخل في الفعل والجملة فقد
الحرفية الداخلة على الفعل لها خمسة معان التوقع مع المضارع
نحو قد يقدم الغائب اليوم ومع الماضي نحو قد قامت الصلوة
اذ الجماعة منتظرة الثاني تقريب الماضي الى الحال فتقول في الماضي
القريب قد قام وفي البعيد قام الثالث التقليل مع المضارع
نحو ان الكذوب قد يصدق وان البخيل قد يجود والتقليل المستفاد
منه قسمان تقليل الفعل نفسه كهذين المثالين وتقليل متعلق الفعل
كقوله تعالى قد يعلم ما انتم عليه يعني ان ما انتم عليه قليل الرابع التكثير
فنوع اليه سيبويه وصرح به صاحب الكشاف في قوله تعالى قد نرى تقلب
وجهك حيث قال اي ربما نرى ومعناه تكثير الرؤية [illegible] التحقيق

فيقال قد زيدا درهم اي يكفي زيدا درهم
بمعنى يكفي فيقال قد زيدا درهم اي يكفيني درهم
فقد الحرفية الداخلة على الفعل لها خمسة معان

كقوله تعالى قد افلح من زكاها وقد يعلم الله ولقد علمتم الذين اعتدوا
الى غير ذلك وبالجملة فهذه التحقيقات يظهر ان حق العبارة ان يقال
والفعل ما دخله قد حرفا اذ قد ظهر عليك انه قد الاسمية تدخل على الاسم
وانما قدم قد على غيره اذ هو اعم واشيع لفظا اذ هو غير مختص بالمضارع
ولا بالماضي واكثر معنى بخلاف اخواته فانها مخصوصة بالمضارع
ومفيدة بمعنى واحد ووجه اختصاصه بالفعل قد تبين بما ذكرنا
وسوف والسين هما مترادفان عند الجمهور وزمان الثاني اضيق من
الاول عند البصريين لان كثرة الحروف دليل على كثرة المعنى غالبا
وهي مخففة من الاول عند الكوفيين والقوم يقولون ان السين حرف
تنفيس اي حرف توسيع اذ هي تنقل المضارع من الزمن الضيق وهو
الحال الى الزمن الواسع وهو الاستقبال والتسويف التاخير يقال
سوفت الامر من يوم الى يوم اي اخرته وفي مقامات الحريري السين
هذه عازلة فيه كقوله تعالى علم ان سيكون منكم مرضى فان تنصب المضارع
قبل السين وبعدها الا فهذا عزلها وان ناصبة قبلها وبعدها مخففة من
المثقلة والسين اسم اسد والاسم ههنا غير المسمى فلهذه النكتة
ادخل الالف واللام فيه واما قد وسوف فهما ايضا وان كانا اسمين
الا ان الاسم والمسمى هنا واحد فلهذا لم يدخل الالف واللام فيهما فتنبه
ففيه دقة نحو قد جاء وسيجيء وسوف يجيء قدم سوف على السين في
الذكر اولا وعكس الامر في التمثيل ثانيا اذ قد ذكرنا فيما سبق ان بعضهم
يجعل ان السين هذه مقصوصة مختصرة من سوف فافهم ليكون اللام اشارة
الى ما سبق فهو في الذكر ناظر الى العهد وفي التمثيل ناظر الى الترقي لان
زمان سوف اوسع وازيد والزيادة بعد ثبوت الاصل فلتبيان وجه
الاختصاص ان كلا منهما موضوع لنقل المضارع الى الاستقبال
وتخصيصه به فلا يكون الا في الفعل وحرف الجزم نحو لم يخرج وجه الاختصاص
ههنا ان اثره الجزم وهو مختص بالفعل لانه عوض عن الجر في الاسم واختصاص

الاثر

الاثر اختصاص المؤثر والمتصل معطوف على دخله اي الفعل ما اتصل
به الضمير المرفوع البارز فالتقييد بالمرفوع احتراز عن المنصوب
والمجرور فان الاول كما يتصل بالفعل نحو ضربه وضربني فكذلك
يتصل بالحرف ايضا نحو انني وانك واشباهه والثاني لا يتصل
بالفعل بل يتصل بالاسم نحو غلامك وبالحرف نحو مررت بك والتقييد
بالبارز احتراز عن المستتر فانه يكون في الاسم ايضا نحو زيد ضارب
والمص ترك هذا القيد اما اعتمادا على المثال او قصدا الى معنى
اللغة في الاتصال فان قيل الحكم بالاختصاص منقوض بما كان
الافعال نحو هاتوا فانه ضمير مرفوع بارز قلنا كون هذا ضميرا مرفوعا
به هو حرف لا محل له من الاعراب كالكاف في اياك وهاك واتيك
نها توا مسند الى الضمير المستكن فيه والواو ايذان بان المستكن
ضمير الجمع لا الواحد كواو اكلوني البراغيث وقوله تعالى واسروا
النجوى الذين ظلموا على راي كذا قاله الشريف الفاضل وليس
بشيء من الجواب ان ضمير هاتوا ضمير بارز ولحوقه به وان كان اسم
فعل غير قادح اذ قد سبق ان المعتبر هو الاصل وان كان مهجورا
مرفوضا ولا اعتبار بالعارض وان كان مشهورا مقبوضا وهاتوا
في الاصل فعل من هات بمعنى اعط وتصريفه تصريف الافعال
برهان ظاهر على فعليته فلا حاجة الى تخريج وجه بعيد في تصحيحه
نحو اكرمت واكرما واكرموا وتاء التانيث الساكنة اي الفعل
ما اتصل به تاء التانيث والتقييد بالساكنة احتراز عن المتحركة
فانها مختصة بالاسم نحو مسلمة وقائمة واما الساكنة فهي مختصة بالفعل
نحو ضربت ونعمت وبئست ووجه التخصيص بهذا الشرط رعاية التعادل
اذ الفعل ثقيل والاسم خفيف ولانه لو حرك في الفعل لزم اربع حركات
متواليات في كلمة واحدة وله ثلثة امثلة اي ثلثة اوزان ووجه
الحصر ان الفعل ان يصدر بحروف اتين فهو المضارع والا فان

التزم فتح اخره فهو الماضي والا فهو الامر وعليه منع ظاهر يدفع بان المراد
الاول بالمفتوح الاخر وليس هذا الذي وجب فتح اخره الماضي
وهو مبني على الفتح اذ الاصل في الفعل البناء اذ المعاني المقتضية
للاعراب كالفاعلية والمفعولية والاضافة مفقودة فيها فلا اعرابها
فيكون جبلية وبني على الحركة مع ان الاصل في البناء هو السكون لان
الماضي شبيه بالاسم لوقوعه موقعه في نحو مررت برجل قام كما تقول
مررت برجل قائم وعلى الفتح لخفته ولثقل الفعل لانه لو بني على الضم
لاجتمعت ضمتان في المضموم العين وهو مستثقل ولزم الخروج من الكسرة
الى الضمة في المكسور العين ولزم الخروج من الضمة في المفتوح العين
ولان المقصود تفصيله بالحركة على الامر اذ هو لا شابه الاسم بوجه من الوجوه
والفتح كاف في المقصود فلا حاجة الى الزائد قوله المفتوح الاخر
اي الذي اخره مفتوح ابدا اذا كان صحيحا ومجردا عن الضمائر التي
به فان اعتل فهو ساكن نحو دعا ورمى والاصل دعو ورمي فقلبوا الواو
والياء الفا اذ قد تقرر في التصريف ان الواو والياء اذا تحركتا وانفتح
ما قبلهما قلبتا الفا والالف لا تقبل الحركة اذ الالف حقيقتها هي المدة الساكنة
التي لا تقبل الحركة اصلا اذ هي هوائية تجري مع النفس جريا لا اعتماد لها
في الفم والحركة تمنع الحرف عن الجري وتقطعه فتحريكها ابطال حقيقتها
فان اتصل به الضمير المرفوع المتحرك نحو ضربت ونحوه فهو مسكن الاخر البتة
لئلا يلزم اجتماع اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة اذ قد تقرر ان
الفاعل كالجزء من الفعل وان اتصل به واو الضمير نحو ضربوا فهو مضموم
الاخر لا مفتوح اذ الواو اذا كانت مدة فما قبلها مضموم ابدا قوله
المفتوح الاخر اي بشرط الصحة والانفراد وجب فتح اخره ابدا وثانيها
اي ثاني الثلاثة من الامثلة الثلثة المضارع وفسره بانه ما يتعاقب على
اوله الزوائد الاربع اي فعل يتعاقب في صدره الزوائد الاربع يعني
انه اذا ذهب احد الزوائد جاء الاخر مكانه تعاقب قيل حلان اذا

احدهما

ولا التبس الواحد بالجمع اذا حذف الواو والتعريف بالضمة لتخصيصه فلو كان الاعراب كان حولي ولانه لو بني على الكسر لاجتمعت الكسرتان في المكسور العين صح

التعاقب از پى يكديگر آمدن ما مقصادر

27

احدهما وذهب الاخر فان قيل تفسيره منقوض بامثلة اذ الزوائد
هناك تعاقبت في صدر الماضي والا لدخلت الزوائد على حروف
المضارعة وبطلانه ظاهر قلنا في الكلام اضمار اي يتعاقب على محل
اوله والمقدر في الامثلة هو المضاف او يتعاقب على ماضيه فالمقدر
اذن هو المضاف اليه والزوائد جمع زائدة لا زائد لان فاعلا
صفة لا يجمع على فواعل ولمكان التانيث في الاربع بخلاف الامثلة
فانه جمع مثال ولهذا قال هناك ولم تفسر الامثلة فتقض بما يتعاقب
اي فعل يتعاقب وترك التصريح به لظهوره اذ الكلام في اقسام الفعل
فلا ينتقض بنحو يحموم ويعفور قوله الياء شرع في تفسير الزوائد
للغائب المذكر اي هو للغائب المذكر فهو خبر لمبتدأ محذوف لا حال
ولا صفة فان قيل منقوض بنحو نعيذ الله ما يشاء ويحكم ما يريد
وبنحو نغيص انا قال الفرزدق انا الزائد الحامي الذمار وانما
يدافع عن احسابهم انا او مثلي فان غيبة الفعل حفظا به انما هي
باعتبار فاعله قلنا مدار هذا الكثرة اذ اللغة تنظر الى المحاورات
فهي ناظرة الى الاكثرية وقد يجاب بان الكلام في الموضوعات اللغوية
دون الامور الشرعية ونحن من جهة الشرع لا نمنع في اللغوية وبانه
المتكلمين اطلقوه عليه زعما منهم انه قالوا انه السميع
والبصير قياسا للغائب على الشاهد فهذا المراد بالغائب الغائب
عن حواسنا وان كان شاهدا باعتبار اخر وبان الامام حجة الاسلام
اعلى الله درجته في دار السلام قد صرح بجواز الاطلاق بالصفات
بلا توقف على اذن الشرع والحق ليس بشيء لان اطلاق الغائب عليه
ضرب من سوء الادب وايهام لما يجب تنزيهه عنه والتصريح الامام
انما هو فيما اذا لم يوهم شيئا لا يليق بحضرته وقد يجاب بان المراد
بالغائب ما ليس بمتكلم ولا مخاطب وهذا ايضا ليس بشيء والتاء
للمخاطب المذكر او المؤنث ولو اكتفى بذكر المخاطب كان احسن

صرح حجة الاسلام بجواز الاطلاق بالصفات بلا توقف

او الغائب المونث والالف للمتكلم الواحد سواء كان مذكرا او مونثا
والنون لما فوقه مذكرا كان ما فوقه او مونثا او مختلفا فان قيل منقوض
بنحو نحن نقص ونحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحيوة الدنيا قال الله تعالى
الم نهلك الاولين ثم نتبعهم الاخرين كذلك نفعل بالمجرمين وقال انا كذلك
نفعل بالمجرمين الى غير ذلك والتنزيل مشحون فانه مستعمل في الواحد فقط
قلنا جميع ذلك مجاز والكلام في الحقيقة وقد جرت عادة السلاطين والحكام
على انهم يقولون نحن نفعل ونحن فعلنا تعظيما لانفسهم لانه قد جرت
العادة على انهم يعدون المعظم كالجماعة وقد شاع في المحاورات لفظ
الجمع في المخاطب تعظيما لجانبه خصوصا في مخاطبات الملوك والاكابر
قال باي نواحي الارض ابغي وصالكم وانتم ملوك ما لمقصدكم نحو
ولقد صارت هذه الوتيرة لازمة حتى ان من خاطبهم احد بانت عد ذلك
الادب الا ان القوم يصرحون بان ذلك من كلام المولدين وليست بعبارة
عربية اصلية ولم ير ذلك في الكلام القديم واما قوله تعالى يا ايها النبي
اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن فليس من هذا القبيل بل هو تنزيل
رئيس القوم وقدوتهم منزلة كلهم ويرد عليه انه قرئ لتستحيننا بتاء الخطاب في قوله لنا
ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات ليسجننه حتى حين وهو خطاب للعزيز
وحده على وجه التعظيم نص عليه صاحب الكشاف ثم اشار الى امثلة الكل
تفصيلا بقوله يفعل هو مثال للغائب المذكر وتفعل انت مثال للمخاطب
المذكر او هي فقوله تفعل هي في الغائب المونث ونفعل نحن في المتكلم مع الغير
وههنا مباحث الاول ان في عبارة المص قصورا اما فان قوله والياء
للغائب المذكر ليس بجيد لانه ان اراد بالغائب الغائب مطلقا فهو منقوض
بالمونث الغائب والمونثين الغائبين لانه يصدق على كل منهما انه غائب
وان اراد بالغائب الغائب المفرد كما يشعر به مثاله فهو منقوض بقولك
الرجلان يضربان والرجال يضربون وبقولك النساء يضربن بالياء
فحق العبارة اذن ان يقال والياء للغائب المفرد المذكر نحو زيد يضرب

وافعل انا في المتكلم الواحد

والمثناة

والمثناة نحو الرجلان يضربان وجمعه نحو الرجال يضربون والجمع
المونث الغائب نحو النساء يضربن واما قوله والتاء للمخاطب
المذكر فهو ايضا غير جيد لان ظاهر عبارته مشعرة بانه للمخاطب
المذكر المفرد فقط وكذا يشعر بذلك مثاله ايضا وليس كذلك فحق العبارة
ان يقال والتاء للمخاطب المذكر نحو تضرب يا رجل وللمخاطبين
المذكرين نحو تضربان يا رجلان وللمخاطبين المذكرين نحو تضربون
يا رجال وللمخاطب المونث نحو تضربين يا هند وللمخاطبتين المونثتين
نحو تضربان يا هندان وللمخاطبات المونثة نحو تضربن يا هندات
واما قوله او الغائب المونث فهو ايضا ليس بصحيح لانه ان اراد
بالغائب المونث الغائب المونث مطلقا فهو منقوض بقولهم النساء
يضربن فان هذا مونث غائب بلا تاء وان اراد بالغائب المونث
الغائب المونث المفرد كما يشعر به ظاهر عبارته ويدل عليه مثاله فهو منقوض
بقولهم المراتان تضربان فانه ههنا بالتاء وليس بمفرد وبالجملة
فقد جرت عادة المص اهمال القيود واطلاق الصيغ وهذا
نقصان في الكلام واخلال بالافهام سيما في امثال هذه المقامات
اذ المقصود بيان اللغات والتمييز بين الصيغ الدائرة في المحاورات
والله اعلم بحقايق الحالات الثاني ان حروف المد واللين هي
حروف العلة وهي الواو والياء والالف وحرف العلة اذا سكن
يسمى حرف لين ثم اذا جانسه حركة ما قبله فهو حرف مد فكلما هو حرف
مد فهو حرف لين ولا ينعكس والالف حرف مد ابدا لانه ساكن دائما
واما كل من الواو والياء فيكون تارة حرف مد وتارة حرف لين
وتارة لا هذا ولا ذاك بل هو بمنزلة الصحيح هذا وكثيرا ما يطلقون
عليها حروف المد واللين من غير تفصيل وانما سميت بها
اذ بها يحصل مد الصوت ولينه وسميت حروف العلة ايضا لشبهها
بالامراض اذ هي تخرج مدخولاتها عن اصولها التي هي بمنزلة الصحة

ان حروف المد واللين هي حروف العلة

نحو تضربين يا هند وتضربن يا هندات

والمقوة في الحيوان كاخراج الامراض عنه ذلك وانما اوثرت هذه
الحروف وزيدت في اول المضارع اذ هي اكثر دورانا في الالسنة واشيع
استعمالا في المحاورات الا ترى ان المحاورات غير خالية عنها وعن اجزائها
التي هي الحركات اذ الحركات في الحقيقة ابعاض الحروف حروف العلة
فان الضم في الحقيقة بعض من الواو والكسر بعض من الياء والفتح بعض من الالف
فباشباع الضمة اتيان بالواو وباشباع الكسرة اتيان بالياء وباشباع
الفتحة اتيان بالالف فتحريك الحرف في التحقيق اتيان ببعض هذه
الحروف بعد الحرف وجعل ما يلي المخرج حرف سلسلا الى الحركة والسكون
من صفات الاجسام فلا تكن في الاصوات وهذه الحركة بعد الحرف
الا انه من جهة فرط اتصاله والتصاقه به يتوهم انها معه لا بعده
وليس كذلك والالف على ضربين لينة ومتحركة فاللينة تسمى الفا والمتحركة
تسمى همزة فخصوص الالف للمتكلم اريد بها الضرب الثاني من الالف
وانما يعتبر هذا الضرب دون الضرب الاول ليتاتى الابتداء بها فقول
من قال سعد ما الى الالف فحركوها لا حاجة اليه والسر في تخصيص الالف
بالمتكلم الواحد ان المناسبة بينهما ظاهرة من جهة المبدائية اذ الالف
مخرجها مبدا المخارج والمتكلم مبدا الكلام فكل منهما مبدا ولان الالف
اخف والمتكلم يتحمل تعب الكلام ويثقل بسببه فالالف امداد له وجبر
لبعض ثقله حيث خلص من مؤنة ثقيل اخر ولانه ينبه بلفظ اخر
موضوعا بازائه وهو انا ولانه لو زيد الواو وفي العطف اجتماع الواوين
وان قلب التبس وانما اوثر الياء للغائب لمناسبتها من جهة التوسط
اذ الياء من وسط اللسان والغائب متوسط بين المتكلم والمخاطب
واما التاء فهي منقلبة عن الواو اصلها على نمط تراث وتجاه فان
الاصل وجاه ووراث وخص الواو بالمخاطب لان الواو مخرجها
منتهى المخارج لان مخرجها بين الشفتين والمخاطب منتهى الخطاب
والكلام ولما استكرهوا وقوع الواو الزائدة في اول الكلمة قلبوها تاء

كما في تراث

29

كما في تراث وتجاه مع انها اصلية فما ظنك في الزائدة فعلى ذلك الكلام حجة
وانما خص التاء بالخطاب والتانيث جريا على رعاية الموافقة بين المضارع
والماضي فان التاء هناك علم على الامرين نحو نصرت ونصرت وانما حركت
هنا دون الماضي اذ هو واقع هنا في اول الكلمة والابتداء بالساكن
مرفوض فيجب تحريكها بخلاف الماضي فانه واقع هناك في اخر الكلمة وفتحت
او الفتحة اخف ولانه لو ضم لالتبس الموقوف بالمجهول ولانه لو كسر
لالتبس بلغة من يكسر حرف المضارعة في نحو نعلم والتاء لكونه بدلا من
الواو ثابت في المؤنث ثابت للمذكر فالنون بنوه الى الجامعة بينهما وسر
تخصيص النون بالمتكلم مع الغير ان النون صار علامة الجمع سواء
بدليل قولهم في الماضي ضربنا فزيد في اول المضارع ابقاء لما كان
بقدر الامكان والسر في تخصيص المضارع بالزيادة دون الماضي
ان الماضي والمضارع لما كانا متحدين من حيث المعنى جعلوا احدهما
مخالفا للاخر من حيث اللفظ ليدل اللفظ على المعنى ويكون التغيير
الصوري مشعرا بالتغيير المعنوي ولان الماضي اول فعل وضعه الواضع
فلما ارادوا ان يضع فعلا اخر لزمان اخر وضع المضارع فان لم يغيره
التبس واذا غير فان غير بالنقصان فقد حروفه وخرج عن الاعتدال
اذ اللفظ المعتدل ما هو على ثلثة احرف فوجب تغييره بالزيادة ولان الحال
والاستقبال بعد الماضي والمزيد بعد ما زيد عليه فالبعدية جامعة بينهما — مخصص
بينهما فوجب تغييره بالزيادة وليس اي الفعل الذي يتعاقب على اوله
الزوائد المذكورة بالمضارع اخذا من المضارعة بمعنى المشابهة لتشابهه
على انه مشابه للاسم لفظا لانه يوازنه في حركاته وسكناته وعدد
حروفه فان نضرب يشابه ضاربا ونحوه بهذا السبب ومعنى اذ هو صالح
للحال والاستقبال ويختص باحدهما بدون اللام والسين وسوف
كما ان اسم الجنس شائع لم يختص بواحد بلا العهد مثلا والى وجه المشابهة
المعنوية اشار المص بقوله وهو مشترك بين الحال والاستقبال فاذا

ادخلت عليه لام الابتداء خلص للحال قال الله تعالى اني ليحزنني واذا
ادخلت عليه السين او سوف خلص للاستقبال قال الله تعالى وسيعلم
الكفار لمن عقبى الدار وبهذا الاشتراك التخصيص يصير شبيها بالاسم
من جهة اخرى لان الاسم صالح للفاعلية والمفعولية والاضافة ثم اذا دخل
عليه العامل يختص بواحد منها فكذلك المضارع من جهة الاشتراك
والتخصيص ولمشابهة معنوية من جهة اخرى وهو ان الذهن يتبادر
من كل منهما الى الحال نحو زيد يصلي وزيد مصل واستعمالا اذ يقال
زيد يقوم كما يقال زيد قايم ويقال ان زيدا ليقدم كما يقال ان زيدا ليقوم
قوله خلص للحال اشارة الى ان لام الابتداء موضوعة للحال واما
قوله تعالى ولسوف يعطيك ربك فترضى ولسوف اخرج حيا فاللام
فيه منسلخة عن معنى الحالية متمحضة للتوكيد واما قوله وعلا ان ربك
ليحكم بينهم يوم القيمة فمبني على هذا الاعتبار او هو من قبيل تنزيل الاستقبال
منزلة الحال لان ما اخبر الله به حق لا يحول حوله شك فكانه واقع في الحال
او هو من قبيل حكاية الحال المستقبلة وبالجملة فالمضارع والمضارعة
ماخوذان من الضرع كان كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان
رضاعا ففي المضارع ثلثة اقوال الاول انه مشترك بين الحال والاستقبال
موضوع لكل منهما بوضع على حدة الثاني انه حقيقة في الحال مجاز في
الاستقبال الثالث عكسه والاصح من هذه الاقوال القول الثاني
اذا اطلق ينصرف الى الحال ولا ينصرف الى الاستقبال الا بقرينة صارفة
اليه وهذا شان الحقيقة والمجاز وظاهر كلام المص انه مائل الى القول الاول
اذ قد اطلق الاشتراك اولا واعتبر التعيين في كل من المعنيين بقرينة
معينة ثانيا اللهم الا ان يراد بالاشتراك الاشتراك اللغوي وهو صلوحه
لكل منهما في الجملة فقوله وهو مشترك بين الحال والاستقبال كان مقتضى
القياس ان يقال ويشترك فيه الحال والاستقبال كما قاله صاحب المفصل
لان الاشتراك التشارك يقتضي فاعلين فصاعدا يقال اشتركا في المال

لام الابتداء

في المضارع ثلثة اقوال

وبالجملة

ون ركنا

وقت ركنا فيه قال الله تعالى انكم في العذاب مشتركون وقال ولن ينفعكم اليوم
اذ ظلمتم انكم في العذاب مشتركون فالاشتراك كالاجتماع يقتضي امرين
الاول التعدد في الفاعل الثاني محل التشارك وهو الذي يدخل فيه في
وهو المال في المثال الاول والعذاب في الآيتين الكريمتين وهو واحد
لا تعدد فيه ولا يخفى عليك ان الحال والاستقبال يشتركان في المضارع
اي كل منهما شريك للاخر فيه فمحل الاشتراك اذن هو المضارع البتة وشركاه
هما الحال والاستقبال فالتعبير الاولى اذن ان يقال ويشترك فيه الحال والاستقبال
واشكل منه عبارة اللباب حيث قال ويشترك بين الحاضر والمستقبل
اذ كان حقه ان يقول ويشترك فيه الحاضر والمستقبل لكل من العبارتين
اذن مفتقر الى التوجيه فالتوجيه ههنا من قبيل الحذف والايصال اي
هو مشترك فيه بين الحال والاستقبال وهذه عبارة شايعة يقال
المال مشترك بين زيد وعمرو والدار مشترك بين خالد وبكر ومثلها اكثر
من ان يحصى قال الله تعالى ذلك وعد غير مكذوب اي مكذوب فيه وقال
في قوله واوفوا بالعهد ان العهد كان مسئولا اي مسئولا عنه وقال في قوله كل
اولئك كان عنه مسئولا اي مسئولا عنه لان عنه فاعل مقدم كما زعمه
صاحب الكشف وبدل عليه عبارته اذ الفاعل لا يتقدم وفي حديث عائشة
رضي الله عنها الا في يوم مطر اي مطر فيه وكذا جاهد الله في الفالق وغيرهم
التبيين قولهم هذا اللفظ مشترك بين المعنيين فصاعدا واما عبارة
اللباب فتوجيهها ان يقرا فيها ويشترك على لفظ المبني للمفعول لا على
لفظ المبني للفاعل فانه غلط ثم يعتبر فيه الحذف والايصال اي ويشترك
فيه بين الحاضر والمستقبل فان قيل فلزم اذن حذف الفاعل ههنا وفي
عبارة المص ايضا اذ الفاعل في كل من اللفظين هو الجار والمجرور قلنا
ممنوع بل الضمير الذي كان متصلا بالجار كان ضميرا مجرورا فاذا حذف
الجار انقلب هذا الضمير المجرور ضميرا مرفوعا فاستتر في الفعل شبهه
وقد نبهناك على هذا المعنى فيما سبق بجعله من قبيل الحذف والايصال فليتنبه

فان قيل فهل يجوز ان يكون بين الحال والاستقبال فاعلا للفعل مشترك ههنا
ولفعل يشترك فى عبارة اللباب قلنا لا بل الظرف لغو معمول لما قبله او مستقر
حال من الضمير المستتر اى هو مشترك فيه كائنا او صفة لمصدر محذوف
اى هو مشترك فيه اشتراكا كائنا بينهما وذهب بعض شراح اللباب
الى انه فاعل ولا يخفى على ذى لباب انه باطل قوله واذا دخلت عليه السين
خلص للاستقبال هذا ليس على اطلاقه بل السين اذا كان استقباليا كما
الامر كذلك واما اذا كان لمجرد التاكيد فلا قال العلامة فى سيقول ما قالوا او كا
سيقول السفهاء من الناس الى غير ذلك فان السين ههنا لمجرد التاكيد
لا للاستقبال بشهادة المعنى صرح به صاحب الكشاف وغيره والثالث
اى المثال الثالث من الامثلة الثلثة الموقوف الاخر ويسمى هذا الثالث
الامر حكم اولا بان الفعل له ثلثة امثلة ثم فصل تلك الامثلة كما ترى ثم
صرح بالثالث ثم ذكر ان الثالث الموقوف الاخر ثم ذكر ان اسم الامر
كل ذلك تنبيه وتكرير للتنبيه على مذهب البصرية والرد على الكوفية لانهم
يقولون الفعل له مثالان الماضى والمضارع حذف منه حرف المضارعة
ولام الامر فالامر عندهم ليس مثالا برأسه بل هو داخل فى المضارع والتعبير
بلفظ الموقوف الاخر اولا ثم تفسيره بالامر ثانيا تنبيه على نكتتين الاولى
الاشعار بان المراد بالامر هو صيغة لا المعنى المصدرى ولا المعنى
الوقفى الذى هو كذا الذى باعتباره هو واحد الامور الثمانية الاشعار
بان سكونه سكون بناء كما ذهب اليه البصرية اذ قد تقرر ان الوقف لقب
للسكون البنائى وسياتيك تحقيقه ان شاء الله تعالى لا سكون اعراب.
كما ذهب اليه الكوفية حيث سموه مجزوما ويقولون انه موسى مجزوم اذ
الاصل فى افعل لتفعل كما فى الغائب لحذفه ليفعل ووجه الاشعار انه لم يقل
الثالث المجزوم الاخر وتقرر المذهبين ههنا ان الامر عند البصرية
على السكون اذ قد تقرر ان الاصل فى الافعال البناء وان الاصل فى البناء
السكون وان اعراب المضارع انما هو لاجل شبهه بالاسم على التفصيل

الذى

لا سكون اعراب كما ذهب اليه الكوفية

الذى ورد على كلمك ولا يخفى انه لا شبهة بين الامر وبين الاسم
بوجه من الوجوه فلا حاجة اذن للاعراب فى الامر فيكون باقيا على
ما هو اصله وهو البناء والكوفيون يقولون ان الامر مجزوم وان سكونه
سكون اعراب وهو الجزم لا سكون بناء والعامل المقتضى لهذا الاعراب
الذى هو الجزم مضمر وهو اللام الجازمة لان اصل افعل لتفعل كما يقولون
فى الامر الغائب ليفعل وحجته فى ذلك انه قد جاء هذه اللام فى بعض
المواضع مذكورة لا محذوفة منها قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم
فبذلك فلتفرحوا اى افرحوا ومنه قولهم لتأخذوا مصافكم اى
خذوا ومنها ما قال حسان بن ثابت رضى الله عنه فى مدح رسول الله
صلى الله عليه وسلم محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا
فان اصله لتفد حذف اللام لظهوره ولامن الالتباس فاذا جاء البعض
باللام فالطريق ان يحمل البواقى عليه طردا للباب واجراء الكل على وتيرة
واحدة تقليلا للاقسام ويجعل الحذف مبنيا على التخفيف لكثرة الامر
فى الكلام وللبصريين ان يقولوا لو كان الامر متضمنا للحرف كما زعم
هؤلاء لكان مبنيا نحو خمسة عشر وهى على السكون اذ قد تقرر ان الاصل
فى السكون ليس الا نحو انصر تنبيه وتكرير للتنبيه على ان المعتبر عند النحويين
هو الصيغة المسماة فى اصطلاحهم بالامر سواء كان استعلاء اولم يكن
او ايجابا اولم يكن الى غير ذلك من محامل هذه الصيغة والضابطة
فى هذا المقام فى اشتقاق الامر من المضارع واستخراجه منه انه يحذف
حرف المضارعة اولا ثم ينظر الى اوله فان كان ساكنا يؤتى بهمزة الوصل
اذ الابتداء بالساكن مرفوض عندهم لا ممتنع كما زعمه الشارح الفاضل
فنقول من تنصر انصر ومن تضرب اضرب وان كان اوله متحركا
تركته على حركته فنقول من تصل صل والمصنف اشار الى القسم الاول
٥ بقوله نحو انصر والى الثانى بقوله نحو عد واخويه فقال وكذا كل ما كان
مشتقا اى من المضارع على طريق افعل نحو عد وضع وحرب وحاسب

قوله مشتقا احترازا عن نحو صه ومه فانهما وان افادا معنى الامر لكونه
موقوف الآخر الا انهما ليسا بمشتقين من المضارع وقوله على طريقة افعل
احترازا عن نحو نزال وتراك فانهما وان كانا مشتقين من المضارع ومفيدين
فائدة الامر الا انهما ليسا بموقوفي الآخر اذ هما ليسا على طريقة افعل
والحاصل ان كل ما هو مشتق من المضارع على هذه الطريقة فهو مبني على
السكون وما ليس كذلك فلا فان قيل الهمزة في انصر همزة وصل وكذا الهمزة
في اضرب فما السبب صارت الهمزة الاولى مضمومة والثانية مكسورة
قلنا بيان الفرق بينهما موقوف على تمهيد مقدمة نافعة في هذا المقام
وهي ان الهمزة الداخلة في الامر قسمان همزة وصل وهمزة قطع فهمزة
القطع لا تكون الا في الرباعي وهي لا تسقط في الدرج واما همزة الوصل
فهي التي في غير الرباعي وهي تسقط في الدرج وهذه الهمزة باعتبار
الحركة قسمان لا غير الاولى ان تكون مضمومة الثانية ان تكون مكسورة
ولكل من القسمين ضابطة بها تنضبط حركة الهمزة فيه وعليها
يدور حركتها فالضابطة في القسم الاول ان يكون ثالث المضارع
مضموما والضابطة في القسم الثاني ان لا يكون ثالث المضارع مضموما
فحينئذ يجب كسر الهمزة سواء كان ثالث المضارع مكسورا كاضرب يضرب
او مفتوحا كاذهب يذهب فالهمزة في هاتين الحالتين مكسورة البتة
والعبارة الوجيزة المنقحة في هذا المقام ان يقال الامر الحاضر مأخوذ
من المضارع وطريقه ان يحذف حرف المضارعة اولا فان كان ما بعد
حرف المضارعة متحركا فاتركه على حركته فتقول في تقول قل ومن تعد عد
ومن تدحرج دحرج وان كان ما بعده ساكنا فان كان رباعيا
فأت بالهمزة المحذوفة من المضارع لانتفاء سبب حذفها وهو اجتماع
الهمزتين في المتكلم فتقول في تكرم اكرم وهذه الهمزة همزة القطع
البتة وان كان ثلاثيا فأت بهمزة الوصل لئلا يلزم الابتداء بالساكن
وان كان العين مضموما فالهمزة مضمومة وان كان مكسورا او مفتوحا

فهي

فهي مكسورة فتقول انصر اضرب اعلم قوله عد امر من وعد يعد واصله
اوعد على وزن اضرب لان مضارعه يوعد حذفت الواو اذ هي
واقعة بين ياء وكسرة لئلا يلزم الانتقال من الضمة الى الكسرة ومن الكسرة
الى الضمة اذ الياء اخت الكسرة والواو اخت الضمة فاذا حذفت
الواو في المضارع حذفت في الامر ايضا اذ هو مبني عليه فصار
اعد فحذفت الهمزة اذ لا حاجة اليها اذ العين متحركة فصار عد واما
قوله ضع فهو امر من وضع يضع فان نظر الى الظاهر فالظاهر ان لا تحذف
الواو لان ما بعدها مفتوح الا ان جانب التحقيق يقتضي
حذف الواو لان يضع اصله يوضع بكسر العين فحذفت الواو لما جرى
انفا في يعد ثم جعلت الكسرة فتحة لمكان حرف الحلق لثقل الكسرة
عليها ولم نفعل كذلك في تعد ليكون دليلا على الاصل فاذا الفعل
كذلك في المضارع فعل الامر ايضا اذ قد سبق انه مبني عليه والحرف
ما جاء لمعنى ليس بمعنى اسم ولا فعل هذا التعريف ذكره سيبويه في صدر
كتابه فآثره المص اقتداء به فان قيل هذا التعريف فاسد لانه صادق على
المهملات لانه يصدق عليها انها جاءت لمعان ليست بمعاني
الاسماء ولا الافعال قلنا الغلط ما كناية عن الكلمة الا انه وضع الاعم
موضع الاخص اعتمادا على ما ذكره من قبل من التعريف من انواع
الكلمة نحو هل وبل فان كلا منهما موضوع لمعنى خاص ليس بمعنى اسم
ولا فعل ولما كان في تعريف الحرف اجمال مفتقر الى التفسير اشار
الى تفسيره وازالة خفائه فقال وذلك اي ذلك المعنى الذي يجي الحرف
له هو ان الاسم يكون حديثا اي خبرا ومحدثا عنه اي مخبرا عنه
والفعل يكون حديثا ولا يكون محدثا عنه والحرف اداة اي رابطة
بينهما اي بين الاسم والفعل لا يكون حديثا ولا يكون محدثا عنه
حاصل ذلك ان المعنى الذي جاء له الحرف هو معنى لا يكون حديثا ولا محدثا
عنه وهذا المعنى مأخوذ من مجموع هذا الكلام بعد تقييد معنى اخويه

وذلك لانه لما فسر هذا المعنى بانه معنى ليس بمعنى اسم ولا فعل كان قضية لكنه
قاصرة بان يفسر اولا معناهما حتى اذا عرف ذلك حصل العلم بمعنى الحرف
فلهذه النكتة قدم معنيهما في التفسير على معناه فان قيل اي سر
في ان الحرف لا يكون حديثا ولا محدثا عنه وفي الاسم يكون وفي الفعل يكون لا الا يكون
قلنا السر في ذلك ان المعنى قد يكون ملحوظا استقلالا واصالة وقد يكون
تبعا ومعنى الاسم بحسب الوضع ملحوظ اصالة فصح وقوعه محكوما به ومحكوما
عليه ومعنى الفعل ملحوظ تبعا من وجه واصالة من وجه اذ الحدث
معناه وهو ملحوظ اصالة ونسبة مخصوصة بينه وبين فاعله وهي
ملحوظ تبعا فصح ان يكون حديثا ولا يصح ان يكون محدثا عنه واما الحرف
فمعناه ملحوظ تبعا على انه آلة لملاحظة غيره فلا يصح ان يقع محكوما به ولا
محكوما عليه والى هذه النكتة اشار المص بقوله والحرف اداة بينهما لا يكون
حديثا ولا محدثا عنه اي ان معناه آلة لملاحظة طرفيه ومن اراد
ان يطلع على هذا المعنى فعليه ان يتفكر في النظر في المرآة وان الناظر
فيها له حالتان الاولى ان ينظر والمقصود الاصلي مشاهدة وجهه
ومطالعة حاله الثانية ان ينظر والمقصود ملاحظة المرآة فالمرآة
في الحالة الاولى لا يصح ان يكون محكوما بها ولا محكوما عليها اذ هي في تلك
الحالة آلة لملاحظة الغير بل المحكوم عليه وبه في تلك الحالة هو الوجه لا غير
وفي الحالة الثانية يصح ان يحكم بها وعليها وهذا القدر هو اللائق
بهذا المختصر والزايد عليه يطلب في المطولات واذ عرفت ان كلا
من هذه الثلثة اي الاسم والفعل والحرف قسم كلمة اي يطلق عليه
لفظ الكلمة كما يطلق لفظ الحيوان على الانسان والفرس والبقر
او التسمية لها معنيان الاول تعيين اللفظ بازاء معنى بخصوصه بحيث
لا يتناول غيره ومن هذا القبيل قولهم سماه ابوه محمدا الثاني مجرد
الاطلاق اي اطلاق اللفظ عليه ومن هذا القبيل قولهم يسمى زيد انسانا
اي يطلق عليه لفظ الانسان لا انه اسم له بخصوصه فقوله قسم كلمة من قبيل

القسم الثاني

القسم الثاني في انه اذا ائتلف منها اي من هذه الثلثة فعل واسم
نحو قام زيد او اسمان نحو زيد قائم وافادا اي اللذان احدهما الفعل
والاسم او هما الاسمان سميا كلاما وجملة اي يطلق عليهما لفظ الكلام
ولفظ الجملة على ان هذه التسمية ايضا من قبيل القسم الثاني المذكور آنفا
وههنا مباحث الاول ان الظاهر ان اذ متعلق بقوله فاعلم وهذا
فاسد اما اولا فلان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها واما ثانيا فلان جواب
اذ لا يصدر بالفاء اصلا الثاني ان قوله اذا ائتلف منها ليس
بجيد اذ لا مدخل للحرف في التركيب كما يشهد به قوله فعل واسم او اسمان
بل الصواب ان يقال اذا ائتلف من الاسم والفعل الثالث ان ظاهر كلامه
مشعر بان الكلام والجملة مترادفان كما ذهب اليه بعضهم وليس كذلك
اذ قد سوى بينهما فقال سميا كلاما وجملة والجواب عن الاول انا لا نسلم
ان اذ متعلق به بل هو متعلق بمحذوف يدل عليه الكلام تقديره واذ قد عرفت
ذلك ازيدك على ذلك فاعلم فالمذكور متفرع على ذلك المحذوف ولو سلم فهو من
قبيل الاضمار والتفسير فان قيل تقدم الظرف على المظروف محال فكيف وجهه
قلنا قد يجعل الزمان ممتدا ولفظ قد تنبيه على هذا المعنى اذ هو لتقريب
الماضي الى الحال ولو سلم فهو من قبيل التشبيه اذ قد يشبه اذ بان فيعامل
به معاملة على ما صرحوا به في قوله تعالى فاذ لم ياتوا بالشهداء فاولئك
عند الله هم الكاذبون ولو سلم فهو من قبيل اجراء الظرف مجرى الشرط
على ما نص عليه سيبويه في نحو زيد حين لقيته فانا اكرمه وعن الثاني ان
الائتلاف من الثلثة لا يقتضي ان يكون لكل منها دخل في ذلك بل يكفي
حصوله في البعض في الجملة ونظير ذلك ما يقال في العرف زيد خرج
من البلد مع انه خرج من بيت من بيوته ومحلة من محلاته قال الله تعالى يخرج
منهما اللؤلؤ والمرجان والاصل في ذلك انه اذا اسند شئ الى متعدد متلبس
بعضه ببعض لما بينهما من الملابسة فالمتلبس الى البعض كما في [illegible]
كما يقال بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم وعن الثالث ان دلالة

كلامه على الترادف في حيز المنع بل ليس حاصله الا ان لفظ الجملة قد يطلق على
ما يطلق عليه لفظ الكلام ولا نزاع لاحد في ذلك ولا دلالة له على الترادف
كما نبه الفاضل التفتازاني حيث قال انهما مترادفان عند النحويين فانه باطل
قطعا اما اولا فلانهما ليسا مترادفين عند النحاة فهو فرية بلا مرية
واما ثانيا فلان شرط الترادف التساوي في الاستعمال كالليث والاسد
ولا تساوي ههنا فالحق ان الكلام اخص من الجملة والجملة اعم فكل كلام جملة ولا عكس
فان جمل الواقعة صفة للنكرة او صلة وحالا او خبرا للمبتدأ كل ذلك
جمل وليست بكلام ومن العجائب في هذا المقام ما ذكره صاحب المقتبس
في شرح المفصل حيث قال الكلام اعم والجملة اخص فكل جملة كلام ولا عكس
وهذا غلط فاحش لم يقل به قائل ولا نطمح بثبوته كتاب فتفطن فقد
اومأنا بتنبيه على طريق تحصيل الكلام من الانواع الثلثة بعد ان التراكيب
المحتملة ههنا وان كانت كثيرة كالتركيب من الاسمين والتركيب من فعلين
والتركيب من حرفين والتركيب من اسم وفعل والتركيب من اسم وحرف
والتركيب من فعل وحرف الا ان الكلام لا يتحصل الا من اسمين او فعل واسم
اذ الكلام يقتضي الاسناد والاسناد يقتضي طرفين احدهما مسند والآخر مسند اليه
وهما لا يوجدان الا بين اسمين او بين فعل واسم واما نحو يا زيد فمن اسم وفعل
لا حرف وقد نبهناك عليه فيما سبق فلا تنس ثم اشار الى هذين الامرين وان كانا
يوجدان فيما بين مطلق الاسمين كشبه الفعل مع فاعله الا ان ههنا ايضا غير كاف
بل هناك قيد آخر وهو الافادة فقط بقوله فعل واسم او اسمان اشارة الى
اسقاط سائر التراكيب المذكورة عن درجة الاعتبار في تحصيل الكلام وقوله فقط
وافاد اشارة الى اسقاط التركيب بين شبه الفعل وفاعله فبقي ههنا طريقان
التركيب الواقع بين الفعل وفاعله نحو قام زيد والتركيب الواقع بين المبتدأ
وخبره نحو زيد قائم فقط وافاد التخصيص للاسمية بين المبتدأ والخبر
واخراج لشبه الفعل مع فاعله بل هو اخراج للمركبات التقييدية باسرها
والمتنوع بعضها في مطوي كرب نحوه فقط وافادا معناه افادة طلب بحيث

السكتة

السكتة وجعلا غنيا عن الانتظار لشيء آخر وفي ضمنه اختيار الافادة على الاسناد
نكتة الاولى اخراج التركيب بين شبه الفعل وفاعله اذ الاسناد لا يخرجه
لان الاسناد ههنا موجود والبرهان النير على ذلك قولهم الفاعل ما اسند
اليه الفعل او شبهه فان فيه تصريحا بوجود الاسناد في شبه الفعل مع فاعله
ووجه الاخراج بالافادة انه لو قيل قائم زيد فلا بد ههنا من شيء آخر
اذ هو لا يحصل بدون الاعتماد وكونه مبتدأ غير جائز اذ هو نكرة فلا
ولا سكوت ههنا الثانية التنبيه على ان جملة الشرط وجملة الجواب
وجملة الصلة ونحو ذلك ليس بكلام اذ لا اسكات هنا ولا سكوت فان قيل
الاسناد في عرفهم عبارة عن ضم الكلمتين على وجه الافادة التامة اي
على وجه يحسن السكوت عليه فاذن لا فرق بين الافادة والاسناد
وبهذا الاعتبار ترى القوم يفسرون الكلام تارة بالمتضمن كلمتين
بالاسناد وتارة بما فيه الاسناد وتارة بانه المركب من كلمتين اسندت
احداهما الى الاخرى وهذه عبارة المفصل قلنا من فسر الاسناد بهذا
الوجه ان اراد ان الاسناد هو فقط وانه ليس شيئا آخر غيره فلا بد له
من احد امرين الاعتراف بانه لا اسناد بين شبه الفعل وفاعله وهو باطل
قطعا لما ذكرناه آنفا او الاعتراف بان هذا ايضا كلام وهذا ايضا
باطل قطعا وان اراد ان الاسناد قسمان قيد الافادة في احد القسمين ماخوذ
وفي الآخر غير ماخوذ والمعتبر بين شبه الفعل وفاعله انما هو القسم الثاني لا الاول
فعند ذلك يتعين احد الامرين تفسير الاسناد الماخوذ في تفسير الكلام بالمعنى الاخص
حتى يحصل ان هذا القسم ما هو وارتكاب الابهام والاشتراك في تعريف
الكلام فان فسر ذلك بمطلق النسبة انتقض بالمركبات التقييدية ونحو
حسن الوجه وكريم الاخوان ونحو ذلك ولا يخفى فساده فلما لاحظ المص هذه
المفاسد ترك لفظ الاسناد واخذ بما هو المقصود الاصلي وهو قيد الافادة
فقط للتنبيه ورد التركيب الواقع بين شبه الفعل وفاعله واخراجا
لنمط التعديد والتقييد ونحو ذلك فتبين من قوله وافاد ميل الى ان

اليه المحققون المتقدمون من النحاة في تعريف الكلام حيث قالوا الكلام هو المركب
وبعضهم قالوا الكلام هو القول المفيد ويفسرون الافادة باسكات المخاطب
بحيث لا ينتظر شيئا آخر بعد سماعه والحق عندي هذا اذ الافادة مقتضية
للاسناد دون العكس بدليل وجوده في مواضع لا اسكات فيها فضلا عن افادة
وقولهم المفيد اخراج لجملة الشرط وجملة الجواب وجملة الصلة ونحو ذلك اذ لا
افادة فيها ولا اسكات وكذا الجمل الواقعة في محل المفرد وسر ذلك ان النسب التي
اشتملت عليها تلك الجمل ليست مقصودة بالذات بل هي آلة لملاحظة غيرها
وتابعة له تبعية صرفة بحيث سلبت تلك التبعية عنها صلاحية الافادة والاسكات
والجمل اربع لما انجر الكلام الى ذكر الجملة وكانت الجملة اقساما اربعة
ناسب ان نتعرض لتقسيمها ونشتغل بذكر اقسامها تتميما للفائدة وتعليما
للقاعدة فان قيل هذه الاقسام المذكورة ههنا كما انها جملة كذلك اي كلام
اذ هو مركب مفيد وقد صرح سابقا بان المركب من فعل واسم ومن اسمين
اذا افادا كان كلاما وجملة فلاي سبب اعتبر هذا التقسيم ههنا في الجملة
دون الكلام ولاي سر جعل مورد القسمة الجملة فقط قلنا ههنا نكتة دقيقة
وهي انه يريد ان ينبه السامع الذكي على ان الكلام اخص من الجملة وان الجملة
توجد حيث لا يوجد فيه الكلام لانه بعد تقسيم الجملة وذكر اقسامها قال ولكل منها
يقوم مقام المفرد فلكل اعرابه محلا اذ لا شك ان الجملة الواقعة في موقع المفرد
جملة فقط لا كلام لانتفاء الافادة والاسكات فجعل مورد القسمة شيئا
يكون الحكم باقيا بعد التقسيم وقبله بخلاف الكلام فان الحكم مسلوب بعد التقسيم
وههنا نكتة اخرى وهي انه لا يقال في العرف كلام اسمي وكلام فعلي وكلام ظرفي
وشرطي وان كان يصدق على كل منها انه كلام بل يقال جملة اسمية وجملة فعلية
وجملة ظرفية وشرطية فلهذا جعل مورد القسمة لفظ الجملة دون الكلام
ومن هذه النكتة خرجت نكتة اخرى وهي ان الجملة يطلق حيث لا يطلق
الكلام بلفظ الاعمية في الجملة والاخصية في الكلام واما وجه الحصر في الاربع
فيمكن تقريره بطرق الاول ان المركب المفيد ان صدر بالفعل فالجملة فعلية

وان لصدر

35

وان لصدر بالاسم فهي اسمية وان لصدر بالظرف فهي ظرفية وان لصدر
بالشرط فهي شرطية ولا مزيد على ذلك بحكم التتبع والاستقراء الثاني ان الجملة
ان تضمنت للشرط والجزاء فهي شرطية والا فان اقيم الظرف مقام الفعل
فهي ظرفية والا فهي فعلية ان تقدم الفعل وان تقدم الاسم فهي اسمية
الثالث ان الجملة ان عرضت لها عارضة سلبت عنها الافادة والاسكات
فهي شرطية والا فالمسند ان كان فعلا فهي فعلية وان كان ظرفا فهي ظرفية
وان كان اسما فهي اسمية فعلية واسمية كما ذكرنا اراد به ما سبق من قوله
خرج زيد والعلم حسن وقدم الفعلية اذ الاصل في الاسناد الفعل والاثر
في المسند اليه هو الفاعل وقدم الاسمية بعدها على البواقي اذ قد تقرر
ان الاسم اشرف والمنسوب الى الاشرف اشرف وظرفية قدمها على الشرطية
اذ هي احصر لان كلا من طرفي الشرطية جملة بخلاف الظرفية نحو عندي مال
مثال الجملة الظرفية وكذا قولهم في الدار زيد واما مكة بكر فان الحكم كون جملة ظرفية
بلا فرق بين ان يكون الظرف حقيقيا كظرف المكان كما ذكرنا وكظرف الزمان
نحو يوم الجمعة الخروج او اصطلاحيا كالجار والمجرور ومبنى الكل على انه ان صدر
الجملة بالظرف فهي ظرفية اصطلاحا على ما نبهناك عليه فيما سبق من غير نظر
الى التدقيق المبني على ان ما بعده مبتدأ وهو في التقدير اسمية اذ لو اعتبر
هذا التدقيق فالجملة الظرفية غير متحققة اصلا فان عامل الظرف ان جعل
اسما فالكل اسمية وان جعل فعلا فان نظر الى الكل فهو اسمية او فعلية وان نظر الى
الجزء فهو فعلية اذ التقدير حصل عندي مال واما ان الظرف يعمل او لا يعمل وان
ما بعده مبتدأ او فاعل كما ذكرت بحث الاخفش ههنا وفصله فليس بنافع ههنا
ولا بدافع للاشكال اصلا وان شرطية اكرمك مثال للشرطية وكل منها اي من
هذه الجمل الاربع يقوم مقام المفرد فلكل من كونه الثوب فالكل ان يأخذ
وتكتب اعرابه اي اعراب ذلك المفرد محلا تمييز من النسبة الفاعلية في فلكل
فلكل اي لكل محل اعراب ذلك المفرد فيقال محله مرفوع اي لو كان في محله
معرب لكان مرفوعا وقد نبهناك فيما سبق على ان الاعراب اللفظي ما هو

والتقدير ما هو والمجيء ما هو وفي كلام المحشي ميل الى ما ذكره القوم من ان الجمل منفية برمته انه قولهم والظروف المضافة الى الجمل يجوز بناؤها على الفتح ويكون فيها اي في تلك الجملة الواقعة موقع المفرد ضمير عائد الى الاسم الاول اي الاسم الذي هذا المفرد المفروض مربوط به اذ المفروض ان الجملة واقعة موقع المفرد وان المفرد مربوط لما قبله وان ارتباط الجملة بذلك انما هو نيابة ارتباط المفرد به وفي التلميحات اشارة الى ان كل جملة وقعت موقع المفرد لابد لها من ضمير راجع الى ما قصد ارتباطها به اذ لو لم يكن كذلك لكانت الجملة منقطعة عما قبلها فلا يكون منوبة لحلاد المفروض خلافه فتدبر ويكون فيها اخراج للجملة التي هي خبر عن الضميرات نحو قل هو الله احد اذ الجملة ههنا غير واقعة في موقع المفرد لان الضميرات لا الخبر عنه بالكثرة فتوقف ويكون فيها ضمير حيث لم يقل ويجب ان يكون فيها ضمير كما قاله غيره اشعارا بجواز حذفه وتنبيها على انه قد يحصل الربط بغير الضمير ايضا لان روابط الجمل كثيرة والحمل مع كثرتها من قبيل وضع الظاهر موقع الضمير فالضمير هو الاصل المرجوع اليه فلهذا خصصه بالذكر والجملة فالروابط كثيرة منها الاشارة قال الله تعالى والذين كذبوا بآياتنا واستكبروا عنها اولئك اصحاب النار هم فيها خالدون وقطع عن وجه والذين امنوا وعملوا الصالحات لا نكلف نفسا الا وسعها اولئك اصحاب الجنة وقال ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مسؤولا وقال ولباس التقوى ذلك خير ومنها اعادة المبتدا بلفظه وهو في التنزيل كثير جدا قال الله تعالى الحاقة ما الحاقة واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين ومنها اعادته بمعناه كقولهم زيد جاءني ابو عبد الله اذا كان ابو عبد الله كنيته قال الله تعالى والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلوة انا لا نضيع اجر المصلحين وقال ان الذين امنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا الى غير ذلك ومنها حرف التعريف قال الله تعالى واما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فان الجنة هي المأوى اي مأواه ومنها

الفا

كون عدد الضمير من الحكم

الفاء وثم بل الواو ايضا عند بعضهم في العطف وفي الحال اتفاقا كما يجيء تفصيله وذلك اي وقوع الجملة في محل المفرد في ستة مواضع بحكم الاستقراء الدال على الانحصار الا انه من الزيادة والنقصان في خبر المبتدا بدل من ستة مواضع بدل البعض من الكل والضمير محذوف اي منها على نمط قولهم مررت بثلثة زيد وعمرو وخالد اي منهم وقد يصرح بهذا الضمير قال الله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم وقد يحذف قال الله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اي منهم وانما اعاد في اذ البدل بتكرير العامل قال الله تعالى للذين استضعفوا لمن امن منهم وبالجملة فخبر المبتدا من تلك المواضع الستة نحو زيد قام وزيد ابوه قائم وزيدان نقطة شكرك وزيد في الدار والخبر في باب ان اي الموضع الثاني من المواضع الستة خبر باب ان نحو ان زيدا قام وان زيدا ابوه قائم وان زيدا عنده مال وان زيدا ان تعطه يشكرك فتعطه في باب ان تنبيه على ان حكم سائر اخواته حكمها والخبر في باب كان نحو كان زيد قد قام ابوه او ابوه قائم او ان تعطه يشكرك او عنده مال وكذا اخوات كان والمفعول الثاني في باب ظننت نحو ظننت زيدا قام ابوه او ابوه قائم او ان تعطه يشكرك او عنده مال وكذا اخوات ظننت وفي صفة النكرة نحو رأيت رجلا ابوه قائم او قام ابوه او عنده مال او ان تعطه يشكرك وفي كلامه اشارة الى ان الجملة بعد النكرة صفة وهذا الحديث اجمالي وتفصيل ذلك ان الجملة الواقعة في التركيب ان كانت مرتبطة بنكرة محضة فهي صفة لها وان كانت مرتبطة بمعرفة محضة فهي حال عنها وان كانت مرتبطة بما هو دائر بين الامرين فالجملة حكمها اذن على الاحتمال وكل ذلك بشرط وجود المقتضي وانتفاء المانع فالضابطة اذن ههنا مشتملة على قيود الاول كون الجملة خبرية لا تقع صفة ولا حالا الا بضرب من التاويل الثاني صلوح تلك الجملة للاستغناء عنها وهو احتراز عن جملة الصلة وجملة الخبر الثالث وجود المقتضي اما مقتضي الحالية والوصفية وهو اخراج لنحو فعلوه في قوله تعالى وكل شيء

كون الجملة صفة لما قبله

فعلوه في الزبر اذ هو صفة فقط لكل او لشيء ولا يجوز ان يكون حالا من كل
من جواز الوجهين في نحو اكرم كل رجل جاءك اذ ليس ههنا ما يعين الحالية
ولا يصح ان يكون خبرا الا انهم لم يفعلوا كل شيء وكذا قوله تعالى لولا كتاب
من الله سبق فان جملة سبق صفة ثانية لكتاب لا حال منه اذ الابتداء لا يعمل
في الحال ولا من الضمير المستتر في الخبر المحذوف اذ قد تقرر ان الحال لا يذكر
بعد لولا كما لا يذكر الخبر فلا يكون خبرا ايضا الرابع انتفاء المانع وهو انواع
اربعة منها ما يمنع الحالية ولولاه لكانت متعينة نحو زارني زيد سائلا فيه
او لي المنى لم ذلك فان الجملة بعد المعرفة المحضة حال الا ان السين ولن مانعاه
اذ الجملة الحالية لا تصدر بعلم الاستقبال فالجملة اذن استئناف ومنها
ما يمنع الوصفية كقوله تعالى وعسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا
وهو شر لكم فان الواو هنا يمنع الوصفية فتعينت الحالية ومنها ما يمنعهما معا
كقوله تعالى وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون اما القسم الاول وهو النكرة
المرتبط بنكرة محضة وهو كقوله تعالى حتى تنزل علينا كتابا نقرؤه فان جملة نقرؤه
صفة كتابا وكذا قوله تعالى لم تعظون قوما الله مهلكهم او معذبهم واما القسم
الثاني فكقوله تعالى ولا تمنن تستكثر فان جملة تستكثر حال من الفاعل اذ
هي واقعة بعد المعرفة المحضة وكذا قوله تعالى ولا تقربوا الصلوة وانتم سكارى
واما القسم الثالث فهو ضربان الاول الجملة المحتملة للامرين بعد النكرة الثاني
المعتمد بعد المعرفة اما الاول فكقوله تعالى وهذا ذكر مبارك انزلناه فجملة انزلناه
صفة للنكرة وهو ظاهر ويحتمل ان يكون حالا منها اذ هي قد تخصصت بالوصف
حتى انهم اجازوا وصف هذه النكرة بالمعرفة كما صرح به في قوله تعالى فآخران
يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الاوليان فانهم جعلوا الاوليان صفة لآخران
لانه موصوف بيقومان ويجوز ان يجعل الجملة المذكورة حالا عن المعرفة وهو الضمير
في مبارك ويرد عليه انه مبارك في جميع الاوقات والحالات فلا وجه للتقييد
بحين الانزال واما الضرب الثاني فهو كقوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا فانه
المعرف الجنسي في المعنى كالنكرة فيصح جعل الجملة بعده حالا او وصفا وكذا قولهم

ولقد امر

ولقد امر على اللئيم يسبني وانما اطنبت ههنا بهذا القدر من الاطناب
ليعلم ان ما اشتهر بينهم من ان الجمل بعد النكرات صفات وبعد
المعارف احوال ليس على اطلاقه والحال يعني ان الموضع الخامس من
من المواضع الستة التي تقع الجملة فيها مقام المفرد انما هو باب الحال
فالحال اذا كان مفردا فلا حاجة به اذ هو مرتبط بصاحبها بلا ربطين
الاعراب والضمير ان كان مشتقا والاعراب ان كان جامدا واما اذا
كانت جملة فان كانت اسمية فرابطها الواو والضمير نحو جاءني زيد
وابوه قائم او الواو فقط نحو لقيتك والجيش قادم اجراء لها مجرى
الظرف كانه قيل لقيتك وقت قدوم الجيش او الضمير وحده على ضعف
وان كانت فعلية ففعلها ان كان مضارعا مثبتا فالرابط الضمير
وحده وفي غير ذلك بالواو والضمير او باحدهما ولا بد في الماضي المثبت
من قد ظاهرة او مقدرة وبالجملة فتفاصيل ذلك موضعها باب الحال
والظاهر ان الواو رابط قائم مقام الضمير في لقيتك والجيش قادم
ولا يتوجه السؤال ههنا بان الجملة حال فكيف خلت عن الضمير هذا
وظاهر كلام المص على ما يقتضيه لفظه وعبارته ان الجمل التي لها محل
من الاعراب ست وليس كذلك بل هي تسع فخطا القوم بحصره في ستة
في مواضع متفرقة اكثر من عشرة الاولى الجملة الواقعة في محل المبتدا
نحو تسمع بالمعيدي خير من ان تراه عند من لا يقدر ان مع قال الله تعالى
سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون فان الجملة وهي انذرتهم
في محل الرفع بانه مبتدا وسواء خبره صرح به صاحب الكشاف وغيره
الثانية الجملة الواقعة في محل الفاعل ونائبه وهذا يحتاج الى تفصيل
وذلك انهم اختلفوا في انه هل يجوز ان يكون الفاعل او نائبه جملة ام لا
فبعضهم منعوه مطلقا وبعضهم اجازوا ذلك مطلقا نحو يعجبني قام زيد
وبعضهم فصلوا ذلك وهؤلاء هم الفراء وجمع كثير من النحاة ونسبوا
ذلك الى سيبويه فقالوا ان كان الفعل قلبيا وكان هناك معلق عن العمل

اي ما اشتهر بينهم من ان الجمل بعد النكرة صفات وبعد المعرفة حال ليس على اطلاقه

الجمل التي لها محل من الاعراب اكثر من عشرة

فصل

جاز والا فلا فيجوز عندهم اذن ظهر لي اقام زيد صرح ابذلك وجعلوا
قوله تعالى ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات ليسجننه حتى حين من هذا القبيل
اي بدا لهم السجن فهولا لا يجوزون ان يقال يعجبني يقوم زيد وكذا
انه لا منع لانه كما يجوز ان يكون تسمع في قوله بالمعيدي خير من ان تراه
مبتدا بمعنى سماعك يجوز ان يكون يقوم زيد فاعلا بمعنى يعجبني قيام زيد
واما قوله تعالى واذا قيل لهم امنوا واذا قيل لهم لا تفسدوا ونحو ذلك
فليس من هذا القبيل وكذا قوله صلى الله عليه وسلم لا حول ولا قوة الا بالله
كنز من كنوز الجنة وكذا قول العرب زعموا مطية الكذب فان المحل مخزود
والكلام في الجملة الثانية الجملة الواقعة في محل المستثنى وهو كثير لا يحصى
تقول العرب نشدتك الله الا فعلت ويقال ما الناس الا يعبرون
وما زيد الا يقوم وما جاني زيد الا يضحك وما جاني منهم رجل الا يقوم
ويقعد وقد يقع بعد الا لفظ الماضي بشرط ان يكون معه قد نحو ما الناس
الا قد عبروا او يكون هناك ماض اخر سابق عليه نحو ما انعمت عليه الا شكر
وما اتيته الا اتاني وعليه قوله صلى الله عليه وسلم ما ايس الشيطان
من بني ادم الا اتاهم من قبل النسا ويروى ان ابن عباس رضي الله عنهما
اتى وليمة دعي اليها من ولايم الانصار فلما دخل عليهم قاموا له
فقال ما بالي ايا الا جلستم ويروى عنه انه لما انتقل رسول الله صلى الله
عليه وسلم من هذه الدار الى دار البقاء دعى ابو بكر رضي الله عنه
جيش فروا ابلاد ضجاد فلما جاوا هناك وقف اميرهم ونادى
يا معشر العرب اعزم على كل رجل اصاب شيا من اهل الارض الا
رده وفي حديث عمر رضي الله عنه عزمت عليك لما ضربت كاتبك
سوطا فان لما ههنا بمعنى الا اي الا ضربت كاتبك سوطا وبالجملة
فوقوع الجملة موقع المستثنى اظهر من ان يخفى واكثر من ان يحصى الثالثة
الجملة الواقعة في محل المفعول وذلك في مواضع الاول باب القول
قال الله تعالى قال اني عبد الله اتاني الكتاب الثاني باب ظننت

وباب ظننت

وباب علمت وقد اجتمع في قول ابي ذويب ثلثة امور كون خبر كان جملة
وكون خبر ان جملة وكون المفعول الثاني من باب ظننت جملة وهذا
قوله فان تزعميني كنت اجهل فيكم فاني شريت الحلم بعدك بالجهل
الثالث باب التعليق وهو غير مختص بباب ظن بل هو جار في كل باب
قلبي والجملة في هذا الباب اقسام ثلثة الاول ما يكون في محل المفعول المقيد
بحرف الجر نحو اولم يتفكروا ما بصاحبكم من جنة فلينظر ايها ازكى طعاما
يسالون ايان يوم الدين فانه يقال فكرت فيه ونظرت فيه وسالت
عنه فالجملة المعلقة بالاستفهام في موقع المفعول القسم الثاني
ما يكون في موضع المفعول المطلق نحو عرفت من ابوك اذ يقال عرفت
زيدا القسم الثالث ما يكون في موضع المفعولين جميعا قال الله تعالى ولتعلمن
اينا اشد عذابا وابقى وقال لنعلم اي الحزبين احصى لما لبثوا امدا
الرابعة الجملة الواقعة في محل المضاف اليه ومحلها الجر ولا يضاف
الى الجملة الا هذه الالفاظ التي نفصلها الاول اسماء الزمان
ظروفا كانت او اسما نحو والسلام علي يوم ولدت وانذر الناس يوم
ياتيهم العذاب لتنذر يوم التلاق يوم هم بارزون هذا يوم لا ينطقون
فاليوم ظرف في الاول ومفعول ثان في الثانية وبدل منه في الثالثة
وخبر في الرابعة ومن اسماء الزمان ما اضافته الى الجملة واجبة بالاتفاق
وهو اذ واما اذا فهي لازمة الاضافة الى الجملة عند الجمهور الثاني
حيث واضافته الى الجملة لازمة وواجبة الا عند من قرا حيث سهيل
بالجر الثالث لفظ اية بمعنى العلامة فانها يضاف الى الجملة جوازا
كقوله باية تقدمون بخيل شعثا الرابع لفظ ذو في قولهم اذهب
بذي تسلم اي اذهب في ذي سلم فالبا ظرفية اي حسن لدن كقوله
لزمنا لدن سالتمونا فلايك منكم الخلاف جنح الدس لعظ ريث
وهو مصدر راث اذا ابطا وعوملت معاملة اسماء الزمان في الاضافة
الى الجملة كما عوملت المصادر معاملة اسماء الزمان في التوقيت كقولهم
جئتك صلوة العصر السابع لفظ من قول الثامن لفظ من قائل

وقد ذكر بعضهم يقال احببت فاتي كيف انت وقول كيف انت السابعة
الجملة التابعة لما له محل من الاعراب سواء كان المتبوع جملة او مفردا
نحو قولك زيد منطلق وابوه ذاهب قال الله تعالى واسروا النجوى الذين
ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم فان قوله هل هذا الا بشر مثلكم بدل من
النجوى فهي في محل النصب بحكم التفسير قاله صاحب الكشاف وغيره
ومن هذا القبيل قول من قال الى الله اشكو ان لي بالمدينة حاجة
وبالشام اخرى كيف يلتقيان فان الجملة الاستفهامية وهي كيف يلتقيان
بدل من حاجة واخرى اي الى الله اشكو حاجتين تعذر التقاؤهما
كذا قاله الامام ابو الفتح ابن جني فهذه هي الجمل التي لها محل من الاعراب
وما عداها لا محل لها وان شئت تفصيلها فاستمع فان هذه
الجمل سبع الاولى الابتدائية وتسمى المستانفة ايضا وهي ضربان الاول
ما يفتتح به في النطق كقولك ابتداء زيد قائم والجمل الواقعة في صدر
السور من هذا القبيل الثاني ما يكون منقطعا عما قبله نحو مات فلان
رحمه الله الثانية الجملة المعترضة لافادة الكلام تقوية وتشديدا او تحسينا
الثالثة الجملة التفسيرية وهي الجملة تفسر ما قبلها قال الله تعالى ان مثل
عيسى عند الله كمثل ادم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون فان قوله خلقه
مع متعلقه تفسير لمثل ادم وقال تعالى هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب
اليم تؤمنون بالله ورسوله ولا فرق بين الانشائية والخبرية في صحة
التفسير فالخبرية كالامثلة المذكورة انفا واما الانشائية فكما يقال احسن
الى زيد اعطه الف دينار والجملة المفسرة ثلثة اقسام الاولى المجردة من حرف
التفسير كالامثلة المذكورة الثانية المقرونة باي كقوله وترمينني بالطرف
اي انت مذنب الثالثة المقرونة بان قال الله تعالى فاوحينا اليه
ان اصنع الفلك باعيننا ويقال كتبت اليه ان افعل كذا كذا ذكره القوم
والظاهر ان اطلاق القول في ذلك ليس بجيد بل الوجه ههنا ان نفصل
فيقال ان الجملة التفسيرية تابعة لما قبلها وان كانت الجملة السابقة ذات محل
من الاعراب فمحلها ايضا محل الاول والا فلا محل لها خصوصا في الجملة المقرونة

باي

باي فانهم يقولون ما بعدها عطف بيان لما قبلها وبعضهم يجعلونها بدلا
وبعضهم يجعلونها عطفا بحرف الرابعة جواب القسم قال الله تعالى
يس والقران الحكيم انك لمن المرسلين الخامسة الواقعة جوابا لشرط
غير جازم او جازم غير مقترن بالفاء ولا باذا المفاجاة فالاول جواب
لو ولولا ولما والثاني نحو ان يقم اقم وان قمت قمت السادسة
الجملة الواقعة صلة للموصول فان الصلة لا محل لها من الاعراب اصلا
وبالجملة فقد ظهر من التحقيقات السابقة ان الجمل التي لا محل لها من الاعراب
غير منحصرة فيما ذكره المص بل هي كثيرة على ما فصلناه فان قيل كلام المص
في الجمل الحقيقية التي لا تكون في معنى المفرد بل هي واقعة موقع المفرد
والجمل التي ذكرتموها في معنى المفرد اذ المبتدا لا يكون الا اسما وكذا الفاعل
ونائبه وكذا المستثنى والمفعول والمضاف اليه قلنا هذا اخراج لكلام
المص عن القصد وليس بشيء اذ لو سلمنا ذلك في الكل فلا نسلم ذلك
في المستثنى والمضاف اليه اذ لا وجه لجعل المستثنى فان كلا منهما من
المنصوبات فان كان مفردا فذاك وان كان جملة فهي مأولة بالمفرد
وكذا في جانب الاضافة فان اذ واذا لا يضافان الا الى الجملة وكذا
حيث عند الجمهور فلا فرق هنا كالا فرق في الجملة الحالية عن الضمير نحو
لقيتك وانت قادم فكما ان تلك الحال لا تكون الا جملة كذلك المضاف
اليه في اذ واذا وحيث لا يكون الا جملة فافهم والحق ان كل جملة
لها محل من الاعراب فهي في معنى المفرد البتة وكيف لا والمفعول الثاني
في باب علمت اذا كان جملة فان جعلت الجملة مفعولا ثانيا فهي مأولة بالمفرد
البتة ليصح كونها مفعولا وان لم تجعل مفعولا ثانيا لزم الاقتصار
على احد المفعولين وزعم هؤلاء انه ممتنع هكذا يجب ان يفهم هذا المقام
ولا يلتفت الى ما يقال من انه يكفي في صيرورة الجملة ذات محل من الاعراب
ان تقع موقع المفرد فليتامل وسترى ذلك ان شاء الله تعالى وعند بيان
هذه الاشياء الستة لا تفاصيل الجمل هناك اذ ليس تفاصيلها هناك

مذكورة اي نستعف على تفاصيل الاشياء الستة واحكامها واقدمها
هناك فقوله ترى من الرؤية البصرية لتشبيها للمعلوم بالمحسوس بالبصر مبالغة
في الظهور او من الرؤية القلبية اي ستعلمها مفصلة واضحة هناك
ان شاء الله تعالى وذكر الاستثناء اقتداء بكلام السماء وتربية لعقوة الرجاء
والله اعلم بحقايق الاشياء، فصل هيهنا امور اربعة الاعراب والمعرب
والعامل والمقتضي المطلب الاعلى في هذا العلم هو معرفة الاعراب
الا ان الاعراب شيء لا يتحصل ولا يتحقق الا بعد تحقق امور ثلثة هي المعرب
والعامل والمقتضي ولا وجود لهذه الاربعة الا في وجود مركب متضمن لهذه
الامور وهذا المركب هو الذي يسميه النحاة كلاما وقد تقرر ان الكلام مركب
من الكلمتين صادر من فاعل مختار هو المركب وقد تقرر في العلوم العقلية
ان كل مركب يصدر عن فاعل مختار فلا بد له من علة مادية وعلة صورية
هما داخلتان فيه ومن علة فاعلية وغائية هما خارجتان عنه فالعلة
الصورية هيهنا الاعراب والمادية المعرب والفاعلية هو العامل والغائية
هي المعاني المقتضية المنحصرة في الثلثة وهي الفاعلية والمفعولية
والاضافة بحكم الاستقراء، فهذه الاركان الاربعة هي المقصد الاقصى من علم
النحو فلهذه النكتة الجلية ترى المحصل وضع ابواب الكتاب لبيان هذه
الاركان ولما كان اعتناء النحوي بشان الاعراب والمعرب قدم بيانهما
على سائر الاركان المذكورة فوضع الباب الاول لبيانهما الا انه لما كان
معرفة كل منهما على معرفة الكلام والجملة وكان معرفة الكلام والجملة موقوفة
على معرفة الكلمة واقسامها صدر الباب الاول بتعريف الكلمة وعقبها
بتقسيمها وتعريف اقسامها ثم عقب ذلك بتعريف الكلام والجملة ولما كانت هذه
مقدمات وكان المقصود الاصلي الاعراب وضع لبيانه فصلا على
حدة في هذا الباب تمييزا بين المقصود وبين ما هو وسيلة الى المقصود
وتنبيها على ان الاعراب ممتاز عما قبله بكونه المقصود بالذات ولما كان
بين المعرب والاعراب غاية الالتصاق والاتصال وضع فصلا آخر
على حدة لبيان المعرب وتعريفه وتقسيمه وعقب فصل الاعراب بفصله

تمييزا

مطلب علل اربعة

تمييزا بين القسمين وتنبيها على غاية الاهتمام بشان هذين ولما كان
هذا الباب مصدرا بمباحث مقدمات سماه بباب الاصطلاحات
ترغيبا للنظار وتنبيها على الاعتناء بشانها وفرط الاعتبار ولا لم يبق
الا احتياجا الا ببيان الركن الثالث وهو العامل وكانت العوامل
مختلفة وكان بعضها لفظيا وكان بعضها معنويا وكان اللفظي
منقسما الى القياسي والى السماعي وكانت المباحث المتعلقة بها كثيرة
متضمنة لفوائد كثيرة وضع الباب الثاني لمباحث العوامل اللفظية
القياسية والباب الثالث لمباحث العوامل اللفظية السماعية والباب
الرابع للعوامل المعنوية ولما كان تكميل الكل ببيان الركن الرابع وهي
المعاني المقتضية وضع الباب الخامس لبيان الركن الرابع واضاف
اليه عدة مباحث هي مهمة والحاجة اليها شديدة فتمت الاركان الاربعة
التي هي المقصد الاعلى والمطلب الاعلى من فننا هذا وهي خلاصة النحو
ونقاوته والبواقي لتكميلها وتتميمها فهذا هو السر في وضع الكتاب على هذه
الابواب وكانت قضية المناسبة قاضية بان يكون عدد الابواب على
نهج عدد الاركان الا انه فعل ما فعل تنبيها على شدة الاهتمام بشان
العوامل واشعارا لفرط الاعتناء بشان سائر المباحث الاعراب يختلف
اخر الكلمة باختلاف العوامل عرف الاعراب بنفس اختلاف اخر الكلمة
بسبب اختلاف العوامل فيرد عليه انه يلزم ان يكون الاسم في اول تركيبه
غير معرب وان الاختلاف امر لا يتحقق ثبوته في الاخر حتى يعد اعرابا
وان الاختلاف شيء واحد ما شيء من مجموع الضم والفتح والكسر
لا من كل واحد منها اذ لو لزم واحد منها اخر كلمة فلا اختلاف اذن
فالاختلاف اذن شيء واحد والاعراب بالاتفاق ثلثة اشياء
فكيف يكون الاعراب اختلافا كذا اورده الشيخ ابن الحاجب مصرحا بان سبب عدوله
عن هذا التعريف الى قوله الاعراب ما اختلف اخر المعرب انما هو هذه الوجوه
المذكورة والكل ليس بشيء اما الاول فلان حقيقة الاختلاف ان ينتقل اخر الكلمة
من حال الى حال والاسم في اول التركيب كذلك فقد انتقل اخره من السكون الى الحركة

اما هو

واما الثاني فلما ذكرناه آنفا اذ الانتقال من حال الى حال امر ثالث في الآخر
واما الثالث فلذلك ايضا اذ كون الاختلاف امرا واحدا ممنوع
بل هو ايضا امر متعدد اذ الانتقال من السكون الى الحركة اختلاف ومن الضم
الى الفتح اختلاف ومن الفتح الى الكسر اختلاف فالاختلافات اذن
ثلثة بحسب تغاير الحالات المنتقل اليها كالاعراب فصح تفسير الاعراب
بالاختلاف ثم تقسيمه الى الانواع الثلثة والعجب من ابن الحاجب انه يعترض
كثيرا بمثل هذه الوجوه الواهية ومن بديع الاعتراضات ههنا ما وقع في
بعض شروح المجمل وهو ان الاختلاف مصدر لازم والاعراب مصدر متعد
فكيف يصح تفسير المصدر المتعدي بالمصدر اللازم ووجه فساده ظاهر
اذ الاعراب في الاصطلاح اسم للاختلاف من قبيل الاختلاف صفة
قائمة باخر الكلمة اصطلاحا والاعراب وصف قائم بالمتكلم اصطلاحا
بدليل انه يقال اعربت الكلمة اي جعلتها معربة فكيف يصح تفسيره به قلنا
الاعراب له اطلاقان احدهما نفس الاختلاف كما ذكر وثانيهما مصدر
ماخوذ منه بحسب الاصطلاح فاحدهما اذن غير الآخر فاذا قيل اعربت الكلمة
فمعناه قيل جعلت آخرها مختلفا باختلاف العوامل هذا والحق ان تفسير
الاعراب بالاختلاف ليس بشيء اما اولا فلانه لو كان الاختلاف هو
الانتقال على ما مر انفا لزم ان يكون الاسم الموضوع في التركيب معربا في العدد
وهو فاسد واما ثانيا فلان الاعراب امر وجودي هو الحركة المخصوصة في آخر
الكلمة بدليل ان القوم متفقون على ان انواعه ثلثة الرفع والنصب والجر
والاختلاف امر عدمي والحركة ليست من انواع الاختلاف اذ لو كانت كذلك
لصح ان يقال الرفع اختلاف وهو فاسد اللهم الا ان يقال مرادهم ان الاختلاف
ملزوم له او لازم له وهو من قبيل تفسير اللازم بالملزوم او العكس مبالغة
او يقال ان ههنا مضافا مقدرا اي الاعراب ذو اختلاف فالتفسير
الصحيح الذي لا يحول حول شبهة ان يقال الاعراب حركة في آخر الكلمة
حاصلة بحصول العامل او حرف حاصل بحصوله وينبغي ان كل حركة في آخر
الكلمة حصولها بسبب حصول العامل ووجوده فهو اعراب والا فلا وكذا الحرف

فان

41

فان قيل فكيف يشمل التعريف نحو مسلمات ومسلمون اذ الحرف ليس في آخر
الكلمة لان آخر الكلمة هو النون قلنا النون ههنا كالتنوين في زيد
وهو عارض مثله وكل منهما لعروضه لا تخرج ما قبله عن كونه آخر الكلمة
واذا ثبت ان الاعراب هو الحركة او الحرف فاعلم ان الرفع عبارة عن
امور ثلثة الضم والالف والواو نحو جاء مسلم ومسلمان ومسلمون والنصب
عبارة عن امور اربعة الفتح والكسر والالف والياء نحو ان مسلما ومسلمات
واياك مسلمين ومسلمين والجر عبارة عن ثلثة اشياء الكسر والفتح
والياء نحو بزيد وباحمد وبمسلمين وبمسلمين وبابيك قوله آخر الكلمة
يعني ليس الاعراب في اولها واوسطها والسر في الاختصاص
باخر الكلمة ان الاعراب بمنزلة الوصف للكلمة اذ هو شيء يكون بها عمدة
او فضلة والوصف متأخر عن الموصوف فكذا ما يقوم مقامه
ويدل عليه فان قيل اليس قد سبق ان عبد الله كلمة والاعراب
هنا في الوسط فالتعريف اذن منقوض به وكذا الخط ابو حنيفة
وابو عمرو ونحو ذلك قلنا الوسط ههنا قائم مقام الآخر ولو سلم
فالضرورات تبيح المحظورات والاحكام الضرورية مستثناة
عن القواعد الكلية وقوله باختلاف العوامل تنبيه على ان الآخر
ليس مجرد اختلاف آخر الكلمة والا فآخر من مختلف تارة يكون ساكنا
نحو من زيد واخرى يكون مكسورا نحو من ابنك وطورا مفتوحا نحو من
الرجل فينبغي ان يكون اعرابا مع انه حرف لا حظ له من الاعراب
فالاعراب اذن هو الاختلاف الحاصل من اختلاف العامل
وجمع العوامل اذ الاختلاف في هذه الصورة اظهر فاذا عرفت
هذه الفوائد فاعلم ان الاعراب في اللغة الابانة والاظهار
من اعرب الرجل عن حجته اذا بينها واظهرها وعليه قوله صلى الله عليه
وسلم الثيب تعرب عنها لسانها اي تظهر او من العروب لكن
وهي المتحببة الى زوجها وعليه قوله تعالى انا انشأناهن انشاء فجعلناهن
عربا اترابا فان عربا جمع عروب وهي المتحببة الى زوجها ونظرا اترابا

الاعراب في اللغة
الابانة والاظهار

اى اجتنا لاستويات فى السن او من قولهم عربت معدته اى فسدت
والهمزة للسلب نحو اشكيته اى ازلت شكايته وفى الاصطلاح الاختلاف
كاذكر بحسب اختلاف الحركة المخصوصة والحرف المخصوص فان اعتبر اخذه من الاول
فالمناسبة ظاهرة لان ما ذكرنا من الاعراب تبين وصف الكلمة
من كونها عمدة او فضلة واما ثانيا فلانه يبين معنى الكلام ويوضحه
ولولا الاعراب لاشتبهت المعانى واستترت المقاصد وهذا هو السر
فى ان كل عالم بها كل فى النحو اقدر على استنباط المعانى وهو المعول عليه
فى فهم المقاصد ومن لا وقوف له عليه فلا ثقة به ولا اعتماد على فهمه
ولا تعويل على استنباط المعانى من الالفاظ وان اعتبر اخذه
من الثانى فالمناسبة ان الاعراب يحبب الى السامع كلامه لانه
يبين عليه مراده الا ترى ان الكلام اذا اشتبه بحيث صار مغلقا
ينفر الطبع عنه ولا يحبه احد وان اعتبر اخذه من الثالث فالوجه
ان الاعراب منصوب لازالة الفساد واماطة الالتباس والاشتباه
من الكلام نحو جاءنى زيد فى حال الرفع ورايت زيدا فى حال النصب
ومررت بزيد فى حال الجر هذا مثال لما يكون اعرابه بالحركة وترك مثال
ما يكون اعرابه بالحرف اذ هو يجى بعيد هذا والتمثيل بزيد تنبيه
على ان كل اسم معرب مفرد آخره صحيح فاعرابه لفظى بالحركة فى الاحوال
كلها فان كان آخره حرف العلة ففيه تفصيل وحاصله ان حرف
العلة ان كان الفا فاعرابه تقديرى فى الاحوال كلها نحو هذه عصا
ورايت عصا ومررت بعصا اذ الالف لا يقبل الحركة فالاعراب
اذن متعذر وان كان آخره ياء فان كان ما قبل الياء مكسورا كالقاضى
مثلا فاعرابه فى حال الرفع والجر تقديرى وفى حال النصب لفظى وان كان
ما قبل الياء ساكنا كظبى فاعرابه لفظى فى الاحوال الثلث كلها
وان كان آخره واوا كدلو فاعرابه لفظى فى الاحوال كلها لان هذا
الواو لا يكون ما قبلها الا ساكنا لانهم لا يجوزون اسما متمكنا آخره واو
وما قبل الواو متحرك فالحاصل ان الاعراب التقديرى قسماه متعذر ومتعذر

42

فالمتعذر ما كان آخره الف والمستثقل ما كان آخره ياء وواوا على التفصيل المذكور
فصار ت الاقسام ثلثة فاشار المصنف الى القسم الاول بقوله وما فى آخره
الف لا يظهر فيه الاعراب لتعذر التلفظ به واستحالته كالعصا والرحى
اراد بالالف الالف اللينة وتحريكها محال لان تحريكها يخرجها عن حقيقتها
فاعرابه اذن تقديرى فى الاحوال كلها واعلم انهم شبهوا الحروف بالاناسى
فكما ان مراتبهم ثلث بعضهم صحيح وبعضهم مريض وبعضهم ميت
كذلك مراتب الحروف ثلثة ميت ومريض وصحيح فالميت هو الالف
اذ هو لا يحتمل الحركة اصلا كالميت ولهذا سميت الف مقصورة اذ
القصر المنع قال الله تعالى حور مقصورات فى الخيام اى محبوسات
ممنوعات والالف هذه لما لم يحتمل حركة كانت ممنوعة عنها فهى مقصورة
عن الحركة والمريض هو الياء الذى قبلها كسرة اذ هو يقبل الحركة فى حال
دون حال والصحيح هو الياء الذى قبلها سكون والواو مطلقا
لاحتمال الحركة ههنا مطلقا قوله وما فى آخره الف مبتدا وما هذه
موصولة او موصوفة وخبره قوله لا يظهر فيه الاعراب والتمثيل
بمثالين تنبيه على انه لا فرق بين ان تكون الالف منقلبة عن الواو
كالعصا او عن الياء كالرحى فعصى اصله عصو ورحى اصله رحى قلبت
الواو والياء الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ولهذه النكتة كتبت
العصا بالالف والرحى بالياء فرقا بين الالف التى اصلها الواو
وبين الالف التى اصلها الياء وانما لم يعكس رعاية للمناسبة
اذ الياء بالياء انسب واشار الى القسم الثانى بقوله وما فى آخره
ياء مكسور ما قبلها مبتدا خبره قوله يسكن فى الرفع والجر اى يسكن الياء
آخره يعنى ان اعرابه فى حال الرفع والجر تقديرى اذ الضمة اثقل
الحركات فلو قيل جاءنى القاضى بضم الياء كان ثقيلا على اللسان
اذ الياء متحركة والضمة ثقيلة بل هى اثقل ولو قيل مررت بالقاضى بكسر
الياء اجتمعت هناك كسرات كثيرة كسرة الضاد وكسرة الياء وكسرة التى

بمنزلة كسرتين او ثلث كسرات اذ قد تقرر ان الحركات ابعاض للحروف
وتحرك اى الياء او اخر الاسم فى حال النصب يعنى ان اعرابه فى حال
النصب لفظى لا تقديرى لخفة الفتحة على الياء نحو جاءنى القاضى
بسكون الياء فى الرفع ومررت بالقاضى حالة الجر بالسكون ورايت
القاضى بفتح الياء حال النصب وما سكن قبل واوه وياءه كدلو وظبى
فحكمه حكم الصحيح فى ان اعرابه لفظى فى الاحوال كلها وهذا اشارة
الى القسم الثالث من التفصيل الذى وعدناك فيما اخره حرف علة
فقوله وما سكن ما موصولة او موصوفة مبتدأ خبره قوله فحكمه حكم الصحيح
وصدره بالفاء تشبيها له بالموصول الذى صلته فعل او بالنكرة الموصوفة
او الفاء على توهم اما او هو من قبيل قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله
فان قيل الفعل المذكور اعنى سكن ان كان مسندا الى الضمير الراجع الى ما
لزم ان يكون الساكن هو الكلمة لان ما كناية عن الكلمة ولا معنى له ولا يجوز
ان يكون مسندا الى ما بعده لان لفظ قبل من الظروف التى هى غير متصرفة
بل هى فى انحاء ثلثة واحدة هى النصب على الظرفية او الجر بمن فهو منصوب
على الظرفية فلا يصلح ان يكون فاعلا ولا يجوز ان يكون فاعله محذوفا اذ قد
تقرر ان حذف الفاعل ممتنع وبالجملة فالامر فى فاعله مشكل ولما كان هذا
الاشكال وقوته غير بعض الاكابر المشهورين هذه العبارة فزاد فيها لفظ
ما هكذا وما سكن ما قبل واوه قلنا ههنا وجوه الاول انه من قبيل قوله
لعمرك ما يدرى الفتى عن ثراء الفتى اذا حشرجت يوما وضاق بها الصدر يعنى
ان فاعله مضمر اى سكن حرف قبل واوه الا انه اضمره لظهوره بقرينة المقام
بعد الاطلاع على معنى الكلام وهذا مبنى على اصل ذكره الشيخ عبد القاهر في اسرار
الاشكال وحاصله ان الاضمار غير متوقف على ان يكون فيما قبله شى يصلح
ان يكون مرجعا للضمير فان كون المرجع مذكورا صريحا سابقا غير لازم
بل يكون فى صحة الاضمار ان يكون مرجعه معلوما بدلالة القرينة وشهادة
المقام الا ترى ان قوله تعالى ولو يؤاخذ الله الناس بما كسبوا ما ترك
على ظهرها من دابة قد اشتمل على الاتيان بالضمير فى ظهرها مع انه لم يسبق

قبله

قبله شى يصلح ان يكون مرجعا للضمير ولكنه لما كان معلوما بدلالة القرينة
وشهادة الدابة اتى بالضمير اى ما ترك على ظهر الارض وهم يسلكون فى امثال
هذا المسلك كثيرا ما يعبرون بان ليس المرجع صريحا تعويلا على المقام وتفويضا
لفهمه الى الافهام من ذلك قول العرب اذا كان غدا فاتنى فانه اضمر فاعل
كان لانه معلوم اى اذا كان ما نحن عليه من السلامة وطيب العيش ومن هذا
القبيل قولهم فمن حلف ان لم احدع الرجال اى اللحية وبالجملة فهذا
النمط كثير او هو باب واسع وعليه خرج قوله تعالى لقد تقطع بينكم ان تقطع الامر
الثانى ان فاعله قوله قبل وان كان منصوبا وهذا ايضا مبنى على اصل
ذكره القوم وقرروه وحاصله انه قد يجعل مثل لفظ قبل وبين فاعلا
وان كان منصوبا قصدا الى الحالة الرفعية نص على ذلك ابو الحسن
الاخفش فى قوله تعالى لقد تقطع بينكم فقال ان بين فاعل تقطع الا انه اقر على
نصبه الى الرفع محافظة له على حالة من النصب المستمر فى اغلب احواله واكثر
استعماله ومن هذا القبيل قوله تعالى ومنا دون ذلك فان لفظ دون مبتدأ
مع انه منصوب وهذه قاعدة غريبة وضابطة شريفة دقيقة فليكن
على ذكر منك ينفعك فى مواضع كثيرة الثالث ان سكن من قبيل الاسناد
الى المصدر اى ما وقع السكون قبل واوه ومن هذا القبيل قوله تعالى
لقد تقطع بينكم فى احد الوجوه اى لقد وقع التقطع بينكم وبالجملة فالاسناد
الى المصدر وتاويل الفعل بالوقوع باب واسع واصل الاعراب ان يكون بالحركات
اى الاولى والاليق والاكثر والارجح ان يكون الاعراب بالحركة لا بالحرف
اذ الحركة اخف من الحرف والخفة امر مطلوب فقوله واصل الاعراب
مبتدأ خبره قوله بالحركات وعامله محذوف تقديره واصل الاعراب
كونها بالحركات او ان يكون بالحركة وجمع العبارة ان يقال واصل الاعراب
ان يكون بالحركة وقد يكون بالحرف اذ التعدد فى الكلام ناظر الى نوعها تعالى
والمقصود ههنا تقابل الحركة بالحرف لا الجمع بالمفرد فالجمعية هنا بينة
لا طائل تحتها وقد يكون بالحروف ان جعل الحرف نائبا عن الحركة فالحاصل

بمعنى الواجب وان جعل ذلك شيئا برأسه واعرابا بنفسه فالاصل بمعنى
الراجح والامر على الاحتمال وذلك اى كون الاعراب بالحرف دون الحركة
يكون في ثلثة مواضع الاول الاسماء الستة الثانى التثنية وجمع الثالث كلا
فاشار المص الى الموضع الاول بقوله في الاسماء الستة اى يكون في الاسماء
الستة مضافة حال من ضمير الخبر اى حال كونها مضافة الى غير ياء المتكلم فلهذه
الاسماء حالات الاول ان لا يكون مضافة اصلا الثانية ان يكون مضافة
الى ياء المتكلم الثالثة ان يكون مضافة الى غير ياء المتكلم الرابعة ان يكون
مكبرة الخامسة ان يكون مصغرة واعرابها في بعض هذه الحالات
يغاير اعرابها في البعض الاخر فاعرابها في الحالة الاولى بالحركات فيقال
جاءني اب ورايت ابا ومررت باب واخ واخا وباخ وفم وفما وبفم
وحم وحما وبحم وهن وهنا وبهن والكل ظاهر الا ان الامر في ذو مشكل
وفي الحالة الثانية وهي الاضافة الى ياء المتكلم بالحركة تقديرا فيقال جاءني
ابي ورايت ابي ومررت بابي وفيه قولان الاول ان اعرابه بالحركة التقديرية
كما ذكرناه الثاني انه مبني لاضافته الى ياء المتكلم وفي الحالة الثالثة وهي كونها
مضافة لكن لا الى ياء المتكلم وفيه قولان الاول ان اعرابها بالحركة فيقال
ابه ابه الثاني ان اعرابها بالحروف وهذا ما اشار اليه المص بقوله
مضافة وبقوله وهي ابوه واخوه وفوه وحموها وهنوها وذو مال
تقول جاءني ابوه ورايت اباه ومررت بابيه وكذا البواقي وفي الحالة الرابعة
لها حالات لانها ان لم يكن مضافة اصلا فحكمها حكم الحالة الاولى وقد بينا
وان كانت مضافة الى ياء فحكمها حكم الحالة الثانية كما ذكرنا وان كانت
مضافة الى غير ياء المتكلم فحكمها ما ذكره المص وفي الحالة الخامسة اعرابها
بالحركة لفظا فيقال جاءني اخيك ورايت اخيك ومررت باخيك ولا يخفى
على ذي خبرة ان التصريح بهذه الاسماء وتقديرها بهذا النمط يغني عن التقييد
بكونها مكبرة وبكونها غير مثناة ولا مجموعة وبكون اضافتها الى غير ياء المتكلم
اذ هي كذلك فلا حاجة الى شئ من التقييد اذ به يحصل الاحتراز عن الحالة

الخا

44

الخامسة وهي كونها مصغرة فانه قيد فلا حاجة الى التقييد بكونها مضافة
ايضا اذ التصريح بعين هذه الاسماء بهذا النمط تصريح بالاضافة ايضا
قلنا الاصل في التقييد ان يصرح بها فالتصريح بها جرى على الاصل والجري
على الاصل من حيث انه جرى على الاصل لا يقتضي نكتة ولا يطلب عذرا
والعلة فاذا ترك التصريح بها مع انها مقصودة اقتضى ذلك عذرا او علة
والاكتفاء بالمثال من جملة الاعذار في المتروك نحن نتشبث بالمثال تشبث
الغريق بالحشيش وفي المذكور لا نحتاج الى ان نتشبث بشئ على ان ههنا نكتة
في ذكر الاضافة اذ التقدير بهذا النمط وان كان تنبيها على ان المراد
بالاضافة الاضافة الى غير ياء المتكلم الا انه مظنة لتخصيص الغير
بالضمير فيتوهم السامع انه لو اضيف الى الظاهر فيقال ابو زيد مثلا
كان حكمها غير ذلك فدفع هذا التوهم باطلاق الاضافة والتقييد بكونه
الجمع بين الامرين كالنص على الاطلاق في جانب الغير فقلنا من فائدة وتمييز
فيه لى الواو على الرفع والالف على النصب والياء على الجر تصريح على تفريع
وتمثيل ثم تنبيه وحاصله ان اعرابها في هذه الحالة بالحروف بهذا النمط
وهذا الكلام ظاهر وحديث جاءني والتفصيل في هذا المقام ان هذه
الاسماء مزلة للاقدام ومزلقة للافهام كم حام حول اعرابها النحول ولم يتيسر لهم
ما دخل في حيز القبول والكل متحيرون في اعرابها ومن حيرتهم ازدحمت اقوالهم
في ذلك وتكثرت المذاهب الاول هو ظاهر مذهب سيبويه ان لها
اعرابين تقديري بالحركة ولفظي بالحرف لانه قدر الحركة ثم قال في الواو هي
علامة الرفع الثاني ان اعرابها بالالف في الاحوال الثلث كلها وعليه قول
من قال ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها فانه قد استعمل
اولا في حال النصب بالالف بقوله ان اباها وفي حالة الجر ايضا كذلك بالالف
حيث قال وابا اباها والقياس ان يقال ابا ابيها واما قوله غايتاها
ففيه ارتكاب لخلاف الظاهر من وجوه الاول ان الضمير للمجد وهو مذكر
الثاني ان المجد له غاية اى نهاية لا غايتان الثالث انه استعمل المثنى بالالف

ضو

الخا

والواجب الياء وان يقال غايتيه والجواب عن الاول ان الجد بمعنى العظمة
فانث الضمير الراجع اليه اعتبارا لجانب المعنى وعن الثاني ان الجد
وان كان في الظاهر مفردا الا انه في المعنى مثنى اذ ههنا جدان جد
ابيه وجد جده ولكل منهما نهاية فلما اخذه بهذا الاعتبار ثناها ثم ان الثالث
وهو قول الكوفيين انها معربة بالحركات مع ما بعدها من الحروف والمذهب
الرابع وهو قول الشيخ ابي علي الفارسي ان هذه الحروف حروف الاعراب
وفيه رفع الاعراب والخامس ان اللام في اربعة منها وهي ابوه واخوه
وحموه وهنوه اعلام للمعاني المختلفة كالحركات والحروف ناشئة من اشباعها
السابع ان هذه الحروف اعني الواو والالف والياء مبدلة من لام
الكلمة في اربعة منها ومن عينها في الباقي لان دليل الاعراب لا يكون
من اصل الكلمة فالبدل بعد ما لا يفيد المبدل منه وهو الاعراب
بخلاف الواو الاصلية ولا سيما في ذو وفوه على حرف فالبدل قائم
مقام مبدله هذه اقوالهم في اعراب هذه الاسماء واعترض على الاول
بان احد الاعرابين يغني عن الاخر وانه خارج عن قياس كلامهم
اذ لم يعهد اجتماع اعرابين في كلمة واحدة كذا ذكره ابن الحاجب رحمه الله
قائلا بان ظاهر مذهب سيبويه ان لها اعرابين تقديري بالحركة
ولفظي بالحرف لانه قدر الحركة اولا ثم قال فتقلب الواو على الرفع انتهى
وفيه نظر لانا لا نسلم ان سيبويه قائل ههنا باعرابين والاستدلال
بانه قدر الحركة اولا ثم قال فيدل الواو على الرفع فاسد اذ ليس معناه
ما فهمه ابن الحاجب وسائر النحاة بل ان ذلك مبني على نكتة اعتبرها
سيبويه القوم بكلهم بعده غفلوا عنها وتوضيح ذلك ان القانون
المقرر انه اذا وقع الواو طرفا وتحرك ما قبلها وجب قلبها الفا كما في
في عصا الا انه قد اتفق بحسب الاستعمال في هذه الاسماء انهم حذفوه
في حالة الافراد فيقال اب واخ واباب وقلبوه بالالف حالة النصب
في حالة الاضافة فيقال رايت اباه كما يقال رايت عصاه واعرابه في الافراد

جاري

جار على اصله من حيث انه بالحركة لفظا وخلاف الاصل من حيث انه حذف آخره
على خلاف القياس وتركوا قلبه بالالف كعصى واما في حالة الاضافة فاعرابه
وان كان على خلاف الاصل من حيث انه بالحركة التقديرية الا انه واقع على الاصل
من حيث انه قلب واوه الفا حالة النصب فالطريق اذن ان يجعل اعرابها بالحركة
التقديرية حالة الرفع والجر ايضا اجراء للباب في الاحوال الثلث على نمط واحد
فنحن نعتبر واوه في جميع الاحوال منقلبا الى الالف ونجعل اعرابه بالحركة
التقديرية اجراء لهذا الباب مجرى باب عصا ولما كان اعرابه بالحركة التقديرية
كان القياس ان يقال في جميع الاحوال اباه على نمط عصاه الا انه لما وقع
في كلام العرب هكذا على خلاف هذا القياس قلنا الواو في حالة الرفع
علامة اعراب الرفع والياء علامة الجر لان الواو والياء حرفا اعراب
كما نحوه حتى يلزم اجتماع الاعرابين في كلمة واحدة والمقصود حفظ
القاعدة المصححة في عصوه فكانه قلب واوه الفا في الاحوال الثلث
كلها ثم جيء بالواو اشعارا برفعه اذ قد تقرر ان الواو مركب من ضمتين
او اكثر وبالياء اشعارا بجره اذ الياء مركب من كسرتين او اكثر وجيء به
بالالف في الاحوال الثلث في بعض الاستعمالات على ما يدل عليه قول
من قال ان اباها وابا اباها على ما سبق برهان نير على قول سيبويه ولهذا
اغتر بعضهم به فقال اعرابها بالالف في الاحوال كلها وكان الصواب
ان يقال اعرابه بالحركة التقديرية كما قاله سيبويه لان غاية ما في الباب
انه يكون مثل عصى واعرابه بالحركة التقديرية فكذا هذا هكذا يجب
ان يفهم هذا المقام ولا يلتفت الى ما سبق الى بعض الاوهام من ان سيبويه
قائل باعرابين احدهما بالحركة التقديرية وثانيهما اللفظي بالحرف فان هذا
لا يقول احد فضلا عمن هو القدوة في الفن واذا عرفت هذه المقدمات
فعبارة المصنف فيدل الواو على الرفع والالف على النصب والياء على الجر
ظاهرة الانطباق على مذهب سيبويه على ما قررناه بل هذه العبارة
منطبقة على المذاهب كلها لو جعل اعرابها بالحرف او بالحركة ولعلك لا تشتبه

وقع

عليك

وجه الانطباق اذا احاط علمك بما قررناه سابقا وفي التثنية والجمع
اشارة الى الموضع الثاني من المواضع الثلثة التي اعرابها بالحروف اي
ذلك في الاسماء الستة وفي التثنية والجمع اي موضع الثاني هو التثنية والجمع
ثم قيد الجمع بالواو والنون احترازا عن الجمع بالالف والتاء فان اعرابه
بالحركة كما سيجيء فقط هو بالواو والنون حال من الجمع لانه مجرور بحرف الجر وهو منقول
والاظهر ان يجعل صفة اي الجمع الكائن بالواو والنون وانما اعرب التثنية
والجمع بالحرف لان كلا منهما فرع للواحد والاعراب بالحرف فرع على الاعراب
بالحركة فجعل الاصل بالاصل والفرع بالفرع جريا على قضية المناسبة
نحو جاءني مسلمان في المثنى فان رفعه بالالف ومسلمون في الجمع فان رفعه
بالواو ورايت مسلمين ومسلمين فان نصب كل منهما بالياء ومررت بمسلمين
ومسلمين فان جر كل منهما بالياء ووجه الاختصاص بهذا النمط ان
حروف الاعراب ثلثة الواو والياء والالف والاصل رعاية التمييز بين
التثنية والجمع فميز التثنية عن الجمع بجعل رفعها بالالف والجمع عن التثنية
بجعل رفعها بالواو فبقي حرف واحد هو الياء فجعلوها مشتركة بين
التثنية والجمع وبين النصب والجر ووجه اختصاص الواو بالجمع ان الواو
مركب من الضمتين او الكثرة والضم انسب بالجمع لان الجمع من الضم والتثنية
اخف من الجمع منه واكثر منه استعمالا فاوثر الالف اذ هو اخف وخص الواو
بجعلها علامة للرفع اذ هو لتركبه من الضمتين ادل على الرفع والالف بجعلها
علامة للرفع اذ المقصود هو التمييز وهو حاصل بهما مع انه اخف فبقي لكل منهما
حالتان حالة النصب وحالة الجر وبقي من حروف الثلثة حرف واحد
هو الياء فجعلوه مشتركا بينهما نصبا وجرا وكسروا ما قبله في الجمع وفتحوه في
التثنية تمييزا بينهما والفتحة لخفتها انسب بالتثنية لما عرفنا واختلفت
كلمة القوم في هذه الحروف في التثنية والجمع ان هذه الحروف حروف الاعراب
او دلائل الاعراب او نفس الاعراب فاختار كل منهم امرا واحدا من هذه
الامور الثلثة فالمختار عند سيبويه هو الاول فالالف في زيدان بمنزلة الدال

المرفوع من زيد اي بمنزلة الدال اي هو حرف هو محل الاعراب كالدال
صرح بذلك الشيخ ابو علي الفارسي فقال الاعراب مقدر عند سيبويه على
هذه الحروف اذ النون عنده عوض عن الحركة والتنوين معا والمختار
عند الاخفش والمازني والمبرد هو الامر الثاني من الامور الثلثة
وعند الكوفيين هو الامر الثالث هذا واما النون اي نون التثنية
والجمع فهو كالتنوين في الواحد اذ هو موذن بتمام الكلمة وانها غير مضافة
ولهذا تسقط اذا اضيفت الكلمة الا ان الفرق بين هذا النون
وبين التنوين مع اشتراك كل منهما في الاشعار بتمام الكلمة ان التنوين
يتنوع الى اقسام خمسة كما سيجيء تفصيلها ولهذا لا يجتمع التنوين
ولام التعريف اذ يلزم في كلمة واحدة اجتماع علامة التعريف
الفرق بين النون والتنوين
والتنكير معا ويجتمع النون مع اللام اذ هو لا يجيء للتنكير وقال سيبويه
النون في الاصل عوض عن حركة الواحد وتنوينه معا لان حروف
المد عنده حروف اعراب امتنعت من الحركة فجي بعدها بالنون عوضا
من الحركة والتنوين اللذين كان الموضع مستحقا لهما وانما فتحت النون
في الجمع وكسرت في التثنية فرقا بينهما وخصت الفتحة في الجمع اذ الفتحة
اخف والجمع اثقل معنى فروعي التعادل وفي كلا اشارة الى الموضع
الثالث من المواضع التي اعرابها بالحروف مضافا حال من كلا
لانه مجرور بحرف الجر الى مضمر فهي في حكم المثنى لفظا تقول جاءني كلاهما
ورايت كليهما ومررت بكليهما التقييد بالاضافة الى المضمر احتراز
عما اضيف الى المظهر فان اعرابه اذن بالحركة التقديرية واليه اشار
بقوله واذا اضيف الى مظهر فهي في حكم العصا لفظا تغير اعرابه
بالحركة التقديرية نحو جاءني كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت
بكلا الرجلين وانما اوثر في جانب المضمر الاعراب بالحرف وفي جانب
المظهر الاعراب بالحركة لان لفظه لا يتغير في جانب المظهر ويتغير
في جانب المضمر ولان كلا اسم مفرد اللفظ مثنى المعنى فقضية المناسبة ان

بان يحفظ حق جانب اللفظ وحق جانب المعنى ففي صورة الضمير حوفظ
جانب معناه فاعرب بالحرف المبني وفي صورة الظاهر روعي جانب لفظه
فاعرب بالحركة كالمفرد المقصور نحو عصا رعاية لكلا الجانبين ومحافظة
على الوضعين بقدر الامكان وترك العكس رعاية للمناسبة اذ الظاهر اصل
بالنسبة الى الضمير والاعراب بالحركة اصل بالنسبة الى الحرف والمفرد اصل
بالنسبة الى المثنى فان قيل لا نسلم ان كلا مفرد اللفظ ومثنى المعنى بل هو مثنى
فلا حاجة الى ذكره لدخوله تحت ذكر المثنى قلنا المثنى عندهم عبارة عن كل
كان له مفرد ثم الحق باخره الف ونون مكسورة ليدل على ان معه مثله من جنسه
ولا يخفى ان كلا ليس كذلك اذ لم يجئ كل في المفرد واما الف كلا فهو بدل من الواو
عند سيبويه ومن الياء عند السيرافي ومما يجب ان يعلم في هذا المقام
ان كلا وكلتا لا يضافان الا الى المعارف لانهما وضعا للتاكيد المعنوي
وهو مختص بالمعارف وان المضاف اليه في كل منهما يجب ان يكون مثنى لفظا
ومعنى نحو كلا الرجلين او معنى نحو كلانا ولا يجوز تفريق هذا المثنى الا في الشعر
فلا يقال كلا زيد وعمرو وانه يجوز فيما يتعلق بهما مراعاة لفظه مرة ومعناه
اخرى قال الله تعالى كلتا الجنتين اتت اكلها ثم قال وفجرنا خلالهما
نهرا فان قوله اتت رعاية لجانب لفظه وقوله خلالهما رعاية لجانب
معناه وفي كلام المصنف اشعار بهذه العوائد كلها فانه اعتبر في جانب
الظاهر كون المضاف اليه معرفة في الاحوال كلها وجعله مثنى لفظا ومعنى
فلم يعتبر تفريقه فليتامل واضاف كلا الى المثنى ومنه يعلم ان لفظه
ليس بمثنى اذ لا معنى لاضافة المثنى الى المثنى ومنه يعلم انه يجب ان يكون المعنى
مثنى ويعلم من الجميع انه يجوز ملاحظة جانب لفظه وملاحظة جانب
معناه فليتامل ففيه دقة واما قوله لفظا فقد اختلف نسخ المتن فيه
ففي بعضها هو مذكور حتى يكون هكذا ثم كلا حكم المثنى لفظا ثم كلا حكم العصا لفظا
وفي بعضها هو متروك اولا ومذكور ثانيا فان كان متروكا اولا فلا اشكال
وان كان مذكورا ثانيا فمعناه ان حكمه حكم المثنى من حيث اللفظ يعني ان اعرابه

لفظ

لفظ بالحرف كالمثنى وانتصابه على الحال بملاحظة مدلول الكلام او على كونه
صفة لمصدر محذوف كذلك اذ التركيب تشبيه بليغ نحو زيد اسد وحاصله
ان اعرابه شبيه باعراب المثنى حال كون اعرابه ملفوظا او شبيها لفظيا
من حيث ان اعرابه لفظي لا تقديري واما قوله لفظا في الثاني فقد
اختلفت فيه كلمة القوم الى وجوه الاول انه اشارة الى عدم التغير وشبه
مثله في الشبه اي كما ان لفظ العصا لا يتغير في الاحوال الثلث
كذلك لفظ كلا الثاني انه احتراز عن الخط يعني ان حكمه حكم لفظ العصا
اذ العصا لا يكتب الا بالالف اذ قد تقرر ان الفها منقلبة عن الواو
بلا خلاف واما كلا فقد عرفت ان الفه بدل عن الواو عند سيبويه
وعن الياء عند السيرافي فمقتضى الاول ان يكتب بالالف ومقتضى
الثاني ان يكتب بالياء الثالث انه احتراز عن الخط يعني حكمه
حكم لفظ العصا لانه كلا يكتب في حال الرفع بالالف وفي النصب
والجر بالياء والوجه ظاهر واما العصا فيكتب في الاحوال كلها بالالف
الرابع ان قوله لفظا احتراز عن معنى اي هو مثله في اللفظ من حيث
ان كلا منهما مفرد اللفظ لا في المعنى لان كلا مثنى المعنى واما العصا
فهو مفرد اللفظ والمعنى هذه كلماتهم في بيان معناه والكل حاموا حول المعنى
ولم يحوموا حول اللفظ وحقه لفظا ما بيناه اولا فان قيل اي سر في انهم
جعلوا كلا معربا باعرابين قلنا سره انه مفرد اللفظ ومثنى المعنى
فهو من حيث انه مفرد ينبغي ان يكون اعرابه بالحركة كالمفرد اذ المفرد
وظيفته ان يعرب بالحركة ومن حيث انه مثنى ينبغي ان يكون اعرابه
بالحرف كالمثنى اذ هو وظيفته فاعرب بالحركة في حال وبالحرف في حال
رعاية لجانبي اللفظ والمعنى ووجه التخصيص قد بين ومضى ويستوي
النصب والجر في خمسة مواضع ثم ابدل من خمسة مواضع قوله في التثنية
وفي الجمع بدل البعض من الكل مع حذف العائد وقد مر عليك مثله فلا تنس
واعاد حرف الجر اذ قد تقرر ان البدل بتكرير العامل كما ذكرنا اي كلا من التثنية والجمع

فان قيل الكاف للتشبيه فاي شيء شبه بالمذكور سابقا قلنا الكاف في امثال
هذه المواضع ليست للتشبيه بل للتقييد بل التعيين ومذهب النحاة في
ان ما هذه كافة قد احدثت في الكاف معنى التعيين وعليه قوله تعالى
واذكروا كما هداكم اى واذكروه لانه هداكم فنقول كما ذكرنا معناه انه
يستوي النصب والجر في التثنية والجمع اذ قد ذكرنا قبلها ما يدل على استوائهما
وبينا هناك ما هو بمنزلة البرهان له ويجوز ان يكون الكاف للتشبيه ويكون ما
موصولة والرابطة محذوفة ويكون هذا اشارة الى امثالهما اي كالمثال
الذي ذكرناه سابقا والثالث جمع المؤنث بالالف والتاء هو معطوف
على ما قبله من حيث المعنى كانه قيل الاول التثنية والثاني الجمع بالواو والنون
والثالث جمع المؤنث بالالف والتاء وغير الاسلوب السابق تصريحا بان كلا
من التثنية والجمع معتبر على حدة ومعدود من المواضع الخمسة على الانفراد
لا انهما معا واحد من تلك المواضع الخمسة كان المواضع الثلثة السابقة
فليفهم وترك التصريح بالاول والثاني اختصارا وبالجملة فكلامه ههنا
من قبيل تقليل اللفظ وتكثير المعنى نحو جاءني مسلمات ورايت مسلمات ومررت
بمسلمات والرابع من المواضع الخمسة ما لا ينصرف نحو رايت احمد ومررت
باحمد وهذه المواضع الاربعة وان استوى فيها الجر والنصب الا ان بينهما
تفاوتا فان النصب تابع للجر في التثنية والجمع بالواو والنون وفي الجمع بالالف
والتاء واما في غير المنصرف فالامر بالعكس لان جره تابع لنصبه وبيان
اللمية المقتضية لهذا المعنى في الكل موقوف على مقدمات الاولى
ان اصل الاعراب ان يكون بالحركة واصل ما يكون بالحركة ان يكون رفعه
بالضمة ونصبه بالفتحة وجره بالكسرة الثانية ان الاصل في الاعراب بالحرف
ان يكون رفعه بالواو ونصبه بالالف وجره بالياء الثالثة ان كلا من التثنية
والجمع فرع بالنسبة الى المفرد وان جمع المؤنث السالم فرع على الجمع المذكر السالم
الرابعة ان الاصالة ههنا باعتبار الخفة وبهذا الاعتبار صار الاعراب
بالحركة اصلا بالنسبة الى الاعراب بالحرف واذا تمهدت هذه المقدمات

فعلم

فعلم ان مقتضى المناسبة ان يكون اعراب التثنية بالحرف فرقا بين
الاصل والفرع وكان الاصل ان يكون رفعه بالواو ونصبه بالالف
وجره بالياء الا انه قد سبق ان حروف الاعراب ثلثة والاصل التمييز
بين التثنية والجمع لفظا اذ لا بد ان يميز كل منهما عن الاخر
بحرف مختص به تحصيلا للامتياز فذهب من الحروف الثلثة اثنان
وهما الالف والواو وقد سبق وجه اختصاص كل من الحرفين بواحد من
الامرين فبقي حرف واحد هو الياء فسوى فيه النصب والجر لانه
ضرورية اذ قد قام البرهان على ان حروف الاعراب منحصرة في الثلثة
المذكورة فليس ههنا حرف آخر حتى يميز به بين النصب والجر فلهذا
السر جعل النصب تابعا للجر في التثنية والجمع المذكر وسوى بينهما واما
جمع المؤنث فقد عرفت انه فرع على جمع المذكر والنصب في الاصل
تابع للجر فلو لم يفعل ههنا كذلك لزم مزية الفرع على الاصل فوجب
اجراء الفرع على وتيرة الاصل فان قيل اليس الاعراب بالحركة اصلا
وبها اعرب جمع المؤنث وبالحرف فرعا وبه اعرب جمع المذكر وفي هذا
المزية للفرع على اصله قلنا قد سبق ان الاصالة باعتبار الخفة
والحرف في جمع المذكر يدل على امرين الجمعية والاعراب فالحرف بهذا
الاعتبار اخف بخلاف جمع المؤنث فان الالف والتاء علامة الجمعية
والحركة عليها اعراب فالحرف وحده اخف من الحرف والحركة فليتامل
واما غير المنصرف فانما جعل جره تابعا لنصبه اذ المانع فيه منع جريان
حال الجر على اصله مخصوص بحالة الجر اذ هو كما سيجيء ممنوع من الكسرة
ونصبه جار على اصله اذ لا مانع فيه فوجب كون جره تابعا لنصبه
بالضرورة للانحصار فليتامل والخامس من المواضع الخمسة الضمير
الواقع في اكرمتك فانه ضمير منصوب لانه مفعول ومررت بك
فان الضمير هنا مجرور وفي انه وله فانه يستوي النصب والجر ههنا لفظا
وكذا الجميع اى جميع المضمرات الباقية فان انت وضع للمرفوع واياك

للمعرب ولا رفع في اللفظ ولا نصب كذا ذكره المص في اخر هذا الكتاب
في الباب الرابع ومقصوده هنا ان الضمير المنصوب والمجرور بالصورة
واحد فيستوي الجر والنصب اذن فيكون الضمير مضمحا خاف من الحركة المذكورة وفيه نظر لان استواء المنصوب والجر انما يتحقق في المعرب
وفيما لا اعراب المضمرات بمعزل عن ذلك اذ هي باسرها مبنية فلا يصح
عدها مما نحن فيه واما قولهم الضمير المنصوب والمجرور والمرفوع فمن قبيل التسامح
وسنتلو عليك تحقيقه هناك ان شاء الله تعالى فان قيل المبني والكلام
غير معرب الا ان له محلا من الاعراب فيجوز ان يكون كلام المص هنا
مبنيا على اعرابه المحلي قلنا قد بينا لك بالبراهين النيرة فيما سبق ان الاعراب
المحلي لا يقتضي ان يصير المبني به معربا بل معناه انه واقع في محل لو سقط
هذا المبني منه وذكر مكانه كلمة معربة لكانت تلك الكلمة مرفوعة
او منصوبة او مجرورة حسب اقتضاءات العاملية الا يرى انهم يقيدون
تعريف المعرب بقيدين لفظا وتقديرا اخراجا لما يكون محلا اذ لو اخذ
هذا القيد في التعريف لدخل المبنيات باسرها في تعريف المعرب فالحق
ان قوله والجنس الى قوله وكذا الجمع هفوة صدرت عن المص
من غير روية ويجب اسقاطها ولهذا المعنى لم يذكره احد غيره ومن
قيام الحرف مقام الحركة النون فرغ من بيان الاعراب في الاسماء
وبيان انواعه هناك فحاول الشروع في بيان الاعراب في الفعل فبين
انه كما يكون اعراب الاسم بالحرف كذلك الفعل فان اعرابه ايضا يكون بالحرف
فقوله ومن قيام الحرف خبر مبتداه قوله النون اي النون في الامثلة
الخمسة من قبيل قيام الحرف مقام الحركة هذا كلامه ويجب ان يعلم ان كلام
المص في هذا المقام مختل فاصح عن المرام اذ هو خارج عن قانون التعليم
والترتيب وذلك لان القانون المقتضي والطريق المرضي بعد الفراغ
من بيان اعراب الاسماء ان يقرر ويذكر ايضا يكون معربا ولكن المعرب منه
لا يكون الا مضارعا ولا يكون المضارع معربا الا اذا لم يتصل

صح

نون جماعة النساء اذ لو اتصل به ذلك لكان مبنيا لا يعمل فيه العوامل اللفظية
نحو لم يضربن ولن يضربن ولم يتصل به نون التاكيد ايضا نحو لا تضربن
ولا تضربن اذ لو اتصل به ذلك لكان مبنيا في هذه الحالة ايضا فاذا تجرد
المضارع عن النونين يكون معربا واعرابه رفع ونصب وجزم نحو ينصر
ولن ينصر ولم ينصر والجزم عوض عن الجر فيه والمعرب ههنا ايضا يكون
معربا بالحركة ويكون معربا بالحرف والمعرب بالحركة ههنا ايضا يكون
اعرابه لفظيا ويكون تقديريا فالمضارع المعرب بالحركة هو الذي يكون صحيحا
مجردا عن ضمير بارز مرفوع والمضارع المعرب بالحرف هو الذي يتصل
الضمير البارز المرفوع فالمعرب لفظا بالحركة بقيد الصحة والتجرد
رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة وجزمه بالسكون نحو هو ينصر ولن يضرب
ولم يضرب والمعتل بالواو نحو يغزو وبالياء نحو يرمي اعرابه بالضمة تقديرا
حال الرفع لثقل الضمة على الواو والياء لفظا كما في باب قاض
في الاسماء وبالفتحة لفظا حال النصب اذ لا يثقل الفتحة على الواو
والياء فيقال نحو يغزو ويرمي كما يقال جاءني القاضي ومررت بالقاضي
ولن يغزو ولن يرمي كما يقال رايت القاضي وبالحذف حال الجزم
فيقال لم يغز ولم يرم والمعتل بالالف نحو يخشى بالضمة تقديرا حال الرفع
وبالفتحة تقديرا حال النصب نحو هو يخشى ولن يخشى اذ الالف لا تقبل
الحركة كما في باب عصى وبالحذف حال الجزم والمضارع المعرب بالحرف
اذا اتصل به الضمير البارز المرفوع فهو الذي يكون للتثنية والجمع والمخاطب
المؤنث فان اعرابه اذن في حال الرفع بنون مكسورة بعد الالف ومفتوحة
بعد الواو والياء نحو هما يفعلان وانتما تفعلان وهم يفعلون وانتم
تفعلون وانت تفعلين فان هذه النون عوض عن الحركة في يفعل والى
هذا القسم اشار المص بقوله ومن قيام الحرف مقام الحركة النون في تفعلان
ويفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين ثم اشار الى ان هذه النون عوض
عن الحركة في تفعل كما ذكرنا حيث قال فانها اي فان هذه النون علامة الرفع
اي هو عوض عن الحركة في تفعل والدليل على ذلك انها تسقط في حال النصب

والجزم

وسقوطها في الحالتين فلس على انها مختصة بحالة الرفع نحو لم تفعلا ولم تفعلوا
ولن تفعلا ولن تفعلوا ولم تفعلي ولن تفعلي وانما جعل اعراب هذه
الخمسة بالحروف اذ هي شبيهة بالمثنى والمجموع في الاسماء فان يضربان
ويضربون نحو ضاربان وضاربون واما تفعلين فلشبهه بيضربان ويضربون
من حيث ان الضمير في كل منها بازاء حرف علة فان قيل فمقتضى الشبه المذكور
ان يجعل اعرابها بالالف والواو والياء فلم حصل بذلك النون وحدها قلنا
لان هذه ضماير فلا يمكن جعلها حروف الاعراب اذ هي ليست من نفس الفعل
ولان الفعل رتبته بعد رتبة الاسم فاريد ان يكون انقص منه بحذف النون
المتاخر عن الالف استشعار الحط رتبته مع رعاية المحافظة على صورته
ووجه سقوط النون في الحالتين ان النون عوض عن الحركة في المفرد
وكذا تسقط الحركة في الجزم فكذا تسقط عوضها واما في النصب فلان الجزم
في الفعل بمنزلة الجر في الاسم فكما يتبع النصب الجر في الاسماء كذلك يتبع الجزم
في الافعال فتوقفه ومن قيام الحرف مقام الحركة اشارة الى ان الفعل
يكون معربا كالاسم والى ان المعرب منه هو المضارع والى انه يكون اعرابه
بالحركة كالاسم وبالحرف ايضا وهذا بالنظر الى لفظ المنتهي واما بالنظر
الى جانب المبتدي فالطريق ما ذكرنا فتوقفه ومن قيام الحرف مقام الحركة
النون في تفعلان معطوف على قوله وقد يكون بالحروف لفظا معنويا
مبنيا على ملاحظة جانب المعنى في الجانبين تقديره وقد يكون بالحروف
في الاسماء وقد يكون بالحروف في الفعل المضارع وهذا واضح لمن تامل
في مدلول الكلام بملاحظة المقام **فصل** قد نبهناك فيما سبق على ان المقصد
الاقصى والمطلب الاعلى من علم النحو هو معرفة الاعراب الى حصل الكلمات
الواقعة في التراكيب واعتناء النحوي جله بل كله مصروف الى مباحث
الاعراب والمعرب حتى قصر بعضهم النحو على معرفة الاعراب يستشهد بذلك
ان القوم يعرفون الاعراب النحو معرفة احوال اواخر الكلم من جهة الاعراب
وقد نبه المص على هذا المعنى تنبيها خفيا اولا حيث قدم مباحثهما على
سائر المباحث في سائر الابواب وثانيا حيث وضع للاعراب فصلا على حدة

بتنبيها

تنبيها على الفرق بين المقدمات وبين المقصود بالذات وثالثا حيث وضع
لكل منهما فصلا على حدة وكل ذلك تنبيه على شدة الاعتناء بهما
وقدم الاعراب على المعرب لان معرفة المشتق موقوفة على معرفة مبدا
الاشتقاق الاسماء كلها على كثرتها على ضربين صدر الفصل بتقسيم الاسم
اولا الى المعرب والمبني ثم فسر كلا منهما على حدة اذ المقصود الاصلي كان
معرفة المعرب وما اثره لحصل به واوكد للتفهم تعيين المعرب العلم الاول
هو الذي يستفاد من تفسيره والعلم الثاني هو الذي يستفاد من بيان
مقابله اذ الاشياء تتبين باضدادها والعلماء ضربين من علم واحد معرب
بالرفع خبر مبتدا محذوف اي احدهما معرب ومبني وبالرفع بدل من ضربين بدل
البعض من الكل والضمير محذوف او هو بيان لضربين مع بعده
وهو ما اختلف اخره باختلاف العوامل كما ذكره تفسير للاعراب
اذ الاعراب لما كان اختلاف الاخر باختلاف العوامل كان المعرب
بالضرورة ما يختلف اخره باختلاف العوامل والاوجه ان يجعل
قوله كما ذكرنا اشارة الى جميع ما سبق في فصل الاعراب من ان الاعراب
هو الاختلاف ومن التمثيل بقوله جاني زيد ورايت زيدا ومررت
بزيد ومما ذكر بعده من ان الاعراب يكون لفظيا ويكون تقديريا ويكون
بحركة ويكون بحرف فلا حاجة اذن الى ذكر صاحب المفصل حيث قال
المعرب ما اختلف اخره باختلاف العوامل لفظا او محلا بحركة او بحرف
يعني ان قوله كما ذكرنا ينساب ذلك فلا حاجة الى ذكره ههنا فاما قوله
او محلا ففيه تسامح واراد به او تقديرا كما نبهناك عليه فيما سبق والا
لدخل في تعريف المعرب المبني لانه يصدق عليه انه يختلف اخره محلا
فليتامل وهو مبني على ان كلا من اللفظين اعني التقدير والمحل يطلق
على الاخر كما هو مذهب الاوائل اذ التخصيص انما هو اصطلاح المتاخرين
واما المتقدمون فلا يفرقون بينهما وهذا اشبه بكلام المفصل
لانه قال بعد ذلك في بيان الاعراب التقديري واختلاف محلا في نحو
العصا وسعدى والقاضي حالتي الرفع والجر والمباحث المتعلقة

بالاختلاف قد فصلناها في الفصل الذي في تفسير الاعراب فلا حاجة الى الا
ههنا فلنقتصر ههنا على حرف واحد وهو ان الصحيح عندي ان يقال في تفسير
المعرب كلمة واقعة في التركيب في آخرها حركة او حرف يحصل بحصول
العامل لفظا او تقديرا والمبني ما ليس كذلك وان شئت اوضح فقل المعرب
اسم ركب مع عامل احدث في آخره حركة او حرفا لفظا او تقديرا والمبني
ما ليس كذلك فقولنا اسم اخراج للفعل اذ الكلام في الاسماء وهو ظاهر وقولنا
ركب اخراج لما لا تركيب فيه بل هو بتعديد كاسماء حروف التهجي نحو الف
ب ت ث وكاسماء العدد نحو واحد اثنان ثلثة ونحو زيد بكر عمرو
ودار غلام جارية ثوب ونحو ذلك وقولنا مع عامل اخراج لمثل التوابع
مع متبوعاتها ولمثل المضاف مع المضاف اليه اذ الاسم بهذا التركيب
لا يستحق اعرابا اصلا وكذا اسماء الحروف الموجودة في اوائل السور نحو كهيعص
وحم عسق الى غير ذلك وبهذا يظهر ان هذا التعريف خير من تعريف ابن الحاجب
حيث قال المعرب المركب الذي لم يشبه مبني الاصل فان قيل هذا التعريف فاسد
اذ الدور فيه لازم لان العلم بالاحداث على النمط المذكور موقوف
على العلم بان هذا الاسم معرب فتعريفه به دور وهذا بعينه ما ذكره
الشيخ ابن الحاجب في تزييف كلام القوم في تفسير المعرب بانه ما يختلف
آخره باختلاف العوامل حيث قال هو تعريف دوري اذ المقصود
ليس مطلق اختلاف الآخر بل المقصود الاختلاف الذي يصح لغة
ومعرفة مثل هذا الاختلاف موقوف على معرفة المعرب اولا فتعريفه به
دور وهذا اعتراض صحيح صوبه المحقق الرضي وغيره من المحققين
قلنا معرفة الاعراب والمعرب قسمان سليقي وكسبي فالسليقي هو الذي
يعرفه الاعراب الخلص والعرب العرباء بحسب الغريزة والسليقة والكسبي
هو الذي يعرفه المشتغلون بقواعد النحو ومسائلها معرفة مستنبطة
من استقراء كلام العرب الموثوق بعربيتهم استنباطا مبنيا على قوانين
كلية ومقاييس مبنية عليها ولا يخفى على ذي فطنة ان المحتاج في معرفة
الاعراب والمعرب الى التعريف انما هو المعرفة الكسبية لا السليقية

وان النحوي انما هو العارف الكسبي لا السليقي فانه لا يسمى نحويا ولا يعد نحويا
صرح بذلك صاحب المفتاح في قسم النحو فانه قال النحو ان تنحو معرفة كيفية
التراكيب فيما بين الكلم لتأدية اصل المعنى مطلقا بمقاييس مستنبطة
من استقراء كلام العرب وقوانين مبنية عليها ليحترز بها عن الخطأ
فيها من حيث تلك الكيفية ثم قال والتقييد بمقاييس احتراز عن معرفة
العرب لها والاعراب الخلص فانه لا يسمى نحويا من عرف علم النحو
واحاط باحوال المفردات في التراكيب وعرف ان الاعراب ما هو
والمعرب ما هو والمبني ما هو عرف ان الاعراب صادق على الحركة الواقعة
على دال زيد في جاءني زيد وان المعرب صادق على زيد وان المبني صادق
على مثل هؤلاء في جاءني هؤلاء فان كان مثل الاول في تركيب من تراكيبهم
عرف انه اسم ركب مع عامله وان عامله احدث فيه حركة فتقرأه
مرفوعا وان اراد ان تركيب من عند نفسه كلاما مشتملا على تكلم
جعله مرفوعا وقس على ذلك حال الباقي وكيف لا والمقصود من تدوين الفن
انما هو معرفة التراكيب الواقعة في التنزيل الالهي والحديث النبوي
بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب فكل مفرد في تراكيبهم يصدق
عليه تعريف المعرب معرب وكل مفرد في تراكيبهم يصدق عليه تعريف
المبني فهو مبني فليصنع ما فعل هؤلاء ليكون كلامه موافقا لكلامهم
دل فان قيل جميع ذلك حسن وصحيح الا ان قولكم اسم ركب مع عامل لا يتناول
المبتدأ والخبر لا في قولك قعد واكرم ولا مثل زيد في قولك زيد خير
من جارك قلنا التركيب مع العامل ان يكون عامل معه سواء كانت
هذه المعية صورية او اعتبارية متعلقة باعتبار المعتبر فاندفع النقض
الا ترى انهم عرفوا الكلام بالمركب من كلمتين ذكره في المفصل وغيره
مع ان ذلك داخل فيه ومبني وهو ما حركته وسكونه لا بالعامل اذ الحكم
لحاكاة عبارة عن ان يكون حركته وسكونه بعامل كان قضية التقابل
قاضية بان المبني يكون اسما حركته وسكونه لا بعامل وعلى كل تقدير

فكلمة ما في كل من التعريفين كناية عن اسم اذ الكلام في الاسما فخرج الفعل
ثم المعرب على ضربين منصرف وهو ما يدخله الجر مع التنوين وغير منصرف
وهو ما لا يدخله الجر مع التنوين وكان في موضع الجر مفتوحا بين اولا قسمة
الاسما الى المعرب والمبني ثم عقبها بقسمة اخرى وهو تقسيم المعرب
الى المنصرف وغير المنصرف وظاهر هذا التقسيم ان هذه قسمة حاصرة
كالقسمة الاولى الا ان تفسيره لكل واحد من القسمين يمنع الحصر وذلك لانه
فسر المنصرف بانه الذي يدخله الجر مع التنوين وغير المنصرف بانه الذي
لا يدخله الجر مع التنوين ويكون في موضع الجر مفتوحا فبقيت هاهنا اسما
كثيرة لا تدخل تحت واحد منهما منها الجمع المذكر السالم فانه لا تدخله الجر
والتنوين فلا يكون منصرفا وليس في موضع الجر مفتوحا فلا يكون غير منصرف
ايضا وكذلك كل اسم اعرب بالحرف فانه واسطة خارجة فالصواب
ان يقال ثم المعرب منه المنصرف ومنه غير المنصرف ليكون اشعارا
بانه لم يقصد به الحصر كالتقسيم الاول بل المقصود ان المعرب بعضه منصرف
وبعضه غير منصرف وبعضه واسطة وفي كلامه تنبيه بل تصريح بان كلا
من المنصرف وغير المنصرف من باب المعرب والا لما جعل مورد
القسمة المعرب وقوله ما يدخله الجر مع التنوين حقه ان يقال ما يدخله
الجر والتنوين بالواو اذ المقصود بالتجويز والمنع هو الانواع لا المعية
ففي جانب المنع لا العلم امتناع دخول احدهما مع الاخر وانما وقع
فيه المص تقليدا لعبارة المفتاح حيث قال المعرب نوعان نوع من الاسما
وهو يختص بالرفع والنصب والجر ونوع من الافعال وهو يختص بالرفع
والنصب والجزم ثم ان النوع المختص بحركات الاسم صنفان صنف
يقبل الحركات مع التنوين ويسمى منصرفا وصنف لا يقبلها مع التنوين
ويسمى غير منصرف الا ان عبارة المفتاح جيدة لا غبار عليها اذ الكلام
هناك في القبول بخلاف عبارة المص فان الكلام هنا في الدخول والفرق
واضح والعبارة الجيدة هنا عبارة المفصل حيث قال الاسم المعرب

على نوعين نوع يستوفي حركات الاعراب والتنوين كزيد ورجل ويسمى المنصرف
ونوع يختزل عنه الجر والتنوين لشبه الفعل ويحرك بالفتح في موضع الجر كاحمد
ومروان الا اذا اضيف او دخله لام التعريف ويسمى غير المنصرف واسم
المتمكن يجمعهما وقد يقال للمنصرف الامكن انتهى عبارته وهاهنا فائدة
جليلة وحاصلها ان لكل من المعرب والمبني القابا خاصة فالقاب
حركات الاعراب رفع ونصب وجر والقاب حركات البنا ضم
وفتح وكسر ووقف قال ابن الحاجب وضعوا الحركات كل من القسمين
القابا مخصوصة لتكون اللقب مشعرا بخصوصية النوع فاذا قيل
رفع علم انها حركة اعراب واذا قيل ضم علم انها حركة بنا وكذلك الباقي
وكذلك قولهم مرفوع ومضموم الى الاخر ثم قال وهذا الاصطلاح
للبصريين المتقدمين والمتاخرين واما الكوفيون فيجيزون كل واحد
من اللقبين لكل واحد من القسمين انتهى فههنا ابحاث الاول انه
وكان في موضع الجر مفتوحا حقه ان يقال وكان في موضع الجر منصوبا
كما قال فيما سبق ويستوي النصب والجر فيما لا ينصرف نحو رايت احمد
ومررت باحمد اذ قد عرفت انفا ان الفتح من القاب البنا وقد صرح
المص بان غير المنصرف من اقسام المعرب الثاني ان قضية المعية
في التعريفين قاضية بان المعتبر فيهما الدخول بقيد المعية وليس كذلك
اذ التنوين معتبر في الاحوال الثلث في المنصرف مطلقا وفي غير المنصرف
مسلوب في الاحوال الثلث كذلك غايته ان الجر ايضا مسلوب في غير المنصرف
في الحالة الاخيرة كما ان التنوين مسلوب الثالث ان غير المنصرف على
مقتضى تفسير المص عبارة عن اسم لا يقبل التنوين والجر ويكون في موضع
الجر مفتوحا ولا يخفى ان المجرور في نحو مررت بعمرنا وبعثماننا وفي نحو
صليت في المساجد خارج عن تفسيره فنقض في اخر الباب وكل ما لا ينصرف
اذا اضيف او دخله نحو بالكسر لا معنى له لانا لا نسلم ان المجرور هاهنا
غير منصرف بتفسيره وهذه مواخذة واردة على ظاهر كلام المفصل ايضا

الا انه فرق بين كلام المص وكلامه اذ الاستثناء يمكن ان يجعل جزءا
من التفسير هناك بخلاف كلام المص وهذا ظاهر وكذا قوله والاسباب
المانعة من الصرف تسعة لا ترتبط لما قبله وما بعده فالخلل في كلام المص
واضح الرابع ان المخصوص بالمنع انما هو تنوين التمكن لا مطلق التنوين
ولا اشعار به والجواب عن الاول ان هذه عبارة سيبويه في كتابه
واثار الفتح على النصب تنبيه على المشابهة الحقيقية بين غير المنصرف
وبين الفعل لان غير المنصرف وان لم يكن جنسا الا انه شبيه بالفعل
وهو مبني فنبه بذلك على هذه المشابهة ولهذه النكتة قال ابن الحاجب
غير المنصرف بالضمة والفتحة فاستعمل الضم والفتح اللذين هما مختصان
بالمبني وذكر الشارح الفاضل هنا جوابا حاصله ان النصب علم المفعولية
ومشعر بها ولا مفعولية في مررت باحمد فلو ذكر النصب لكان هذا
بمنزلة ان يقال وكان في موضع الجر مفعولا فترك النصب وذكر الفتح
حذرا عن هذا المعنى هذا كلامه وفيه نظر اما اولا فلان الفتح ايضا
مشعر بالبناء فلو اعتبر المعاني الضمنية كان هذا ايضا بمنزلة ان يقال
وكان في موضع الجر مبنيا لكونه مفعولا واما ثانيا فلانه لا شك ان المجرور
في مررت بعمرو ان مفعول به لان المجرور بحرف الجر مفعول به عندهم قال الشيخ
الفاضل رحمه الله في باب الاعراب المفعول به ما يقع عليه فعل الفاعل
اما بغير واسطة كضربت زيدا واما بواسطة حرف جر نحو مررت بزيد
فالصواب اذن ان يعتبر انتفاء المفعولية في نحو جاءني غلام احمد لا في
مررت باحمد واما ثالثا فلانا لا نسلم انه لو قيل كان في موضع الجر منصوبا
لكان بمنزلة ان يقال وكان في موضع الجر مفعولا بل هو بمنزلة ان يقال
وكان في موضع الجر متحركا بحركة مشعرة بالمفعولية ولا ضير في ذلك
اذ قد عرفت انه في بعض المواضع كذلك بل المثال الذي اعتبره المص كذلك
وعن الثاني ان معنى المعية هنا هي ما ذكرته في القبول يعني المنصرف
ما يقبل دخول الجر مع قبول التنوين يعني يقبل كلا منهما لان مقارنة القبول

بالقبول لا يقتضي وجوب المقارنة في الدخول ومعنى المعية في الثاني هي
في عدم القبول يعني لا يقبل شيئا منهما اصلا وفي عبارة المفتاح كما تلونا
عليك اشعار بهذا المعنى فالمعية هنا مستعملة في محض المجتمع والظرف
صفة لمصدر محذوف في الموضعين ان المنصرف ما يقبل دخول الجر
قبولا كائنا مع قبول التنوين وغير المنصرف ما لا يقبل دخول الجر اي
ينتفي دخول الجر انتفاء كائنا مع انتفاء قبول التنوين والنكتة
في ايثار مع على الواو هي الاشعار بان المقصود بالمنع اولا وبالذات
هو التنوين والجر تبع له في المنع وهذا هو المذهب عند بعض النحاة
لا ان كلا منهما مقصود بالمنع كما هو مذهب الاخرين هنا والعبارة
المنقحة في هذا المقام ان يقال المنصرف اسم يقبل التنوين في الاحوال
الثلث ويقبل الجر في موضعه وغير المنصرف اسم لا يقبل التنوين في شيء
من الاحوال اصلا ولا يقبل الجر في موضعه بل يكون في موضع الجر لا بالجر
بل بالفتح وهذا القيد معتبر في التفسير على جميع التقادير والا انتقض
المعرف بالمضاف وذي اللام لان كلا منهما لا يقبل التنوين في شيء
من الاحوال والاخراج يمنع الجر وكون جره فتحيا وعن الثالث ان الانصراف
عنده على مقتضى تفسيره عبارة عن قبول التنوين مطلقا وعن قبول
الجر في موضعه وعدم الانصراف عبارة عن عدم قبول التنوين
مطلقا وعن عدم قبول الجر في موضعه ولكن لعدم الانصراف اسباب
من الاسباب التسعة التي فصلها المص هنا ففي كل اسم يوجد فيه سببان
يثبت عدم القبول وفي كل اسم لا يوجد فيه السببان يثبت القبول فقوله
وكل ما لا ينصرف معناه كل اسم يوجد فيه السببان لعدم القبول مثل مساجد
وعمر مثلا اذا اضيف مثل لعمرنا او عرف باللام مثل في المساجد يقبل الجر
في موضعه فانطبق اخر كلامه هذا على تفسيره هنا وقوله والاسباب
المانعة من الصرف معناه الاسباب المانعة من قبول التنوين والجر في
غير المنصرف ما فيه اثنان من تسع او واحدة يقوم مقامها وحكمه انه لا يقبل

وسيأتيك تحقيقه في اخر الباب ان شاء الله تعالى صح
اخفا طبع في نسخة يلزم ان الاول جعلها
العبارة تنبيها على المذهبين
استقاطه سيطلع على المعنيين
ونبه بالخفا والمعنى
مسالح

قبول

فكونه مبنيا صح

ف

قيل

بالقبول

بحر ولا التنوين كما صرح به ابن الحاجب فيجوز ان يكون كلام المص ههنا بناء
على حكمه ويكون كلامه اخرا مبنيا على ان غير المنصرف ما فيه علتان فينطبق الكلامان
قلنا هذا وان كان جائزا بتكلف الا انه خلط وتخليط لكلام المتقدمين
بكلام المتأخرين لان الاوائل يفسرون غير المنصرف بما فيه الجر والمتأخرون
يفسرونه بما فيه علتان ويجعلون عدم القبول حكما له فلا معنى لتخليط مذهب
الاوائل بالاواخر وعن الرابع انه اعتمد في ذلك على تصحيح القصد بحقيقة الحال
وبالتفصيل في هذا المقال والاسباب المانعة من الصرف اي من قبول التنوين
والجر اعلم ان الاصل في الاسم الانصراف فهو لكونه اصلا غير محتاج الى
واما منع الصرف فهو خلاف الاصل فهو لكونه خلاف الاصل يحتاج الى سبب
فاحتاج المص الى تفصيل اسبابه فنفصلها وقال تسعة والمراد في ذلك
اي في ان كل اسم وجد سببان من هذه الاسباب غير منصرف ان الاسم
اذن يصير شبيها بالفعل والفعل ممنوع من الجر والتنوين فيجعل شبيهه
ايضا ممنوعا منهما تحقيقا للمشابهة المذكورة ووجه الشبه بالفعل
ان الفعل فرع للاسم وثان له وغير المنصرف ايضا فرع للمنصرف وثان له
ولان الاسم بهذين السببين يصير شبيها بالفعل من جهة ان الفعل فيه فرعيتان
اذ هو فرع للاسم اشتقاقا وافادة وكل من سببين فرع لشيء وثان له
فاجتمع في غير المنصرف فرعيتان كالفعل فصار شبيها به فسلب منه ما سلب منه
وهو الجر والتنوين فان قيل فاذا شابه غير المنصرف الفعل شابه
الفعل ايضا فلم تغلب الفعل عليه دون العكس قلنا اذ الفعل اسبق
في الاعتبار ورواج على نمط الاصح وجار على رتبة الاصالة فجعل الحكم بلا
وشبيها به اولى فقوله تسعة مبني على قول الجمهور والا فهي عند البعض
عشرة عاشرها الف الالحاق قال صاحب المفتاح وقد عد بعض النحويين
عاشرا منها هو الف الالحاق ومن ترك الحقه بالف التانيث التعريف
هو فرع التنكير والمراد بالتعريف هي العلمية ولهذا تراهم يقولون شرطه
ان لا يكون بحرف ولا اضافة يريدون به العلمية اذ التعريف الذي لا يكون

بحرف

قوله اسبق في الاعتبار معناه ان الفعل قسم للكلمة مقابل للاسم وغير المنصرف قسم للاسم الذي هو قسيم الفعل وقسم القسم متأخر عن القسم في الاعتبار منه

الاسباب المانعة عند بعض النحويين عشرة وهو الف الالحاق فتأمل

بحرف ولا اضافة منحصر في العلمية اذ قد تقرر ان المعارف خمس المضمرات
والمبهمات والمعرف باللام والمضاف الى المعرفة والاعلام فالمضمر والمبهم
خارج عن البحث لانه مبني وغير المنصرف من باب المعربات فاذا شرط
انتفاء التعريف بالحرف والاضافة كان منحصرا في العلمية فان قلت
خروج المضمر والمبهم عن البحث ظاهر اذ هو مبني الا ان المعرف باللام والمضاف
لا يتصور فيهما منع الصرف لانهما معربان فلاي سبب اخرجا عن الاعتبار
قلت ان في غير المنصرف بما فسره المص فالامر ظاهر اذ كل منهما
خارج بقطعه وكان في معرض الجر منتجا وان غيرهما فيه علتان
فكذلك لانه ملزوم لهذا المعنى وانتفاء اللازم دليل على انتفاء الملزوم
والتانيث هو فرع التذكير قال سيبويه في الكتاب اصل الاشياء
التذكير ثم تختص بعد فكل مؤنث شيء والشيء مذكر والتذكير اول
وهو اشد تمكنا كما ان النكرة اشد تمكنا من المعرفة لان الاشياء انما تكون
نكرة ثم تعرف هذه عبارته ولان التانيث في الاكثر انما هو بالحاق
العلامة والتذكير في التجرد ورتبة الزيادة متأخرة عن رتبة التجرد ووزن
الفعل هو فرع لوزن الاسم اذ الاسم اصل فوزنه ايضا كذلك والوصف
هو فرع للموصوف والعدل هو فرع للمعدول عنه والعجمة هو فرع للعربي
لان لسان العجم فرع في كل لغة والتركيب هو فرع للافراد والجمع
الاقصى فرع للواحد والالف والنون المضارعتان [illegible]
لالفي التانيث النوعية ههنا ظاهرة اذ المشبه فرع للمشبه به ووجه
الشبه انهما زائدتان زيدتا معا كالالفين بل هما في حكم زيادة واحدة
بدليل سقوطهما معا في الترخيم متى اجتمع في الاسم سببان منها
او تكرر واحد منها الاسم الصرف لما كان اللفظ ظاهرا لمتبادر الى الفهم
من العبارة السابقة وهي قوله والاسباب المانعة من الصرف ان
كل واحد من هذه الاسباب سبب منع الصرف ولم يكن الامر كذلك
بل السببان [illegible] عنها عقب تعداد تلك الاسباب بهذا الكلام تنبيها

ودفعاً لما يتبادر من تلك العبارة الى الافهام ودفعاً للسوال المشهور في هذا
المقام وهو ان السبب ما يتحقق عنده المسبب ومنع الصرف لا يتحقق بمجرد
تحقق واحد من هذه الاسباب ويكون تنصيصاً على مذهب البصريين
وتزييفاً لمذهب الكوفيين حيث يجوزون منع الصرف للعلمية وحدها
زاعمين ان هذه قوية ولقوتها تؤثر وحدها وتوقف ما اثر كثير من الاسباب
الى وجودها متمسكين في ذلك بقول عباس بن مرداس شعر وما كان
حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع فان مرداس علم وليس فيه
سبب آخر مع انه جعله غير منصرف واجيب بان الرواية ممنوعة بل الرواية
هكذا يفوقان شيخي في مجمع وردّ بانه لا معنى لمنع الرواية اذ قد ثبت
صحتها في الكتب الصحيحة والبصرية باجمعهم عجزوا عن التفصي عن هذا
التمسك فاخر ما استقر عليه جوابهم انه على خلاف القياس واستعمال الفصحاء
وهٰهنا وجه يمكن اعتباره وهو ان يقرأ مرداس بكسر السين على اعتبار
الاضافة بحذف ياء المتكلم والاكتفاء بالكسرة على ما هو شائع الكثير في الاستعمال
والكسر والفتح من قبيل خفة الاداء والتواتر غير جار في ذلك فسقط ادلة
تمسك الكوفية بذلك وهٰهنا وجه آخر يمكن اعتباره وهو ان القواعد
النحوية وان كانت كلية الا انها حنبية على سعة الكلام وحال الضرورة
مستثناة عنها الا يرى ان نعمان نحو قوله واعد ذكر نعمان لنا ان ذكره ... مع
غير منصرف فكذا مرداس اسقط تنوينه مع انه منصرف وقوله او تكرر
زيادة من عنده زادها دفعاً للسوال المشهور هٰهنا لان عبارة القوم
هكذا متى اجتمع في الاسم اثنان او واحد يقوم مقامهما فورد عليها ان التكرار
في فاعل اجتمع شرط فكيف صح ان يقال مع اجتماع واحد فعدل المص عنها
وزاد لفظ تكرر فلما لهذا السوال واغناء عن الاحتياج الى الجواب
فان قيل اجتماع السببين في سبب واحد في قبيل توارد العلتين على معلول
واحد وهو محال شنيع فكيف وجهه قلنا تسمية كل واحد سبباً مجاز اذ السبب
في الحقيقة اثنان منهما فلا تعارد وقد نبه المص على هذا المعنى حيث ثبت سبب

اعني

اعني منع الصرف على اجتماعهما بقوله متى اجتمع منع الصرف اي منع الصرف
حكم لا يتخلف عن الاجتماع اصلاً وقد نبه على هذا الكلمة متى حيث المعنى
لم يقل اذا اجتمع فقط منع الصرف اي منع قبول الجر والتنوين فورد
عليه الانتقاض بنحو صليب في المساجد ومساجدكم فاحتاج الى توجيه
في آخر الباب وكلها لا ينصرف اذا اضيف الخ يعني ان هذه الحالة
مستثناة من القاعدة المذكورة فليتامل ففيه دقة فقط منع الصرف
بلفظ المبني للمفعول ونصب الصرف اي منع الاسم الصرف على الحذف
والايصال لانه يقال الاسم ممنوع عن الصرف ففي منع ضمير مستتر
راجع الى الاسم قائم مقام المفعول الاول الذي هو بلا واسطة حرف الجر
وقوله الصرف نصب مفعول ثان وحقيقته الحذف والايصال كما ذكرنا
لان المنع لا يتعدى بلا واسطة الا الى مفعول واحد ويجوز ان يقرأ منع
على لفظ المبني للفاعل وفاعله ضمير مستتر عائد الى الاجتماع المفهوم
من اجتمع ومفعوله الصرف اي متى اجتمع في الاسم سببان منع اجتماعهما
الصرف وهذا اظهر الا ان العبارة المسموعة هي الاولى وما وجد
ذلك فيه احد عشر اسماً ما هذه موصولة وصلتها الجملة بعدها وفاعل وجد
قوله ذلك وهو اشارة الى السببين ولفظ ذلك يستوي فيه الواحد
والتثنية والجمع فصح ان يشار الى التثنية ولان المثنى هٰهنا في حكم
الواحد فصح الاشارة اليه بلفظ الواحد والعائد الى الموصول
في الصلة قوله فيه والموصول مبتدأ خبره قوله احد عشر اسماً وهو
مبني على الفتح مثل خمسة عشر اي الذي وجد السببان فيه احد عشر اسماً
اي احد عشر قسماً ذكر الاسم واراد به القسم اذ الحكم غير منحصر في هذه الاسماء
بل المراد بها الاقسام وهذا ظاهر والمراد ان منع الصرف مترتب على
هذه السببية في هذه الاقسام بعضها في حالة التنكير وبعضها في
حالة التعريف ولما كان التنكير اصلاً قدم الاقسام المتعلقة به على الاقسام
المعرفية المتعلقة بالتعريف فقال خمسة حالة التنكير فقدم الخمسة النكرية على الستة

لتقدمها عليها وصفا وموصوفا فقوله خمسة اى خمسة منها اى من احد عشر
فقوله خمسة منها بدل البعض من احد عشر على حذف العائد كما ذكر على غط
قوله تعالى من استطاع اليه سبيلا وقوله حالة التنكير فمستظرف لقوله
وجد اى الذى وجد فيه السبب او الشرط معا خمسة حالة التنكير وستة حالة التعريف
ويجوز ان يقال خمسة مبتدأ لتخصصه بالصفة المذكورة وخبره محذوف
وقوله حالة التنكير ظرف للخبر المحذوف تقديره خمسة من احد عشر يوجد ذلك
فيها حالة التنكير فليتامل ثم اخذ يفصل تلك الخمسة فقال وهى افعل صفة
فقوله صفة حال من افعل حملا للضمير على اسم الاشارة نحو هذا بعلى شيخا
كانه قيل وهذه افعل صفة وجعلها صفة لافعل ليس بشئ اذ النكرة
لا يقع صفة للمعرفة نحو احمد فانه غير منصرف ان كان نكرة لمكان السببين
الوصفية ووزن الفعل وان كان معرفة بان جعل علما فكذلك غير منصرف
للعلمية ووزن الفعل قال الشارح الفاضل وجاربردى انما افعل صفة الوصفية
والوزن الغالب لان افعل فى الفعل اكثر منه فى الاسم وهو مردود اذ لا
موجودة فى حاتم ولا منع ومنتفية فى احمر ولا صرف وفعلان الذى
مونثه فعلى اى الموضع الثانى من المواضع الخمسة فعلان نحو سكران
وجه المنع فيه الوصفية والالف والنون لمضارعتهما لالف التانيث ووجه
المضارعة امور ثلثة الاول ما ذكرناه عند تعديد الاسباب الثانى
ان لكل من المذكر والمونث ههنا صيغة منفردة مخالفة لصيغة الاخر
فصيغة المذكر سكران وصيغة المونث سكرى واحمر فى المذكر وحمراء
فى المونث الثالث ان تاء التانيث لا يجتمع مع الالف والنون فلا يقال
سكرانة كما لا يجتمع مع الالفين فلا يقال حمراءة وانما قيد فعلان بالذى مونثه
فعلى احترازا عن فعلان فعلانة فانه منصرف نحو سعدان وسعدانة وعريان
وعريانة ووجه الصرف ههنا انه لا مضارعة بين ذلك وبين الالفين
لانتفاء الوجهين الاخيرين اذ لفظ المذكر والمونث لا يفترقان الا
بالتاء وعدم التاء فاذا جعل علما فهو ممنوع من الصرف اذ قد عرض ههنا

وجه من ثلثة بثه وهو امتناع التاء اذ العلمية يمنع من الزيادة منعها من الحذف
والمعدول اى الموضع الثالث من المواضع الخمسة المعدول نحو
ثلاث ورباع واحاد وموحد وثناء ومثنى وثلث ومثلث ورباع
ومربع الى عشار ومعشر على الاكثر لان بعضهم قصروا بناء فعال ومفعل
على ما لا تنجاوز من اربعة وهذا متفق عليه لانهم يقولون احاد
وموحد وثناء ومثنى وثلث ومثلث ورباع ومربع فاذا جاوز
ذلك فهو مختلف فيه والاظهر انه يعتبر الى عشار ومعشر نحو خماس
ومخمس وسداس ومسدس وسباع ومسبع وثمان ومثمن وتساع ومتسع
لان استعمال هذه مع ياء النسبة كثير مطرد كالخماسى والسداسى
والسباعى والثمانى والتساعى وهذا دليل على انه ثابت الى عشار
ومعشر فان قيل فكيف صحت هذه النسبة ولا تكرر فى المنسوب اليه
اذ الثلاثى نسبة الى ما هو على ثلثة احرف وكذا اخواته وايضا كيف
صحت الضمة فى الثلاثى فى النسبة الى الثلثة والنسبة اليه ثلاثى بالفتح
قلنا هذا مجاز من مجازات النسب او هو من قبيل تغيرات النسب
على خلاف القياس نحو الحكمية بفتح الكاف فى النسبة الى الحكمة
والارضية بفتح الراء فى النسبة الى الارض وبالجملة فوجه المنع
فى ثلاث ورباع الوصفية والعدل والى هذا اشار المص بقوله
عدل الاعن ثلثة ثلثة واربعة اربعة وهذا مذهب سيبويه وعند ابن
السراج السببان فيهما العدل والتكرير وعند الكوفية العدل والتعريف
اذ يمتنع فيه دخول اللام واورد على سيبويه ههنا ان الوصف
فى المكرر عارض كما وضعه فى اربع فى مررت بنسوة اربع فلا يعتبر
اعتبر الوصف ههنا ولم يعتبر هناك واجيب بالمنع اى لا انسلم ان الوصف
فى المكرر عارض فى هذا الموضع لانه موضوع كذلك فان قيل فى المعدول عنه
سببان العدل والتكرير فيجب ان يمنع الصرف قلنا محل الصرف ومنعه
هو الاسم المفرد او ما فى حكمه كبعلبك لا الكلمات فان قيل ما الدليل على ان ثلث

ورباع

معدولان عن ثلثة ثلثة واربعة اربعة قلنا انهم وجدوا لفظ ثلث وثلثة ثلثة بمعنى واحد
وفهموا بالشهادة استعمالها ان فائدتها تقسيم امر ذي اجزاء على هذا
العدد المعين ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد قد جاء مكررا على الاطراد
في كلام العرب نحو قرأت الكتاب جزءا جزءا وجاءني القوم رجلا رجلا وابصر
العراق بلدا بلدا فالقياس اذن في باب العدد ايضا التكرير عملا بالاستقراء
والحاقا للفرد المتنازع المشكوك بالاعم الاغلب فلما وجدوا لفظ ثلث غير
مكرر لفظا ولم يأت لفظ مكرر بمعناه الا ثلثة ثلثة حكموا عليه بان اصله مكرر
هو ثلثة ثلثة وكذا اخواته فقوله عدلا هذه الجملة في موقع النصب حال
من ثلث ورباع لانهما معدولان معنى لان قوله نحو ثلث ورباع في قوة
ان يقال اشير بهما حال كونهما معدولين ولفظ قد مقدرة على نمط قوله تعالى
او جاؤكم حصرت صدورهم وما في آخره الف التانيث اي الموضع الرابع
من مواضع منع الصرف الاسم الذي في آخره الف التانيث مقصورة او ممدودة
نصب حال من الف التانيث لانه فاعل اذ التقدير الاسم الذي يكون في آخره
الف التانيث والمقصورة نحو حبلى وبشرى والممدودة نحو حمراء وصحراء
والنسخ في ذلك مختلفة ففي بعضها لا اثر للمثال اصلا وفي بعضها نحو حمراء
وصحراء بذكر مثالين للممدودة وترك المثال للمقصورة على اصله والنسخ التي
قرأناها عند استاذنا شمس الائمة فخر الملة شمس الملة والدين محمد تغمده الله تعالى
برضوانه وبوأه على منازل جنانه فانه كان سيفا من سيوف الله على اعداء الله
وهو وان كان اخي نسبا لا ابا ثم الا انه كان والدي تربية وتعليما وتكميلا
وارشادا الى مصالح الدين والدنيا كانت هذه النسخة هكذا نحو بشرى وصحراء
وهذه النسخة اصح النسخ رواية ودراية وسميت الف بشرى مقصورة
اذ القصر في اللغة الحبس والمنع قال الله تعالى حور مقصورات في الخيام
اي محبوسات ممنوعات عن الغير وهذه الالف لما امتنع عليها الحركات
صارت كأنها ممنوعة عنها وسميت الف صحراء ممدودة لمكان المد وهو ظاهر
واطلاق المص تنبيه على انه لا فرق بين ان يكون الاسم المشتمل على الالف

والاسماء كبشرى وصحراء او صفة كحبلى وحمراء ولا بين ان يكون معرفة
او نكرة ويجب ان يعلم ان علامة التانيث في مثل صحراء وحمراء انما
هي الهمزة لا الالف التي قبلها اذ قد تقرر ان علامة التانيث محلها اخر
الكلمة قال سيبويه في الكتاب لحقت الف التانيث بعد الف فمنعه ذلك
من الانصراف في النكرة والمعرفة وذلك نحو حمراء وصفراء وصحراء ونحوها
فقد جاءت الالف في هذه الامثلة كلها للتانيث انتهى وهذه الهمزة
التي هي علامة التانيث كانت الفا في الاصل كما في سكرى وعطشى الا
انهم زادوا قبلها الفا للفرق بين المؤنثين مؤنث افعل ومؤنث
فعلان وذلك لان مؤنث فعلان هو فعلى كما يقال في سكران سكرى
وفي عطشان عطشى ومؤنث افعل هو فعلاء بزيادة الالفين اذ لو جعل مؤنث
افعل ايضا فعلى واكتفي بهذه الالف الواحدة لالتبس مؤنث احد
البابين بالاخر فلا جرم زادوا في مؤنث افعل الفا اخرى تحقيقا للفرق
ودفعا للالتباس فالتقى ساكنان وامتنع حذف احدهما اذ لو حذف لفات
الفرق الذي كان مطلوبا فحركت الثانية فصارت همزة فان قيل فلم خص
مؤنث افعل بزيادة الالفين واكتفي في مؤنث فعلان بالف واحدة
ولم يعكس الامر قلنا لان افعل هذه شبيهة بافعل التفضيل وزنا وصورة
ولافعل التفضيل مزية معنوية على فعلان فارادوا ان يكون لافعل هذه
ايضا مزية على ذلك اذ هي في صورة الاول فخصصوه بهذا القدر من المزية
حملا له على اخيه لما بينهما من التوافق فان قيل لم لا تجعلوا الالف
الاولى زائدة في المرة الثانية ولم يقولوا ان الثانية زائدة في المرة الثانية
مع ان اعتبار الزيادة في الاخر اولى فان هذا مبني على اعتبار التقديم
والتأخير فان هذا امر وارتكابها خلاف الظاهر على ما لا يخفى قلنا
قد نبهناك في اثناء التقرير على هذا السر ان تنبهت وذلك لان اصل حمراء
حمرى وهو مؤنث احمر والالف علامة التانيث كسكرى وعطشى الا انه
لو اكتفي بهذه الالف التي زيدت للتانيث لالتبس المؤنثان كما فصلناه جوا

الى زيادة الف اخرى للفرق فهذه الالف الف الفرق لا الف التأنيث
والف التأنيث انما هي التي زيدت اولا لقصد ان يكون علامة للتأنيث
وقاعدة الفن قاضية بان يعتبر الف الفرق مقدما على الف التأنيث
ليكون علامة التأنيث واقعة في اخر الكلمة تحقيقا للقاعدة الممهدة
وكلام سيبويه في الكتاب قاض بان علامة التأنيث هي الهمزة وانها كانت
في الاصل الفا الا انهم حركوها لالتقاء الساكنين فصارت الالف همزة
وقال الشيخ الفاضل رحمه الله والدليل على ان الهمزة منقلبة عن الالف
قولهم صحارى في جمع صحراء اذ لو كانت الياء الثانية منقلبة عن الهمزة
كالياء الثانية في خطايا لوجب ان يظهر الهمزة في شيء من هذا النحو
نحو صحارى على مثال صحاري مع ان اظهار الهمزة في نحو خطائي شائع
كثير هذا كلامه وليس بشيء لان المستعمل في جمع صحراء والشائع في الاكثر
صحارى بفتح الراء والالف بعدها واصله صحاري بتشديد الياء وذلك
لانهم اذا ارادوا ان يجمعوا صحراء ادخلوا بين الحاء والراء الفا وكسرت
الراء كما يكسر ما بعد الف الجمع في نحو مساجد وجعافر ثم قلبت الالف الاولى
التي بعد الراء ياء لكسرة الراء التي قبلها ثم قلبت الالف الثانية وهي الف
التأنيث ياء بالضرورة فاجتمعت ياءان فادغمت احديهما في الاخرى
فقيل صحاري ثم حذفت احدى اليائين فبقي صحاري ثم قلبت كسرة
الراء فتحة وقلبت الياء الفا لمكان الفتحة فقالوا صحارى على وزن
نصارى واذا كان كذلك ثبت ان صحارى ليس نظير خطائي حتى يستدل
عليه فان قيل جميع ذلك حسن واضح الا انه ثبت بهذه المباحث المذكورة
ان الالف الاولى في نحو حمراء وصحراء الف الفرق لا الف التأنيث
فان الف التأنيث انما هي الثانية فقط فما معنى قولهم والالف والنون
المضارعتان لالفي التأنيث وهذه عبارة المصنف ذكرها في تعديد
الاسباب قلنا مرادهم بالفي التأنيث الف المقصورة نحو حبلى والممدودة
نحو حمراء لا الالفان اللتان في نحو حمراء فقط فان قيل فما وجه المضارعة

حينئذ

حينئذ قلنا وجه المضارعة امتناع الاجتماع بين تاء التأنيث وبين
الالف والنون وان لكل من المذكر والمؤنث صيغة على حدة مخالفة
لصيغة الاخرى ولو سلم ان المراد الالفان اللتان في نحو حمراء فقط
فهذا يقتضي ان يكون كل منهما للتأنيث وذلك لان كون احديهما للتأنيث
فقط كاف في صحة هذه العبارة وهذا مبني على قاعدة اوردها صاحب
الكشاف وغيره وحاصلها انه اذا كان بين الشيئين تلبس بوجه من الوجوه
وكان لاحدهما تلبس بثالث صحت اضافتهما معا اليه تنبيها على التلبس
وعلى ذلك ورد قوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان ونظيره قولهم
بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم فلا حاجة الى الحمل تغليبا
من قبيل القمرين كما ذهب اليه الفاضل الشارح اذ لا نص ههنا للتغليب
فان قيل فاي سر في جعل الالف والنون فرعا لالفي التأنيث مع اشتراكهما
في الزيادة ولم ينعكس قلنا السر في ذلك انهم زادوهما لمعنى كما في التأنيث
ولا كذلك الالف والنون فهما احق بالاصالة منهما وبالجملة فالف التأنيث
قائم مقام السببين في منع الصرف لمكان التأنيث ولزومه اذ الالف علم
التأنيث كالتاء في طلحة وبناء الكلمة عليه حيث جاءت هذه الكلمة موضوعة
بهذه الالف جار مجرى تأنيث ثان بخلاف التاء في طلحة ونحوه فان وضعها
على العروض والانفكاك والجمع الاقصى اي الموضع الذي هو من المواضع
الخمسة الجمع الاقصى لا نزاع لاحد في ان هذا الجمع قائم مقام سببين الا انهم
اضطربت كلمتهم في وجهه ولميته الى اقوال الاول وهو الذي اختاره
الشيخ ابن الحاجب انه صيغة منتهى الجموع فكانه جمع مرتين نحو اكالب لانه
جمع اكلب والاكلب جمع كلب او تقديرا نحو افاضل وشبهه لانه على تلك
الصيغة فاجري مجراه وظاهر كلام المصنف هو هذا القول حيث عبر عنه
بلفظ الجمع الاقصى الثاني وهو اختيار الجزولي انه جمع لا نظير له في
الآحاد ففيه الجمع وعدم النظير في الآحاد الثالث انه لما لم يكن له نظير
في الآحاد اشبه الاعجمي الذي لا نظير له في كلام العرب ففيه الجمع وشبه العجمة

نيث

ل

اما تحقيقا ه

الرابع ان سببه قوة اذ هو نهاية الجموع اى جمع الجنس وهو مختار الجمهور ان السبب
قوته اذ هو لا نظير له فى الاحاد العربية وقال الشيخ ابن الحاجب قول
الاكثرين انه جمع لا نظير له فى الاحاد منقوض بباب افلس اذ افعل
جمع لا نظير له فى الاحاد فلو كان هذا سببا لكان هذا الباب ممنوعا من الصرف
وليس فليس وزاد بعضهم النقض باجمال فان هذا ايضا جمع لا نظير له
فى الاحاد مع انه منصرف واجيب عن النقضين عموما بان كلا منهما مادة
جمعا لا نظير له فى الاحاد الا ان كونه جمع قلة فتعضد جمعيته لان جمع القلة
حكمه حكم الاحاد بدليل انهم يصغرونه على لفظه وعن النقض الثانى خصوصا
مذهب سيبويه ان افعالا مفرد ولهذا جاز ان يعود اليه ضمير المفرد قال الله
مما فى بطونه اى بطون الانعام وجاز ان يوصف به المفرد فيقال برمة اعشار
ونطفة امشاج قال الله تعالى انا خلقنا الانسان من نطفة امشاج ولا يوصف
المفرد بغير هذا الوزن من الجموع كمساور فانه لو اراد جمع اولا على اسورة
واسورة على اساور وفاس ورجع الجمع وانا عيم فانه جمع انعام وانعام
جمع نعم فاناعيم اذن جمع الجمع وما كان على مثالهما اى زنتهما من الجموع
ما بعد الفه حرفان او ثلثة اوسطها ساكن كمساجد مثال لما كان بعد الفه
حرفان ومصابيح مثال لما كان بعد الفه ثلثة اوسطها ساكن فقوله كمساور
وانا عيم مثال لما جمع مرتين حقيقة وقوله وما كان على مثالهما كمساجد
ومصابيح اشارة الى ما جمع مرتين حكما اذ الوزن واحد فكانه جمع مرتين
فنحو مساجد ومصابيح من قبيل التشبيه بالجمع الاقصى ووجه الشبه ان الوزن
واحد وكل منهما جمع لا يمتنع جمعه مرة اخرى فان قيل فقد زاد سبب آخر
وهو الحمل على النظير والشبيه قلنا بل السبب واحد هو وزن الجمع الاقصى والوزن
فى الكل واحد الا ان كونه اقصى فى قوة جمع آخر فقام هذا الوزن مقام
السببين لقوته فافهم فان كان الاوسط متحركا كان الاسم منصرفا كصياقلة
فان اوسط الثلثة اللام وهو متحرك ووجه الصرف ههنا ان هذا الوزن
خرج من مثال اقصى الجموع ودخل فى اوزان الاحاد كـكراهية وطواعية
فان هذه

فان هذه الياء يقال لها ياء اطلاق والاعتاق اذ هى تعتق الاسم عن قيد
المنع وتطلقه عن الثقل الى الخفة قال الحريرى فى مقاماته ان الياء الاخيرة
ههنا اماطت الثقل واطلقت المعتقل كقولك صياقلة فينصرف هذا
الاسم بالياء ويمتنع بدون الياء فقوله اماطت اى ازالت من الاماطة
وهى الازالة وفى الحديث واد ناها اماطة الاذى عن الطريق والمراد بالثقل
الثقل الناشى من منع الصرف فان غير المنصرف فيه علتين وعلتين وفرعين
شبيه بمن تحمل عدلين فاذا صرف فقد استراح من كلفة تحمل الثقل
والمراد بالمعتقل المقيد وهو كناية عن غير المنصرف لان غير المنصرف
لما كان ممنوعا عن الحركات فى اواخرها كان كانه شخص مقيد لا يقدر
على الحركة على مقتضى الارادة فاذا صرف فقد حصل له الاطلاق
عن القيد والحبس فان كان ثانى الحرفين بعد الالف ياء حذفها فى حال
الرفع والجر ونونت الاسم واثبتها اى تلك الياء فى حال النصب حال كون
تلك الياء ملتبسا بغير تنوين اى بلا تنوين فلفظ الغير ههنا بمعنى لا كما يقال
ضربه بغير ذنب اى بلا ذنب فقوله بغير تنوين حال من المفعول وهو ضمير
اثبتها ويجوز ان يكون صفة لمصدر محذوف اى اثبتها اثباتا ملتبسا
بانتفاء التنوين نحو جاءنى جوار بتنوين الراء ومررت بجوار بالتنوين
ورايت جوارى بفتح الياء بلا تنوين فاعلم عقب بحث جوار بكلم فافهم
وختم بها مباحثها اذ قد جرت عادة المصنفين على انه اذا كان
فى موضع من المواضع ضرب اشكال او وقوع دقة او خلاف وكان هناك
مظنة للغفلة ومواهم عبور السامع عليه بوصف الذهول ويراد ههنا
تنبيهه واخراجه عن سنة الغفلة الى يقظة التنبه يختم ذلك البحث
بكلمة تورث السامع ضربا من التنبه ونوعا من التيقظ مثل كلمة تدبر
فافهم فاعلم فتامل ونحو ذلك ويعبرون ذلك بمنزلة قرع العصا وشد العضد
ونحو ذلك ولما كان هذا الموضع من المواضع التى اضطربت فيه افهام
الاوائل وازدلقت فيه اقدام الاواخر فمن المحصل ما فعل جريا على سننهم

وفيها بالي ودينهم وبيرتهم وتوضيح ذلك انه اضطربت في نحو جوار كلمتهم الى اقوال
الاول انه ممتنع من الصرف وانه مثل قاض رفعا وجرا لا اختلاف بين النحويين في
اللفظ وان اختلف في التقدير فسيبويه واصحابه يزعمون انه غير منصرف وان التنوين
تنوين العوض كذا ذكر ابن الحاجب الثاني انه منصرف اذ لا موجب لمنع الصرف هنا
اذ لا يتصور فيه سبب سوى الجمع وشرطه ان يكون بعد الفه حرفان فصاعدا والشرط هنا
منتف فوجب جره كسلام وكلام مما بعد الفه حرف فقط والصحيح هو قول سيبويه اذ هو
وزن الجمع الاقصى فامتنع من الصرف اقتضاء الكلية القاعدة الكلية والقول
بان الشرط منتف ليس بشيء اذ المحذوف في حكم الثابت والدليل عليه امران
الاول انهم يقولون هذه جوار بكسر الراء فلولا ان المحذوف في حكم الثابت لقيل
جوار كسلام واذا دلت الكسرة على انه في حكم الثابت وجب الحكم بمنع الصرف
لان كسر الراء حكم لفظي كمنع الصرف فاعتبار احدهما دون الاخر تحكم صرف
الثاني انهم متفقون على منع الصرف في نحو اشق واحوى واصله اشقى واحوي
وفيه الصفة ووزن الفعل والوزن انما هو افعل بتحريك الياء والفتح قبلها
فى تعليت الفا فبقي احوى فلو كان الاعلال اخلالا بالوزن لكان هذا منصرفا
ولوجب ان يقال زيد احوى بالتنوين ولا قائل به فثبت ان الاعلال لا يخل بالوزن
الثالث انه روي عن سيبويه ان تنوينه للعوض واضطرب كلامهم في قوله الى اقوال
الاول انه التنوين عوض عن الياء المحذوفة الثاني ان التنوين عوض عن حركة
الياء قال ابن الحاجب الاولى ان يقال هذا التنوين عوض عن اعلال الياء لا ما يكون
لان حذف الياء انما كان بسبب وجود التنوين فكيف يصح ان يكون عوضا عنها وحذفت
الياء انما كان بعد وجود التنوين وانما يكون الشيء عوضا عن الشيء بعد ثبوت حذفه فيكون
فوجب ان يقال انه عوض عن الاعلال لان الاعلال ثابت قبل مجيء التنوين فجاء
التنوين بعد ثبوت الاعلال فاجتمع ساكنان فحذفت الياء لالتقاء الساكنين هذا كلامه
وتوضيح ذلك ان جوار اصله جواري فالضمة ثقيلة على الياء فحذفت الضمة
فبقي جواري بسكون الياء ثم بعد ذلك فيه طريقان الاول انه لما كانت الياء المكسورة
حذفت الياء اكتفاء بكسرة ما قبلها اذ هي مشعرة بها ولما جاز ذلك في المفرد طلبا للخفة

قال الش

60

تعالى الله ... والليل اذا يسر اي يسري وقال يوم يدع الداع اي الداعي
وقال عالم الغيب والشهادة الكبير المتعال اي المتعالي كان جواز ذلك
في الجمع وانه اثقل منه بالطريق الاولى على ما لا يخفى الطريق الثاني انه بعد
اسقاط الضمة واسكان الياء جيء بالتنوين فصار جواري فالتقى
ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء فصار جوار وكلام ابن الحاجب
مبني على الطريق الثاني فلهذا منع كون التنوين عوضا عن الياء المحذوفة
وهذه الطريقة هي التي اثرها السيرافي في شرح كتاب سيبويه في تفسير
قوله ههنا الا انه ذكر ان هذا التنوين او كان تنوين الصرف اذ الاعلال
مقدم على منع الصرف فاذا تم الاعلال حذفوا تنوين الصرف فجاؤا
بجمع الياء المحذوفة لزوال العلة حذفه وهي التقاء الساكنين فجاؤا
بتنوين العوض عوضا عن الياء المحذوفة فهذا التنوين يسمى تارة تنوين
العوض وتارة تنوين قطع الطمع اذ هو قاطع لطمع الياء المحذوفة
في العود الى الرجوع اذ لو رجعت عاد الالتقاء وبهذا ظهر ان كلام
ابن الحاجب غير تام اذ لم يفهم ان تنوين العوض عند سيبويه اي تنوين
ويروى عن سيبويه ان هذا التنوين تنوين التمكن ووجهه انه حذف
ح اذ لم يبح بعد استمرار الحذف بعد الالف الا حرف واحد فخرج عن مثال
اقصى الجمع وهذه الرواية ضعيفة والصحيح هو الرواية الاولى
وبالجملة فكل جمع معتل اللام وزنه فواعل لفاعلة نحو عوال جمع عالية
وغوال جمع غالية وحواش جمع حاشية للنساء في مثل قولان الاول
اي حكمه حكم قاض رفعا وجرا يعني ان اعرابه لفظه ما تبين في قيد
وحكم ضوارب نصبا يعني ان اعرابه لفظه في حالة النصب الثاني
ان حكمه حكم ضوارب نصبا وجرا يعني ان اعرابه لفظه في ما تبين في الثلاثة
فيقال على القول الاول جاءني جوار ومررت بجوار ورايت جواري
وعلى الثاني جاءني جوار ورايت جواري ومررت بجواري وعلى
الثاني ورد قول الفرزدق   فلو ان عبد الله مولى هجوته   ولكن عبد الله   مولى مواليا

تنوين قطع الطمع

حيث حركتا بموالي حالة الجر وبهذا يظهر ان ما ذكره ابن الحاجب ونقلنا في صدر
هذه المباحث من ان نحو جوار رفعا وجرا منصرف بلا خلاف بين النحويين
ليس بشيء وبالجملة فلما كان القول الاول اعرف نبه المص كلامه عليه وثبت القول
بذلك ثم نبه بالجزء فاعلم ان ههنا اشياء لا ينبغي ان يغفل عنها وجملة
حالة التعريف معطوف على قوله تحته حالة التنكير اي هذه الستة فانه
فيه منع الصرف لوجود سببه حالة التعريف ولا يوجد منع الصرف فيه فهذه
الستة مشروطة بالتعريف فاذا زال التعريف انصرف الاسم لزوال الشرط
وهي الاعجمي اي الاسم الاعجمي نحو ابراهيم واسمعيل فان كلا منهما غير منصرف
للعجمة والعلمية فان سميت رجلا بنحو لجام او فرند صرفته لان العجمة
النكرية غير مؤثرة العجمة النكرية معناه العجمة المنسوبة الى النكرة يعني
العجمة المقرونة بالنكارة غير معتبرة لان كون اللفظ عجمية يقتضي
ان لا يتصرف فيه تصرفا تعتبره العرب اذ قد تقرر ان كل سبب من الاسباب
فرع لشيء وان منع الصرف لا بد له من سببين ولا بد في كل منهما من تحقق
الفرعية حتى اذا اجتمع فرعيتان في اسم صار شبيها بالفعل في تحقق الفرعيتين
فيصير بهذا السبب ممنوعا من قبول التنوين والجر كالمشبه به فالعجمة انما تصير
سببا وتؤثر في منع الصرف اذا اتصفت بصفة الفرعية والاتصاف هنا
بالفرعية انما يتحقق اذا كانت خالصة اي يكون عجمية محضة وهذا المعنى
انما يتحقق اذا كان الاسم محفوظا من تصرف العرب اذ لو تصرفت العرب
فيه بتصرفهم في لغتهم صارت لغة عربية وخرجت عن كونها اعجمية فانتفت
الفرعية المطلوبة فانتفى التأثير وانما يكون الاسم محفوظا من تصرفهم
اذا كان علما اذ لو كان اسم جنس لصار ممزوجا بكلامهم في اجراء الاحكام
من قبول الاضافة والجر وتخفيف ما يشتق منه بحذف بعض الحروف
وقلب بعضها كما فعلوا في لجام ولكام وفي الاشتقاق منه كما فعلوا
في سختيت حيث جعلوه مشتقا من السخت والسخت لغة عجمية وعليه
قول من قال رب شيفي خلف سختيت وبهذا ظهر ان المقصود من

من اشتراط العلمية حفظها من تصرف العرب والظاهر انه اذا كان اسم جنس
في اللغة الاعجمية قبل استعمال العرب فنقله العرب كذا ثم جعلوه علما فاما
اذا كان علما قبل ذلك فنقله العرب كذا او اذا لم يكن كذلك وجعله العرب
علما ابتداء كقالون فانه وان كان محتملا الا انه نادر والقوم كلهم
مصرحون بان مدار قواعد الفن على الظاهر الغالب لا على القليل النادر
قال الشيخ ابن الحاجب والنادر لا اعتداد به كما في سراويل على ما نبينه وبهذا
اندفع اعتراض اورده المحقق الرضي على القوم وحاصله ان هذا
الشرط اي كونه علما في اللغة العجمية قبل استعمال العرب ليس بلازم بل
الواجب ان لا يستعمل في كلام العرب ابتداء الا مع العلمية سواء كان
قبل استعماله فيه علما كابراهيم واسمعيل او لا كقالون فانه الجيد بلغة الروم
كني به نافع راويه عيسى لجودة قراءته واما كلام المص فينطبق على القولين
جميعا لان كلامه ان العجمة مع التنكير ليس سببا مؤثرا في منع الصرف
بل هي مشروطة بالعلمية واما ان العلمية هل يجب ان تكون ثابتة قبل استعمال
العرب او مع استعمال العرب فكلام المص عنه ساكت وما في الحق معطوف
على قوله الاعجمي في قوله وهي الاعجمي اي الموضع الثاني من المواضع الستة
اسم فيه الف ونون مزيدتان سواء كان فاؤه مضموما كعثمان وسفيان
او مفتوحا كمروان او مكسورا كعمران فان قيل قد جعل المص ما فيه الالف
والنون المزيدتان اولا من قبيل تحته حالة التنكير حيث قال وفعلان الذي
مؤنثه فعلى نحو سكران وسكرى فكيف يصح عده ثانيا من قبيل ما يمنع حالة التعريف
وهل هذا الا تناقض قلنا الالف والنون باعتبار المحل قسمان الاول
ما يكون في الصفة نحو سكران الثاني ما يكون في اسم غير صفة نحو عثمان
فالقسم الاول غير محتاج الى التعريف بل هو سبب مؤثر حالة التنكير
والقسم الثاني لا يؤثر بدون التعريف لان هذا القسم مشروط بالعلمية
فاذا انتفت العلمية فلا تأثير له في منع الصرف فالذي جعله المص من قبيل
تحته هو القسم الاول والذي جعله من قبيل الثاني فلا تناقض وكان
الستة هو القسم

حق العبارة ان يقول في الاول والالف والنون في الصفة وفي الثاني
والالف والنون في اسم غير صفة لان مدار الامر على هذين القيدين الا انه
فسر بالنقل لانه اعتبر الحكم في الموضعين فنبه بالمثال على القيدين ولقب
سيبويه في كتابه القسم الثاني فقال هذا باب ما لا ينصرف في المعرفة وكان
في القسم الاول في بيان ان نحو سكران وعطشان وعجلان غير منصرف مطلقا
سواء كان نكرة او معرفة للالف والنون ولزومهما هكذا ما لحقته نون بعد الف
فلم ينصرف في نكرة ولا معرفة وذلك نحو عطشان وسكران واشباههما وذلك
لانهم جعلوا النون حيث جاءت بعد الف كالف حمراء لانها على مثالها في عدة
الحروف والتحرك والسكون وايضا فان الزائدتان قد اختص بهما المذكر
ولا تلحقه علامات التانيث كما ان حمراء قد اختص على المونث فلما
ضارع فعلاء هذه المضارعة اجري مجراها وتنبيهك على فائدة جليلة
في هذا المقام وهي انه قد جاءت في الاستعمالات الفاظ محتملة للصرف
ومنعه فان نونها يحتمل ان تكون اصلية فهي مصروفة او تكون زائدة
فهي ممنوعة قال سيبويه في كتابه ما يكون فيه النون من نفس الحرف بمنزلة
الدال من زيد عند التسمية صرفته في المعرفة والنكرة وسالت الخليل عن
رجل يسمى دهقانا فقال ان سميته من التدهقن فهو مصروف وكذلك
الشيطان ان اخذته من التشيطن فالنون في هذا من نفس الحرف
اذا كان لفعل تثبت فيه النون وان جعلت دهقانا من الدهق
وشيطانا من شيط فلم تصرفه هذه عبارة سيبويه في كتابه وقال
صاحب لك فقد جعل سيبويه نون الشيطان في موضع من كتابه اصلية
واعتبر اشتقاقه من شطن اي بعد وفي موضع اخر زائدة واعتبر
اشتقاقه من شاط اي بطل ومن الالفاظ المحتملة لفظ حيان ان اعتبر
اخذه من الحين وهو الهلاك فاللفظ مصروف وان اعتبر اخذه
من الحيوة فاللفظ ممنوع وههنا لطيفة وهي انه يروى ان واحدا
من الفضلاء اسمه حيان دخل على بعض الملوك وهو ايضا كان رجلا

لطيفة في لفظ حيان

فاضلا فقال له الملك هل ينصرف حيان فقال في جوابه ان حياه الملك
فهو لا ينصرف وان اماته فهو منصرف تعوضه هل ينصرف فيه لطيفة
اي هل يرجع منا الى بيته وبلده ام لا او المراد ان هذا اللفظ
هل ينصرف او يمتنع من الصرف لاشتماله على الالف والنون
وقوله ان احياه الملك فهو لا ينصرف ايضا يحتمل معنيين الاول
انه ان اخرجه الملك من الفلاكة التي هي بمنزلة الموت بالاحسان
والاعطاء فهو لا ينصرف عن عتبة الملك بل لا ينفك عن ملازمة
العتبة العالية اذ الانسان عبيد الاحسان الثاني انه تنبيه على
ماخذ الاشتقاق اي ان اعتبره الملك مشتقا من الحيوة فهو غير منصرف
لاشتماله على الالف والنون وقوله وان اماته اي ان قرره على
فلاكته التي هي بمنزلة الاماتة فهو منصرف لانه حينئذ لا يجد منفعة
لدى احد فهو لا يسكن عنده بل يفر منه او المراد التنبيه على ماخذ
الاشتقاق اي ان جعله الملك مشتقا من الحين فهو منصرف
اذ ليس فيه الف ونون مزيدتان اذ ح ولا يخفى على الاذكياء لطف
هذا السؤال والجواب ويروى ان الملك طابق جوابه هذا احياه
واعطاه ما لا يعد ولا يحصى ومما يناسب هذا المقام ما يروى
ان عمر الخيام اتى باب بعض الاماثل وقرع فقال صاحب البيت
من انت فقال عمر فقال انصرف فقال عمر لا ينصرف وما فيه وزن
الفعل اي الموضع الثالث من المواضع الستة كل اسم فيه وزن الفعل
كاحمد ويزيد ويشكر فان هذا اللفظ ممنوع من الصرف اذا كان علما
ومعرفة ومنصرف اذا كان نكرة وانما اعتبر ضم يزيد ويشكر الى احمد
تنبيها على ان الاسم قد يكون منقولا عن الفعل ويكون ممنوعا من الصرف
لكن بشرط تجرده عن الضمير اذ الصرف ومنعه من خواص المفرد واذا
اعتبر الضمير معه كان جملة والجملة خارج عن المبحث فاحمد غير منصرف
لوزن الفعل والعلمية وكذا يزيد ويشكر اذا جعل علما فالاول وزن غالب

فيه لطيفة

زالفعل

وكل من الاخيرين مختص بالفعل فمن الجمع بينهما تنبيه على ان وزن الفعل معتبر ولو
كان من الاوزان الغالبة كاحمد فانه جاء في الاسم ايضا كاجدل وافكل واصبع ومن
الاوزان المختصة بالفعل كيزيد ويشكر والجمع بين الاخيرين تنبيه على انه
لا فرق بين ان يقع فيه اعلال كيزيد او لا كيشكر ثم في الكلام تنبيه على ان الوزن
المعتبر ينبغي ان يكون على احد الوصفين اما الغلبة واما الاختصاص
وانه لا عبرة بالوزن المشترك بين الاسم والفعل بدون الوصفين وفي ذلك
خلاف يونس فانه اعتبر وزن الفعل مطلقا غلب او لم يغلب اختص او لم يختص
والرابع من المواضع الستة المعدول عن المعرفة فانه ايضا ممنوع عن الصرف
اذا كان علما ومصروف اذا كان نكرة كعمر وزفر عدلا عن عامر وزافر
المعرفتين فقوله عدلا جملة حالية حال من عمر وزفر والعامل حرف
التشبيه على نمط قولهم زيد كعمرو راكبا او جملة استينافية كانه قيل
عن اي شيء عدلا فقيل عدلا عن عامر وزافر المعرفتين وتقييد المعدول عنه
بكونه معرفة تنبيه على انه لو كانا معدولين عن النكرة لوجب ان يوجدا
بين اسماء الاجناس وهما غير موجودين فيها اذ ليس في النكرات شيء يسمى
بعمر او زفر فعلم انهما معدولان عن المعرفة فان قيل قد جاء عمر في جمع
عمرة والزفر بمعنى السيد ومنه قول الاعشى يأبى الظلامة منه النوفل
الزفر اجيب بانهما لما كانا غير منصرفين حكمنا بانهما حال العلمية
غير منقولين عن اسماء الاجناس كذا ذكره المحقق الرضي فان قيل لم لا يجوز
ان يكون كل منهما معدولا عن النكرة ثم يصير علما قلنا اذ العلمية لا تجتمع
مع التنكير وتحقيق ذلك ان العدل معناه ذكر لفظ وارادة لفظ اخر
فالمستعمل هو المعدول والمراد هو المعدول عنه الا ترى انك تقول معناه ثلثة ثلثة
وكذا اخواته فعمر معناه عامر ومعنى عامر هو الذات المعلم المشهور بهذا
الاسم فان كان عمر وزفر معدولا عن النكرة في حال العلمية اجتمع التنكير
والتعريف في لفظ واحد وهو ممتنع قال الشيخ عبد القاهر الجرجاني رحمه الله
درجة في العلمية معنى العدل ان تريد لفظا فتعدل عن اللفظ الذي تريده

الى

قوله قول الاعشى اوله
اخو رغايب يعطيها ويسألها
يأبى الظلامة منه النوفل الزفر
النوفل كثير العطاء مسلم

عدل
نمير
معنى العدل

فكلها الشيخ واندكور في الحصر في المنصر

63

اي نحو ان تذكر عمر والمقصود عامر ففيه دلالة على شيئين الاسم وهو عامر
وذات وهو ظاهر وليس للاسماء الاخر هذه الخاصية سوى هذا فالحد
اشبه الفعل اذن لانه كما ان الفعل يدل على شيئين معنى وهو الحدث وزمانه
كذلك عمر يدل على شيئين المسمى وعامر الذي هو الاصل هذا الكلام ولا يخفى
على ذي فطانة ان هذا البيان يقتضي ان يكون العدل قائما مقام
سببين اذ بمجرد العدلة تحققت مشابهته بالفعل من حيث الدلالة
على شيئين فليتامل فان قيل قد ذكر سيبويه في الكتاب ان كل فعل
اسما كان او صفة فهو مصروف نحو صُرَد وجُعَل ونحوهما وكلام هذا
ينافي ما نحن فيه من منع الصرف في عمر وزفر واشباههما فكيف التوفيق
بين الكلامين قلنا ما نحن فيه مبني على ان يكون هذا اللفظ معدولا عن البناء
الذي كان عليه قبل وما في الكتاب مبنية على ان لا يكون معدولا عنه
ولست انا احمل كلامه على هذا بل هو يصرح به مرارا فانه قال في موضع
لما كان عمر وزفر معدولين عن البناء الذي هو اولى بهما وهو بناؤهما
في الاصل فلما خالفا بناءهما في الاصل صرفوا عن صرفهما فحكموا على منع
صرفهما فحكمهم هذا مبني على انهما ليسا كشيء مما ذكرنا الا ترى ان غيرهما
من هذا الباب غير معدول كذلك عن الشيء الذي هو اولى بهما وقال في موضع
اخر واما عمر وزفر فانهما محدودان عن عامر وزافر ولكنهما وحييت
الا انهما اسماء بنيا من هذا اللفظ وخولف بهما بناء الاصل الذي هو اولى
بهما واما صُرَد وشبهه فليس بهذه المثابة وقال في موضع اخر الا ترى ان عمر
واشباهه محدودا عن الشيء الذي هو اولى بهما الا وذلك البناء الاول
معرفة واما قوله يأبى الظلامة منه النوفل الزُّفَرُ فانه صفة كزافر
وليس بمعدول والمؤنث لفظا كطلحة وكلها ومعنى كسعاد وزينب
اي الموضع الخامس من المواضع الستة التي تكون ممنوعة عن الصرف حالة التعريف
ومصروفة عن الصرف حالة التنكير المؤنث سواء كان بالتاء كطلحة
او بالالف المقصورة الزائدة كسلمى وسواء كان التاء فيه ظاهرة كطلحة

ان تبرك شرط المعدول منه

او مقدرة كسعاد وزينب وعلامة التانيث المقدرة لا تكون الا التاء
اذ قد تقرر انه لا يقدر من جملة العلامات الا التاء لان وضعها على
العروض والانفكاك فيجوز ان يحذف لفظا ويراد تقديرا بخلاف الالف
فانه لا تكون مقدرا اصلا فقوله فى كلام المص فحاصل القسمة الاولى قسمة
المونث الى ما يكون بالتاء كطلحة والى ما يكون بالالف كسلمى والقسمة الثانية
قسمته الى ما يكون بالتاء الظاهرة كطلحة والى ما يكون بالتاء المقدرة كسعاد
وزينب فالملحوظ فى طلحة فى القسمة الاولى انما هو التاء فقط اذ هى
المقابلة للالف وفى القسمة الثانية التاء مع وصف الظهور اذ المقابلة
للتاء بوصف عدم الظهور الا ان المص فعل ما فعل اختصارا وهو من
الاختصارات المقبولة لكونه ... وهذا الوجه من مداحض هذا
الكتاب ومزالقه فلقد زل عنه اقدام الناظرين كلهم حتى الشارح
الفاضل تغمده الله بغفرانه وبوأه اعلى غرف جنانه مع مهارته فى هذا
الفن ورسوخ قدمه فى هذه الصناعة بت القول بان قوله وسلمى
خطأ وان الصواب سلمة وبالجملة فحاصل الاشكال على المص ههنا
ان كل مونث بالالف المقصورة والمونث بالالف المقصورة والممدودة
ممنوع عن الصرف مطلقا لا يفتقر منع صرفه الى التعريف ولا الى العلمية
اذ قد تقرر ان السبب الواحد القائم مقام السببين نوعان الاول المونث
بالالفين والثانى الجمع الاقصى فقوله سلمى اذن سهو لانه جعل من
الاسماء التى تنصرف فى التنكير وتمتنع فى التعريف هذا حاصل الاشكال
فى هذا المقام وحل هذا الاشكال ان المونث بالالف المقصورة
قسمان الاول ما يكون على وزن فعلى بضم الفاء وسكون العين او فتحها
كالبهمى والحمى والرؤيا والبشرى والرجعى وحبلى وكاجلى وبردى
وجمزى الثانى ما يكون على وزن فعلى بفتح الفاء وسكون العين كرضوى
فالقسم الاول الفه للتانيث البتة والقسم الثانى الفه يجيء تارة للتانيث
وتارة للالحاق نحو ارطى وعلقى لقولهم ارطاة وعلقاة والله اعلم

جار الله

جار الله فى المفصل القسم الاول من قبيل الصيغ المختصة بالمونث
والقسم الثانى من قبيل المشتركة اى بين ما يكون الفه للتانيث وبين
ما يكون الفه للالحاق وقال المحقق الرضى جزاه الله خير الجزاء والالف
ق المقصورة الزائدة فى اخر الاسم على ثلثة اضرب الاول ما يكون للالحاق
كارطى الثانى ما يكون للتكثير وهو فى الكلمة كالقبعثرى الثالث ما يكون
للتانيث وقال فى موضع اخر واما فعلى بفتح الفاء وسكون العين وفعلى
بكسر الفاء وسكون العين فهما مشتركان فى التانيث والالحاق ففعلى ان
كان اسما غير صفة فقد يكون الالف للالحاق كعلقى لنبت وقد يكون
للتانيث كالشروى واذا تمهدت هذه المقدمات فاعلم ان ما ذكره
القوم من ان الالف المقصورة قائمة مقام السببين فهو محمول على
الالف المقصورة التى هى فى الصيغ المختصة اذ التانيث ولزومه
انما هو فى هذا القسم لا غيرها واما الالف التى هى فى الصيغ المشتركة
فليست قائمة مقام السببين اذ التانيث هنا موجود واللزوم مفقود
فهذه الالف انما يكون سببا لمنع الصرف اذا كان مع العلمية والف
سلمى من القسم الثانى اذ هى فى الصيغة المشتركة فاحتاجت الى العلمية
فالمص حين عد ما فى اخره الف التانيث مقصورة او ممدودة من الخمسة
التى حالة التنكير اراد به الاسم الذى هو من الصيغ المختصة وحين عد
سلمى من الستة التى حالة التعريف اراد به ما يكون من الصيغ المشتركة كما دل
عليه لفظ كل والاول غير محتاج الى التعريف فى منع الصرف والثانى
محتاج اليه وكيف لا وقد صرح المحقق الرضى بان العلمية شرط وسبب معا
فى اربعة مواضع باتفاق جميع النحاة الاول العجمة الثانى المركب كبعلبك
الثالث التانيث بالتاء لفظا او تقديرا الرابع المونث بالالف
المقصورة الزائدة وان رجحت ان الجمهور لما لم يفهموا مرام المص
ولا مراد القوم قالوا فى هذا المقام ما شاءوا والاسمان اللذان
جعلا اسما واحدا اى والموضع السادس من الستة التى تنصرف فى التنكير

ويمتنع في التعريف المركب كمعديكرب وبعلبك وجعل سيبويه لهذا بابا على حدة
فقال هذا باب الشيئين اللذين ضم احدهما الى الآخر فجعلا بمنزلة اسم واحد نحو حضرموت
وبعلبك وفي كلام المص تنبيه بل تصريح بان التركيب مشروط بالعلمية حتى
اذا نكر صرف وسنفصل لك بعد ذلك ان التركيب من المواضع التي
العلمية سبب شرط معها فيها وشرط التركيب هنا ان لا يكون باضافة ولا اسناد
ولا ان يكون الثاني متضمنا للحرف نحو خمسة عشر وان لا يكون جزؤه الاخير مويها
نحو ان زيدا اذا جعل علما والمص ترك هذه القيود اعتمادا على الكتب ولانه
ليس بصدد تفصيل القيود كلها بل غرضه انه مشروط بالتعريف والعلمية
وانه ينصرف في التنكير ويمتنع في التعريف فقط كمعدي المعدي اسم
مفعول من عدا يعدو فهو معدو مثل دعا يدعو فهو مدعو قلبوا الواو
ياء لانه اخف ثم كسروا ما قبلها لاجل الياء ثم خفف فصار معدي والكرب
في اللغة الفساد وهو مؤنث نص على ذلك سيبويه في الكتاب ثم قال
قلت ليونس هلا صرفوه اي معدي كرب اذ جعلوه اسما واحدا وهو عربي
فقال ليس شيء يجتمع من شيئين فيجعل اسما سمي به واحدا الا لم ينصرف
والبعل في اللغة الزوج قال الله تعالى هذا بعلي شيخا ثم سمي به الصنم الذي
كان يعبده اهل هذه البلدة في الجاهلية وهو اعظم اصنامهم وهو
مصنوع من ياقوت حمراء وبين يديه اصنام صغار والبك في اللغة الدق
والدك والبك الدق بمعنى ومنه بكة ثم ركب احدهما مع الآخر وجعل
الجميع اسما للبلدة المعروفة من بلاد الشام وفيه ورد قوله تعالى اتدعون
بعلا وتذرون احسن الخالقين ويروى ان هذا الصنم كان من ذهب
وطوله عشرون ذراعا وله اربعة اوجه وكان اهله عظموه غاية التعظيم
وكان له سدنة يخدمونه وكانت سدنته سبعمائة وجعلوا هؤلاء اي
السدنة انبياء وكان الشيطان يدخل في جوف البعل ويتكلم بشريعة
الضلالة وكانت السدنة يحفظونها ويعلمونها الناس وكل ما لا ينصرف
في المعرفة ينصرف في النكرة فرغ من تفصيل الاسباب وبيان احكامها بقدر

فعقب

فعقب الكل بقاعدة كلية في هذا الباب ليتميز عند المحصل باب منع الصرف
تميزا اخر مجددا وحاصلها ان كل اسم ممنوع عن الصرف بسبب العلمية
وسبب اخر فاذا نكر وزالت العلمية فهو منصرف الا اربعة اشياء
الاول باب احمر الثاني باب التانيث بالالف مطلقا والثالث باب فعلان
الرابع الجمع الاقصى واشار المص الى الاول بقوله الا نحو احمر ان سمي به
رجلا فان احمر اذا سمي به اي جعل علما فهو ممتنع للعلمية ووزن الفعل
واذا نكر وزالت العلمية فهو منصرف عند الاخفش وممتنع عند سيبويه
للوصف ووزن الفعل والاستثناء مبني على قول سيبويه لانه اصح القولين
ووجهه ان زوال الوصفية انما كان بسبب العلمية فاذا زال المانع عاد
ال قط ووجه الاخفش ان الساقط لا يعود والحق في هذا المقام انه
ان فسر تنكير العلم بجعله وصفا فالعود ظاهر وان فسر بجعله مسمى بهذا
اللفظ فان لوحظ في التسمية معنى الحمرة مع ذلك كما لو سمي به احمر جسم موصوف
بالحمرة فالعود هنا ايضا ظاهر والحق مع سيبويه وان لم يلاحظ كما اذا
سمي به لاسود مثلا فالعود والحق في جانب الاخفش وكذا ما فيه الف
التانيث مقصورة او ممدودة اشارة الى المستثنى الثاني من المستثنيات
الاربعة يعني ان ما فيه الف التانيث اذا جعل علما فهو ممتنع للعلمية
والتانيث واذا نكر فهو في هذه الحالة ايضا غير منصرف للتانيث
ولزومه وكذا فعلان الذي مؤنثه فعلى نحو سكران اشارة الى المستثنى
الثالث يعني ان سكران اذا جعل علما فهو ممتنع للعلمية والالف والنون
فاذا نكر فهو في التنكير ايضا ممتنع للوصفية والالف والنون وكذا
الجمع الاقصى نحو مساجد اشارة الى المستثنى الرابع يعني ان نحو مساجد
اذا جعل علما فهو ممنوع للعلمية وشبه العجمة هذا ملخص كلام المص في هذا المقام
وههنا ابحاث الاول ان افعل التفضيل ايضا مستثنى من هذه القاعدة
لانه اذا سمي بنحو اعلم مثلا فهو ممنوع عن الصرف للعلمية ووزن الفعل
فاذا نكر وكان مستعملا مع من فهو غير منصرف اجماعا للوصف ووزن الفعل

لا خلاف فيه للاخفش ولا لغيره والمص تركه وبهذا صار كلامه فاسدا
والتقييد بكونه مستعملا مع احتراز عن كونه مجردا عنه فانه بعد التنكير
منصرف اجماعا ولا اعتبار فيه للوصف الاصلي وتحقيق الكلام في هذا
المقام ان افعل اقسام اربعة الاول افعل الصفة نحو اسود واحمر
الثاني افعل التفضيل نحو اعلم وافضل الثالث افعل الذي هو اسم علم
كاحمد الرابع افعل الذي هو اسم غير علم ولا صفة ولا تفضيل نحو
ارنب وارمل وهذه الاقسام ممتنعة عن الصرف سوى الاخير اما الاول
والثاني فلوزن الفعل والصفة واما الثالث فلوزن الفعل والعلمية
واما الرابع فهو منصرف البتة والمص عد الاول في بحث التنكيرية
وعد الثالث في بحث التعريفية ولا اثر في كلامه من القسم الثاني لا في
بحثه ولا في الستة ولا في الاستثناء من القاعدة الكلية فان قيل
ذكر افعل صفة في بحثه ذكر له وكذا الاستثناء بقوله الا نحو احمر اذ المراد
ان ما هو على هذا الوزن فيندرج فيه افعل التفضيل ايضا قلنا فيندرج
فيه اذن القسم الاخير وهو منصرف بالاتفاق على ان المتعارف عندهم
ان افعل التفضيل مقابل لافعل الصفة فاذا قيل افعل الصفة فهو احتراز
عن افعل التفضيل اللهم الا ان يقصد الى المفهوم الظاهر دون الجري على المتعارف
فيقال في الاول المراد بافعل الصفة ما يكون على هذا الوزن ويعتبر فيه
الصفة وتمثيله بنحو احمر تمثيل لبعض الاقسام ويقال في الثاني في قوله
الا نحو احمر المراد منه الا ما كان على هذا الوزن وكان صفة فيندرج فيه
القسمان معا هذا غاية توجيه الكلام في هذا المقام والله اعلم بما هو المقصود
والمرام فان قيل باب ثلاث ومثلث ايضا اذا نكر فهو غير منصرف
فيجب على المص استثناؤه ايضا قلنا هذا الباب غير مندرج في القاعدة
المذكورة اذ منع الصرف في حالة التعريف ماخوذ للقاعدة المذكورة
وهذا الباب اذا جعل علما فهو منصرف اذ العدل والوصف قد زالتا
بالعلمية اما الوصف فظاهر اذ هو مناف للعلمية على ما قالوا واما العدل فلبطلان

معنى العدد

معنى العدد بالعلمية الثاني انه كان يجب على المص ان يستثني من الالف
المقصورة المستثناة الالف المقصورة في الصيغة المشتركة نحو كلى
لانه جعل نحو كلى من الستة التي تمتنع في التعريف وتنصرف في التنكير
على ما فصلنا سابقا ففي كلامه اذن كذب وتناقض وهو ظاهر اللهم
الا ان يقال اعتمد في ترك الاستثناء على السامع لقربه وذكره آنفا
الثالث انه جعل نحو سحر من قبيل ما يمتنع في التعريف والتنكير وهو في
حال العلمية غير منصرف واحد بشبه العدل عند الشيخ ابي علي والجزولي
والآخر شبه العجمة عند ابي علي وعدم النظير في الآحاد عند الجزولي
فعلى هذا زاد شبه العجمة على الاسباب المذكورة وعدم النظير وهذا ت

شبه العجمة وعدم النظير سببان زايد على الاسباب التسعة عند الجزولي

لم يثبتا عنده ويرشد اليه تفصيل الاسباب على ما مر الرابع ان العلمية
المعتبرة في منع الصرف اي التي يتوقف منع الصرف عليها اقسام
الاول ما يكون سببا فقط الثاني ما يكون شرطا فقط الثالث ما يكون
سببا وشرطا معا فالاول في اربعة مواضع اثنان منها اتفاقية
اي العلمية سبب فيهما باتفاق جميع النحاة واثنان منها خلافيات
فالاتفاقيات احدهما العدل في اسم لم يوضع الا علما كعمر وباب قطام
في تميم وثانيهما وزن الفعل والخلافيات باب مساجد علما فان العلمية
فيه سبب عند ابي علي والجزولي والسبب الثاني شبه العجمة عند ابي علي وعدم
النظير في الآحاد عند الجزولي كما ذكرنا والثاني باب مثنى وثلاث
اي كل ما فيه عدل وكان قبل العلمية ممنوع الصرف فالاخفش وابو علي
واكثر النحاة يصرفونه لزوال الوصف بالعلمية وزوال العدل لبطلان
معنى العدد وذهب الجرمي ومن تبعه الى منع صرفه اعتبارا للعدل
الاصلي مع العلمية وهذا قياس سيبويه في احمر منكرا بعد العلمية ولا فرق
بين العدل والعلمية بدليل عمر وبهذا ظهر ان قضية كلام المص
ان يستثني باب مثنى وثلاث وان ما ذكرنا من عدم الاندراج تحت
القاعدة كان مبنيا على مذهب البعض القسم الثاني اعني ما يكون العلمية

فيه شرط فقط باب الالف والنون مع العلمية فان هذا القسم خلاف فبعض النحاة
على ان الالف والنون مع العلمية هكذا قائم مقام سببين والعلمية شرط
والباقون على ان العلمية شرط وسبب معا القسم الثالث اعني ما يكون العلمية
فيه شرطا وسببا معا اربعة مواضع باتفاق جميع النحاة الاول العجمة الثاني
التركيب الثالث المؤنث بالتاء لفظا او تقديرا الرابع المؤنث بالالف المقصورة
في الصيغة المشتركة نحو سلمى فالحاصل ان العلمية المعتبرة في منع الصرف
في تسعة مواضع العدل ووزن الفعل والعجمة والتركيب والمؤنث بالتاء
مطلقا والمؤنث بالالف المقصورة في الصيغة المشتركة والالف والنون
في الاسم وباب مساجد وباب مثنى اذا جعل علما على الخلاف ففي الاولين
سبب فقط لا شرط ولذا عد المص وزن الفعل والعدل من الستة الآتية
وفي الاربعة التي بعدهما شرط وسبب ولذا عد المص هذه الاربعة من الستة
التي حالة التعريف فعد الاولين منها معناه ان وزن الفعل سبب
والعلمية معه سبب لا انه مشروط بالعلمية حتى لو انتفت العلمية انتفى الوزن
وكذا العدل وعد هذه الاربعة منها معناه انه لو انتفت العلمية ينتفي
كل من هذه الاربعة لان كلا منها مشروط بالعلمية والمشروط منتف
عند انتفاء الشرط وثمرة هذا التفاوت انما تظهر اذا فرض انتفاء العلمية
وتحقق سبب آخر ففي كل من الاولين يصير الاسم ممتنعا اذ العلمية سبب هنا
لا شرط وفي كل من هذه الاربعة لا يصير الاسم ممتنعا اذ المشروط ينتفي بانتفاء
شرطه واما افعل الصفة وفعلان فعلى ونحو ثلث والف التانيث في الصيغة
المختصة والجمع الاقصى فهؤلاء غير مشروط بالعلمية فلهذا يمتنع كل منها عن الصرف
في حالة التنكير اذ الوصف غير مشروط بالعلمية بل هما لا يجتمعان على زعمهم
وكذا الالف والنون في الصفة نحو سكران فعلى والعدل في نحو ثلاث الصفة
غير مشروط بالعلمية وكذا الف التانيث في الصيغة المختصة وكذا الجمع الاقصى
ففي كل منها سببان مؤثران في منع الصرف بدون العلمية ففي الاول
اعني نحو احمر احد السببين وزن الفعل والآخر الصفة وفي الثاني احدهما

الصفة

الصفة والآخر الالف والنون وفي الثالث احدهما الوصف والآخر العدل
وفي الرابع احدهما التانيث والآخر لزوم التانيث اذ المفروض ان الصيغة
مختصة وفي الخامس احدهما الجمع وثانيهما الجمع الاقصى على التفصيل
الذي عرفته سابقا فان قيل الاسباب على ما ذكر المص كانت تسعة والتقسيم
هنا باعتبار حالتي التنكير والتعريف فيقتضي كونها احد عشر فما وجهه
قلنا الماء بحاله واحد بحاله الا ان هذا العدد انما نشأ من انقسام الا
فلذا صار احد عشر وتوضيح ذلك ان هذا الوصف واحد وهو معتبر
في ثلثة مواضع افعل الصفة وفعلان فعلى وثلث واخواته فالوصف واحد
والمحل متعدد والالف والنون واحد الا انه باعتبار المحل متعدد فهو باعتبار
كونه في الصفة قسم وهو في هذا القسم غير محتاج الى العلمية وباعتبار كونه
في اسم غير صفة مشروط بالعلمية وكذا العدل في نحو ثلث غير مشروط بالعلمية
وفي نحو عمر مشروط بها اذ الاسم لم يوضع الا علما وكذا الف التانيث
في الصيغة المختصة غير مشروط بالعلمية وفي الصيغة المشتركة مشروط
بها فلهذا اعتبر المص الالف والنون تارة في الخمسة التنكيرية ومرة
في الستة التعريفية وكذا العدل والتانيث بالالف المقصورة
في الصيغة المشتركة فالحاصل ان الاسباب التسعة العلمية والتانيث
ووزن الفعل والوصف والعدل والجمع الاقصى والالف والنون
فهذه السبعة على الاطلاق كل منها غير مشروط بالعلمية اما العلمية
فظاهرة اذ الشيء لا يكون مشروطا بنفسه واما التانيث فمطلقه غير
مشروط انما المشروط بها هو بعض اقسامها واما وزن الفعل فغير مشروط
بها اصلا وكذا الوصف واما العدل فمطلقه غير مشروط بها بل المشروط
بعض اقسامه كما عرفته واما الجمع الاقصى فكالوصف غير مشروط لما بينهما (بهامه)
من التنافي على زعمهم واما الالف والنون فمطلقه غير مشروط بل المشروط
بعض اقسامه كما عرفته فبقيت من الاسباب التسعة سببان العجمة والتركيب
وكل منهما مشروط بالعلمية لا تاثير له بدونها فلهذا تركها المص في الخمسة

الاولى وجعلها من الستة الاخيرة على الاطلاق هذا تفصيل الكلام
وضبط الاقسام في هذا المقام والثلاثي الساكن الاوسط مجرا الاول
على الاضافة نحو الضارب الرجل يجوز فيه الصرف وتركه نحو هند ودعد
ونوح ولوط وتحقيق هذا المقام يتوقف على تمهيد مقدمة وهي ان مدار
كلام العجم على الطول والثقل وهم لا يعتبرون الاوزان الخفيفة ولا يرا
ومدار كلام العرب على الخفة والخفة امر مطلوب عندهم ولهذا تراهم
يحذفون كثيرا بعض الحروف من بعض الكلم تخفيفا ويتصرفون في الالفاظ
بالاعلال والادغام وغير ذلك من وجوه التصرف طالبين في الكل
ضربا من الخفة ونوعا من السهولة في التلفظ فاذا وجد في كلمة خفة
بان كان ثلاثيا ساكن الوسط فالكلمة في غاية الخفة فان وجد في
مثل هذه الكلمة عجمة فالعجمة ضعيفة لان هذه الكلمة لخفتها كانها
خارجة عن اوزان كلام العجم ولاحقة بكلام العرب فضعف اذن امر
العجمة فالعجمة اذن لها حيثيتان حيثية باعتبار الوجود والتحقق
وحيثية بملاحظة ضعفها وعدم قوتها باعتبار محلها فيجوز اذن ان
يعتبر نظرا الى ذاتها ويجوز ان لا يعتبر نظرا الى ضعفها فمثل نوح ولوط
اذن يجوز صرفه نظرا الى الحيثية الثانية ويجوز منعه نظرا الى الحيثية
الاولى لانه علم وعجمة هذا تحقيق الكلام في نحو نوح ولوط وهو السر
في تجويز الامرين ههنا واما السبب في تجويز الامرين في نحو هند ودعد
فهو شيء اخر فلا بد ههنا من تمهيد مقدمة اخرى ليتضح بها السبب ههنا
وهي ان التانيث قسمان لفظي بالتاء الظاهرة والمراد بالتاء تاء
التانيث والمراد بتاء التانيث عندهم تاء زائدة في اخر الاسم
مفتوح ما قبلها تنقلب بالوقف هاء فتاء نحو اخت وبنت ليس بتاء
التانيث بل هو بدل من اللام ومعنوي والمراد بالتانيث المعنوي
ان يكون تاء التانيث فيه مقدرا كهند وزينب سواء كان مدلوله مؤنثا
حقيقيا كهذين او غير حقيقي كحلب ومصر ولما كان التاء في هذا القسم

مقدرا

68

مقدرا لا ظاهرا كان هذا القسم ضعيفا فهذا القسم لضعفه وعدم قوته
لا يعمل وانما يؤثر بتائيده بشيء حتى يكون ذلك الشيء كساد حذف التاء
المستور في الحي في النقاب فان سد مسد التاء حرف اخر وجب تاثيره
في منع الصرف والا فيجوز ان يعمل ويجوز ان لا يعمل فلا بد اذن في وجوب
التاثير من حرف ساد مسد التاء المقدرة وذلك الحرف لا يجوز ان يكون ثالثا
اذ قد تقرر ان تاء التانيث موضعه بعد الحروف الثلثة ولان تاء
التانيث وضعه على العروض والانفكاك فتارة تثبت وتارة
لا تثبت فبعد ذهابه لا بد ان يكون الكلمة على ثلثة احرف اذ الاسم
المتمكن لا يكون اقل من ذلك واما نحو شه وشاة فمن قبيل محذوف
اللام فثبت ان الحرف الساد مسد التاء المقدرة يجب ان يكون رابعة
فلا بد اذن ان يكون المؤنث المعنوي زائدا على الثلثة ليقع الحرف الرابع
مقام التاء المقدرة وقد يقوم حركة الاوسط مقام الحرف الرابع
في الثلاثي وقد يقوم العجمة مقام الحركة في الاوسط فههنا امور ثلثة الساد
مقام التاء وهو الحرف الرابع والساد مسد الساد وهو حركة الاوسط
والساد مسد الساد للساد وهو العجمة واذا تمهدت هذه المقدمات
ظهر ان نحو هند ودعد اسم امراة يجوز صرفه لانه علم وتانيث اذ التانيث
المعنوي ههنا موجود ولكنه ضعيف فان نظر الى ذاته فالمنع
وان نظر الى وصفه فالصرف وليس ههنا شيء يبدل ضعفه الى القوة
كالساد وساد الساد وساد ساد الساد وظهر ان نحو ماه وجور
يجب منعه لانه علم وتانيث وعجمة والعجمة وان لم يكن سادة مسد التاء
ولا مسد شيء من السواد الثلثة ولا شيئا في الثلاثي الساكن الاوسط
كما حققناه في المقدمة الاولى الا انها مقوية للتانيث الضعيف
لاختفاء علامته واستتارها تحت النقاب فلهذا حكم المصنف بجواز
الامرين في نحو هند وبوجوب المنع في ماه وجور حيث قال وماه [illegible]
[illegible] وجور لم ينصرف البتة وكذا اي مثل ماه وجور في وجوب المنع

المتحرك الاوسط نحو سقر اسم جهنم فهو علم وتانيث فوجب صرفه والمتحرك
الاوسط فان حكمه حكم الرباعي كسعاد وفي كلامه اشارة اجمالية الى
ما ذكرناه في المقدمة الثانية تفصيلا فان قوله فان حكمه حكم الرباعي
اشارة الى ان المؤنث المعنوي شرطه ان يكون زائدا على ثلثة احرف
ليقوم الحرف الرابع مقام التاء المقدرة واشارة الى ان الاصل في ذلك
حيث جعل مشبها به وقوله وكذا المتحرك الاوسط اشارة الى انه اقام الحركة مقام
الحرف الرابع فمتحرك الاوسط يعادله الحرف الرابع وكذا السبب الثالث
والتمثيل بماه وجور والتشبيه بمتحرك الاوسط اشارة الى ان العجمة سبب
اخير في الدرجة الثالثة كما سبق تفصيله في المقدمة الثانية والتمثيل
بسقر اشارة الى ان الثلاثي اذا كان متحرك الاوسط فكون مدلوله مؤنثا
كاف في منع الصرف سواء كان هذا المدلول مؤنثا حقيقيا نحو قدم علم
امراة او غير حقيقي كسقر فانه علم لجهنم واشارة الى الاولوية
في المؤنث الحقيقي وهو ظاهر واشارة الى انه لابد من كون المدلول
مؤنثا وانه ان جعل سقر علما لمذكر سواء كان حقيقيا كرجل او غير حقيقي
ككتاب مثلا وجب صرفه وماه وجور بلدتان من بلاد فارس ويقولون
في النسبة ماه البصرة وماه الكوفة وفي الصحاح ماه يذكر ويؤنث البتة
ويجمع على ماهات وقوله البتة نصب على المصدر اي وجب صرفه صرفا بتا
اي مجزوما مقطوعا به لا تردد فيه وكان القياس ان يقول لم يصرف بتا
الا انه لما كان هكذا معرفا باللام في استعمالات العرب اطلاقا لهم ذكره
المص هكذا اتباعا للاستعمال الوارد فيه والمستعمل في كلام العرب هكذا
لا افعله البتة ومعنى قطعت ما بالفعل وجزمت به قطعة واحدة اي لا تردد
فيه بحيث يكون هناك قطعتان جزم مرة وتردد اخرى ثم جزم اخرى بل هو
قطعة واحدة لا تثنى فيه النظر وعرفه بلام العهد اشارة الى القطعة
المعلومة المجزومة التي لا تردد فيها بحيث يصير قطعتين وبهذا اعني ما ذكره
المص من تجويز الامرين في نوح ولوط والتسوية بينهما وبين هند ودعد

في المنع

69

في المنع والصرف انما هو مذهب الشيخ عبد القاهر وجار الله فانه
قال في المفصل وما فيه سببان من الثلاثي الساكن الحشو كنوح ولوط
منصرف في اللغة الفصيحة التي عليها التنزيل لمقاومة السكون
احد السببين وقوم يجرونه على القياس فلا يصرفونه وقد جمعهما الشاعر
في قوله لم تتلفع بفضل مئزرها دعد ولم تسق دعد في العلب
واما ما فيه سبب زائد كماه وجور فان فيهما ما في نوح مع زيادة كا نيث
فلا مقال في امتناع صرفه انتهى واعترض بعض المتاخرين على ذلك
بان التسوية بين مثل نوح ومثل هند غير مستقيم لان الاول
مع كثرة استعماله لم يسمع الا منصرفا قال الله تعالى انا ارسلنا نوحا وقال
كذبت قوم نوح المرسلين وقال ولما جاءت رسلنا لوطا الى غير ذلك
مما لا يحصى كثرة والثاني سمع منصرفا وغير منصرف والمنع اكثر واشهر
فالتسوية ان كانت مبنية على الاستعمال فالاستعمال فارق وان كانت
مبنية على القياس كما يشعر به ظاهر عبارة المفصل فهذا ايضا غير
صحيح اذ القياس ايضا فارق وذلك لان كلا من المثلين وان كان
ثلاثيا ساكن الاوسط الا ان التانيث اقوى من العجمة وذلك لان التانيث
لمعنى ثبوتي في الاصل وله علامة تظهر في بعض التصرفات كالتصغير مثلا ولا كذلك
العجمة فان معناها ليس ثبوتيا بل هو امر عدمي لان معناها عدم كون الكلمة
على اوضاع كلمات العرب وليس لها علامة مقدرة يمكن ظهورها في بعض الاحوال
واذا كانت التانيث اقوى من العجمة فلا يلزم من تاثيره في منع الصرف في مثل
هند تاثير العجمة فيه في مثل نوح فقياس احدهما على الاخر قياس مع الفارق
فان قيل لو لم يكن العجمة سببا مؤثرا في الثلاثي الساكن الوسط لكان ماه
وجور منصرفين لكنه ممتنع وجوبا فثبت ان لها تاثيرا فصح ما قاله الشيخ قلنا
قد اشرنا فيما سبق الى دفع هذا السؤال وذلك لان تاثير الشيء قسمان شرط
محض كالزيادة على الثلثة في التانيث المعنوي وسبب مؤثر كالعدل في ثلث
وتاثير العجمة في ماه وجور من القسم الاول فاندفع الاشكال تنبيه ابن الحاجب المص

بهذا المقال اعرض عنه واعتبر في العجمة العلمية والزيادة على الثلاثة او تحرك
الاوسط اخراجا لنحو نوح ولوط وهذا ايضا ليس بشيء لانه مخالف لكلام
سيبويه وجمهور النحاة اذ لا عبرة بتحرك الاوسط عندهم في العجمة فان نحو شتر عنده
منصرف وجوبا كنوح ولوط فهم يعتبرون العلمية والزيادة فقط معا وايده
المحقق الرضي بان تحرك الاوسط في المؤنث في نحو سقر انما اثر لقيامه مقام
التانيث مناسبا لعلامة التانيث فاما العجمة فلا علاقة لها حتى يعتبر ههنا شيء
مناسبا لها او منابا بها هذا كلامه وفيه بحث اذ قد سبق ان العجمة انما يصير
ضعيفة في العلم اذا كانت خارجة عن كلام العجم بسبب الخفة ولاحقة بكلام
العرب من هذه الجهة وسكون الاوسط خفة في الكلمة وتحركه اخراج لها عن
تلك الخفة ونقل لها من الخفة المعتبرة في كلام العرب الى الثقل المعتبر في كلام
العجم وهذا القدر من الثقل كاف في قوة العجمة عن الخفة فتحرك الاوسط
اذن له اثر في العجمة لهذا السبب لا لانه نائب مناب شيء كما في المؤنث
حتى يقال ان العجمة لا علاقة لها حتى يعتبر قيام شيء مقامها فاذا كان للعجمة
قوة التاثير في الثلاثي الساكن الاوسط بشرطية نفي التحركة يجوز ان تؤثر
بالسببية فليتامل والتمثيل بنحو ماه وجور في كلام المص تنبيه على ان اسماء
البلاد ونحو اضع يجوز ان يعتبر فيها التانيث باعتبار كونها بلدة
او قرية او بقعة وان يجعل هذا التانيث سببا معتبرا في منع الصرف
اذا كان معه سبب اخر كالعلمية في نحو بغداد وخراسان وشاه رود و
نيسابور وجام اذ يجوز ان يجعل منصرفة بتاويل البلد والموضع والمكان
ويجوز ان يجعل ممتنعة بتاويل البلدة والبقعة والقرية الى غير ذلك وكذا
اسماء القبائل فيجوز ان يعتبر فيها الصرف بتاويل الحي ويجوز ان يعتبر فيها
المنع بتاويل القبيلة والضابط ههنا انه ان تعين احد طرفيه في الاستعمال
يجب اتباعه وان لم يتعين احد طرفيه فالاختيار الى المتكلم فان شاء
صرف وان شاء منع وبهذا اندفع الاشكال الذي يتوهم وروده ههنا من انا
لا نسلم ان المنع واجب في ماه وجور انما يجب المنع اذا كان التاويل بالبقعة والبلدة

ونحو ذلك واجبا ووجه ممنوع اذ يجوز ان يأول بالموضع والمكان والبلد
فلا يكون فيه سبب ثالث فلا يجب المنع فليتامل ونحو حذام اراد بنحو
حذام كل فعال هو علم للاعيان المؤنثة وذلك لان فعال اربعة اقسام
ثلثة منها مبنية بالاتفاق وواحد منها مختلف فيه الاول ما يكون
اسم فعل كنزال بمعنى انزل وتراك بمعنى اترك وهذا قياسي في كل فعل
ثلاثي عند سيبويه وهي مبنية بالاتفاق بين اصحابنا والكوفيين و
بنائه ظاهر اما عندنا فلانه اسم فعل واما عندهم فلتضمنه معنى لام الامر
والكسر في بنائه على الكسر دون السكون هو الاصل في التقاء الساكنين
وفعال هذه مؤنثة سماعا بدليل قول زهير ولانت اشجع من
اسامة اذ دعيت نزال ولج في الذعر ووجه التانيث فيها
انها معدولة عن انزلي وانث الفاعل لقصد تانيث الفعل اذ قد تقرر
ان الفاعل كالجزء من الفعل فلما كان بينهما غاية الاتصال وشدة الالتصاق
انث احدهما ويجعل تانيثه راجعا الى الاخر فكما يونث الفعل والتانيث
راجع الى الفاعل نحو ضربت هند كذلك يونث الفاعل والتانيث راجع الى
الفعل فيقال انزلي وتقصد التاكيد وهذا كثير في الكلام قال امرؤ القيس
قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل فانه قد ثنى الفاعل ههنا والمقصود
تثنية الفعل وتكريره اي قف قف قال الله تعالى القيا في جهنم كل كفار
اي الق الق ومن هذا القبيل قول الحجاج لجلاده اضربا عنقه فالياء
في انزلي ههنا وان كان موضوعا للدلالة على الفاعل المؤنث الا ان المقصود
تانيث الفعل قال الشيخ عبد القاهر ان نزال معدولة عن انزلي وانث
الفاعل لقصد تانيث الفعل كما انث الفعل لقصد تانيث الفاعل في نحو
قولهم ضربت هند فانه تانيث الفعل التوكيد والمبالغة كانه قيل انزل
ثلث مرات ونظيره ما ذكره ابو عثمان المازني في قوله تعالى رب ارجعون
من ان معناه رب ارجعني ارجعني وكذلك القيا معناه الق الق
فلما عدل عن انزلي استعمل في الكلام مؤنثا انتهى القسم الثاني ما يكون علما

الذعر بالضم الخوف والفزع

للمصدر المعرفة كفجار للفجرة وحماد للمحمدة وهذا القسم من اعلام الاجناس
دون الاشخاص اذ المصدر جنس الثالث ما يكون صفة للمؤنث
كفساق بمعنى فاسقة وهذان القسمان ايضا مبنيان لما مر ان المبني
مشابهة باب نزال عدلا ووزنا والمشابهة في الوزن فقط غير كافية
والا انتقض بنحو سحاب وجهام وكهام وهي معربة فكما ان نزال
معدولة عن انزل بل انزلي فكذلك فجار وفساق معدولتان عن فاجرة وفاسقة
والفجرة الرابع ما يكون علما للاعيان المؤنثة وكلام المص الآن في هذا
الرابع وهو المراد بقوله ونحو حذام على ما اشرنا اليه وهذا القسم محل الخلاف
فعند الحجاز هذا الباب كله مبني لمشابهته باب نزال وزنا وعدلا
مقدرا واما بنو تميم فههنا افترقوا فرقتين فرقة يقولون ذات
الراء من هذا الباب مبنية على الكسر للوزن والعدل المقدر كحضار
وغير ذات الراء كقطام وحذام معربة وفرقة منهم يقولون جميع
هذا الباب معرب غير منصرف راء كان اخره اولا فاشار المص الى الخلاف
في هذا القسم فقال فيه مذهبان الاول الاعراب مع منع الصرف
وهو مذهب بني تميم كما اشرنا اليه فان بني تميم باسرهم قائلين بالاعراب
فيهما مع منع الصرف وانما خلافهم في ذات الراء لكونها معدولة عن حاذمة
اشارة الى تحقيق منع الصرف يعني ان احد السببين هو العلمية والاخر العدل
والتانيث فان نكر صرف اذ العلمية قد زالت بالتنكير والتانيث
قد زال بزوال العلمية اذ قد تقرر ان التانيث المعنوي كاللفظي
في ان كلا منهما مشروط بالعلمية وينبغي ان يعلم ان العدل ههنا كالعدل
في عمر يعني ان الكلم لم يوضع الا علما هكذا والمعدول عنه ايضا معرفة
كعامر وزافر والمعرفية والا اجتمع التعريف والتنكير في لفظ واحد
كما ينبهك عليه هناك فلا تنس والمذهب الاخر البناء على الكسر
اشارة الى مذهب الحجاز اما البناء فلانه شبيه بباب نزال عدلا
مقدرا ووزنا واما الكسر فلالتقاء الساكنين والمذهب المنصور هو

71

هذا المذهب لان المص اخره عن المذهب المرجوح لوجهين الاول انه اراد
ان يرتب عليه البيت المذكور وان ترتب عليه القسم الاخير بقوله
وكذا وكذا الثاني في ان كلامه في منع الصرف فالاول اوفق بالمقصود
وعليه اي على هذا المذهب الذي هو البناء على الكسر قوله اي
قول ديسم بن ظالم الاعصري اذا قالت حذام فصدقوها
فان القول ما قالت حذام فان حذام هنا فاعل في الموضعين
والميم فيه مكسورة فلولا انه مبني على الكسر لما صح ذلك فان قيل
فليقرأ حذام بالرفع في الموضعين فينطبق على المذهب الاول
اذ هو ممنوع عن الصرف للتانيث والعلمية والعدل فيسقط التنوين
فيبقى حذام ولا يختلف الوزن ايضا فلا يكون البيت حجة على
المذهب الثاني قلنا قد ثبتت الرواية عن الثقات بالكسر فيكون
حجة وقد اختلفت الرواية في قائله فقيل لديسم كما ذكرنا وقيل
لامرأة من نساء العرب وقيل للجيم بن صعب وما قبله على ما رواه
بعض الثقات ولولا المزعجات من الليالي لما ترك القطاة
عن المقام وحذام في البيت علم امرأة هي بنت الريان وقعت
بين ابيها وبين عاطس بن خلاج حرب فهرب الريان من ليلته
تلك فارسل عاطس اليه ركبانا ليأخذوه فاذا قربوا منه تنبه
القطا فطار نحو اصحاب الريان فقالت حذام لو ترك القطا
ليلا لنام فلم يلتفتوا الى قولها فناموا في مضاجعهم حتى حين
فقال ديسم اذا قالت حذام فصدقوها فان القول ما قالت
حذام فارتحلوا حتى وصلوا الى واد فلحقهم ركبان عاطس فوجدوهم
فالقائل على هذه الرواية هو ديسم كما ذكرنا وروي ان قائله لجيم
بن صعب وكانت حذام وهي امرأة من عنزة بن اسد تحت اللجيم بن
صعب فولدت له عجلا واوقص ابني لجيم ثم تزوج اللجيم صفية بنت
كاهل بن اسد فولدت منه حنيفة بن لجيم فوقع بين الضرتين ما يقع

تنازع فيقال لجيم اذا قالت حذام البيت وقال ابو عبيدة قال لجيم بن صعب
ولد حنيفة وعجل وكانت حذام امراته تخوفته من عدوه فلز بهام خذ
فنجى منهم فقال ذلك وبالجملة فالمثل يضرب في وجوب تصديق الصادق اخاه
عند اخباره بشي وكذا اي مثل حذام في البناء على الكسر فعال التي
تختص بنداء المؤنث نحو يا لكاع اي يا لاكعة ويا فساق اي يا فاسقة ويا خباث
اي يا خبيثة فان قيل فعال هذه نكرة ثم وصف المص الجر فيه بقوله فعال
التي قلنا كونه نكرة ممنوع بل هو معرفة لانه علم للصفة والموزون وحوزنه
وهي هذه المذكورات معرفة وتعرفها من النداء وهي لاختصاصها
بالنداء كانت معرفة ابدا فقوله تختص بنداء المؤنث تنبيه على دفع السوال
المذكور عنه اولى التنبيه فان قيل دعوى الاختصاص بقولهم اطوق
ما اطوق ثم اوى الى بيت قعيدته لكاع فانه لا يستقيم ههنا اعتبار
النداء قلنا هو نادر لا يعتد به والحكم للغالب ووجه البناء في هذا القسم
انه شبيه بباب نزال عدلا ووزنا وكذا فعال التي بمعنى الفعل يعني الامر
مبني على الكسر على لغة حذام نحو نزال بمعنى انزل وتراك بمعنى اترك ووجه
البناء ههنا انه اسم فعل عندنا وعند الكوفيين انه متضمن لمعنى لام الامر
وقد بينا ذلك وكل ما لا ينصرف اي لا يدخله التنوين في شي من الاحوال
ولا يدخله الجر في موضع من جره فتح اذا اضيف الى شي او دخله الالف
واللام الجر نقول مررت بالاحمر والحمرا او بعمركم وعثمانكم انما كان التغيير
الى لغير المنصرف مخصوصا بغير اللام والمضاف لانهما يقبلان الجر
عقب الباب بضابطة كلية حاصلها ان هذا حكم مستثنى كانه قيل حكم غير المنصرف
ما لا يدخله التنوين ولا الجر الا ان يكون مضافا او موصوفا باللام وكان حق
الذكر ان يكون هذا الاستثناء مذكورا في التعريف كما فعله جار الله في المفصل
ومن تبعه من المحققين الا ان المص خصهما فعل تقليدا من غير روية فان قيل
غير المنصرف كانه ممنوعا من شيئين التنوين والجر فلاي سر خص الجر ههنا بالاعادة
دون التنوين قلنا تركه ظاهر اذ التنوين لا يمكن ان يجتمع مع الاضافة واللام

فاعيد

72

فاعيد الجر فان قيل اي سر في اعادة الجر في هذه الحالة قلنا اذ الاضافة واللام
لكونهما من خواص الاسم تبعد عن المنصرف عن الفعل واخرجه عن مشابهته
فان دخل عليه الجر اشعارا بنقصان تلك المشابهة التي كانت بينه وبين
الفعل من جهة الفرعيتين في كل منهما وهذا نظير ان سقوط الجر عن غير المنصرف
كان تبعا للتنوين لا بالاصالة اذ لا يتصور التنوين ههنا حتى يعتبر سقوطه
ويكون سقوط الجر تبعا لسقوطه فلاجرم لم يسقط الجر ههنا وتحقيق ذلك
ما ذكره الشيخ عبد القاهر وحاصله ان المقصود الاولى والغرض الاصلي
من المنع في هذا الباب انما هو التنوين لا الجر وذلك لان التنوين علم للتمكن والاولوية
والجر ليس علما لشي منهما اذ الاسم يكون متمكنا ولا جر كما اذا كان مرفوعا
او منصوبا والبرهان على ان التنوين علم للتمكن ظاهر وعلى انه علم للاولية
ان كان كل اسم سلب عنه التنوين باللام والاضافة فهو ثان لا اول فان
المعرفة ثانية للمنكر والمضاف ثان لغير المضاف فلما كان غير المنصرف ثانيا
للمنصرف فرعا الاولية والثانوية بالذات حتما فبان منع التنوين عن غير المنصرف
لمنافاة وصفيهما ولما كان غير المنصرف شبيها بالفعل من وجهين وكانت
قضية المناسبة قاضية بان تظهر اثر هذه المشابهة المبنية على شيئين في شيئين
نظرا الى الحركات فوجدوا الجانب بالتنوين من الرفع والنصب اذ المجرور
وهو المضاف اليه قد يقوم مقام التنوين دون المرفوع والمنصوب
فجعلوا الجر ايضا مقرونا بالتنوين في المنع لما بينهما من التناسب والتآخي
وههنا نكتة اخرى وهي ان التنوين حذفه يكون لاسباب شتى غير منع الصرف
وهي الوقف والبناء والاضافة واللام فجعل سقوط الجر مع سقوطه علامة
مشعرة بان حذفه لمنع الصرف وشابه الفعل لا لسائر من الاسباب
المذكورة فالمقصود الاصلي بالمنع هو التنوين والجر منعه قرينة مشعرة
دالة على خصوصية السبب هذا وزعم اخرون ان كلا من التنوين والجر
مقصود بالمنع اصالة اما التنوين فظاهر واما الجر فلانه مخصوص بالاسم
وغير المنصرف شبيه بالفعل ومن تشبه بقوم فهو منهم فمنع عنه الجر ايضا لشبهه

حاليس من جرحه ولما انجبر النقصان الناشي من الشبه باللام والاضافة عند
عنه فرد اليه بعض ما اخذ منه وهو الجر اذ لا امكان هنا باعادة التنوين فاعتذر
عنه بقدر الامكان والقول الاول اقوى عند كثير وهو قول الجمهور وهو
المذهب المنصور فلهذا ذكر المص كان الواو لنظم في تعريف غير المنصرف
حيث قال ولا يدخله الجر مع التنوين اشعارا بتبعية الجر ومتبوعية التنوين
اذ الظاهر الغالب فيه ان يدخل على المتبوع فيقال جاء رجال الوزير
مع السلطان ولا يقال رجال السلطان مع الوزير والمبني ضربان لازم
وعارض لما ذكر في مطلع الفصل ان الاسما ضربان معرب ومبني وذكر
تعريف كل منهما هناك وذكر المباحث المتعلقة بالمعرب وفرغ منها حاول
الان ان يشرع في المبني فشرع فيه وصدره بتقسيمه الى القسمين اللازم
والعارض فنحن نذكر في البين كلاما وجيزا مفيدا ثم نرجع الى هذين فنقول
قد نبهناك فيما سبق على ان للمعرب القابا خاصة وللمبني القابا خاصة
فالقاب المعرب القاب حركاته رفع ونصب وجر والقاب المبني القاب
حركاته ضم وفتح وكسر واما القاب سكونه فوقف صرح بذلك في المفصل حيث
قال وسكون البنا يسمى وقفا وحركاته ضما وفتحا وكسرا ونص عليه ابن الحاجب
الا ان كلام الزمخشري في الكشاف يدل على ان الوقف لقب السكون الاعرابي
لانه قال في المقطعات الواقعة في اوائل السور وهذه الاسما معربة لا مبنية
وانما سكنت سكون زيد وعمرو من الاسما حيث لا يمسها اعراب لفقد موجبه
والدليل على ان سكونها وقف وليس بنا انها لو بنيت لكانت مثل كيف
واين ونحو ذلك واذ قد عرفت ذلك فاعلم ان ههنا اصلين الاول ان الاصل
في الاسما الاعراب لا البنا الثاني ان الاصل في البنا السكون تحقيقا
لمعنى الضدية بين الاعراب والبنا اذ الاصل في الاعراب الحركة فوجب ان يكون
الاصل في البنا السكون لانه ضده فاذا وجد اسم بني على الحركة فليطلب هناك
علتان العلة على مخالفة الاصل الاول اي لم بني والعلة على مخالفة الاصل
الثاني اي لم بني على الحركة بل لابد هناك من علة ثالثة لخصوصية الحركة

اي لم اختيرت هذه الحركة بخصوصها على غيرها والعلة على مخالفة الاصل
الثاني على الوجه الكلي منحصر في ثلثة امور الاول الهرب من التقاء الساكنين
في نحو هؤلاء الثاني الفرار من الابتداء بالساكن الثالث التنبيه
على ان البنا عارض لا لازم واذ قد عرفت ذلك فالمبني ضربان
ضرب بني لفقدان موجب الاعراب كالاسما المعدودة تعديدا
نحو واحد اثنان ثلثة الى غير ذلك ومن هذا القبيل قولهم اب ت ث
الى الاخر وضرب بني لوجود المانع من الاعراب وهو مشابهته للحرف
ونحو ذلك اما الاسما قبل التركيب فهل هي معربة او مبنية فيه خلاف فذهب
جار الله وكثير من المحققين الى انها معربة ولهذا قال في المفصل سبب البنا
في المناسبة بما لا تمكن له اصلا واما المتاخرون منهم الشيخ ابن الحاجب ومن
تبعه فذهبوا انها مبنية ودليل كل منهم على وجه البسط لعلنا نذكر
في شرح لباب الاعراب اذ اللائق بهذا الكتاب سلوك طريق الاختصار والله
اعلم بحقايق الاسرار واذا تقررت هذه الفوائد فالمبني هو الذي سكون
اخره وحركته لا بعامل هكذا ذكره جار الله ثم قال وسبب بنائه مناسبته
ما لا تمكن له بوجه قريب او بعيد بتضمن معناه نحو اين وامس او شبهه كالمبهمات
او وقوعه موقعه كنزال او مشاكلته للواقع كفجار وفساق او وقوعه
موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم او اضافته اليه كقوله عز وعلا من عذاب
يومئذ وهذا يوم لا ينطقون فيمن قراهما بالفتح هذا كلامه وهو تصريح
بان المناسبة سبب للبنا وان المناسبة وان كانت مجملة الان هذه
الامور تفصيلها وههنا بحث من وجوه الاول ان تعريفه المبني
بما ذكره منقوض بنحو حبلى وبشرى والعصا والقاضي رفعا وجرا الثاني
انه جعل المناسبة بما لا تمكن له سببا للبنا والمناسبة اعم من المشابهة ولعمومها اوثرت
على المشابهة لئلا ينتقض بالمضاف الى المبني وقد تقرر ان غير المنصرف
شبيه بما لا تمكن له مع انه معرب الثالث ان المناسبة تعارضها الاصل
المذكور اذ قد تقرر ان الاصل في الاسما الاعراب فلما تعارضا وجب ان يكون

هنالك حرج يرجح جانب البناء والجواب عن الاول ان يكون اعمال هذه
الالفاظ ليس كونها الاخر بل اخر حرف بتقدير المكان التعذر والتعسر وعن الثاني
ان المناسبة المعتبرة في هذا الباب انما هي المناسبة ما جد هذه الاسباب
المذكورة والمذكور خارج منها فلا اعتداد به وعن الثالث ان الحرج كثير غير
ان البنا اخف والخفة مطلوبة ومتى انا لا نحتاج في البنا الى العامل ومتى نحوج
نحتاج اليه ومتى ان بعض المبنيات موضوعة لا العوض التركيب والتركيب
بالنسبة الى الافراد تعين الى غير ذلك فاللازم ما تضمن معنى الحرف
كاين ومتى وكيف وما اشبه ذلك قسم المص المبني الى ضربين لازم وعارض
ثم فسر الاول بما تضمن معنى الحرف وما اشبهه وفسر الثاني بخمسة اشيا
فنحن نعد عليك اولا المبنيات اللازمة والعارضة ونبين السبب للبناء
كل منها واحدا فواحدا ثم نرجع الى المقصود فنقول المبني انواع منها الحروف
باسرها ومنها الفعل الماضي ومنها امر المخاطب وهي التي كما المص فيما سبق
مفتوح الاخر ومنها المضارع في بعض الاحوال دون البعض وكل من الثلثة
الاول مبني بالاصل وما لا تمكن له هو هذه الثلثة فالقوم يعبرون عنها
تارة بمبني الاصل وتارة بما لا تمكن له ومنها الاسما المبنية وكلامنا الان
في ذلك فالاربعة الاول خارج عن البحث اذ الكلام في الاسم ومقصود المص تقسيم
المبني الى القسمين المذكورين الاسم المبني لانه قسم الاسم اولا الى المعرب والمبني
ثم قسم المبني فالمراد به هو قسم من الاسم وهذه الاسما المبنية باسرها مع كثرتها
سبب بنائها منحصر في شي واحد وهو مناسبتها بما لا تمكن له الا ان هذه المناسبة
مع انها شي واحد تتكثر على وجوه شتى وهذه الوجوه المتكثرة مع كثرتها تشترك
في انها راجعة الى المناسبة بحيث يصدق على كل واحد منها انها مناسبة بما لا تمكن له
وبالجملة فالاسما المبنية مع كثرتها منحصرة في قسمين لازم وعارض والكلام
في تعريفهما سيجي في اخر هذه المباحث وبالجملة فمن القسم الاول المبهمات وهي
اسما الاشارة والموصولات وهذه المبهمات لابهامها تفتقر
الى شي يرفع ذلك الابهام وهي الاشارة الحسية او الوصف في الاول والصلة

فالثاني

ملخص تقسيم المبنيات

المبني اللازم

في الثاني فبنيت اذ هي شبيهة بالحرف من جهة الاحتياج الى الغير والجمهور
على ان اسما الاشارة بنيت اذ هي متضمنة لمعنى الحرف وهو الاشارة
اذ هي معنى من المعاني كالاستفهام فكان حقها ان يوضع لها حرف يدل
عليها ولان كلا من اسما الاشارة والموصولات بعضه وضعه وضع الحرف
نحو ذا وتا في الاول وما ومن في الثاني فحمل البواقي عليها طردا للباب
ومنها المضمرات ووجه بنائها انها شبيهة بالحروف من جهة الاحتياج
الى الغير وهو المفسر وهو الحضور في المتكلم والمخاطب وتقدم الذكر في الغائب
كاحتياج الحرف الى لفظ يفهم به معناه الافرادي واما اي فهو
ثلثة اقسام الاول ان يكون صلته جملة فعلية الثاني ان يكون صلته
جملة اسمية مذكورة بتمام اجزائها الثالث ان يكون صلته جملة اسمية
محذوفة الصدر نحو ايهم اشد فيمن قراء بالضم وهو في هذه الاقسام
كلها موصولة الا انها معربة في القسم الاول والثاني ومبنية في الثالث
على الضم عند سيبويه ومن تبعه وسبب بنائها في هذا القسم انه قد تقرر
ان الموصول والصلة كلمة وحدة فاذا حذف صدر الصلة فالموصول
بمنزلة كلمة حذف بعض اجزائها وبعض الكلمة لا يستحق الاعراب
ومنه اسما الافعال وسبب بنائها انها شبيهة بمبني الاصل وهو الماضي
والامر الحاضر ومنه الاصوات وسبب بنائها انها ليست في الاصل
كلمات فلا موجب فيها للاعراب ومنه نحو اين وانى ومتى وايان وكيف
فانها متضمنة لمعنى الحرف فبنيت لذلك ومنه كم اما الاستفهامية فلتضمنها
معنى حرف الاستفهام واما الخبرية فلان صورتها صورته ولان وضع
كل منهما وضع الحروف ومنها الظروف التي التزم فيها الاضافة الى
الجملة كاذ واذا احدهما وسبب بنائهما انهما شبيهان بالحرف لاحتياجهما
الى الجملة بعدهما ولان وضع كل منهما وضع الحرف ومنه بنيا وبينما
اضافتهما الى الجملة الاسمية فهما كاذ واذا ومنه حيث للزوم اضافتها
الى الجملة فهو كاذ واذا وقد شذ اضافته الى المفرد ومنه لما بمعنى حين

وهي لوقوع الشي لوقوع غيره وهي لازمة الاضافة الى الجملة الفعلية وكذا
واذا الا انها متضمنة لمعنى الشرط والجزاء ومنه ما جاء على لفظ الحرف
كعلى وعن والكاف ومذ ومنذ ونحو ذلك ووجه البناء شبهه بالحرف
ومنه كلمات شتى غير منتظمة تحت قاعدة فمنها الآن وهي موضوعة
لزمان المتكلم وسبب بنائه عند السيرافي انه شبيه بالحرف للزومه وجها
واحدة مانعة عن التصرف وعند الشيخ ابي علي انه متضمن للام التعريف
كامس واللام الظاهرة زائدة لا معرفة لان شرطها ان تدخل نكرة
وتنزع اخرى وهي معزولة عنها وعند الفراء ان اصله الفعل من آن
يئين اي حان فدخل عليه اللام بمعنى الذي على نمط نهى عن قيل
وقال فانهما فعلان استعملا استعمال الاسماء وتركا على ما كان عليه
من البناء ومنها امس وهي مبنية على الكسر عند الحجازية وهي اللغة العليا
وسبب بنائه انه متضمن للام التعريف لانه اشارة الى اليوم السابق
على يوم هو زمان التكلم وعند بني تميم هو معرب في جميع الاحوال وعند
الزجاج مبني على الفتح لقوله لقد رأيت عجبا مذ امسا ومنها
قط وعوض وسبب بنائهما تضمنهما لام الاستغراق لزوما لان الاول
الاول لجميع الازمنة الماضية واستغراق الثاني لجميع الازمنة المستقبلة
ومنها سحر اذ هو متضمن للام التعريف اذ هو اشارة الى سحر يومك
ومنها لدى في جميع لغاته وسبب البناء ان بعض لغاته لد وهو وضعه
وضع الحروف فحمل بقية لغاته عليها تشبيها بها كذا ذكره ابن الحاجب
ثم قال ولو لم يكن ذلك لما كان لبنائها وجه لانها معربة عنده وهو من الاثبات
ومن عجائب العربية لدن فانه اذا وقع بعده لفظ غدوة فهو ينصبها وعليه قول
من قال لدن غدوة حتى الاذ تخرجها واذا وقع غير هذه اللفظة فان
كان مفردا فهو مجرور بالاضافة قال الله تعالى وانك لتلقى القرآن
من لدن حكيم عليم وان كان جملة فهي مجرورة بالاضافة تقديرا فلدن
اذن ناصبة خافضة اما الخفض فظاهر واما النصب فلانهم شبهوا نونها

بالتنوين

بالتنوين في قولهم راقود خلا فنصب غدوة تشبيها لها بخلا ويجوز تشبيهها
بالمفعول في قولهم ضارب زيدا ومنها من وما الموصوفتان وما التي
تامة وسبب البناء ان وضعها وضع الحروف اذ الاسم المعرب وضعه
على ثلثة احرف فاذا كان على حرفين فهو وضع الحروف ومنها كاي بمعنى
كم الخبرية يعني كثير وهذا سبب بنائه لان معناه لما كان معنى كم الخبرية
حملوه عليه فجعلوه مبنيا مثله ومنها كيت وذيت وسبب بنائهما انهما
كنايتان عن الجملة وليس فيها ما يوجب الاعراب وقد نبهناك فيما سبق
على ان فقد موجب الاعراب جزء اسباب البناء ومنها لاهي ابوك فان اصله
لله ابوك فحذفت اللام الجارة ثم لام التعريف تخفيفا فصار لاه
ابوك واصله ليه فنقلت اللام الى موضع العين فصار لهي بوزن
حرب ثم سكنت الهاء اذ هي واقعة موقع الالف لكنه كان يرد وقت
الالف الى اصلها وهو الياء لسكون العين فصار لاهي ابوك
وسبب بنائه انه متضمن للام التعريف وعلى الفتح للخفة فقولهم لاهي ابوك
معناه لله ابوك اي ابوك مخصوص بالله اذ المراد التعجب على نمط لله دره
ومنها قوله لاه افعل اصله بالله لا افعل فحذفوا حرف الجر ولام التعريف
لكثرة الاستعمال فصار لاه ثم رد الى الاصل وهو قوله لان اصل لاه وله
اذا العقول والقلوب تحيرت في معرفته تعالى ثم سكنت اللام لانه كثير الاستعمال
والتخفيف مطلوب فصار وله والمراد القسم وسبب بنائه تضمنه للام التعريف
على نمط لاهي كما مر آنفا هذه هي الاسماء المبنية التي بناؤها لازم واما التي بناؤها
عارض فمنها المركبات نحو الكلمتين واحدة فالجزء الثاني ان كان متضمنا
للحرف كخمسة عشر فكلا الجزئين مبنيان اما الاول فلانه الاحتياج الى الثاني
شابه الحرف واما الثاني فلتضمنه للحرف ومنها نحو ضاربة وبابكي فان
كلا من اللفظين مركب من كلمتين الاسم وتاء التانيث في الاول والاسم
وياء النسبة في الثاني فبني الصدر اذ هو جزء من الكلمة وبعض الكلمة لا يستحق
الاعراب وهذا ما قال صاحب المفتاح في قسم النحو ومن المبنيات نحو ضاربة

ويأتي عندي ما اذا تأملت وفيه نظر ووجه لعلنا نذكره في شرح لباب الاعراب
ان شاء الله تعالى ومنها الغايات على ما سيجيء في المتن وسبب بنائها تضمن
الاضافة على ما يأتيك بيانه ومنها المضاف الى ياء المتكلم وسبب بنائه
اضافته الى المبني اكتساباً للبناء من المضاف اليه ومنها ما يضاف الى
الجمل واذ من اسماء الزمان نحو هذا يوم ينفع الصادقين يوم لا ينفع مال
ولا بنون الا ان ههنا تفصيلا اذ الظروف المضافة الى الجملة ضربان
واجبة الاضافة وهي ثلثة حيث من ظروف المكان واذ واذا من الزمان
وجائزة الاضافة وهي غير هذه الثلثة فالقسم الاول من المبني اللازم
لا العارض واما القسم الثاني ففيه تفصيل لان الظرف ان اضيف الى
الجملة الماضوية نحو على حين عاتبت المشيب على الصبى ففيه جواز الاعراب
والبناء اتفاقا اما الاعراب فلعدم لزوم الاضافة فعلم ان البناء عارض
واما البناء فلوقوع المبني وهو الماضي موقع المضاف اليه وان اضيف
الى الجملة الفعلية والفعل مضارع نحو هذا يوم ينفع الصادقين وان اضيفت
الى الجملة الاسمية نحو جئتك يوم انت امير ففيه خلاف فعند بعض البصرية
لا يجوز فيه الا الاعراب وعند الكوفيين وبعض البصرية يجوز بناؤه
واما غير المضاف الى ما صدره ان وانّ ومثل المضاف الى ما صدره
ما فيجوز بالاتفاق اعرابها وبناؤها اما الجواز الحق بمثل انه لحق مثل ما انكم تنطقون
فتح غير مع كونه صفة لحق او خبر ابعد خبر لان ونحو لم يمنع الشرب منها
غير ان نطقت فتح غير مع انه فاعل لم يمنع اما الاعراب فلعروض علة البناء
واما البناء فلشبهها باذ واذا في المعنى وهو ما وانّ فيها كما انهما واقع موقع المضاف
اليه فيها وكذا يجوز اتفاقا بناء الظروف المتقدمة على اذ نحو حينئذ ويومئذ
اما الاعراب فلعروض علة البناء واما البناء فلوقوع المبني وهو موقع المضاف
اليه لفظا على وتيره على حين عاتبت المشيب على ما مر آنفا ومنها مثل وغير
مع ما وان وانّ ومنها اول ودون ومن عل يقال فعلته هذا اول
اي اوقات الفعل وجلست مع عمرو من دون اي من دون مكانه ويقال

احدثه

وان وان بيان

احدثه من عل اي من فوقه وهو هكذا مع من ابدا ولامه محذوف
ومنها المنادى نحو يا زيد وسبب بنائه وقوعه موضع المبني وهو
كاف الخطاب ومنها اسم لا نحو لا رجل اذ هو متضمن للحرف كما مر
ومنها لفظ لات في قوله تعالى ولات حين مناص وفي قول ابي زبيد
الطائي طلبوا صلحنا ولات اوان كذا ذكره صاحب اللباب
وهو سهو منه لان لات حرف او ماض وعلى كل تقدير فهو من
المبني اللازم لا العارض اذ لا يتصور حرف او ماض يكون بناؤه
عارضا لا لازما وتوجيه ذلك وتفصيله على وجه البسط سنذكره
في شرح لباب الاعراب ان شاء الله تعالى ومنها لا غير وليس غير
وحسب لشبهها لفظا بالغايات فبنيت كما بنيت الغايات
هذه اي المبنيات العارضة وانما فصلنا في كل مبني من المبنيات
المذكورة في القسمين سبب البناء على ما قرره القوم وبنوه ليتبين
ان احداث سبب البناء في الاسماء منحصر في المناسبة بما لا تمكن له على ما
نطقت عبارة المفصل وليتبين ان هذه المناسبة المجملة مفصلة
الى هذه الاقسام الاول تضمن معنى الحرف الثاني التشبه بالحرف
اي كونه شبيها به وضعا بمعنى ان وضعه وضع الحرف وهو انه اقل
من ثلثة احرف اذ الثلثة حد وضع الاسم او احتياجا الى الغير وجودا
بلزوم وتيرة واحدة مانعة عن التصرف على ما نص عليه السيرافي
على ما مر شرحه وكلا الوجهين قائم في المبهمات على ما فصلنا الثالث
الحمل على ما هو شبيه بالحرف طردا للباب الرابع فقد موجب الاعراب
كالاصوات او فقد محله كاذا حذف صدر صلته الخامس الاشتراك في المعنى
كاي وكم الخبرية السادس الوقوع موقع ما لا تمكن له كنزال الواقع
موقع انزل السابع كونه شبيها بالواقع موقع ما لا تمكن له كقطام
ومحذوف في فقد بينا فيما سبق ان هذه الاربعة اقسام كلها مبنية
عند الحجاز وعلة البناء في واحد منها وقوعه موقع الامر وعلة البناء

فى الثلثة الباقية كونها شبيهة بهذا الوجه الخامس الوقوع موقع ما هو
شبيه بما لا يمكن له كالمنادى المضموم السابع الاضافة الى المبنى نحو من
غذاب يومئذ و هذا يوم لا ينطقون على قراءة الفتح وغيران نطقت
و على حين عاتبت وهذه الاقسام كلها مع تعددها وتكثرها تشترك
فى امر واحد هو المناسبة بما لا يمكن له بوجه قريب او بعيد كما صرح به فى المفصل
فالوجه القريب ما يكون بلا واسطة والبعيد ما يكون بواسطة وهذه الاقسام
كلها منحصرة فى هذين القسمين ولما انتقشت هذه الفوائد فى صحيفة
خاطرك فلنرجع الى التفسير اعنى التفسير المبنى اللازم وتفسير المبنى العارض
فنقول لكل منهما تفسيران الاول ما ذكره القوم فى كتبهم واختاره الشيخ
ابن الحاجب وعليه بنى الامر واقتفاه شارح الفاضل رحمه الله وارتضاه
الثانى ما ذكره بعض ههنا وبنى الامر عليه اما تعريف القوم فهو ان الاسم
المبنى ان كان له حالة الاعراب فى الجملة فى بعض الاحيان فهو مبنى عارض
وان لم يوجد له حالة الاعراب اصلا فهو مبنى لازم هذا كلامهم وفيه نظر لانه
منقوض باى فانهم مصرحون بانه مبنى لازم مع انه فى بعض الاحوال معرب
وفى بعضها مبنى على ما نبهناك عليه فى تفصيل المنسبات اللازمة واما
تعريف المص فهو ايضا ليس بشىء اذ قد عرفت من التفصيلات والتحقيقات
السابقة ان تضمن الحرف قد يوجد والمبنى عارض وقد لا يوجد والمبنى لازم
فهو اذن لا مطرد ولا منعكس بل قد يوجد واللفظ معرب كاى كما سيجى
فى اواخر الباب سوى ما ذكره الشارح الفاضل شكر الله سعيه فى شرحه الكبير بالمفتاح
من ان هذا تعريف ركيك لا يجب انعكاسه واما اطراده فثابت لان التضمن
محمول على الدوام فظاهر الفساد واما قوله والعارض خمسة اشياء فظاهره
منحصر فى هذه الخمسة وليس كذلك اذ قد فصلنا عليك اكثر من ذلك فكلامه
فى الموضعين محتمل غاية الاختلال اللهم الا ان يراد بالحرف ما لا يمكن لم يذكر
العام وارادة العام ويراد بالتضمن لمعناه مناسبته به كذلك اى المبنى
ما ناسب ما لا يمكن له بطريق الدوام والظاهر ان المص لم يقصد فى هذا المقام

تعريف

تعريف اللازم وتفسيره بل مقصوده الارشاد الى بعض اقسامه بذكر علة البناء
الا ترى انه قال والعارض خمسة اشياء فان مقصوده فى الموضعين
التمثيل والتعرض لبعض اقسامه على ما هو دابه من الاهمال والاجمال
فالتعريف الصحيح فى هذا المقام عندى ان يقال المبنى اللازم ما يكون
سبب بنائه قائما دائما غير مفارق والعارض بخلافه وهذا التعريف جيد
مطرد منعكس لا غبار عليه من الخلل والحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا
لنهتدى لولا ان هدانا الله فقوله كاين متى لما تضمن معنى الحرف
فان قولك اين زيد معناه افى الدار ام فى السوق ام فى المسجد الى غير ذلك
وقولك اين تجلس اجلس معناه ان تجلس فى الدار اجلس فيها وان تجلس
فى المسجد اجلس فيها الى غير ذلك فاختصر بذكر اين فلفظ اين فى الاول
متضمن لمعنى حرف الاستفهام وفى الثانى لمعنى حرف الشرط وعلى هذا
القياس متى فان قولك متى القتال معناه اليوم ام غدا ام بعد غد
وقولك متى تخرج اخرج معناه ان تخرج اليوم اخرج اليوم وان
تخرج غدا اخرج غدا الى غير ذلك وكذلك كيف فان قولك كيف زيد
معناه اصحيح ام سقيم ولا يكون للمجازات وانما بنى اين وكيف
على الحركة فرارا من التقاء الساكنين واوثر الفتح للخفة والعارض
خمسة اشياء المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامى واختلفت كلمة القوم
فى المضاف الى ياء المتكلم الى ثلثة اقوال الاول انه مبنى الثانى انه
معرب لا ان اعرابه تقديرى والاول مذهب الجمهور من الاوائل
والثانى مذهب بعض المتاخرين كالشيخ ابن الحاجب ومن تبعه ولهذا
عده من المعرب التقديرى حيث قال فالتقدير فيما تعذر كعصا وغلامى
مطلقا الثالث انه ليس معربا ولا مبنيا واليه ذهب قوم وسموه
خصيا وبالجملة فالكل متحيرون فى ذلك ووجه الحيرة انه لما اضيف
الى ياء المتكلم وجب ان يكون ما قبل الياء مكسورا بالكسرة الموافقة فلو كان
بعد ذلك اعرابه وجد محل الاعراب مشغولا بالكسرة الموافقة وانما حيث

لا يزول فتحيروا في ذلك فقوم جعلوه مبنيا تخلصا عن الحيرة اذ هو مضاف
الى المبني والمضاف الى المبني يكتسب البناء من المضاف اليه كما تبين عليك
في ضمن التفصيلات السابقة وقوم جعلوه معربا الا انه لما تعذر اعرابه
لفظا اعتبروه تقديرا قال الشيخ ابن الحاجب من زعم انه مبني فقد غلط
اذ الاضافة الى المبني لو كانت سببا موجبا للبناء لبني نحو غلامه وغلامك
وايده المحقق الرضي بهذا الدليل واستصوبه وارتضاه وفيه نظر لان العلة
ههنا مركبة لا مجرد الاضافة الى المبني حتى ينتقض بنحو غلامه كما زعم الشيخ
ووجه تركيب العلة ههنا ان العلة هي كونه مشبها بالحرف بجموده بلزومه
وبنية واحدة مانعة عن التصرف كما اعتبره السيرافي فاسي على ما حققنا
سابقا واضافته الى المبني فالعلة هي المجموع فلا ينتقض بنحو غلامه
اذ الاضافة ههنا وان وجدت الا ان الشبه بالحرف بالجمود منتف
وقوم جعلوه لا معربا ولا مبنيا فهؤلاء استغرقوا في الحيرة وبقوا فيها
لانهم يقولون ان المضاف والمضاف اليه لشدة امتزاجهما صار المجموع ككلمة
واحدة وصار المضاف بمنزلة بعض الكلمة وبعض الكلمة لا يستحق الاعراب
والبناء فيكون واسطة بين المعرب والمبني فيكون لا معربا ولا مبنيا وهذا
المذهب ضعيف جدا اذ لم يعهد في العربية اسم مستعمل في التركيب لا يكون معربا
ولا مبنيا والمفرد المعرفة نحو يا زيد اي الثاني من المبنيات العارضة
المنادى المفرد المعرفة فالمفرد احتراز عن المضاف نحو يا عبد الله فانه
معرب والمعرفة احتراز عن النكرة نحو يا رجلا خذ بيدي فانه ايضا
معرب وانما بني المنادى في هذه الحالة اذ هو قائم مقام الضمير في ادعوك
وكاف ادعوك شبيه بالحرف وهو كاف ذلك فيكون مشابها لما لا تمكن له
وهو الحرف وهذا ما قال في المفصل او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم
اي وقوعه موقع لفظ تشبه بما لا تمكن له فالمشبه هو كاف ادعوك وهو ضمير
والمشبه به هو كاف ذلك وهو حرف وقال ابن الحاجب وعلة بنائه
شبهه بالمضمر معنى ولفظا اذ هو واقع موقعه اذ هو مخاطب معين وشكلا

في الافراد

في الافراد فاجري مجراه في البناء وما ذكرناه اولا اولى لان الوقوع موقع
المبني غير كاف بل لا بد من الانتهاء الى مبني الاصل ولهذا لم يكتف جار الله
بالاول بل اعتبر الثاني ايضا وانما بني على الحركة تنبيها على ان البناء
عارض ولان السكون معتبر للفتحة وهو التقاء الساكنين واوثر الضم
اذ لو فتح لالتبس بالحركة الاعرابية في مثل يا احمر لغير معين وبالحركة البنائية
في مثل يا احمد ولو كسر لالتبس بما اضيف الى ياء المتكلم ثم حذف ياء
اكتفاء بالكسرة نحو يا غلام فلم يدر انه مفرد او مضاف والنكرة المفردة
مع لا لنفي الجنس اي الثالث من المبني العارض اسم لا لنفي الجنس نحو لا رجل
في الدار فانه مبني عارض اما البناء فلتضمنه لمن الاستغراقية كانه قيل
لا من رجل في الدار ولهذا قال صاحب الكشاف في قوله تعالى لا ريب فيه
ان قراءته بالفتح يوجب الاستغراق وبالرفع يجوزه واما عروضه فلان علته
عارضة ثابتة في بعض الاحوال ساقط في بعضها واما الحركة فللاشعار
بالعروض والمركب نحو خمسة عشر اي الرابع هو المركب والمص كما هو دابه
اجمل ههنا واهمل بما لا واخل بالمقصود اخلالا وتفصيل ذلك على
نمط الايجاز ان المركبات باسرها ضربان ضرب يقتضي تركيبه
بناء الجزئين معا وهو الذي يتضمن الشطر الثاني منه معنى الحرف وضرب
لا يقتضي تركيبه الا بناء الاول منهما وهو الذي لا يتضمن الشطر
الثاني منه معنى الحرف فالضرب الاول هو الذي بني منه شطراه
لقيام العلة في الشطرين اما الاول فلانه بمنزلة صدر الكلمة من عجزها
فهو مشبه بالحرف لاحتياجه الى الثاني واما الثاني فلتضمنه معنى
الحرف واما الضرب الثاني فلا يبنى منه الا الصدر لقيام علة
البناء فيه دون الثاني لخلوه عن التضمن فمن الضرب الاول العشرة
مع ما نيفت عليها الا اثنا عشر والاصل في العدد المنيف على العشرة
ان يعطف الثاني على الاول فيقال ثلاثة وعشرة وكذلك الى التسعة
وصيرا واحدا وبنيا لوجود العلتين حرف التعريف والاضافة لا

بالبناء

قوله نيف على وزن خفيف او زاد ويقال النيف الزيادة مخفف ويشدد يقال عشرة ونيف ومائة ونيف وكلما زاد على العقد فهو نيف حتى يبلغ العقد الثاني

يتنو الاحد عشر والى دى عشر الى التسعة عشر والتاسع عشر وهذه احد عشرك
وتسعة عشرك وكان الاخفش يرى الرفع اذا اضافه وقد اسر ذلك سيبويه
كذا ذكره جار الله في المفصل فقط الا اثنا عشر مبنى على مذهب بعض النحاة
وهو ان اثنا عشر معرب الصدر اذ الشطر الثاني بمنزلة نون التثنية من اثنين
فهو اذن معرب لظهور الاختلاف كما في الف مسلمان وذهب الباقون
الى انه مبنى كساير اخواته اذ هو محتاج الى الثاني فاشبه الحرف ومذهب
الجمهور هو الاول فقط نحو خمسة عشر مبنى انه متضمن لحرف العطف
اذ الاصل خمسة وعشرة فحذفت الواو وركبت احدى الكلمتين مع الآخر
وجعل المجموع كالكلم الواحد الدال على معنى واحد وانما فعلوا كذلك اجراله
مجرى ساير اخواته من الاعداد المنفردة نحو خمسة وستة لان ذلك احصر
وانما بنى على الحركة تنبيها على عروض البناء وعلى الفتح اذ الخفة مطلوبة
قال جار الله ومن الضرب الثاني نحو معدى كرب وبعلبك وقال البقلا (?)
ثم قال في معدى كرب لغتان احديهما التركيب مع منع الصرف والثانية
الاضافة فاذا اضيف جاز في المضاف اليه الصرف وتركه وكذلك قال البقلا
وحضرموت وبعلبك ونظايرها فنحو معدى كرب صدره مبنى فقط اذ الثاني
لا يتضمن معنى الحرف فليس فيه علة البناء، وما حذف منه المضاف اليه اي الخامس
من الاشياء الخمسة هذه الظروف كقبل وبعد فتم قبل على اخواته اذ القبلية
تقتضي التقدم وعقبه ببعد اذ كانت البعدية تقتضي التأخر رعاية
لامر المقابلة وفوق وتحت وكذا باقي الجهات وهي قدام وامام وخلف
واسفل وكذا دون ومن عل واول في قولهم ابدا بهذا اول وقولهم
حسب ولا غير وليس غير معدود من الغايات مع انه ليس بظرف تقول
جئتك من قبل زيد ثم تترك الاضافة وتنويها اي تريدها قصدا ونية
فتقول جئتك من قبل اي من قبل زيد فقط وتنويها تنبيه على ان هذه
الالفاظ انما تكون مبنية اذا كان هناك شرطان الاول ان يكون المضاف
اليه محذوفا والثاني ان يكون المضاف اليه مقصودا فاذا انتفى احد الشرطين

كانت

كانت هذه الالفاظ معربة فقولهم جئتك من قبل زيد قبل فيه معرب
وكذا اذا حذف ولم ينو قال جار الله وانما يبنين اذا نوى فيهن
المضاف اليه فان لم ينو فالاعراب كقوله فساغ لي الشراب وكنت
قبلا اكاد اغص بالماء الفرات وقرئ لله الامر من قبل ومن بعد
وابدا به اولا ويقال جئت من عل واختلف كلمة القوم في سبب
بنائها الى طرايق الاول ان المضاف اليه من تمام المضاف فهو بمنزلة
اللام من الرجل والفرس فاذا حذف وقصد كان ما بقي كبعض
الكلمة وبعض الكلمة لا يستحق الاعراب واذا حذف ولم يقصد كان
الكلمة تامة كساير النكرات نحو فرس وغلام فيكون معربة مثلها الثاني
وهو الذي ذكره ابن الحاجب في ايضاح المفصل انها متضمنة لمعنى
المضاف اليه والوقت منه اذا اعرب ومنه اذا بنى انه في البناء
متضمن للمحذوف تضمن اين لحرف الاستفهام وفي الاعراب وان كان
المضاف اليه مرادا في نفسه لكنه لا يتضمنه فهو كالظرف في نحو
خرجت يوم الجمعة فان الحرف محذوف لا مضمن والا لوجب البناء مع انه
معرب بالاتفاق هذا كلامه ويرد عليه انه لم يتبين الفرق بجلاء بين المحذوف فيه
الثالث انه متضمن لمعنى الحرف اذ الاضافة معنى الحرف الرابع ان هذه
الاسماء اشبهت الحروف لاحتياجها الى الغير وهو المضاف اليه المنوي الخامس
ان الاضافة نسبة خاصة بين المنتسبين ومعاني الحروف كذلك واليه
اشار من قال وللاضافة معنى من معاني الحروف فكان هذه الاسماء
تضمنت معنى الحرف فبنيت فليتامل السادس انها شبيهة بالماضي لدلالتها
على شيئين معان في انفسها ومعنى ما نوى فيها كالماضي دال على الحدث والزمان
وهنا اشكال وحاصله ان هذه الاسماء اضافة لابد لها من اعتبار
المضاف اليه فيها والمضاف اليه ان ذكر فذاك والا فهو مقدر البتة
ولذا اتفق القوم كلهم على ان هذه الظروف لازمة للاضافة لا تعقل
معناها بدونها فنص عليه جار الله وغيره فقط وكنت قبلا لا بد هنا ايضا

من تقدير اى قبل هذا الوقت او غيره مما يناسب المقام فالقول بانه ان نوى بنى
وان لم ينو لم يبن كلام لا معنى له مع ان القوم قاطبة متفقون على ذلك
فكيف التوفيق بين الامرين بل بين القولين والتفصى عن هذا الاشكال
انه هٰهنا اعتبارين الاول اعتبار التعيين والخصوص فى جانب الاضافة والمضاف اليه
الثانى اعتبار العموم والشيوع فى ذلك وكون هذه الاسماء اضافية لا يقتضى
الا اعتبار اضافة فى الجملة واعتبار مضاف اليه فى الجملة واما تعيينه وخصوصه
فليس ذلك من مقتضياتها والقول بانه ان نوى بنى وان لم ينو لم يبن مبنى على اعتبار
الخصوص والتعيين والقول بانها لازمة للاضافة مبنى على اعتبار العموم
والشيوع فظهر التوفيق بين القولين واندفع الاشكال عن البين وفى
كلام المص حيث اعتبر التعيين فى جانب المضاف اليه بقوله حسبك من قبل زيد
اشارة الى دفع هذا الاشكال وتنبيه على التوفيق بين القولين بقى هٰهنا
بقية من الاشكال وهى المطالبة بين العموم والخصوص حيث بنى الاسم فى الثانى
واعرب فى الاول الا ان هذه البقية ايضا زائلة بما نبهناك عليه سابقا من ان
الاضافة الخاصة ملحقة بمعانى الحروف فكان الاسم متضمنا لمعنى الحرف فبنى
ولا كذلك الامر فى صورة العموم والشيوع فاعرب وسمى هذه الاسماء
غايات على معنى ان غاية المضاف بالمضاف اليه فلما اقتطع اى المضاف اليه
عنهن اى هذه الاسماء صرن اى صارت هذه الاسماء حدودا وغايات
ينتهى اى الكلام عندها اى عند هذه الاسماء حاصل هذا الكلام ان الغاية
هى المضاف اليه فلما حذف المضاف اليه وقامت هذه الاسماء مقامه
انتقل منه اليها وصفه واسمه وهو الغاية ووجه الانتقال ان المقطع اولا
كان هو المضاف اليه فلما ذهب المضاف اليه وقامت هذه الاسماء مقامه
صارت هذه مقاطع فسميت بها فظاهر هذا الكلام ان تسميتها بالغايات
مخصوصة بهذه الحالة وهى كون المضاف اليه محذوفا مقصودا وبهذا
يشعر ظاهر كلام المفتاح ايضا وظاهر كلام المفصل ان هذه غايات مطلقا
واما كون المضاف اليه محذوفا مقصودا فهو شرط للبناء لا قيد للتسمية

وفى كلام المص اشعار بان الحد والغاية معناهما واحد وهو المقطع فقوله
عنده ما اى بها وانما بنيت هذه الاسماء على الحركة اشعارا بعروض البناء
كما مر غير مرة وانما بنيت على الضم اذ الضمة اقوى الحركات فلما سلب
منها شىء هو المضاف اليه وتطرق اليها ضعف بهذا السبب حركوها
باقوى الحركات جبرا لنقصها او لان لها شبها بالمنادى المفرد المعرفة
ووجه الشبه ان المنادى متى نكر او اضيف اعرب قال الله تعالى يا حسرة
على العباد ويقول العرب يا رجلا خذ بيدى واذا افرد وعرف بنى
وكذلك هذه الاسماء اذا نكرت او اضيفت اعربت واذا افردت
وعرفت بنيت ولانه يدخلها النصب والجر حال الاضافة نحو قبل ذلك
ومن قبله فاوثر الضم ليكون حال الاعراب مخالفا لحال البناء والمبنى
اللازم من الافعال الماضى والامر بغير اللام فرغ من بيان المبنيات
الاسمية فى اول الان ان يبين المبنى من الفعل والحرف ومحصول كلامه ان الحروف
مطلقا مبنية لازمة والفعل بعضه مبنى لازم وهو الماضى مطلقا والامر الحاضر
كذلك والتقييد بغير اللام احتراز عن الامر باللام فانه معرب لانه مجزوم وبعضه
مبنى عارض وهو المضارع واليه اشار بقوله والعارض للمضارع اذا
اتصل بضمير جماعة النساء او بنون التاكيد نحو يفعلن وهل تفعلن فقوله
يفعلن مثال للاول وانما بنى المضارع فى هذه الحالة لشبهه بالماضى نحو فعلن
عند سيبويه وشبهه به لاشتراك كل منهما فى لحوق النون وسكون الاخر نحو ضربن
ويضربن فان قيل هذا الاشتراك حاصل بينهما عند اتصال الف ضمير
الاثنين وواو جماعة الذكور نحو ضربا وضربوا ويضربان ويضربون فينبغى
ان يكون المضارع فى هاتين الحالتين ايضا مبنيا مع انه معرب قلنا النون
تقتضى سكون ما قبلها والالف والواو تقتضيان حركته والحركة آلة الاعراب
والسكون آلة البناء وكل ما تقتضى آلة الشىء كانه تقتضى ذلك الشىء
فظهر الفرق فلذلك بنى ما بنى واعرب ما اعرب وعند غيره ترك على اصل البناء
اشعارا بان الاصل فى الفعل البناء وهى على السكون اذ قد عرفت

غير حرة ان الاصل في البناء هو السكون ليس الا وقوله هل تفعلن مثال للثاني
ولفظ هل تنبيه على ان نون التاكيد انما يتصل بالمضارع اذا كان فيه معنى
الطلب كالامر والنهي والاستفهام والتمني ونحو ذلك اذ اللايق بالتاكيد انما هو
الذي فيه معنى الطلب وانما بني المضارع في هذه الحالة اذ هو بسبب هذه الزيادة
اشبه نحو بعلبك فبني على الفتح مثله واما الحروف فلا يكون بناؤها الا
لازما لانه لا حظ لها من الاعراب اذ المقتضي للاعراب انما هو توارد المعاني
المختلفة وهي الفاعلية والمفعولية والاضافة والحروف بمعزل عن ذلك
اذ قد تقرر انها وصل وروابط مجردة فلا مجال للتوارد المعاني المختلفة ههنا
والماضي والامر الحاضر كالحروف اذ لا مجال لطريان تلك المعاني ههنا ايضا
فمبني الاصل هذه الثلثة الماضي والامر والحروف فكل من هذه الثلثة
يقال له مبني الاصل ويقال له ما لا يمكن له ويقال له غير المتمكن اعلم ان هذه
الكلمات اي الاسم والفعل والحرف لما فرغ من تحقيق الاعراب والمعرب
والمبني حاول الآن ان يبين كلاما كليا في ضمنه قسمتها فيه تحصيلا لزيادة
البصيرة وتمهيدا وتوطئة للشروع في باب آخر وتحقيقا لوجه الترتيب
في الابواب الثلثة المتعاقبة بعد الباب الاول وحاصل كلامه ان الكلمات
مطلقا اربعة اقسام الاول ما يكون عاملا ومعمولا الثاني ما يكون عاملا
ولا يكون معمولا الثالث ما لا يكون عاملا ولا يكون معمولا الرابع ما يكون
معمولا ولا يكون عاملا اصلا كالاسم الجامد الخالي من اللام نحو العلم والفرس
فانه لا يصح ان يكون عاملا اصلا بل هو معمول ابدا والمص سكت عن هذا
القسم لانه لم يذكره الشيخ عبد القاهر في الكتب الثلثة فتبعه المص فزعم الفاضل
الكرماني انه اسقطه زعما منه انه غير واقع ثم اعترض عليه بانه واقع نحو
طرا وقاطبة فان كلا منها معمول دائما وليس بعامل اذ لا يضاف الى
شيء حتى يجره ولا ينصب التمييز بل هو معمول ابدا هذا كلامه ولكن فيه
فساد لانا لا نسلم ان اسقاطه مبني على ذلك بل هو مبني على ما ذكرنا
ولو سلم فنحو نادر قليل وقد بينا فيما سبق ان النادر والقليل

ساقط عن درجة الاعتبار وهم انما يتعرضون لما هو شايع الاستعمال
فمنها ما يعمل ويعمل فيه كعامة الاسماء المتمكنة اي المعربة القابلة للاعراب
بانواعه الثلثة والفعل المضارع اشارة الى القسم الاول من الاقسام
الاربعة ومنها ما يعمل ولا يعمل فيه كالحروف العاطفة احترازا عن حروف
العاطفة والفعل الماضي والامر بغير اللام اشارة الى القسم الثاني
والتقييد بغير اللام احترازا عن ذي اللام اذ هو معمول لانه مجزوم وكالاسماء
المتضمنة لمعنى ان وهي من وما ومتى ونحوها على ما قال المص فيما
سيجيء ومن السماعية اسماء تجزم المضارع على معنى ان وهي تسعة
غير اي بنصب غير لانه بمعنى الا كانه قيل الا ايا ويجوز لانه صفة
للاسماء المتضمنة اي الاسماء المتضمنة التي هي غير اي وغير وان كان
نكرة الا انه يقع صفة للمعرفة في امثال هذه المقامات على ما نص عليه
الخليل في مثل قولهم ما مررت بالرجل غيرك ولا يدخل عليه اللام وانما
استثنى ايا لانه وان تضمن معنى الحرف الا انه معرب فيقع معمولا
والكلام فيما يقع عاملا ولا يقع معمولا فوجب استثناؤه اذن فان قيل
الحكم على هذه الاسماء غير اي بانها لا تقع معمولة غير صحيح لانه يدخل
حرف الجر على بعضها فيقال من تمرر امرر كذا ذكره المص فيما يجيء والمجرور
معمول فكيف يصح ذلك قلنا المبني لا يقع معمولا وقد عرفت فيما سبق ان
الاعراب المحلي للمبني معناه انه لو كان في محله معرب لكان هذا الاعراب
ما تباله ومنها ما لا يعمل ولا يعمل فيه اشارة الى القسم الثالث من الاقسام
الاربعة كغير العوامل من الحروف كحروف العطف وحروف الاستفهام
والمضمرات فانها لا تكون عاملة ولا معمولة فان قيل الضمير يقع معمولا
نحو من قبلي ومن بعده ومجرورا بحرف الجر نحو اليه وعليه ونحوها فيكون
معمولا قلنا نحن جوابه ان له اعرابا محليا ونحوها وهي الموصولات
والعامل عندهم ما اوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص لما ان في
كلامه في تقسيم الكلمات الى ذكر العامل كان قضية المناسبة قاضية

المبني لا يقع معمولا

بان يستعمل بتعبيره حتى يتمكن من تعليمه الى قسميه ثم تعليم احد قسميه الى التسعين
والسماعي حتى يتمكن له الانتقال الى مقصوده الذي سيقت هذه المقدمة
لاجلها وهو وجه الارتباط بين الابواب الثلثة ووجه الانتقال من الباب
الاول الى الباب الثاني واراد بالكلمة ههنا الكلمة المعربة فلا يتوجه النقض
بالاسباب المقتضية لاواخر المبنيات على الوجوه المخصوصة على ما ظهر عليك
في ضمن التفصيلات المتعلقة بالمبنيات فليتامل والعوامل جمع عامل
لانه من قبيل الاسماء لا الصفات كالفوارس ضربان لفظي ومعنوي
واللفظي ضربان قياسي وهو ما صح ان يقال فيه كل ما كان كذا فانه
يعمل كذا كقولنا غلام زيد لما رأيت اثر الاول وهو الجر واراد بالاول
المضاف في الثاني وهو المضاف اليه وعرفت علته اي علة هذا الاثر
الذي هو الجر وعلته هي الاضافة فضمير علته للاثر لا للاول فسقط ما يقال
من ان الصواب ان يقال وعرفت علته قست عليه دار بكر وثوب
عمرو اي اذا عرفت الاثر وعرفت علته امكنك تعدية هذا الحكم الى كل
موضع يوجد فيه تلك العلة والسماعي ان يقال هذا يعمل كذا وذا يعمل
كذا فليس لك ان تتجاوزه كقولك ان الباء يجر ولم يجزم واما العامل
المعنوي فنذكره في موضعه وهو الباب الرابع من ابواب الكتاب
ان شاء الله تعالى فلنختم الكلام في هذا الباب حامدين لله على الائه
ومصلين على محمد افضل رسله وانبيائه وعلى اله واصحابه وخلفائه

الباب الثاني في العوامل اللفظية القياسية

قدمنا العوامل اللفظية القياسية على العوامل اللفظية السماعية لاطرادها
اي لعمومها وشمولها بالنسبة اليها والعام مقدم على الخاص ولان القول بها
اشارة الى دليل اخر موجب للتقديم لكن بملاحظة الضم اي ضم المقدمة الثانية
اليها وهي التي اشار اليها بقوله وهذا الصنف العمل اذ الحروف والاسماء
انما يعمل بها بالفعل فان قلت اي ترك التعرض لموجب التقديم في هذا الباب
ومثل هذا ليس من داب هذا الكتاب قلت سره الاخفى ما جرى وعند

في الخطبة من انه غير مدخر لذكر شيء مما ذكره الشيخ في الكتب الثلثة والشيخ ذكر ذلك
فتبعه المص وجعلها اي جعل العوامل اللفظية القياسية سبعة اي انواع سبعة
بدليل الاستقراء الفعل على الاطلاق اراد باطلاقه ما يكون كاملا في فعليته
خاليا عن امارات الاسمية والحرفية واحترز به عن اسماء الافعال والافعال
الناقصة وافعال المقاربة وافعال المدح والذم وافعال الشك واليقين
لمكان النقصان في فعليتهن ولهذا ذكره المص في الباب الثالث وجعلها
من العوامل السماعية واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر
والاسم المضاف الاسم التام في بعض النسخ الواو مذكورة في الكل بعد الاول
وفي بعضها الواو مذكورة في البعض ومتروكة في البعض وليس بصواب
بل الصواب تركها مطلقا او ذكرها في الكل والحروف العاملة خارجة
اذ هي في السماعية داخلة وفيما فعله المص من الحكم على البعض قياسي وعلى
البعض انه سماعي ومن التعريف الذي ذكره لكل منهما ضرب من الخفاء
وكان الطريق ان يخص اولا كلا منهما بحيث يمتاز احدهما عن الاخر
ويعدد افراد كل قسم وانواعه بحيث يظهر الفرق بجالها ثم يشرح الترتيب
ثم يشرع في الابواب ولم يفعل كذلك وقد كان المهم ذلك اما الفعل فانه
يعمل الرفع والنصب فالمرفوع فاعله والمنصوب مفعوله ولهذا قال
اما الرفع فعام مطرد في جميع الافعال لان كل فعل لا بد له من فاعل البتة
واليه اشار بقوله لان كل فعل يرفع اسما واحدا اذا اسند ذلك الفعل
اليه اي الى ذلك الاسم الواحد حال كون ذلك الفعل مقدما عليه اي على ذلك
الاسم الواحد الذي هو فاعله فهو حال من ضمير يرفع فقوله اسما اشارة
الى ان الفاعل لا يكون الا اسما فقولهم اعجبني ان ضرب زيد ماول بالاسم
اي اعجبني ضربه وقوله واحدا اشارة الى ان الفاعل لا يجوز ان يتعدد
يعني لا يجوز ان يرتفع اسمان مختلفان بجهة الفاعلية برافع واحد بطريق
ت الاستقلال فنحو قولهم قام زيد وعمرو خارج عن التعدد وكذا قولهم قام الزيدان
وقوله مقدما عليه اشارة الى انه لا يجوز ان يتقدم الفاعل على فعله

الرافع له وامتناع التقديم امر متفرع عليه ثابت باجماع النحاة وقيل
الامتناع قول البصري والكوفيون يجوزون تقديمه وبالجملة فالفاعل
مخصوص بخصايص الاول انه لا يجوز ان يتعدد الثاني انه لا يجوز ان يتقدم
الثالث انه لا يجوز ان يحذف ولما كان المص بصدد اثبات عموم الرفع
الثابت للفعل لا بصدد تعريف الفاعل اشار الى البعض ولم يتعرض للبعض
بطريقه ولان هذه الخصايص تستطلب من كتابنا شرح لب اللباب
فانا سنبسطها هناك على وجه البسط والاطناب نحو فعل زيد اعتبر
اعم الافعال في المثال اذ هو اوفق لمقصوده وهو ان كل فعل فله رفع فاعتبر
العموم في الجانبين فان لم يكن الفاعل مظهرا اضمر فيه اشارة الى
انه لا يجوز حذف الفاعل يعني انه لا بد له من فاعل اما ظاهر او ضمير
والمحذوف خارج عن القسمين واراد بالاسناد اعم من ان يكون بطريق
الوقوع والصدور نحو ضرب زيد او بطريق القيام والالصاق
نحو مرض ومات اما بارزا اي ذلك المضمر اما ظاهر كالتاء في فعلت او
مستكن كالمنوي في افعل اي انا ثم الفعل على ضربين متعد وهو ما
جاوز الفاعل ونصب المفعول به فيه اشارة الى ان المفعول اصطلاحا
هو المنصوب فقط فاذا اطلق فلا يتبادر الفهم الا اليه ولازم وهو
ما يختص بالفاعل اي ما كان مقصورا على الفاعل لا يتجاوز الى المفعول
والتقييد به تنبيه على ان جميع الافعال لازمة كانت او متعدية مستوية
الاقدام في سائر المفاعيل فاليا دخلت على المقصور عليه دون المقصور
وهذه عبارة عرفية والعرفي هو الثاني كذهبت وقمت وقعدت وتمثيل
اللازم بهذه الثلثة تصريحا بالرد على من زعم انها متعدية قال سيبويه في الكتاب
وتراهم يقولون ذهبت الشام وهو شاذ وكذا يقولون قعدت شهرين
وهو ظرف لا مفعول به وبالجملة فبعضهم يزعمون انها متعدية بناء على الاستعمال
المشابه به قال الله تعالى لاقعدن لهم صراطك المستقيم فلما جاوز المضمر
على هولاء خصص هذه الثلثة بالذكر تصريحا بالرد والمتعدي على ثلثة اضرب

متعد الى مفعول واحد كنصرت زيدا ومتعد الى مفعولين ثانيهما غير الاول
اي لا يصح حمله عليه فالغير بمعنى المباين كاعطيت زيدا درهما فانه لا يصح ان يقال
زيد درهم او هو الاول اي ثانيهما هو الاول اي يصح حمله عليه كحسبت زيدا
عالما فانه يصح ان يقال زيد عالم فقوله او هو الاول معطوف على الخبر وهو
قوله غير الاول فان قوله ثانيهما مبتدأ وقوله غير الاول خبره وانما زاد
هو ولم يقل او الاول لئلا يشتبه الخبر بالصفة في قولك ثانيهما الاول ولا اشتباه
في غير لانه نكرة ومتعد الى ثلثة مفاعيل كاعلمت زيدا عمروا فاضلا والافعال
المتعدية الى ثلثة مفاعيل اعلم واري وانبأ ونبأ واخبر وخبر واعلم ان
بعض الافعال يجي متعديا تارة ولازما اخرى يقال علم وعلم به ونصحتك
ونصحت لك وشكرتك وشكرت لك قال الله تعالى ان اشكر لي ولوالديك
ويقال شكر الله سعيه وقد يقام المفعول مقام الفاعل اذا بني له اي للمفعول
الفعل فيرتفع المفعول اذن باسناده اي باسناد ذلك الفعل المبني للمفعول
اليه اي الى ذلك المفعول وليس هذا الفاعل مفعول ما لم يسم فاعله كضرب زيد
واعطي زيد درهما المثال الاول تنبيه على ان المفعول فيما يتعدى الى واحد متعين
والمثال الثاني تنبيه على ان الاسناد الى الاول في باب اعطيت اولى ويجوز
اعطي درهم زيدا والى هذا اشار بقوله ويجوز اسناده الى المفعول الثاني
الا في باب حسبت اراد بباب حسبت كل فعل يتعدى الى اثنين ويصح حمل
الثاني على الاول والاستثناء دليل على الجواز في باب اعطيت كما اشرنا اليه
انفا ومبنى الكلام على قول الجمهور والا فبعضهم يجوزون الاسناد الى الثاني
في البابين عند امن الالتباس واعلم ان بعض الافعال لزم طريقة واحدة
وهي انها جاءت على لفظ المبني للمفعول فقط ولم يجي منه المبني للفاعل تفويضا
الى فهم السامع ان فاعلها هو الله عز وجل وهو للتعيين وظهوره لا احتاج الى ذكره
وتلك الافعال نحو جن وسل وزكم وحم قال سيبويه لو اردت نسبتها
الى الله جل وعلا لكان على افعل نحو اجنه الله واسله وازكمه ومنصوب الفعل
الفعل على نوعين خاص وعام فالخاص ثلثة اي ثلثة انواع المفعول به

وانما جعل خاصا لانه انما يكون للمتعدي كما ذكر انفا والتمييز لانه انما يكون
للمبهم نحو طاب زيد نفسا فما لا ابهام فيه لا تمييز فيه نحو طاب زيد نفسا
فان نسبة الطيب الى زيد مبهمة لان حصل طاب يشتمل زيد فوقع الاحتياج
الى التمييز ازالة لهذا الابهام وفي التنزيل واشتعل الرأس شيبا اصله اشتعل
شيب الرأس فعدل عن الاصل تحصيلا للاجمال والتفصيل فان باب التمييز
كله باب مزال عن اصله لتوخي الاجمال والتفصيل الذي هو شعبة من البلاغة
فان طاب زيد نفسا اصله طابت نفس زيد وكذا غيره فتفعل كذلك لما ذكرنا
وهذا حديث اجمالي وتفصيله سنلقي اليك في باب التمييز ان شاء الله تعالى
والخبر المنصوب اي خبر الافعال الناقصة والناصب هنا وان كان
سماعيا الا ان خبره قسم من اقسام منصوب الفعل مطلقا لان قوله ومنصوب
الفعل على ضربين اراد به جنس الفعل مطلقا فلا يرد عليه انه جعل الخبر من معمول
العوامل القياسية مع ان عامله سماعي ووجه التخصيص هنا ظاهر لانه انما
يكون في افعال معدودة معروفة هي الافعال الناقصة والعام اي الضرب
الثاني من منصوب الفعل هو منصوب العام في خمسة اي ينحصر في خمسة
فاورد كلمة في ليقع ظرفا بتقدير الانحصار المصدر المفعول فيه المفعول له
المفعول معه الحال وسيجيء تفصيل هذه واحدا فواحدا اما الاول اي المصدر
فكل فعل لازما كان او متعديا ينصب مصدره فيكون المصدر اذن عاما
غير مخصوص بفعل دون فعل سواء كان ذلك المصدر مبهما او محدودا اراد
بالمبهم ما لا يدل على اكثر مما يدل عليه الفعل بل يفيد التاكيد فقط وبالمحدود
ما دل على اكثر مما يدل عليه الفعل والحاصل ان ما هو لتاكيد الفعل سمي مبهما وما هو
للنوع والمرة سمي موقتا بلسان ومحدودا بلسان المص او معرفة او نكرة
نحو ضربته ضربا مثال للمبهم والنكرة معا وضربة مثال للمحدود والضرب
الذي تعلم مثال للمعرفة والمعرفة قد يكون باللام كما ذكره المص وقد يكون بالاضافة
نحو ضربته ضرب زيد تقديره ضربته ضربا مثل ضرب زيد فحذف الموصوف لدلالة
الفعل عليه ثم وضع الصفة مقام الموصوف فصار هكذا ضربته مثل ضرب زيد

ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه كما في قوله تعالى واسئل القرية
وما كان بمعنى المصدر معطوف على قوله مصدره اي كل فعل ينصب مصدره
وكل ما هو في معنى المصدر نحو ضربته سوطا فقوله سوطا آلة موضوعة
موضع المصدر فيقال تارة ضربته سوطا وتارة ضربته سوطين وتارة
ضربته اسواطا والاصل ضربته ضربة بسوط وضربتين بسوطين وضربات
بسوط فحذف المصدر الذي اريد به العدد واقيم الالة مقامه على نمط
المصدر في الدلالة على ما دل عليه ذلك المصدر فيقال في المفرد سوطا
لانه قائم مقام ضربة وفي المثنى سوطين لانه قائم مقام ضربتين
وفي الجمع اسواطا لانه قائم مقام ضربات فافراد الالة وتثنيتها وجمعها
افراد المصدر وتثنيته وجمعه فهذه الامور راجعة الى المصدر لا الى
الالة اذ المقصود اعتبار هذه الامور في المصدر لا اعتبارها في الالة
ويجوز ان يقال الاصل ضربته ضربا ضربة سوط فحذف المضاف
واقيم المضاف اليه مقامه قال الفاضل [illegible] شكر الله سعيه
ان سوطا ليس بمصدر ساقط لسوط اذ لو كان مصدرا لما ثني وجمع مع
انهم يقولون ضربته سوطين واسواطا وفيه نظر اذ المصدر انما يمتنع
تثنيته وجمعه اذا كان للتاكيد فقط اما اذا كان للنوع والعدد فيجوز
تثنيته وجمعه والنوع والعدد مجتمعان هاهنا اذ السوط معناه الضرب
بالسوط كما اجتمع الامران في قولك ضربته ضربتين وضربا بالالات
بالنوع ما يكون موصوفا بصفة اي مصدر موصوف بصفة لا يدل عليها
الفعل وبالعدد ما يدل اي مصدر يدل على عدد المرات معينا كان العدد
او غير معين وهاهنا سؤال مشهور وهو انه لم لا يجوز ان يجعل نحو ضربته
سوطا من قبيل قعدت جلوسا وحبست منعا فيجعل سوطا مصدرا
غير ملاق للفعل المذكور في الاشتقاق حتى يحصل الخلاص من التقديرات
المعتبرة فيه كما ذكرت واجيب عنه بان السوط هاهنا لا يجوز ان يجعل مصدرا
اذ هو ضرب مخصوص معناه الضرب بالسوط ولا دلالة للعام على الخاص

بخلاف العكس نحو سطته ضربا واعترض عليه الفاضل الشارح شكر الله سعيه
بوجهين الاول انه اذا لم يجز ان ينصب السوط مصدر الضرب لعدم دلالته
عليه فعدم جواز انتصابه به اما بالطريق الاولى كما لا يخفى الثاني انه
منقوض بقولهم ضربت ضربة وضربتين لعدم الدلالة ههنا ايضا وفيه نظر
اما اولا فلان مراد هذا القائل انه لا يجوز ان يكون مصدرا للتاكيد على نمط
ضربت ضربا وقعدت جلوسا وجلست قعودا فسقط الاعتراض عنه بالنظر
واما ثانيا فلان انتصاب سوطا اذا كان اسم آلة بالفعل المذكور ليس لاجل انه
يدل عليه الفعل المذكور حتى يرد بعدم دلالته عليه بل ان انتصابه به انما هو لاجل
انه قائم مقام المصدر المحذوف كما قدرناه سابقا وههنا بحثان الاول ان المصدر
من العوامل القياسية وقد صرح المص بذلك في مطلع الباب وقد جعل ههنا
من المعمولات القياسية وان ذكره ههنا يغني عن ذكره بعد الصفة المشبهة
بقوله المصدر كل اسم اشتق عنه الفعل وصدر عنه والجواب انه اراد
بالمصدر ههنا المفعول المطلق واراد بالمصدر في مطلع الباب المصدر
والذي سيجيء بعد ذلك اشارة الى المذكور في اول الباب وتفصيل له والعامل
القياسي انما هو المصدر الذي اشار اليه في اول الباب اجمالا واشار اليه فيما يجيء
تفصيلا والذي ذكره ههنا معمولا انما هو المفعول المطلق والفرق بينهما
ان المفعول المطلق عندهم هو المنصوب بفعل او معناه بخلاف المصدر
فان الضرب في قولك جرحته بالضرب مصدر وليس بمفعول مطلق وضربا
في قولك ضربته ضربا مصدر ومفعول مطلق فبينهما عموم مطلق وكل مفعول
مطلق مصدر ولا عكس والمفعول المطلق معمول دائما بخلاف المصدر
فانه عامل تارة ومعمول تارة وبهذا يظهر انه كان على المص ان يذكر ههنا
مكان المصدر المفعول المطلق البحث الثاني ان قوله وما كان بمعنى
المصدر معناه وما كان بمعنى مصدره فهذا يعم تبيا والمصدر
الذي هو بغير لفظ الفعل المذكور ملاقيا له في الاشتقاق كقوله تعالى
وتبتل اليه تبتيلا والله انبتكم من الارض نباتا او غير ملاق

نحو قعدت

15

نحو قعدت جلوسا ويتناول ما ليس بمصدر ايضا نحو ضربته ثلاث ضربات
وضربته انواعا من الضرب وضربته اشد ضرب وضربته هذا الضرب
وضربته سوطا ونحو فما ضرته شيا ان الله لا يظلم الناس شيا ويندرج
فيه لعمومه اسم الاشارة الذي اشير به الى غير مضمون عامله نحو اعجبني
ضرب السلطان فضربت ذاك ويندرج فيه الضمير راجعا كان الى
مضمون عامله او الى غير مضمون عامله فالاول نحو هذا سراقة للقران
يدرسه اي يدرس الدرس والثاني نحو اعجبني الضرب الذي ضربته
ويندرج فيه نحو اعطيته عطاء وكلمته كلاما وسلمته سلاما لان كلا من
هذه الثلثة ليس بمصدر بل هو اسم بمعنى المصدر ففي كلام المص اذن
اشارة الى ان تبتيلا ونباتا وجلوسا منصوب بالفعل المذكور وهو
مذهب المبرد والمازني والسيرافي ومذهب سيبويه ان هذه المصادر
منصوبة بافعالها المقدرة والتقدير وتبتل تبتيلا فنبتم نباتا
وجلست جلوسا والفرق بين الجلوس والقعود ان الجلوس بالنسبة الى
النائم والقعود بالنسبة الى القائم يقال للقائم اقعد وللمتكئ اجلس
المفعول فيه اي الثاني من المنصوبات العامة هو المفعول فيه وفيه
اشارة الى ان المفعول فيه في اصطلاحهم عبارة عما كان منصوبا
بتقدير في فاذا صرح بفي كان اسما مجرورا بحرف الجر لا مفعولا فيه وفيه
رد على ابن الحاجب حيث جعل المنصوب والمجرور مفعولا فيه وجعل
تقدير في شرط نصبه لا شرط كونه مفعولا فيه وهو خلاف الاصطلاح
وانما قدم المفعول فيه على سائر المنصوبات العامة لان اتصاله
بالفعل اشد وهو اي هذا اللفظ اي لفظ المفعول فيه لكثرة الاستعمال
وشيوعه صار اسما للظرف من الزمان والمكان فالالف واللام فيه اسم موصول
وصلته اسم المفعول وضمير فيه عائد الى الموصول تقديره الذي فعل فيه هو ظرف فان
الالف واللام هنا يستوي فيه المؤنث والمذكر والمفرد والمثنى وفي
والزانية والزاني فصح الاخبار عنه بقوله ظرف الزمان كما يقال الكاتب

فرق بين القعود والجلوس

الدركي

في الدار رجلان او رجال فسقط السؤال ههنا بانه كيف جعل المبتدا مفردا
والخبر مثنى حيث قال هو ظرفا الزمان والمكان وهو بمنزلة ان يقال
الشيء والواحد شيئان على ان هذا تقسيم بعض المفعول فيه ضربان ظرف الزمان
وظرف المكان كما يقال الاسم قسمان جامد ومشتق وقال الحصني فيما سبق
الكلمة ثلثة انواع اسم وفعل وحرف ومثله اكثر من ان يحصى والحصني اكتفى بتقسيم
ولم يشتغل بتحديده لان لفظه ينبئ عن معناه واسمه يخبر عن مسماه وكذلك
جعله من المنصوبات العامة على انه منصوب فكانه قيل المفعول فيه
منصوب بفعل فيه فعل مذكور ههنا صعبه وتعريفه الصحيح انما هو هذا
لكنه ماخوذ من لفظه ومن جعله فليتامل فالزمان كله ينتصب بالظرف
اي ظرف وقت الزمان باسره مبهمها وموقتها يقبل النصب بتقدير في ويقع
ظرفا للفعل المذكور قبله سواء كان ذلك الفعل لازما او متعديا ولا كذلك
ظرف المكان مطلقا بل فيه تفصيل وهو انه ان كان المكان مبهما فهو
ايضا يقبل النصب بتقدير في وان كان موقتا فلا فالمكان المبهم ومطلق
الزمان حكمهما واحد وهو انه يقبل النصب بتقدير في وسر ذلك ان مطلق الازمنة
وهي الازمنة الثلثة مدلول الفعل لان الفعل بصيغته يدل على ذلك فجعل حكم الفعل
مطردا في جميع الازمنة سواء كانت مفهومة من صيغة الفعل او لم تكن طردا
للباب واما المكان فلما لم تكن دلالة الفعل عليه لفظية بل عقلية لم يجعل
حكم الفعل عليه مطردا بل نظروا فيه فوجدوا بعض اقسامه شبيها بالزمان
الذي هو مدلول الفعل اعني الازمنة الثلثة وهو المكان المبهم فانه شبيه
بالزمان الذي هو من الازمنة الثلثة فجعلوا حكمه حكمه قضاء لحق المشابهة
والمناسبة فجوزوا نصبه ايضا بتقدير في ووجه المشابهة بينهما امران الاول
الاول التغير والتبدل لانه كما يصير الزمان المستقبل حالا ويصير الحال ماضيا
كذلك المكان المبهم اذ الفوق يصير تحتا واليمين يصير شمالا الى غير ذلك
الثاني ان كلا منهما مبهم غير محصور فقوله فالزمان كله اي مبهمه وموقته
المبهم كالحين والوقت والمحدود اي الموقت كاليوم والشهر والحول

مبني على ما هو اصح الاقوال في تفسير المبهم والموقت من الزمان وهو ان المبهم
هو الذي لا حد له يحصره معرفة كان او نكرة كحين وزمان والحين والزمان
ووقت والوقت والموقت هو الذي له حد اي نهاية يحصره سواء كان
معرفة او نكرة كيوم وليلة وشهر ويوم الجمعة وليلة القدر وشهر رمضان وسنة
المبهم كالحين والوقت فان كلا منهما مبهم اذ ليس بدايته معلوم ولا نهايته
معلومة والمحدود اي ما له حد معلوم في الطرفين كاليوم فان حده في
جانب البداية طلوع الشمس ان اعتبر النهار عرفيا وطلوع الصبح ان اعتبر
النهار شرعيا وفي جانب النهاية غروب الشمس وكذا الشهر والسنة واليه
اشار بقوله والشهر والحول فان لكل منهما حدا معلوما في جانبي البداية
والنهاية وهو ظاهر والمشهور بين القوم الموقت مكان المحدود والمحصور
عبر عن الموقت بالمحدود لان لفظه ينبئ عن معناه واسمه يشعر بمسماه اي
ما له حد بداية ونهاية كما اشرنا اليه فهذا اللفظ يغني عن تحديده تقول في الاول
اي الزمان المبهم سرت حينا وفي الثاني اي الزمان المحدود سرت يوما
واثر التعريف اولا والتنكير ثانيا تنبيها على انه لا فرق بين المعرفة والنكرة
فالمبهم مبهم سواء كان معرفة او نكرة والمحدود محدود سواء كان معرفة او نكرة
ففيه رد على من فسر المبهم بالنكرة والمحدود بالمعرفة وخرجت يوم الجمعة
تنبيه على انه لا فرق بين المعرفة باللام وبين المعرفة بالاضافة فقوله
المبهم وما بعده فيه وجهان الاول انه بدل من الزمان اي الزمان كله ينتصب
بالظرفية مبهمه ومحدوده الثاني انه مبتدا وقوله كالحين واليوم خبره
والمقصود تفسيره بالمثال والمكان المبهم فقط معطوف على المبتدا
وهو قوله فالزمان كله ينتصب بالظرف على نمط قولهم زيد منطلق وعمرو
اي وعمرو كذلك فقوله والمكان المبهم اي المكان المبهم ايضا كذلك ينتصب
بالظرفية بتقدير في فحذف الخبر عن الثاني لوضوحه اختصارا وقوله فقط اي
المكان المحدود لا ينتصب على الظرفية بتقدير في والمراد بقوله واما
المحدود فلا بد له من في كالجهات الست وهي الخلف والقدام والفوق والتحت واليمين والشمال

وعنده ووسط الدار بالسكون ميل الى ما ذهب اليه الاكثرون من الاوائل
وهو الذى اختاره ابن الحاجب فى تفسير المكان المبهم فانهم قالوا المكان المبهم
هو الجهات الست وحمل عليها عند ولدى وبين ووسط الدار بالسكون فانتصاب
هذه الظروف ايضا انتصاب الجهات اذ هى شبيهة بها فى الابهام قال
ابن الحاجب وكذا حمل عليها لفظ مكان لا للابهام اذ لا ابهام فى قولك جلست مكان
زيد بل لكثرة استعماله فحذف فى منه تخفيفا فيما هو كثير الاستعمال والمحدود من
المكان عند هؤلاء ما سوى هذه المذكورات وقال بعضهم المكان المبهم هو النكرة
وليس بشىء اذ خلفك وامامك فى قولهم جلست خلفك وامامك منتصب على
الظرفية بلا خلاف وقال الآخرون المكان المبهم هو الذى لا يحصره حاصر
على قياس الزمان المبهم ورد بانه يخرج منه المقادير الممسوحة كفرسخ وميل
مع انه منتصب على الظرفية بلا خلاف فقال هؤلاء ينتصب من المكان
على الظرفية نوعان المبهم والمعدود ويدخل فى المبهم الجهات الست وعند
ولدى ووسط وبين وازاء وحذاء وحذة وتلقاء وما هو بمعناها ويستثنى
من المبهم جانب وما بمعناه نحو جهة ووجه وكنف فانه لا يقال زيد جانب
عمرو وكنفه بل يقال فى جانبه وكذا خارج الدار ولا يقال زيد خارج
الدار بل من خارجها كما لا يقال زيد داخل الدار وجوف البيت بل فى داخلها
وفى جوفه وبالجملة فهذه الالفاظ ينبغى ان يستثنى من المبهم فى جميع التفاسير
لان هذه لا ينتصب على الظرفية بل لا بد فيها من ذكر فى ونحوه وكلام المفصل
قاصر عن المرام اذ لو حمل على ظاهره خرج منه لدى ودون ومع وبين وحذاء
وحذة ونحو ذلك مع ان الكل معدود من المكان المبهم ومنتصب على الظرفية
بتقدير فى وان حمل على ان المكان المبهم هذه وما فى معناها حتى يندرج فيه
هذه الالفاظ انتقض بنحو جانب وجهة ووجه وكنف وخارج الدار
وداخل الدار وحضرة فلان وحضرته فلان ونحو ذلك وكلام هكذا اداء به
الاجمال والاجمال والاخلال فتفطن وعند بعض ان عند موضوع للمكان
فى الاصل لانه قد شاع استعماله فى الزمان ايضا نحو عند المصباح يحمد القوم السرى

87

وقد شاع استعماله فيما ليس بمكان ولا زمان قال الله تعالى ان الدين عند الله
الاسلام وقال فالذين عند ربك يسبحون له بالليل والنهار ولما كان
اصل وضعه للمكان عده القوم من المكان المبهم وهو من الظروف
اللازمة الظرفية اذ الظروف مطلقا ضربان ظرف متصرف
وظرف غير متصرف فالظروف المتصرفة على ما فسرها القوم عبارة
عن ظروف لا يجب انتصابها بتقدير فى او انجرارها بمن او الى او حتى
والظروف الغير المتصرفة ما يجب انتصابه بتقدير فى او انجراره بمن
وقد يجر متى بالى وحتى ايضا ويجر ابن بالى ايضا مع كلا منهما غير متصرف
وعند من القسم الثانى اذ هو قد يجر بمن اذ يقال جئت من عند فلان
فهو مخصوص بان يدخل عليه من فقولهم ذهبت الى عنده خطاء كذا قال
الشيخ عبد القاهر وقال الحريرى فى مقاماته فى المقامة الحادية والعشرين
فى النكت العربية واما المنصوب على الظرف الذى لا يخفضه سوى حرف
فهو عند ولا يخفضه غير من خاصة واما قول العامة ذهبت الى عنده فهو
لحن هذا كلامه فلفظ عند يجب انتصابه على الظرفية دائما الا اذا كان
مجرورا بمن فقط فلا يجوز رفعه فلا يقال عندك واسع بخلاف الجهات الست
فانها يستعمل تارة اسما فيقال امامك خير من ورائك وتارة ظروفا ووسط
بالسكون فهو غير متصرف بل هو دائما منصوب على الظرفية وبالتحريك
هو متصرف والفرق بينهما من حيث المعنى ان الاول مخصوص بما يكون
لمركز الدائرة حكما والثانى بخلافه واما المحدود من المكان فلا بد فيه من ذكر فى
صريحا ولا يجوز نصبه على الظرفية اذ قد تقرر ان الفعل لا دلالة له عليه
فان قيل ظاهر كلام المفصل يشعر بان المحدود من المكان ايضا يكون
ظرفا منصوبا بتقدير فى لانه قال ويسمى ظرفا الزمان والمكان وكلاهما ينقسم
الى مبهم وموقت ومستعمل اسما وظرفا ومستعمل ظرفا لا غير هذا كلامه
وفيه تصريح بان ظرف المكان يكون منصوبا بتقدير فى وهو خلاف ما عليه
القوم وصرح به المفصل فكيف وجهه قلنا كانه اثبت ذلك بنحو دخلت الدار

وتوضيحه ان دخلت وسكنت ونزلت هذه الثلثة تنصب على الظرفية
كل مكان دخلت عليه مبهما كان او لا نحو دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت
الغرفة وذلك لكثرة استعمال هذه الافعال الثلثة بحذف حرف الجر
من مدخولها مبهما كان او محدودا ونصب على الظرفية وهذا هو مذهب
سيبويه وهو الصحيح وهذا القدر من الاستعمال كاف في صحة التقسيم
والحكم بانه يكون ظرفا بتقدير في فسقط الاعتراض الذي اورده الشيخ
ابن الحاجب في الايضاح المفصل عليه بان هذا التقسيم غير صحيح لان
الذي يقع ظرفا من المكان ليس الا المبهم فقط لا يقال صليت مسجد
بدون في ولا وسط وانما يقال صليت في المسجد وفي وسط لانه مكان
محدود ولا دلالة للفعل عليه حتى ينصب على الظرفية فوجب التصريح
بفي واما دخلت الدار فتوسع جواب لسؤال مقدر حاصله ان الدار
مكان محدود ونصبوه بالفعل المذكور على الظرفية فكيف لا يصح ذلك
وحاصل الجواب ما اشرنا اليه انفا وهو ان دخلت لكثرة استعماله
ينصب على الظرفية كل مكان مدخل عليه والاصل دخلت في الدار
الا انه لكثرة استعماله حذف حرف الجر واوصل اليه الفعل اتساعا
وقد عرفت ان هذا مذهب سيبويه وهو اصح القولين فيه اذ الجرمي
يقول ان دخلت متعد وما بعده مفعول به لا مفعول فيه وليس بشيء اذ الصحيح
ان دخلت لازم قال ابن الحاجب الخلاف في ان الدار مفعول به او مفعول
فيه فرع على خلاف اخر في دخلت انه متعد او لازم فمن قال انه متعد
جعله مفعولا به ومن قال انه لازم جعله مفعولا فيه فان قيل فما تقول
في ذهبت الشام فان الشام منصوب على الظرفية اتفاقا قلنا هو من قبيل
قولهم كما عسل الطريق الثعلب وكلاهما شاذ ولكنه مستعمل وههنا فائدة جليلة
وهي ان ههنا اشياء تنتصب انتصاب الظرفية مع ان شيئا منها ليس بظرف
زمان ولا ظرف مكان منها لفظ هذا في نحو قولهم صمت هذا اليوم
وحججت هذا الشهر ومثله اكثر من ان يحصى وهو منصوب على الظرفية

ههنا فائدة جليلة

اتفاقا

اتفاقا بلا خلاف من احد ومنها نحو طويلا وكثيرا وقليلا وقديما
وحديثا يقال سرت طويلا وقلت كثيرا وضحكت قليلا وكنت على
ذلك قديما وحديثا الى غير ذلك ومنها نحو قولهم كان ذلك خلافة عمر
رضي الله عنه وقولهم اتيتك خفوق النجم اي غروبه وكان ذلك مقدم
الحاج وصلوة العصر ويقال صبرت ترويحتين وانتظرته نحر
جزورين قال الله تعالى وادبار النجوم وبالجملة فان هذه الالفاظ
قد شاع استعمالها وانتصابها على الظرفية بافعالها من غير نكير مع انها
خارجة عن التقسيم فكيف وجهه والجواب عن الاول ان الموصوف قد اكتسب
الظرفية من الصفة كما ان المضاف قد اكتسب الظرفية من المضاف اليه
في نحو قولهم افعل ذلك كل حين قال الله تعالى تؤتي اكلها كل حين باذن
ربها قال المتنبي اي يوم سررتني بوصال لم تسؤني ثلثة بصدود
وعن الثاني ان مثله يحتمل وجوها ثلثة المصدرية والحالية والظرفية
اي سرت سيرا طويلا او سرته طويلا او سرت زمنا طويلا فان جعل مصدرا
او حالا فلا اشكال وان جعل ظرفا فالصفة اكتسبت الظرفية من موصوفها
عكس الصورة الاولى ومن هذا القبيل على الاحتمال قوله تعالى
وازلفت الجنة للمتقين غير بعيد اي ازلافا غير بعيد او حال كونها غير بعيد
او زمنا غير بعيد وعن الثالث ان للنحاة في مثله توجيهين الاول
وهو المشهور بين الجمهور ان المضاف محذوف والمضاف اليه قائم
مقامه ومعرب باعرابه اي كان ذلك وقت خلافة وحين خفوق
وحين قدوم ووقت صلوة العصر ومقدار زمان ترويحتين ومقدار
نحر جزورين ووقت ادبار النجوم الثاني وهو الذي ذهب اليه الشيخ ابو علي
الفارسي انه لا حذف ههنا ولا اضمار المضاف بل المصدر بنفسه قائم مقام
الزمان وتحقيق ذلك ان المصدر والزمان اخوان رضاعا وبينهما شدة
الاتصال وفرط الالتصاق لانهما مدلولا الفعل ولذلك ترى الافعال
كلها تنصب الازمان كلها مبهمها ومحدودها على ما مر عليك شرحها ولما بينهما

من شدة الاتصال ترى الزمان تارة يقدم مقام المصدر يعني بذكر
الزمان ويراد به المصدر معه او بدونه لما بينهما من المصاحبة كذكره وذكره
قال الله تعالى وذكرهم بايام الله اى باحداثه ووقائعه وافعاله في القرون
الخالية والامم الماضية وتارة تنعكس القضية فيقدم المصدر مقام الزمان
يعني بذكر المصدر ويراد به الزمان فيقال كان ذلك خلافة فلان
اى كان في زمانه وخفوق النجم اى وقت غروبه وعلى هذا واما قولهم
كان ذلك مقدم الحاج فليس من هذا القبيل لان مفعلا يكون اسم زمان
فلا حاجة الى توجيه واعلم ان لفظ الموضع والمقام والمكان من قبيل
الزمان فيبنى فينتصب هذه الالفاظ على الظرفية بتقدير في مع جميع
الافعال اى الافعال التى فيها معنى الاستقرار المفعول له عقب المفعول له
المفعول فيه بالمفعول له لان اقتضاء الفعل لكل منهما مشترك غير ان الفعل
قد ينفك عنه بخلاف المفعول فيه فان انفكاكه عنه محال فهو في نفس الاقتضاء
مثله ومن جهة الانفكاك دونه فهو تلوه فالحكمة تقتضي تعقيبه به وتقديمه
على سائر المنصوبات هو علة الاقدام اى اقدام الفاعل على الفعل
المذكور قبله اى المفعول له منصوب يكون علة لمباشرة الفاعل للفعل المذكور.
واخذ في ايجاد الفعل والشروع في احداثه الا انه ترك التقييد بمنصوب
اعتمادا على جعله من المنصوبات العامة وتقديمه لها فسقط اعتراض الشيخ
ابن الحاجب على المفصل حيث قال المفعول له علة الاقدام على الفعل وحاصل
اعتراضه ان تعريفه شامل لكل ما هو علة سواء كان منصوبا اولا فيجب عليه
ان يقول هو المنصوب بعلة الاقدام على الفعل لان كلامنا في المنصوبات
هذا كلامه والعجب منه انه جعل جواب الاعتراض دليلا لوروده وانما جعل المصنف
المفعول له من المنصوبات العامة اذ الافعال كلها مستوية الاقدام في نصبه
وفي كلام المصنف تنبيه على ان المفعول له منصوب بتقدير اللام فلو صرح باللام
فيقال ضربته للتاديب فليس بمفعول له اصطلاحا بل هو اسم مجرور بحرف الجر
وهو لام التعليل ففيه رد على ابن الحاجب حيث جعل مثله مفعولا له وجعل
تقدير

تقدير اللام شرط نصبه لا شرط كونه مفعولا له كما قد شرط في المفعول فيه
على ما نبهناك عليه بقي ههنا قيود ثلثة كل منها ماخوذ في المفعول له حتى
لو انتفى واحد من هذه القيود فليس بمفعول له اصطلاحا الاول
كونه مصدرا الثاني كونه فعلا لفاعل الفعل المعلل الثالث كونه مقارنا
للفعل في الزمان قال جار الله وفيه ثلث شرائط المصدرية والفعلية والمقارنة
في الوجود فاذا فقد شئ منها فاللام كقولك جئتك للسمن واللبن ولاكرامك الزائر
وخرجت اليوم لمخاصمتك زيدا امس هذا كلامه فالمثال الاول لفقد المصدرية
اذ السمن واللبن ليس بمصدرين والثاني لفقد الفعلية اذ الاكرام
اعني اكرام المخاطب ليس فعلا للمتكلم والثالث لانتفاء المقارنة الزمانية
فان الخروج واقع في اليوم والمخاصمة واقعة امس فلا مقارنة بينهما في الزمان
ولا خلاف لاحد من النحاة في القيد الاول بل الكل متفقون على وجوبه
واما القيدان الاخران ففيهما خلاف فذهب بعض النحاة الى ان الاتحاد
في الفاعل ليس بشرط والمحقق الرضي اختار هذا القول متمسكا بدليل وهو قول
علي رضي الله عنه فاعطاه الله النظرة استحقاقا للسخط واستتماما
للبلية وانجازا للعدة فان فاعل استحقاقا مفعول له لقوله فاعطاه الله
وضمير المفعول لابليس والمستحق للسخط هو ابليس والمعطي للنظرة هو الله عز و جل
وليس استحقاقا حالا من المفعول اذ قد عطف عليه استتماما فهو اذن حال
عن الفاعل وكذا قوله انجازا للعدة ولا يعطف حال الفاعل على حال
المفعول الثاني قول العجاج يركب كل عاقر جمهور مخافة وزعل
المحبور والهول من تهول الهبور فانه يصف ناقته بالسرعة
وبركوب الرمال العظيمة المشرفة المرتفعة وعلل ركوبها بثلث علل
الثانية خط الاولى الخوف ممن يتعرض لها في الاراضي المطمئنة الاولى ان لها نشاط
المسرور فهو صاعد على الرمال من جهة النشاط الثالثة الهول من تهول
الاراضي المطمئنة للسير فيها صاعدا لخوفه مخافة اشارة الى العلة
الاولى وقوله وزعل المحبور اى نشاط المسرور اشارة الى العلة الثالثة

وقوله والهول من يهولنا للسجود اشارة الى العلة الثالثة فالهول
معناه الاخافة لا الخوف والفاقة حاصلة لا لمخوفه بل الاخافة
وصف الصاعد فدل ذلك على ان الاتحاد في الفاعل ليس بشرط في المفعول
له هذا الكلام في تقرير تمسكه وليس بشيء من الجواب عن الاول ان قوله
استحقاقا معناه اظهار الاستحقاق لانه تعالى لما قال وان عليك
لعنتي الى يوم الدين بترك السجود والان نظهر على العالمين استحقاقه
للغضب والسخط امهله الى يوم القيمة وقال انك من المنظرين الى يوم الوقت
فاعطاه النظرة لاظهار استحقاقه دفعا لتوهم القاصرين ان مجرد ترك
السجود كيف صار سببا للطرد واللعنة والسخط وهذا القدر من التسامح
في العبارة غير قليل فيما بينهم اعتمادا على ظهور المقصود وعن الثاني
ان الهول هنا بمعنى الخوف لا الاخافة اذ بين اثر لما بينهما من التلازم زم
عادة كثيرا ما يذكر الخوف ويراد الاخافة قال الله تعالى هو الذي يريكم
البرق خوفا وطمعا اي اخافة واطماعا وقال تعالى ولقد آتينا موسى
الكتاب تماما على الذي احسن اي اتماما لما بين التمام والاتمام من التلازم زم
عادة كما بين الخوف والاخافة وبالجملة فمذهب الجمهور هو القول المنصور
واما القيد الثالث وهو وجوب الاتحاد في الزمان ففيه خلاف الشيخ ابي علي
الفارسي فانه قد منع في كتابه المسمى بالتذكرة وجوب هذا الشرط تمسكا بالقراءة
الشاذة في قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم بنصب صدقهم
فانه مفعول له لينفع ولا مقارنة بين النفع والصدق في الزمان فان زمان
النفع زمان الاخرة وزمان الصدق زمان الدنيا فدل ذلك على ان المقارنة
غير واجبة في المفعول له وههنا بحث وهو انه لو اعتبر ظاهر هذه القراءة
فهي كما انها تدل على عدم وجوب المقارنة كذلك تدل على عدم وجوب الاتحاد
في الفاعل فان النفع وصف اليوم والصدق وصف الصادقين فدل
ذلك على ان الاتحاد في الفاعل ايضا غير لازم مع انه اي ابا علي سلم القيد
الثاني ومنع القيد الثالث تمسكا بهذه القراءة الثاني انه اعتبر في الآية

الاخرى توجيها هو جار ههنا وتوضيح ذلك ان قوله تعالى ولن ينفعكم
اليوم اذ ظلمتم انكم في العذاب مشتركون فيه اشكال نحوي وحاصله
ان اذ لا يجوز ان يكون بدلا من اليوم لان اذ للمضي فكيف يبدل منه
مع اختلاف الزمانين ولا يجوز ان يكون ظرفا لينفع اذ الفعل الواحد
لا يعمل في ظرفين مختلفين ولا لمشتركون لان معمول الصلة لا يتقدم
على الموصول ولان الاشتراك في الاخرة لا في زمن ظلمهم قال الامام
ابو الفتح ابن جني راجعت شيخي ابا علي مرارا في هذه الاية مستشكلا
ابدال اذ من اليوم فاخر ما تحصل منه ان الدنيا والاخرة متصلتان لهما
وكونهما في حكم الله سواء كانهما واحد فكان اليوم ماض هذا كلامه
ولا يخفى ان هذا الوجه من الدفع جار فيما نحن فيه وهو القراءة الشاذة
فلا يثبت بها انتفاء القيد الثالث فلا حاجة الى مخالفة الجمهور
بما فيه واذا تقررت هذه الفوائد تبين عليك ان تعريف المص
للمفعول له قاصر عن المقصود فالتعريف الصحيح عندي ان يقال
المفعول له مصدر منصوب يعلل به الفعل المذكور من غير لفظه مع اتحاد
الفاعل والزمان فيهما فليتأمل تقول ضربته تاديبا فان التاديب
علة للاقدام على الضرب اي حامل للفاعل على فعله فان قيل كيف صح
جعل التاديب سببا للضرب مع انه مسبب عنه لانا نعلم قطعا ان الضرب
سبب للتاديب قلنا الضرب سبب للتاديب في الخارج وعلة له ومعلول
له في الذهن والتاديب علة له في الذهن معلول له في الخارج وهذا الكلام
ظاهري والتحقيق ان التاديب ليس بعلة للضرب اذ التاديب بالحقيقة
هو الضرب لا تفاوت بينهما الا بالاجمال والتفصيل والشيء لا يكون
علة لنفسه بل العلة في التحقيق انما هو اثر التاديب وهو التادب
في المضروب اي ضربته لتادبه الا انهم اكتفوا عن الاثر بالمؤثر لدلالته
عليه وتبادر الذهن اليه حتى لو صرح بالعلة الحقيقية التي هو التادب
لما كان ذلك مفعولا له اصطلاحا ولا ينتصب بالفعل المذكور اصلا اذ لا اتحاد

اي مصدر منصوب مع غير لفظه وضمنه او لو كان من لفظه لكان مفعولا مطلقا لا مفعولا له
صح

ههنا في الفاعل ولا في الزمان اما في الفاعل فظاهر واما في الزمان فلانه ربما
لا يحصل بهذا الاثر فكيف يعتبر فيه المقارنة فذكر المؤثر اذن مبني على التحفظ
للقاعدة المعلومة الاصطلاحية وخرجت مخافة الشر المفعول له
في المثال الاول نكرة وفي هذا المثال معرفة فقد دل المثالان معا على انه
يجوز ان يكون نكرة ويجوز ان يكون معرفة واختير في المثال الاول الفعل المتعدي
وههنا اللازم تنبيها على ما هو بصدده من ان المفعول له من المنصوبات
العامة ينصبها كل فعل متعديا او لازما واختير في المثال الاول في المفعول له
ما هو من افعال الجوارح وفي الثاني ما هو من افعال القلوب تنبيها على
ان العلة قسمان الاولى العلة الغائية التي يطلب حصولها وترتبها
على الفعل كجلوس السلطان على السرير فان هذه غاية مطلوبة الثانية
العلة الباعثة اي الحاملة على فعلك في الذهن كمخافة الشر فانها ليست
علة غائية مطلوبة لطلب حصولها وترتبها على الفعل المذكور بل الخوف
باعث محض في الذهن والفائدة الاخرى لهذا الاختيار الرد على من زعم
ان المفعول له مشروط بكونه من افعال القلوب لان اعتبار المقارنة
انما يتحقق ههنا واما افعال الجوارح كالضرب والقتل ونحو ذلك فانها
يضمحل وتتلاشى ولا يبقى فلا يمكن اعتبار المقارنة فيها بخلاف افعال القلوب
فانها باقية غير متلاشية المفعول معه اي الرابع من المنصوبات العامة
المفعول معه وعرفوه بانه المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى مع لمصاحبة
معمول فعل لفظا او تقديرا والمراد بالمصاحبة المشاركة يعني ما بعد
الواو يجب ان يكون شريكا لمعمول مذكور قبله لذلك الفعل في وقت واحد
فاذا قيل سرت وزيدا وجب ان يكون زيد شريكا للمتكلم في السير زمانا
واحدا اي وقع سيرهما معا في الزمان بخلاف ما اذا جعل الواو للعطف وقيل
سرت انا وزيد فان العطف اوجب مجرد التشريك فقط يعني ان زيدا شريك
في المتكلم في السير واما المعية في الزمان يعني وقوع سيرهما معا في زمان واحد
فغير لازم من العطف وهذا ظاهر قوله اي فلكون المعية مقتضية للمشاركة

الزمانية في الفعل بين المعمولين منع صاحب الكشاف كون مع متعلقا
ببلغ في قوله تعالى فلما بلغ معه السعي اذ لو جعل معمولا له لزم ان يكون ابرهيم واسمعيل
بالغين حد السعي معا في زمان واحد وليس كذلك فان قيل فما تقول في قوله تعالى
واسلمت مع سليمان لله رب العالمين فان مع ههنا معمول لاسلمت فلزم كون اسلام
بلقيس واسلام سليمان عليه السلام اي حدوث اسلامهما معا في زمان واحد
وليس كذلك وهو ظاهر قلنا كون مع ههنا معمولا لاسلمت ظرفا لغوا له ممنوع
بل هو حال عن الفاعل اي اسلمت حال كوني كائنة مع سليمان عليه السلام فاندفع
المحذور المذكور والله اعلم بحقائق الامور فان قيل كيف صح جعل المفعول معه
من المنصوبات العامة مع ان هذا الباب مقصور على السماع لا يتجاوز
الى غيره قلنا هذا الباب مختلف فيه فعند الاخفش ومن تبعه قياسي غير مقصور
على السماع وقال آخرون هو سماعي لا يتجاوز ما سمع منه الى غيره والقول
الاول هو المختار عند الشيخ ابي علي الفارسي وكلام المصنف مبني على هذا القول
لا على القول الآخر ولو سلم فمعنى العموم ههنا انه غير مختص بالفعل المتعدي
بل المتعدي واللازم كلاهما ينصبانه وهذا القدر من العموم كاف في صحة
الكلام والله اعلم بالمرام نحو استوى الماء والخشبة بنصب الخشبة على انها
مفعول معه والجمهور رفعه وعطفه على الفاعل وهو الماء لان استوى ههنا
ليس بمعنى استقام بل هو بمعنى ارتفع كما في قوله ذو مرة فاستوى وذلك
مبني على عادتهم من انهم اذا ارادوا ان يعرفوا مقدار الماء يغرزون
في ارضه خشبة فاذا وصل الماء الى رأس الخشبة يقولون استوى الماء
والخشبة فالخشبة ههنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته
وههنا نكتة وهي انه يشترط في نصب الاسم لكونه مفعولا معه جواز عطفه
من حيث المعنى على مصاحبه لا في قال الاخفش وتابعوه نعم هو مشروط
بذلك فلا يجوز اذن جلس زيد والسارية اذ لا يسند الجلوس الى السارية
وكذا لا يجوز ضحك زيد وطلوع الشمس والسر في هذا الاشتراط ان الواو
هذه اصلها العطف فوجب مراعاة اصلها بقدر الامكان واعترض عليه

عليهما السلام

بوجوه الاول انه منقوض بقولهم ما زلت اسير والنيل ولا يصح ههنا اعتبار العطف اذ لا يقال سار الماء بل جرى والثاني انه منقوض بقولهم استوى الماء والخشبة اذ لا يمكن اعتبار العطف ههنا لما مر آنفا وكلا الاعتراضين فاسد اما الاول فلانه يجوز ان يكون تغليبا واما الثاني فلانه يجوز ان يكون استوى بمعنى تساوى اي الماء والخشبة كلاهما استويا والبرهان القاطع على فساد الاعتراضين ان المشاركة واجبة عند الكل اتفاقا على ما حققناه آنفا واذا وجبت المشاركة اندفع الاعتراضان معا فلنبين ما هو بالجملة فالاخفش خصمه محجوج في هذا المقام ومن غرائب المسائل ههنا ما ذكره صدر الافاضل في شرح المفصل حيث ادعى ان المفعول معه يجوز ان يكون جملة فقال الجملة في قولهم جاء زيد والشمس طالعة مفعول معه تأويل المفرد اي جاء زيد وطلوع الشمس وهذا شيء لم يذكره احد غيره وسأحاكمه في بحث الحال هنا من ذلك ان شاء الله تعالى وسنذكر اي المفعول معه بعد اي بعد هذا البحث في الباب الثالث ان شاء الله تعالى وكلامه هناك ان ناصبه هو الواو والجواب عن ذلك هناك تركنا التعرض لها ههنا والخامس من المنصوبات العام الحال صرح بكونه خاصا ههنا مع انه لم يذكر مثله فيما قبل للنكتتين الاولى بعد العهد وطول الفصل الثانية قطع التوهم فيما يجيء بعد الحال من اسم الفاعل والتنصيص على ان اسم الفاعل من العوامل السبعة القياسية الموعودة في مطلع الباب وهي بيان هيئة الفاعل والمفعول اراد بهذا التفسير تعريف الحال المنتقلة لا تفسير مطلق الحال بحيث يندرج فيها المؤكدة ايضا وهذا التعريف مردود من وجوه الاول انه منقوض بالجملة الحالية التي لا صاحب لها نحو جاءني زيد والشمس طالعة قال امرؤ القيس وقد اغتدي والطير في وكناتها بمنجرد قيد الاوابد هيكل الثاني ان الواجب في الحال بهذه انه بيان لهيئة الفاعل او المفعول لا مطلقا بل في حالة ملابسة الفعل ولا دلالة في هذا التعريف على هذا المعنى الثالث انه منقوض بقولهم ضربت الضرب شديدا فان قوله شديدا حال عن المفعول المطلق الرابع انه منقوض بقوله تعالى قل بل ملة ابراهيم

ح بحث الحال

حسينا

حسينا وقوله وابر هؤلاء مقطوع مصبحين فان كلا من المنصوبين ههنا حال عن المضاف اليه الخامس انه صادق على الصفة في مثل جاءني رجل عالم ورأيت رجلا عالما والجواب عن الاول ان مثل هذه الحال امرها في غاية الاشكال حتى تحير الجمهور في حلها اذ هي جملة حالية مع انها لا تنحل الى مفرد ولا تبين هيئة فاعل ولا مفعول وليست بمؤكدة لكونها حالا ولكمال التحيرة فيها افترق الفحول في حلها الى فرق فقال الامام ابو الفتح بن جني انها من قبيل الحال السببية كالنعت السببي في نحو قولك مررت برجل قائم غلمانه والتقدير ههنا جاءني زيد طالعة الشمس عند مجيئه وقالت فرقة من النحاة انها مأولة بالمفرد اي جاءني زيد مبكرا وقال صدر الافاضل هذه الجملة ليست حالا بل هي مفعول معه اي جاءني زيد وطلوع الشمس هذا كلام هؤلاء الفحول والكل بمعزل عن القبول وعندي ان هذه الجملة حال صورة وظرف حقيقة يعني ان مثل ذلك ظرف في صورة الحال والاعتبار للحقيقة لا للصورة قال جار الله في المفصل ويجوز اخلاء الجملة الحالية عن الراجع الى ذي الحال اجراء لها مجرى الظرف لانعقاد الشبه بينها وبينه بقولك اتيتك وزيد قائم ولقيتك والجيش قادم وقد اغتدي والطير في وكناتها هذا كلامه في المفصل وفيه دليل على ما ذهبنا اليه وقد ذكر في الكشاف في سورة لقمان كلاما بعضه دليل على ما ذهبنا اليه وبعضه دليل على ما ذهب اليه ابن جني لانه قال في قوله تعالى والبحر يمده من بعده سبعة ابحر وفي قراءة من رفع البحر كقوله وقد اغتدي والطير في وكناتها وجئت والجيش مصطف ونحوهما من الاحوال التي حكمها حكم الظروف فلذلك عريت عن ضمير ذي الحال ويجوز ان يقدر وبحرها اي بحر الارض هذا كلامه والجواب عن الثالث والرابع والخامس مطلقا من سائر كتبنا مثل شرح لب الالباب وغيره وهي اي الحال دانت الضمير الراجع اذ الحال مؤنث سماعي جواب كيف اشارة الى ما ذكره القوم من ان حقيقة الحال ما يبين كيفية وقوع الفعل وفي كلامه تنبيه على ان كيف

يجوز اخلاء الجملة الحالية عن العائد الراجع الى ذي الحال

موضوع للسؤال عن الحال فان قيل الحال التي كيف سؤال عنها هي الحال بمعنى
الصفة المعنوية القائمة بذات الفاعل اذ قد يسوغ ان كيف زيد معناه اصحيح
ام سقيم الى غير ذلك لا الحال النحوية التي هي اللفظ المنصوب حتى يعتبر نحوه
في جوابه قلنا نعم الا ان كيف اذا دخل على اسم مثل كيف زيد فالمعنى ما ذكرتم
واما اذا وقع بعده فعل متم ان يقال كيف جاء زيد فالمراد السؤال عن كيفية
الفعل وعن صفته فجوابه اذن ان يقال راكبا ونحوه مما يدل على كيفية الفعل
وصفته ولهذا ترى القوم يقولون اذا وقع بعد كيف كلام تام نحو ما ذكرنا فهو
في موضع النصب على انه حال فجوابه اذن كذلك والى هذا اشار صاحب الكشاف
في قوله تعالى كيف تكفرون بالله وكنتم امواتا حيث قال معناه على اي حال
تكفرون حتى ان كان السؤال على حقيقته فجوابه اذن عالمين واليه الاشارة
في نظم التنزيل بتبصره وكنتم امواتا عالمون بذلك فليتهم وقال سيبويه
ان الحال جارية مجرى الصفة للفعل فاذا قيل كيف ذهب زيد فجوابه ما يدل على كيفية
الفعل نحو ان يقال ماشيا او راكبا ونحو ذلك ومراده بالفعل المصدر الذي
يدل عليه الفعل وقال صاحب المفتاح الحال لبيان كيفية وقوع الفعل عن فاعله
وقال الشيخ ابن الحاجب في ايضاح المفصل قد حد بعضهم الحال بانه لفظ
يبين كيفية وقوع الفعل قال وهو سديد وبهذا يظهر ان كلام بعض ههنا
قاصر وان الصواب ان يقال وهي جواب كيف فعل او فعل فليتامل كما
دل المنقول الحاجب لم هذا ايضا قاصر والصواب ان يقال جواب لم فعل
او لو قيل لم كان الغرض ما ب اوعلوا ولم كان نحن حاضا الى غير ذلك
وهو كثير فالمفعول له ليس جوابا له نحو جاءني زيد راكبا مثال لما يبين هيئة الفاعل
ورأيته جالسا مثال لما يبين هيئة المفعول وحقها اي حق الحال ان يكون نكرة
اذ هي في التحقيق خبر وحق الخبر ان يكون نكرة كما ان من حق ذي الحال ان يكون معرفة
لانه في التحقيق مبتدأ وحق المبتدأ ان يكون معرفة وقال الشارح الفاضل
شكر الله سعيه ان الحال جارية مجرى الصفة للفعل ولهذا سماه سيبويه صفة للفعل
واراد بالفعل مصدر الفعل وهو نكرة فصفته ايضا تكون نكرة وفيه بحث

لان كون

لان كون الفعل نكرة ممنوع اذ الفعل اي المصدر ههنا مضاف الى فاعله
والمضاف الى المعرفة معرفة وكيف لا والركوب في نحو جاءني زيد راكبا صفة
لمجيء زيد لا لمجيء ما حتى يكون نكرة نعم ان كان الفاعل نكرة كان الفعل ايضا كذلك
اذ المضاف الى النكرة نكرة وهذا كلام حق لا يحوم حوله شك فانهم قد اطبقوا
على ان كون المبتدأ نكرة وكون الخبر معرفة محضة ممتنع قبل دخول النواسخ
ولهذا تراهم يحتاجون الى التاويل في قوله الطبي كان المام حمار
مع ان الخبر في باب كان معرفة محضة في قوله تعالى وما كان جواب قومه الا
ان قالوا فلو لم يكن المصدر ههنا معرفة لامتنع فان قوله جواب قومه نصب
خبر كان وقوله الا ان قالوا اسمه والتقدير وما كان جواب قومه الا
قولهم فلو كان المصدر نكرة لزم كون الخبر معرفة محضة وكون المبتدأ نكرة
وهو ممتنع باتفاقهم وباب الاستثناء ليس يستثنى من هذه القاعدة على ما صرحوا به
وقال ابو البقاء في قوله تعالى تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم ان لا نعبد
الا الله ان قوله ان لا نعبد الا الله بدل من قوله سواء لا صفة
اذ هو معرفة اذ التقدير عدم عبادتنا الا الله ولما ذكرنا من ان مصدر
الفعل الذي فاعله معرفة معرفة اعترض النحاة على صاحب الكشاف
حيث قال في قوله تعالى انما اعظكم بواحدة ان تقوموا لله ان قوله
ان تقوموا عطف بيان على واحدة بان عطف البيان معرفة وقد اتفق
البصريون كلهم على ان عطف البيان لا يجوز ان يكون نكرة ولا يجوز ان يكون
مخالفا للمتبوع وهو المبين في التعريف والمتبوع ههنا نكرة فكيف
يكون المعرفة وهو قوله ان تقوموا عطف بيان له اذ التقدير قيامكم
لله وكذا اعترضوا عليه في قوله تعالى فيه آيات بينات مقام ابراهيم حيث
جعل مقام ابراهيم عطف بيان لقوله آيات ثم اول آخرون كلامه بان مراده
بعطف البيان البدل ويجوز التخالف بين البدل والمبدل تعريفا وتنكيرا وقد
جرت عادته بانه كثيرا ما يسمي عطف البيان بدلا لتآخيهما الا ترى انه قال
في قوله تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ان قوله من وجدكم عطف بيان

لقوله من حيث سكنته فقدرته سكنوه من مكانا حا قطيقوت فانه اراد
بعطف البيان ههنا البدل الذي هو في نفس الابعاد الاصح والتوجيه ههنا ان
ان المصدر في بعض المواضع نكرة والحال صفة لها فحكم تنكيرها
على الاطلاق طرد الباب والله اعلم بالصواب فان اردت الحال عن النكرة
اي ان جعلت الحال حالا عن النكرة فقدمها عليها اي يجب تقديمها عليها
او يلتبس الحال بالصفة في نحو لقيت رجلا راكبا فحكم بوجوبها مطلقا
طرد الباب نحو جاني راكبا رجل تمثيل تنبيه على قيود الاول ان صاحب
الحال نكرة محضة ليست موصوفة بوصف من الاوصاف نحو جاني رجل
عالم راكبا الثاني انه غير مسبوق باستفهام نحو هل اتاك رجل راكبا الثالث
انه غير مسبوق بنفي نحو ما جاني رجل راكبا الرابع انه غير مسبوق بشبه نفي نحو
فلما جاني رجل راكبا الخامس انه غير مسبوق بنهي نحو لا تيكلمن رجل مصيبا
الى كسل انه غير مقصور بالا نحو ما جاني رجل الا راكبا السابع انه نكرة غير
مشاركة للمعرفة نحو جاني رجل وزيد راكبين في كلام المصنف اذن تنبيه على
ان وجوب تقديم الحال على ذي الحال النكرة مقيد بانتفاء هذه القيود المذكورة
حتى ان وجد قيد من هذه القيود السبعة فلا وجوب اصلا وقد عرف سابقا
منا واكنا بالى ههنا ان عادت قد جرت على انه كثيرا ما يعتمد في القيود
والمقاصد بالامثلة بل انه كثيرا ما نفسر بالامثلة كما هو عادة اهل العربية
فضلا عن التعويل عليها في القيود وعليه اي وعلى هذا المعنى وهو تقديم
الحال على النكرة التي هي ذو الحال ورد قوله اي قول كثير في حق معشوقته
غرة لعزة موحشا طلل قديم عفاها كل اسحم مستديم فقوله لعزة
خبر مبتدا وطلل وقوله قديم صفة طلل والطلل رسم الدار واثرها
ومن ذلك بيت الكتاب هل تعرف اليوم رسم الدار والطللا كما عرفت
بحفظ الصيقل الخلا دار المروة اذا اهلى واهلهم بالكانسية نرعى
اللهو والغزلا وجمع الطلل الاطلال وضمير عفاها للطلل لانه جنس
بعض الاطلال او للدار المستفادة بقرينة ذكر الطلل يقال عفت الريح المنزل

عفا

عفا يتعدى ولا يتعدى اي محتها وخربتها والاسحم الاسود وموصوفه مقدر
اي السحاب الاسود المظلم الكثير المطر والمستديم الدائم المطر بطريق الدوام
والايحاش قطع الانس وايقاع الوحشة في القلب يقال اوحش تحوشا اي
والوحشة اسم جامع لجميع اسباب الحزن والغم وموجبات القلق فلا تتصور حالة
من الاحوال الركيكة القبيحة الا والوحشة مخبرة عنها صادقة عليها حفظنا الله
عن الوحشة في الدارين ولهذا المعنى عبر كثير عن حالته التي يقصر عنها العبارات
ولا تحويها الاشارات وهي حالة البعد والفراق عن محبوبته ومعشوقته
كما قال في بيت اخر وما كنت ادري قبل عزة ما البكاء ولا موجعات القلب حتى تولت
ومعنى البيت طلل قديم من اطلال منزل الحبيبة لعزة حال كون هذا الطلل
موحشا موجبا للقلق وقوله عفاها استيناف كانه قيل ما بال الدار قد خربت
فقيل خربها كل سحاب مظلم ممطر ومقصود المصنف من ايراد البيت ان موحشا
حال عن قوله طلل وذو الحال نكرة فقدمها عليه والتحقيق انه غفل عن كون
النكرة موصوفة وقد بينا فيما سبق ان الوجوب انما هو اذا لم يكن هناك
شيء من القيود السبعة وانه لا وجوب ههنا وفيه وجه اخر وهو انه ان جعل
موحشا حالا عن طلل لزم اختلاف العامل اي اختلاف عامل الحال وصاحبها وهذا البحث
انما يتضح حق وضوحه اذا تبين اولا اختلاف المذاهب في مثله وحاصل
ذلك ان العامل قسمان لفظي ومعنوي فاللفظي ظاهر والمعنوي عبارة عن معنى
فعل يؤخذ من غير الفعل اذ اخذ من الفعل نفسه لكان العامل لفظيا لا معنويا
والحاصل في المعنوي ولا يخفى ان غير الفعل كثير فكل غير لا يصلح للاخذ فان الاخذ
من الغير مشروط بدلالة ذلك الغير على المعنى الذي يؤخذ منه فذلك الغير
الذي يدل على معنى الفعل قسمان الاول ان يكون ذلك الغير ظرفا وكلامنا
الان في هذا القسم ويندرج في الظرف الظرف الحقيقي نحو اليوم الخروج
وعندي كذا وما هو ظرف في الاصطلاح وهو الجار والمجرور نحو في الدار زيد
والعمرو كذا وحكم الظرفين واحد فهذا الظرف رافع اي يرفع ما بعده بلا نزاع
انما النزاع في شرطه وفيه ثلثة مذاهب الاول مذهب سيبويه وهو ان الظرف

انما يعمل فيما بعده ويرفعه اذا كان هناك شرطان احدهما ان يكون ما بعده
اسما جامدا نحو عندي مال لاحد ما صريحا نحو اليوم الخروج ولا ما ولا بالحدث
نحو ومن اياته ان تقوم السماء بامره وثانيهما الاعتماد على الامور
الستة المشهورة وهي المبتدأ والموصول والموصوف وذو الحال
وحرف الاستفهام وحرف النفي الثاني مذهب الخليل وهو ان الاعتماد
كاف في عمله لا حاجة الى اشتراط الجمود فيما بعده الثالث مذهب الاخفش
وعليه الكوفيون وهو انه لا حاجة الى اشتراط شي فعمله عنده غير مشروط
لا بالجمود كما هو مذهب سيبويه ولا بالاعتماد كما اتفق الخليل وسيبويه
عليه فالحاصل ان عمل الظرف فيما بعده ورفعه له مشروط بشرطين
عند سيبويه وبواحد عند الخليل وغير مشروط بشي عند الاخفش
ولا يخفى انه لا اعتماد هاهنا فيمتنع ان يرفع لعزة فيما بعده وهو طلل
فمذهب الخليل وسيبويه هاهنا الامتناع بقي مذهب الاخفش فان بني الامر
على مذهبه جاز ان يعمل الظرف وهو لعزة فيما بعده وهو طلل فتقديره
اذن ثبت لعزة طلل حال كونه موحشا فطلل اذن فاعل الظرف فحصل
مقصود المصنف واما ان بني الامر على مذهب سيبويه فطلل عنده مبتدأ
لا عمل للظرف فيه فاختلف العامل في الحال وصاحبها اذ العامل في الحال
هو الظرف وفي صاحبها معنى الابتداء كذا ذكره الشيخ الفاضل ثم قال
والصواب ان يجعل حالا من المستكن في الظرف وهو ضمير طلل فلا يكون ذو الحال
نكرة هذا كلامه ويرد عليه ان نحو ان الضمير العائد الى النكرة نكرة على ما صرحوا
به فيكون ذو الحال على هذا التقدير نكرة فان قيل فليجعل الابتداء عاملا فيها
على مذهب سيبويه فيتحد العامل في الحال وذي الحال قلنا لا سبيل الى هذا الحكم
الاول ان الحال يجب ان يكون بيانا لهيئة الفاعل او المفعول وهاهنا بيان لهيئة
المبتدأ وقد اطبقت النحاة على ان الحال بيان لكيفية وقوع الفعل
نص على ذلك سيبويه وصرح به القوم اجمعون وقد فرغنا عن الجميع فلا تنس
الثاني انهم اطبقوا على ان العامل في الحال الفعل او شبهه او معناه وفسروا شبهه

الفعل

الفعل ما يعمل عمل الفعل ويكون من تركيبه وهو اسم الفاعل واسم المفعول
والصفة المشبهة والمصدر وفسروا معنى الفعل بما يستنبط منه معنى
الفعل ولا يكون من صيغته وهو الظرف والجار والمجرور وحرف التنبيه
واسم الاشارة وحرف النداء وحرف التشبيه ومعنى التشبيه والمنسوب
واسم الفعل ولم يعدوا الابتداء من العوامل في الحال والحاصل ان كلامهم
في الفصلين في تعريف الحال وفي بيان عاملها يدل دلالة قاطعة على ان الحال
من المبتدأ والخبر غير جائز اصلا هذا هو الذي يدل عليه اصول النحو وتصريح
الامام امام الصناعة ومن بعده من ارباب المهارة الا ان تخريج الكافية
وتحقيق المتبحرين في بعض المواضع يدل على انه لا مانع من ذلك فان قيل
فما تقول في مثل قولهم زيد راجلا احسن منه راكبا وقولهم تمرة نخلتي هذا
اطيب منه رطبا وعمرو قاعدا مثله قائما ودرهمك موزونا درهم عبد الله
فان هذه الامثلة جائزة باتفاقهم وهي صريحة في انه يجوز الحال عن المبتدأ
قلنا ممنوع فان راجلا في المثال الاول حال من ضمير احسن وراكبا حال من مجرور
منه وكذا المثال الثاني واما قوله قاعدا في المثال الثالث فهو حال من ضمير الخبر
اذ المعنى عمرو قاعدا اشبه بنفسه قائما فالحال الاول حال من ضمير الفاعل والثاني
من ضمير المفعول واما المثال الاخير فهو تشبيه بليغ والتقدير درهمك موزونا
يشبه درهم عبد الله فقوله موزونا حال من ضمير الفاعل او من مفعول يشبه
لكن يشكل هذا بمذهب الشيخ ابي علي الفارسي واتباعه حيث يمنعون عمل افعل
التفضيل واكثر التشبيه فيما قبلهما لضعفهما في العمل كذا قاله المحقق الرضي
شكر الله سعيه ثم قال زيد راجلا احسن منه راكبا فانه جائز اتفاقا مع
خلو المبتدأ من معنى الفعل انتهت عبارته وفيه تصريح بانه لا يجوز الحال عن المبتدأ
اذ هو خال عن معنى الفعل فيبقى الحال بلا عامل وهاهنا بحث اما اولا فلانه
يجوز ان يجعل هذا من قبيل الاضمار والتفسير فاندفع اعتراضه عن الشيخ
ابي علي واتباعه وسقط الاشكال عن اصله واما ثانيا فلانه قال في شرح
امالي نحو زيد قائما في الدار فانه يجوز ان يكون زيد صاحب الحال بناء على جواز

عامل الحال وصاحبه فالحال متأخر عن صاحبه وان لم يجز ذلك وقلنا ان الظرف
هو صاحب الحال ابنا على وجوب اتحاد العامل في الحال وصاحبه فالحال متأخر
عن صاحبه نائبه اي زيد واما الثالث فلانه ذكر في موضع اخر انه لا يجوز ان يكون
موحش حالا عن طلل ويكون معنى الابتداء عاملا في الحال وصاحبها حتى
يتحد العامل فيهما على مذهب سيبويه ايضا اذ ليس المعنى على ان الابتداء بلفظ
طلل للاسناد اليه مقيد بكونه موحشا فكيف يعمل في الحال اليس مقيدا به هذا كلامه
وفيه دلالة على ان الابتداء يصلح للعمل في الحال الا انه ههنا غير مناسب للمقام
وههنا شيء اخر وهو انه لا يخفى ان مقصوده كثير اظهار التحسر والتحزن من جهة
انقراض غرة واندراس اطلالها وابراز التوحش من جهة بعدها وفراقها
ح فيجوز ان يكون الابتداء عاملا في الحال ايضا اذ الابتداء مقيد بالتوحش
فالقول بانه غير مقيد ممنوع وقد نظن ان الحال عن المبتدا جائز والعامل
هو انتساب الخبر الى المبتدا وهو معنى فعل قابل للتقييد ان قصد وضعفه
ظاهر اذ العامل في الحال وصاحبها اذن مختلف وههنا مباحث شريفة
لابد ان يشير اليها وانبهك عليها لعموم منافعها وجموم فوائدها الاول ان الحال
بملاحظة مضمونها ومدلولها ثبوتا وانتقالا اقسام الاول الحال المنتقلة
وهي المشهورة التي يعرفها كل احد وهذه هي الغالبة في الاستعمالات الشائعة
في الاطلاقات الثاني الموكدة وتسمى هذا تارة لازمة واخرى ثابتة وحدوا
الاولى تارة بانه بيان لهيئة الفاعل او المفعول به وتارة بانه الذي يقع جوابا
لكيف فعل او فعل وتارة بانه ما يبين كيفية وقوع الفعل عن فاعله وكل
هذه التعريفات قاصرة وحده الصحيح ان يقال هو فضلة يذكر في الكلام م
تقييدا لمقصود يشتمل عليه ذلك الكلام بوقت حصول مضمونها وهذا التعريف صحيح
جامع مانع وحدوا القسم الثاني بانه هو الذي يقرر مضمون جملة اسمية كذا ذكره ابن الحاجب حب
وصاحب اللباب اقتفاء بما ذكره جار الله في المفصل حيث قال الحال الموكدة
هي التي تجيء على اثر جملة عقدها من اسمين ولا عمل لها لتوكيد خبرها وتقرير مؤداه
ونفي الشك عنه وقد زاد صاحب اللباب شيئا اخر وهو ان عامل الموكدة محذوف وجوبا

وانما

٩٧

96

وانما اقتفاء بالشيخ ابن الحاجب وكل ذلك سقط ظاهر غير صحيح اما اولا فلان
الحال الموكدة غير مختصة بالجملة الاسمية بل هي تقع بعد الفعلية ايضا وقوعا شائعا
قال الله تعالى شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة واولوا العلم قائما بالقسط
فانه قائما حال موكدة من فاعل شهد نص عليه صاحب الكشاف وغيره فالتعريف
اذن والتخصيص بالجملة الاسمية غير صحيح واما ثانيا فلان ما ذكروا من
وجوب الاضمار في عاملها غير صحيح اذ لو اريد انه يجب اضمار عاملها مطلقا
سواء كانت واقعة بعد الجملة الاسمية او الفعلية فهذا غير صحيح لما تلونا
عليك من الاية الكريمة وان اريد انه يجب اضماره اذا وقعت بعد الاسمية
فهذا ايضا غير صحيح لانه منقوض بقوله تعالى وهذا صراط ربك مستقيما
اللهم الا ان يقال هذه اسمية صورة وفعلية معنى والكلام في الاسمية
صورة ومعنى واما تعريف المفصل وتصحيح الكشف وان كانا
متنافيين صورة الا انه يمكن التوفيق بينهما بان المراد بالتعريف
قسم مخصوص لا مطلق الموكدة فالتعريف لا ينافي التصحيح والتعريف الصحيح
للحال الموكدة عندي ان يقال الحال الموكدة هي التي يكون معناها مفهوما
من الجملة الماضية قبلها فيندرج فيه ما كان بعد الاسمية وما كان بعد الفعلية
ويندرج فيه ما يكون مضمونه مستفادا من مضمون العامل ومعناه موكدا
لمعناه نحو ولا تعثوا في الارض مفسدين ثم وليتم مدبرين الى غير ذلك
مما يكون معناها مفهوما من معنى العامل ويندرج فيه ما يكون معناه مستفادا من
معنى صاحب الحال ومعناه موكدا لمعناه نحو جاءني القوم طرا وقوله تعالى
لامن من في الارض كلهم جميعا وهذا القسم ضربان حقيقي وادعائي فالحقيقي
ما يكون صاحب الحال مشهورا بالصفة التي دلت عليها لفظ الحال نحو انا حاتم
جوادا والادعائي ما يكون مبنيا على ادعاء صاحبه نحو انا فلان بطلا شجاعا
ويندرج فيه ما يكون مضمونه مفهوما من مضمون الجملة من حيث هي هي وهذه الحال
وهذه الحال هي الموكدة ليست في الكلام تقييد بتقييد عاملها بل هي تاكيد
عاملها والتاكيد ليست بتقييد بخلاف القسم الاول وهو المنتقلة فانه قيد في الكلام بتقديرها

وقد اشرنا الى هذا المعنى فى تعريفها فتامل البحث الثانى من المباحث الموعودة
ان الحال اما ان يلاحظ كونها مقصودة بالذات ووسيلة الى المقصود بالذات فالقسم
الاول المقصود بالذات وهذه مشهورة معروفة لكل احد وهى الغالبة فى
الاستعمالات والشايعة فى الاطلاقات والثانى الوسيلة الى ما هو المقصود
بالذات ويسمى هذا القسم حالا موطئة ولفظ الموطئة اسم فاعل من وطأ
الطريق اى سهله وهيأه للمرور ونحوه موطئة اذ هى توطئة وتمهيد
لما يذكر بعدها وشرطوا ان يكون اسما جامدا او فسروه بانه اسم جامد موصوف
بصفة هى المقصودة الاصلية وقال صاحب اللباب ان الحال الموطئة
ان تاتى باسم مشتق بعد اسم جامد فلفظ الموطاة على هذا اسم مفعول اذ الاول
لما كان موطئا كان الثانى موطأة وهو ظاهر ومثال هذا القسم قوله تعالى
انا انزلناه قرانا عربيا وقوله فتمثل لها بشرا سويا ويقال جاءنى زيد
رجلا كريما ومثل الكرمن ان يحصى البحث الثالث من المباحث الموعودة
ان الحال اما ان يلاحظ وقوعها فى زمان وقوع عاملها ام لا فالاول المقارنة وهى التى
مضمونها ومضمون عاملها واقعان معا فى زمان واحد وهذه هى الغالبة
فى الاستعمالات الشايعة فى الاطلاقات والذى يحققه منهم يقولون لا بد
فى الحال من المقارنة انما هو فى هذا القسم لا غير والثانى المقدرة بلفظ اسم المفعول
يعنى ان مضمونها غير واقع حين وقوع العامل بل ان مضمونها مقدر الوقوع
ومن هذا القبيل قوله تعالى لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله امنين محلقين
روسكم فان التحليق غير واقع حين الدخول فالمعنى مقدرين تحليق روسكم
ومن هذا القبيل قوله تعالى ادخلوها خالدين اى مقدرين الخلود ويقال
مررت برجل معه صقر صائدا به غدا اى مقدرا ذلك والتاويل بالتقدير يختلف
حسب اختلاف المقامات بحسب قراين الحالات وجاز ذلك على ذى الحال
فان صح كونه مقدرا بصيغة اسم الفاعل فذاك وان صح كونه مقدرا اسم المفعول
فذاك الا ان الامثلة المذكورة من القسم الاول كما لا يخفى ومن الثانى ما يقال
طلبت زيدا العالم مكرما اى مقدرا اكرامه وتعظيمه ان جعل حالا من المفعول

وان جعل

الموطئة

وان جعل حالا من الفاعل فالتقدير مكرما بصيغة الفاعل ومما يحتمل الوجهين
قوله تعالى وبشرناه باسحق نبيا من الصالحين فان جعل نبيا وما بعده
حالا من اسحق وهو الظاهر المتبادر الى الفهم فالتقدير وبشرناه باسحق
حال كونه مقدرا نبوته ومقدرا كونه من الصالحين وزعم صاحب الكشف
ان ههنا مضافا محذوفا اى بشرناه بوجود اسحق نبيا بان يوجد مقدرا
نبوته لان ذا الحال غير موجود وقت البشارة وليس كما زعم اذ لا حاجة
الى وجود ذى الحال فى المقارنة بين العامل ومضمون الحال الكافية وان جعل
حالا من الفاعل فالتقدير بشرناه به مقدرين نبوته وكونه من الصالحين
القسم الثالث الحال الماضية المحكية نحو جاء زيد امس راكبا فرسه
هذه هى المباحث المهمة لكل الانام والله اعلم بالمرام اسم الفاعل
يرجع الى ما كان بصدده اولا من بيان العوامل القياسية على ما قال
فى مطلع الباب وجملتها سبعة الفعل على الاطلاق اسم الفاعل الثانى
من العوامل السبعة القياسية اسم الفاعل كل اسم اشتق لذات من فعل
ويجرى على الفعل من فعله تفسير لاسم الفاعل وتوقيف له فقوله اشتق
اشارة الى ان اسم الفاعل مشتق واما ان المشتق منه اى شئ ففيه خلاف
فمذهب الجمهور انه مشتق من المصدر ومذهب السيرافى وتابعوه انه مشتق
من الفعل وكذا اسم المفعول والفعل مشتق من المصدر ولما كان الخلاف فى ذلك
صرح المصنف بالاشتقاق وسكت عن المشتق منه ليتناول المذهبين معا وقوله
لذات من فعل اى هو اسم موضوع للذات لكن باعتبار انه مصدر للفعل لا للذات
من حيث هى هى ومن العبارة ان يقول لمن قام به الفعل ليتناول نحو جاهل
وضاحك ومنكر ومايت وفائدتها الى غير ذلك اذ المتبادر الى الفهم من لفظ
من فعل من احدث شيئا واوجده ومعنى من قام غير متبادر منه فقوله لذات
من فعل من هو فاعل فى الجملة بحيث يصح ان يسند اليه الفعل سواء احدث الفعل
اولا فيخرج منه اسم المفعول والالة واسم الزمان والمكان ويدخل فيه الصفة
المشبهة فاخرجها بقوله ويجرى على يفعل من فعله اذ هى غير جارية عليه بالتغير المذكور

وهو قوله اى يوازيه فى الحركات والسكنات فسر الجريان ههنا بالموازاة
اذ قد يطلق الجريان ويراد غير هذا المعنى كما يقال صفة جارية على غير من هى
والجريان فى هذا الاستعمال عبارة عن وقوع الشئ بعد الشئ بطريق مخصوص
هو كونه صفة له او خبرا او حالا وقد يطلق الجريان ويراد به وقوع شئ
موقع آخر بحيث يؤدى الاول معنى الثانى فلما كان الجريان محتمل الالتباس
وكان المقام مقام التعريف المنافى للاشتباه والالتباس اشتغل
بتفسيره ههنا تنبيها للتنبه وتنصيصا على المنبه فان قيل تفسير الجريان
بما ذكر منقوض بمثل قائم ويقوم اذ ليس بينهما موازاة فى الحركات والسكنات
وكذا قائل ويقول الى غير ذلك فانه كثير قلنا ممنوع اذ العبرة ههنا
انما هى للاصل والاصل ههنا سكون القاف وضم الواو ثم نقلوا واما
موافقة اعيان الحركات فغير معتبر بدليل فى اهب ويذهب وقاتل ويقتل
ولذا قال ابن الحاجب الوزن ههنا عروضى لا تصريفى فانه يعمل عمل الفعل
اى اسم الفاعل عليه فضمير يجرى لاسم الفاعل وضمير عليه لما فقوله يجرى
جار على غير من هو له الا انه ترك ابراز الضمير اى لم يقل بما يجرى هو عليه
اذ الابراز انما يجب فى الصفات دون الافعال بل الابراز فى الافعال
اولى فالمصنف ترك الاولى اذا اريد به معنى الحال او الاستقبال اشارة
الى ان عمل اسم الفاعل مشروط بكونه بمعنى الحال او الاستقبال عملا بالاستقراء
وحكمته انه اذا كان كذلك كان موافقا للفعل فى اللفظ والمعنى واذا كان
بمعنى الماضى كان مشابها للمضارع فى اللفظ دون المعنى فان قيل فليعتبر
اذن مشابهته بالماضى دون المضارع والفعل الماضى عامل فليعمل هو ايضا
مثله قلنا فلا يكون مشابها له اذن فى اللفظ والحاصل ان المعتبر فى العمل انما
هو المشابهة اللفظية والمعنوية معا لشهادة التتبع والاستقراء وح فان
اعتبر مشابهته بالماضى فاتت المشابهة اللفظية وان اعتبرت بالمضارع
وكان بمعنى الماضى فاتت المشابهة المعنوية والذى دل عليه الاستقراء
انما هو المشابهة المعنوية واللفظية معا فلا يعمل اسم الفاعل فيما دونهما

نحو زيد

نحو زيد ضارب غلامه عمرا فانه قد عمل ضارب فى المنصوب وهو عمرا
لانه بمعنى الحال او الاستقبال فان قيل قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه
بالوصيد صريح فى جواز عمله بدون احد الزمانين اذ هو بمعنى الماضى
وقد عمل فى مفعوله وهو ذراعيه وبهذا الدليل اجاز الكسائى عمله
بلا اشتراط الحال او الاستقبال قلنا وجهه الجمهور بانه من قبيل حكاية
الحال الماضية ومعنى حكاية الحال الماضية ان يقدر نفسك كانك
موجود فى ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود الآن لانه
اللفظ الذى فى ذلك الزمان يحكى الآن على ما يلفظه نحو دعنى من تمرتان
بل المقصود بحكاية الحال حكاية الحال الكائنة لا الالفاظ قال جار الله
معنى حكاية الحال ان يقدر ان ذلك الفعل الماضى واقع فى حال التكلم
كما فى قوله تعالى فلم تقتلون انبياء الله من قبل وفيه تنبيه على ان العمل
المشروط باحد الزمانين انما هو العمل فى المنصوب دون المرفوع
فانه غير مشروط بذلك واما ان العمل فى المرفوع هل هو مشروط بالاعتماد
على صاحبه اى المبتدا والموصوف وذى الحال او الهمزة او ما ام لا
فالمذكور فى عامة الكتب انه مشروط وقال بعض المحققين انه غير مشروط
بل اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال او الاستقبال انما هو
للعمل فى المنصوب لا لمطلق العمل وهذا هو مذهب الكوفيين وهو اختيار
الاخفش من البصريين فيرفع وينصب اذن كما ان يضرب كذلك نحو زيد
قائم غلامه فيرفع الفاعل كيقوم يعنى انه يعمل عمل فعله فان كان فعله متعديا
فهو رافع ناصب كالمثال الاول وان كان لازما فهو رافع فقط
كالمثال الثانى فلهذا ذكر مثالين اسم المفعول كل اسم اشتق لذات من وقع
عليه الفعل اى المصدر وهذا مبنى على اصطلاح سيبويه فانه يسمى المصدر
فعلا تارة وحدثا اخرى فان قيل هذا لا يتناول المثنى او جدت الضرب
فهو موجد وكذلك عدم فهو معدوم اى الفعل لم يقع عليه قلنا
امثال ذلك راجعة الى الواقع عليه الفعل بضرب من التاويل ونوع من التمحل

وهو نعم عمل نفعل من فعل لانه يوازنه في الحركات والسكنات واليه اشار بقوله
فعول زيد كرم اصحابه كما يقال كريم اصحابه وفي التنزيل ذلك يوم
مجموع له الناس اي يجمع فان قيل قد دل كلامه على ان الموازنة معتبرة
فان كرم ما يوازي يكرم في الحركات والسكنات وهو منقوض بمجموع لان
مجموعا لا يوازي يجمع اذ الواو زائدة عليه وكذا مضروب ويضرب
قلنا اصل مجموع مجمع والواو ناشئة من اشباع الضمة وكذا مضروب
وههنا امور لا بد من التنبيه عليها والتنبيه لها الاول ان اسم المفعول من غير
المجرد في الاعمال اي اسم المفعول اذا المفعول نحو ضربت زيدا هو الضرب
حقيقة لانه هو الذي فعله واما زيدا فمفعول به اي فعل الضرب به ونظيره
قولهم المال مشترك بين زيد وعمرو اي مشترك فيه الثاني ان اسم المفعول
كاسم الفاعل في العمل والاشتراط اي في اشتراط الحال والاستقبال
والاعتماد على صاحبه وحرف النفي والاستفهام الثالث ان اسم الفاعل
والمفعول كل منهما عمله مشروط بان لا يكونا مصغرين ولا موصوفين
الرابع انه ان دخلت اللام في اسم الفاعل استوى الجميع يعني هو عامل اذن
سواء كان بمعنى الماضي اولا نحو مررت بالضارب ابوه زيدا امس
الصفة المشبهة اي الرابع من العوامل السبعة القياسية الصفة وهي للمجرد
على نعم من فعله نحو كريم وحسن هذا الكلام ظاهر لكن المراد بيان حكمها لا تعريفها
وشبهت الصفة المشبهة باسم الفاعل في انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث ولذا
اي لانها شبهت باسم الفاعل فيما ذكر تعمل عمل فعلها نحو زيد كريم اباؤه وشريف
حسبه وحسن وجهه كما تقول كرم اباؤه وشرف حسبه وحسن وجهه قال
جار الله الصفة المشبهة تدل على معنى ثابت فان قصد الحدوث ترد الى
اسم الفاعل فيقال حاسن الان او غدا وبهذا يظهر ان الصفة المشبهة
عملها غير مشروط بزمان من الازمنة على ما صرحوا به اذ هي موضوعة لمعنى
الثبوت لا دخل فيها للزمان واما الاعتماد على احد الاشياء الخمسة المعروفة
المذكورة فهو شرط اذ هي في العمل اضعف من اسم الفاعل واسم الفاعل

مشروط به فهذا اولى قال صاحب المفتاح في قسم النحو ان الاعتماد
في الصفة المشبهة شرط كما في اسم الفاعل والمفعول وتمحض قد اشار
الى ان الزمان غير شرط حيث قال تعمل عمل فعلها وترك التقييد
بهذا الاشتراط واشار الى ان الاعتماد شرط في ضمن التمثيل حيث
قال نحو زيد كريم اباؤه ويجب ان يعلم ههنا ان صيغ الصفة المشبهة
واوزانها ليست بقياسية كاسم الفاعل والمفعول بل هي سماعية مختلفة
وقد يجيء على وزن افعل كاسود وابيض وادعج واعور المصدر اي الخامس
من العوامل السبعة القياسية المصدر واشار الى تفسيره بقوله
هو الاسم الذي اشتق منه الفعل وصدر عنه هذا تعريف حسن لا
على مذهب البصرية اذ الفعل مشتق من المصدر عندهم واما الكوفيون
فقد عكسوا الامر وقالوا ان المصدر مشتق من الفعل وهو مجروح مردود
اما اولا فلان المصدر مفعل اسم مكان ومعناه محل صدور الشيء عنه
فهو دليل على ان الفعل مشتق منه اذ لو انعكس الامر لقالوا اصادر واما
ثانيا فلان قانون الاشتقاق ان يكون المشتق مشتملا على معنى المشتق منه
وزيادة لان كل فرع يصاغ من اصل يجب ان يكون في ذلك الفرع ما في الاصل
وزيادة هي الغرض الاصلي من الصوغ المذكور كالباب في الساج والخاتم
من الفضة وهكذا حال الفعل بالنسبة الى المصدر لان فيه معنى المصدر مع
زيادة وهي احد الازمنة الثلثة التي هي الغرض الاصلي من وضع الفعل
اذ قد يكون المقصود نسبة الضرب الى زيد مع بيان زمانه فهذا الضرب على وجه
اخصر فوضعوا الفعل الدال بجوهر حروفه على المصدر وبوزنه على الزمان
وهذا القانون انما يكون محفوظا اذا جعل المصدر مشتقا منه والفعل مشتقا
لان هذا الاعتبار هو الذي يحقق اصالة المصدر وفرعية الفعل اذ المصدر
اذن كالواحد والفعل كالاثنين والواحد قبل الاثنين واصل بالنسبة اليه
والاشتقاق معناه الاخذ قال حسان بن ثابت رضي الله عنه في مدح
قوله رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وشق له من اسمه ليجله فذو العرش

نحو وهذا احمد فقوله هو الاسم الذي اشتق منه الفعل يعني هو اسم اخذ عنه
الفعل بالطريق المعلوم وكان الواجب على المص ان يقول هو اسم الحدث
الذي اشتق منه الفعل ليخرج عنه نحو تحجر الطين فانه مشتق من الحجر وتنوق فانه
مشتق من الناقة ونحو ذلك فانه كثير وقد سبق ان سيبويه تارة يسمي المصدر
حدثا وتارة يسميه فعلا والكل واحد والمراد بالحدث المعنى القائم بغيره
سواء صدر عنه كالضرب والمشي او لم يصدر كالطول والقصر قال ابن الحاجب
في تفسيره المصدر اسم الحدث الجاري على الفعل والمص ترك مما ذكر في تعريفه
امرين الاول لفظ الحدث الثاني الجاري على الفعل والاول ليس بصواب
لما عرفته آنفا والثاني صواب اذ الجريان والجري عندهم يستعمل احيانا
يقال هذا المصدر جار على هذا الفعل اي اصل له وماخذ اشتق هو منه
فيقال في حدث حدثا ان المصدر جار على فعله وفي وتبتل اليه تبتيلا مصدر
غير جار على فعله ويقال اسم الفاعل جار على فعله اي يوازنه في الحركات
والسكنات ويقال الصفة جارية على شيء اي ذلك الشيء صاحبها
اي مبتدا لها او موصوفا او موصولا لها نعم وصدر عنه تنبيه على وجه
التسمية يعني انما سمي المصدر مصدرا لانه محل الصدور اي صدور الفعل عنه
ورمز هنا الى ان المصدر كالوالد والفعل كالولد والاول مستغن عن
الثاني والثاني محتاج الى الاول فيكون المصدر اصلا اذ المستغني اصل
والمحتاج فرع وهو يعمل عمل فعله اي في رفع الفاعل ونصب المفعول اذا كان
منونا اذ لو كان مضافا فالعمل عمل فعله في الرفع والنصب جميعا نحو عجبت
من ضرب زيد عمرا اي عجبت من ان يضرب زيد عمرا قال سيبويه في الكتاب
اذا قلت عجبت من ضرب زيد عمرا كانك قلت عجبت من ان يضرب زيد عمرا
فهذه عبارته وفيها تنبيه لمن يتنبه على ان المصدر انما يعمل عمل فعله اذا كان
بتقدير حرف المصدر وهو ان والفعل وهذا المعنى انما يتصور اذا لم يكن
المصدر مفعولا مطلقا اذ لو كان مفعولا مطلقا فهذا التقدير غير جار
هناك اذ لا يخفى على ذي خبرة ان ليس المعنى في ضربت ضربا او ضربة

او ضربا

او ضربا شديدا ان ضربت ولهذا تراهم يقولون ولا يعمل عمل فعله اذا
لم يكن مفعولا مطلقا فان كان مفعولا مطلقا فالعمل للفعل وان حذف
الفعل وذكر المصدر ففيه وجهان عند جمهور النحاة والمختار عند المحققين
ان العمل للفعل على كل حال وعليه السيرافي ومن تبعه وعند سيبويه ان كان
حذف فعله لازما فالعمل للمصدر وان جاز فللفعل وفي كلام المص اشعار بانه
انما يعمل اذا لم يكن مفعولا مطلقا لانه مثل بمصدر مجرور بحرف الجر والمصدر
المجرور بحرف الجر يمتنع ان يكون مفعولا مطلقا وفيه رمز الى ما ذكره سيبويه
من انه عند العمل ماول بان والفعل ويضاف اي المصدر الى الفاعل
ويترك المفعول منصوبا نحو عجبت من دق القصار الثوب
ويضاف الى المفعول ويترك الفاعل مرفوعا نحو عجبت من ضرب اللص
الجلاد برفع الجلاد وجر اللص فقوله ويضاف معطوف من حيث
المعنى على قوله منونا تقديره يرفع وينصب اذا كان منونا ويعمل
احدهما اذا كان مضافا وقوله ويترك المفعول منصوبا اي بحاله وللتصيير
ولهذا عداه الى مفعولين قال الله تعالى وتركهم في ظلمات لا يبصرون
ويترك ذكر احدهما اذا كان المصدر منونا كما في قوله تعالى او اطعام في
يوم ذي مسغبة اي في قحط وشدة يتيما نصب مفعول اطعام
فانه مصدر منون نصب المفعول وفاعله محذوف لوضوحه وفي كلامه
تنبيه على انه لا يجوز اضمار الفاعل في المصدر اذ لو جاز لما جعله
محذوفا ووجه الامتناع ان المصدر اسم جنس واسم الجنس لا يتحمل الضمير
فقوله تعالى وهم من بعد غلبهم سيغلبون متوجه على اختلاف القراءتين
لما ذكر انه يترك ذكر احدهما وكان هذا الترك منقسما الى قسمين الاول
ترك احدهما على التعيين والاخر ترك احدهما على الاحتمال بلا تعيين
واراد ان يذكر قسميه جميعا فذكر القسم الاول في الاية الاولى وذكر القسم الثاني
في هذه الاية وتحقيق ذلك وتوضيحه ان قوله سيغلبون فيه قراءتان
الاولى فتح الياء وبناء الفعل للفاعل الثانية ضم الياء والبناء للمفعول

فان بني الامر على القراءة الاولى فضمير وهم وغلبهم للروم والمصدر مضاف
الى المفعول والفاعل محذوف اي الروم والمعنى الروم من بعد غلبة فارس
اياهم سيصيرون غالبين عليهم وان بني الامر على القراءة الثانية
فضمير وهم لفارس وكذا ضمير غلبهم والمصدر مضاف الى الفاعل
والمفعول محذوف اي الفارس من بعد غلبهم الروم سيصيرون مغلوبين
فالغلب والغلبة لغتان في الصحاح يقال غلبه غلبة وغلبا وغلبا فهو الآ
دليل الاعجاز اذ الله عز وجل اخبر ان الروم بعد ما غلبوا سيغلبون
وكان ذلك اذ قد التقى الروم والفارس في السنة السابعة وغلبت
الروم عليهم باذن الله عز وجل فقوله سبحانه مبتدا خبره قوله
متوجه على اختلاف القراءتين الاسم المضاف اي السادس من العوامل الاسم المضاف
السبعة القياسية الاسم المضاف ثم فسره بقوله كل اسم اضيف الى اسم آخر
فان الاول يجر الثاني وسمي اي الجار مضافا والمجرور مضافا اليه فقد زعم
المصنف انه فسر المضاف وان ما ذكره تفسير له وليس الامر كما زعم اذ لا طائل تحت
هذا التفسير بل الطريق ان يعرف الاضافة اولا ويبين انها ما هي حتى
يتبين بعد ذلك ان الاسم المضاف ما هو فان معرفة المشتق متاخرة
عن معرفة المشتق منه وانت لو تتبعت كتب القوم وتصفحت كلامهم
واحدا فواحدا وتدبرت فيه كلمة كلمة لم يذكر احد تفسيرا صحيحا للاضافة تحقيق لطيف
بحيث لا يرد عليه شيء واذ قد وفقنا الله عز سلطانه وبهر برهانه لتحقيقه
رجعنا ان نجود به بتوفيقه فنقول وبالله التوفيق وبيده ازمة التحقيق
الاضافة في اللغة نسبة الشيء الى الشيء مطلقا وفي الاصطلاح نسبة
اسم الى اسم جر ذلك الثاني بالاول نيابة عن حرف الجر او بحث كلمة فالمضاف اليه
اذن اسم مجرور باسم نائب مناب حرف الجر او بحث كلمة هذا هو الحد الصحيح
الذي اخرجناه من القوة الى الفعل فقولنا نسبة اسم الى اسم شامل
لنحو مررت بزيد وصمت يوم الجمعة وصليت في المسجد فان ههنا نسبة لاسم
وهو المجرور والصوم والصلاة الى اسم آخر وهو المجرور بحرف الجر فقولنا

جر ذلك الاسم الثاني بالاسم الاول نيابة عن حرف الجر اخراج لمثل هولاء
اذ المجرور ههنا مجرور بحرف الجر لا باسم ينوب مناب حرف الجر فقولنا
جر ذلك الثاني بالاول نيابة عن حرف الجر معناه ان العامل في الاسم الثاني
هو الاسم الاول نيابة عنه هو الصحيح من المذاهب وذلك لان ذكر
حرف الجر لما كان شريعة منسوخة وقيام المضاف مقامه شريعة معمولة
قياما تاما بعيدا وانما سمي اسم المضاف عمل الجار ولا استنكر كون الاسم
عاملا عمل الجر اذ المستنكر انما هو عمل الاسم بنفسه عمل حرف الجر بالاصالة
واما بطريق النيابة فلا استنكار في ذلك قال الشيخ ابو علي الفارسي
الاسم لا يعمل الجر الا النيابة عن حرف العامل فاذا ناب منابه عمل عمله
وقولنا او بحث كلمة في تعريف الاضافة معناه ان الاسم الاول يجر الثاني
لمجرد بحثه لا لكونه جار نيابة الحرف وفيه ادراج للاضافة اللفظية في الحد
وذلك لان حرف الجر ليس بمقدر هناك حتى يكون عمل الاسم الاول في الثاني
نيابة الحرف اذ لا حرف هناك فكيف يتصور النيابة عنه وبه يندفع
الاشكال الذي اورد على الاضافة اللفظية من انه ان جعل العامل هنا
حرفا مقدرا فهذا فاسد اذ لا حرف هناك ولا تقدير وان جعل العامل
الاضافة نفسها فهذا ايضا فاسد اذ لو اريد بالاضافة مطلق النسبة
فهي لا تعمل الجر والا لكان الفاعل بل جميع معمولات الفعل مجرورة وان اريد
بها الاضافة المخصوصة وهي التي تكون بسبب حرف الجر فلا حرف ههنا
حتى تكون الاضافة بسببها عاملة عمل الجر وان قيل العامل هو المضاف
نيابة الحرف فقد عرفت انه لا حرف ولا نيابة وهذه المفاسد كلها
مندفعة بالطريقة التي سلكناها لانا نقول العامل ههنا هو المضاف
لكن بحث كلمة المضاف لا الذي هو العامل نيابة الحرف في الاضافة المعنوية
وفيما ذكرنا تنبيه وتصريح على ان المضاف اليه في الاصطلاح المشهور
هو الذي نسب اليه شيء بواسطة تقدير الحرف فقط وههنا مباحث اخر
شريفة وتحقيقات اخر غريبة فيطلب من كتابنا الارشاد في شرح الارشاد

وهي اي الاضافة على ضربين معنوية ولفظية لان هذه النسبة المخصوصة
المسماة بالاضافة ان اعتبر فيها تقدير الحرف ونيابة المضاف عنه
فهي معنوية والا اي ان لم يعتبر فيها التقدير والنيابة بل اعتبر فيها
مجرد ذلك فهي لفظية والحصر عقلي دائر بين النفي والاثبات
وتعريف كل من القسمين تعريف صحيح لاغبار عليه من خلل فالمصنف فسر
القسم الاول وترك التعبير في الثاني فقال في تفسير الاول وهي مفيدة معنى
تعريفا او تخصيصا في المضاف فالتعريف عبارة عن التعيين وكمال
التمييز بحيث يمتاز عن جميع ما سواه نحو غلام زيد والتخصيص عبارة
عن تقليل الاشتراك ورفع الاشتراك في الجملة كغلام رجل فانه خص من غلام
وبالجملة فالتعريف انما يكون اذا كان المضاف اليه معرفة والتخصيص
انما يكون اذا كان المضاف اليه نكرة وهي في الغالب اي في الاكثر
بمعنى اللام او بمعنى من نحو غلام زيد مثال لمعنى اللام وخاتم فضة مثال
لمعنى من فقوله في الغالب احتراز عن نحو ضرب اليوم ومثل الطف
في قوله الا ان مثل الطف من ال هاشم اذلت رقاب المسلمين فذلت
والطف موضع بناحية الكوفة وكلامه مبني على ما عليه الظاهريون
من ان الاضافة في نحو ضرب اليوم بمعنى في والتحقيق انه بمعنى اللام
اذ الاصل تقليل الاقسام ولصحة في على معنى الكلام اذ اللام تفيد
الملابسة اما كاملة او غير كاملة ولهذا قال صدر الافاضل في ضرام
السقط ان قولهم ان الاضافة في نحو ضرب اليوم بمعنى في تدليس
فالاضافة المعنوية في التحقيق منحصرة فيما هو بمعنى اللام وما هو
بمعنى من لانه ان صح حمل الثاني على الاول فهو بمعنى من فانه يصح
ان يقال الخاتم فضة والا فهو بمعنى اللام لان حمل الملابس على الملابس
غير صحيح اذ الملابسة لا توجب صحة الحمل وشرط بعض المحققين
في الاضافة البيانية ان يكون بين المضاف والمضاف اليه
عموم وخصوص من وجه كما بين الخاتم والفضة فاضافة العام

الى الخاص نحو شجر اراك وعلم النحو اضافة لامية ويجب ان يعلم ههنا ان من
التي تتضمنها الاضافة البيانية هي من البيانية لا غير وما يتوهم من كلام
صاحب الكشف وغيره من الثقات بخلاف ذلك فهو ماول والشرط في صحة
هذه ان يصح اطلاق المجرور بها على ما قبلها على نمط قرينه فاحتفظه فانه ا
الحسن من الاوقات كما ترى في خاتم واربعة دراهم ولفظية وهي اضافة
اسم الفاعل الى مفعوله واضافة الصفة المشبهة الى فاعلها نحو ضارب
زيد اي ضارب زيدا وحسن الوجه اي حسن وجهه ويكون كلامه يدل
على ان الاضافة اللفظية لا تفيد تعريفا او تخصيصا بل تفيد تخفيفا
في اللفظ وما ترى اي في الظاهر ان الاضافة اللفظية تفيد تخصيصا
لان ضارب زيد اخص من ضارب فليس هذا الكلام في الفائدة المترتبة
على الاضافة وهذا ليس من هذا القبيل اذ التخصيص ناش من ذكر المعمول
لان اصله ضارب زيدا بالنصب لا الضارب فقط فهو مفيد للتخصيص
سواء كان هناك اضافة ام لا فالتخصيص اذن ليس فائدة مترتبة على
الاضافة والكلام في ذلك وههنا ابحاث الاول ان قوله في تفسير الاضافة
المعنوية وهي مفيدة في المضاف قد اختلف فيه نسخ الكتاب ففي بعضها
مفيدة معنى في المضاف تعريفا او تخصيصا وفي بعضها وهي مفيدة معنى
في المضاف بدون ذكر التعريف والتخصيص فان اعتبرت النسخة الثانية
ففي الاطلاق تنبيه على ان فائدة المعنوية كثيرة غير منحصرة في التعريف
والتخصيص بل قد يكتسب المضاف اشياء اخر من المضاف اليه كالتانيث مثل
سقطت بعض انامله وكالتانيث والجمعية مثل قول مجنون العامري فما حب
الديار شغفن قلبي ولكن حب من سكن الديارا وكالظرفية نحو حركت كل
يوم قال الله تعالى كل يوم هو في شان الى غير ذلك من الفوائد التي بيناها
في الرشاد شرح الارشاد فليطلب البواقي منه وان اعتبرت النسخة الاولى ففي
التخصيص تنبيه على ان اعظم الفوائد واعمها واكثرها في الغالب انما هو هذان
الامران ولا تقصد الحصر والتخصيص الثاني انه خصص المصنف المعنوي بالذكر

في جانب اسم الفاعل والفاعل بالذكر في جانب الصفة المشبهة تنبيها على
ان الصفة المشبهة لا يصاغ من المتعدي بل يصاغ من اللازم ولهذا
احتاجوا الى التاويل في رحمن وتنبيها على ان اسم الفاعل ان كان
متعديا فاضافته الى فاعله ممتنعة فلا يقال ضارب زيد ويراد ان زيدا
فاعل ضارب وان كان اسم الفاعل لازما جاز اضافته الى فاعله نحو زيد
قاعد الغلمان اي قاعد غلمانه الثالث انه خصص بالذكر اسم الفاعل والصفة
المشبهة وترك اسم المفعول ولا وجه لذلك بل اضافته ايضا لفظية نحو زيد مضروب
الغلام اي مضروب غلامه وعمرو مكرم الاخوان اي مكرم اخوانه وترك
اسم الفاعل اللازم المضاف الى الفاعل ولا وجه لترك هذا ايضا الرابع
انه قد تبين من المباحث السابقة ان المضاف متضمن معنى الحرف في الاضافة
المعنوية وقد تقرر ان التضمن سبب للبناء فالواجب اذن ان يكون المضاف
مبنيا وليس كذلك بل هو معرب واجيب عنه بوجوه الاول ان الاضافة ترجح
جانب الاسمية والاصل في الاسم الاعراب لا البناء وتضمن جانب الحرف فيه مرجوحا
فلو بني لزم كون الراجح مرجوحا وكون المرجوح راجحا وهو خلاف المفروض
فان قيل قد تقرر عندهم ان الاضافة واللام لا تخلان بالبناء فما وجهه
قلنا معنى هذا الكلام ان الاسم المبني اذا اضيف او عرف باللام فبناؤه بحاله
مع ان الاخفش يمنع عدم الاخلال في جانب الاضافة الثاني ان المضاف اليه
لشدة اتصاله بالمضاف وفرط امتزاجه به وكونه معاقبا للتنوين [illegible]
له بمنزلة التنوين التي هي علامة التمكن والاسم لا يبنى مع التنوين فكذا مع ما
هو بمنزلته الثالث ان بناء الاسم للتضمن جائز لا واجب الا ترى ان ايا
متضمن للحرف مع انه معرب وقد سبق ذلك في الطويل في هذا المقام ان يقال
في تفسير الاضافة المعنوية الاضافة المعنوية هي التي تكون نسبتها المحققة
المسماة بالاضافة مبنية على تقدير الحرف ونيابته وفي تفسير اللفظية الاضافة
اللفظية هي التي لا تكون نسبتها المخصوصة مبنية على التقدير والنيابة
وقولنا تقدير الحرف اشارة الى المذهب الصحيح في عامل المضاف اليه

وذلك

وذلك لانهم اختلفوا في عامله الى ثلثة مذاهب الاول وهو الصحيح المعول عليه
ان العامل هو المضاف لكن بنيابة حرف الجر الثاني ان العامل هو الحرف
المقدر الثالث ان العامل هو الاضافة والصحيح هو الاول فقولنا
بتقدير الحرف والنيابة اشارة اليه يعني ان الحرف مراد بدله ونائبه لكنه
صار الحرف نسيا منسيا والملاحظ العامل وهو الاسم الاول والمعمول وهو
الاسم الثاني كافية في صحة المعنى من غير توقف على اعتبار الحرف في تقديره
بل لو قدر الحرف واعتبر لتغير الكلام وفسد المرام وهذا هو الذي اشار اليه
الشيخ عبد القاهر اعلى الله درجته بقوله وانما قال النحويون في غلام زيد
ان المعنى غلام لزيد ايضاحا لمعنى الجر وتنبيها لمعنى الاختصاص وخلوه
لا ان اللام مقدرة ههنا وكيف تقدر اللام والمضاف اليه ينزل من المضاف
منزلة التنوين ويعاقبه فكما لا يجوز ان يفصل بين التنوين والمنون بشيء
كذلك لا يجوز ان يكون اللام فاصلا بين المضاف والمضاف اليه وايضا
فلو كانت اللام مقدرة ههنا حتى يكون الجر بها لوجب ان لا تحذف كما
لا تحذف اذا اظهر اللام وههنا تحقيقات اخر ذكرناها في الارشاد شرح الارشاد
فليطلب منها هذا وان اريد تفسير القسمين على قانون القوم فهناك
طريقان الاول ان يكون التعريف مبنيا على ملاحظة الفائدة المستفادة
من الاضافة والافتراق بينهما بحسبها الثاني ان يكون التعريف مبنيا على
ملاحظة خصوصية العامل والمعمول والافتراق بينهما بهذا الاعتبار
فان بني الامر على الطريقة الاولى فالصحيح ان يقال الاضافة المعنوية
هي التي تفيد تعريفا وتخصيصا واللفظية هي التي لا تفيد شيئا من ذلك
اصلا وان بني الامر على الطريقة الثانية فالصحيح ان يقال الاضافة
اللفظية هي اضافة الصفة اللازمة الى فاعلها والمتعدية الى مفعولها
نحو زيد قاعد الغلمان ومضروب الاخوان وكريم الضيفان وضارب الجيران
وبهذا ظهر ان في كلام المص خلطا وابهاما واجمالا واخلالا ولئن فسح الله
عز وجل في الاجل وخولني القوة ودفع عني الكسل لاصنفن في هذه الصناعة

ز يختلط بما يختلط فلانه خلط اخص الطرفين بالافراد فقد اخذ بعض كل منهما
واما الاجمال فلانه [illegible] النحو [illegible] فصلناه تفصيلا واما الاجمال فلانه ابهم
[illegible] بالذكر [illegible] بحاله واما الاخلال
فلان [illegible] الخصوص [illegible] عن بابه
القاعدة [illegible] التعريف
سلمه

اضافة العلم

كتابا متحليا بحلية التنقيح والايجاز والاختصار متخليا عن وصمة الاسهاب
والاخلال والاملال والاكثار د الاضافة اللفظية تعاقب
التنوين اذ قد عرفت ان ضارب زيد اصله ضارب لزيد او ضارب زيدا
فسقط التنوين للاضافة و نوني التثنية والجمع وسيجي مثالهما ق ولابد
في المعنوية من تجريد المضاف من حرف التعريف يعني ان كان ذا اللام
وجب حذف لامه اولا ثم يعتبر اضافته ثانيا لان الغرض من وضع الاضافة
الى المعرفة ان يصير المضاف معرفة فاذا اضيف مع اللام كان تحصيلا للحاصل
واما العلم ففيه خلاف فالجمهور على انه يجب تنكيره اولا بان يجعل واحدا
من جملة ما سمي بهذا اللفظ ثم يضاف الى المعرفة ثانيا قال علا زيدنا يوم
النقا راس زيدكم والمختار عند بعض المحققين انه لا حاجة الى التنكير هنا
اذ الممنوع انما هو اجتماع اداتي التعريف ولا منع من اجتماع التعريفين
اذا اختلفا كما في نحو يا زيد فكلام المص بظاهره مائل الى ذلك اذ هو مبني
على ترك التعرض لنحو العلم كما هو دابه من الاحالات والاجمالات واعلم انه يحال على
محالات ونقول في اللفظية تحسن الوجه يعني ان الخفة المطلوبة في الاضافة
اللفظية باسقاط التنوين وان كانت مفقودة ههنا لمكان اللام
الا ان ههنا تخفيفا من جهة اخرى وهو حذف الضمير لان اصله الحسن وجهه
فان قيل الضمير وان حذف الا انه عوض باللام فلا خفة اجيب بان الكناية
ثقيلة واللام خفيفة فلا توازيها ق والضاربا زيد التخفيف هنا بحذف
نون التثنية لان اصله الضاربان زيدا والضاربو زيد التخفيف هنا
بحذف نون الجمع لان اصله الضاربون زيدا ولا يجوز الضارب زيد
اذ لا تخفيف هنا بخلاف الضارب الرجل فانه وان كان خاليا عن التخفيف
الا انه مشبه بالحسن الوجه في الصورة اذ الضارب صفة كالحسن والرجل
اسم جنس محلى بلام التعريف كالوجه فجوز فيه ح تشبيها له به ولا تشبيه ههنا
اذ ليس ههنا اسم الجنس باللام واعلم ان في كلام المص ضربا من الخلط
وسوء الترتيب حيث اتى ترك التقييد خاتم فضة ولابد فيها من تجريد المضاف

من ال

الاسم التام

من التعريف وبحسن الوجه وهي تعاقب التنوين ونوني التثنية والجمع
ونقول في اللفظية الى قوله الضارب زيد الاسم التام اي السابع
من العوامل السبعة القياسية الاسم التام وفسره بانه هو الاسم الذي
نصب المميز لانه تم واستغنى عن الاضافة وهو يقتضي تمييزا لابهامه
قد نبه المص في تفسيره على امرين مهمين بل على امور مهمة الاول بيان
السبب لتسميته بالاسم التام الثاني بيان السبب لكونه ناصبا الثالث بيان
السر في كونه ناصبا عاملا اما بيان الاول فلانه قد تم بالتنوين وبنون
التثنية والجمع وبالاضافة فاستغنى بهذا السبب عن الاضافة فسمي تاما
لتمامه واستغنائه عن الاضافة واما بيان الثاني فلانه وان كان تاما
الا انه مبهم فهو لابهامه يقتضي تمييزا يزول به ابهامه واما بيان الثالث
فلانه لتمامه صار شبيها بما نصب المفعول من اسم الفاعل والمصدر وبهذا
ينحل الاشكال المورد في هذا المقام وهو ان الاسم الجامد كيف تنصب شيئا
والناصب انما هو الفعل وما فيه معنى الفعلية وهذا الاشكال نظير الاشكال
المذكور في باب الاضافة من ان الاسم كيف يجر شيئا والاسم ليس بجار اصلا
وبهذا ظهر ان الوجه اي وجه كون التمييز منصوبا انه شبيه بالمفعول
من حيث ان كلا منهما فضلة مذكورة بعد تمام الكلام على ما نص عليه
واضع الصناعة الخليل بن احمد جزاه الله عز وجل خير الجزاء واعطاه في
عقباه ما يريد وما شاء حيث قال الرفع للفاعل وما شبه به والنصب
للمفعول وما شبه به والجر للمضاف اليه وما شبه به والمص قد اشار
الى الامر الاول بقوله نصب لانه تم فاستغنى عن الاضافة والى
الاخيرين معا بقوله يقتضي تمييز الابهام وتمامه باحد اربعة
اشياء بالتنوين نحو ما في السماء قدر راحة سحابا وفي بعض النسخ ما في
السماء موضع كف سحابا وكلاهما واحد فقوله سحابا منصوب
على انه تمييز من مجموع المضاف والمضاف اليه وهما بمنزلة كلمة واحدة
فكان تمامه بالتنوين وهذا حديث اجمالي فلابد من الانتقال بتفصيل الكلام اذ هو

مقام نزاع وجدال

وتفصيل ذلك ان الشارح الفاضل اعلى الله مكانه واسكنه جنانه اعترض
على المص بان تمثيل التام بالتنوين بهذا المثال غير صحيح اذ المنون هو الكف
او الراحة على اختلاف النسختين ولا ابهام فيه والمبهم هو المضاف
ولا تنوين فيه فكيف يصح جعل هذا من قبيل التام بالتنوين ثم قال والعجب
من الشيخ عبد القاهر انه قال ان سحابا قد انتصب هنا من وجهين الاول
ثبوت التنوين اي في كف الثاني الاضافة اي في موضع كف وهذا ظاهر
لكنه باطل لان اعمال عاملين في معمول واحد باطل عقلا ونقلا والبرهان
النير على ذلك انهم اختلفوا في صورة التنازع ثم اتفقوا على ان العامل
احدهما لا كلاهما والمص غره كلام الشيخ فجعل الاقرب عاملا قياسا
على التنازع وكل ذلك خبط ظاهر وخطأ واضح وشبه التعويل اي
لهذا المثال بضربت زيدا عمروا ابرد باه لا لان مقتضى التشبيه ان يكون المضاف
عاملا لا المنون هذا خلاصة كلامه وعندي ان الحق هو الذي ذهب اليه
الشيخ وان كلامه هو الصواب الذي لا عدول عنه وذلك لانه قد تقرر عندهم
ان الاسم المخصوص ان كان تمامه بالتنوين او بنون التثنية جازت الاضافة
اي يجوز ترك التنوين ونون التثنية واضافة الاسم الى التمييز ويسمى هذا القسم
تاما زائلا وان كان تمامه بنون الجمع والاضافة فالاضافة ممتنعة
فلا يصح ان يقال عندي رطل زيت ومنوا سمن ولا يجوز ان يقال
عندي عشرو درهم ولي ملا عسل ويسمى هذا القسم تاما لازما قال جار الله
والذي يتم به المفرد التام اربعة اشياء التنوين ونون التثنية ونون
الجمع والاضافة وذلك على ضربين زائل ولازم فالزائل التام بالتنوين
ونون التثنية لانك تقول عندي رطل زيت ومنوا سمن واللازم التام
بنون الجمع والاضافة لا تقول ملا عسل ولا عشرو درهم هذا كلامه ولا يخفى
ان ما نحن فيه من قبيل القسم الاول اي التام الزائل لانه يجوز اضافته
لانه يصح ان يقال ما في السماء موضع كف سحاب كما يقال راقود خل وعندي ملء
غلام زيد واذا صحت اضافته فكيف لا يصح ان يقال ان تمامه بالاضافة

كما زعم

كما زعم الشارح الفاضل وغيره فبطل جعله من قبيل الاضافة فضلا عن ان يكون
ايراده في تمثيل الاضافة بقيت هاهنا اشتباهات الاول انه لا يصح
جعل هذا من قبيل التام بالتنوين والمنون هو الكف ولا ابهام فيه
والمبهم هو المضاف ولا تنوين فيه الثاني ان اعمال الاسم مشروط
باقتضا التمييز لابهام ولا شك ان ما تقتضي التمييز هو المضاف بقيد الاضافة
لا المضاف وحده الثالث انهم شبهوا موضع كف سحابا كضربت زيد عمروا
فوجب ان يكون العامل هو المضاف لا المضاف اليه الرابع انه كيف قال
الشيخ بورود عاملين حيث قال ان سحابا قد انتصب هاهنا من وجهين
الاول ثبوت التنوين الثاني الاضافة فان كل هذه اعتراضات قوية
ذكرها الشارح الفاضل ولا دفع لها والجواب عن الاول والثاني والثالث
انه قد تقرر ان المضاف والمضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة في كثير من الاحكام
على ما نص عليه الشيخ في باب الاضافة حيث قالوا انما قال النحويون
في غلام زيد ان المعنى غلام لزيد ايضاحا للمعنى واعتبارا لمعاني اللام
لا ان اللام مقدرة هاهنا وكيف يتصور ذلك والمضاف اليه يتنزل من المضاف
بمنزلة التنوين وتعاقبه فكما لا يجوز ان يفصل بين التنوين والمنون بشيء
كذلك لا يجوز ان يكون اللام فاصلا بين المضاف والمضاف اليه وايضا
فلو كانت اللام مقدرة حتى يكون الجر بها لوجب ان لا يحذف التنوين
كما لا يحذف اذا ظهر اللام هذا كلامه في هذا المقام فالشيخ قد جرى على هذه القاعدة
هاهنا في باب التمييز لضرورة داعية الى ذلك هاهنا وهي المحافظة على القاعدة
القائلة بان التام بالتنوين زائل لا لازم على ما فصلناه انفا فبطلت الاعتراضات
باسرها واذا كان كذلك كان تمام الاسم بالتنوين فصح ما ذهب اليه المص
وصح ما قاله الشيخ والجواب عن الرابع ان معناه ان انتصاب سحابا
امر لابد فيه من ملاحظة امرين الاضافة والتنوين اذ المفرد التام لا ينصب
التمييز الا اذا كان مبهما وكل مبهم لا ينصب التمييز بدليل انهم يصرحون بانه لا يجوز
ان يقال عندي الراقود خلا بل يجب ان يكون المبهم الناصب للتمييز تاما بالتنوين

وقد تقدم ان ... [illegible]

اذا انتفت سائر المتممات ههنا منتفية فوجب ان يكون تمامه بالتنوين فان ينتصب
سحابا اذن انما يستقيم اذا اعتبر الابهام والتنوين معا والابهام نا[شئ]
من الاضافة فاستقام اذن قول الشيخ وبطلت الاعتراضات كلها
وظهر ان جميع ما فهمه الشارح الفاضل وبنى عليه خبط ظاهر وكلام الشيخ عن الخلل
سالم طاهر والعجب منه انه كيف اجترأ بمثل هذه الخيالات الواهية على [كلام]
الشيخ وكيف خفي عليه مكانه في العربية حتى خبط خبطا صريحا وزيف
بمجرد الخيال قولا صحيحا وبنون التثنية نحو منوان سمنا في الموزونات
وقفيزان برا في المكيلات وبنون الجمع نحو عشرون درهما قوله بنون
الجمع تسامح لان هذه النون ليست بنون الجمع اذ لو كانت نون الجمع لصح
اسقاطها واضافته بان يقال عشرو درهم كما يقال ضاربو زيد اي التام
يشبه نون الجمع والنون هذه حالها كحال النعام فان امرت بالطيران
قالت انا جمل وان امرت بالحمل قالت انا طائر لان هذه النون تشبيهية
بنون فلو اضيف فان كان مع هذا النون لزم مزية الفرع على الاصل
وان كان مع سقوطها لزم حذف نون ليست بنون الجمع ولا بنون الاضافة
وذلك غير معهود بالاضافة نحو لي ملاه عسلا ومثلها زبدا فان ملاه ومثلها
مبهمان يحتمل كل منهما شيئا فاذا قلت عسلا وزبدا زال ذلك الابهام والملا
بالكسر المبلغ تعتبر به حين ملاء الاناء وفي التنزيل ملاء الارض ذهبا وقد يشبه
ذلك بما حسطه درهما فامتنع اضافته اذ المضاف الى الضمير لا ينصاب
ويقال للثلثة الاول اي ما فيه التنوين ونون التثنية ونون الجمع المقادير
اذ الغرض من وضع المقادير التنصيص على المقدار وتعيينه اذ لا دلالة
لحقائق الذوات عليه وهي المساحة اي المقادير المساحة والوزن والكيل
والعدد والمساحة من مسح الارض ذرعها فان كل ما يعرف مقداره
بذراع او شبر يسمى مساحة والوزن ما كان معرفة مقداره بالميزان والكيل
ما كان معرفته بالكيل والعدد ظاهر فالاول اي ما في المساحة نحو
من قبيل المساحة والثاني اي منوان سمنا من قبيل الوزن والثا[لث]

اي قفيزان

106

اي قفيزان برا من قبيل الكيل والرابع اي عشرون درهما من قبيل العدد
فلا ريد الكما اذن على تسميتها اذ الثلثة في معنى الاربعة لان ما يتم
بنون التثنية يتعين الجميع وهكذا يجب ان يفهم هذا المقام والاخير مقياس
اي لا يقال الا تم بالاضافة مقياس اذ المقياس ما يقاس به الشيء وانت
اذا قلت لي ملاه عسلا فانت تقيس ما عندك من العسل بملاء هذا الاناء
ومثلها زبدا فان قيل كلامه صريح في ان المفرد الناصب للتمييز الطالب
منحصر في ما يتم بالتنوين وبنون التثنية والجمع والاضافة والحصر باطل
لانه منقوض بقولهم لدن غدوة فان غدوة تمييز من لدن وهو خارج
عن الاربعة المذكورة قلنا قد نبه هناك في المنبهات على ان ذلك مبني
على تشبيه نون لدن بالتنوين فهو اذن ملحق بهذه الاربعة فليتامل والتمييز
رفع الابهام اي ازالته واز الته عن المفرد كهذا الذي ذكرنا من اول
المباحث الى ههنا او عن الجملة صرح في المفرد ههنا اريد به ما يقابل الجملة
اي المفرد ما ليس بجملة فاندرج فيه المضاف والمثنى والمجموع وظاهر كلام
المص يميل الى الحصر ووجه الحصر ان الابهام في الاسناد او في احد طرفيه
والتمييز عن الثاني تارة يسمى تمييزا عن المفرد وتارة يسمى تمييزا عن الذات
المذكورة والتمييز عن الاول يسمى تمييزا عن الجملة تارة وعن الذات
المقدرة اخرى نحو طاب زيد نفسا فانه لا ابهام ههنا في الطيب وحده
ولا في زيد وحده بل الابهام في الاسناد فقط اذ التقدير طاب شيء زيد
ثم فسر هذا المبهم المقدر بالنفس وبهذا الاعتبار يسمى ذاتا مقدرة في الاجمال
والتفصيل في هذا الباب انما هو بهذا الاعتبار والله اعلم بحقائق الاسرار
كما سبق اشارة الى ما مر حيث عد منصوب النفس على وجه الخصوص وجعل التمييز
منه وقال انما يكون للمبهم نحو طاب زيد نفسا فلنختم مباحث التمييز بفائدة
شريفة وهي ان التمييز يمتاز عن الحال بامور ويشتركان في امور فامور الاشتراك
انهما اسمان نكرتان فضلتان منصوبتان رافعتان للابهام واما
امور الافتراق فاحدها ان الحال يكون جملة وظرفا وجارا ومجرورا والتمييز

لايكون الا اسما الثاني ان الحال مبينة للهيئة والتميز مبين للذات الثالث ان الحال قد يتوقف عليها الكلام نحو ولا تقربوا الصلوة وانتم سكارى والتميز لا يتوقف الكلام عليه الرابع ان الحال قد يتعدد والتميز لا يتعدد ولهذا اخطاوا من جعل رحمانا رحيما تميزا في قول من قال تبارك رحمانا رحيما وموئلا الخامس ان حق الحال الاشتقاق وحق التميز الجمود

الباب الثالث في العوامل اللفظية السماعية

اي المقصورة على السماع لا مدخل فيها للقياس وهي ثلثة انواع حروف وافعال واسماء قدم الحروف لان عملها بمحض السماع فهي عريقة في هذا الاعتبار في هذا الباب وقدم الافعال على الاسماء مع ان الاسم اشرف اذ الكلام في العامل والفعل احرى في العمل واحق بالتقديم وجملتها احد وستون عاملا على ما ذكره الامام المحقق شيخ الكل في الكل عبد القاهر الجرجاني جزاه الله خير الجزاء واعطاه في دار السلام ما يتمناه ويشاء والحروف انواع منها ما يعمل في الاسم فقط ومنها ما يعمل في الفعل فقط وما يعمل في الاسم نوعان عامل في المفرد وعامل في الجملة اي في كل واحد من جزئيها لانه اذا اعتبرت الجملة من حيث هي هي لما صح جعل عاملها بهذا الاعتبار قسما من العامل في الاسم اللهم الا ان يأول بالاسم فتسامح في العبارة اعتمادا على القرينة اللائحة واما ما قاله الشارح الفاضل زيدت درجته من ان الجملة من حيث هي جملة يمتنع ان يكون معمولا اذ هي من حيث هي ليست باسم ولا فعل فراجع الى ما ذكرنا وما يعمل في المفرد نوعان جار وناصب اما الجار فسبعة عشر حرفا قدم حروف الجارة لعمومها وكثرة ابحاثها وعموم الاحتياج اليها وعموم منافعها ووفور فوائدها اذ قلما يوجد كلام ليس فيه حرف من حروفها وقوله اما الجار مشعر بان وجه التسمية اي تسمية حرف الجر بهذا الاسم انما هو لانها عاملة عمل الجر بقرينة قوله جار وناصب ويجوز ان يكون وجه التسمية انها تجر معاني الافعال الى معمولاتها فقوله جار وناصب مشعر بالاول كما قلنا اما الجار فيحتمل من شروع في تعديد الحروف الجارة وتبيين معانيها وابتداء من بينها بمن لما فيها

من معنى

من معنى الابتداء المناسب لان يبتدا بها واليه اشار بقوله لابتداء الغاية في المكان وانما يعرف الابتداء اذا اصح هناك ان يعتبر الانتهاء كما يقال سرت من بسطام الى بغداد واليه اشار بقوله نحو خرجت من البصرة الى الكوفة اي ابتداء خروجي كان من البصرة ولو قال سرت بدل خرجت لكان اولى وقد يكتفى في بعض المواضع بالابتداء فقط من غير ان يعتبر هناك في مقابلته انتهاء كقولك اعوذ بالله من الشيطان الرجيم وذكر الما للتنبيه على ان الاعتناء بالاول دون الثاني او للتنبيه على ان الانتهاء امر يستغني عنها العبارة قال الله تعالى يا ايها الناس انا خلقناكم من تراب وقوله في المكان اشارة الى مذهب البصرية وتنبيه على الخلاف للكوفية يعني ان البصرية يجمعون على انها لابتداء الغاية في المكان سواء كان مجرورها مكانا نحو سرت من البصرة الى الكوفة او لا نحو هذا الكتاب من زيد الى عمرو وقال الله تعالى انه من سليمان وقال الكوفيون والاخفش من البصرية والمبرد وابن درستويه يجيء في الزمان ايضا قال الله تعالى من اول يوم احق ان تقوم فيه وقال اذا نودي للصلوة من يوم الجمعة وفي الحديث فمطرنا من الجمعة الى الجمعة وقال النابغة تخيرن من ازمان يوم حليمة الى اليوم قد جربن كل التجارب واجيب عن الاول بانه من قبيل تشبيه الزمان بالمكان وكونه مبدأ للفعل وبان المضاف مقدر اي من تاسيس اول يوم ورد بانه لو قدر كذا فلا بد من تقدير الزمان فالمحذور بحاله وعن الثاني بان من بيانية لا في كذا الكشاف ولا يخفى ضعفه لانه اذا ما هناظرف بتقدير في والحق عندي انه لا منع من الزمان ايضا اذ هذه الاستعمالات كثيرة والتاويل تكلف ولا حاجة تدعو اليه ثم الابتداء في من اصل حتى ادعى كثير من النحاة الى ان سائر معانيها راجعة اليه فان قيل غاية الشيء نهايته فقوله لابتداء الغاية اذن معناه لابتداء النهاية ولا معنى له قلنا لفظ الغاية قد جاء بمعنيين تمام المسافة ونهايتها والمراد هنا هو الاول اي جميع المسافة وعندي انه يجوز ان يكون الاضافة لادنى ملابسة اي من لابتداء الشيء الذي له نهاية فهو اذن تنبيه على ان الابتداء المعتبر انما يعرف اذا كان هناك نهاية وللتبعيض نحو اخذت من المال اي بعضه

وعلامتها امكان سد لفظ البعض مسدها قال الله تعالى حتى تنفقوا مما تحبون
وقرأ ابن مسعود رضي الله عنه حتى تنفقوا بعض ما تحبون وقال تعالى وانفقوا
مما رزقناكم اى بعض ما رزقناكم وللبيان في قولك عشرة من الدراهم
فان قولك من الدراهم بيان للعشرة قال ابن الحاجب وعلامة من البيانية
انه لو جعل مكانها لفظ الذي لاستقام المعنى اذ لو قيل في فاجتنبوا الرجس
من الاوثان فاجتنبوا الرجس الذي هو الاوثان صح المعنى وقد تكون من
البيانية ان مبهما ان كان معرفة فهو في موضع نصب على انه حال منه وان كان
نكرة فهو صفة له فقوله من الاوثان حال عن الرجس وقوله من الدراهم في
قولك اخذت عشرة من الدراهم صفة للعشرة وانكر بعض الملاحدة مجيء
من للبيان ورجع معناها في مواقع البيان الى التبعيض قال ابن الانباري
ان بعض الزنادقة جعل هذا وسيلة الى الطعن في حق الصحابة رضي الله عنهم
اجمعين في قوله تعالى وعد الله الذين امنوا وعملوا الصالحات منهم مغفرة
واجرا عظيما والتحقيق ان من ههنا بيانية لا تبعيضية الذين هم هؤلاء
وزائدة نحو ما جاءني من احد وفسروها بانها هي التي لو حذفت لبقي اصل
المعنى بحاله كذا ذكره الشيخ ابن الحاجب وغيره وانما اختار مثل هذا المثال
على قولهم ما جاءني من رجل وعلى قولهم ما رايت من احد لوجهين الاول التنبيه
على انها قد تكون زائدة في الفاعل ايضا لان في ذلك ضربا من الاستبعاد
الناشئ من القاعدة العامة بان حروف الجر لايصال معنى الفعل الى الاسم
وهذا انما يكون اذا كان للفعل هناك ضرب من الضعف والقصور بحيث
لا يستطيع ان يصل هو الى الاسم بنفسه والفاعل ليس من هذا القبيل لان
كل فعل فهو يقتضي فاعله ويصل هو اليه من غير ان يفتقر الى امداد من غيره
فحاول المص كسر سورة الاستبعاد واعتبر الزيادة في الفاعل في ذلك
تربية لما هو بصدده من جعل الزيادة قليلهم الثاني التنبيه على ان كثرة
الفائدة وقوتها لا ينافي زيادتها وهذا حديث اجمالي تفصيله ان
من الزائدة لها فائدتان الاولى التنصيص على العموم والاستغراق نحو ما جاءني

من رجل فان الكلام قبل دخولها يحتمل نفي الجنس ويحتمل نفي الوحدة ولهذا يصح
ان يقال ما جاءني رجل بل رجلان اذ المعنى ما جاءني رجل واحد الثانية توكيد العموم
والاستغراق وتثبيته نحو ما جاءني من احد فان احدا صيغة عموم واستغراق
لان لفظ احد اذا وقع في سياق النفي منكرا فهو نص في الاستغراق لا يحتمل
عدمه اصلا ولهذا لا يصح ان يقال ما جاءني احد بل اثنان والحاصل ان
فائدة من في الاول الاستغراق وفي الثاني حفظه وتثبيته او التنصيص
على الاستغراق في الاول والتاكيد في الثاني ولا يخفى ان الفائدة
في الثاني اكثر واقوى فلما كانت زيادتها غير منافية لما هو فوقها فعدم
التنافي فيما دونها بالطريق الاولى وقد ذهب بعض النحاة ان من الاستغراقية
هذه ابتدائية وان التقدير في ما جاءني من رجل ما جاءني من هذا الجنس الى اقصاه
وفي ما جاءني من احد ما جاءني من احد الى ما لا يتناهى ولا يخفى ان هذا التقدير
مع عدم اطراده في جميع المواضع تكلف لا حاجة اليه وما نحن فيه فلمن الزائدة
شروط الاول ان يتقدمها نفي نحو ما تسقط من ورقة الا يعلمها ما ترى
في خلق الرحمن من تفاوت الثاني ان يتقدمها نهي نحو لا تضرب من احد
الثالث ان يتقدمها استفهام بهل نحو هل ترى من فطور الرابع ان يكون
هناك شرط نحو مهما يكن عند امرئ من خليقة وهذا الشرط قد زاده الشيخ ابو علي
الفارسي الخامس ان يكون مجرورها نكرة السادس ان يكون مجرورها
فاعلا او مفعولا به او مبتدأ وتقييد المفعول به على ما قالوا احتراز عن بقية
المفاعيل كالمفعول فيه ومعه ولاجله اذ الاول في التحقيق مجرور بفي والثاني
بمع والثالث باللام فخروج المنع في هؤلاء ظاهر واما في المفعول المطلق فخالف فيه
ابو البقاء في قوله تعالى ما فرطنا في الكتاب من شيء ان من زائدة وشيء في موضع
المصدر اى ما فرطنا في الكتاب تفريطا ولا يجوز ان يكون مفعولا به لان
فرط انما يتعدى اليه بفي وقد عدي بها الى الكتاب قال المحقق الرضي
ارضاه الله في عقباه وغير الاخفش والكوفيين شرطوا فيها شرطين
كونها في غير الموجب ودخولها على النكرات هذه عبارته يعني ان هذه الشروط

المشهورة انما هو مذهب الجمهور واما الاخفش والكوفيون فلا يشترطون شيئا
والاستعمالات ظاهرة مشعرة بمذهب الاخفش والكوفيين قال الله تعالى
ما ننسخ من اية مهما تأتنا به من اية ولقد جاءك من نبأ المرسلين يغفر لكم
من ذنوبكم يحلون فيها من اساور ويكفر عنكم من سيئاتكم وما انزلنا
على قومه من بعده من جند من السماء وقال الشيخ ابو علي الفارسي في قوله تعالى
وينزل من السماء من جبال فيها من برد يجوز كون من ومن الاخيرتين
زائدتين وقال الكسائي في قوله صلى الله عليه وسلم ان من اشد عذابا يوم
القيمة المصورون ان من زائدة ويدل عليه المصورون والا لقال
المصورين وقال ابن مالك ان من الداخلة على قبل وبعد زائدة
والجمهور على انها ابتدائية ورد بانها لا تدخل على الزمان اذ قد تقرر انها
لابتداء الغاية في المكان والى لانتهاء الغاية عقب من لانه يقابلها
المقتضي لذلك وقوله لانتهاء الغاية الكلام فيه كالكلام في قوله لابتداء
الغاية وقد سبق فلا حاجة الى الاعادة وترك التقييد بالمكان ههنا
تنبيه على انها اعم يعني ان معناها انتهاء الغاية مطلقا زمانية كانت
او مكانية قال الله تعالى ثم اتموا الصيام الى الليل وقال اسرى بعبده ليلا
من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى قال الشيخ ابن الحاجب اختلف في معنى
فقيل ظاهرة في الانتهاء فلا تدخل ما بعدها فيما قبلها الا مجازا وقيل ظاهرة
في الدخول فلا يستعمل في غيره الا مجازا وقيل مشترك بينهما وقيل ان كان
ما بعدها ليس من جنس ما قبلها لم يدخل وان كان من جنسه دخل والمذهب
هو الاول ووجوب غسل المرافق والكعبين على القول بالوجوب على هذا
المذهب ليس ماخوذا من الاية بل هو ماخوذ من بيانه صلى الله عليه وسلم هذا كلامه
وقال بعض المحققين واذا دلت قرينة على دخول ما بعدها نحو قرأت القرآن
من اوله الى اخره او على خروجه نحو ثم اتموا الصيام الى الليل ونحو فنظرة الى
ميسرة وجب العمل بتلك القرينة وان لم يكن هناك قرينة فقيل يدخل ان كان
من الجنس وقيل يدخل مطلقا وقيل لا يدخل مطلقا وهو الصحيح لان الاكثر مع القرينة

عدم

عدم الدخول فيجب الحمل عليه عند التردد هذا كلامه وقال المحقق الرضي
والاكثر عدم دخول حدي الابتداء والانتهاء في المحدود فاذا قلت
اشتريت من هذا الموضع الى هذا الموضع فالموضعان لا يدخلان في الشرى
ويجوز دخولهما فيه بالقرينة وقال بعضهم ما بعد الى ظاهر الدخول فيما قبلها
فلا يستعمل في غيره الا مجازا وقيل ان كان ما بعدها من جنس ما قبلها
نحو اكلت السمكة الى رأسها فالظاهر الدخول والا فالظاهر عدم الدخول
نحو اتموا الصيام الى الليل والمذهب هو الاول هذا كلامه وبالجملة
فهؤلاء المحققون كلهم متفقون على ان المذهب الصحيح في الى عدم الدخول
مطلقا نحو سرت من البصرة الى الكوفة ومن الصباح الى المساء واعلم
ان الى يكون بمعنى مع قال الله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم وقال
انها بمعنى المعية تارة وللمصاحبة اخرى ويكون بمعنى اللام نحو الامر اليك
اي الامر لك ويكون بمعنى في قال ابن مالك ويمكن ان يكون منه ليجمعنكم
الى يوم القيمة ويكون بمعنى عند وحتى في معناها اي في معنى الى يعني ان
حتى ايضا للانتهاء كالى الا ان مجرورها اي مجرور حتى الذي هو
المذكور قبلها نحو اكلت السمكة حتى رأسها بجر رأسها لان حتى هذه
جارة او عنده اي يجب ان يكون مجرور حتى اخر جزء كالمثال الاول او ملاقيا
لاخر جزء نحو نمت البارحة اي الليلة حتى الصباح فالرأس هو منتهى
السمكة اي هو جزءه الاخر والصباح عنده منتهى الليلة يعني ان
الصباح ليس جزءا اخيرا من الليل الا انه ملاق للجزء الاخير من الليل
ولو قلت اكلت السمكة حتى نصفها او ثلثها لم يجز لان النصف او الثلث
ليس جزءا اخيرا من السمكة ولا ملاقيا للجزء الاخير وحقها ان يدخل ما بعدها
فيما قبلها ظاهره منقوض بالمثال الثاني فان الصباح غير داخل في الليل
الا ان يقال مراده بدخول ما بعدها فيما قبلها دخوله فيه باعتبار الحكم المذكور فان
الصباح وان كان خارجا من الليل الا انه داخل فيه باعتبار حكمه المذكور
وهو النوم وهذا الكلام اجمالي والتفصيل ههنا ان حتى اذا كانت جارة

في دخول ما بعدها في حكم ما قبلها اقوال الاول ما ذهب اليه جار الله
وتبعه ابن الحاجب وهو انه داخل البتة سواء كان مجرورها جزءا مما قبله
او ملاقيا لآخر جزء منه الثاني وهو الذي ذهب ابن مالك انه قد يدخل
وقد لا يدخل جزءا او ملاقيا لآخر الجزء وقال بعض المحققين اذا لم يكن معها
قرينة تقتضي الدخول او عدم الدخول حمل على الدخول كما يحمل في الى على عدم
الدخول حملا على الغالب في البابين وهذا القول دائر بين الاول والثاني
الثالث ان ههنا تفصيلا واليه ذهب الشيخ عبد القاهر والاندلسي
وكثير من النحاة ان مجرورها ان كان جزءا فهو داخل وان كان ملاقيا
فهو غير داخل والمص جزم بالدخول اقتفاء بجار الله ومن تبعه وكان حقه
ان يقتدي بالشيخ عبد القاهر اما اولا فلانه ملتزم لذلك واما ثانيا
فلان التفصيل اصح واظهر اذ المتبادر الى الفهم من مثل نمت البارحة
حتى الصباح ان النوم غير واقع في الصباح ثم ان المص اجمل ههنا
اجمالا واهمل اهمالا وتفصيل ذلك ان حتى ثلثة اقسام جارة وعاطفة
وابتدائية فان كانت جارة فهي بمنزلة الى في العمل والمعنى الا ان بينهما
فرقا من وجوه الاول ان لمخفوضها شرطين احدهما ان مجرورها يجب
ان يكون ظاهرا فلا يجوز الضمير وثانيهما انه يجب ان يكون مسبوقا بذي
اجزاء ويجب ان يكون مجرورها جزءا الاخير من تلك الاجزاء او ملاقيا لجزئه
الاخير الثاني انه ان كان هناك قرينة قاضية بالدخول فالدخول وان كان
هناك قرينة قاضية بعدم الدخول فعدم الدخول وان لم يكن هناك قرينة
اصلا فالدخول في الجزء وعدم الدخول في الملاقي الثالث ان كلا منهما ينفرد
بمحل لا يصلح للآخر ويعني يختص احدهما دون الآخر فمن ذلك انه يجوز ان
يقال كتبت الى زيد وانا الى عمرو اي هو غايتي وفي الحديث انا بك واليك
وان قال سرت من البصرة الى الكوفة ولا يجوز ان يقال حتى زيد وحتى عمرو
وحتى الكوفة ومن ذلك انه يجوز وقوع المضارع المنصوب بعد حتى
نحو سرت حتى ادخلها ولا يجوز ان يقال سرت الى ادخلها فلحتى هذه اي

الداخلة على المضارع المنصوب ثلثة معان الاول انها بمعنى الى
قال الله تعالى حتى يرجع الينا موسى الثاني انها بمعنى كي التعليلية قال الله تعالى
ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم وقال لا تنفقوا على من عند رسول الله
حتى ينفضوا ويقال اسلم حتى تدخل الجنة واما قوله تعالى فقاتلوا التي
تبغي حتى تفيء فهو محتمل للمعنيين الثالث انها بمعنى الا الاستثنائية
كقوله والله لا يذهب شيئي باطلا حتى ابرها لكا وكاهلا فان ما بعد
حتى ههنا ليس غاية لما قبلها ولا مسببا عنه وفي الحديث كل مولود يولد على
الفطرة حتى يكون ابواها اللذان يهودانه او ينصرانه فان زمان
الميلاد لا يتطاول حتى يكون حتى فيه غاية ولا كونه يولد على الفطرة علة
لليهودية والنصرانية حتى يكون حتى فيه للتعليل وقد يجاب بان ههنا
حذفا اي يولد على الفطرة ويستمر على ذلك حتى يكون فالمضارع بعد حتى
قسمان منصوب ومرفوع والمنصوب قسمان واجب النصب وجائزه
فالانتصاب شرطه الاستقبال يعني لا ينتصب الا اذا كان مستقبلا
فان كان استقباله بالنظر الى زمان التكلم فالنصب واجب قال الله تعالى
لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى وان كانت استقباليته
بالنسبة الى ما قبلها خاصة فالنصب جائز قال الله تعالى وزلزلوا حتى يقول
الرسول فان استقبالية القول انما هي بالنسبة الى الزلزال واما ارتفاع
المضارع بعد حتى فهو مشروط بكونه حالا ثم ان كانت حاليته بالنسبة الى زمان
التكلم فالرفع واجب نحو سرت حتى ادخل البلد اذا قلت ذلك وانت في حالة
الدخول وان لم يكن حاليته بالنسبة الى زمان التكلم بل كانت محكية فالرفع
جائز نحو وزلزلوا حتى يقول الرسول فان قراءة نافع بالرفع والتقدير حتى
حالتهم حينئذ ان الرسول والذين امنوا معه يقولون كذا وكذا فالمضارع
المرفوع بعد حتى مشروط بشروط ثلثة الاول ان يكون حالا حقيقة او مأولا
بالحال الثاني ان يكون مسببا عما قبلها فلا يجوز سرت حتى تطلع الشمس
اذ الطلوع ليس مسببا عن السير الثالث ان يكون فضلة فلا يصح الرفع في سيري

حتى ادخلها لئلا يلتبس المبتدأ بالخبر ولا في نحو كان سيري حتى ادخلها ان جعلت كان
ناقصة القسم الثاني من اقسام حتى ان تكون عاطفة بمنزلة الواو الا
ان بينهما فرقا من وجوه الاول ان معطوف حتى مشروط بثلثة شروط
الاول ان يكون ظاهرا لا مضمرا الشرط الثاني ان يكون ما بعدها بعضا
من جمع قبلها نحو قدم الحاج حتى المشاة او جزءا من كل نحو اكلت السمكة
حتى راسها او كالجزء نحو اعجبتني الجارية حتى حديثها وقال المحقق الرضي
ارضاه الله لا بد في العاطفة من ان يكون جزءا مما قبلها نحو ضربت
القوم حتى زيدا او كجزئه بالاختلاط نحو جاءني الدواب حتى عبيدهم
او جزءا لما دل عليه ما قبلها كقوله القى الصحيفة كي يخفف رحله
والزاد حتى نعله القاها عند من قال ان نعله معطوف على الصحيفة
اي القى جميع ما معه لانه اذا القى الصحيفة فقد القى جميع ما معه الشرط
الثالث ان يكون ما بعدها غاية لما قبلها اما في زيادة نحو مات الناس
حتى الانبياء او في نقصان نحو زارك الناس حتى الحجامون الفرق الثاني
من الفروق المذكورة انها اذا عطفت على مجرور اعيد الخافض فرقا بينها وبين
الجارة نحو مررت بالقوم حتى بزيد فظاهر كلام النحاة ان الاعادة واجبة
وقال المحقق الرضي الاعادة هي الاختيار الفرق الثالث انها لا يعطف
بها الجمل اذ قد تقرر ان شرط المعطوف بها ان يكون جزءا او كالجزء ولا يتاتى ذلك
الا في المفردات هذا هو الصحيح وقال المحقق الرضي واما العاطفة للجملة
فنحو نظرت اليه حتى البصرية ولا يخفى ما فيه ولا ينبغي ان يتوهم من كونها
عاطفة كالواو انها بمعنى الواو فانه ليس كذلك بل المراد انها كالواو في
نفس العطف وفي كون معطوفها كمتبوعها في الاشتراك في الحكم المذكور لا انها
بمعنى الواو فان حتى لابد فيه من معنى الانتهاء بخلاف الواو القسم الثالث
من اقسام حتى ان يكون حرف ابتداء اي حرفا يبتدأ بعدها الجمل اي يستانف
فهي تدخل على الجملة الاسمية وعلى الفعلية والفعلية يستوي فيها كون الفعل
مضارعا كقراءة نافع حتى يقول الرسول بالرفع وكونها ماضيا نحو حتى عفوا
والاسمية

والاسمية يستوي فيها كون كل من جزئيها مذكورا وكون احدهما مذكورا
والآخر متروكا فقولهم حتى راسها يجري فيه الاقسام الثلثة فانه
يجوز الجر على انها جارة بمعنى الى ويجوز النصب على انها عاطفة اي اكلت
راسها ويجوز الرفع على انها مبتدا خبره محذوف اي حتى راسها ماكول
وفي للظرف اي موضوع للدلالة على ان مدخولها ظرف فان كان
ظرفا حقيقة فظرفية حقيقية والظرفية الحقيقية قسمان زمانية
نحو صليت في يوم الجمعة وصمت في يوم الخميس ومكانية نحو زيد في الدار
وعمرو في السوق وقد اجتمع القسمان في قوله تعالى الم غلبت الروم في ادنى
الارض وهم من بعد غلبهم سيغلبون في بضع سنين نحو الماء في الكيس
مثال للظرف المكاني واما قولهم ادخلت الخاتم في اصبعي والقلنسوة
في راسي فهو من هذا القبيل الا ان فيه قلبا اذ الظرف هو الخاتم والقلنسوة
لا الاصبع والراس ونظرت في الكتاب هذا من قبيل الظرفية
المجازية اذ الكتاب وان كان مكانا الا انه ليس بظرف للنظر حقيقة
وان لم يكن ظرفا حقيقة فالظرفية مجازية كالمثال المذكور فانه تشبيه
للكتاب بالظرف الحقيقي المحتوي على مظروفه المحيط به من جميع جوانبه
ووجه التشبيه كونه شاغلا له مانعا اياه عن غيره فكانه محيط به بجميع جوانبه
ومن هذا القبيل قولهم نظرت في العلم وتفكرت في مسائله والله في عون العبد
ما دام العبد في عون اخيه المسلم قال الله تعالى ولكم في القصاص حيوة
فان القصاص لما كان مانعا عن القتل كان كانه ظرف للحيوة ومعدن
لها ومحيط بها من جوانبها ومن هذا القبيل ظرفية الالفاظ للمعاني
وظرفية المعاني للالفاظ فان قيل جميع ذلك ليس بغير غير اذ هي استعارات
مدارها على التشبيه بوجه من الوجوه واعتبار من الاعتبارات بحسب المجاز والكنايات
الا انه ما نقول فيما لا يجري فيه الاستعارة اذ لا يجري فيه التشبيه بل هو مستحيل فيه
نحو في الله من كل فائت خلف وقولهم انت اخي في الله ومن هذا القبيل
الحب في الله والبغض في الله وقولهم السر في الله فان الله تعالى يتعالى عن التشبيه

قلنا امثال ذلك محمول على حذف المضاف والاستعارة والتشبيه انما
يعتبران في ذلك المقدر اي في الطاف الله خلف من كل فائت وانت اخي
في رضى الله والحب في رضى الله والبغض في رضى الله والسير في صفاته وامثال
ذلك معانيها بحسب المقام فان قيل ظرفية الالفاظ للمعاني امر ظاهر اذ هي مستفادة
عنها ومأخوذة منها فكانها محيطة بها من جميع جوانبها ومحتوية عليها
احتواء الظروف على المظروف ولذا اشتهر بينهم ان الالفاظ اوعية
وقوالب للمعاني وكذا ظرفية المعاني للالفاظ ايضا ظاهرة اذ هي لظهورها
وانسياق الذهن اليها كانها محيطة بها وكان الالفاظ في جوفها ومحاطة
بها فما معنى ظرفية الالفاظ للالفاظ على ما يدل عليه كلام المص حيث قال
الباب الثالث في العوامل اللفظية السماعية فان الباب عبارة عن العبارات
المخصوصة والالفاظ المعدودة والعوامل ايضا هي تلك الالفاظ المخصوصة
وكذا في الباب الثاني في العوامل اللفظية القياسية قلنا جميع ذلك
مبني على تقدير المضاف اي في بيان العوامل اللفظية كما يقال نزلت
هذه الآية في عمر رضي الله عنه اي في شانه وبيان حكمه وفيه اشعار
بان بيانه لكماله كانه ظرف يحيط بجميع جوانبه واعلم ان في يجيء للمصاحبة
بمعنى مع قال الله تعالى فخرج على قومه في زينته اي مع زينته وقال ادخلوا
في امم اي معهم وقال وحق عليهم القول في امم قد خلت من قبلهم من الجن
والانس الثاني انه يجيء للتعليل بمعنى اللام قال الله تعالى فذلكن الذي
لمتنني فيه اي لاجله وقال لمسكم فيما افضتم اي لما افضتم وفي الحديث
ان امراة دخلت النار في هرة حبستها الثالث انه يجيء للاستعلاء بمعنى
على قال الله تعالى لاصلبنكم في جذوع النخل الرابع انه يجيء بمعنى الباء الخامس
انه يجيء بمعنى الى قال الله تعالى فردوا ايديهم في افواههم السادس انه يجيء
بمعنى من السابع انه يجيء للمقايسة وهي الداخلة بين مفضول سابق وفاضل
لاحق قال الله تعالى فما متاع الحيوة في الآخرة الا قليل اي بجنب الآخرة وبالقياس
اليها الثامن انه يجيء زائدة وقد عد منها قوله تعالى وقال اركبوا فيها

اي اركبوا بها هذا الكلام الكناية وعندي يجوز ان يكون جميع ذلك راجعا الى الظرفية
المجازية على ضرب من الاستعارة والتشبيه والباء للالصاق اي لالصاق
عاملها بمعمولها وقدم الالصاق على سائر معانيها اذ هو اصل لا نفارقها
اصلا حتى قيل ان سائر معانيها في التحقيق راجع اليه ولذا اقتصر عليه
سيبويه ولم يذكر غيره نحو به داء اي التصق وخامره فان قيل فيكون الباء
للصوق والالتصاق لا للالصاق قلنا معناه ان المتكلم الصق معموله
بعامله فيكون عامله اذن ملتصقا او معناه ان الباء الصق فيكون ملتصقا
وقولهم مررت بزيد فمجاز ومررت بمحله حقيقة توسع اي هو من قبيل الاتساع
اذ المرور غير ملتصق بزيد فالمعنى التصق مروري بمكان يقرب منه ويجوز
ان يكون مبنيا على المبالغة وعن الاخفش ان الباء بمعنى على اي مررت
على زيد بدليل قوله تعالى وانكم لتمرون عليهم مصبحين ولا يخفى ان الالصاق
باق ومنه اقسمت بالله كان فيه الصاقا لمعنى القسم بالاسم المقدس الذي
هو مقسم به وفصله عما قبله تنبيها على ان الالصاق الحقيقي ههنا محال
وكثيرا ما يحذف الفعل ويقال بالله اختصارا واعتمادا على العلم به نحو
وتنبيها على انه انشاء لا اخبار والواو بدل منها اي من الباء في والله
لافعلن وابدل الواو منه اذ الجمعية والالصاق كلاهما من واد واحد فانهما متقاربان
معنى ولان كلا منهما حرف شفوي وفي كلامه اشعار بان ذكر الواو مقام
الباء مخصوص بحذف الفعل فلا يجوز اقسمت والله والتاء في تالله بدل
من الواو لما بينهما من التناسب في المخرج نحو تجاه وتراث والاصل وجاه
ووراث والباء لاصالتها في افادة معنى القسم من غير احتياج الى شيء اخر
تدخل على المظهر كالامثلة المذكورة وعلى المضمر نحو به لاعبدنه والواو
فرع لنيابته عنه لا تدخل الا على المظهر والتاء لكونه فرع الفرع لا تدخل الا
على مظهر واحد وهو الاسم المقدس اي لفظ الجلالة وللتعدية اي الباء
يكون للتعدية المحضة بحيث لا يكون له معنى سواه في ذهبت به اذ المعنى
اذهبته ولا معنى له ههنا سوى هذا ولذا عده المص قسما براسه ولانه

اى الباء يكون للاستعانة وفسروها بانها التى تدخل على آلة الفعل نحو
كتبت بالقلم ونجرت بالقدوم وبتوفيق الله حججت وبفلان اصبت
الغرض وقد عد منها باء البسملة اذ الفعل لا يتأتى على الوجه الاكمل الا بها
وللمصاحبة اى الباء يكون بمعنى مع وهذه هى التى يقال لها باء المصاحبة
نحو دخلت عليه بثياب السفر اى معها قال الله تعالى اهبط بسلام منا اى
معه ويكون الباء للسببية وعليه قوله تعالى انكم ظلمتم انفسكم باتخاذكم العجل وقوله
فكلا اخذنا بذنبه وقوله فبظلم من الذين هادوا وللظرفية بمعنى فى كما قال
الله تعالى ولقد نصركم الله ببدر وانتم اذلة وقوله ونجيناهم بسحر وللبدل
نحو اخذت بهذا الثوب خيرا منه اى اخذت بدله ومكانه وللمقابلة
وهى الداخلة على الثمن والعوض نحو اشتريته بالف وكافأت احسانه
بضعف ومنه قولهم هذا بذاك وعليه قوله تعالى ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون
وللمجاوزة بمعنى عن نحو فاسأل به خبيرا وللاستعلاء بمعنى على قال الله تعالى
من ان تأمنه بقنطار اى على قنطار وبدليل هل آمنكم عليه الا كما امنتكم
على اخيه وللغاية بمعنى الى نحو قد احسن بى اى الى وللتوكيد وهى زائدة
وهى فى مواضع منها الفاعل نحو كفى بالله شهيدا ومنه قولهم احسن بزيد عند
من يجعل الباء زائدة اى احسن زيد بمعنى صار ذا حسن فان قيل فكيف يكون
ما بعد الباء فاعلا والباء زائدة وقد ورد حذفه قال الله تعالى اسمع بهم وابصر
يوم يأتوننا اى ابصر بهم فلو كان فاعلا امتنع حذفه قلنا نعم الا انه لما كان
مجرورا بالباء صار شبيها بالفضلة فجوز حذفه تشبيها له به فقوله تعالى اسمع بهم وابصر
يوم يأتوننا معناه على هذا الوجه صار هؤلاء ذوى سمع وبصر يوم القيمة
اما فى الدنيا فلا سمع لهم ولا بصر فهو تعبير عن المستقبل بلفظ الماضى تنبيها
على تحقق وقوعه على ما هو عادة التنزيل ومنها المفعول قال الله تعالى
ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة وقال وهزى اليك بجذع النخل فليمدد بسبب
الى السماء ومن يرد فيه بالحاد فطفق مسحا بالسوق اى يمسح السوق مسحا
وقالت الوسيلة نضرب بالسيف ونرجو بالفرج اى نضرب السيف ونرجو الفرج

وفى الحديث

وفى الحديث كفى بالمرء كذبا ان يحدث بكل ما سمع اى كفى تحدثه اياه ومنه قوله
فكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبى محمد ايانا اى كفانا حبه لنا
ومنها المبتدأ وذلك فى نحو قولهم بحسبك درهم وخرجت فاذا بزيد
وكيف بك اذا كان كذا ومنه قوله تعالى بايكم المفتون عند سيبويه ومن الغريب
انها تزاد فيما اصله المبتدأ وهو اسم ليس بشرط ان يتأخر الى موضع الخبر
كقوله أليس عجيبا بان الفتى يصاب ببعض الذى فى يديه وعليه قراءة
ليس البر بان تولوا وجوهكم بنصب البر فى قراءة بعضهم ومنها الخبر
وهو ضربان سماعى وقياسى فالسماعى فيما كان مثبتا نحو جزاء سيئة بمثلها
وقال الحماسى ومنعكها بشىء يستطاع اى ومنعكها شىء يستطاع ومنه
بحسبك زيد عند ابن مالك فزيد مبتدأ مؤخر لانه معرفة وحسبك نكرة
والقياسى ما يزاد فى كل كلام منفى نحو ليس زيد بقائم وما الله بغافل ولا
يجر بعده النار الى غير ذلك فكونها زائدة فى الخبر مخصوص بالنفى لكن الحق ان
النفى بل النفى بليس نحو ليس زيد بقائم وبما نحو ما زيد بقائم وبلا التى لنفى الجنس
نحو لا خير بخير بعده النار واما النفى بغيرها فغير مسموع وكذا زيادتها
بهل قياسى نحو هل زيد بقائم فلا يقال ازيد بقائم قال المحقق الرضى
وتزاد قياسا فى مفعول علمت وعرفت وجهلت وسمعت وتيقنت
واحسست يقال علمته وعلمت به وعرفته وعرفت به وسمعته وسمعت به وتيقنته
وتيقنت به واحسسته واحسست به واللام للاختصاص نحو المال لزيد
اى مملوك له مخصوص به والجل للفرس اى مخصوص به وهو ابن له واخ له
اى مخصوص به والواقع فى كلام النحاة ان اللام للاستحقاق نحو الحمد لله والعزة
والملك لله والامر لله وللتمليك نحو له ما فى السموات وما فى الارض وللاختصاص
نحو الجنة للمؤمنين وهذا الحصير للمسجد والمنبر للخطيب والمحققون
لما رأوا ان الكل فيه معنى الاختصاص الا ان وجوه الاختصاص متفاوتة
حسب تفاوت المقامات اكتفوا بذكر الاختصاص عن ذكر التمليك
والاستحقاق ولعمرى هذا القول اقرب الى القبول اقتفاء اثر هؤلاء

فاكتفى بذكر الاختصاص وظاهر كلام المفصل ايضا يشعر بهذا واما الشيخ
عبد القاهر فقد زعم ان اصل اللام ان يكون للتمليك نحو المال لزيد وقد
يكون للاستحقاق الجاري مجراه نحو الجل للفرس فانه لما اختص به ودام ملابسته
جرى مجرى المملوك وان كان الفرس مما لا يملك هذا كلامه فعلى هذا القول
اذا كان اللام مستعملا في غير الملك فهو مبني على ضرب من الاستعارة تحقيقا
رجوعا الى التمليك وعلى قول الاولين مجرد الاختصاص كاف لا حاجة له الى
التاويل فليتامل واما ان التمليك والملك واحد او اثنان ففيه خفاء والظاهر
انهما واحد ونظيرها يقال الباء للالصاق مع ان المحقق هو اللصوق والتصاق
وبعض النحاة يزعمون ان احدهما غير الاخر فيقولون اللام للملك ويمثلونه بنحو
له ما في السموات وما في الارض ويقولون وللتمليك ويمثلونه بنحو وهبت لزيد
دينارا ويقولون وتجي لشبه التمليك نحو جعل لكم من انفسكم ازواجا
واعلم ان اللام تجي لمعان اخر كالتعدية وهو ظاهر والتاكيد اي تاكيد النفي
بعد كان نحو وما كان الله ليطلعكم على الغيب وما كان الله ليعذبهم وانت
فيهم لم يكن الله ليغفر لهم وتسمى لام الجحود ايضا وتجي بمعنى الى نحو بان ربك
اوحى لها اي اوحى اليها كل يجري لاجل مسمى اي يجري الى اجل مسمى ولو ردوا
لعادوا لما نهوا عنه اي لعادوا الى ما نهوا عنه وبمعنى من سمع الله لمن حمده
اي اسمع الى من حمده وتجي بمعنى على نحو ويخرون للاذقان دعانا لجنبه
وتله للجبين ان اساتم فلها وبمعنى في نحو ونضع الموازين القسط ليوم القيمة
لا يجليها لوقتها الا هو وعليه قول صرح يا ليتني قدمت لحياتي اي في حياتي
وقيل اي لاجل حياتي فاللام اذن للتعليل ومن هذا القبيل قولهم مضى لسبيله
اي مضى في سبيله وتجي بمعنى عند كقولهم كتبته لخمس خلون من شعبان قال المحقق
الرضي شكر الله سعيه اللام هذه في علي هي اللام المفيدة للاختصاص الا ان الاختصاص
اي اختصاص الفعل بالزمان على ثلثة اضرب اختصاص بوقوعه فيه نحو كتبت
لغرة كذا واختصاص بوقوعه بعده نحو لليلة خلت واختصاص
بوقوعه قبله نحو لليلة بقيت والامر يدور على القرينة فالمتبادر الى الفهم

عند الا

عند الاطلاق هو القسم الاول لا غير وعند القرينة نحو خلت يتعين القسم الثاني
وعند قرينة نحو بقيت يتعين القسم الثالث وتجي اللام بمعنى بعد نحو اقم
الصلوة لدلوك الشمس وفي الحديث صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته
وبمعنى مع كقوله فلما تفرقنا كاني ومالكا لطول اجتماع لم نبت ليلة معا
اي مع طول اجتماع وبمعنى من قال جرير لنا الفضل في الدنيا وانفك
راغم ونحن لكم يوم القيمة افضل اي منكم افضل وبمعنى عن نحو قال الذين
كفروا للذين امنوا وعند ابن مالك هو لام التعليل وللصيرورة وتسمى
لام العاقبة ولام المآل نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا
ومنه لدوا للموت وابنوا للخراب ومنه ربنا ليضلوا عن سبيلك والمحقق
الرضي يجعله لام الاختصاص وللتوكيد وهي اللام الزائدة
وهي انواع منها اللام الواقعة بين الفعل المتعدي ومفعوله نحو ردف
لكم ومنها اللام المسماة باللام المقحمة وهي المعترضة في نحو يا بؤس للحرب
اصله يا بؤس الحرب ومن هذا القبيل قولهم لا ابا لزيد ولا اخا له ولا غلام له
عند سيبويه لان اسم المضاف اليه بعد اللام عنده ومنها اللام المسماة
بلام تقوية العمل اي تقوية عامل ضعف اما لتاخره نحو كنتم للرؤيا
تعبرون او لانه ضعيف في العمل نحو انا ضارب لزيد وضربي لزيد حسن
وقد اجتمعت الفرعية والتاخر نحو وكنا لحكمهم شاهدين واعلم ان اللام
يكون موردا للذكر مع عدم الحاجة ويكون موردا للحذف مع وجود الحاجة
يعني كانهم يزيدون اللام في بعض المفاعيل مع الاستغناء عنها كذلك
يحذفونها منها مع الاحتياج اليها قال الله تعالى يبغونها عوجا اي يبغون
لها عوجا وقال والقمر قدرناه منازل اي قدرنا له منازل وقال واذا كالوهم
او وزنوهم يخسرون اي كالوا لهم او وزنوا لهم ويقول العرب وهبتك
دينارا وصدتك ظبيا وجنيتك ثمرة اي لك ومنه اذا قالت حذام
فانصتوها فيمن روى فانصتوا لها وتجي اللام للتبيين نحو هيت
لك وتفصيل هذه اللام وتحقيقها الى كتب شرح لباب الاعراب

ورب للتقليل اي التقليل اصلها الا انها للكثرة استعمالها في التكثير حقيقة
في التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز يحتاج الى القرينة وكون رب
حرف جر مبني على مذهب البصريين والا فهو اسم عند الكوفيين والاخفش
منا وهو المختار عند بعض المحققين ومذهب بعض النحاة انه لا عامل
لها اذ هو شبيه بالنفي قال الاخفش قولهم ورب رجل عالم رب مبتدا
وعالم خبره وقال المحقق الرضي في رب رجل لقيته ان اعراب رب
رفع على الابتداء ابدا او هو مبتدا لا خبر له لان معناه قل رجل لقيته
يعني ان رب اسم كما اختاره الاخفش والكوفيون وفي المفتاح والاظهر
عندي انه اسم كما ذهب اليه الاخفش وهو التعديد لكونها في مقابلة
كم وهو اسم بالاتفاق وعند البصريين عامل رب محذوف اي رب
رجل لقيته كان كذا ويختص بالنكرة اي رب وان كان حرف جر
الا انه ليس كسائر حروف الجر في عموم المدخول بل هو مخصوص بالدخول
على النكرة يمتنع دخوله على المعرفة بشهادة التتبع والاستقراء ظاهرة
او مضمرة حال من النكرة اي يختص رب بالنكرة حال كون تلك النكرة اما
ظاهرا او ضميرا نحو رب رجل لقيته مثال للنكرة الظاهرة وربه رجلا
مثال للنكرة المضمرة وفي المثال الاول تنبيه على ان النكرة الظاهرة
يجب ان يكون موصوفة اما بجملة كالمذكور او بمفرد نحو رب رجل جواد والجملة
الواقعة صفة لتلك النكرة يجوز ان يكون فعلية كالمثال المذكور ويجوز ان يكون
اسمية نحو رب رجل ابوه كريم واتيان لقيته رمز خفي الى ان الجملة ان كانت فعلية
فالواجب هناك ان يكون ماضوية وامتنع ان يكون استقبالية اذ القلة
والكثرة وصف للمتحقق والمستقبل لا يدري حاله فلا يوصف بالقلة
ولا بالكثرة ولان النحاة متفقون على ان رب جواب لفعل ماض منفي كانه
قيل لك ما لقيت رجلا فتقول انت رب رجل لقيته اي انكر لقائي للرجال
بالمرة فاني لقيت منهم بعضا وان كان قليلا قال ابن السراج النحاة مجمعون
على ان رب جواب لكلام اما ظاهر او مقدر فعليا بل وفي المثال الثاني

تنبيه على ان الضمير في ربه نكرة ولهذا فسروه بالنكرة المنصوبة وعامل رب
في نحو رب رجل لقيته محذوف وخصوصيتها ناشية من قرينة المقام اي رب رجل
لقيته اكرمت ففي كلام المص اشعار بان عاملها محذوف في الاكثر قال
جار الله ومن خصائصها ان عاملها يجي محذوفا في الاكثر كما حذف
مع الباء في بسم الله يعني انه باعتبار العموم معلوم لا حاجة الى الذكر وباعتبار
الخصوص متعلق بالمقام وقرينته ولا حاجة الى الذكر وبالجملة فالعامل
ان كان مذكورا يجب تاخيره عن رب وان كان محذوفا يجب تقديره
بعده وسر ذلك ان التقليل خصوصية في الكلام كالنفي والاستفهام فوجب
تقديمها لان هذه معان مدخل على الجمل لتعذر معانيها في خصوصيات
وقيوده مقصودة فوجب تقديمها اشعارا بان العناية مصروفة اليها
وجريا على القاعدة القائلة بتقديم الاهم فالاهم وههنا اشكال مشهور
وهو ان حرف الجر هو الذي يوصل معنى الفعل الى المفعول ولولاه لما امكن
وصوله اليه والعامل ههنا متعد مثل اكرمت وادركت ونحو ذلك فوجب
ان يكون حرف الجر وهو رب زايدا ولم يقل بذلك احد ولعمري هذا الاشكال
ترى كثيرا من المتاخرين مثل صاحب المفتاح والمحقق الرضي وصاحب اللب
اعرضوا عن مذهب البصريين واخذوا مذهب الاخفش ان رب اسم
كما نبهناك عليه وذهبوا الى ان اعراب الرفع ابدا على انه مبتدا لا خبر له
واجيب عن هذا الاشكال بوجهين الاول هو الذي ذكره الفاضل
ههنا انه حرف جر ذكر في الكلام على نمط ذكر من في نحو ما رايت من رجل
فان فائدته الاستغراق وان كان الفعل متعديا الى مدخوله بنفسه كذلك
رب فان فائدته التقليل غير التعدي الثاني ان الفعل ههنا وان كان
متعديا اليه بنفسه الا انه لتاخره بل لوجوب تاخيره ضعف في العمل فذكر
رب لتقويته العمل على نمط قوله تع ان كنتم للرؤيا تعبرون وفي كلا الجوابين
نظر اما الاول فلان الاشكال باق بحاله لانه اذا كان كذلك كانت زايدا
وقد سبق ان الحرف الزائد فسروه بانه لو سقط لما اختل اصل المعنى

واما الثاني فلان المعهود التقوية المحض من بين حروف الجر انما هو اللام فقط واما
رب فغير معهود وكذا ذكره المحقق الرضي وفيه نظر لان ههنا خصوصيته وهي
ان رب لها صدر الكلام وهو لطلب الصدارة اوجب تأخير عامله ابدا فتجوز
ان يكون مخصوصا بتقوية المحض من بين حروف الجر جبر النقصان الحاصل لعامله
من جهته وتلافيا لاساءته بالاهانة بقدر الامكان كما انه مخصوص بسائر
الخصائص فليتأمل بقي ههنا اشكالان الاول انه يصح ان يقال رب رجل
كريم اكرمته مع ان الفعل لا يتعدى الى مفعوله بحرف الجر ولا الضمير فلا يقال
لزيد ضربته الثاني انه يصح ان يقال رب رجل جاءني في جواب من يقول
ما جاءك رجل فان جاءني عامل في رب اتفاقا فيؤذن كقولك بزيد مررت على
ان ضمير مر لزيد وهو ممتنع وعلى للاستعلاء الاستعلاء علو الشيء عاليا
يعني ان على موضوعة ليدل على ان عاملها بل فاعل عاملها عال على مجرورها
يعني ان له اعتلاء عليه اعتلاء الراكب على مركوبه وهذا الاستعلاء ضربان
حقيقي نحو زيد على السطح وعمرو على السرج او على الفرس ومجازي نحو عليه
دين شبه تلبس الدين بالمديون وهو لزومه باعتلاء الراكب على مركوبه
ولهذا يقال فلان ركبه دين كان الدين على عنقه او على ظهره ومنه
يقال عليه قضاء الصلوة فان قيل نحن نجد على مستعملا في موضع لا يجري فيه الاستعلاء
لا الحقيقة ولا المجاز قال الله تعالى كان على ربك حتما مقضيا وقال كتب ربكم
على نفسه الرحمة فاذا عزمت فتوكل على الله قل هو الرحمن آمنا به وعليه توكلنا
وقال توكلت على الله وسر على اسم الله الى غير ذلك فانه اكثر من ان يحصى
فانه تعالى منزه عن استعلاء عليه حقيقة او استعارة وتشبيها قلنا المجاز لا ينحصر
في الاستعارة بل قد يكون مجازا مرسلا وعلاقته اللزوم لا المشابهة فان الراكب
على المركب يلزمه شيئان لزوما واضحا يعرفه كل احد الاول اللزوم وعدم الترك
الثاني الاعتماد عليه والايصال الى المقصد ففي الاثنين الاولين
اريد به لازمه وهو اللزوم وعدم الترك من حيث الوعد فلا يلزم عليه تعالى
شيء فهو من حيث انه لا يترك وعده تفضلا ولطفا منه تعالى نازل منزلة اللازم

وفي البواقي

وفي البواقي اريد به الاعتماد والتكلي عليه فالمتوكل كأنه يعتمد عليه بحيث يسقط
نفسه واختياره عن البين يعني هو معتمدي وموصلي الى مقاصدي
واما في قولنا سر على اسم الله ففيه تنبيه على ان اسمه لبركاته موصل الى مقاصد
وحافظ عن كل آفة ونقصان لا يضر مع اسمه شيء في الارض ولا في السماء
هكذا يجب ان يفهم هذا الكلام فان التخريج مختلف حسب اختلاف المقام
فاعتقال فلعله اذن مجازات يمتنع فيها ارادة معانيها الحقيقية ولا تشبيه
ههنا حتى يتوجه الاشكال بانه تعالى متعال عن التشبيه ونظيره قوله تعالى
لا ينظر اليهم يوم القيمة فان ترك النظر مجاز عن الاهانة والاذلال
واجاب المحقق بانه نظير فعل التعجب نحو ما احسن زيدا فان معناه شيء
من الاشياء لا اعرفه جعل زيدا حسنا ثم اشتهر في انشاء التعجب بحيث
يضمحل عنه معنى التعجب مجازا استعماله فيما يستحيل كونه بجعل جاعل فيقال
ما اعظم الله وما اقدر الله الى غير ذلك فان الشيء اذا صار مشهورا في
الاستعمال في شيء لم يراع اصل معناه هذا كلامه والفرق بين جوابه
وجوابنا ان المعنى الحقيقي صار مهجورا على جوابه بحيث صار معناه
شيئا آخر غير مهجور في جوابنا بل هو مذكور والمراد عنه نحو زيد على السطح
مثال للاستعلاء الحقيقي وعليه دين مثال للاستعلاء المجازي كما شرحناه ويجي
على للمجاوزة بمعنى عن نحو اذا رضيت علي بنو قشير اي رضيت عني وللتعليل
بمعنى اللام نحو ولتكبروا الله على ما هداكم اي لانه هداكم وللظرفية بمعنى في
نحو ودخل المدينة على حين غفلة واتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك
سليمان وبمعنى من نحو اذا اكتالوا على الناس يستوفون اي من الناس
ويكون زائدة للتعويض او لغيره نحو ان الكريم وابيك يعتمد ان لم يجد يوما
على من يتكل اي من يتكل عليه فحذف عليه وزيد على قبل الموصول كذا ذكره الامام
ابو الفتح بن جني ويجي للاستدراك والاضراب كقولك فلان لا يدخل الجنة
لسوء صنيعه على انه لا ييأس من رحمة الله ويجي اسما بمعنى فوق كقوله غدت
من عليه اي من فوقه ويجي على للمعية بمعنى مع قال الله تعالى وان ربك لذو مغفرة

للناس على ظلمهم اى مع ظلمهم وقال وآتى المال على حبه وقال ويطعمون الطعام
على حبه وعن للبعد والمجاوزة اى لبعد شئ عن مجروره ومجاوزته منه
نحو رميت السهم عن القوس يعنى ان السهم قد بعد القوس وبحثت عن الغائب
اى بحثت الكلمة عن الغائب فقد بعدت الكلمة عنه فالاول مثال للبعد حقيقة
والثانى مثال للبعد حكما ويجئ عن للبدل نحو واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس
شيئا اى بدل نفس وفى الحديث صومى عن امك ويجئ للاستعلاء بمعنى على
نحو فانما يبخل عن نفسه اى على نفسه وللتعليل نحو وما كان استغفار ابرهيم
لابيه الا عن موعدة اى الا لاجل موعدة وما نحن بتاركى آلهتنا عن قولك
وهذه هى التى يقال لها عن السببية لانه يفيد السببية كما يقال قلت هذا عن
علم ويجئ بمعنى بعد نحو عما قليل ليصبحن يحرفون الكلم عن مواضعه وللظرفية
بمعنى فى نحو ولا تكن عن الطاعة فاترا وبمعنى من نحو وهو الذى يقبل التوبة
عن عباده وبمعنى الباء نحو وما ينطق عن الهوى والاظهر انها بمعناها
وان المعنى ما ينطق نطقا صادرا عن الهوى ويجئ للاستعانة بمعنى الباء ذكره
ابن مالك ويجئ زائدة للتعويض من اخرى محذوفة نحو اتجزع ان نفس اتاها حمامها
فهلا التى عن بين جنبيك تدفع اى فهلا تدفع عن التى بين جنبيك فحذفت
عن من اول الموصول وزيدت بعده ويجئ حرفا مصدريا بمعنى ان فيقال اعجبنى
عن تفعل اى ان تفعل وهذه لغة بنى تميم ويقولون اشهد عن محمدا رسول الله صلى الله عليه
وهذه التى هى تسمى عنعنة بنى تميم ويكون اسما بمعنى الجانب والكاف للتشبيه
اى لتشبيه شئ بمجروره نحو الذى كزيد فى الدار واكثر فى التمثيل الاسم الموصول ولم يقل
زيد كعمرو مع انه هو المشهور ليكون نصا فى الحرفية اى والدليل على حرفيته هذا
المثال فان وقوعه صلة نص فى حرفيته فان قيل لم لا يجوز ان يكون اسما بمعنى
المثل والتقدير ما الذى هو كزيد على حذف صدر الجملة اجيب بان حمله على الاكثر
اولى واما قولهم زيد كعمرو فيحتمل وجهين الاول ان يكون الكاف حرفا ويتعلق بمحذوف
اى الذى استقر او مستقر كزيد الثانى ان يكون اسما والكاف بمعنى مثل ولا تقدير
ولا اضمار اى زيد مثل عمرو ويجئ للتعليل بمعنى اللام اثبته قوم ومنعه اخرون

وقيد قوم

وقيد قوم جوازه بكونها مكفوفة بما حكاه عن سيبويه كما انه لا يعلم فتجاوز الله عنه
واثبته المتأخرون بلا ما ايضا نحو ويكأنه لا يفلح الكافرون اى اعجب
لعدم فلاحهم او اعجب لانهم لا يفلحون وهو كثير مع ما المصدرية نحو كما
ارسلنا فيكم رسولا واذكروه كما هداكم اى لانه هداكم ويجئ للقران
فى الوقوع نحو كما حضر زيد قام عمرو وقال بعضهم يجئ للمبادرة وذلك
اذا اتصلت بما نحو سلم كما تدخل وصل كما تدخل الوقت ذكره ابن الخباز
وابو سعيد السيرافى وكثير من المحققين والظاهر ان القران والمبادرة كلاهما
واحد واللفظ مختلف ومذ ومنذ لابتداء الغاية فى الزمان نحو ما رايته
مذ يوم الجمعة بالجر اى ما رايته من يوم الجمعة ومنذ يوم الجمعة اى من يوم
الجمعة وكلاهما بمعنى واحد الا ان مذ تخفيف منذ وكل منهما اذا كان
حرفا فمعناه معنى من لا فرق بينهما الا ان من لابتداء الغاية فى المكان
وهذان لابتداء الغاية فى الزمان فاما اذا كانا اسمين فلهما اذن معنيان
الاول ان يكونا بمعنى اول المدة الثانى ان يكونا بمعنى جميع المدة فان كان
ما بعدهما مرفوعا فكل منهما مبتدا ما بعده خبره وان كان ما بعدهما مجرورا
فكل منهما مضاف الى ما بعده وما بعده مجرور على الاضافة والمصنف اشار الى بيان
معناهما على تقدير الاسمية اولا ثم اشار الى بيان اعرابهما ثانيا وقد يرفع ما
بعدهما او لكانا اسمين سواء اريد بهما اول المدة او جميعها اشارة الى بيان
معنييهما ومذ يومان اى ما رايته مذ يومان اشارة الى بيان الاعراب
اى مدة انتفاء الرؤية يومان جميعا فقوله مذ مبتدا وقوله يومان خبره
ويجوز مذ يومين بالجر على الاضافة اى ما رايته مذ يومين اى مدة انتفاء
يومان اى جميع اليومين مدة انتفاء الرؤية وههنا تحقيقات نفيسة
وبحثنا بها شرح الارشاد فليطلب هناك لكنا نذكر ههنا كلاما وجيزا
وضبطا مفيدا وهو ان لكل منهما بملاحظة ما بعدهما حالات ثلث الحالة الاولى
ان يكون ما بعدهما اسما مجرورا واختلفت كلمة القوم فى شانهما فى هذه الحالة
فقال بعضهم هما اسمان مضافان الى ما بعدهما وقد ذكرنا هذا القول آنفا

وقد نص بعض المحققين على ان كلا منهما في هذه الحالة حرف جر لكن فيه تفصيل
وهو ان حرف الجر هذا بمعنى من ان كان الزمان ماضيا وبمعنى في ان كان
الزمان حاضرا وبمعنى من والى ان كان معدودا فمذ اذن في نحو ما رايته
مذ يوم الخميس وانت تتكلم هذا في يوم الجمعة بمعنى من وبمعنى في نحو ما رايته
مذ يومنا او عامنا هذا وبمعنى من والى في نحو ما رايته مذ ثلثة ايام الحالة
الثانية ان يكون ما بعدهما اسما مرفوعا نحو مذ يوم الخميس ومذ يومان فمذهب
الجمهور انهما مبتداء ما بعدهما خبرهما ومعناهما الامد ان كان الزمان
حاضرا او معدودا او اول المدة ان كان ماضيا الحالة الثالثة ان يقع
بعدهما جملة فعلية او اسمية نحو ما زال مذ عقدت يداه ازاره ونحو ما
زلت ابغي المال مذ انا يافع فالمذهب اذن انهما ظرفان مضافان
الى ما بعدهما بمعنى فقيل الى الجملة وقيل الى زمن مضاف الى الجملة وظاهر
كلام المص حيث قال ويجوز يومين بالجر انه مائل الى مذهب القائلين بالحرفية
على تقدير كون ما بعده مجرورا وتوضيح ذلك على ما قرره القوم انه ان كان
ما بعدهما مرفوعا فلا خلاف لاحد في انهما اسمان انما الخلاف في وجه
ارتفاع ما بعدهما فمذهب جمهور البصريين انهما مبتدان ما بعدهما خبرهما
واما ان كان ما بعدهما مجرورا ففيه مذهبان الاول وهو مذهب كثير من
البصريين انهما اسمان وما بعدهما مخفوض بالاضافة اي باضافتهما اليه
الثاني وهو مذهب جمهور البصريين انهما حرفا جر فقوله ويجوز مذ يومين
بالجر يعني انه في حال الاسمية ايضا جاء ما بعده مجرورا هذا هو الاليق
بكلامه اذ لو جعل هذا اشارة الى انه حرف جر كان تكرارا اذ قد علم
من كلامه صريحا انه حرف جر وما بعده مجرور على انه يقع الاحتياج اذن
الى تكلف في تقدير حرفيته لانهما اذا كانا حرفي جر وكان الفعل العامل
فيهما ماضيا فهما بمعنى من نحو ما رايته مذ يوم الجمعة اي من يوم الجمعة
وهذا المعنى لا يستقيم في ما رايته مذ يومين اذا اريد به جميع المدة
اذ لا معنى لقولك ما رايته من يومين اللهم الا ان يقدر ههنا مضاف

اي من اول يومين فليتامل فان فيه دقة ويجب ان يعلم ههنا انهما اذا
كانا اسمين بمعنى اول المدة فالمذهب المشهور على ما صرح به ابن الحاجب
وغيره انه يجب ان يكون ما بعدهما مفردا معرفة نحو ما رايته مذ او منذ
يوم الجمعة فان كلا منهما اذن معناه مدة الفعل الذي قبلهما مثبتا
كان او منفيا اي مدة انتفاء الرؤية يوم الجمعة اي اول مدة انتفاء
الرؤية يوم الجمعة واما اذا كانا بمعنى جميع مدة الفعل الذي قبلهما مثبتا
كان او منفيا فالشرط هناك ان يكون ما بعدهما عددا مقصودا نحو
ما رايته مذ يومان اي جميع مدة انتفاء الرؤية يومان فقوله سواء
اريد بهما اول المدة مثاله ما مر من قوله ما رايته مذ يوم الجمعة وقوله او
جميعها ومذ يومان يعني مثاله ما رايته مذ يومان والواو عاطفة له
على قوله مذ يوم الجمعة وهذا امثال لما كان مذ او منذ بمعنى جميع المدة
ففي كل منهما اشارة الى الشرط المشهور ضمنا على ما نبهناك عليه وقد
اقتدى المص في ذلك المشهور من المذهب واما المتاخرون فهم يمنعون
الشرطية كلها يعني لا يلزم ان يقع بعدهما المفرد المعرفة على التقدير الاول
ولا يلزم ان يقع بعدهما العدد على الثاني فيجوز على الاول ما رايته مذ اليومان
اللذان لاقيتك فيهما وما رايته مذ يوم صحبني فيه زيد ويجوز على الثاني
ان يقال ما رايته مذ يوم ومذ يومان ومذ اليوم ومذ اليومان وحاشا
للتنزيه حاشا يكون فعلا متعديا متصرفا تقول حاشيته اي استثنيته وفي
الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اسامة احب الناس الي ما حاشى
فاطمة فمعناه ما حاشى فاطمة كلام الراوي لا من قول النبي صلى الله عليه وسلم
وما نافية يعني انه صلى الله عليه وسلم لم يستثن فاطمة والدليل على انه متصرف
قول النابغة الذبياني ولا ارى فاعلا في الناس يشبهه وما احاشي من الاقوام
من احد اي لا ارى احدا يشبهه اي هو اعلى من ان يكون له نظير من الناس
ولا استثني منهم احدا ويكون للاستثناء ومذهب سيبويه وجمهور البصرية
انه حرف جر دائما بمنزلة الا الا انه يجر ما بعده مثل سوى وغير وذهب الجرمي

والمازني والمبرد والزجاج والاخفش وابو زيد والفراء وابو محمد الشيباني
الى ان كونه حرف جر كثير في الاستعمالات وكونه فعلا متعديا قليل وفي الصحاح
حاشى كلمة يستثنى بها وقد يكون حرفا وقد يكون فعلا فان جعلته حرفا
خفضت ما بعده وان جعلته فعلا نصبته به فقلت حضرتهم حاشى زيدا.
وقال سيبويه حاشى لا يكون الا حرف جر اذ لو كان فعلا لجاز ان يكون
صلة مثل خلا وليس كذلك واعلم ان حاشى اذا كان فعلا ففي فاعله ثلثة
اقوال الاول ان فاعله ضمير مستتر عائد الى مصدر الفعل قبله الثاني ان فاعله
اسم فاعل ماخوذ من الفعل المذكور الثالث ان فاعله ضمير مستتر عائد الى البعض
المفهوم من الاسم العام المذكور قبله فاذا قيل قام القوم حاشى زيدا
فتقديره على القول الاول حاشى هو اي القيام زيدا وعلى القول الثاني
حاشى القائم منهم زيدا وعلى الثالث حاشى بعضهم زيدا واعلم ان
حاشى قد يكون اسما بمعنى التنزيه والبراءة وعليه قوله تعالى حاشى لله
ما هذا بشرا فتقول حاش لله واصله حاشى لله محذوف منه الالف
تخفيفا وفيه قراءة اخرى حاشا لله بلا تنوين كقولك سقيا لك ومعناه
وتنزيها لله وبراءة له وفيه قراءة اخرى حاشا الله باضافة حاشا الى الله
وفيه قراءة اخرى حاشا لله بالتنوين وهو نص في انه اسم البتة
وترك التنوين في البعض مع كونه اسما لفظا على صورة الحرفية كما ان
المبني لفظا فرعية في عن مع كونه اسما في قوله جلست من عن يمينه وفي على في قوله
غدت من عليه مع انه اسم ههنا والكل ذكره صاحب الكشاف وبالجملة فالمعنى
في غير الاضافة براءة وتنزيها ثم قال لله لبيان من برئ وينزه نحو
اساء القوم حاشى زيد اي سوى زيد فهو حرف جر وما بعده مجرور ومعناه
ذلك وعدا وخلا بمعنى الا يعني ان كلا من هذه الثلثة حرف جر ومعناه
الا الا ان ما بعده مجرور ابدا على نمط غير وسوى فتقول بمعنى الا متعلق
بالجميع واذا قلت ما خلا وما عدا انتصب بهما ما بعدهما البتة اي
نصبا مقطوعا مجزوما به ابدا لان خلا وعدا في هذه الحالة فعلان بدليل

119

دخول ما عليهما لان ما هذه مصدرية وما المصدرية لا تدخل الا على الجملة الفعلية
عند سيبويه فيكون كل منهما اذن فعلا فوجب النصب بهما ومذهب الجرمي
ان ما هذه زائدة لا مصدرية ويجوز الجر بخلا وعدا ومذهب الامام ابن جني
ان ما المصدرية يجوز دخولها على الجار والمجرور فيجوز الجر اذن بما خلا وما عدا
والمذهب المشهور القول المنصور هو الاول وعليه سيبويه واتباعه
ولهذا المعنى جزم بالنصب بتلك القولة واكده بالبتة فان قيل فما معنى
المنصور اذا قيل جاءني القوم ما خلا زيدا وما عدا زيدا ما معناه
قلنا ما مصدرية وما بعدها مؤول بالمصدر ولفظ الحين او الوقت مقدر
فتقديره جاءني القوم وقت خلوهم زيدا فان لفظ الحين والوقت
وما يرادفه كثيرا ما يحذف مع ما المصدرية يقال دام لك العز والظفر
ما طلع الشمس والقمر اي مدة طلوع الشمس والقمر هذا تمام الكلام في
الحروف الجارة فلنختم مباحثها بقاعدة نافعة وحاصلها ان الحروف
الجارة لا ينوب بعضها مناب بعض بالقياس عند البصريين وما يرى
في الظاهر انه من هذا القبيل فهو عندهم مؤول اما بجعله من باب التضمين
او بجعله من باب الاستعارة والتشبيه فكل حرف يتوهم خروجه عن اصله
او يتوهم كونه زائدا بحث عنده الغاء بقدر الامكان ما جد هذين الاعتبارين
ومذهب الكوفية وكثير من المتاخرين انه ينوب بعضها مناب بعض ولا حاجة
الى التأويل قالوا والمذهب الاول ابلغ وافيد والثاني اقل تعسفا
واما ما ينصب المفرد فتسعة فرغ من الحروف العاملة في المفرد ما يجر المفرد تحاول
الآن ان يشرع فيما ينصبه منها الواو بمعنى مع نحو استوى الماء والخشبة فان
الخشبة منصوبة بالواو فان قيل هذا يناقض ما ذكره في الباب الثاني حيث
جعل المفعول معه هناك منصوبا بالفعل المتقدم وقد جعله ههنا منصوبا
بنفس الواو قلنا هذا امر مختلف فيه فعند الجمهور انه منصوب بالفعل او معناه
بتوسط الواو ومذهب الشيخ عبد القاهر ومن تبعه انه منصوب بنفس الواو فكلامه
في الباب الثاني مبني على القول الاول وكلامه ههنا مبني على القول الثاني

والى هذا اشار بقوله على ما ذكر في الاية فقوله على ما ذكر في امثاله بعد قوله فسبعه
اشارة الى ان مبناه على قول الشيخ وعندي انه لا تناقض بل لا اختلاف
في التحقيق بين القولين لانه اذا كان منصوبا للفعل او معناه بتوسط الواو
كان هنا جهتان جهة ناظرة الى جانب التحقيق وجهة ناظرة الى جانب الصورة
فان اسند نصبه الى الفعل او معناه او جعل معمولا له نظرا الى الجهة الاولى صح
وان اسند نصبه الى الواو او جعل معمولا له نظرا الى الجهة الثانية صح ونظيره امر
السلطان جلاده بقتل زيد فان قيل قتله السلطان صح وان قيل قتله
الجلاد صح ولكل وجهة هو موليها ومدار صحة هذا التوجيه ان قوله
ما ذكر في امثاله مفقود في كثير من النسخ والنسخ الناطقة به في غاية القلة
ولا تنصب هذه الواو حتى يكون قبلها فعل كاستوى او يكون معنى فعل
نحو ما شانك وزيدا اى ما تصنع وجعل الشارح الفاضل هذا الكلام دليلا
على القول الاول وليس بذاك لان حروف الجر ايضا بهذه المثابة اذ هي لا تجر
الا ان يكون هناك فعل او معنى فعل مع انه يجعل كل حرف منها جارا بلا نزاع
وحروف النداء اى اداة السبعة هو الواو والخمسة التي بعد الواو هي هذه الحروف
والسابع الاكاكي ثم اخذ تعدد هذه الحروف بقوله يا وايا وهيا واي والهمزة
النداء في اللغة الصوت يقال نادى اى صاح وابتداء في التعديد بيا لانه
اعمها تصرفا لانه ينادى بها القريب والبعيد على السواء وقال جار الله
يا للبعيد واما قولنا يا الله ويا رب مع انه تعالى اقرب الينا من حبل الوريد
فمبني على استقصارنا واستبعادنا عن نيل مرتبة القرب بالمدعو وعقبه بايا
اذ هو ايضا لنداء القريب والبعيد وقيل للبعيد وهيا للبعيد واي والهمزة
للقريب الا ان الهمزة للاقرب وقد يستعمل وا مقام يا في النداء الا ان اكثر
استعمالها في الندبة فلذا ترك المصنف فهي ليست من حروف النداء اصالة
ومثال الهمزة قوله افاطم مهلا بعض هذا التدلل وقوله تعالى امن هو قانت
اناء الليل يحتمل كون الهمزة للنداء على ما ذهب اليه جماعة ويحتمل كونها للاستفهام
ورد الاول بانه ليس في التنزيل نداء بغير يا وورد بالمنع ينصب المنادى

ح حروف النداء

بهذه الحروف اذا كان مضافا شروع في بيان عمل هذه الحروف بعد تعدادها
فقوله تنصب تعلق بالخطاب والتقدير ما ذكرنا او مستند الى هذه الحروف
اى تنصب هذه الحروف المنادى المضاف وفي كلامه اشارة الى ان
العامل للمنادى هو حرف النداء لنيابته مناب الفعل وهو مذهب كثير من النحاة
وعليه الشيخ عبد القاهر ومن تبعه والجمهور على ان العامل هو الفعل المقدر وعليه
سيبويه كما سننبهك عليه نحو يا عبد الله اى اريد او اعني عبد الله قال جار الله
اذا قلت يا عبد الله فكانك قلت اريد او اعني عبد الله ولكنه حذف لكثرة الاستعمال
وصار يا بدلا منه فقوله حذف لكثرة الاستعمال ظاهره انهم تكلموا به هكذا على
الاصل ثم اسقطوا الفعل وجعلوا يا بدلا منه وليس كذلك اذ لم يتكلم به احد
اصلا بل المراد بكثرة الاستعمال انهم علموا من اول الامر انه لكثرة الاحتياج ج
لكثر استعماله فاسقط وابدل اول مرة تخفيفا يعني اذا قيل يا دل ذلك على
ان هنا منادى توجه الخطاب اليه فوقع الاحتياج الى ان يبين ان هذا المخاطب
من هو فقيل اريد واعني او ادعو عبد الله بيانا للمنى طلب المقصود بالنداء
والخطاب ثم حذف ذلك الفعل وجعل حرف النداء بدلا منه وسادا مسده
رعاية للاختصار الذى يقتضيه المقام وتعويلا على وضوح المقصود والمرام
واخراجا عن الخبر الى الانشاء لنداء الكلام وقد جمع سيبويه بين النداء والخطاب
والفعل فقال اذا قلت يا عبد الله فكانك قلت يا اياك اعني فذكر يا ارشادا
الى النداء وذكر اياك تنبيها على الخطاب وذكر اعني تثبيتا للعامل الناصب
يعني ان عامله فعل مقدر والحاصل انهم اختلفوا في عامل المنادى الى ثلاثة اقوال
الاول وهو مذهب سيبويه ان عامله فعل مقدر والتقدير ما ذكر آنفا الثاني
وهو مذهب المبرد وجماعة من النحاة وعليه الشيخ عبد القاهر ان عامله حرف النداء
لسده مسده الثالث ان عامله حرف النداء ولكن لا لانه نائب مناب الفعل
كالمذهب الثاني بل لان حرف النداء اسم فعل فاذا قيل يا فكانه قيل ادعو او انادي
وعليه الشيخ ابو علي الفارسي ومن تبعه واعترض على المذهب الاول بان الفعل لو كان
مقدرا او كان يا عوضا منه لكان الكلام خبرا لا انشاء وعلى الثالث

لان المقام مقام النداء والتطويل لا يناسبه

جان اسماء الافعال لايكون على اقل من حرفين والهمزة حرف واحد وهو من حروف
النداء وبانه لو كان اسم فعل لتم بدون المنادى واجيب عن الاول بانه يجوز ان يكون
كلام واحد خبرا باعتبار اصله وانشاء باعتبار استعماله ولا منع ذلك وهو كثير جدا
فان بعت واشتريت خبر باعتبار اصله وانشاء باعتبار استعماله وقيل الكثير من ان تحصى
في كلام واحد خصوصا فيما اذا غير بالحذف والابدال فانه كلامان وقال المحقق الرضي
لا نسلم انه خبر باعتبار اصله ايضا بل هو بهذا الاعتبار ايضا انشاء اذ الفعل
يقصد به الانشاء كثيرا لكن الاولى ان يجعل الفعل المقدر ماضيا اي دعوت وناديت
اذ الاغلب في الافعال الانشائية مجيئها بلفظ المضي هذا كلامه وفيما ذكره غنية
من ذلك وعن الثاني بان باب النداء كثير الاستعمال فيناسبه التخفيف فجوز في ادواته
ما لا يجوز في غير ذلك الا ترى الى الترخيم فانه ينادي على ذلك وعن الثالث بانه قد
عوض للجملة ما يغنيها عن كونه كلاما مستقلا كالجملة الشرطية والقسمية والنداء لا بد له
من منادى التنبيه واعلم ان كلام المص مبني على القول بان العامل في المنادى هو
الحرف فمبني كلام اذن على المذهب الثاني لا يصح ان يكون مبنيا على المذهب
الاول واما انه هل يجوز ان يكون مبنيا على المذهب الثالث الشام لا فيه تردد والظاهر
انه لا منع من ذلك ايضا فليتامل وانما نصب المنادى المضاف لانه مفعول به
فيكون منصوبا والاضافة تمنع التنوين فيبقى النصب او مضارعا له اي
منصوب المنادى اذا كان مضارعا للمضاف اي مشابها له نحو ياخيرا من زيد
ولما كان في المضارع للمضاف نوع اشكال المص بتفسيره توضيحا له وازالة لخفائه
فقال وهو كل اسم تعلق به شيء هو من تمام معناه بحسب قصد المتكلم وارادته
واطلق التعلق في تفسيره ليتناول جميع التعلقات سواء كان ذلك التعلق
تعلق المفعولية بواسطة حرف الجر كتعلق من زيد بخير في المثال المذكور
او بلا واسطة نحو يا طالعا جبلا فان جبلا مفعول طالعا او تعلق الفاعلية
نحو يا حسنا وجهه او تعلق العطف نحو يا ثلثة وثلثين سواء كان هذا علما او لا
او تعلق النعت بمنعوته جملة كان هذا النعت كقولنا يا حليما لا يعجل ويا جوادا
لا يبخل او ظرفا نحو الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام فان جميع

ذلك من قبيل المضارع للمضاف في اعرابه النصب والتنوين ووجه الشبه ظاهر
وهو ان الثاني من تتمة الاول كما ان المضاف اليه من تتمة المضاف فان قيل
المشبه بالشيء فرع له وتابع له في حكمه فقضية المشابهة والاصل ههنا وهو
المضاف غير منون فكيف جعلوا فرعه وهو المشابه به منونا وهل هذا
في التحقيق الا من قبيل نقض الغرض قلنا نعم الاصل الظاهر ذلك الا
ان ههنا امورا نصبا وتنوينا واضافة وتشبيها فنفس الاضافة من حيث انها
اضافة ترجح جانب النصب وتجر الاسم الى ما كان مستحقا له في الاصل
وهو الامكنية في الاعراب من كونه معربا منونا ونفس الاضافة بالذات
منافية للتنوين اذ هما ضدان لا يجتمعان كالتنوين واللام ورعاية
الجهات وملاحظة الحيثيات واجبة بقدر الامكان فلما امتنع في المضاف
التنوين دون النصب نصبوه فقط اذ لا امكان لما فوق ذلك ولما
امكن في المضارع للمضاف النصب والتنوين جميعا جعلوه منصوبا
منونا رعاية لما كان بقدر الامكان وبهذا يظهر ان ما ذكره ابن الحاجب
في تفسير المضارع للمضاف حيث قال وهو كل اسمين الاول منهما مرتبط
بالثاني ليس بشيء واعلم ان المضارع في هذا العلم يجيء في بابين الاول
باب النداء وهو الذي نحن فيه والثاني في باب لا التي لنفي الجنس وتفسيره
في البابين واحد وكذا اعرابه فيهما واحد وهو النصب والتنوين وقد
اشار المص الى ذلك فيما سيجيء حيث اكتفى في المضارع بمثاله نحو لا خيرا
من زيد فان الاستقلال بالتفسير ههنا وتركه هناك تنبيه على ان المعنى في كلا
البابين واحد وذكر المثال هناك ايضا تنبيه على ان الاعراب هناك
ايضا النصب والتنوين مثله ههنا وسيجيء هناك زيادة فائدة ان شاء الله
او نكرة اي ينصب المنادى اذا كان مضافا او مشابها به او نكرة كقول
الاعمى يا رجلا خذ بيدي يعني ان المفرد النكرة ايضا اعرابه والتنوين
كالمضارع والتقييد بالاعمى تنبيه على الشارة وتحقيق للتنكير وفي الكلام
تنبيه على ان النكرة هذه غير مشروطة بكونها موصوفة خلافا للفراء والكسائي

واما المفرد المعرفة فمضموم نحو يا زيد ويا رجل اثر الضم تنبيها على ان
المنادى المفرد المعرفة مبني اذ قد نبهناك فيما سبق مرارا على ان الضم
من القاب البناء ووجه البناء في هذا القسم قد عرفته في باب المبنيات
من وقوع المنادى موقع ما اشبه المبني فلا تنس واراد بالمفرد ههنا ما يقابل
المضاف والمضارع له والتقييد بالافراد اخراج لهما وبالمعرفة اخراج للنكرة
نحو يا رجلا خذ بيدي وذكر المعرفة دون العلم تنبيه على ان المعرفة ههنا اعم من ان تكون
حادثة بالنداء نحو يا رجل او حاصلة قبله فان قيل قوله مضموم منقوض
بقول الاحوص الانصاري سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام
فان قوله مطر علم كزيد وليس بمضموم بل هو مرفوع قلنا هذا من باب التشبيه
شبهت الحركة البنائية بالاعرابية في العموم والاطراد ففعل بها ما فعل بتلك
والى هذا اشار سيبويه حيث قال الحركة البنائية لما اطردت في هذه الانواع
واستمرت شابهت الحركة الاعرابية في الاطراد فاجترؤا على ادخال التنوين
فيه نحو يا مطر عليها في قول الاحوص فان قيل تعريفه بالحرف تحصيل الحاصل
فكيف يجوز يا زيد وفيه تعريفان علمي وندائي قلنا هذه مسألة قد اختلفت
فيها كلامهم الى قولين الاول ان العلم ينكر اولا ثم يعتبر دخول حرف النداء
عليه حتى لا يلزم تعريف المعرف وعليه المبرد واتباعه الثاني وهو مذهب
الجمهور ان تعريف العلمية باق بعد النداء ولا منع من اجتماع التعريفين
بل الممتنع انما هو اجتماع اداتيهما والدليل على هذا انهم يقولون يا هذا
ويا عبد الله ويا انت واعلم من الكل يا الله مع انه لا يتصور التنكير ههنا
والحق مذهب الجمهور والله اعلم بحقائق الامور ولكن محله النصب لانه
مفعول حقيقة ولفظ المحل ايضا تنبيه على انه مبني ولهذا جاز في صفته
المفردة الرفع نظرا الى اللفظ والنصب نظرا الى المحل نحو يا زيد الظريف
والظريف برفع الاول ونصب الثاني فان قيل سائر المبنيات اذا وصفت
لا يجوز فيها الا اعتبار المحل فانه يجوز ان يقال ذهب امس الدابر بالرفع نظرا
الى انه مرفوع المحل ولا يجوز كسر الدابر نظرا الى اللفظ فلم جوز الاعراب ههنا

قلنا

123

قلنا قد نبهناك آنفا على ان هذه الحركة البنائية في باب المنادى شبيهة
بالاعرابية على ما نص عليه سيبويه فكانه حركة اعرابية لا بنائية ففعل بها
ما فعل بها فان قيل قد تقرر ان المنادى المفرد المعرفة قائم مقام الكاف
المبني فكيف يجوز توصيفه مع امتناع توصيف الكاف قلنا تشبيه
الشيء بشيء لا يقتضي كونه مثله من جميع الجهات بل الملحوظ هو الحيثية
الجامعة فقط والحكمة اقتضت ذلك وهذا الذي ذكرناه من تجويز الوجهين
نظرا الى الحيثيتين هو مذهب الجمهور وقال الاصمعي توصيف المنادى
المضموم ممتنع اذ هو شبيه المضمر الذي يمتنع توصيفه وما ورد من هذا النمط
مثل يا زيد الظريف بالرفع والظريف بالنصب فله وجه آخر وهو ان الرفع
مبني على تقدير مبتدا اي انت الظريف والنصب مبني على تقدير فعل
اي اعني الظريف ولا يخفى انه تكلف لا حاجة اليه وتقييد الصفة بالمفردة
تنبيه على انها لو كانت مضافة فلا يجوز فيها الا النصب نحو يا زيد ذا المال
وكذا ما فيه الالف واللام من المعطوفات في جواز الوجهين نحو يا زيد والحارث
والحارث التقييد بالالف واللام والتبيين بالمعطوفات تنبيه على فائدتين
الاولى التنبيه على الفرق بين التابع والمتبوع في هذا الباب حيث يجوز
ان يكون التابع ذا اللام ولا يجوز ان يكون المتبوع كذلك فلا يجوز يا الحارث
ويجوز يا زيد والحارث وسر ذلك ان الواو نائب عن العامل وفرق بين
النائب والمنوب الا ترى انه يجوز ان يقال ليس زيد خارجا ولا عمرو قاعدا
مع انه يمتنع ان يقال ليس لا عمرو قاعدا الثانية التنبيه على ان المعطوف ان لم يكن
ذا اللام نحو يا زيد وعمرو تعين الوجه الواحد ولا يجوز هناك الوجهان بل حكم
المعطوف ههنا حكم المنادى بعينه كانه قيل يا زيد يا عمرو وخرج من المعطوف ما كان
حالا من ما فيه الالف واللام ان جعل ما موصولة ووصفه ان جعل ما موصوفة
والعامل معنى التنبيه او الاشارة واعلم ان التوابع خمسة الوصف وعطف
البيان والعطف بالحرف والتاكيد والبدل فالاول اعني الوصف يجوز فيه
الوجهان الرفع والنصب حملا على اللفظ والمحل وكذا عطف البيان نحو يا زيد

بشرو وبشر او العطف بالحرف ان كان المعطوف ذا اللام ففيه ايضا وجهان
والا فوجه واحد كما بيناه آنفا واما التاكيد ففيه ايضا وجهان نحو يا تميم
اجمعون واجمعين واما البدل فحكمه حكم العطف بالحرف بلا لام نحو يا زيد زيد
فليس فيه الا وجه واحد اذ البدل في حكم تكرير العامل فهذه التوابع مختلفة
متفاوتة ههنا والمص بين حكم الوصف واهمل عطف البيان والتاكيد
مع ان حكمهما حكم الوصف واهمل حكم العطف بالحرف بلا لام وحكم البدل
مع ان حكمه حكم في كلامه اجمالا واهمالا نعم حكم العطف بلا لام يمكن ان يستنبط
من التقييد والتبيين كما نبهناك عليه الا ان البواقي بحالها فالعبارة المنقحة
في هذا المقام ان يقال واما المفرد المعرفة فمبني على ما يرفع به ولكن محله النصب
ولذا جاز في تابعه المفرد من النعت والتاكيد وعطف البيان والعطف
بالحرف مع اللام الرفع والنصب وبدون اللام لا كالبدل فليتامل فقولنا مبني
على ما يرفع به اشارة الى اندراج نحو يا زيد ويا زيدان ويا زيدون اذ قد
تقرر ان ما يرفع به الاسم الضم والالف والواو فقولنا مضموم لا يتناول
الا نحو يا زيد ويا رجل فقط وياايها الرجل مثل يا زيد الظريف ثم بين وجه
كونه مثاله بقوله من حيث ان اى منادى معرفة والرجل صفة لها
والهاء التنبيهية مقحمة اى متوسطة بينهما للتنبيه الا انه لا يجوز فيه الا الرفع
لما ذكرنا ولا ان المنادى المضموم محله النصب وانه يجوز في صفته المفردة وجهان فح
توجه السؤال ههنا بان هذا منقوض بنحو يا ايها الرجل لانه منادى مضموم موصوف
مع ان صفته مختصة بالرفع فاجاب بانه لا يجوز فيه الا الرفع وكلام المص ههنا زايد
وناقص اما الاول فلانه لا حاجة الى هذا التطويل بل التعرض في مثاله وانحصار الرفع
او التعرض للجواب وقد عكس المص واما الثاني فلان الواجب ان يتعرض لبيان اللمية
في تعيين الرفع ليندفع السؤال ويرتفع الاشكال واللمية في كلامه اصلا فلا حاصل
في كلامه ههنا الا التطويل وان اردت ان ينكشف عليك انه لا طائل تحت
ما نقول فاستمع لما نقول اعلم ان ما يتوجه في هذا المقام سؤالان الاول ان يا
ايها الرجل مثل يا زيد الظريف مع انه لا يجوز فيه الوجهان اللذان جاز فيه

وجوابه

الثاني

وجوابه ان الرفع ههنا واجب ليكون اشعارا بانه المنادى المقصود بالنداء
فكانه هو المنادى الذي باشره حرف النداء وليس بتابع انه يجب اذن ان يجوز
في تابعه ما جاز في تابع المنادى المضموم وجوابه انه عنه الا انه نفس المنادى
المضموم فههنا سؤالان اولهما متوجه الى الكلام السابق كما قررناه وثانيهما
متوجه الى الجواب هذا السؤال فاذا عرفت ذلك ينكشف عليك ان كلام المص
لا في العير ولا في النفير وليس له ههنا لا قبيل ولا دبير ولا يدخل يا على ما فيه
الالف واللام اذ الكل متفقون على امتناع الجمع بين حرفي التعريف وقد
شذ قوله من اجلك يا التي تيمت قلبي الا على اسم الله تعالى خاصة
اى على الاسم المقدس الجلالي والله اصله الاله فزيد ال فصار ال الاه
حذفت الهمزة الثانية واذ غمت اللام في اللام فحرف التعريف كانه عوض
عن الهمزة المحذوفة وفي عبارة القوم اصله الاله حذفت الهمزة وعوضت
عنها حرف التعريف دليل على ان الالف واللام وان كان في الاصل
حرف التعريف الا انه لكونه عوضا عن الهمزة المحذوفة كانها انسلخ من التعريف
ولحقه ما صل الكلمة ومعدودة من اجزائه الاصلية فيجوز الجمع اذن بينه
وبين حرف النداء اذ لا اجتماع ههنا بين حرفي التعريف والا فانه حقيقة
مجاز قولنا يا الله بلا ريبة واذا وصفت المضموم بابن وهو بين علمين
بنيت المنادى مع الابن على الفتح نحو يا زيد بن عمرو وضابطة هذا الباب
انه اذا كان المنادى علما وكان موصوفا بابن ولم يقع بين الموصوف
وصفته فصل بوصف وكان ابن مضافا الى علم آخر جاز فيه وجهان
الضم والفتح والمختار فتح فهذه الضابطة كما ترى مشروطة بشروط اربعة
كون المنادى علما وكونه موصوفا بابن وكون الصفة متصلة بموصوفها بلا فصل
وكون الابن مضافا الى علم آخر فالاول احتراز عن مثل يا رجل ابن عمرو ولكنا ٢
احتراز عن نحو يا زيد ابن عمرو في الدار فان قولنا ابن عمرو مبتدا لا صفة
وخبره في الدار والثالث احتراز عن مثل يا زيد الظريف ابن عمرو والرابع
احتراز عن مثل يا زيد بن اخينا والمص راى الشرط الاول والرابع بقوله

وهو بين علمين والى الثاني بقوله وصفت بابن وابنة وعلى الثالث بالمثال والحكم
الآن قوله بنيت المنادى على الفتح ليس بجيد لان ظاهره مائل الى ما ذهب
اليه بعضهم من وجوب البناء على الفتح عند تحقق هذه الشروط وهذا مذهب
مرجوح لا يعتد به بل المذهب انه يجوز وجهان الضم والفتح الا ان المختار فتحه
قال الشيخ ابن الحاجب في ايضاح المفصل ظاهر كلام صاحب الكتاب يدل
على وجوب الفتح في المنادى اذا وصف بالابن بين العلمين وعليه بعض النحويين
والصواب انه لا يجب الفتح هذا كلامه اللهم الا ان يحمل كلامه على الاشارة
الى المختار لا الى الوجوب اما الضم فوجهه ظاهر لانه منادى مبني معرفة واما الفتح
فوجهه انه كثير الاستعمال فيناسبه الخفة وعلم الخفة بالفتح والخفة ههنا من وجهين
الاول ان الفتح اخف والثاني ان فيه اتباعا والاتباع اخف من مخالفة الحركات
ولهذا قال بعض الافاضل هذه المسئلة من عجائب المسائل النحوية لان الصفة
ابدا يتبع الموصوف والامر ههنا بالعكس وفي السر ههنا امران الاول ان الاول
من حيث المعنى يقع على الثاني والثاني مشتمل على وجود الاول اذ الاب
علة لوجود الابن فجعلوا اللفظ المعلول تابعا ولفظ العلة متبوعا تطبيقا
للفظ بالمعنى ونظير ذلك تحريك العين في نزوان ليكون التحريك اشعارا
بالتحرك لان نزوان مصدر ومعناه التحرك والسر الثاني ان حركة الموصوف
بنائية وحركة الصفة اعرابية والحركة الاعرابية اقوى من البنائية فجعل
البنائية تابعة اولى قال ابن الحاجب في ايضاح المفصل الصحيح ان حركة
المنادى ههنا حركة بناء وحركة ابن على حالها حركة اعراب وزعم قوم
ان كلا منهما حركة بنائية كانه لما كثر ذلك في كلامهم صار عندهم بمنزلة
كلمة واحدة كخمسة عشر فبني كلا الجزئين هذا كلامه وكلام المص ههنا يمكن
تطبيقه على المذهبين فقوله بنيت المنادى مع الابن على الفتح يحتمل
وجهين الاول ان كلا منهما اي من المنادى والابن مبني على الفتح لكن
بشرط مقارنته بالابن فقوله مع الابن على الاول ظرف لغو لقوله بنيت
وعلى الثاني ظرف مستقر حال منه والفرق واضح فليتامل واعلم ان العلم

الموصوف

الموصوف بابن وابنة اذا صادف الشروط الاربعة المذكورة في غير هذا
النداء يحذف تنوينه وجوبا ويحذف الف ابن خطا نحو جاءني زيد بن عمرو
وان انتفى شرط واحد من الشروط المذكورة فلا حذف هناك لا للتنوين
ولا للالف خطا واذا لم يقع اي الابن بين علمين اشعاره الى فائدة
التقييد بقوله وهو بين علمين كان حكمه كساير الاسماء المضافة اي كان
الابن كساير الاوصاف المضافة للمنادى المضموم حيث لا يجوز فيها الا النصب
نحو يا زيد بن جنينا بضم المنادى ونصب صفته نحو يا زيد ذا المال والبر
معناه الباقي من الشيء ماخوذ من السؤر وهو بقية ما في المشروب كذا ذكره
الامام المرزوقي في شرح الحماسة وكثيرا ما يعني الجميع ايضا وكلاهما يجب
المآل واحد وقال صاحب المقامات في كتابه المسمى بدرة الغواص في بيان
غلط الخواص استعماله بالمعنى الثاني غلط وليس بشيء اذ تفسيره بذلك
انما هو ما عتيا لحال كابن هناك عليه فلا وجه للتخطئة والتغليط ويجي المنادى
اللام الجارة مفتوحة للاستغاثة قوله اللام رفع فاعل يجي ومفعول المنادى
والجارة رفع صفة اللام وقوله مفتوحة حال من الفاعل وقوله للاستغاثة
متعلق بيجي تعليل له اي يلحقه لاجل الاستغاثة ويعدل عن النصب
الى الجر بادخال اللام لفوات شرط النصب وهو ظاهر فقوله مفتوحة
اشارة الى ان اللام هذه حالها في هذا الباب بخلاف حالها في ساير
المواضع وههنا احد بحثا اجمالي وتفصيلي في ذلك ان اللام الجارة لها اصلان
اصل سابق واصل لاحق فان نظر الى الاصل السابق فحقها الفتح وذلك
لان الاصل في كل كلمة على حرف واحد كالواو والفاء ولام الابتداء
ان يكون مفتوحا اذ الضمة والكسرة ثقيلة على الكلمة التي هي في الغاية
القلة اذ هو حرف واحد فاللام الجارة والباء الجارة اذن حقهما ان يكونا
مفتوحتين الا ان كلا منهما كسرت ليكون على وصف العمل اشعارا
بصورة المؤثر على خصوص الاثر وان نظر الى الاصل اللاحق فحقها الكسر
ههنا لانه دخل على الظاهر دون المضمر وذلك لان الاصل الثاني الكسر في الاسماء

ح
والبَرُّ بمعنى الباقي

ان اللام الجارة اذا دخلت على الظاهر فهي مكسورة نحو لزيد ولبكر الى غير ذلك
واذا دخلت على الضمير فهي مفتوحة نحو له ولك ونحو ذلك واللام الداخلة
ههنا على المنادى داخلة على الظاهر فحقها اذن ان تكون مكسورة فورد
السؤال بانها ههنا لم جعلت مفتوحة فاجاب المص بقوله وانما فتحت
فرقا الخ وسيجي تقريره فان قيل لم جعلت اللام الجارة مفتوحة مع الضمير
مكسورة مع الظاهر وما سره قلنا اما الفتح فهو حقها بالنظر الى الاصل كسائر
فهو في حق الفتح باق على اصله ملحق باخواته وهي سائر اللامات كلام الابتداء
ولام جواب لو الى غير ذلك واما الكسر فوجهه دفع التباس اللام الجارة بلام
الابتداء في بعض المواضع اذ لو قيل ان زيدا لهذا لا يعلم ان هذا لام الابتداء
او لام الاختصاص فكسر مع كل ظاهر طردا للباب ودفعا للاشتباه
والاستغاثة حقيقتها طلب النصرة والاغاثة من الغير لتخلصه عما فيه من المكروه
وهذا انما يكون اذا نادى مناد ينادي ليخلصه من شدة او يعينه على تخلصه فنداء
يسمى استغاثة نحو قول عمر رضي الله عنه يا لله للمسلمين فاللام الاولى مفتوحة
اذ هي لام الاستغاثة واللام الثانية مكسورة اذ هي لام التعليل فالقائل
به يطلب من الله اقبال رحمته اليه لاجل المسلمين لبلية نزلت عليهم كانه قيل
اخص الله بالدعاء لاجل المسلمين او للتعجب عطف على الاستغاثة نحو يا للماء ويا
للدواهي فتقصد يا للماء كلام لقول قائله اذا ابصره رائقا فاعجبه
فيناديه قائلا تعال ايها الماء الرائق الجاري واحضر فانك عجيب الشان
لا يعرفك كل احد فاحضر حتى يتعجب منك كل متعجب والدواهي جمع
داهية وهي البلية والشدة فتقصد يا للدواهي كلام يقول صاحبه اذا
وقع في بلية عظيمة او شاهد بلية عظيمة فيناديها قائلا احضري ايتها
الدواهي حتى يتعجب منك كل متعجب وفي كلام المص اشعار بان اللام هذه
هي لام التخصيص المعدودة في الحروف الجارة من بين اللامات الا انها
ادخلت ههنا على المنادى ليكون علامة دالة على الاستغاثة والتعجب
واوثر هذه اللام من بين الحروف لمناسبة اذ المستغاث مخصوص

الدواهي

من بين امثاله بالدعاء وكذا المتعجب منه مخصوص من بين امثاله بالتعجب
لغرابته فاللام هذه للتعدية اي لادعو المقدر عند سيبويه لضعفه من جهة
لزوم الاضمار وامتناع الاظهار او لحرف النداء لضعفه من جهة
النيابة او من جهة كونه اسم فعل على الاختلاف المذكور في مطلع مباحث
النداء ثم في كلام المص تنبيه بل تصريح بان المنادى هو مدخول اللام المفتوحة
لا ان المنادى محذوف والتقدير يا قوم اعجبوا للماء وللدواهي
اذ القائل ليس طالبا لحضورهما على ما زعمه ابن الحاجب فانه ليس بتحقيق
وان سماه تحقيقا والمنبه في كلام المص على ذلك امران الاول قوله
ويلحق المنادى اللام الجارة الثاني وقولهم يا للبهيتة على ما سيجي تقريره
وانما فتحت اي اللام الجارة هذه مع ان حقها الكسر لدخولها على الظاهر
دون الضمير فرقا بين المدعو وهو المنادى والمدعو اليه وهو الذي هذا
النداء لاجله ووجه الفرق انه قد يلي يا ما هو مدعو اليه والمنادى محذوف
كقولهم يا للمظلوم ويا للضعيف اي يا قوم فلو كسرت اللام هذه لاشتبه
المدعو بالمدعو اليه في مثل هذا المقام ففتحت فرقا بينهما ودفعا للالتباس
احدهما بالاخر وههنا وجه اخر في فتح هذه اللام وهو ان المدعو قد يكون
ضميرا للظاهر كما في قولك يا له للمسلمين ففتحت لما مر وقولهم يا للبهيتة
بالكسر اي بكسر اللام البهيتة على ترك المدعو جواب سؤال مقدر حاصله
ان الحكم بفتح اللام في المنادى منقوض بقولهم يا للبهيتة فانه منادى
بدليل دخول يا عليه مع ان اللام هذه مكسورة وحاصل الجواب ان اللام
غير داخلة على المنادى بل المنادى محذوف تقديره يا قوم احضروا
للبهيتة وشاهدوها وعاينوها فتقصد وقولهم مبتدا خبره قوله على ترك
المدعو اي قولهم مبني على حذف المنادى واضماره والبهيتة البهتان
ومن هذا القبيل قولهم يا للعضيهة ويا للافيكة والعضيهة البهيتة والافيكة
والافك اي الكذب واعلم ان اللام الجارة المفتوحة تدخل على المنادى في ثلثة
مواضع لا غير الاول في الاستغاثة الثاني في موضع التعجب ومثالهما مذكور في المتن

الثالث موضع التهديد والتخويف نحو يالزيد لاقتلنك فهو غير هذه المواضع
المذكورة ممتنع دخول اللام الجارة المفتوحة على المنادى فلو قيل يالزيد
كان كذا فهو غير جائز ولما كان اللام مخصوصة بهذه المواضع فكذا يا
من بين حروف النداء فلو ذكر في هذه المواضع غيرها من حروف النداء
فهو غير جائز فهذه هي الضابطة في هذا المقام والله اعلم بالمقصود والمرام
ورخم المنادى قد جرت عادة القوم بتعقيب مباحث النداء بمباحث
الترخيم وهذا منهم تنبيه على ان الترخيم من خصائص النداء لا يجري
في غيره في السعة قال جار الله ومن خصائص النداء الترخيم الا اذا اضطر
الشاعر فرخم في غير النداء وقال صاحب المفتاح ومن خواص المنادى
عندنا الترخيم ووجه الاختصاص بباب النداء ان باب النداء
باب التغيير اذ المنادى يتغير وينتقل من الاعراب الى البناء بسبب النداء
والتغيير يناسب التغيير هذا كلامه وعندي ان وجه الاختصاص ان النداء
كثير الاستعمال شديد الاحتياج فيناسبه التخفيف والترخيم حقيقته
التخفيف وغير النداء ليس بهذه المثابة في الكثرة والاحتياج فخص
لذلك وبالجملة فالترخيم في اللغة الترقيق قال رخم صوته اي رققه وكلام
رخيم اي ضعيف وسمي هذا الحذف المشهور عندهم ترخيما اذ هو تخفيف
في اللفظ وهو ضرب من الترقيق اذا كان مفردا علما زائدا على ثلثة احرف
اشارة الى شروط الترخيم يعني ان الترخيم وان كان مختصا بالنداء
الا ان له شروطا بعضها وجودية وبعضها عدمية اما الوجودية فمنها
ان يكون اللفظ مفردا اي لا يكون مضافا ولا جملة اذ لو كان مضافا
فان حذف من المضاف لوقع الترخيم في وسط الكلمة اذ المضاف
والمضاف اليه عندهم بمنزلة كلمة واحدة وان حذف من المضاف اليه
لوقع الترخيم في غير النداء اذ المنادى انما هو المضاف فقط وعلله
المحقق الرضي اي امتناع الترخيم في المضاف بان المضاف اليه
لم يمتزج بالمضاف امتزاجا تاما كاملا بحيث يصح حذفه بأسره او جزئه

اجزئه والبرهان على ذلك ان الاعراب في المضاف كما كان والاعراب
محله آخر الكلمة لا وسطها وليس المضاف اليه منفصلا عن المضاف
بحيث يصح حذف آخر المضاف للترخيم والبرهان على ذلك ان التنوين
محذوف من المضاف لاجل المضاف اليه وقيامه مقامه فللمضاف اليه
اذن حيثيتان حيثية الاتصال من وجه نظرا الى سقوط التنوين وقيامه
مقامه وحيثية الانفصال من وجه نظرا الى بقاء الاعراب كما كان
وكل من الحيثيتين ملحوظة مرعية جدا والترخيم ابطال لها فالترخيم
اذن ممتنع اذا كان الاسم مضافا وكذا اذا كان جملة نحو تابط شرا
ووجه الامتناع ههنا ان الجملة اذا جعلت علما وجبت رعاية اجزائها
معا كما كانت فلو رخمت الجملة بطلت تلك الرعاية فامتنع الترخيم
اذن وكذا المضاف ايضا اذا كان علما نحو عبد الله بهذا الدليل
بعينه ومنها ان يكون اللفظ علما اذ العلم مشهور والذهن الى معناه
منساق فلا التباس ههنا بعد الترخيم فلا يضر ومنها ان يكون
اللفظ زائدا على ثلثة احرف ليكون بعد الترخيم باقيا على اقل الاو زان
المعتبرة هذا مذهب البصرية والكوفية يجوزون ترخيم الثلاثي اذا
تحرك وسطه نحو عنق فيقال يا عن هذه هي الشروط الوجودية
واما الشروط العدمية فمنها ان لا يكون مضافا ومنها ان لا يكون
جملة وقد بينا وجه الامتناع آنفا ومنها ان لا يكون مندوبا اذ
الندبة انما يكون بعد عد المناقب والمآثر فوجب ان يذكر على وجه
الكمال والترخيم ينافي ذلك ومنها ان لا يكون مستغاثا اذ المستغيث
يخاف من تأخر الاغاثة بسبب التباس ناش من الترخيم فالمقام مقام
الاحتياط والترخيم ينافيه والمص اشار الى شروط ثلثة بلفظ
واحد وهو لفظ المفرد اذ المفرد ههنا مقابل للمضاف والجملة واشار
بلفظ الافراد الى الشرط الاول من الشروط الوجودية والى الشرطين
الاولين من الشروط العدمية اذ الافراد نفي لكونه مضافا ولكونه جملة

الاخيرين م

واشار الى الشرطين العدميين تارة بذكر المنادى بقوله وترخيم المنادى
وتارة اخرى بتحريكات وانه راجع الى المنادى وتارة اخرى بالامثلة الوجودية
حيث قال نحو يا حار ويا سعى ويا منص فالشروط الوجودية
كلها مذكورة ههنا وتوهم الفضلاء انه بقى من نفى الاضافة والندبة
والاستغاثة غير مذكورة وتركها المص لاشتهارها فيما بينهم فقوله
يا حار بكسر الراء اى حارث فالمحذوف فى الترخيم حرف واحد وقوله
يا سعى بكسر العين ويا منص بضم الاخر وذكر المثالين الاخيرين تنبيه
على ان الاسم الذى اخره حرف صحيح وقبله مدة قسمان الاول اسم بقى
بعد الحذف على اقل من ثلثة احرف ان حذف المدة مع الحرف الاخير الثانى
اسم بقى بعد الحذف على ثلثة احرف ان حذف المدة مع الحرف الاخير فالحكم نون
اذن فى القسم الاول ان يحذف الحرف الاخير فقط دون المدة كالمثال
الاول من الاخيرين والقانون فى القسم الثانى ان يحذف المدة
والحرف الاخير كالمثال الاخير فلهذه النكتة قال ويا سعى باثبات الياء
ويا منص بحذف الواو والمراد بالمدة واو او ياء ساكن وحركة ما قبلها
من جنسهما ثم ان المص كما هو دابه من الايجاز والاجمال لم يات ههنا بما هو
كاف شاف فالطريق ان يقال المحذوف للترخيم ثلثة اقسام حرف وحرفان
وحرفان وكلمة فان كان مركبا نحو بعلبك فالمحذوف كلمة وان كان فى اخره
زيادتان فى حكم واحد كمروان او حرف صحيح قبله مدة وهو اكثر من اربعة
حروف فالمحذوف هناك حرفان وان لم يكن مركبا ولم يكن فى اخره
زيادتان كذلك ولا حرف صحيح قبله مدة ولا يكون زائدا على اربعة
احرف فالمحذوف هناك حرف واحد فكان الطريق للمص ان يقول نحو يا جار
ويا عثمان ويا منصور ويا بعل لان هذا هو اللايق باختصار الكتاب
من التنبيه بالمثال واعلم ان الاسم المرخم فيه مذهبان الاول ان المحذوف
فى حكم الثابت وما قبله متروك على ما كان عليه من الحركة والسكون الثانى
ان الباقى بعد الترخيم لفظ بنفسه واسم برأسه واعرابه كاعراب سائر الاسماء

فتح الاول فيقال يا جار بكسر الراء وعلى الثانى بضمها فحو مثل يا منصور ويا بلب
فى المسمى ببلبل كلا المذهبين واحد صورة والتقدير مختلف والمذهب
الاول هو المذهب المنصور وعليه الجمهور الا ما فى احرفه تاء التانيث
فانه لا يشترط فيه الزيادة على الثلثة ولا العلمية لان تاء التانيث
فى معرض الزوال اذ هو ليس من الاجزاء الاصلية للكلمة حتى يتطرق
اليها ضعف واجحاف من جهة حذفها نحو يا ثبت بغير اذا كان ثبة
على رجل فهناك الشرط الاول وهو الزيادة على الثلثة منتف
او اقبلى يعنى اذا كان ثبه غير لجماعة فهناك الشرط الثانى وهو العلمية
منتف مع الشرط الاول على اختلاف المعنيين معنى العلم فى الاول
ومعنى الجماعة فى الثانى فلهذا يقال اقبل فى الاول بلفظ التذكير
واقبلى فى الثانى بلفظ التانيث والا فى الاستثناء اشارة
الى الحرف الحج على ما اشار اليه سابقا بقوله واما منصوب لغو فسبعة
اى والسابع من حروف السبعة الناصبة لغو لفظ الا الذى ذكر فى
الاستثناء وليستعمل فيه وكلام المص تنبيه على ان المنصوب بعد الا انما
هو معمول الا ومنصوب به وهذا احد شيا جالى وتفصيل ذلك انهم اختلفوا
فى ناصب المستثنى فى مواضع الانتصاب على ثلثة مذاهب الاول مذهب
البصريين وهو ان العامل فيه هو الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا
لانه شئ يتعلق بالفعل معنى اذ هو جزء ما نسب اليه الفعل وقد جاء بعد ج
تمام الكلام فشابه المفعول فانتصب انتصابه الثانى مذهب المبرد والزجاج
ومن تبعهما وهو ان العامل فيه الا اذ هو نائب مناب استثنى كحرف
النداء نائب مناب انادى الثالث مذهب الكسائى ومن تبعه وهو
ان العامل مضمر بعد الا وان المفتوحة والمنصوب المذكور اسمه وخبره محذوف
فمعنى قام القوم الا زيدا قام القوم الا ان زيدا لم يقم هذه اقوالهم وهذا مبهم
والمختار عندى هو المذهب الثانى اذ هو مطرد فى جميع المواضع بلا تكلف
فى المعنى بخلاف المذهب الاول فانه منقوض بنحو قولهم القوم الا زيدا اخوتكم

والتقدير تكلف واما المذهب الثالث ضعفه وسخافته وكلام المص ايضا مبني
على المذهب المختار وعليه الشيخ عبد القاهر وهو الحق الذي لا عدول عنه واعلم
ان الاستثناء في اللغة الرد والصرف يقال ثنيت عنان فرسه اي صرفه
وفي الاصطلاح ما اشار اليه بقوله وهو اخراج شيء من حكم دخل فيه غيره تعريف
لمطلق الاستثناء وادراج فيه لكل من قسميه متصله ومنقطعه فقوله اخراج شيء
اي صرف شيء وهو المستثنى من حكم مذكور قبله دخل فيه غيره اي غير المستثنى والمستثنى منه
فالاخراج مجاز عن الصرف ولهذا اسند الدخول الى غير المستثنى بقوله دخل فيه غيره
فيتناول نحو جاءني القوم الا حمارا اذ الحمار مصروف عن حكم دخل فيه غير الحمار
وهو القوم فان قيل لما كان الاخراج مجازا عن الصرف لزم الجمع بين الحقيقة
والمجاز في عبارة المص اذ الاخراج هناك اي في المتصل حقيقة بلا اشتباه
اذ الدخول فيه متحقق قلنا ممنوع اذ المراد الصرف فقط وفي المتصل ايضا
صرف حاصل فان زيدا في نحو جاءني القوم الا زيدا مصروف عن حكم وهو المجيء
دخل فيه غير زيد ايضا فالصرف في القسمين متحقق بلا شبهة هذا والتوقف عند
النمط تحته فوائد جمة الاولى رد الاعتراض ابن الحاجب الثانية دفع الاشكال
المشهور في الاستثناء الثالثة دفع الاشكال الوارد على الابدال في الاستثناء
في مثل ما جاءني احد الا زيدا اما الاول فتوضيحه ان ابن الحاجب قال الواجب
في الاستثناء ان يقسم اولا الى قسميه ثم يذكر حد كل واحد منهما لانهما ماهيتان
مختلفتان لا يمكن جمعهما وادراجهما في حد واحد باعتبار المعنى ووجه الرد
عليه ان جمعهما في حد واحد باعتبار المعنى ممكن بان يقال الاستثناء صرف
شيء من حكم دخل فيه غيره فانه واحد باعتبار المعنى وكلاهما مندرج تحته
واما الثاني فتوضيحه ان القوم كلهم متفقون على ان اصل الاستثناء باعتبار
معقوليته مشكل اذ المستثنى لو اعتبر دخوله في المستثنى منه لزم التناقض
وان اعتبر عدم دخوله فيه فهو مخالف للاجماع ووجه التفصي على قانون تعريف
المص ان الاكلة الصرف فدخوله اذن مصروف عن حكم مذكور قبله فمعنى
قولنا جاءني القوم الا زيدا مصروف عن الحكم المنسوب الى القوم وهو المجيء

ان زيدا ما

وصرف الحكم عنه لا يتوقف على الدخول حتى يلزم التناقض ولا على عدم الدخول
حتى يلزم خرق الاجماع وهذا التحقيق يلايم ما ذهب اليه الكوفيون من ان
الا حرف عطف بمنزلة لا فكل منهما عاطفة صارفة للمدخول عن الحكم المذكور
واما الثالث فلان القوم مجمعون على ان الابدال مشكل في مثل ما جاءني
احد الا زيدا اذ البدل هو المقصود بالنسبة المضافة الى متبوعه والنسبة
هنا مختلفة بالايجاب والسلب فكيف يصح الابدال ووجه التفصي
عن هذا الاشكال على قانون تعريف المص ان خلاصة الاستثناء ان الحكم
ثابت لغير المستثنى ففي ما جاءني الا زيد كانه قيل ما جاءني غير زيد فاتحدت
النسبتان اذن والمنبه على ذلك قوله دخل فيه غيره فلنقتصر في هذا المقام
على ما ذكرنا امتحانا للعقول والافهام ثم في هذا المقام مباحث اخر ذكرنا بعضها
ذكرناها في شرح الارشاد فليطلب هناك ثم لما كان المذكور بعد الا تارة
منصوبا ومرفوعا ومجرورا وكان لكل منها مواقع مخصوصة حاول الان ان يبين ذلك
فقدم مواقع الانتصاب فقال والمستثنى ينتصب اذ هو الاصل اي المستثنى
يجب انتصابه في الكلام الموجب التام اي وجوب الانتصاب مقيد بقيدين
الاول ان يكون ذلك الكلام موجبا والمراد بالموجب ما ليس مصدرا باحد
الاشياء الثلثة وهي النفي والنهي والاستفهام والاثبات بنقيضه وهو ليس
بنفي ولا نهي ولا استفهام والمراد بغير الموجب كلام صدر باحد هذه الاشياء
المذكورة الثاني ان يكون ذلك الكلام تاما والمراد بالكلام التام كلام يكون
المستثنى منه فيه مذكورا ويقابله الناقص على ما يجيء فالناقص كلام يكون
المستثنى منه فيه محذوفا فكل كلام اجتمع فيه هذان القيدان الايجاب
والتمام وجب نصب المستثنى هناك فان قيل فكيف ترك النصب في قوله صلى الله عليه وسلم
الناس كلهم موتى الا العالمون والعالمون كلهم موتى الا العاملون
والعاملون كلهم موتى الا المخلصون والمخلصون على خطر عظيم فانه رفع المستثنى
هنا مع تحقق اجتماع القيدين المذكورين قلنا هنا وجوه الاول
ان هذا من باب الحمل على جانب المعنى كانه قيل ما حي الناس الا العالمون وما حي العالمون

الا العالمون وما جاءني العالمون الا المخلصون والنكتة في ذلك اي التنبيه
على سلب الحيوة والاشعار بدفع توهم المجاز في الممات وهذا مبني على اصل
وهو ان الموجب وقد يأول بغير الموجب فيجوز فيه الامران النصب والرفع وقد ينعكس
فيأول غير الموجب بالموجب فيوجبون فيه النصب ولا يجوزون غيره قال
صاحب المفتاح في قسم النحو وغير الموجب في هذا الباب اذا نزل منزلة الموجب
اخذ حكمه نحو ما اتاني الا عمرو الا زيدا لتنزيل ما اتاني مع مرفوعه منزلة تركني
القوم الا زيدا الثاني ان الا ههنا صفة اي الناس الا العالمون هو في
والعالمون الا العاملون كلهم موتى والعاملون الا المخلصون كلهم موتى
وهذا قياس مذهب سيبويه لان مذهبه انه يجوز جعل الا صفة مطلقا
سواء تعذر الاستثناء او لم يتعذر قال يجوز في ما اتاني احد الا زيد ان يكون
الا زيد صفة لاحد ويجوز ان يكون بدلا منه وجمهور النحاة جوزه على هذا ونظير
الحديث على هذا التقدير قول من قال وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك
الا الفرقدان فان قوله الا الفرقدان صفة صفة لقوله كل اخ اي
كل اخ الا الفرقدان مفارقه اخوه وذهب صاحب المفتاح الى ان الا
ههنا اي في الحديث بمعنى غير وهو صفة على النمط المذكور وبالجملة فالا لو
كان بمعناها او بمعنى غير لما كان حرفا والحرف لا يقبل الاعراب اظهر اعرابه
على ما بعده بطريق العارية فان قيل فحينئذ يلزم الفصل بين الموصوف
وصفته كما جعل الا صفة او بمعنى غير والصيرورة كقولك زيد ذاهب العالم
قلنا نعم الا ان للاحاصية في تصحيح ما لا يصح بدونه وفي تحسين ما لا
يحسن بدونه وان كان صفة الا ان اصلها الاستثناء والاستثناء موقعه
بعد تمام الكلام ففيه رعاية لما كان بقدر الامكان والله اعلم فكل ما يكون
وما كان فيه وهو ما ليس بمنفي تغيير للمجيب فقط والضمير راجع اليه وتغيير
التمام متروك كما هو العبارة ان تقارع هو ما ليس بمنفي ولا نهي ولا استفهام
ويكون المستثنى منه فيه مذكورا ليكون تغيير الايجاب التام فمثال النفي قولك
ما جاءني احد الا زيد ومثال النهي لا تضرب احدا الا زيدا ومثال الاستفهام

هل في البلدة عالم الا فلان قال الله تعالى هل من خالق غير الله هل جزاء
الاحسان الا الاحسان والاستفهام في مثله للانكار فيكون الكلام
اذن محققا بالنفي وكذا يجب نصب المستثنى اذا تقدم اي المستثنى
على المستثنى منه او انقطع اي المستثنى عنه اي عن المستثنى منه اي لا يكون
المستثنى من جنس المستثنى منه وظاهر كلامه مشعر بانه لو كان من جنسه
لا يجب نصبه وان المستثنى المنقطع هو الذي لا يكون المستثنى من جنس
المستثنى منه وليس كذلك بل المستثنى المنقطع هو الذي لا يكون المستثنى
فيه داخلا في المستثنى منه قبل الاستثناء سواء كان المستثنى من جنس المستثنى منه
كما اذا اشير بالقوم الى جماعة خالية عن زيد وقيل جاءني القوم الا زيدا
او لم يكن كقولك جاءني القوم الا حمارا وبهذا يظهر ان استثناء
الجنس من الجنس لا يستلزم الاتصال كما توهم كثير من الناس ولا ينافي
الانقطاع نحو جاءني القوم الا زيدا اشارة الى مثال وجوب النصب
على الترتيب المذكور فقوله جاءني القوم الا زيدا مثال للكلام الموجب التام
وما جاءني الا زيدا احد مثال الكلام تقدم فيه المستثنى على المستثنى منه
وما جاءني احد الا حمارا مثال لما انقطع المستثنى عن المستثنى منه
لان احدا موضوع لذوي العقول فلا يكون الحمار داخلا فيه
فلا يكون من جنسه فيكون الاستثناء منقطعا والحاصل ان مواضع وجوب
نصب المستثنى على مقتضى كلام المصنف ثلثة الاول الكلام الموجب التام
الثاني كلام تقدم فيه المستثنى على المستثنى منه الثالث الاستثناء المنقطع
والامثلة في الكل مذكورة في المتن وههنا مواضع اخر احدها انه يجب
نصب المستثنى بعضها اجماعي وبعضها خلافي فمن الاول ما ذكر بعد
ما خلا وما عدا وبعد ليس ولا يكون نحو جاءني القوم ما خلا زيدا قال لبيد
الا كل شيء ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل قد
سوى جنة الفردوس فان نعيمها سيبقى وان الموت لابد نازل
وجاءني القوم ما عدا زيدا وليس زيدا ولا يكون زيدا ومنه ما تقدم

المستثنى فيه على المنسوب دون المستثنى منه نحو ان تقول في ضربت القوم الا زيدا
القوم الا زيدا ضربت فان نصب المستثنى هنا واجب اتفاقا ومن
ما ذكر بعد عدا وبعد خلا ومنه ما تقدم المستثنى فيه على صفة المستثنى منه
لا على نفسه نحو ما اتاني الا اباك احد خير من زيد وما مررت باحد الا عمرا
خير من زيد فقوله خير مرفوع في الاول صفة لاحد ومجرور في الثاني صفة
لاحد فالمستثنى واجب النصب عند بعض النحاة اذ التقديم في الصفة
بمنزلة التقديم على الموصوف وعند البعض يجوز فيه البدل اذ لا اعتبار
بالتقدم على الصفة وهذا القول هو اختيار سيبويه والنصب في هذه المواضع
وان كان ثابتا اتفاقا او اختلافا الا انه بجهة مختلفة ففي الاول
اعني الكلام الموجب التام سبب النصب انه مفعول به عند المبرد والزجاج
ومن تبعهما لان الا عندهم بمنزلة استثني كما ان حرف النداء بمنزلة
انادي واما من جعل المستثنى معمولا للفعل او شبهه بتوسط الا وهم البصريون
فسبب النصب عندهم انه شبيه بالمفعول اذ هو جزء مما نسب اليه الفعل
وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول من حيث ان كلا منهما فضلة
يجيء بعد تمام الكلام وهذا ما قال جار الله وهو شبيه بالمفعول في الموجب
وشبهه به بجنسه فضلة وله شبه خاص بالمفعول معه لان العامل فيهما بتوسط
الحرف وهذا هو المختار عند سيبويه لانه قال عمل فيه ما قبل الا كعمل العشرين
في الدرهم وكذا الكلام في الثاني اعني الكلام الذي تقدم المستثنى فيه على
المستثنى منه فانه على هذا الخلاف واما الثالث وهو الاستثناء المنقطع
ففي وجه النصب فيه ايضا خلاف فمذهب سيبويه انه على نمط الاستثناء
المتصل في الكلام الموجب وانه عمل فيه ما قبل الا كعمل العشرين في الدرهم قال
في الكتاب يحمل الا فيها على معنى لكن وعمل فيه ما قبلها كعمل العشرين في الدرهم
هذه عبارته فما بعد الا عنده مفرد سواء كان الاستثناء متصلا او منقطعا
فتقرر في المتصل والمنقطع عمل فيه ما قبل الا كعمل العشرين في الدرهم اشارة
الى ان ما بعده مفرد عنده مطلقا متصلا كان او منقطعا وقوله في المنقطع

اذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه يجب نصبه عند البعض

يحمل الا فيها على معنى لكن اشارة الى ان الا عنده في المنقطع بمعنى لكن
وان لكن هذه وان لم يكن حرف عطف الا انها كلكن العاطفة للمفرد
على المفرد في وجوب وقوع المفرد بعدها ولهذا وجب فتح ان الواقعة بعدها
كقولك زيد غني الا انه شقي واما المتأخرون فلما راوا ان الا في المنقطع
بمعنى لكن جعلوها ناصبة بنفسها فقالوا ان ما بعد الا منصوب بالا
وان الا بمعنى لكن هو المنصوب اسمه وخبر محذوف في الاغلب الاكثر فقالوا
في جاءني القوم الا حمارا ان معناه جاءني القوم الا ان حمارا لم يجيء
وقالوا ان خبر لكن قد يكون مذكورا قال الله تعالى الا قوم يونس لما امنوا
كشفنا عنهم اي لكن قوم يونس كشفنا عنهم ومعنى لكن الاستدراك
والاستدراك رفع توهم ناشئ من الكلام السابق فقولك الا حمارا كذلك
ومذهب سيبويه وان كان ادق واحسن واسلم عن التقدير والاضمار اذ لا حذف فيه ولا تقدير
الا ان مذهب المتأخرين اوضح واجلى كما لا يخفى فان قيل قد تبين من هذه
التحقيقات علة النصب لكن لم يتبين منها سر الوجوب اي لم يتضح
منها انه لم وجب النصب في هذه المواضع الثلثة فبين لنا ذلك فانه حتم
قلنا سر الوجوب انه ان لم ينصب وجب ان يرفع اذ لا وجه للجر ههنا
والرفع هنا ممتنع اذ لا وجه للرفع هنا الا انه بدل والبدل هنا ممتنع اما في
الاول اعني الموجب التام فلان الابدال من الشيء دليل على ان هذا الشيء
غير محتاج اليه وانه لو اسقط الاول واقيم الثاني مقامه لصح وليس كذلك
اذ لو قيل في جاءني القوم الا زيدا جاءني الا زيدا ممتنع ووجه الامتناع
مبني على تمهيد مقدمة وهي ان الاستثناء المتصل هو الذي يكون دخول
المستثنى في المستثنى منه واجبا وهذا مبني على اختلاف وهو انه هل يجب
دخول المستثنى تحت المستثنى منه قطعا ولغة او صحة الدخول كافية لصحة
الاستثناء فيه خلاف والاول هو المذهب المنصور وعليه الجمهور من جميع
النحاة عليه الا ان المبرد وبعض الاصوليين يكتفون بصحة الدخول
لصحة الاستثناء قال المحقق الرضي ولا عبرة بهذا المذهب في الاستثناء

الاستثناء المنقطع

هل يجب دخول المستثنى في المستثنى منه قطعا او صحة الدخول كافية لصحة الاستثناء

اخراج اتفاقا والاخراج لا يتصور الا بعد تحقق الدخول فحذف المخرج منه
انما يصح حذفه اذا كان هناك دليل يدل عليه والدليل العام المطرد في جميع
المواضع هو المستثنى اذ بذلك يعرف ان المقدر شي يندرج فيه هو وغيره
فهذا المقدر ان كان بعضا غير معين من الجنس لم يجب الاندراج والاندراج
واجب كما عرفته انفا وان كان بعضا معينا يدخل فيه المستثنى قطعا وتعينا
فهذا نادر فتعين ان يكون المقدر امرا عاما يجب دخوله تحته وذلك لا يتصور الا
في غير الموجب نحو ما قام الا زيدا ويجوز ان ينتفي القيام عن كل واحد غير زيد
فان قيل ففي قوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا وجوب
الاندراج منتف اذ الانسان جنس لتناوله ايمة المنطق يقولون
انه قضية مهملة قلنا اللام هنا للاستغراق اي ان كل انسان فيجب الاندراج
وقد دلت المباحث المذكورة على ان القرينة قسمان مطردة ومخصوصة
فنشأ ههنا خلاف في ان المعتبر ايهما فذهب الاوائل منهم وعليه جار الله
ومن تبعه الى ان المعتبر في جميع المواضع انما هو القرينة المطردة ولا عبرة
بالقرينة الخاصة اذ القاعدة يجب ان تكون كلية فجزموا بامتناع الابدال
في الموجب التام قطعا وحكموا بوجوب النصب ابدا فلهذا اول جار الله
قوله تعالى الا ان يحاط بكم بناء على مذهبه في هذه المسئلة وذهب المتاخرون
الى ان مدار الامر على القرينة ففي كل موضع يكون هناك قرينة تدل على صحة
المعنى فالابدال صحيح والنصب غير واجب والا فلا وعليه الشيخ ابن
الحاجب ومن تبعه من المتاخرين فلهذا قال الا ان يستقيم المعنى نحو قرات
الا يوم كذا واما وجه امتناع البدل في الثاني اعني ما تقدم فيه المستثنى على
المستثنى منه فظاهر اذ البدل تابع والتابع يمتنع تقدمه على متبوعه واما
وجه الامتناع في الثالث اعني الاستثناء المنقطع فهو انه ان كان بدلا فهو بدل
الغلط اذ لا سبيل الى غيره وبدل الغلط لا يقع في الكلام الفصيح مع ان الاستثناء
وارد في افصح الكلام وفي كلام الفصحاء واما سبب وجوب النصب في ما خلا وما عدا
فقد نبهناك في حروف الجارة من ان ما مصدرية وما بعدها مأول بالمصدر

ولفظ

131

ولفظ الحين مقدر والتقدير جاني القوم وقت خلوهم زيدا وفي ليس ولا يكون
ضمير راجع الى المفهوم مما قبله اي ليس احدهم زيدا ولا يكون زيدا واما بعد خلا
وعدا فلان فيهما ضميرا راجعا الى مصدر الفعل المتقدم اي خلا مجيئهم زيدا ايناك
خلاك فهم اي بعد منك وعدا مجيئهم زيدا والباقي ظاهر وفي غير الموجب يجوز النصب
اشارة الى فائدة تقييد وجوب النصب بالموجب والبدل هو الفصيح يعني
ان البدل هو المختار اما اولا فلان المنسوب اليه هو المستثنى منه والمستثنى كانهما
عليه فالاولى ان يكون كل منهما موسوما باعراب يقتضيه المنسوب اي العامل ليكون
تنبيها على ان الثاني اي المستثنى من تتمة الاول اي المستثنى منه والابدال
جري على هذا المنوال ففي كل موضع ليكون جعل الثاني موافقا للاول في الاعراب
فهو الاولى وهو المختار والاعراب الاول بما يقتضيه عامله لا الثاني
اذ هو الجزء الاول واما الثاني فقد صار فضلة فاعرب بالنصب تشبيها له بالمفعول
واما ثانيا فلان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه ففي الابدال
تعرض للمقصود الاصلي وفي النصب تعرض للفضلة والاول اولى فان قيل
قد سبق انفا ان بدل الغلط ممتنع ولا يخفى انه ليس بدل الكل ولا الاشتمال
ولا البعض اذ لا ضمير فيه ولا ارتباط فاي بدل من الابدال هو قلنا
هو بدل البعض وبدل البعض ههنا خاصة لا يحتاج الى الضمير اذ الاستثناء يغني
عنه اذ هو ناطق بان المستثنى بعض من المستثنى منه نحو ما جاني احد الا زيد الا
زيدا تنبيه على ان جواز الامرين اعني النصب والبدل مخصوص بالكلام التام
واما الكلام الناقص فالبدل متعين والمستثنى هناك معرب على حسب العوامل
واليه اشار بقوله وفي الناقص ولهذا السر تعين الرفع في قولنا لا اله الا الله
اذ المستثنى ههنا مفرغ نحو ما زيد الا قائم فان المفرغ يجري في المبتدا والخبر ايضا
وكذا تمثيله تنبيه على ان جواز الامرين مخصوص بما كان ما بعد الا مفردا اذ لو كان
ما بعدها جملة فليس كذلك ففي التمثيل تنبيه على تقييد منهم تركه في الضابط والى هذا
اشار صاحب المفتاح حيث قال واذا ما في غير الموجب ولم يكن ما بعدها جملة مثلهما
نحو مررت باحد الا زيد خير منه ولست تكاتبه اوله فحمت عليه لا عرضت الا كذا

اذ حراهم جا من الا ههنا النفي وهو ما اطلب منك جاز ان تنصب
وان تترك المستثنى في اعراب المستثنى منه ويسمى هذا بدلا وهذه عبارته
وقوله والبدل الفصيح تنبيه على القصر بل تصريح به يعني ان النصب ليس بفصيح
بل الفصيح انما هو البدل فقط والنحاة كلهم متفقون على ذلك غير ان عبارة
هؤلاء ان البدل هو المختار وان الاختيار مقصور عليه فينتظم اذن ههنا
اشكال وحاصله ان ذلك منقوض بقوله تعالى فاسر باهلك بقطع من الليل
ولا يلتفت منكم احد الا امراتك فان قوله الا امراتك منصوب على انه
استثنا من احد مع ان الكلام غير موجب واكثر القراء على النصب والقراءة
مرفوعا الا ابن كثير وابو عمرو فكيف يجوز ان يقع في القران ما هو غير فصيح
او ما هو غير مختار واجاب جار الله بانه ان قرئ بالرفع فهو بدل من احد
وان قرئ بالنصب فهو ليس متعلقا بقوله ولا يلتفت منكم احد بل هو في هذه
القراءة مستثنى من قوله باهلك في قوله فاسر باهلك فلا اشكال واعترض
عليه ابن الحاجب بانه يلزم رح التناقض بين القرائتين اذ الاستثنا من احد
يقتضي كونها موصوفة ما بالاسراء بها اذ الالتفات مترتب على الاسراء
والاستثنا من اهلك يقتضي ان لا يكون كذلك فهي اذن مسري بها غير
مسري بها وهذا تناقض والجواب ان التناقض انما يلزم اذا فسر الالتفات
بالنظر الى الوراء في الذهاب واما اذا فسر بالتخلف فلا تناقض وكونها مسرا
بها على هذا التقدير ممنوع ولو سلم فالاسراء وان كان في الظاهر مطلقا الا انه
في المعنى مقيد بعدم الالتفات اذ المراد اسر باهلك اسراء لا التفات فيه
الا امراتك فانك تسري بها اسراء مقرونا بالالتفات فعلى هذا توافقت القرا 56
ونظير هذا التقدير ان يقال احش ولا تتجنز اي احش حشيا لا تتجنز فيه فالكلام
الثاني من تتمة الاول وقيده والذي يدل على ذلك انه لو لم يكن الامر هكذا لزم
الفصل بين المستثنى منه والمستثنى بكلام اجنبي ومثله غير جائز وبما قررنا اليك
من التحقيق يظهر ان اعتراض ابن الحاجب ساقط عن اصله وان ما وقع في تفسير
البيضاوي من ان التناقض لازم على تقدير تفسير الالتفات بالنظر الى الورا

ليس بشي وكذا ما قاله من انه لا يبعد في ان يكون اكثر القراء على غير الافصح
فان هذا ايضا ليس بشي فقوله ولا يلتفت نهي عن الالتفات فان جعل
الا امراتك استثنا من احد لزم ان لا يكون امراته منهية عن الالتفات
والسر في هذا النهي انه لا يرى احد نزول العذاب وقد يروى انه سار
وترك امراته في قومها اذ هي كانت منهم ويروى انه سار بها فالتفتت اذ سمعت
هذه العذاب فادركها حجر فقتلها واما انه هل يجوز ان يجعل احدى القرائتين
مبنية على احدى الروايتين والاخرى على الاخرى ففيه تردد وفي الكلام
الناقص يكون الا لغوا المراد بالكلام الناقص ما لم يذكر فيه المستثنى منه
لان الناقص مقابل للتام على ما نبهناك عليه والتام ما ذكر فيه المستثنى منه
فالناقص اذن ما ترك فيه المستثنى منه والمراد بكون الا لغوا انها ملغاة
في العمل لا انها لغو في المعنى بل هي بمنزلة سائر الحروف يظهر اثرها في جانب
المعنى دون اللفظ نحو بحسبك زيد قال جار الله واذا قلت ما مررت
باحد الا زيد خير منه كان ما بعد الا جملة ابتدائية واقعة صفة لاحد
والا لغو في اللفظ معطية في المعنى فائدتها جاعلة زيدا خيرا من جميع
ما مررت بهم نحو ما جاني الا زيد وما رايت الا زيدا او ما مررت الا بزيد
تمثيل للاحوال الثلث تنبيه على ان المستثنى الذي يعرب على حسب العوامل
ان رفعا فرفع وان نصبا فنصب وان جرا فجر ويسمى هذا الاستثنا استثنا
مفرغا اذ الاستثنا في هذه الصورة جعل مفرغا اي جعل فارغا عن المستثنى منه
يعني ليس في المستثنى منه بحسب الصورة فهو اذن فارغ منه فهو اذن وصف
للشي بوصف نفسه وقال المحقق الرضي هو من قبيل وصف الشي بوصف
صاحبه اذ المفرغ في التحقيق هو فعلا اذ هو لم يجد المستثنى منه فنحو المستثنى
في ما جاني الا زيد المستثنى حين لم المستثنى منه مجازا اعتبارا لوصفه
فان كان المحذوف فاعلا فهو فاعل كهذا المثال وان كان مفعولا فمفعول
سواء كان مفعولا بلا واسطة كالمثال الثاني او بواسطة كالمثال الاخير وفي تثليث
التمثيل تنبيه على ان الاستثنا جار في جميع معمولات الفعل سوى المفعول معه

فان قيل اسناد الفعل في ما جاءني الا زيد الى زيد غير معقول اذ كيف يتصور
عقلا ان يسند الفعل المنفي الى الفاعل الذي اريد وقوع الفعل منه قلنا قد
نبهناك سابقا على ان المسند اليه في باب الاستثناء انما هو المجموع اعني المستثنى
والمستثنى منه مع الة الاستثناء الا ان المستثنى منه لما كان جزءا اول
وقابلا للاعراب بمقتضيه المنوب وهو عامله اعربوه بما يقتضيه عامله ثم لما صار
محذوفا وصار الجزء الثاني قائما مقامه كسوه باسمه واعربوا ما بعد الا باعرابه
لان الاحرف لا يقبل الاعراب فليتامل وحكم غير حكم الاسم الواقع بعد الا
يعني ان اعراب غير اعراب الاسم الواقع بعد الا على التفصيل المذكور يعني كل اعراب فيظهر
على ما بعد الا يظهر هنا على نفس غير فيظهر الاعراب هنا نفس غير وهناك ما بعد الا
والوجه ان الا حرف والحرف لا يقبل الاعراب فاعرابه بحسب الضرورة يجري
على مدخوله بحسب العارية واما غير فهو اسم والاسم قابل للاعراب فالاعراب الذي
يقتضيه المقام يظهر على نفسه ثم اشار في ضمن الامثلة المذكورة الى التفصيل
المذكور في اعراب ما بعد الا فقال نقول جاءني القوم غير زيد يعني اذا كان
الكلام موجبا وجب نصب غير ههنا كما وجب نصب ما بعد الا هناك وان كان
غير موجب جاز الامران واليه اشار بقوله وما جاؤا غير زيد بنصب غير ورفعه
وان كان الكلام ناقصا كان الا لغوا وكان ما بعده معربا على حسب العوامل
واليه اشار بقوله وما جاءني غير زيد وما رايت غير زيد وما مررت بغير زيد
وفي التمثيل تنبيه على ان المستثنى انما يعرب بحسب العوامل اذا لم يكن المستثنى
منه مذكورا اما اذا ذكر ففيه امران كما سبق وحق البيان ان يقول وما جاءني
غير زيد احد وما جاءني احد غير حمار ومثل سوى الا ان سوى في الاصل
ظرف مكان بدليل انه يقع صلة للموصول نحو جاءني الذي سواك الا اذا استثني
فهو في معنى غير هذا ولنختم مباحث الاستثناء بفوائد جليلة يكثر نفعها
في مواضع كثيرة الاولى ان ما بعد الا قد يكون جملة وذلك على اقسام الاول
ان يكون ما بعده جملة فعلية الثاني ان يكون ما بعده جملة اسمية فمن الاول ما قاله
عمر رضي الله عنه عزمت عليك لما ضربت كاتبك سوطا فان لما ههنا بمعنى الا

على غطا

على غطاء وسبك وان كل لما جميع لدينا محضرون ومعنى عزمت عليك اقسمت عليك
وهو قسم الملوك والايجاب يتضمن معنى الطلب فكأنه قيل ما اطلب منك شيئا من الاشياء
الا ضرب كاتبك بالسوط وسببه انه كان لابي موسى الاشعري رضي الله عنه
كاتب فكتب الى عمر بن الخطاب رضي الله عنه هكذا من ابو موسى الى عمر بن الخطاب رضي الله عنه
بالواو فلما وصل الكتاب الى عمر رضي الله عنه استقبح ذلك فكتب الى ابي موسى
اذا اتاك كتابي هذا فاضرب كاتبك سوطا واعزله من عمله عزمت عليك
لما ضربت كاتبك سوطا ومنه ما قال ابن عباس رضي الله عنهما بالله اللواء
والنصر الا جلستم قال ابو حيان ان ابن عباس رضي الله عنهما اتى وليمة
من ولائم الانصار رضي الله عنهم فلما دخل عليهم قاموا له فقال بالله اللواء
والنصر الا جلستم والمعنى ما اطلب منكم بحق اللواء والنصر الا جلوسكم
فقوله بالله اللواء اشارة الى قوله تعالى والذين اووا ونصروا فان
هذا انما نزل في حق الانصار فاستعطفهم بما نزل فيهم وبما هو مخصوص بهم
ومنه ما يروى انه دعى ابو بكر رضي الله عنه في خلافته جيشا فمروا ابلا
ضخاما فوقف اميرهم هناك ونادى يا معشر الوسا اعزم على كل رجل
اصاب شيئا من هذه الارض الا رده فقوله اعزم اي اوجب لما
تقدم انفا والمعنى ما اطلب من كل رجل اخذ شيئا من هذه الارض
شيئا من الاشياء الا رده على صاحبه فالاول في القسم يدل على الطلب
والاستثناء يقتضي اعتبار نفي سابق فيصير المعنى اذن ما ذكرنا وههنا
تحقيقات اخر من يطلب من كتابنا شرح لباب الاعراب ومنه قوله
صلى الله عليه وسلم ما ايس الشيطان من بني ادم الا اتاهم من قبل النساء اي ما ايس
الشيطان من جانب الرجال في حال من الاحوال الا في حال اتيانه اياهم من قبل النساء
اي كلما حصل له الياس من اغواء الرجال واضلالهم توسل في هذا المقصود
بالنساء حتى يقدر على اغوائهم ونظيره في حصول طوله كلما اوقدوا للحرب نارا
اطفاها الله فقوله من بني ادم اراد به الذكور بقرينة ذكر النساء لان المراد
به البنون والبنات بطريق التغليب فاندفع الاشكال المشهور ههنا

ما ايس الشيطان حديث

وهو ان الشيطان في حال التوسل بالنبي غير آيس فكيف يصح حصر اليأس في هذه الحال
وكيف يصح اعتبار المقارنة بين مضمون هذه الحال وبين مضمون عاملها وههنا
جواب آخر وهو انه ضمن اليأس معنى الفقد اي ما فقد الشيطان يأسه من اولاد
آدم في حال من الاحوال الا في حال التوسل بالنبي فان يأسه في هذه الحالة
معدوم وههنا جواب آخر ذكره المحقق الرضي وهو ان المقصود ههنا لزوم تعقيب
مضمون ما بعد الا لما قبلها فاشبه الشرط والجزاء وهذه الحالة مما لا يقارن
مضمونه بمضمون عاملها الا بتاويل العزم كقولهم خرج الامير معه صقر صائدا به غدا
اي ما ايس الشيطان من جهة غير النبي الا عازما على اتيانهم من قبلهن فتنبه
جعل المعزوم عليه كالمجزوم به كالواقع الحاصل ومنه قولهم ما زيد الا يقوم فان الواقع
بعد الا جملة هي خبر المبتدا ومنه قولهم ما جاءني منهم رجل الا يقوم ويقعد والجملة ههنا
صفة وما جاءني زيد الا يضحك والجملة ههنا حال كالحديث المذكور والاستثناء
في جميع ذلك مفرغ والا لغو في العمل ومن الثاني قولهم ما جاءني زيد الا وغلامه
راكب والواو هذه حالية قال الله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم
والجملة حال اي ما جاءني زيد في حال من الاحوال الا في هذه الحالة وما اهلكنا
قرية في حال من الاحوال الا في هذه الحالة وجعل صاحب الكشاف هذه الاية
من قبيل الصفة وفائدة الواو تاكيد لصوق الصفة بالموصوف ومنه قولهم
ليس احد الا وهو خير منك وما رجل الا وانت خير منه وما كان احد الا وهو
خير منك فهذه الواو في خبر ليس وكان وما ونحو ذلك ارتباط لما بعدها بما قبلها
الثانية من الفوائد الجليلة الموعودة ان ما بعد الا لا يعمل فيما قبلها وان
ما قبلها لا يعمل فيما وقع بعد المستثنى بالا الا ان يكون مستثنى منه او تابعا للمستثنى
الثالثة انه لا يستثنى باداة واحدة شيئان بلا عطف خلافا لقوم فلا يقال
ما ضرب احد احدا الا زيد عمروا الرابعة ان المستثنى قد يحذف من الا وغير بشرط
ان يكون ما قبله ليس تقول جاءني زيد ليس الا وليس غير واما قولهم لا غير فهو خطأ
فقولهم ليس غير بالضم وفيه توجيهان الاول ما ذكره الاخفش وهو ان غير اسم ليس
وخبره محذوف اي ليس غير زيد جائيا فحذف المضاف اليه وابقى المضاف

على اعرابه

في قولهم

134

على اعرابه فضمته غير على هذا اعرابية الثاني ان غير خبر ليس والاسم مضمر فيه
اي ليس الجائي غيره وعلى هذا فضمة غير بنائية تشبيها له بالغايات
وقد ينصب غير في قولهم ليس غيره وتوجيهه انه حذف المضاف اليه وجعل
المضاف باقيا على اعرابه وقد ينون غير فيقال ليس غيرٌ ولا غيرٌ حكاه الاخفش
وتنوينه مثل تنوين كل وبعض عوض عن المضاف اليه وبالجملة فقد ظهر
بهذه المباحث انه اذا حذف المضاف اليه فالمضاف قد يجعل باقيا على
اعرابه وقت الاضافة كما في ذلك في قوله بين ذراعي وجبهة الاسد
اي بين ذراعي الاسد وقال ابن الحاجب يا تيم تيم عدي يجوز في تيم الضم
والنصب فالضم ظاهر اذ هو منادى مفرد معرفة نحو يا زيد واما النصب
فله وجهان احدهما ان الثاني تاكيد لفظي للاول الثاني حذف المضاف
اليه من الاول وجعل المضاف باقيا على اعرابه وقت الاضافة اي يا تيم عدي
يا تيم عدي الخامسة ان الكلمات الاستثنائية لا تنحصر فيما ذكره المصنف من
الا وغير وسوى بل ههنا كلمات اخر يستثنى بها وهي ليس ولا يكون وبله عند
الاخفش رحمه الله وتنصب ما بعدها وسوى ويجر ما بعده ومنها بيد قالوا
ولا يكون الا في المنقطع بشرط ان يكون مضافا الى ان وعليه قوله صلى الله عليه وسلم
انا افصح العرب بيد اني من قريش ومنها لما بمعنى الا قال الله تعالى
ان كل نفس لما عليها حافظ ومنها لا سيما ولها قصة في شرحها طول
وذلك لان هذه ليست من كلمات الاستثناء حقيقة الا انها لما كانت شبيهة بها
عدت منها بهذا الاعتبار ووجه الشبه ان ما بعدها منبه على اولويته بالحكم اي
مما بعدها بهذا الاعتبار كانه مخرج عما قبلها فشبهت بالاستثناء فعدت
منها وكيف يكون اداة استثناء وهو كلام تام وذلك لان لا هذه لنفي
الجنس وسي نصب على انه اسمه وح فان كان ما بعده مجرورا فسي مضاف
الى ذلك المجرور وما زائدة ويحتمل ان يكون نكرة غير موصوفة والاسم بعدها بدل
منها وان كان ما بعدها مرفوعا فهو خبر مبتدا محذوف وما بمعنى الذي او نكرة
موصوفة بالجملة الاسمية وصدر الصلة او الصفة محذوف على نمط قوله تعالى

لا سيما

عما اعني الذي احسن فيمن رفع احسن بجعله افعل التفضيل ولنبين لك حال ما في
هذا المثال علماء البلد كلهم متقون ولا سيما زيد فنقول زيد يجوز فيه وجوه ثلثة رفعه وجره
فان رفع فتقديره لا مثل الذي هو زيد موجود فالسي بمعناه المثل والواو هو اسم لا
وما بمعنى الذي كما قدرناه او نكرة موصوفة والجملة الاسمية صفتها تقديره لا مثل شيء
هو زيد موجود فالسي اسم لا وخبره محذوف كما قدرناه وزيد مرفوع على انه
خبر مبتدأ محذوف هو صدر الصلة ان جعلها موصولة او صدر الصفة ان جعل
ما موصوفة فاذا قلت ليس مثل زيد موجودا كانك اخرجته من بين العلماء بمزية
التقوى وفضلته عليهم فهو بهذا الاعتبار شبيه بالاستثناء وان جر زيد
مجرورا فما زائدة والتقدير لا مثل زيد موجود او ما نكرة غير موصوفة وزيد
بدل تقديره لا مثل شيء زيد موجود واما النصب الاسم بعد لا سيما فهو ليس بمطرد في جميع
المواضع بخلاف الرفع والجر فانه مطرد الا انه لما صحت رواية الوجوه الثلثة
في قول امرئ القيس ولا سيما يوما بدارة جلجل اشتغل القوم بتصحيحه
فتمحلوا له وجوها الاول انه منصوب باضمار اعني وما نكرة غير موصوفة اي لا سي
شيء اعني يوما موجود الثاني انها تمييز وبهذا الاعتبار قال الاندلسي
لا ينتصب بعد لا سيما الا النكرة اذ المعرفة يمتنع ان تكون تمييزا الثالث
ان تكون هذه الكلمة اعني لا سيما برمتها كلمة واحدة بمنزلة الا وبمعناها كانه
قيل الا يوما وبالجملة فلما كان في النصب ضرب من التكلف قال صاحب المفتاح
ويرفع ما بعدها تارة بوساطة احد ما موصولة ونحو اعني ما خبرها زيد ة
وقد ينصب بوجه بعيد هذه عبارته والوجه البعيد ما فصلناه آنفا وقد جرت
في هذه الكلمة في الاستعمال تصرفات كثيرة وذلك لكثرة استعمالها في الكلام
فتارة يقال سيما بحذف لا مع تشديد الياء وتارة يقال لا سيما بتخفيف الياء
مع لا وبدونها وقد يذكر معه الواو فيقال جاء القوم ولا سيما زيد وقد يحذف
منه الواو تارة فيقال لا سيما زيد وقد ذكر في هذه الواو وجهان الاول انه اعتراضية
كقوله فانت طلاق والطلاق الية الثاني انه عاطفة ومن تصرفاتهم في
هذه الكلمة انهم يحذفون ما بعدها ويجعلونها بمعنى خصوصا فيجعلونه منصوبا على انه

مفعول

مفعول مطلق فيقولون احب زيدا ولا سيما راكبا وعلى الفرس اي احب
زيدا خصوصا راكبا اي واخصه بزيادة المحبة خصوصا وراكبا حال من ضمير
اخصه هذا كلامهم وعلى هذا فلا يبعد ان ينتصب ما بعدها تشبيها لها بالا
من حيث الدلالة على ان ما بعدها مخرج عما قبلها من حيث الاولوية بالحكم
الذي هو ولا يبعد ايضا ان يجعل بمعنى اخص ويكون المنصوب بعده مفعولا له
بهذا الاعتبار في هذا المعنى واعتبار المآل ما يراد ونعني فاذا قيل
علماء البلد كلهم متقون ولا سيما زيد كان معناه واخص زيدا من بينهم
لان له مزية عليهم بزيادة التقوى وهذا وجه لطيف مطرد في جميع
مواقع هذه الكلمة كالجر والرفع فنحن نطلق القول اذن ونقول الاسم
الواقع بعد لا سيما يجوز فيه ثلثة مطلقا فتأمل في هذه المباحث فانها سلم
لكمال مدارج المهارة في هذه الصناعة الحروف الداخلة على الجملة فرغ
من الحروف الداخلة في المفرد وشرع في الحروف العاملة في الجملة ثمانية ستة منصوبها
قبل المرفوع واثنان على العكس اي مرفوعها قبل المنصوب والستة التي
منصوبها قبل المرفوع تسمى الحروف المشبهة بالافعال ووجه التشبيه انها
على ثلثة احرف فصاعدا واواخرها مفتوحة فلما كانت هذه شبيهة بها لفظا
من هذه الجهة ومعنى من انها تطلب مرفوعا ومنصوبا كالافعال المتعدية
بحيث جرى فاشبهته بالفعل والحقت بها الافعال بصيغة الجمع وان كانت
العبارة المشهورة افراد الفعل نظرا الى جهة المشابهة وتعددها منزلة تعدد
المشبه به لان كل حرف من هذه الحروف يشبه الفعل من وجوه الاول انه على ثلثة
احرف فصاعدا واواخرها مفتوحة الثاني ان كلا منها يطلب مرفوعا ومنصوبا
الثالث ان كلا منها يتقدم منصوبه على المرفوع فيقال ان زيدا ضارب
كما يقال ضرب زيدا ابوك الرابع ان فيها معنى الافعال فان في ان معنى حققت
والكدت وفي لكن معنى استدركت وفي كان معنى شبهت وفي لعل معنى ترجيت
وفي ليت معنى تمنيت فلما كان كل منها شبيها بالفعل من وجوه متعددة
نزل تعدد جهات المشابهة منزلة تعدد المشبه به ويجوز ان يعتبر التعدد في المشبه به

بملاحظة التعدد في المشبه باعتبار المتعلقات المخصوصة فافهم وبالجملة فهذه
الحروف لما كانت مشبهة بالفعل وفروعا له التزموا تقديم المنصوب فيها
على المرفوع اشعارا بالفرعية وتنبيها على حط رتبتها عن رتبة الافعال
فان قيل حديث الالتزام منقوض بقولهم ان الينا ايابهم ثم ان علينا
حسابهم فان فيه تقديما للمرفوع على المنصوب قلنا الالتزام مخصوص بما سوى
الظروف والتجويز في الظروف تذكير لمشابهتها بالفعل وتنبيه على الاتساع
في الظروف وهي ان بكسر الهمزة وصدر التعديدات لان لها صدر الكلام
فهي طالبة للتصدر فاعطاه حقه وعقبها ان بفتح الهمزة حيث قال وان
لمناسبته اياه من جهة انه عكسه للتحقيق اي لتوكيد مضمون الجملة وتثبيت معناه
فقوله للتحقيق خبر مبتدا محذوف اي كلاهما للتحقيق وكان للتشبيه
مطلقا سواء كان الخبر جامدا محضا نحو كان زيدا اسد او مشتقا نحو
كانك قام خلافا للزجاج في الثاني فانه يقول للشك ان الخبر هو الاسم بنفسه
فلا معنى لتشبيه الشي بنفسه ومذهب الجمهور انه للتشبيه مطلقا مشتقا
كان الخبر او جامدا وان الموصوف مقدر قبل المشتق ليظهر التغاير فيصح
التشبيه وان المعنى كانك شخص قائم وبهذا الاعتبار يصح ان يقال كما في
الحشى اي كان رجل يمشي وكانك تمشي اي كانك رجل يمشي فان قيل فالنحو
في قولهم كانك بالدنيا لم تكن وبالاخرة لم تزل وكاني بالليل وقد اقبل وكاني
بزيد وهو ملك فانه لا معنى للتشبيه ههنا ولا للتشكيك قلنا هذا مما اختلف
فيه فذهب بعضهم الى ان كان ههنا لا للتشبيه ولا للتشكيك بل هو للتحقيق
ومن هذا القبيل كان الواقع في كلام الله عز وعلا واخرون على ان هذا للتشبيه
لا للتحقيق ولا للتشكيك وان التقدير كانك رجل بصير بالدنيا غير كائنة وبالاخرة
غير زائلة وكاني ملتبس بالليل مقبلا وبزيد ملكا ومن هذا القبيل ما قاله ابو حنيفة
لابي يوسف القاضي وكاني بك قاضيا اي كاني رجل ملتبس بك حين كونك قاضيا
وبالجملة فمذهب الجمهور انه في جميع المواضع للتشبيه من غير زيادة شي عليه
فهذا اجزم بالنص وبنت القول بذلك ردا على من يخالفه ولكن للاستدراك

الاستدراك

عبارة عن صح

الاستدراك رفع توهم ناشئ من الكلام السابق رفعا شبيها بالاستثناء
وبهذا الاعتبار تراهم يعدون الاستثناء المنقطع بلكن وبالجملة فالرفع
الشبيه بالاستثناء انما يتصور اذا كان هناك نفي ليمكن استدراكه بالاثبات
او يكون هناك اثبات ليمكن استدراكه بالنفي ومن ههنا تراهم يقولون ان لكن
يتوسط بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا فاذا قلت جاءني زيد وقد كان
بينه وبين عمرو ملابسة ومصاحبة وكان من ظنه ان يتوهم مخاطبك ان عمروا
ايضا جاء فانت تستدرك وهمه وترفعه فتقول لكن عمروا لم يجئ وليت
للتمني ولعل للترجي التمني عبارة عن محبة حصول شي سواء ينتظر وقوعه
ويترقب حصوله اولا فهو عام يستعمل في الممكن والمحال والترجي عبارة عن
ارتقاب شي لا وثوق بحصوله فلا يقال لعل الشمس تغرب اذ الوقوع ههنا
حاصل فالترجي مخصوص بالممكن وفي كلام البعض اشعار بذلك حيث ذكر
في مثال التمني ليت الشباب يعود وفي مثال الترجي لعل زيدا عائد والارتقاب
يتناول الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب شي محبوب نحو لعلك تعطينا
والاشفاق ارتقاب شي مكروه نحو لعلك تموت الساعة فان قيل فاذا فسر
لعل بالترجي وفسر الترجي بارتقاب شي لا وثوق بحصوله يعني حصوله دائما بين
يدي حصوله او عدمه كيف يصح وقوع لعل في كلام الله عز وعلا
فان هذا المعنى مستحيل عليه تعالى وتقدس قلنا قد اضطرب كلامهم ههنا
الى اقوال الاول ان الواقع في كلامه تعالى معناه التعليل فمعنى افعلوا الخير لعلكم
ترحمون افعلوا لترحموا وعليه الشيخ ابو علي الفارسي وقطرب وجمع تبعهما
الثاني ان لعل ههنا للتحقيق اي لتحقيق مضمون الجملة بعدها الثالث ان لعل
للاستفهام فمعنى لعل زيدا قائم هل هو كذلك هذه اجوبتهم والكل ليس بشي اما
الاول فمنقوض بقوله تعالى وما يدريك لعل الساعة قريب اذ لا معنى للتعليل ههنا
واما الثاني فلانه منقوض بقوله حكاية لعله يتذكر او يخشى واما الثالث
فلا معنى له اصلا فالحق ههنا ما ذهب اليه سيبويه وهو ان الرجاء والاشفاق
معتبر في جانب المخاطبين فمعنى منه تعالى تنبيه على انهم يجب ان يتصفوا بالطمع والاشفاق

ق

كان فانه للشك وفي كلامه تعالى للابهام والتشكيك والى هذا اشار جار الله
حيث قال وقوله عز وجل لعل الساعة ولعلكم تفلحون ترج للعباد وكذلك
قوله لعله يتذكر او يخشى اي اذهبا انتما على رجائكما ذلك من فرعون فان قيل
القول بان لعل مخصوص بالممكن منقوض بقوله تعالى لعلي ابلغ الاسباب اسباب
السموات قلنا هذا الكلام محكي من فرعون والملعون تصور ذلك بصورة الممكن
ادعاء منه على امكانه لغرضه الفاسد وطلبه الكاسد هذا وعبارة المفصل
ولعل لتوقع مرجو او مخوف وهذه بعينها هي عبارة نحو المفتاح فالتوقع
معناه ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله والمرجو اشارة الى المحبوب والمخوف
اشارة الى المكروه وحاصله بعينه ما ذكرناه وعبارة المختصر الترجي كما ذكره المصنف
نقول شروع في التمثيل على الترتيب بعد الفراغ من بيان معاني الحروف الستة
ان زيدا منطلق مثال للاول وبلغني ان زيدا ذاهب مثال للثاني
وكان زيدا اسد مثال للثالث وما جاءني زيد لكن عمروا حاضر مثال للرابع
وليت الشباب يعود مثال للخامس ولعل زيدا عائد مثال للسادس واجاز
الفراء نصب الجزئين بليت نحو ليت قائما زيدا لانه بمعنى تمنيت كذا في المفصل
والفرق بين ان وان ان المكسورة من قبيل وصف الكل بوصف جزئه
اذ المكسورة انما هي جزؤها فوصفها بذلك اعتمادا على ظهور المعنى مع اسمها
وخبرها كلام تام مفيد يصح السكوت عليه ولا يحتاج الى غيره والمفتوحة لا تفيد
حتى يكون قبلها فعل كبلغني كما يشير انفا نحو بلغني ان زيدا ذاهب او اسم كقولك
حق ان زيدا منطلق فان المفتوحة هذه موضوعة ليكون تاويل مصدر حاصل
من اضافة خبرها الى اسمها قال صاحب المفتاح ان بالفتح للتحقيق مع قلب
مضمون الجملة الى المفرد وهو الحاصل من اضافة مصدر منتزع من معنى خبر تلك الجملة
الى اسمها فمعنى بلغني ان زيدا ذاهب بلغني ذهاب زيد ومعنى حق ان زيدا
منطلق الانطلاق زيد حق فان مع ما بعدها بتاويل مفرد وهذا المفرد
فاعل في الاول مبتدأ في الثاني خبره قوله حق قدم عليه لامتناع وقوعها
في صدر الكلام واليه اشار صاحب المفتاح في قسم النحو ومن شان المفتوحة

ان لا يتصور

137

والتحقيق ما ذكره المحشي

ان لا يتصدر بها فلا يقال ان زيدا منطلق حق بل تقديم الخبر حينئذ ان دخل
على المفتوح المكسور رفعتها الى حرفان بمعنى واحد مختلفان بظاهرهما متحدان لا
اختلاف المعنى بخلاف ان زيدا منطلق مكسورة فان قيل
فما تقول اذا كان الخبر جامدا نحو بلغني انك زيد فانه لا يتصور هنا اضافة
الخبر الى الاسم اذ لا يتصور هنا مصدر حاصل من هذه الاضافة قلنا
المصدر قسمان الاول وهو المشهور ما يذكر في المنصوبات ويتبادر الى الافهام
وهو الذي يعتبر اشتقاق المشتقات منه الثاني ما يجعل مصدرا بالحاق
ياء النسبة في اخر الاسم مقرونة بالتاء كالفروسية والضاربية والمضروبية
والقسم الاول خاص بالمشتق والثاني عام يجري في كل اسم فقوله بلغني
انك زيد معناه بلغني زيديتك والياء هذه ياء النسبة في الاصل الا انه يقال
لها الياء المصدرية اذا اقترنت بالتاء وتفتح اي الهمزة ان بعد لولا وبعد لو
فيقال في الاول لولا ان زيدا عالم لاهنته ويقال في الثاني لو انك
منطلق لانطلقت اما وجوب الفتح في الاول فلان لولا يجب ان يكون
ما بعده مفردا اذ المفرد ملتزم فيه بالاستعمال وهذا ثابت بالاتفاق
لا خلاف فيه لاحد انما الخلاف في ان المفرد الواقع بعده ما هو فذهب
سيبويه الى انه مبتدأ خبره واجب الحذف لدلالة الكلام عليه وسد الجواب
مسده وعند الكوفيين هو فاعل فعل محذوف وعلى كل تقدير ما بعده
يجب ان يكون مفردا فوجب فتح ان فيه فان قيل قد تقرر ان لولا يدخل
على الجملة الاسمية فوجب كسر ان قلنا قد نبهناك انفا على ان لولا وان كان
يدخل على الجملة الاسمية الا ان مدخولها اسمية محذوفة الخبر وجوبا والجملة التي
صدرت بالمفتوحة مفرد هو جزؤها المذكور فلو كسرت كان كلا جزئيها مذكورا
وهو خلاف المفروض واما وجوب الفتح في الثاني اعني لو فلان لو حرف شرط
وهو يدخل على الفعل البتة فان قولك لو انك منطلق لانطلقت تقديره لو ثبت
انك منطلق اي لو ثبت انطلاقك فتكون الجملة المصدرة بالمفتوحة في محل
الفاعل للفعل المذكور فيجب الفتح والاصل انه يجب الفتح في مظان المفرد

وهي موقع الفاعل كقولك بلغني ان زيدا ذاهب وموضع المبتدأ كقولك حق
ان زيدا منطلق قال جار الله ولا تصدر بالمفتوحة الجملة كما تصدر باخواتها
واذا دخلت في موقع المبتدأ التزم تقديم الخبر عليها فلا يقال ان زيدا قائم حق
وبعد لولا لانه مبتدأ او فاعل على اختلاف المذهبين وبعد لو لانه فاعل
كما مر انفا ومن مظان المفرد موقع المفعول اذ المفعول لا يكون الا مفردا والى
هذا اشار بقوله وبعد علمت واخواتها اي ظننت وحسبت ونحوها
فيقال علمت ان زيدا عالم وظننت ان بكرا ذاهب قال جار الله و
الفتح في باب ظننت تقول ظننت انك ذاهب على حذف ثاني المفعولين
والاصل ظننت ذهابك حاصلا فان قيل قد اشتهر فيما بينهم ان الجملة
المصدرة بان منزلة في باب علمت قائمة مقام المفعولين حتى اذا قيل
علمت ان زيدا قائم فمعناه علمت زيدا قائما وانه لا حاجة له الى مفعول اخر
وهذا الكلام يدل على ان المفعول الثاني غير محذوف وهذا ينافي لقوله
والاصل ظننت ذهابك حاصلا فما وجه التوفيق بين الكلامين بل ما وجه
التوفيق بين هذا الكلام وبين ما نحن فيه لان ما نحن فيه يدل دلالة قاطعة
على ان الجملة المصدرة بالمفتوحة بتاويل المفرد البتة وهذا الكلام صريح
في ان المفتوحة جزئيها واقع موقع اسمين هي الجملة الاسمية في افعال القلوب
قلنا معنى هذا الكلام ان الجملة المصدرة بالمفتوحة من حيث انها مشتملة
على المبتدأ والخبر وعلى الانتساب صريحا دلت على ما هو المقصود من علمت
زيدا قائما ومغنية عن ذكر مفعول اخر محذوف لتبادر الذهن اليه من الجملة
المذكورة كذا ذكره الشارح الفاضل رحمه الله ههنا وليس بشيء لان جوابه
هذا مبني على انه لا علم له بحقيقة الحال ولم يتصفح كتب القوم حتى يطلع
على حقيقة هذا المقام وتحقيق ذلك موقوف على احد الامور ان افعال القلوب
من دواخل المبتدأ والخبر فهي ابدا تدخل على الجملة الاسمية لبيان ان حكم هذه
الجملة صادر عن اي شيء يعني لتعيين الاعتقاد الذي حكم بهذه الجملة
صادر عن ذلك الاعتقاد اي حكم المبتدأ لحصول مضمون الخبر له صادر عنه

مثلا اذا قلت علمت زيدا منطلقا فانت حكمت على زيد بثبوت الانطلاق
له واعتقدت انطلاقه وبينت ان حكمك هذا صادر عن علم وفي
ظننت زيدا قائما انه صادر عن ظن وعلى هذا الثاني ان القوم
كلهم متفقون على ان مفعول هذه الافعال في الحقيقة هو مصدر منتزع
من الخبر مضاف الى المبتدأ فان كان الخبر مشتقا نحو علمت زيدا منطلقا
فمعناه علمت انطلاق زيد وان كان جامدا نحو علمت اخاك زيدا
فمعناه علمت زيدية اخيك فمضمون الخبر في هذا الباب ابدا مضاف
الى المبتدأ وهو المفعول الثالث انهم متفقون على انه يجوز ان يقوم
الضمير واسم الاشارة مقام مفعولي هذه الافعال كما اذا قيل اظن
زيدا قائما فتقول انا ايضا اظنه او اظن هذا واعترض الاندلسي
على هذا بان الضمير او اسم الاشارة لو قام مقام المفعولين ههنا لجاز وقوعه
صلة وليس فليس والقوم يجيبون عنه بان المفعولين في هذا الباب
مفرد معنى والصلة ليست كذلك فجواز الوقوع ههنا لا يقتضي جواز الوقوع
هناك والغرض من هذا الكلام التنبيه على ان المفعولين في هذا الباب
في التحقيق مفعول واحد هو المصدر المنتزع من الخبر المضاف الى المبتدأ
اذا تقررت هذه المقدمات فاعلم انه اذا تصدرت الجملة الاسمية بالمفتوحة
في هذا الباب نحو علمت ان زيدا قائم ففيه خلاف بين الاخفش وسيبويه
فذهب سيبويه ان هذه الجملة مفعول ولا حاجة له الى مفعول اخر
لانه لما تقرر ان مفعول هذا الباب مصدر مأخوذ من الخبر مضاف
الى المبتدأ بلا حرف مصدري وانه كاف في اتمام الامر فمع الحرف المصدري
وهو المفتوحة تم الامر بالطريق الاولى لان هذا الباب يطلب الا مسندا
ومسندا اليه سواء كانا منصوبين او لم يكن الا احدهما منصوبا حتى
صادفهما حصل المقصود والحرف المصدري ساع في حصول المقصود
وتمهيده وتوطئته لسرعته فلا حذف في الكلام ههنا اصلا ولا تقدير
ومذهب الاخفش ان المفتوحة مع جملتها مفعول اول والمفعول الثاني محذوف

وان التقدير في علمت ان زيدا قائم عنده علمت قيام زيد حاصلا ونحوه
ههنا مرجوح عند الجمهور اما اولا فلانه قد تبين بالبرهان الباهر انه لا حاجة
الى الحذف فاعتباره بدون الاحتياج اليه خارج عن قضية العقل
اما ثانيا فلان المفعول الثاني لو كان محذوفا مقدرا لجاز اظهاره وقفنا ما
اذ ليس ههنا ما يسد مسده حتى يكون وجب الحذف والاضمار واذ ليس فليس
فان قيل انتفاء السد ممنوع بل ههنا ما يسد مسده وهو الجملة المشتملة على الطرفين
والاسناد فذكره اذن لغو غير محتاج اليه قلنا هذا رجوع الى مذهب سيبويه اعترافا
والطبع السليم فاض على هذا المعنى واذا تقررت هذه الامور فاعلم ان القول
بان المفعول الثاني في نحو علمت ان زيدا منطلق محذوف مبني على مذهب الاخفش
والكلام الذي اشتهر ودار على انه غير محذوف مبني على مذهب سيبويه وهو
الحق الذي لا عدول عنه واما ما نحن فيه من ان الجملة المصدرة بالمفتوحة بتاويل
المفرد فلا ينافي مذهب سيبويه لان مذهبه كما عرفته هو عين هذا الكلام ولان
مذهبه ليس ان هذه الجملة مع المفتوحة جملة حقيقة واقعة موقع الجملة الاسمية
التي هذه الافعال داخلة عليها حتى ينافي ما نحن فيه بل حقيقة مذهبه
ان مفعولي هذا الباب في التحقيق مفعول واحد هو المصدر المأخوذ من الخبر
المضاف الى المبتدا غاية الامر ان المفعولين قسمان الاول ما لا يكون معه
حرف مصدري نحو علمت زيدا منطلقا الثاني ما يكون معه حرف مصدري
نحو علمت ان زيدا قائم فكما ان القسم الاول مأول بالمصدر وكاف فكذلك
القسم الثاني بل هو اولى لما مضى هكذا يجب ان يفهم هذا المقام
ولا يصغى الى ترهات الاقوام فان دخلت اللام اي لام الابتداء
على خبرها اي خبر ان كسرت لان لام الابتداء يمتنع اجتماعها مع
المفتوحة لان وضع اللام هذه لتأكيد مضمون الجملة وتقريرها فينافي
المفتوحة بخلاف المكسورة فان هذه ايضا موضوعة لتأكيد مضمون الجملة
وتقرير معناها كاللام سواء بسواء نحو والله يعلم انك لرسوله فان المكسورة
في هذا المقام من معلقات افعال القلوب اذا جاء في خبرها اللام فان

كما ذكره الفاضل

تجره

المواضع التي يجب الكسر او الفتح فيها ان

تجره عنها فلا تعين اذ قد تقرر ان المنصوبين في افعال القلوب في تاويل
المصدر فاذا امكن حمل ان جزء المصدر معمولا لفعل القلب بان يفتح همزتها
فهو اولى من عزل العامل بكسر الهمزة ووجه الضبط في هذا المقام انه يجب
الفتح في مظان المفردات ويجب الكسر في مظان الجمل فلنفصل مظان
القسمين حتى يرتفع الشبهة عن البين فنقول من مظان المفردات
موقع الفاعل والمبتدا وما بعد لو ولولا وما بعد باب علمت وقد سبق تفصيلها
و منها موقع المفعول في غير باب علمت نحو كرهت ان عمروا خارج اي كرهت
خروجه ومنها موقع المضاف اليه نحو فعلت هذا كراهة انك قائم اي فعلته
كراهة قيامه ومنها موقع المجرور بحرف الجر نحو عجبت من ان زيدا قائم
اي عجبت من قيامه ومنها ما بعد ما التوقيتية نحو اجلس ما ان زيدا قائم
اذ قد تقرر ان ما هذه مصدرية وانها لا تدخل الا على الفعل فتقديره اجلس
ما ثبت ان زيدا قائم ومنها ما بعد حتى العاطفة او الجارة نحو عرفت امورك
حتى انك صالح اي حتى صلاحك وعجبت من امورك حتى انك تفاخر
ومنها ما بعد مذ ومنذ اي مذ انه قائم ومنها ما بعد لا جرم على رأي
قال الله تعالى لا جرم ان لهم النار ومنها زيد فاسق كما ان عمروا فاسق
ومنها قولهم حقا انك ذاهب وجهد رأيي انك قائم اي في حق وفي جهد رأيي
انك كذا ومن مظان الجمل ابتداء الكلام نحو ان زيدا قائم ومنها وسط الكلام
اذا كان ابتداء كلام آخر نحو اكرم زيدا انه فاضل فقوله انه فاضل كلام مستأنف نف
علة لما تقدمه قال الله تعالى ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا ومنها
ما بعد القول اذا قصد به الحكاية لا الاعتقاد وان مثل الظن والعلم فان الهمزة
يفتح اذن كما بعد العلم والظن وانما وجب الكسر فيما بعد القول لانه ابتداء الكلام المحكي
ومنها ما بعد الموصول اذ الصلة لا يكون الا جملة قال الله تعالى ما ان مفاتحه
لتنوء بالعصبة اولي القوة ومنها جواب القسم نحو والله انك لفي ضلالك
القديم لان جواب القسم لا يكون الا جملة ومنها موقع الحال نحو لقيت زيدا
وانه راكب قال الله تعالى وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم ليأكلون

الطعام اذا اى الا اى الجملة نعم قد يقع مصدرا لكن مصدرا صريحا وهذا ماؤول
بالمصدر ليس بصحيح ومنها خبر المبتداء اذا كان المبتداء اسم عين نحو زيد انه قائم
وكان زيد انه قائم واذا كان المبتداء حدثا جاز فتح الهمزة نحو اما قولى انك
قائم ومنها ما بعد اما نحو اما في الدار فانك قائم واما ما دى بدن فانى
احمد الله ومنها ما اذا دخل ان على مبتداء في خبره لام الابتداء اذ قد تقرر
ان لام الابتداء لا يجامع الا المكسورة ومنها ما بعد حتى الابتدائية نحو
قد قال القوم ذلك حتى ان زيدا يقوله هذه هي المواضع الخاصة باحدى القسمين
وههنا قسم ثالث وهو الموضع الصالح للامرين اى للاعتبار تقدير الجملة
وتقدير المفرد ففي هذا القسم يجوز الامران كسران وفتحه فمنه ما بعد فاء الجزاء
نحو من يكرمني فانى اكرمه فالكسر بتاويل فانا اكرمه والفتح باعتبار ان المفتوحة
مع ما في حيزها مبتداء محذوف تقديره فاكرامه ثابت ومنه ما بعد اذا
المفاجاة نحو اذا انه عبد القفا فالكسر بتاويل اذا هو عبد القفا والفتح
باعتبار ان المفتوحة مع ما في حيزها مبتداء خبره محذوف تقديره فاذا
عبوديته قفا ثابتة ومنه ما اذا كان هناك هذا او ذلك او ذلكم
وبعده واو وبعد الواو ان قال الله تعالى ذلكم وان الله موهن كيد الكافرين
فقوله ذلكم خبر مبتداء محذوف اى الامر ذلكم فالفتح بتاويل عطفه على الخبر
اى الامر ذلكم وان الله موهن والكسر بتاويل عطف مجموع هذه الجملة المصدرة
بالمكسورة على مجموع الجملة المتقدمة المحذوف مبتداءها ومنه قولهم اول ما اقول
انى احمد الله فالفتح بتاويل جعل هذه الجملة المصدرة بالمفتوحة خبر المبتداء
المذكور اى اول مقولى حمد الله والكسر بتاويل جعل هذه الجملة المصدرة بالمكسورة
محكية بعد القول واول مبتداء خبره محذوف اى اول قولى انى احمد الله ثابت
ومنه ما بعد حتى اذا كانت محتملة للابتدائية والجارة او العاطفة وقد سبق
تفصيله ومنه ما بعد لا جرم فالفتح وجهه ظاهر وهو انه فاعل لا جرم والكسر
باعتبار ان فيه قسما عارضا في الاستعمالات ويدخل ما الكافة على جميعها
اى على جميع هذه الحروف وانما لم يقل عليها لئلا يتوهم عود الضمير الى الاقرب

وهو المفتوح فيكفها اى يمنع ما هذه تلك الحروف عن عملها من الكف وهو المنع
فههنا مقامات الاول ان عمل هذه الحروف يبطل اذا اتصل بها ما
الثاني ان عملها يبطل اذا خففت سوى ليت ولعل وكلا المقامين
مفتقر الى تفصيل لغموض مواقعها وعموم منافعها فنحن نفصل ههنا
تفصيلا ينشرح به الصدور ويستجب منه العقول فنقول في المقام الاول
مطلب ما الكافة
وبالله التوفيق اعلم ان ما هذه اعني الكافة اقسام ثلثة القسم الاول
ما هو كافة عن عمل النصب والرفع القسم الثاني ما هو كافة عن عمل الرفع
فقط القسم الثالث ما هو كافة عن عمل الجر فقط اما القسم الاول فهو ما
التي يتصل بهذه الحروف فانها اذا اتصلت بها جاز هناك وجهان
الاهمال والاعمال اما الاهمال فبجعل ما هذه كافة مانعة لها من عمل النصب
والرفع واما الاعمال فبجعلها زائدة حرفية كما في قوله تعالى فبما رحمة من الله
ولما كان الاهمال افصح والكلام الفصيح ناطق به نحو انما الله اله واحد
جزم به المصنف بالقول به وينبغي ان يعلم انه اذا اهملت هذه الحروف
تدخل على الجملة الفعلية كما كانت تدخل على الجملة الاسمية اما الاسمية فكالآية
الكريمة واما الفعلية فكقوله تعالى انما يعمر مساجد الله انما ينهاكم الله
كانما يساقون الى الموت وهم ينظرون ومذهب الكوفيين وعليه ابن
درستويه ان ما هذه نكرة اسم مبهم بمنزلة ضمير الشان في التفخيم والابهام
وهو اسم لهذه الحروف والجملة بعدها خبرها ومفسرة لضمير الشان فقولنا
انما الله اله معناه ان الشان الله اله واحد واما القسم الثاني
فهو ما الكافة اللاحقة بالافعال وهي ثلثة فقط كما حكم الاستواء قل
وكثر وطال واذا اتصلت ما هذه بهذه الافعال فهي لا تدخل الا على
جملة فعلية صرح بالفعل فيها نحو قلما يميل اللبيب الى الغاني وكثر ما يفعل
زيد هذا الفعل وطالما جاء زيد فان قيل فاذا كانت هذه الافعال
بحث المعنى
مكفوفة عن عمل الرفع فكيف حالها في طلب الفاعل ونحن نعلم ان الفعل لا بد له
من فاعل قلنا هذه الافعال مكفوفة عن طلب الفاعل بحسب الصورة واما

فهي طالبة لفواعلها بحسب المعنى مصادر الافعال الواقعة بعدها فقولنا قلما
يميل اللبيب الى الفاني معناه قل ميلان اللبيب الى الفاني ولهذا اكثر
شرطوا ان يكون الواقع بعدها افعالا صريحة لئلا يلزم كون هذه الافعال
معطلة بحسب المعنى ايضا ولهذا قال سيبويه في قول المرار صددت
فاطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم ان هذا
ضرورة شعرية الا انه لو وجب ان يقع بعد قلما فعل وعندي لا خفاء
ههنا لان قوله وصال فاعل فعل مقدر يفسره المذكور اي قلما يدوم وصال
وللنحاة في هذه الافعال المذكورة مذهبان الاول ما ذكرناه آنفا وهو
ان ما هذه كافة كما ذكرنا الثاني ان ما هذه مصدرية وما بعدها مأول
بمصدر هو فاعل لهذه الافعال فتحمل على الاول ان تكتب موصولة وعلى
الثاني ان تكتب مفصولة وعندي ان هذا نزاع لفظي اذ المآل واحد
واما القسم الثالث فهو باعتبار ما يتصل به ما هذه قسمان حروف وظروف
فالحروف منها رب نحو ربما يود الذين كفروا ومنها الكاف نحو كن
كما انت وعليه قوله تعالى اجعل لنا الها كما لهم آلهة ومنها الباء نحو بما ترى
حسبي والمحققون على ان ما الكافة في الموضعين احدثت معنى التعليل
نحو واذكروه كما هداكم اي لهدايته اياكم وافعل بما فعل كذا اي افعل لفعله
ومنها من نحو لمما فعل تفعل واما الظروف فمنها بعد نحو بعدما فعل كذا
ومنها بين نحو بينما نحن بالاراك معا اذ اتى راكب على جمله وفيه قول آخر
وهو ان ما زائدة وبين مضافة الى الجملة وفيه قول آخر وهو ان ما زائدة
وبين مضافة الى زمن محذوف مضاف الى الجملة اي بين اوقات نحن
بالاراك وهذه الاقوال الثلاثة هي مذاهبهم في بينا بالالف نحو قوله
فبينا نسوس الناس والامر امرنا اذ نحن فيهم سوقة ليس ننصف
وههنا مباحث اخر لا يحتملها الكتاب واما المقام الثاني وهو ابطال العمل
بالتخفيف فتفصيله ان المكسورة اذا خففت جاز هناك اهمال الالفاظ
نحو ان كل لما جميع لدينا محضرون فيمن قرأ بتخفيف الميم والاعمال نحو وان كلا

141

لما ليوفينهم بتخفيف ان الا ان تخفيفها مشروطا باللام فرقا بينها وبين ان
النافية واختلف في هذه اللام فقال ابو علي الفارسي واتباعه ان هذه
ليست بلام الابتداء بل هي لام فارقة فقط وذهب آخرون الى انها لام
الابتداء والمخففة المكسورة هذه يجوز دخولها على الفعل لكن بشرط ان يكون هذا
الفعل من الافعال الداخلة على المبتدأ والخبر مثل كان وكاد وحسب واخواتها
قال الله تعالى وان كانت لكبيرة وان كنت من قبله لمن الغافلين وان وجدنا
اكثرهم لفاسقين وان نظنك لمن الكاذبين وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك
بابصارهم وان كادوا ليستفزونك الى غير ذلك واما المفتوحة فاذا
خففت فوجب ان يكون بعدها احد الحروف الاربعة وهي حرف النفي وقد
وسوف والسين ليكون عوضا عما اخذ منها فتقول علمت ان لا يخرج وان قد
خرج زيد وان سوف يخرج وان سيخرج قال الله تعالى ايحسب ان لم يره احد
وعلم ان سيكون منكم مرضى والسر في هذا الاشتراط الفرق بين المخففة والنا
كما كان اللام في المكسورة المخففة فرقا بينها وبين ان النافية والاخفات الذاة
رفوعها قبل المنصوب ما ولا المشبهتان بليس توصيفهما بهذا الوصف
تنبيه على عملهما وعلى العلة لعملهما وهو ظاهر وهذا الاعمال المبني على هذا التشبيه
لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يجوزون اعمالهما اصلا بل يرفعون ما بعدهما
على الابتداء وقرأوا ما هذا بشر واللغة العليا لغة الحجاز قال الله تعالى
ما هذا بشرا وما هن امهاتهم وفي نحو المفتاح ما ولا للنفي في لغة الحجاز
شبهوهما بليس في النفي والدخول على الاسم والخبر فرفعوا بهما الاسم ونصبوا
بهما الخبر نحو ما زيد منطلقا فزيد مرفوع بانه اسم ما ومنطلقا منصوب بانه
خبره ولغة بني تميم هكذا ما زيد منطلق ولا رجل افضل منك وما تدخل على
المعرفة والنكرة ولا لا تدخل الا على النكرة وذلك لان ما ولا لما كانا عاملين
بسبب مشابهتهما بليس فكل منهما اشبه به كان ادخل في الاتصاف بوصف ليس
وما اشبه بليس منه لا لان ما تختص بنفي الحال كليس فكانه على المعرفة والنكرة
كليس بخلاف لا فانها مختصة بنفي الاستقبال فلقصور مشابهته بليس خصوصا

قوله الا ان تخفيفها مشروط باللام اي بادخال اللام في خبرها او في المفصول بين المكسورة اللام في خبرها ومفصولها فرقا بينها وبين ان النافية اي اللام فارقة بينها وبين ان النافية اذا خففت لانها فانه اللام والفرق بينها وبين لا حفظ ان نحو ان زيد لقائم لم يدر ان ان هذه مخففة من المثقلة صار لفظها كلفظها فاذا قيل ان زيد قائم ان الاعمال فقلنا نعم ام مكسورة او نافية فان قيل فاذا اعملت فالفرق حاصل فلا حاجة الى اللام في صورة الاعمال لفظها الا ان بعض الاسماء فالا يظهر فيه الاعراب هناك لتعذر او الانه مبني اولاة الا ازما مطلقا طرد للباب منه جعلوا اللام لازما وقطعا للاشتباه. منه

صبغة

قوله وان كنت من قبله لمن الغافلين حمعناه احتمين فكذا قوله عز من قائل الا ان يكون كذلك وفي نحوه الاشكال او ان مخففة وسلطت في معناه من قوله عز قول العرب التنبيه وان نقص ان لطيك لمن الكاذبين التي حين كان التنبيه الذي من الكاذبين في ظني الخ اي والنبوة ومعنى وان كانت لكبيرة الصلوة بمعنى التنبيه الدعوة وان كنت من قبله ثم الغافلين اي انت من قبل انت قبل ان لتحت التخفيف التنبيه اي الحصر للاثان كنتيا من فانه لم لغة معنا ما ان الا كانت وعلى ان حيث ظرفية للاقدام منه

بالنكرة

قال صاحب المفتاح ولزيادة شبه بليس لكونه لنفي الحال كليس عمله في النكرة
والمعرفة ولم تعملوا الا في المنكر فان قيل فيكفي في التنبيه على نقصانه شبهة
لا بليس اختصاصه باحد الامرين المعرفة والنكرة فلم خص بالثاني وترك تخصيصه
بالاول قلنا اذا التعريف امر زائد على التنكير فقطعوا باول المراتب اظهارا لضعفه
ولان فيه رعاية لما هو عليه في الاعم الاغلب وهو نفي الجنس واذا انتقض النفي بالا
او لكن او قدمت الخبر على الاسم بطل العمل نحو ما زيد الا قائم وما قائم زيد
وجه بطلان العمل ههنا ان كلا منهما انما يعمل بسبب مشابهة بليس ووجه
الشبه كونهما للنفي فاذا النفي لما صار منقوضا بالا زال الوجه الذي
كان العمل مبنيا عليه واما ليس فانه فعل موضوع للنفي والا لا يقدر على ابطال
فعليته واما في صورة تقديم الخبر فلان كلا منهما ضعيف فاذا تغير اللفظ عن
السمت الاصلي الذي هو اصل المشبه به فقد عجزا عن عملهما فان قيل قد سبق
في الحروف المشبهة بالفعل انها تعمل بسبب شبهها بالفعل في طلب الاسم رفعا ونصبا
الا انهم التزموا تقديم المنصوب ههنا اشعارا بالفرعية فجعلوا تغيير
السمت هناك امارة على الفرعية فلم لم يجعلوا كذلك ههنا بل جعلوا تغيير
السمت ههنا علامة لبطلان العمل قلنا لان المشابهة هناك كانت قوية
من جهة انها كانت مشابهة الفعل لفظا ومعنى واستعمالا ولا كذلك ما نحن
فيه فليفهم واعلم انه يجوز ادخال الباء في خبر ما نحو ما زيد بمنطلق توكيدا
للنفي ولا يقال زيد بمنطلق كذا في المفصل وروى الشيخ عبد القاهر عن سيبويه
انه يجوز دخول الباء في خبر المبتدا فيجوز زيد بمنطلق كذا في نحو المفتاح ولا
وجه اخر لما كان لا احد الحروف الثمانية وكان هو في باب نفي الجنس
وفي باب مشبه بليس بالذات واحدا وان كان عمله مختلفا لم يجعل الحروف الناصبة
تسعة بل ثمانية اذ الكلام في الحروف والعدد باعتبارها لا في العمل وهي
ههنا في بابه لهذا المعنى وهو ان تنصب الاول وترفع الثاني وذلك
اذا كان الاسم مضافا الى نكرة او مضارعا اي للمضاف نحو لا غلام رجل
كائن عندنا في المضاف ولا خيرا من زيد جالس عندنا في المضارع

وترك ههنا تعريف المضارع للمضاف ومثله مثبوت ما تقدم المضارع بالمضاف
في باب النداء تنبيها على ان المضارع بالمضاف ههنا هو ما في باب هناك
وقد بيناك على هذا المعنى هناك فلا تغفل وشرط كون الاسم مضافا الى
النكرة اذ لو كان مضافا الى المعرفة لكان معرفة اذ المضاف الى المعرفة
معرفة واذا كان معرفة امتنع دخول لا هذه عليها لان حق منفيها ان يكون
نكرة واما النكرة المفردة فمبنية معها على الفتح نحو لا رجل في الدار اراد
بالمفرد ههنا ما لا يكون مضافا ولا مضارعا له فيتناول التثنية فيشمل التثنية
والجمع نحو لا رجلين ولا مسلمين بصيغة الجمع ولا مسلمات في الدار فحق العبارة
اذن ان يقول واما النكرة المفردة فهي مبنية على ما تنصب به فنحو
لا رجلين تثنية بناؤه على الياء لان نصبه كان به ونحو لا مسلمين جمع بناؤه
كذلك على الياء لان نصبه كان به ونحو لا مسلمات جمع مبني على الكسرة
لان نصبه كان بالكسرة وللنحاة في لا مسلمات اقوال ثلثة الاول وهو المشهور
وعليه الجمهور ان اخره مكسورة بلا تنوين كما ذكرناه الثاني انه مكسور مع التنوين
وهذا التنوين تنوين المقابلة لا تنوين التمكن كعرفات الثالث وعليه الاخفش
ومن تبعه ان اخره مفتوح بلا تنوين نحو لا رجل وفي كلام المص تنبيه تنبيه
على ان منفي لا في القسمين الاولين وهما المضاف والمضارع له معرب
ويقال له نفي الجنس لان مدخوله في لا رجل انما هو الجنس ولا ينفي لما الصورة
فنحوه به محافظة لجانب صورته وان كان المنفي في التحقيق حكم الجنس
فان كررت لا مع المفرد جاز فيه الرفع نحو لا رجل فيها ولا امراة لانه جواب
عن سوال هو ارجل في الدار ام امراة ولا عمل للا ههنا اي في صورة التكرير
وهو لغو في العمل مفيد معنى النفي فقط نحو لا حول ولا قوة الا بالله العلي
العظيم فيه ستة وجوه الاول فتحهما معا نحو لا رجل في الدار وهو ظاهر الثاني
فتح الاول ونصب الثاني مع التنوين اي لا حول ولا قوةً فلا الاولى
لنفي الجنس والثانية زائدة ذكرت لتاكيد النفي وليست بعاملة فقوله
ولا قوة عطف على محل فلا اب وابنا مثل مروان وابنه اذ قد تقرر انه
اذا عطف على اسم لا نكرة فلا يجوز فيها الا الاعراب الثالث فتح الاول

وهو ظاهر ورفع الثاني على ان لا زائدة وهو عطف على المحل مثل لا اب وابن
الرابع رفعهما على ان لا ملغاة عن العمل والاسمان مرفوعان على الابتداء
الخامس رفع الاول وفتح الثاني السادس لنفي الجنس الا انه لغو
العمل والالغاء مشروط بالتكرير وهو حاصل ولا يلزم ∴
في الاعراب في لا الثانية نحو لا رجل ∴
لان لا بمعنى ليس ضعيف وكذا الكلام في الوجه السادس ماصوره فانهم
فلا يقع بعدها الا معرفة وهي مكررة اي لا والمعرفة ∴
مع لا نحو لا زيد فيها ولا عمرو ووجه الضبط في هذا المقام ان مدخول لا
هنا اقسام ولكل قسم منها حكم خاص الاول ان يكون الواقع بعدها نكرة
واحدة فقط وهذه ايضا اقسام الاول ان تكون تلك النكرة مضافة الى
نكرة اخرى نحو لا غلام رجل كائن عندنا الثاني ان تكون تلك النكرة شبيهة
بالمضاف اي تتعلق بها شيء يكون هذا الشيء من تتمة معناه نحو لا خيرا من زيد
عندنا ولا حافظا للقران عندك ولا ضاربا زيدا في الدار ولا عشرين درهما
لك الثالث ان تكون تلك النكرة غير مضافة ولا شبيهة بالمضاف وغير مقرونة
بتابع من عطف او وصف نحو لا رجل في الدار الرابع ان تكون تلك النكرة مقرونة
بوصف وهذا ايضا قسمان الاول ان يكون النعت واحدا نحو لا رجل ظريف
الثاني ان يتعدد النعت نحو لا رجل كريم ظريف الخامس ان تكون تلك النكرة
مقرونة بعطف والمعطوف نكرة نحو لا اب وابنا السادس ان تكون تلك
النكرة مقرونة بعطف والمعطوف معرفة نحو لا غلام لك ولا العباس
القسم الثاني من جملة الاقسام ان يكون الواقع بعدها نكرة مكررة نحو لا رجل
عندنا ولا امراة الثالث ان يقع بعدها معرفة الرابع ان يفصل بينها وبين
النكرة بشيء نحو لا فيها رجل ولا امراة هذا تفصيل الاقسام في هذا المقام
فالقسم الاول والثاني اعني النكرة المضافة الى نكرة اخرى والمضارع
للمضاف حكمهما واحد وهو ان مدخول لا معرب غير ان الاول منصوب
بلا تنوين اذ التنوين والاضافة لا يجتمعان والثاني منصوب منون ان لم يكن

واعرابه

واعرابه النصب والتنوين وجوبا الشبه والمصنف اشار الى اعراب القسمين بقوله
واما النكرة المفردة فمبنية معها على الفتح يعني ان كلا من الاولين
معرب واشار الى وجوب النصب والتنوين وجوبا بقوله لا خيرا من زيد
فالضابط في هذا القسم انه اذا كان هناك شيء يتعلق باسم لا تعلقا ما
يكون الثاني من تتمة الاول فهو مضارع بالمضاف فيجب نصبه وتنوينه
والتعلق لا ينحصر في الظرف كما يشعر به ظاهر عبارة المص كما ذكرنا ولهذا
اورد جار الله من امثلة هذا القسم قولك لا ضاربا زيدا في الدار ولا عشرين
درهما لك فان زيدا مفعول ضاربا ودرهما معمول عشرين اذ قد عرفت في
بحث التمييز انه عامل في الدرهم فعشرين نصب باسم لا ودرهما تمييز عنه وتمام
شبه نون الجمع ومن هذا القبيل قولهم لا حسنا وجهه لك اذ الثاني من تتمة
الاول بحسب المعنى ومن هذا القبيل قولنا اللهم لا مانع لما اعطيت ولا معطي
لما منعت ولا راد لما قضيت وللنحاة في مثله مذهبان الاول وهو مذهب
الجمهور وهو المشهور وعليه سيبويه والجمهور بعده ان الظرف في مثله ليس بلغو
بل هو ظرف مستقر خبر لا والثاني للامام المرزوقي اعلى الله رتبته في قوله
ومن يغز بالاعداء لا بد انه سيلقى بهم من مصرع الموت مصرعا
ان حسن في قوله لا بد انه محذوف والتقدير لا بد من انه في ذا قلت لا بد
من كذا فانتصاب بد بلا وخبره من كذا ولم يتعلق من ببد كما تعلق
من بخير في لا خيرا منه لك ولو كان كذلك لنون بد ولم يجز غير الفتحة هذا كلامه
الثاني وعليه ابن مالك ومن تبعه ان مثل هذا مضارع معرب الا انه اسقط
تنوينه تخفيفا للمضارعة بالمضاف وهذه حجة دقيقة مقبولة واما قوله تعالى
لا عاصم اليوم من امر الله فلان الظرف فيه متعلق بمدلول لا عاصم اي لا يعصم
اليوم من امر الله واما قوله جل جلاله لا تثريب عليكم اليوم ففيه وجوه كثيرة
لعلنا نذكرها في شرح لباب الاعراب ان اراد الوقوف عليها فعليه بالمراجعة اليه
واما القسم الثالث وهو ان تكون تلك النكرة غير مضافة ولا شبيهة بالمضاف
نحو لا رجل في الدار فحكمه انه مبني على الفتح كما صرح به المص بقوله فمبنية على الفتح

وفي كلامه قصور وقد عرفته واما القسم الرابع فاحد قسميه وهو النكرة المفردة
بوصف واحد فقط نحو لا رجل ظريف فحكمه ان الموصوف مبني وفي وصفه
يجوز الامران الاعراب والبناء ويجوز في اعرابه وجهان النصب والرفع
وفي نحو المفتاح واذا وصف المبني نحو لا رجل ظريفَ جاز فتح الوصف
كما ترى ونصبه ورفعه اما اذا فصلت نحو لا رجل عندي ظريفا او ظريف
بطل البناء وحكم الوصف الزائد والمعطوف حكم المفصول وكذا حكم المكرر
كنحو لا ماء ماء وقد جوز ترك التنوين هذه عبارته وهي جامعة لكثير من الاحكام
فافهم واما قسمه الاخر وهو ان يتعدد الوصف فحكمه ان الوصف الاول يجوز
فيه الاعراب والبناء واما الوصف الثاني فصاعدا فلا يجوز فيه الا الاعراب
واما الخامس فحكمه ان المعطوف هو بالنسبة لا يجوز بناؤه وعليه قوله
فلا اب وابنا مثل مروان وابنه وهذا احد الوجوه في لا حول ولا قوة
بجعل لا الثانية مزيدة وقد نبهناك عليه واما السادس فحكمه ان المعطوف
لا يجوز فيه الا الرفع نحو لا غلام لك ولا العباس ولا اثر في كلام المص من هذه
الاقسام واما القسم الثاني من اصل الاقسام نحو لا رجل عندنا ولا امراة
فحكمه انه يجوز فيه تكريرا ويجوز في مدخولها الفتح والرفع واليه اشار المص بقوله
جاز فيها الرفع نحو لا حول ولا قوة الا بالله اما الفتح فبالاعمال واما الرفع فبا لالغا
والاهمال واما القسم الثالث وهو ان يقع بعدها معرفة فحكمه انه يجب هناك
رفع المعرفة والتكرير نحو لا زيد فيها ولا عمرو واليه اشار المص بقوله واما
المفرد المعرفة فلا يقع بعدها الا مرفوعة وهي مكررة واجاز المبرد وحده بتعينه
الرفع من غير تكرير في المعرفة والنكرة نحو لا زيد في الدار ونحو ولا رجل عندك
فقوله فلا يقع بعدها الا مرفوعة اشارة الى وجوب الرفع وقوله وهي مكررة
اشارة الى وجوب التكرير واما القسم الرابع وهو الفصل بين لا وبين النكرة
نحو لا فيها رجل ولا امراة ولا اثر في كلام المص من هذا القسم ايضا هذا تفصيل
الاقسام في هذا المقام وتفصيل الاحكام لهذه الاقسام ثم ههنا لطائف
يجب اصغاؤها واثباتها في صحيفة الفؤاد الاولى انه لا نهيه انما ينصب

الاسم الاول وترفع الثاني فعملها عمل ان والسبب انه شبيها بان ووجه التشبيه
ان ان موضوعة للتحقيق الذي معناه المبالغة في الاثبات ولا هذه
موضوعة لنفي الجنس الذي معناه المبالغة في النفي فهما اذن بهذا الاعتبار
نقيضان ومن قواعدهم انهم يحملون النقيض على النقيض نحو لا اعلم ان
ويحملون علما على علم عمله وهذا ما قاله صاحب المفتاح واما لا فهو لنفي الجنس
وهو يجري باب لحاق النقيض بالنقيض ثم ان عمل لا مع هذه المشابهة ضعيف
من وجهين الاول ان حملها وهو ان عملها ليس بالاصالة بل هو بسبب
كونه شبيها بالفعل فلا اذن مشبه بالمشبه به فرع الفرع الثاني ان وجه الشبه
هو التنافي لا التقارن وبهذا التحقيق يظهر ههنا اسرار الاول السر في انه
لا يعمل في المعرفة اذ ليس ههنا نفي للجنس الثاني السر في انه لا يعمل اذا فصل
بينه وبين مدخوله في وجوب الرفع والتكرير جبر لنقصان حصل له بسبب ضعفه
وتدارك له الثالث السر في جواز الغائها اذا كرر النكرة معها من غير فصل
نحو لا حول ولا قوة الا بالله وفي وجوب الغائها في المعرفة وفي صورة الفصل
مع انه لا يجوز الالغاء في ان اما الوجوب في المعرفة والفصل فظاهر لانه اخرج
لا عن وضعه الذي عليه مدار شبهه بان في المعرفة ولضعفه حيث لا يقدر
على العمل البعيد في صورة الفصل واما جواز الالغاء في صورة التكرير
بلا فصل فلانه لضعفه لا يقدر على العمل الكثير من واحد كرجل ضعيف
لا يقدر على القيام بمؤنة زوجتين فصاعدا واما القوي فهو يقوم بالكل
وان كانت اربعا فان قيل فيجب الالغاء اذن فلم يجوز العمل قلنا نعم الا ان
تكرير النكرة له جهتان جهة كثرة المعمول حيث جاوز الواحد وجهة التكثير
في نفي الجنس لان التكرير في النكرة تاكيد لنفي الجنس ومبالغة في نفيه فالجهة
الاولى تقتضي الالغاء والجهة الثانية تقتضي الاعمال فلما اجتمعت ههنا الجهتان
جوز ههنا الوجهان السر الرابع انه بني النكرة المفردة على الفتح نحو لا رجل
في الدار اشعارا بقصور درجته عن درجة اصله الذي هو ان كما ان التزام
تقديم المنصوب على المرفوع فيه ان اشعار بخط رتبته عن اصله الذي هو الفعل

وقد عرفت ذلك في حروف المشبهة بالفعل اذ الفرع لا بد وان يكون حطه ما يشعر
بفرعيته جريا على قضية التناسب فاذا اعرب مدخول لا فضيه جرى على قضية
المشبهة واذا بني فضيه ايذان بحط رتبة الفرع عن الاصل في البناء حينئذ حسن
عن انه لا عامل هنا حتى يعمل فيه وجودا لا كعدمه لضعفه وفرعيته الثاني
انه بني الوصف الاول لانه لما لم يقدر على العمل الاقرب وهو الموصوف
كان عدم قدرته على العمل في الابعد بالطريق الاولى التوالي وسيأتي انه لم يجوز
في المعطوف النكرة الا الاعراب لان النكرة نفيها في التحقيق نفي للجنس فعطف
على لفظ مدخوله اشعار بقوة عمله في هذا المعطوف في الجملة واما اذا كان المعطوف
معرفة فهو بعيد عنه لفظا وصورة ومعنى اذ ليس في نفي المعرفة نفي للجنس
فما عرف هذه الاسرار ان اشتهيت ان تفوز بالفوائد الابكار فلطيفة ثانية
انك قد عرفت في التحقيق المذكور آنفا ان لا هذه انما تعمل عملا على طور عمل ان
وعلى طرزه وطريقته لانه ينصب الاسم الاول على انه اسم لا ويرفع الثاني
على انه خبر لا فمعنى لا غلام مليح كما تقول ان غلاما مليح فالمنصوب اسم
والمرفوع خبر فترك الاسماء على حالها كما كانا في باب ان اشعارا بانه كان
وهذا اذا مذهب اهل الحجاز فالخبر عندهم مذكور او محذوف وكلاهما جائز واما بنو تميم
فلا يثبتون الخبر ولهم في عدم اثباتهم له قولان الاول انهم لا يذكرونه لفظا
بل هو محذوف ومراد معنى الثاني انهم لا يثبتون له الخبر اصلا لا لفظا ولا معنى
فاذا قيل لا اهل ولا مال فمعناه لا اهل موجود ولا مال موجود على الاول ومعناه
انتفى الاهل والمال على الثاني فلا حاجة الى تقدير اصلا والى هذا اشار
صاحب المفتاح فتبصر واما رفع الثاني اعني الخبر فتميم على تركه البتة واهل الحجاز
على تركه ان شئت وعندي ان قولنا لا اله الا الله قاطع بالقول الاول
ودافع للثاني اذ لو كان كذلك كان معناها انتفى كل اله الا الله فوجب نصب
ما بعد الا اذن اذ قد تقرر في باب المستثنى ان ما بعد الا في الموجب لا يكون
الا منصوبا البتة واذ انعرفت بهذه الفوائد فاعلم ان اللغة العليا
لغة اهل الحجاز ولذا النكتة ترى المصنف تصدى لبيان الخبر في التمثيل حيث قال

لا غلام رجل كان عندنا ولا خيرا من زيد جالس عندنا فذكر الخبر صريحا حيث ا
ومنها التحضيض نحو ان قدم زيد فلولا اكرمته او لوما اكرمته او هلا اكرمته
او الا اكرمته ومنها الماضي المصدر بحرف ما او لا نحو ان زرتني فما اهنتك
وان زرتني فلا ضربتك ولا شتمتك ومنها المضارع المصدر بلن او حرف
او السين نحو ان قرات القران فلن اضربك وان حفظته فسوف اعطيك درهما
او ساعطيك دينارا ومنها الماضي اذا تصدر بلفظ قد لفظا او تقديرا
او تصدر بربما او لا وجب الفاء والا امتنع والمضارع اذا تصدر بغير الحروف
الثلثة المذكورة وجب الفاء ومنها الفعلية الانشائية مثل نعم وبئس
وكل ما تضمن انشاء المدح والذم وكذا الرجاء وعسى وفعل التعجب وكذا القسم
نحو ان عمل زيد عملا صالحا فنعم اجره وان كفر فبئس حاله ومن كفر فليس له
في الاخرة نصيب ومن شكر فعسى ان يفوز بفوز عظيم قال الله تعالى وان كرهتموهن
فعسى ان تكرهوا شيئا ويجعل الله فيه خيرا كثيرا وان كتب زيد بخط فما احسن
خطه وان لم يرح زيد الى المسجد فوالله اضربه ومنها الجملة الاسمية سواء تصدرت
بحرف نحو من يضلل الله فلا هادي له وان تعذبهم فانهم عبادك او لا نحو ان
زرتني فانت مكرم وقد صرحت الاشارة الى ذلك في الاشارة الثانية فلا تنس
والمقصود ضبط مواقع الوجوب هنا تفصيل مواقع وجوب الفاء في الجزاء
واما مواقع الامتناع فمنها الماضي صورة والمضارع معنى وهو مجرد عن قد
لفظا او تقديرا نحو ان خرجت خرجت ومنها المضارع المصدر بكلمة لم
نحو ان اطعتني لم اضربك ووجه الامتناع في القسمين ان الشرط قد اثر
في الجزاء بصرف معناه الى الاستقبال فلا حاجة الى رابطة ربطها كالفاء
ونحوه ومنها ما تصدر بهمزة الاستفهام سواء كانت الجملة اسمية او فعلية
قال الله تعالى ارايت ان كذب وتولى الم يعلم بان الله يرى فان قوله
الم يعلم جملة فعلية استفهامية مصدرة بالهمزة وهي جواب للشرط المذكور
اي ان كذب واما مواقع جواز الامرين الفاء وتركه فمنها المضارع المثبت
المجرد من حرف تنفيس الاستقبال على ما فصلنا في مواقع الوجوب نحو ان قام زيد

يقوم عمرو وقال الله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه والحاصل ان المضارع المثبت
المجرد من السين او سوف يجوز فيه وجوه ثلثة الجزم والرفع مع الفاء وتركها
قال الله تعالى لن يكن منكم الف يغلبوا الفين باذن الله ويقول وان اتاه
خليل يقول لا غائب مالي ولا حرم اما الجزم فوجهه ظاهر واما الرفع بلا فاء فقد مر
وجهه فيما سبق واما الفاء ففيه خلاف فمذهب سيبويه ان الفاء مبنى على تقدير
المبتدا ليكون جملة اسمية ومذهب المبرد انه لا حاجة اليه وقال بعضهم
مذهب سيبويه اقيس اذ المضارع صالح للجزاء بنفسه فلولا انه خبر المبتدا لما دخل
عليه الفاء ورد بانه قد يتعذر تقدير المبتدا نحو ومن عاد فينتقم الله
وتقدير ضمير الشان مستبعد جدا وبان المضارع وان كان صالحا للجزاء
بنفسه الا انه لما بعد عن الاداة بحيلولة الشرط ولم يعمل الاداة فيه بهذا
السبب ظاهرا جاز ادخال الفاء الارتباطية تذكرة للربط وتاكيدا له ومنها
المضارع المنفي بلا نحو ان اطعتني فلا اضربك وان نمت عني فلا اشكرك
قال الله تعالى ومن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا وقال لئن اخرجوا
لا يخرجون ولئن قوتلوا لا ينصرونهم فذكر الفاء مرة وتركه اخرى
ومنها الجزاء المصدر بحرف الاستفهام وهو هل نحو ان اكرمتك فهل تكرمني
وان تركتك فهل تعذرني قال الله تعالى قل ارايتكم ان اتاكم الله عذاب
الله بغتة او جهرة فهل يهلك الا القوم الفاسقون ومنها الجزاء المصدر
بمن الاستفهامية فانه يجوز الفاء ههنا ذكرها قال الله تعالى قل ارايتم
ان اهلكني الله ومن معي او رحمنا فمن يجير الكافرين من عذاب اليم
وقال قل ارايتم ان اصبح ماؤكم غورا فمن ياتيكم بماء معين وقال ان كنت على
بينة من ربي واتاني منه رحمة فمن ينصرني من الله وقال قل ارايتم ان كان
من عند الله ثم كفرتم به من اضل ممن هو في شقاق بعيد وزعم بعض من اشتهر
في هذه الصناعة ان الفاء ههنا واجب وعد ذلك من مواقع الوجوب وليس بشيء
والحاصل ان الجزاء المصدر بكلمة الاستفهام فيه تفصيل فان صدر بالهمزة فهو
من مواقع الامتناع كما ذكرنا على ما مر جوابه وان صدر بهل او من فهو من مواقع الجواز

واما الجزاء

واما الجزاء المصدر بكلمة الشرط نحو ان جاءني زيد فان جاءني بما كنت طلبته
منه اكرمه فلم يتعرض له احد والظاهر انه من مواقع الوجوب كالمصدر
بلن وسوف والسين هذا تفصيل الكلام في هذا المقام وانت اذا تتبعت
يتحقق عندك انه لم يفصل على هذا النمط احد من الانام وينجزم اي
المضارع بان حال كونها مضمرة اي مقدرة في جواب الاشياء التي تجاب
بالفاء اي الاشياء الستة ذكرها المصنف سابقا الا النفي فانه لا ينجزم
المضارع في جوابه مطلقا اي يتحقق الجزم ههنا انتفاء مطلقا غير مقيد
بموضع دون موضع فقوله مطلقا صفة لمصدر محذوف في جزء انتقاض
الاثبات بالا كما قدرنا والنهي في بعض المواضع دون البعض ففي كل موضع
يستقيم المعنى يصح جزمه وفي كل موضع لا يستقيم لا يصح واعلم ان كل
ما يجاب بالفاء وينتصب المضارع هناك باضمار ان يصح ان يجعل ذلك
المضارع مجزوما باضمار ان اذا وجد هناك شرط هو قصد السببية اي
اذا قصدت مضمون الستة المستثنى منها النفي والنهي سببا لمضمون هذا المضارع
المجزوم واما اذا لم يقصد السببية فالمضارع هناك مرفوع لا غير اما استينافا
كقولهم قم يدعوك الامير او صفة كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني
واما حالا كقوله تعالى ثم ذرهم في خوضهم يلعبون فهذا الشرط هو المهم لانه مدار
الامر عليه وقد تركه المصنف نحو زرني اكرمك بالجزم اذ هو جزاء الشرط مقدر دل
عليه الامر اي زرني فانك ان تزرني اكرمك واين بيتك ازرك اي اعرف
بيتك او ان عرفتني ازرك ولا تفعل يكن خيرا لك اي ان لا تفعل يكن خيرا
فهذا نهي ويصح الجزم في جوابه لانه يستقيم المعنى وليت لي مالا انفقه اي
ان كان لي مال انفقه والا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا ولا يجوز
في النفي ما تاتينا تحدثنا بالجزم اذ المعنى يصير ان لم تاتنا تحدثنا وهذا فاسد
لان عدم الاتيان ليس سببا للحديث ولا تدن من الاسد اي لا تقرب منه
ياكلك اي بالجزم اي لا يجوز هذا في النهي اذ المعنى ان لا تدن منه
ياكلك وهذا فاسد لان عدم الدنو ليس سببا للاكل فهذا من المواضع التي لا يستقيم المعنى

لان النفي لا يدل على الاثبات فتعين للامتناع وعدم الجواز في المثال لئن
قال جار الله وحق المضمر ان يكون من جنس المظهر فلا يجوز لا تدن من الاسد
يأكلك بالجزم لان النفي لا يدل على الاثبات ولذلك امتنع الاضمار في النفي فلم تجز
ما تاتينا تحدثنا بالجزم وفي هذا خلاف للكسائي فانه اجاز ذلك في النفي والنهي
اعتمادا على ظهور المعنى قال ابن الحاجب ويجب عند اهل التحقيق ان يكون فعل
الشرط على حسب القرينة في الاثبات والنفي فلا يجوز لا تكفر تدخل النار
لان القرينة نفي الكفر فصار المعنى ان لا تكفر تدخل النار وهذا فاسد
انتهى وعندي ان قول الكسائي هاهنا حق لان مدار الامر على القرينة والقرينة
لا تنحصر في المذكور حتى ان يعتبر المقدر من جنسه بل المقام قرينة على المراد واعلم
ان جزم المضارع في جواب هذه الاشياء مختلف فيه فعند الخليل ان الجزم
انما هو بهذه الاشياء لا باضمار ان بعدها قال جار الله قال الخليل ان هذه
الاوامر كلها فيها معنى ان فلذلك انجزم الجواب والمشهور ان الجزم انما هو
باضمار ان لا بهذه الاشياء لان الفعل لا يجزم الفعل وكلام المصنف قائل بالمذهب
المشهور الذي عليه الجمهور والتحقيق ما قاله الخليل لا كرجح ان الاسماء المتضمنة
لمعنى ان تجزم فعلين فاي استبعاد في ان يكون الفعل المتضمن لمعنى ان جازما
لفعل واحد ومن السماعية الاسماء تجزم المضارع على معنى ان يعني انها متضمنة
لمعنى ان ولتضمنها لمعناه تجزم المضارع وتكون مبنية سوى اي فانه مع تضمنها
معرب ولما كانت هذه الاسماء متضمنة لمعنى ان وجب ان يكون مثل ان
في العموم والابهام الا ان العموم والابهام في الشرط الواقع بعد ان عبارة
عن احتمال الوجود والعدم وفي هذه الاسماء هذا مع احتمال كل اشياء فبالاعتبار
الاول وجب استعمال هذه الاسماء فيما يحتمل الوجود والعدم على نمط ان فلا يجوز
استعمالها في الامر المتيقن المجزوم والحاصل ان الشرط يجب ان يكون مشكوكا هاهنا
ايضا كما في ان وبالاعتبار الثاني يحصل هاهنا ايجاز واختصار لا يحصل في ان
توضيحه انك اذا قلت من تضرب اضرب كان اصله ان تضرب زيدا اضرب زيدا
وان تضرب عمرا اضرب عمرا وان تضرب خالدا اضربه الى غير ذلك مما لا يحصر لكثرة

والايجاز

ولا يمكن التفصيل الا انهم وضعوا في موضع كل اشياء كلمة تفيد كل ان
فعن كذا افعل كذا تحصيلا للايجاز وهربا من الاكثار واظهارا للعجز عن
التفصيل فانه متعذر وهي تسعة من وهي مخصوصة بذوي العلم وقد
يعتبر فيه التغليب فيطلق على غير ذوي العلم ايضا وما وهو عام ويستعمل في اكثر
في غير العالم واي ومتى ومهما واين واني وحيثما واذما ذكر منها ما
اذ ما لا يجزمان الا مع ما كما صرح به المصنف في اخر هذه المباحث تقول من يكرمني
اكرمه فمن مرفوع المحل على انه مبتدأ واما ان خبره ماذا ففيه خلاف وفيه
قولان الاول ان الخبر هو الجملة الجزائية وحدها اعني قوله اكرمه واما الشرط
وهو يكرمني فهو من صلة المبتدأ وتتمة له الثاني ان الخبر هو مجموع الشرط والجزاء
كانه قيل انسان ان يكرمني اكرمه وجوازه لكن احتج تاييدا للثاني اذ لا ضمير
في الجزاء فكيف يكون خبرا ورد بانه يجوز ان يجعل الضمير محذوفا فكانه قيل
شخص ما ان يكن احتج معه وعلى تقديره الا انه حذف لظهوره وما تصنع اصنع
وايهم يكرمني اكرمه ويكون اي ابدا واحدا من اثنين او جماعة لان وضعه
على ذلك فيجب اضافته الى ما هو متعدد معنى ويدل على كونها اسما انك اسندت
يكرم الى ضميرها نحو من يكرمني وايهم يكرمني وعود الضمير برهان قاطع على الاسمية
قال الله تعالى وقالوا مهما تاتنا به من اية لتسحرنا بها فانه قد عاد ضمير به الى
مهما وقال صاحب الكشاف عاد اليها ضمير به وضمير بها حملا على اللفظ
والمعنى انتهى والظاهر ان ضمير بها راجع الى الاية لا الى مهما وقد تدخل حروف
الجر عليها ودخول حرف الجر من خواص الاسم كما عرفته في صدر الكتاب وتنوين
بعضها والتنوين مخصوص بالاسم ولضيفه والاضافة من خواص الاسم فهذه
ادلة اربعة ذكرها المصنف وهي جيدة الا انها مخصوصة بالبعض لان اذما وحيثما
خالية عن هذه الادلة والظاهر ان دعواه كانت عامة لان هذا المعنى
هو المتبادر الى الفهم من عبارته ويدل على كونها اسما فيكون الدليل اذن قاصرا
عن الدعوى فالدليل الشامل للكل انها دالة على معان يتصور استقلالها بانفسها
مع قطع النظر عن المجازات بخلاف ان فان معناها ليس بهذه المثابة وايضا هذه

معربات محلية ولحرف لاحظ له من الاعراب بوجه من الوجوه واعتبار جزء الاعتبارات
نحو بمن تمرر امرر مثال لما دخله حرف الجر واما مثال دخول المضاف فقد ذكره اولا
بقوله من يكرمني واسم يكرمني فلذلك تركه ونبه على سبقه ومضيه بقوله
اسمذ يكرم واو بهما مثال للاضافة واياما تدعو مثال للتنوين وانى لكن
رجوع الى اول الكلام واستعمال تحتيه وهو لاستغراق الاحوال وانى ههنا ليس
بظرف ومتى تخرج اخرج فانه لعموم الازمنة لان متى للزمان وحيثما تقعد
فان كلا منهما الظرف مكان الا ان اين مبهم وحيث معين لوجوب
اضافته الى جملة معلومة عند السامع واذ ما تشر متى فان كلا منهما ظرف
زمان وانما يجزمان الفعل اي حيث واذ اذا كان معهما ما اذ هما بدون
ما مضافان دائما والاضافة ههنا فيه لمعنى المجازاة اذ هي مقتضية للابهام
كما نبهناك عليه والاضافة مقتضية للمعلومية المنافية للابهام فاذا اتصل
بهما ما انقطعا عن الاضافة فما ههنا كافة لهما عن الاضافة مهيئة لها
لمعنى المجازاة ومنها اي من العوامل السماعية اسماء تنصب اسما نكرة
على انه اي على ان هذا الاسم النكرة مميز عن تلك الاسماء وهي اربعة
بحكم الاستقراء اولها عشرة اذا ركبت مع احدى التسعة نحو احد عشر درهما
وتسعة عشر رجلا اسماء الاعداد مبهمة لانك اذا قلت اربعة او ثلثة او احد عشر
فهي كلها مبهمة اذ لا يدرى ان المقصود ما هو فهي اذن لابهامها مقتضية لما يزيل
ابهامها ويبين ما هو مقصود منها وهذه الازالة والتبيين قد يكون بطريق
الاضافة اي بان يضاف هذه الاسماء الى ما يزيل ابهامها نحو ان تقول ثلثة
رجال وقد يكون بطريق ذكر المميز بعدها منصوبا نحو ان تقول احد عشر رجلا
والطريق الاول طريق العشرة فما دونها والطريق الثاني طريق الاعداد المركبة
على نمط بنية المصنف ذكر المص ههنا الطريق الثاني دون الاول لانه يذكره في
العامل الخامس وسنتم شرحه هناك وانما قال الى التسعة لانه اذا جاوزها صار
عشرين وقد سبق حكمه فان قيل قد جعل الاسم التام مطلقا من العوامل القياسية
في الباب الثاني وما نحن فيه من افراده لان التنوين ههنا مقدر لان احد عشر

درهما اصله احد وعشرة فكيف جعل جزء السماعية قلنا كما انه جعل الفعل
على الاطلاق اولا من القياسية ثم جعل بعض انواع الافعال من السماعية
كما تقول بعد ذلك ومن السماعية انواع اربعة من الافعال منها الناقصة
ع ووجه الجعل في الكل انه قد ينضم الى بعض الانواع خصوصية بحيث يصير هذا النوع
بهذه الخصوصية سماعيا ولا بعد في ذلك فتأمل والثاني كم في الاستفهام عن العدد
نحو كم رجلا عندك وكم يوما سرت كانك قلت اعشرون رجلا عندك ام ثلثون
واعشرين يوما سرت ام ثلثين فلم عشرون في الاول وعشرين في الثاني تنبيه
على ان كم في الاول مبتدأ وعندك خبره وفي الثاني ظرف وسرت عامله
وكم الخبرية تضاف الى المميز مفردا او جمعا وهي لنقيضه رب تقول كم رجل لقيته
وكم رجال لقيتهم والقول الفصل ههنا ان كم ضربان استفهامية وخبرية
فالاستفهامية معناها اي عدد واليه اشار بقوله في الاستفهام عن العدد
والخبرية معناها كثير واليه اشار بقوله وهي نقيضه رب وهما يشتركان
في خمسة ويفترقان في خمسة فالخمسة الاولى هي الاسمية والابهام والافتقار
الى التمييز والبناء ولزوم التصدير والخمسة الثانية احدها ان الكلام
المصدر بالاستفهامية انشاء وبالخبرية خبري محتمل للصدق والكذب
وثانيها ان المتكلم بالخبرية لا يستدعي من مخاطبه جوابا لانه مخبر وبالاستفها مية
يستدعيه لانه مستخبر مستفهم وثالثها ان الاسم المبدل من الخبرية لا يقترن
بالهمزة بخلاف المبدل من الاستفهامية يقال في الخبرية كم عبيد لي خمسون بل ستون
وفي الاستفهامية كم مالك اعشرون ام ثلثون ورابعها ان تمييز الخبرية مفرد او مجموع
وتمييز الاستفهامية لا يكون الا مفردا خلافا للكوفية وخامسها ان تمييز الخبرية
واجب الخفض الا اذا تعذرت الاضافة بان يقع بينهما فاصل نحو كم في الدار رجلا
وتمييز الاستفهامية واجب النصب ولا يجوز جره اصلا خلافا للفراء والزجاج
وابن السراج الا ان يكون كم مجرورا بحرف الجر فح يجوز في تمييزه وجهان
النصب وهو الكثير والجر خلافا لهذا فحصل الكلام في هذا المقام والمص اشار
الى الخمسة التي هي ما به الاشتراك بجعلهما من الاسمية وهذا تنبيه على الاشتراك

في الكمية وحكم بانهما منصوبان اسما نكرة على انه تمييز وهذا تنبيه على الابهام
والافتقار الى التمييز وتسكين آخرهما تنبيه على البناء والاصل في الخبرية
كلها تنبيه على لزوم الصدارة ومثال الاستفهامية وذكر تمييزه فيه بلفظ
المفرد والمنصوب تنبيه على ان تمييزها لا يكون الا مفردا منصوبا
والتصريح بالاضافة والافراد والجمع تنبيه على ان تمييز الخبرية مجرور ويجوز
ويكون مفردا ومجموعا فان قيل فقوله وكم الخبرية يضاف الى المميز مناف
لما ادعاه اولا حيث قال ومنها اسما منصوب اسما نكرة على انه تمييز قلنا
الذي جعل من الباب انما هو كم الاستفهامية وهو المقصود بالذكر في قوله
والثاني كم في الاستفهام وتغيير الاسلوب حيث قال وكم الخبرية يضاف
ولم يقل وكم الخبرية عطف على كم الاستفهامية تنبيه تنبيه على ذلك ولم يسلم
فصدر كلامه تغليب وفي كلام المص تنبيه تنبيه على ان اعراب كم يدور على مميزها
وعلم المميز ان اعرابه انما هو بملاحظة الامرين معا فلو قيل كم يوما ضربت
كان كم منصوب المحل على انه ظرف على نمط كم يوما سرت مع ان الفعل
يقتضي المفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات
فتعيينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب الفعل والمميز بل بحسب المميز فان التمييز
للظرفية ناش من ذكر يوما حتى لو قيل كم رجلا ضربت كان كم منصوبا بكونه مفعولا به
ولو قيل كم ضربة ضربت كان كم مفعولا مطلقا وبالجملة فكم مطلقا اسم وكلام
في التركيب لابد له من اعراب في الاعراب ثلثة رفع ونصب وجر فهو اذن تكون
تارة مرفوعا وتارة منصوبا وتارة مضافا اليه وذكر هذه المواقع على التفصيل
ههنا تطويل لا يليق بهذا المختصر وعلى الاجمال ما ذكره جار الله حيث قال ويقع كم في
وجهيها مبتدأ ومفعولا ومضافا اليها تقول في المبتدأ كم درهما عندك وكم غلام
لك على تقدير اي عدد من الدراهم حاصل عندك وكثير من الغلمان كائن لك وفي المفعول
كم رجلا رأيت وكم غلام ملكت وبكم رجل مررت وعلى كم جذعا بني بيتك وفي الاضافة
رزق كم رجلا اطلقت ورزق كم رجل عينت انتهى والثالث كاي فانه ايضا
اسم ينصب اسما نكرة على انه تمييز لانه تم بالتنوين فاستغنى عن الاضافة وهي في المعنى

كم الخبرية فان اي كاف التشبيه دخلت على اي التي هي في غاية الابهام اذا
قطعت عن الاضافة واي في الاصل كان معربا الا انه بعد التركيب هنا
انمحى عن الجزئين معناهما الافرادي وصار المجموع اسما مفردا بمعنى كم الخبرية
وصار كانه مبني على السكون آخره نون ساكنة كمن لا تمكن ولهذا يكتب
بعد الياء نون مع ان والتنوين لا صورة لها خطا اذ التنوين لما دخل في
التركيب اشبه النون الاصلية ولهذا اجري رسم المصحف على انهم يكتبونه بالنون
نحو كاي رجلا عندي اي كثير من الرجال عندي فهو مبتدأ خبره قوله عندي
فهو يشارك كم الخبرية في امور هي الابهام والافتقار الى التمييز والبناء ووجوب
التصدير وافادة معنى التكثير وكون تمييزه مجرورا بمن في الاكثر قال الله تعالى
وكاين من نبي قاتل معه ربيون وكاي من قرية هي اشد قوة من قريتك التي
اخرجتك وكاي من دابة لا تحمل رزقها وزعم بعض النحاة ان جر مميزها بمن
واجب ورد بما قال سيبويه وكاين رجلا رأيت ويفارقها في امور
هي ان كاي لا تقع استفهامية عند الجمهور وجوزها ابن قتيبة وابن عصفور
والثاني ان كاي لا يقع مجرورا خلافا لهما فانهما اجازا بكاين تبيع هذا
الثوب والثالث ان كاي لا يكون مميزه الا مفردا والمص قد اشار الى ما به
الاشتراك بقوله في معنى كم الخبرية اي في معناها ابهاما وافتقارا الى التمييز
وبناء وتصديرا وتكثيرا واستغناء عن كونها استفهامية واشار في ضمن التمثيل
الى ما به الامتياز من الجر ونفي الافراد في الخبر الا انه تعرض لنصب المميز لكن التمييز
الاولى الاشعار بعدم وجوب الجر بمن كما ادعاه بعضهم اظهارا للحق
واعراضا عما ظهر الثانية السطور على ما هو فيه فليتامل وفيه لغات
اي فيها خمس لغات كاين وكاء بوزن كاع وكيئ بوزن كيع وكأي بوزن
كعي وكي بوزن كع كذا في المفصل واستعمالها اي استعمال كاي وكم الخبرية
مع من كثير نحو وكم من ملك وكاي من قرية تكرير للاشارة الى نفي وجوب جر
مميزهما كما زعم والاولى ان يقول وجر مميزهما بمن كثير والرابع كذا اذا كني
به عن العدد الكناية ضد الصريح لغة واصطلاحا والمراد بالكناية لفظ مبهم

اريد به معنى مبهم وكذا من هذا القبيل والابهام يطلب تمييزا وينصبه فكذا
كلمة ركبت من كاف التشبيه واسم الاشارة وهو ذا وكان هو اشارة
الى عدد معين في ذهن المتكلم مبهم عند السامع فاذا ركبت اضمحل عن الجزئين
معنى التشبيه والاشارة فصارت هذه الكلمة عبارة عن عدد مبهم
حتى اذا قيل عندي كذا درهما فمعناه عندي عدد ما او عدد مبهم درهما ولهذا
قيل ان المجموع اسم موضوع بمعنى كم الخبرية فاذا قيل ان كذا مالك فمعناه ان عددا
كثيرا مالك فقوله اذا كني به عن العدد تنبيه على ان كذا قد يكون كناية عن غير العدد
كما تقول قال فلان كذا والتقييد به احتراز عنه لانه بمعنى بهذا المعنى لا يطلب
تمييزا ينصبه كما تقول عندي كذا درهما فكذا الابهام يطلب اسما نكرة يفسره
كما تقول عندي عشرون درهما مثلا فيه كما ان عشرون لابهامه يطلب تمييزا
ينصبه كذلك كذا او تركه التشبيه بعشرون اذ هو مناسب له من حيث الدلالة
على العدد غير ان العدد فيه يكنى وههنا صريح فتوضيحه كما تقول في الاول ومعناه
كقولك فيما مصدرية او بمعنى كما تقول فيما موصولة وفي الثاني صفة لمصدر محذوف
اي قولا مثل قولك عندي عشرون فهو من قبيل تشبيه القول بالقول ووجه التشبيه
اشتمال كل من القولين على مبهم يطلب تمييزا وينصبه وقوله مثلا حال من القول الثاني
او صفة لمصدر محذوف اي امثل لك مثلا اي تمثيلا على نمط ويتبيل اليه تمثيلا والمقصود
انه انما ذكرت هنا بطريق التمثيل لا بطريق الحصر والتخصيص ومن السماعية
العاملة في الاسماء كلمات تسمى اسماء الافعال والسر في ذلك اي في انهم جعلوها
اسماء الافعال ولم يجعلوها افعالا مع انها تفيد معاني الافعال ان صيغها تخالف
لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها وان اللام تدخل في بعضها وان
التنوين تدخل في بعضها وان بعضها يجيء الظاهر ظرف وبعضها جار ومجرور
فحكموا عليها بالاسمية وهي مبنية وسبب بنائها قد ذكرناه في مباحث المبني
والمعرب وجميع هذه الالفاظ اكثرها على ثلاثة اقسام الاول ما يكون منقولا
عن المصدر الاصلي او المصدر الذي هو في الاصل صوت الثاني ما يكون
منقولا عن الظرف الثالث ما يكون منقولا عن الجار والمجرور ثم انها مع كثرتها

منحصر

منحصر في قسمين الاول ما كان بمعنى الامر الثاني ما كان بمعنى الماضي ولهذا
فسرها الشيخ ابن الحاجب بانها هي التي بمعنى الامر او الماضي ثم ان جميع
هذه الاسماء سواء كانت بمعنى الامر او الماضي ابلغ واوكد من الافعال
التي هي بمعناها ففيها نوع من المبالغة وضرب من الايجاز ليست في معانيها
فمنه الغائبة هي فائدة العدول اولها رويد وهو اسم لامهل اشارة الى القسم
الاول وهو ما كان منقولا عن المصدر الاصلي وهو الان بمعنى الامر وقدم
هذا القسم لانه اكثر وهو منقول عن المصدر واستعماله على اصله كثير فيقال
رويد زيد بالاضافة ويقال رويدا زيدا كضربا زيدا ويجيء صفة لمصدر
مذكور يقال سرت سيرا رويدا وينصب على الحال فيقال سرت رويدا
اي حال كونه مرودا فقوله في امهالهم رويدا يحتمل ان يكون مصدرا
وان يكون صفة للمصدر وان يكون حالا واما عبارة المصنف وهو اسم لامهل
فليست بجيدة اذ لو كان اسما لامهل لكان معربا اذ بناء المسمى لا ينافي اعراب
الاسم الا ان يقال ان مراده انه اسم وضع موضع امهل فيكون مبنيا لكنه
خلاف الظاهر وبله اسم لدع اي اترك يقال بله زيدا اي دعه وهذا ايضا منقول
عن المصدر واستعماله على اصله واقع يقال بله زيد بالاضافة وقد يستوي
فيهما اي في رويد وبله الواحد والجمع والمؤنث والمذكر تقول يا رجل رويد
زيدا اي اتركه ويا رجال رويد زيدا وترك التثنية لظهورها لانه اذا علم الطرفان
فقد علم الوسط ويا امرأة رويد زيدا الى الاخر وكذا بله على هذا القياس وهذا
اعني حديث التسوية اشارة الى فائدة الايجاز والاختصار واما المبالغة
فهي ناشئة من ذكر المصدر ووجوب حذفه قياسا فانه ابلغ من ذكرهما معا لان
المحذوف لغاية ظهوره لدى كل احد كانه مذكور ولفظ المصدر يؤدي معنى اللفظية
فافهم ودونك اسم لخذ اشارة الى القسم الثاني وهو ما يكون منقولا عن الظرف
فانهم يقولون دونك زيدا وكان اصله دونك زيد فخذه فقد امكنك من تناوله
امامك زيدا اي امامك زيد فخذه فانه ميسر لك فحذف الباقي اختصارا وقطعا
لطوله ففيه من المبالغة والاختصار ما لا يخفى وعليك اسم لالزم اشارة

الى القسم الثالث وهو المنقول عن الجار والمجرور فيقال عليك زيدا اى خذه
والزمه وكان اصله وجب عليك اخذ زيد ولزومه فغير الى ما ترى وفيه من المبالغة
والاختصار ما لا يخفى وكذا قولهم اليك عنى اى ضم رحلك اليك
واذهب عنى فغير الى ما ترى وفى الكل اختصار وتاكيد لا يخفى وها اسم لخذ
يعنى انه متعد وفيها لغات الاولى ما ذكر بقوله وها اسم لخذ يعنى اللغة الاولى
ها بالالف الساكنة بعد الها ويستوى فيها الواحد والتثنية والجمع والمذكر
والمونث الثانية ها بهمزة متحركة بعد الالف الساكنة الهمزة فيها
كالكاف فى ذلك يعنى ان الكاف كاف الخطاب وهو حرف كما فى ذلك
وتصرف ها بتصريفها اى تصريف ذلك فيقال ها ها ما هام كما يقال
ذلك ذلكما ذلكم وها يا امراة ها ما هان اللغة الثالثة هاك كالثالث ر
بقصره وتوضع الكاف موضع الهمزة فيقال هاك الى اخر ما لكن اللغة الرابعة
الجمع بين الكاف والهمزة والياء ت بقوله والجمع بينهما فيقال هاءك
مثل هاعك الى اخر وفى الصحاح ها بكسر الهمزة بمعنى هات وبفتحها
بمعنى خذ وهات معناه اعط وهو من اسما الافعال ويصرف بحسب
المامور قال الله تعالى قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين وحيهلا الصلوة :
والثريد اى ائت اى عجل ولقد اجمل المص هنا اجمالا والتفصيل ان حى
وحده من اسما الافعال ومعناه اقبل ويتعدى بعلى ومنه قول المؤذن
حى على الصلوة اى اقبل عليها ثم انه يركب مع هلا وهلا وحده معناه
اسرع واستعجل ومنه قول مجنون العامرى الا ابلغا ليلى وقولا لها هلا
وقد ركبت وربما اغر محجلا فاذا ركب وقيل حيهلا ففيه لغات الاولى اغر محجلا ابيض [illegible]
حيهلاً بالتنوين الثانية حيهلا بالالف الثالثة حيهل الرابعة حيهل
بسكون الها وفتح اللام الخامسة حيهلا ثم ان هذا المركب فى هذه اللغات
يتعدى بنفسه فيقال حيهل الثريد اى ائت ويتعدى بالى بمعنى اسرع اليه فيقال حيهل
الى الثريد ويتعدى بالبا للتعدية كذهبت به وفى الحديث اذا ذكر الصالحون
فحيهلا بعمر اى اذكروه واسرعوا بذكره وبهذا ظهر ان ما ذكره المص بعض لغاته

وان ما

وان ما ذكر من انه بمعنى ائت لبعض تعديته فى كلامه اجمال بل اهمال بل اخلال
وهيهات للامر اى بعد شروع فى القسم الثانى وهو ما كان بمعنى الماضى
بعد ما فرغ من القسم الاول وهو ما كان بمعنى الامر وشتان زيد وعمرو
اى افترقا وتقتضى شيئين اى تطلب فاعلين فصاعدا كافترق فسره
اولا بالافتراق ثم عقبه بالاقتضاء ردا على من ذهب الى ان شتان تثنية
شت وهو المتفرق وان النون مكسورة وعليه الاصمعى ومن تبعه والحق
ما ذهب اليه الجمهور وان النون مفتوحة وهو الذى اشار اليه المص بكلامه
عليه وقد يقال شتان زيد وعمرو وشتان ما زيد وعمرو فما هذه زائدة وقد يقال
شتان ما بين زيد وعمرو وعليه قول من قال لشتان ما بين اليزيدين
فى الندى يزيد سليم والاغر بن حاتم وسرعان ذا اهالة اى شرع
فقوله سرعان بمعنى سرع وذا فاعله واهالة نصب تمييز عن فاعله كرم زيد
رجلا والاهالة الشحم المذاب فيقال وسرعان ذا اهالة مثل يضرب لكل سرعان ذا اهالة مثل
من يخبر بالشى قبل اوانه واختلفت الرواية فى اصل المثل فقيل اصله
ان بعض حمقى العرب اشترى شاة فى غاية الهزال السيل رغامها من انفها
فلما جاء بها الى بيته قال له بعض اهله لم اشتريتها وهى عجفاء فقال او ما ترى
الى انها تسيل من انفها فقيل له ذلك وقيل اصله ان اعرابيا ذهب الى راع
فقال له هل لك شاة سمينة جيدة بلغت النهاية فى السمن فقال نعم فذهب
الاعرابى ومكث طويلا ثم جاء بشاة لا حركة من غاية الهزال السيل الرغام من منخريها
فقال له هذه شاة كما تريد فقال له اين الشحم واللحم فقال الا ترى الى سيل الدسم
من منخريها من غاية السمن فقال له ذلك سرعان ذا اهالة وفى هذه الثلثة اى هيهات
وشتان وسرعان مبالغة ليست فى مسمياتها اشارة الى ما ذهب اليه المحققون
من ان كل ما كان بمعنى الخبر من هذه الاسما ففيه معنى التعجب فمعنى هيهات
ما ابعده ومعنى شتان ما اشد الافتراق ومعنى سرعان ما اسرعه والتعجب
هذه المبالغة فان قيل قد سبق ان جميع هذه الافعال فيها مبالغة ليست
فى مسمياتها مع الاختصار فما وجه التخصيص بهذه الثلثة قلنا كانه اراد

ون المبالغة فى ما ذكر فى هذه الثلاثة كانت ظاهرة مع الاختصار وههنا كانت
خفية فاراد بهذا البيان ازالة الخفاء ههنا فلا حصر ولا تخصيص فليتأمل
ومن السماعية انواع اربعة من الافعال منها الافعال الناقصة وهى ثلثة
عشر فعلا اى المشهور فى الالسنة والمذكور فى كتب الائمة هذا العدد والا
فالتحقيق انه لا حصر قال جار الله ولم يذكر سيبويه منها الا كان وصار
وما دام وليس ثم قال وما كان نحوهن مما لا يستغنى عن الخبر قال المحقق الرضى
حقق اسمه رضاه والظاهر انها غير محصورة ويجوز تضمين كثير من الافعال
التامة معنى الناقصة فيقال تم التسعة بهذا عشرة اى يصير عشرة تامة
وكمل زيد عالما اى صار عالما كما قال الله تعالى فتمثل لها بشرا سويا اى
صار مثل بشر سوية وقال فتم ميقات ربه اربعين ليلة وقال ابن الحاجب
الموصول لا يتم جزءا الا بصلة وعائد وبالجملة فالتضمين باب واسع
كان وصار واصبح واضحى وامسى وظل وبات وما زال وما برح وما فتئ
وما انفك وما دام وليس وهو حرف عند الشيخ ابى على الفارسى فى احد قوليه
واصل ليس ليس كما يقال علم فى علم واوجبوا اسكان الياء وترك قلبها
الفا مع ان مقتضى القياس ذلك اذ هو فعل غير متصرف عند الجمهور وعليه
سيبويه تعقد برفع الاسم ونصب الخبر يعنى انها يقتضى اسمين مرفوعا
ومنصوبا وسمى المرفوع اسما والمنصوب خبرا فان قيل لم لم يسم المرفوع فاعلا
مع انه فاعل ولم سموه اسما ولم لم يسم المنصوب مفعولا بل سموه خبرا قلنا قد
تقرر ان فاعلها فى التحقيق مصدر خبرها مضافا الى اسمها وهذا معنى قولهم هى
لتقرير الفاعل على صفة ولهذا لا يحذف اسمها اختيارا مطلقا عند بعضهم والا قليلا
عند بعضهم ونقصانها انها لا يتم بالمرفوع اذ قد عرفت انفا ان المرفوع
ليس فاعلا حقيقيا حتى يتم بمرفوعها كسائر الافعال التامة بل الفاعل هو مصدر الخبر
مضافا الى الاسم فكان الاسم والخبر شىء لا بد لها منه وقد قيل نقصانها انه
سلب منها الدلالة على المصدر بل هى تدل على الزمان فقط وليس بشىء
لان كان فى كان زيد قائما دال على الكون الذى هو الحصول المطلق وخبره يدل

152

على الكون المخصوص وهو كون القيام اى حصوله فجئ اولا بلفظ دال على حصول ما
ثم عين ذلك الحاصل بالخبر على نمط الاجمال اولا والتفصيل ثانيا فكانه قيل
حصل شىء ثم قيل حصل القيام فهذا الباب كباب ضمير الشان مع فائدة
اخرى هى الدلالة على تعيين زمان ذلك الحصول بخلاف ما لو قيل قام زيد
فليس فيه هاتان الفائدتان معا والفرق بين كان وصار ان صار تدل
على وجود معنى الخبر اى حصوله وحصوله فى زمان ثان سابق لم يوجد فيه ذلك المعنى
وكان يدل على الزمان الماضى فقط من غير تعرض لثبوته او انتفائه فى الحال
فمعنى كان زيد قائما ان زيدا متصف بصفة القيام المتصف بصفة
الكون اى الحصول والوجود ومعنى صار زيد غنيا ان زيدا متصف بصفة
الغنى المتصف بصفة الصيرورة اى الحصول بعد ان لم يكن وحاصله
انه لم يكن ثم كان فتحصل بدلالة على تجدد معنى الخبر اى حصوله وحدوثه كالغنى
فى صار زيد غنيا والمراد بالزمان الثانى زمان الحال او الزمان الذى كلام
فيه وهم لقصد بيانه وتحقيق العبارة ان يقال والفرق بين كان وصار
ان صار يدل على ان مضمون خبره كان منتفيا ثم وجد وكان يدل على وجوده
فقط الا ترى انك تقول وكان الله عليما حكيما ولم يصح صار ثم يقول ولم يصح
صار الله عليما حكيما لانهم يريدون ان يقولوا ذلك فى مقام المدح ايضا فليتأمل
ففيه دقة لانه يدل على الانتقال من حال الى حال والله تعالى عنه متعال
وكان يكون تامة بمعنى ثبت نحو قوله تعالى وان كان ذو عسرة اى ان ثبت
ووجد وضبط الكلام ههنا ان كان اربعة اقسام ناقصة وقد مرت
وتامة بمعنى وقع ووجد كقولهم كانت الكائنة والمقدور كائن وعليه
قولنا ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن قال الله تعالى كن فيكون وزائدة
لمجرد التاكيد نحو قولهم ان من افضلهم كان زيدا ومن هذا القبيل قولهم فى فاطمة
ولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة من بنى عبس لم يوجد كان مثلهم والقسم
الثالث ما يكون اسمها ضمير الشأن وخبرها الجملة بعدها نحو كان انت خير منه
اى كان الشأن انت خير منه واختلف فى هذا القسم فقيل هى ناقصة كما ذكرنا

مرتب على زمان صار

وقيل هي تامة بمعنى وجد والاول اولى فتفطن قال لمن كان القلب منطبع
على الاقسام الاربعة واما قوله جل طوله كيف نكلم من كان في المهد صبيا
فقيل هي زائدة وقيل هي تامة وعندي انها ناقصة الا انها من قبيل وضع
الماضي موضع المضارع على ما هو العادة المستمرة في التنزيل اذ المراد
التحقق والحصول والثبوت وسيجي في افعال المدح والذم ان الماضي ادل على التحقق
والثبوت لان لفظ المضارع مشترك بين الحال والاستقبال اي كيف نكلم من
يكون في المهد صبيا فان يكون للحال او المال كيف نكلم من كان في المهد
صبيا امس وبهذا القدر من الماضوية كاف في استعمال كان وهذا معلوم
بقرينة المقام والله اعلم بالمرام فتفطن وكان يجي تامة منونا شعرا ظاهرا
بان اصلها ان يكون ناقصة اي كان اصلها ان يكون ناقصة ويجي تامة
والناقصة قسمان الاول ان يكون كان بمعناها الثاني ان يكون بمعنى صار
وكذا اصبح واخواته يجي تامة اذا اريد بها الدخول في الاوقات الخاصة
وهي الازمنة التي يدل عليها هذه الافعال بتراكيبها لا الازمنة التي تدل
عليها بصيغتها اعني الازمنة الثلثة التي هي الماضي والحال والاستقبال
وضبط الكلام ههنا ان هذه الثلثة اعني اصبح وامسى واضحى قسمان ناقصة
وتامة والناقصة قسمان الاول انها بمعنى صار مطلقا مع قطع النظر عن اعتبار
الاوقات الخاصة وهي الصبح والمسا والضحى بل باعتبار ازمنة الصيغة
الثاني انها بمعنى كان في الصباح والمسا والضحى فيقترن في هذا المعنى
مضمون الجملة اعني مصدر الخبر مضافا الى الاسم بازمنة تركيب الفعل وازمنة
صيغته معا فمعنى اصبح زيد اميرا اي امارته مقترنة بالصبح في الزمان الماضي
ومعنى امسى عمرو فقيرا ان فقره مقترن بالمسا في الزمن الماضي وكذا
اضحى والقسم الثاني ان يكون هذه الثلثة تامة فمعنى اصبح اذن دخل في الصباح
وكذا غيره ومن هذا القبيل ما ورد في الدعوات الماثورة اصبحنا والحمد لله
وامسينا والملك لله وهذا القسم هو الذي اراده المص بقوله وكذا اصبح واخواته
اذا اريد بها وفي المفصل ان اريد بها الدخول في الاوقات الخاصة كانت

هذه تامة فيسكت على مرفوعها كما ظهر واعتم اي دخل في الظهيرة وهو منتصف
النهار ودخل في العتمة وهو وقت العشا فتفطن واخواته اي اضحى
وامسى على ما ضبط قوله فقد صغت قلوبكما فلا قصور في العبارة وما في
ما زال واخواته وهي الالفاظ المصدرة بما على ما ستعرف تعديدها نحو ما دام
بقرينة قوله وما في ما دام مصدرية ناقصة ومعناها استغراق الزمانات
لان نفي النفي اثبات مستمر فمعنى ما زال زيد اميرا استمرت الامارة
لزيد منذ قبلها واستاهل لها وهو وقت البلوغ الذي يمكن قيامه بها فيه قوله
استغراق الزمان معناه ان مصدر الخبر ثابت للاسم ثبوتا مستمرا في جميع
الازمنة من زمان القبول اي الحصول الى وقت الاثبات ههنا ظاهر
لا خفا فيه لان نفي النفي اثبات واما الاستغراق فغير لازم فمن اين استفاد
الاستغراق قلنا الاصل في الثبوت هو البقا الى ان يقوم دليل على الانتفا
فالاستغراق ناش من ههنا وفي المفصل والتي في اوائلها الحرف النافي
كلها في معنى واحد وهو استمرار الفعل لفاعله في زمانه فاراد بالفعل مصدر الخبر
مضافا الى الاسم واراد بالفاعل اسمها ولما كان في هذا العبارة ضرب
من الخفا عدل عنها المص الى ما ترى واعلم ان حرف النفي قد يحذف من اوائل
هذه الافعال قال الله تعالى تالله تفتؤ تذكر اي لا تفتؤ تذكر ومنه قول امرئ القيس
فقلت يمين الله ابرح قاعدا اي لا ابرح وقول الاخر تنفك تسمع
ما حييت بهالك حتى تكونه وقول الاخر زال الحبال خبرنا ث اعد ما
اي لا زال وما في ما دام مصدرية ومعناها التوقيت اي توقيت فعل بمده
بمدة ثبوت مصدر خبرها لاسمها وسيجي توضيحه في المثال نحو ما زال زيد غنيا
مثال ما في اول ما حيث ادعى فيه الاستغراق اي لم يات عليه زمان من الازمنة
من وقت حصول الغنى له الا وهو غني فيه اظهارا لما ادعاه من معنى الاستغراق
واجلس ما دام زيد جالسا اي مدة جلوسه اي مدة دوام جلوسه فتفطن ما دام
ما فيه مصدرية والفعل بعده مأول بالمصدر فتقديره اذن اجلس دوام زيد
وقد نبهناك مرارا على ان القانون في الافعال الناقصة ان اسمها مصدر الخبر

المضاف اليه فمصدر حالا اذ يجب ان يضاف الى اسم فتقديره
اذن دوام جلوس زيد واما المدة فناشئة من قاعدة اخرى هي ان
المصدر يقع ظرفا بتقدير الوقت كقولهم آتيك خفوق النجم ومقدم
الحاج اي وقت خفوقه وقدومه فتقديره اذن اجلس مدة دوام جلوس
زيد وقد ذكرنا فيما سبق ان للنحاة في مثله قولين الاول ان المصدر
نفسه منزل منزلة الوقت اذ قد ثبت من عادتهم انهم ينزلون الاوقات
مقام الاحداث وينزلون الاحداث مقام الاوقات فلا حاجة اذن
الى تقدير الوقت والمدة وما يجري مجراهما الثاني ان الوقت مقدر كما ذكرنا
انفا وعلى كلا التقديرين فالمصدر منصوب على الظرفية وكلام المص
مبني على القول الثاني حيث قال اي مدة جلوسه الا ان حق العبارة
ان يقال اي مدة دوام جلوسه كما نبهناك عليه وليس لنفي الحال فاذا
قيل ليس زيد منطلقا فمعناه نفي الانطلاق في الحال ولا يجوز ان يقال
ليس زيد منطلقا امس وغدا الا تبعا وبل تقول الا يوم يأتيهم ليس مصروفا
عنهم من قبيل تنزيل المستقبل منزلة الحال تنبيها على تحقق وقوع ما هو
المعاد ... في التنزيل الالهي فهو ليس لنفي الحال معناه لنفي مضمون
الجملة في الحال وللنحاة فيه قولان الاول انه لنفي الحال وهو المشهور وعليه الجمهور
الثاني انه للنفي مطلقا وكلام المص مبني على الاول ولنختم مباحث الباب
بفائدة جليلة وهي ان هذه الافعال يجوز تقديم اخبارها كلها على اسمائها مطلقا
وفي تقديم اخبارها على انفسها هي ثلاثة اقسام قسم يجوز وهو ما ليس في اوله ما
وقسم لا يجوز وهو ما في اوله ما وقسم يختلف فيه وهو ليس فالبصريون يجوزونه
والكوفيون يمنعونه وهو اختيار المتأخرين والنوع الثاني افعال المقاربة
وهي اربعة عسى وكاد وكرب واوشك ومنها طفق واولى وما بمعنى
قارب وتسمية هذه الافعال بالافعال المقاربة مغنية عن تعريفها اي هذه
الافعال تدل على قرب الخبر في الجملة سواء كان ذلك من جهة الرجاء او الحصول
او الاخذ فيه فعسى يرفع الاسم وخبره ان الفعل المضارع في تقدير مصدر

منصوب بقولك عسى زيد ان يخرج كانك قارب زيد الخروج وله وجه اخر
وهو ان يقال عسى ان يخرج زيد كانك قلت قرب خروج زيد وكاد يرفع
يرفع الاسم وخبره الفعل المضارع في تقدير اسم الفاعل منصوب فانك
اذا قلت كاد زيد يخرج كان في التقدير كاد زيد خارجا الا انه لم يستعمل
وقد استعمل الاصل المرفوض ... اسنادا لفعل المضارع في هذا الاستعمال
بمعنى المصدر على خلاف ... المجيدي والمصدر بمعنى اسم الفاعل ويجي كاد
بمعنى قرب الشيء نحو كاد العروس يكون اميرا فان معناه ان قرب بان
يكون شبيها بالامير حاصل الا ان قربه بالامارة حاصل والقرب واضح
وليس في عسى هذا القرب بل هو موضوع لدنو الخبر رجاء وكرب يستعمل استعمال
كاد واوشك مثل عسى في وجهيها نحو اوشك زيد ان يخرج واوشك
ان يخرج زيد وهذا كله ظاهر لا يحتاج الى شرح والنوع الثالث فعلا المدح
والذم وهما نعم وبئس فانهما يدلان على المدح العام والذم العام اي
لان تمام رسوخهما في نفس الممدوح والمذموم بحيث لا يتصور هناك
انتقال ولا يختص بزمان دون زمان بل جميع الازمنة في ذلك سواسية
ولهذا السر التزموا فيهما لفظ الماضي اذ الماضي ادل على الثبوت والتحقق
اذ المضارع لاشتراكه بين الحال والاستقبال على شرف الزوال والانتقال
فعلهما ان اسماء معرفا بلام الجنس او مضافا اليه اي الى المعرف بلام الجنس
وبعده اسم مرفوع نحو نعم الرجل زيد او غلام الرجل عمرو وبئس الرجل عمرو
او غلام الرجل عمرو ويسمى المرفوع الاول اي المعرف باللام او المضاف اليه
فاعلا ويسمى المرفوع الثاني المخصوص بالمدح اذا كان مستعملا مع نعم او الذم
اذا كان مستعملا مع بئس وفي كلامه تنبيه على ان اللام في نعم الرجل للجنس لا للعهد
كما ذهب اليه الشيخ ابو علي الفارسي ومن تبعه ولا للعهد الخارجي ولا للعهد الذهني
كما ذهب اليه ابن الحاجب وتبعه الاندلسي فان قيل اذا كان اللام
للجنس فكيف صح تفسيره بمعين قلنا المراد بالجنس ادعاء ومبالغة يعني ان
زيدا هو جنس الرجل لكونه جامعا لجميع كمالات هذا الجنس فكانه هو

وكلام المص جيد في حق المرفوع الاول لانه مشعر بانه فاعل واما في حق المرفوع
الثاني فكلامه قاصر لان سياقه لا يدل على وجه اعرابه وكان ينبغي ان يشير
اليه اشارة ما وبالجملة ففي اعرابه وجهان مشهوران الاول انه مبتدأ
وخبره الجملة المتقدمة عليه فكانه قيل زيد نعم الرجل فان قيل خبر المبتدأ
اذا كان جملة وجب ان يكون فيها عائد الى المبتدأ ولا عائد ههنا قلنا
ههنا وجهان الاول وهو الذي اخرجه المحقق الرضي بقوة قريحته ان هذه
الجملة بمعنى المفرد فلا حاجة لها الى الضمير فكانه قيل زيد رجل جيد فالخبر
في التحقيق اسم جامد والثاني ان لام الجنس في معنى العائد وههنا
تحقيقات شريفة وتدقيقات منيفة ذكرناها في شرح الارشاد فليطلب
هناك والوجه الثاني من وجهي اعرابه انه خبر مبتدأ محذوف كانه لما قيل
نعم الرجل سئل عن تفسيره من هو فقيل زيد اي هو زيد وقال بعض المحققين
المبتدأ المقدر ههنا لفظ الممدوح والتقدير الممدوح زيد وحذفه واجب
لان نعم الرجل ساد مسده ودال على معناه وههنا وجه ثالث ذكره ابن
عصفور وغيره وهو ان زيد مبتدأ والمحذوف هو الخبر والتقدير زيد ممدوح
وعندي ان كل ذلك تكلف والحمل بعيد للغرض والحق ان زيد عطف بيان
الرجل فلا حاجة الى التكلفات التي اعتبرها القوم من التقديم والتاخير واعتبار
الربط وكيف لا وتقديرهم هذا تفويت للاجمال والتفسير الذي اجمع عليه
الاولون والاخرون وفيما اخرجناه من القوة الى الفعل تقرير له فان قيل
قد تقرر ان المخصوص قد يحذف وهو كثير في التنزيل وقد يدخل عليه نواسخ المبتدأ
والخبر متقدما ومؤخرا نحو نعم الرجل كنت وكنت نعم الرجل وقد يتقدم وان
كان قليلا نحو زيد نعم الرجل فلو كان عطف بيان لما حذف لان حذفه غير معهود
ولان الغرض منه الايضاح والحذف اخلال به ولما دخل عليه الناسخ
ولما جاز تقدمه قلنا قد انفرد هذا الباب بخواص فنجوز ان يكون ذلك
من خواصه وكيف لا وهذه الامور المذكورة كلها كما لا تلايم كونه عطف بيانه والابهام صح
كذلك لا تلايم كونه من باب الاجمال والتفصيل والتفسير مع ان القوم كلهم مجمعون عليه

فدل ذلك

فدل ذلك على انه مخصوص بامور لا يجري في غيره وبعضها الفاعل مع تفسيره بنكرة
منصوبة نحو ربه رجلا لسلسلة الاجمال والتفسير اذ السامع لما ورد عليه مضمر
لا يعرفه يحرك سلسلة طلبه فيشتاق اليه فيقال مع نعم رجلا زيدا اي نعم الرجل
رجلا زيد وكذا بئس كانه للذم العام كما ان نعم للمدح العام والمبالغة
في الطرفين محمودة واضمار الفاعل وتفسيره بنكرة منصوبة انما هو من
خواص هذا الباب اذ هو مشعر بالمبالغة المطلوبة ههنا فلا يجوز جاءني رجلا
وكذا غيره فقوله وكذا بئس تصريح بالمقصود ودفع لتوهم تخصيص الحكم بنعم
والا فلا حاجة اليه ونحو حبذا بنعم لانه في معناه وساء ببئس لانه مرادف
له وبمعناه يقال حبذا الرجل زيد كما يقال نعم الرجل زيد وحبذا رجلا زيد
كما يقال نعم رجلا زيد وكذا ساء تقول ساء الرجل زيد كما تقال بئس الرجل
زيد وساء رجلا زيد كما يقال بئس رجلا زيد قال الله تعالى ساء مثلا القوم م
الذين كذبوا بايات الله وفي كلام المص تنبيه بل تصريح بان حبذا فعل كنعم وساء
كبئس وان اعراب المرفوعين ههنا كاعرابهما في نعم وبئس ففيه رد على من
زعم ان حبذا اسم وهذا هو الصحيح من المذهب والباقي تطويل بلا طائل
والنوع الرابع افعال الشك واليقين اذا قلت زيد قائم فطرفا النفي
والاثبات ان تساويا فهو شك والا فان وقع الجزم باحدهما فالجزم يقين
والا فالراجح ظن والمرجوح وهم وبهذا ظهر ان تسمية هذه الافعال
بافعال الشك واليقين ليس على ظاهرها بل الظاهر ان يقال افعال الظن
واليقين او افعال اليقين واللايقين فكانهم ارادوا بالشك ما يقابل
اليقين اي ما ليس بيقين والاوجه انه من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم
فكانه قيل افعال القلوب وهي سبعة حسبت وخلت وظننت وعلمت
ورأيت ووجدت وزعمت ومنها عدّ وجعل لان كلا منهما للاعتقاد
كون الشيء على صفة اعتقادا غير مطابق للواقع قال الله تعالى وجعلوا
الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا اي اعتقدوا كونهم على صفة الانوثة
اعتقادا غير مطابق للواقع ويقال كنت اعدّ فلانا فقيرا فبان غنيا

اذا كانت الاربعة الاخيرة وهي علمت ورأيت ووجدت وزعمت
بمعنى معرفة الشيء اي المبتدأ بصفة اي مضمون الخبر فان هذا الباب
من دواخل المبتدأ والخبر تقتضي مفعولين بالضرورة لان معنى علمت
زيدا فاضلا علمته على هذه الصفة فلابد لها اذن من مفعولين حتى يكون
احدهما موصوفا والآخر صفة واذا كانت علمت بمعنى عرفت ورأيت
بمعنى ابصرت من الابصار وهو الرؤية بالعين ولهذا قالوا البصيرة للقلب
بمنزلة البصر للعين ووجدت الضالة اي صادفتها وزعمت اي
قلت لم تقتض المفعول الثاني اذ معناها المتعلق بها لا يستدعي شيئين
فان قيل ان معنى علمت ان زيدا قائم وعرفت ان زيدا قائم واحد
فكيف يقال ان عرفت لا تقتضي الثاني وعلمت تقتضيه وايضا ان
رأيت بمعنى ابصرت قد نصبت المفعولين قال الله تعالى رأيتهم لي ساجدين
قلنا اما الاول فوجهه ان هذا موكول الى اختيار العرب فانهم قد يخصون احد
المتساويين في المعنى بحكم لفظي دون الآخر مع اتحادهما في المعنى فهذا
مبني على حكمهم دون فرق معنوي كذا ذكروه ولا يخفى ضعفه بل المراد
بالمعرفة هو العلم المتعلق بالمخصوص وهو الذي سماه المنطقيون تصورا
فانه لا يقتضي مفعولين واما عرفت ان زيدا قائم فليس من هذا القبيل
فانه علم متعلق بالنسبة وهو الذي سماه تصديقا فبين المعنيين فرق
جلي معنوي وكلام العرب منزه عن تحكمات غير معقولة واما الثاني
فوجهه ان رأى الحلمية ملحق برأى العلمية في نصب المفعولين لانه
اشارة غيبية تخبر عن عالم الغيب وتحدثه في القلب علما او اعتقادا
نحو حسبت زيدا فاضلا شروع في الامثلة بعد تعديد الافعال وعلمت زيدا
اخاك ولا يستعمل أرى الذي لم يسم فاعله من أرى عاملا عمل الظن الذي
هو بمعناه ولم يستعمل بمعنى علم وان كان أُرِيتُ بمعنى أعلمت قال جار الله
ويستعمل أُرِيتُ استعمال ظننت فيقال أُرِيتُ زيدا منطلقا وأُرى
عمروا ذاهبا واين ترى بشرا جالسا ومن هذا الباب تقول فانهم يستعملونه

استعمال ظن الا انه مشروط بان يكون مصدرا بكلمة الاستفهام
وفي المفصل ويقولون في الاستفهام خاصة متى تقول زيدا منطلقا
واتقول عمروا ذاهبا واكل يوم تقول عمروا منطلقا بمعنى تظن ثم قال
وبنو سليم يجعلون باب قلت اجمع مثل ظننت ومن هذا الباب
اتخذت وصيرت وما يرادفهما كجعلت وتركت ومنه قولهم فقد تركتك
ذا مال وذا نشب فان كل هذه جارية مجرى هذه الافعال في نصب
الجزئين والدخول على المبتدأ والخبر واما ضرب المثل ففيه خلاف فقوم
يجعلونه من هذا الباب بمعنى صير وعليه الاندلسي ومن تبعه وآخرون
يجعلون ضرب بمعنى بين فقوله تعالى ضرب الله مثلا عبدا على الاول
معناه صير ومثلا مفعول ثان وعبدا مفعول اول اي جعل مثلا
وعلى الثاني معناه بين وهو متعد الى واحد وعبدا عطف بيان لمثلا
ومن هذا الباب عدمت وفقدت تقول عدمتني وفقدتني ومن
خصائصها امتناع الاقتصار على احد المفعولين هذا هو القول
المشهور وفي المتون هو المسطور الا ان التحقيق ان الاقتصار جائز
قال الله تعالى ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله وكيف لا والمفعولان
هاهنا هما المبتدأ والخبر وحذف احدهما اذا كان هناك قرينة جائز
شائع الا ان الحذف هاهنا قليل وسبب القلة هاهنا انهما معا كالكلم الواحد
اذ المفعول به هو مضمونهما فان معنى علمت زيدا قائما علمت قيام زيد
فحذف احدهما كحذف جزء الكلمة والالغاء اي ابطال عملها متوسطة
بين المفعولين او متأخرة عنهما نحو زيد علمت منطلق مثال للتوسط
وزيد منطلق علمت مثال للتأخر والتعليق بالاستفهام او اللام نحو علمت
ازيد عندك ام عمرو وعلمت لزيد منطلق كقوله تعالى لنعلم اي الحزبين
الفرق بين الالغاء والتعليق ان الالغاء ابطال العمل لعارض جوازا
وهو التوسط والتأخر مع جواز الاعمال والتعليق ان يمتنع الاعمال
لعارض لزوما وههنا ما قاله صاحب المفتاح ورفع المفعولين هنا

ح

اذا توسطها الفعل او تاخر عنهما جاز وليس الغاء ووجب اذا دخل عليهما
لام الابتداء او الاستفهام او حرف النفي وليس تعليقا وفي المفصل ومن
خصائصها انها اذا تقدمت اعملت ويجوز فيها الاعمال والالغاء متوسطة
ومتاخرة وههنا مباحث اخر شريفة ذكرناها في شرح الارشاد فلتطلب هناك
والتعليق ماخوذ من قولهم امرأة معلقة وهي التي زوجها مفقود فهي ليست ذات
بعل اذ هو غائب ولا بلا بعل اذ هي لا تقدر على التزوج بزوج اخر فهي معلقة امرها
بين بين والفعل المعلق ههنا كذلك امره بين بين اذ هو ليس بعامل لفظا
لوجود المعلق ولا باطل اذ الجملة الاتية بعده تتاول بمصدر منصوب
على انه مفعول للفعل المعلق معنى حتى لو عطف جملة منصوبة الجزئين على
هذه الجملة الاتية لجاز نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا ولكان هذا من
العطف على المحل وبهذا يظهر فرق اخر بين الالغاء والتعليق وهو ان الالغاء
ابطال العمل لفظا ومعنى والتعليق ابطال العمل لفظا لا معنى وقوله لا بطاله
بالاستفهام واللام ان الاستفهام واللام يقتضيان في صدر الكلام وما قبلهما
لا يعمل فيما بعدهما وكذا حرف النفي نحو علمت ما زيد منطلق واطلاق الاستفهام
حيث لم يقل والتعليق بحرف الاستفهام ليتناول الاسم والحرف فيندرج
تحته ازيد عندك ام عمرو واي الجزئين واراد باللام لام الابتداء كما يشهد
به مثاله الصريح المذكور وههنا مباحث الاول انه كيف يصح علمت ازيد عندك
ام عمرو وانه مشتمل على التناقض اذ الاستفهام شك وعلمت جزم ومتعلقهما
واحد وهو مضمون الجملة فكيف يجتمعان الثاني ان كلام المص وكذا كلام القوم
ههنا صريح في ان التعليق من خصائص هذا الباب لا يجري في غيره وفي
ان الجملة المعلق عنها في موضع المفعولين وكلام القوم في مواضع متفرقة
يدل على عدم الاختصاص وان الجملة المعلق عنها اعم من ذلك وظاهر التنزيل
ايضا يشهد بالاخير قال الله تعالى اولم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة فلينظر
ايها ازكى طعاما يسئلون ايان يوم الدين اذ يلقون اقلامهم ايهم يكفل
مريم وكذا قولهم عرفت من ابوك فان الجملة في الاولى في موضع المفعول

بواسطة

بواسطة لانه يقال فكرت فيه وكذلك الثانية اذ يقال نظرت فيه وكذا
الثالثة اذ يقال سألت عنه والكل تعليق لان هذه الافعال وقال الله تعالى
ليبلوكم ايكم احسن عملا فانه ايضا تعليق مع انه ليس من هذه الافعال
الثالث ان كلام المص ههنا مشعر بان التعليق مخصوص بما ذكر وليس
كذلك بل التعليق قد يكون بان المكسورة المقطوع الكسر وهي المقرونة
بلام الابتداء نحو علمت ان زيدا لقائم وعليه قوله تعالى والله يعلم انك
لرسوله ووجه التعليق ههنا ان ما قبل ان لا يعمل فيما بعده واما اذا
لم يكن معها لام الابتداء فلا قطع بانها مكسورة فالاولى الفتح والاكثر
قال ابن الحاجب واما قولهم علمت ان زيدا قائم فالحمل اعمالها وجعل ان
مفتوحة فيكون مفعولا في موضع النصب فلا يعدل الى التعليق مع امكان
الاعمال والتقدير كما لا يعلق في علمت زيد منطلق لامكان الاعمال مع التقديم
وقد يكون التعليق بالقسم نحو علمت والله ان زيدا قائم فان ان ههنا
مكسورة اذ الجملة التي هي جواب القسم لا محل لها من الاعراب فيجب الكسر
ههنا نحو يس والقران الحكيم انك لمن المرسلين ويجري مجرى القسم علم الله
وما يجري مجراه وقد يكون التعليق بمن الاستفهامية وقد يكون بالاسم المتضمن
الاستفهام نحو علمت اي حيث وحتى تخرج وقد يكون بالاسم المضاف
نحو علمت غلام من عندك وقد يكون بحرف النفي وهو ما وان ولا نحو علمت
ما زيد قائم وان زيد قائم ولا زيد في الدار ولا رجل في الدار الرابع ان كلام
المص مشعر بان خصائصها انما هي ما ذكره وليس كذلك بل لها خاصة اخرى
وهي دخول ان المفتوحة في مفعوليها يقال ان زيدا قائم وهذا شايع وبين
سيبويه والاخفش خلاف فيه فمذهب سيبويه ان ان مع اسمها وخبرها
سادة مسد المفعولين لان الجانب المعنوي يقتضي منسوبا ومنسوبا اليه وهذا
حاصل فلا حاجة ههنا الى تقدير ولا حذف ومذهب الاخفش ان ان مع
جزئيها مفعول اول والمفعول الثاني محذوف تقديره علمت قيام زيد
حاصلا والحق هو الاول والجواب عن الاول ان فيه وجهين الاول

وهو الذي اختاره اكثر المحققين كالامام المرزوقي وابن الحاجب ومن تبعهما
ان المضاف محذوف من الجملة الاستفهامية تقديره علمت جواب ازيد عندك
ام عمرو فاندفع التنافي والثاني ان الاستفهام ههنا مستعمل في مطلق الاستفهام
لا في استفهام المتكلم حتى يكون تنافيا وتناقضا والمعنى علمت المشكوك
الذي هو مضمون الجملة والعدول عن التصريح بالمعلوم المجزوم مبني على نكتة
متعلقة بمقصد المتكلم اذ المتكلم قد يبهم شيئا على مخاطبه مع انه بنفسه
عالم به لنكتة له في ذلك كالابهام في قوله تعالى وانا واياكم لعلى هدى او في ضلال
مبين وكذا جميع ادوات الاستفهام قد يرد لمجرد الاستفهام لا لاستفهام
المتكلم فان قيل كما تقول في قولهم شككت ازيد في الدار ام عمرو فان الفعل
المعلق كيف يجري فيما بعده معنى مع قانون التعليق قلنا هذا اما
مع قانون الجواب الاول فظاهر اذ المعنى شككت في جواب هذا الكلام
اي لا ادري جوابه واما مع قانون الجواب الثاني فوجهه انه اوقعت
الشك فيما هو مشكوك فيه مطلقا والجواب عن الثاني ان الكل مبني على
التضمين اعني تضمين هذه الافعال معاني افعال القلوب فان الجملة المعلق
عنها سادة مسد المفعولين فلا اشكال واما كلام صاحب الكشاف ففي مقام
مضطرب لانه قال في قوله تعالى ليبلوكم ايكم احسن عملا في سورة هود انما جاز
تعليق فعل البلوى لما في الاختبار من معنى العلم لانه طريق اليه فهو ملابس له
كما تقول انظر ايهم احسن وجها واسمع ايهم احسن صوتا لان النظر والاستماع
من طريق العلم هذا كلامه في سورة هود ثم قال في سورة الملك ولا يسمى هذا
تعليقا وانما التعليق ان يوقع بعد العامل ما يسد مسد منصوبيه جميعا
كعلمت ايهما عمرو الا ترى انه لا فرق الحال بعد تقدم احد المنصوبين بين
مجيء ماله الصدر وغيره ولو كان تعليقا لافترقا كما افترقا في علمت زيدا منطلقا
وعلمت ازيد منطلق هذا كلامه في سورة الملك ولا يخفى ان ظاهر كلاميه متنافيان

الباب الرابع في العوامل المعنوية

قد مضى الان ضربا العوامل اللفظية القياسية والسماعية وبقي الضرب المعنوي

قدم العوامل

قدم العوامل اللفظية على المعنوية اذ هي كثيرة بخلاف المعنوي فانه قليل
ولان اللفظ اقوى من المعنوي الا ترى انه لا يجتمع اللفظ والمعنوي
الا وقد غلب اللفظ على المعنوي الا ترى الى قولهم بحسبك درهم والى قولهم
ما جاءني من احد فتوله الان ظرف لقوله قد مضى فنظرا الى الجزء الاخير
او تنزيلا البعيد منزلة القريب تنبيها على فطانة السامع او جعلا لمضي
بمعنى انقضى فعليا هو والمراد بالعامل المعنوي ما ليس ملفوظا ولا منطوقا
وهذا ما قيل هو الذي لا يكون للسان فيه حظ وانما هو معنى يعرف بالقلب
والعامل المعنوي عندهم صنفان الاول ما يكون ماخوذا من ملفوظ كالظرف
والحرف وغيرهما الثاني ما ليس ملفوظا ولا ماخوذا من ملفوظ والمراد ههنا
هو القسم الثاني وكانه اشار اليه من قال هو الذي لا يكون للسان فيه حظ
اي لا حظ فيه للسان بوجه ما اصلا لا بنفسه ولا بما يدل عليه وهو شيئان
عند سيبويه وثلاثة عند ابي الحسن الاخفش من البصرية فالاول الابتداء
وهو تعرية الاسم اي اخلاؤه عن العوامل اللفظية للاسناد اليه فتعلق بالتعرية
اي يجب ان يكون التعرية لاجل الاسناد اليه وهذا القيد ضروري اذ لولم يعتبر
هذا القيد لكان في حكم الاصوات قال جار الله والتجريد مشروط بالاسناد
اذ لو جرد لا للاسناد لكان في حكم الاصوات التي حقها ان يلفظ بها غير
معربة اذ الاعراب لا يتصور الا بعد العقد والتركيب وكون المبتدا والخبر
مجردين للاسناد هو رافعهما اذ هو معنى قد تناولهما تناولا واحدا من حيث
ان الاسناد لا يتصور بدون طرفين مسند ومسند اليه ونظير ذلك معنى
التشبيه في كان فانه لما اقتضى مشبها ومشبها به كان كان عاملا في الجزئين
معا والى هذا المعنى اشار بقوله وهذا المعنى عامل فيهما معا وهذا عند البصرية
واما الكوفيون فهم يقولون ان المبتدا والخبر يترافعان وسمي الاسم الاول
مبتدا ومسندا اليه ومحدثا عنه والثاني خبرا ومحدثا به ومسندا وههنا فوائد
وجب التنبيه عليها والاشارة اليها الاولى انه فسر الابتداء بتعرية الاسم
وشرط ان يكون المبتدا اسما وهو منقوض بنحو تسمع بالمعيدي خير من ان تراه

وبقولنا انه تهم ام تنقدهم الى غير ذلك الثانية انه شرط ان يكون المبتدا
مجردا عن العوامل اللفظية وهو منقوض بنحو بحسبك درهم فانه مبتدا مع انه
مجرور بالبا. وهو عامل لفظ الثالثة ان المعنوية امر عدمي والامر العدمي لا يصلح
ان يؤثر في شي فكيف يكون عاملا في شي فضلا عن شيئين الرابعة
ان العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب واذا كان العامل ههنا الابتدا
كان الشي الواحد متقوما بنفسه اذ المقتضي للاعراب انما هو الابتداء لا غير
الخامسة ان ذلك منقوض بنحو لا رجل ظريف في الدار برفع الصفة حملا على
محل المبتدا. فان لا هذه عاملة وخبرها مرفوع بها واسمها منصوب بها وهو
مبتدا مع العامل اللفظ اذ لو لم يكن مبتدا لما جاز الحمل على موضعه بالرفع والجواب
عن الاولات اشار ذلك ما اوله بالالام اى سماعك خيرو انذارك وعدم انذارك
سيان وعن الثاني ان العوامل اللفظية ههنا مقصودة من نواسخ المبتدا وهي
كان وان وظن واخواتها وما ولا كما ذكرها بابا عنه في المفصل فلا اشكال
ولو سلم فالعامل ههنا زائد والزائد في حكم العدم ويرد على هذا انه اذن توجه
الاشكال الخامس وغاية التفصي عنه ان رفع الصفة باعتبار الحمل على محل
المركب الذي هو لا مع اسمها لجعل المجموع كالم واحد تكلفا كما ذكروه ولكن ضعيف
وعن الثالث ان العوامل في كلام العرب علامات في الحقيقة لا مؤثرات
والعدم المخصوص يصح ان يكون علامة لشي مخصوص وعن الرابع ان العامل
هو الابتداء والمعنى المقتضي هو الشبه بالفاعل فشبه المبتدا به انه مثله في انه
مسند اليه وشبه الخبر انه جزءان من الجملة وعمدة وحق الاول اي المبتدا ان يكون
معرفة لانه محكوم عليه وحق المحكوم عليه ان يكون معرفة وقد يجي نكرة مخصصة
نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك اذ التخصيص اخرجه عن المجهولية
الى المعلومية وحق الثاني ان يكون نكرة اذ الكلام الخبري موضوع لفائدة
الخبر اي ليعلم السامع الصفة معلوم بما ليس معلوما عنده وهذا المعنى
انما يتحقق اذا كان الاول معرفة والثاني نكرة وقد يكونان معرفتين اذ يجوز
ان يكون كل من الطرفين معلوما ويكون النسبة مجهولة نحو قولك الله الهنا

ومحمد نبينا

ومحمد نبينا فان كانت النسبة ايضا معلومة فالمراد التاخر والثاني
اي الشيء الثاني من الضرب المعنوي هو رافع الفعل المضارع وهو وقوعه موقعا
يصح للاسم وذلك انك تقدر ان تقول في زيد يضرب فيضع المضارع
موضع الاسم الاول والى القسمين اشار بقوله بوقع الفعل موقع الاسم
اي موقع الاسم الثاني والاول وفي كلامه تنبيه على تصحيح بان الاتحاد في المعنى
غير لازم بل مجرد الصلوح كاف والا لما صح وضع المضارع موضع الاسم الاول
وهو ظاهر والصلوح شرط للاعراب فيما يقبل الاعراب فلا ينتقض بالماضي
لمجرد الصلوح والثالث من الاشيا الثلثة عند الاخفش هو رافع عامل
الصفة وهو ان يرفع الصفة لكونها صفة لمرفوع وينصب ويجر لكونها
صفة لمنصوب ومجرور والحاصل ان العامل عند الاخفش في الصفة
المرفوعة انما هو كونها صفة لمرفوع وفي الصفة المجرورة انما هو كونها صفة
لمجرور وكذا المنصوب وهذا اي كونها صفة معنى مجرد يعرف بالقلب
لا اللفظ اذ لا حظ فيه للسان اصلا فان قيل فعبارة المص اذن غير منطبقة
على مذهبه حيث قال هو ان يرفع فان ضمير هو للعامل والفعل مع ان بمعنى المصدر
فتقديره اذن والعامل الرفع وليس بمستقيم قلنا ههنا وجهان الاول ان يعتبر
ههنا مضاف محذوف تقديره العامل طالب الرفع في الصفة المرفوعة
وطالب الرفع هو كونها صفة لمرفوع الثاني ان يقدر وهو ان يرفع لكونها
صفة لمرفوع بيان للعامل وكون هذا الكلام مبينا يكون بطريقين الاول
ان يكون المحمول على ما هو عاملا الثاني ان يكون العامل ماخوذا من هذا الكلام
والمراد ههنا هو الثاني لانه اذا قيل كون الصفة مرفوعة انما هو لكونها صفة
لمرفوع دل ذلك على ان العامل هو كونها صفة لمرفوع ولوضوحه بقرينة المقام
لا يعتمد على اخذه من مجموع الكلام وعند سيبويه العامل في الصفة هو العامل
فاذا قلت مررت برجل كريم فالجار والكريم هو الجار لرجل غير انه يجر الاول بلا واسطة
والثاني بواسطة فان الصفة بمنزلة الجزء من الموصوف والعامل في الكل
لما كان عاملا فيهما . فانه عامل لهما معا وكذا الرافع والناصب ويتبع للاول

زيد ضارب

موضع الاسم الثاني او يضرب زيد فيضع المضارع صح

اشارة الى ما استدل به الشيخ ابو علي الفارسي في اثبات مذهب الاخفش واعتقاده
له بقولهم يا عمر الجواد برفع الجواد في انه لو كان العامل فيهما واحدا لما اختلفت
حكمهما في الاعراب والبناء توضيح ذلك انه نقول نحن نجد بعض الصفات
مخالفا لموصوفها نحو يا عمر الجواد فان المنادى مضموم مبني وصفته مرفوعة
فلو كان العامل فيهما واحدا لما اختلفت الحركتان اعرابا وبناء وانما قال
برفع الجواد اذ لو نصب لما كان حجة له اذ يجوز ان يقال العامل واحد الا انه
عمل في محل المنادى النصب حيث كان مبنيا وعمل في صفته النصب لفظا حيث كان

الباب الخامس في فصول

مختلفة متنوعة من العربية اي من علم اللغة العربية وعلم العربية علم يحترز به
عن الخلل في كلام العرب لفظا وكتابة ذكره جار الله وغيره وفسره صاحب المفتاح
بانه عبارة عن معرفة ما يحترز به عن جميع انواع الخطأ في العربية لفظا ومعنى
خطا باو الاستدلال فعلم المنطق على هذا داخل في علم العربية وان [illegible] بالمعنى
والاستدلال فعلم الاستدلال علم يحترز به عن الخطأ في الافكار واقسام العربية
مشهورة وذكرها ههنا اطالة لا يليق بهذا المختصر وغرض المص من هذا
الاخبارات ان هذا الباب ليس كسائر الابواب المتقدمة فان كلا منها موضوع لامور
مخصوصة كلها داخلة تحت ضابطة كلية هي الغرض من وضع الباب
بخلاف هذا الباب فانه ليس كذلك بل المذكور فيه امور متفرقة غير متناسبة
ولا تحت ضابطة كلية غير داخلة فوجب تاخير هذا الباب عن سائر الابواب
على هذا التقدير ظاهر ونسبة هذه الامور المتفرقة الى ما هو اعم من علم النحو لان بعضها
لا يختص به وان كانت متعلقة بعلم العربية فليتامل فان قيل الالف واللام
في الباب للعهد الخارجي اشارة الى ما سبق في الخطبة والمعهود سابقا هو الباب
الخامس الذي في فصول من العربية فذكر الخبر ههنا لغو كانه قيل الباب الخامس الذي
في فصول من العربية في فصول من العربية وهو من لغو الكلام ولهو الحديث
قلنا نعم الا انه اعاد الخبر لبعد العهد وطول الفصل كانه نسي ما قدمت يداه
ويجوز ان يجعل الخبر محذوفا ويجعل المذكور اشارة الى رفع الوهم لطول الفصل

كانه قيل

كانه قيل الباب الخامس الذي في فصول من العربية هذا على حذف المبتدا مع بعض
صلته عند من جوزه او على وجه الحكاية واعادة العبارة بعينها فلنبدا ب
الفصل الاول في المعرفة والنكرة المعرفة والنكرة في الاصل مصدران
جعل كل منهما في الاصطلاح اسما لقسم خاص من اقسام الكلمة والى هذا اشار
بقوله المعرفة ما وضع ليدل على شيء بعينه والنكرة بخلافه وقدم المعرفة على النكرة
اذ هي الاصل بالنظر الى الفائدة وان كانت النكرة اصلا بالنظر الى السبق
والطريان فقوله ما وضع ليدل على شيء بعينه دون ان يقول ما وضع لشيء بعينه
كما قاله الشيخ ابن الحاجب تنبيه على ان الشيء المعين يجب ان يكون مدلوله عند
الاستعمال وان لم يكن مقصود الواضع حال الوضع فاندرج فيه جميع الاقسام
فان قيل تعريف المعرفة بما ذكر منقوض بالعلم المنكر نحو رب سعاد وبالضمير
في ربه رجلا ونعم رجلا وبئس رجلا وبالضمير الراجع الى النكرة فان كل هذه
نكرات قلنا جميع ذلك مجاز في الكلام والحقيقة مع ان المنكر من حيث انه معلوم
معرفة فقوله ما وضع اي وضعا واحدا وقوله ليدل اي عند الاستعمال
وهي اي المعرفة بل المعارف خمسة اي خمسة اقسام المضمر قدمه على سائر
المعارف اذ المضمر اعرف نحو انا وانت خصهما بالذكر لانهما اعرف ما عداهما
وقدم المتكلم لانه اعرف من المخاطب والكاف في غلامك هو مخاطب بانت
ولذا عقبه به والثاني العلم الخاص كزيد وعمرو والتقييد بالخاص احتراز
عن الاعلام المنكرة نحو لكل فرعون موسى وكم من زيد لقيته واحتراز عن علم
الجنس ايضا نحو اسامة وعقب المضمر بالعلم اذ هو اعرف المعارف بعده
والثالث ما فيه لام التعريف للجنس نحو الرجل خير من المراة والفرس خير من
الحمار والعسل حلو والخل حامض او للعهد الخارجي نحو فعل الرجل كذا اذا كان
هناك قرينة ناطقة بان الرجل اشارة الى المعهود الخارجي المعين وتقييد اللام
بالجنس مبني على ان اللام موضوع لذلك وتوضيح ذلك ان اللام بالاجماع للتعريف
ومعنى التعريف الاشارة والتعيين والتمييز فالمشار اليه ان كان نفس الحقيقة
بحيث لا تفتقر الى الاعتبار الافراد فهو الذي سماه المص لام الجنس

وتسميه القوم تارة لام الجنس وتارة لام الحقيقة والماهية وتارة لام الطبيعة
وان كان المشار اليه حصة معينة من الحقيقة فهو المسمى بلام العهد الخارجي وان
لوحظ فيه حصة ما من الجملة نحو ادخل السوق فهو الذي سموه لام العهد الذهني
وان لوحظ فيه الافراد بلا قرينة على البعضية فهو الاستغراق احترازا
عن ترجيح بعض الافراد المتساوية عن البعض وقد صرح المحققون بان اللام
لتعريف العهد والحقيقة والعهد الذهني والاستغراق من فروعها ولهذا السر
اعتبر المصنف هذين القسمين دون غيرهما وفي كلامه اشعار بان الجنس مقدم على العهد
وتكثير الامثلة تحقيق على معنى الجنس والرابع المبهم وهو شيئان اسماء الاشارة
نحو هذا وهؤلاء والموصولات كالذي والتي وما ومن فانهما اي الموصولات
لا يتم الا بصلة وعائد وهي اي الصلة احدى الجمل الاربع الماضية في صدر الكتاب
وفي كلامه اشارة الى ان المبهمات في الاصطلاح اذا اطلق فالمراد بها
اسماء الاشارة والموصولات فان قيل اسماء الاشارة والموصولات
معارف لانه بصدد تعديد المعارف والمعرفة على ما فسره انفا ما يكون
مدلوله معينا عند الاستعمال والتعيين والابهام متنافيان ولا يجتمعان
فكيف يصح ان يسمى هؤلاء مبهمات قلنا التسمية تنبيه على ان لها ابهاما ما
من حيثية وان كان لها تعين من حيثية اخرى واذا اختلفت الحيثية
اندفعت المنافاة ووجه الحيثية ان اسم الاشارة ان اعتبر اقترانها
عند الاستعمال بالاشارة الحسية فلا ابهام وان لم يعتبر فمدلوله مبهم
عند المخاطب لان بحضرة المتكلم اشياء كل منها يحتمل ان يكون مشارا اليه والموصول
ان اعتبر فيها اقترانها بالصلة والعائد فلا ابهام والا ففيها ابهام
والحاصل ان في كل منهما ابهاما ما يزول في الاول بالاشارة الحسية وفي الثاني
بالصلة والعائد ولهذا قال فانها لا يتم الا بصلة فكما ان الموصولات
مشروطة بالصلة كذلك اسماء الاشارة مشروطة بالاشارة الحسية
فحق البيان اذن ان يقول فانها لا يتم الا بالاشارة الحسية كما قال في جانب
الموصولات الا انه تركها اعتمادا على ان اللفظ ينبئ عن هذا المعنى وكان

على المصراع نذكر هنا قيدين اخرين بان يقول فانها لا يتم الا بصلة وعائد
وهي احدى الجمل الاربع خبرية اذ الانشائيات لا يجوز ان تقع صلة لان
شرط الصلة ان يكون مضمونها معلوما للمخاطب ولهذا ترى القوم
يقولون العلم بالصلة والصفة شرط والانشائيات بمعزل عن ذلك
والخامس المضاف الى احد هذه الاربعة اضافة معنوية نحو غلامك وغلام زيد
وغلام الرجل وغلام هذا الرجل وغلام من عرفته وتقييد الاضافة بالمعنوية
ضروري اذ الاضافة اللفظية لا يكون سببا لكون المضاف معرفة وهذا
ظاهر والنكرة ما شاع في امته اي في جنسه نحو جاءني رجل وركبت فرسا
فانه لا دلالة على التعيين هاهنا الفصل الثاني في التذكير والتانيث
التذكير والتانيث حقيقيان من المعاني لا بد لكل منهما من علامة يكون مشعرة بها
الا انه لما كان المذكر اصلا والمونث فرعا افتقر المونث الى العلامة دون
المذكر فخلو المذكر عن العلامة علامة له والبيات رقبتها والمذكر ما ليس
فيه تاء التانيث قدم لانه اصل ولان القيد في تعريفه عدمي والعدم مقدم
على الوجود في الحادث وهي الموقوف عليها بالهاء تفسير لتاء التانيث اي المراد
بتاء التانيث عندهم تاء واقعة في اخر الكلمة كلما ارادوا ان يقفوا عليها
صارت هذه التاء هاء فخرجت فيه احترازا عن تاء اخت وبنت فانها
بدل عن الواو وليست للتانيث الا ان ابدالها جعلها مختصا بالتانيث
والوقف على اخت وبنت بالتاء لا بالهاء وتفسير تاء التانيث مبني على
ان هذا هو اللغة العليا والا فبعضهم يقفون على تاء التانيث بالتاء
ايضا لا بالهاء ولا الف المقصورة اي المذكر ما ليس فيه تاء التانيث ولا الف
المقصورة او الممدودة والمونث ما فيه شيء من ذلك كغرفة مثال للتاء
وحبلى مثال الالف المقصورة وصحراء مثال الممدودة ووجه كليات هاهنا ان يقال
المذكر لفظا مجرد عن علامة التانيث لفظا ومعنى والمونث ما فيه علامة لفظا او تقديرا
لان كل ما فيه علامة التانيث لفظا او تقديرا سواء كان تانيثه حقيقيا او غير حقيقي فهو مونث
اصطلاحا وكل ما ليس كذلك فهو مذكر اصطلاحا في التحقيق الظاهر العلامة

نحو ضاربة وناقة وحبلى وغير الحقيقي كذلك نحو غرفة وبشرى وصحراء والحقيقي
المقدر العلامة زينب وسعاد وغير الحقيقي نحو نار ودار ولا تقدر من جملة
العلامات الا التاء لان وضعها على العروض والانفكاك فيجوز ان يحذف
لفظا وتقدر معنى بخلاف الالف فان وضعها على اللزوم فلا مجال هنا للحذف
وهو اى المؤنث على ضربين حقيقي وهو كالخلق اى الذى خلقه الله تعالى كذلك
كالمرأة والناقة والحبلى وغير حقيقي وهو المؤنث اللفظي اى باق لفظه
علامة التأنيث لفظا او تقديرا كالظلمة والبشرى وظاهر تفسيره للحقيقي
منقوض بنحو الانثى من النخل فان تعريفه صادق عليه مع انه غير حقيقي اصطلاحا حا
فالظاهر ان يقال الحقيقي ما بإزائه ذكر من الحيوان واللفظي بخلافه فالتقييد
بالحيوان اخراج لانثى النخل والحقيقي اقوى وهذا اوضح الخ ولذا
اى ولان الحقيقي اقوى امتنع ان يقال جاء هند باسناد الفعل الى ظاهر الحقيقي
بل يجب ان يقال جاءت هند بالتأنيث وجاز طلع الشمس جوازا غير مشوب
بما ينافي الحسن وتأنيث البهائم دون تأنيث الادميين اذ هي غير متمايزة
تمايز الادميين بل كلها صورة واحدة فاشبه تأنيثها تأنيثا غير حقيقي ولذا
جاز سار الناقة ولم يجز سار المرأة والمؤنث اللفظي على ثلثة اضرب
الاول ما فيه التاء ظاهرة كالغرفة والظلمة او تقديرا كالشمس والنار
والدار ودليل وجود التاء تقديرا ظهورها في التصغير فيقال شميسة ونويرة
ودويرة والثاني ما فيه الف التأنيث ممدودة او مقصورة كحمراء وصحراء
وحبلى وبشرى والثالث الجمع كله الا ما فيه الواو والنون اى الا الجمع
الذى فيه الواو والنون حال كونه سالما للعقلاء سواء كان واحده مذكرا
حقيقيا كالرجال فان واحده رجل وهو مذكر حقيقي او لا كالنسوة وذكر
قسيمه اعتمادا على المثال وظهور المعنى اختصارا نحو جاء الرجال
وجاءت الرجال وفي التنزيل اذا جاءك المؤمنات وقال النسوة نسوة
اسم مفرد لجمع المرأة وتأنيثه غير حقيقي كتأنيث الامة ولهم الجماعة كنساء
كذا ذكره جار الله وههنا قولان آخران الاول انه قال النسوة على تاويل

162

جمع من النساء الثاني انه على تاويل جماعة مثل الف وتأنيث الجماعة ليس بحقيقي
وانما انث مثل هذا الجمع لانه ناسب التأنيث في انه ثان للواحد كما ان التأنيث
فانه ثان للتذكير لما حكم بان كل جمع مؤنث سوى الجمع بالواو والنون اراد
ان يقيم البرهان على ذلك برهانا يليق بالخطابيات وحاصل برهانه واضح
لا شبهة فيه وانما لم يؤنث نحو مسلمون اى الجمع بالواو والنون لاختصاصه
بمذكور العقلاء وانه اى لانه هو معطوف على المجرور لم يتأنث لصيغة اخرى
بخلاف جمع التكسير فانه اسم وضع لصيغة اخرى والحاصل ان كل جمع سوى
الواو والنون اذا اسند الى ظاهره ففيه وجهان التأنيث والتذكير
اما التأنيث فلانه بمعنى الجماعة واما التذكير فلان تأنيث الجماعة غير حقيقي
هذا كله اذا كان الفعل مسندا الى الظاهر واما اذا اسند الى المضمر فالتأنيث
واجب او ضمير الجماعة نحو الرجال جاءت بالتأنيث او جاؤوا بضمير الجماعة
والنساء جاءت او جئن والجذوع انكسرت او انكسرن والناس والانام
والرهط والنفر مذكر الناس اسم جمع وليس بجمع للانسان من لفظه لان
الانسان لا يجمع هكذا وانما جمعه اناسي فالناس اسم مذكر ليس بجمع له
واحد من لفظه بل هو اسم مفرد بمعنى الجمع وكذلك الانام والنفر والرهط
قال الله تعالى تسعة رهط ولو كان مؤنثا لقيل تسع رهط وفي الصحاح
الجموع التي لا واحد لها من لفظها اذا كان للادميين مثل قوم ورهط فذكر
ويؤنث وان صغرت لم يدخل فيها الهاء وانما يلحق تاء التأنيث فعله وتدخل
الهاء فيما يكون لغير الادميين مثل الغنم والابل هذا كلامه وهو صريح
في انه لم نفرق بين القوم وبين اخواته المذكورة والمص قد خالفه في ذلك
وفرق فقال والقوم مذكر ومؤنث قال الله تعالى كذبت قوم نوح وكذب
قومك وظاهر التنزيل مساعد لما ذهب اليه الجمهور ونحو النخل مما يفرق بينه
وبين واحده التاء يذكر ويؤنث اما التذكير فبملاحظة جانب اللفظ لان
لفظه مذكر في صورة الواحد وان افاد معنى الجمع واما التأنيث فبملاحظة
جانب المعنى لانه يفيد معنى الجمع مع ان له واحدا فاشبه سائر الجموع فتعامل

ونحو النخل مبتدأ خبره مذكر ومؤنث كما في التنزيل كأنهم اعجاز نخل خاوية
واعجاز نخل منقعر فان خاوية ومنقعر وصف للمضاف اليه لا للمضاف
والنخل باسقات اعلم ان المؤنث اللفظي اي الذي في لفظه علامة التأنيث
قد يكون مدلوله ذكرا وقد يكون انثى والتعويل في هذا الباب في الوصف ليس
الا ان لفظه لما كان بالتاء جاز ان يعتبر جانب لفظه فيؤنث الفعل المسند اليه
وجاز ان يعتبر جانب معناه فيذكر فيقال دجاجة ذكر ودجاجة انثى وحمامة
ذكر وحمامة انثى ويقال طارت حمامة ذكر وعندي ثلث من البط ذكور
فقوله تعالى قالت نملة يجوز ان يكون من قبيل طارت حمامة ذكر فالنملة
اذن ذكر الا انه اعتبر لفظه وتأنيثه فأنث المسند اليه وههنا مباحث
اخر شريفة ذكرناها في شرح الارشاد فليطلب هناك وتأنيث العدد من
الثلثة الى العشرة عكس تأنيث جميع الاشياء حيث يؤتى بالتاء التي هي علامة
التأنيث في المذكر ويترك في المؤنث والغايات الداخلة تحت الحكم
والليالي ونقيضه تقول ثلث نسوة وثلاثة نخلة وفي التنزيل سبع ليال
وثمانية ايام لما كانت الليالي جمع ليلة ذكر السبع بترك التاء ولما كانت الايام
جمع يوم ذكر ثمانية بالتاء فاذا جاوزت العشرة اسقطت التاء من المذكر
واثبتها في المؤنث نحو ثلثة عشر رجلا وثلث عشر امرأة بكسر الشين عند بني تميم
وسكونها في الحجاز واحد عشر رجلا واحدى عشر امرأة واثني عشر رجلا
واثنتا عشرة امرأة والاكثر اعني احد عشر وثلث عشر مبنيان على الفتح
لعلة بنائهما في المبنيات الا اثني عشر فانك تعربه اعرابا مسلما تقول
في حالة الرفع اثنا عشر وفي حالة النصب والجر اثني عشر قوله اذا جاوزت
العشرة تصريح بان الغاية اعني العشرة في قوله الى العشرة داخلة كما ان المبدأ
اعني قوله من الثلثة كذلك وفي كلامه اشارة الى ان مميز العدد من الثلثة الى العشرة
مجموع ومجرور وفيما زاد على العشرة منصوب ومفرد الى المائة واما اذا زاد
على المائة فالكل مجرور ومفرد ووجه الضبط على الوجه الايسر الاحصر يرشدك اليه
هذان البيتان • مميز از عدد بر سه جهت دان • ز سه تا ده بهم مجموع ومجرور

زده بر تر بهم منصوب ومفرد • ز صد بر تر بهم مفرد ومكسور •
الفصل الثالث في التوابع وهي خمسة اضرب تاكيد وبدل وصفة
وعطف بيان وعطف بحرف اعلم انهم اختلفوا في تفسير التوابع ففسرها
صاحب المفتاح بانها عبارة عن المعربات التي لا تقبل الاعراب الا بعد
ان يكون غيرها قد قبله وفسرها جار الله بانها الاسماء التي لا يمسها
الاعراب الا على سبيل التبع لغيرها وفسرها ابن الحاجب بانها كل ثان
باعراب سابقه من جهة واحدة وههنا مباحث الاول ان احد
هذه التوابع التأكيد وهو قسمان واحد منهما التأكيد بصريح التكرير والقوم
كلهم متفقون على ان هذا جار في اصناف الكلمة كلها قال جار الله التأكيد
بصريح التكرير جار في كل شيء في الاسم والفعل والحرف والجملة والمظهر والمضمر
تقول ضربت زيدا زيدا وضربت ضربت زيدا وان ان زيدا منطلق
وجاءني زيد جاءني زيد وما اكرمني الا انت انت وحينئذ فهذه التعريفات
كلها منقوضة بتأكيد الفعل والحرف والجملة اذ لاحظ لها من الاعراب
حتى يكون اعرابها تابعا للاعراب غيرها اللهم الا ان يقال المقصود بالتفسير
تفسير التوابع المعربة لا مطلق التوابع وظاهر كلام القوم يدل على خلافه الثاني
ان التعريف الاول منقوض بخبر المبتدأ وخبر كان وخبر ان لان كلا من ذلك
يصدق عليه انه لا يقبل الاعراب الا بعد ان يكون غيره قد قبله وهو ظاهر
الثالث ان التعريف الثالث منقوض بالاخبار المتعددة لمبتدأ واحد
وبالصفة غير المتعددة وبالاحوال المتعددة فانه يصدق على الكل انه ثان
باعراب سابقه من جهة واحدة اذ الجهة واحدة وهي ان كلا منهما خبر
ومفعول وحال والجواب عن ذلك ان المراد كل ثان باعراب سابقه من حيث
انه ثان لسابقه فاندفع النقض بالامور المذكورة لان قيد الحيثية مفهوم
من العبارة فلا حاجة الى ذكره فالقول بانه يجب عليه ان يقول لاجل ليندفع
النقوض المذكورة ليس بشيء والتعريف الصحيح عندي ان يقال التوابع
الفاظ يكون اعرابها كونه واقعا في محل تابعا للاعراب غيره او يكون الكلمة

عين اللفظ الاول ومعنى اما التأكيد مختص بالمعرفة لان النكرة مدلولها
امر مبهم غير معلوم ولا طائل تحت تأكيد ما هو غير معلوم فان قيل القول
بالاختصاص فاسد قال الله تعالى كلا اذا دكت الارض دكا دكا وقال
صلى الله عليه وسلم فنكاحها باطل باطل باطل قلنا ههنا وجهان الاول ان
التأكيد المعنوي وهو ما لا يكون بتكرير الاول مخصوص بالمعرفة لا يجري
في النكرة وبهذا يشعر ظاهر كلام المفصل فانه قال ولا تؤكد بكل واجمعون
تأكيدين للنكرات لا تقول رأيت قوما كلهم ولا اجمعين واجاز الكوفيون
فيما كان محدودا كقوله قد صرت البكرة يوما اجمعا وبهذا صرح
في نحو المفتاح حيث قال ومن شأن المؤكد اذا كان منكرا ان لا يؤكد بكل واجمعين
الا المحدود وجنة عند الكوفيين نحو يوما اجمعا فتقصها اما التأكيد مختص بالمعرفة
الثاني ما ذكره بعض المتأخرين من ان التأكيد مطلقا لفظيا كان او معنويا
مخصوص بالمعرفة وان الاسم اذا كان منكرا لا يؤكد مطلقا وعلل ذلك بان
التأكيد لرفع الاحتمال عن اصل نسبة الفعل الى المتبوع او عن عموم نسبته لافراد
المتبوع ورفع الاحتمال عن ذات منكر وانه اي شيء هو اولى من رفع
الاحتمال الذي يحصل بعد معرفة ذاته اي الاحتمال في النسبة فوصف النكرة
لتتميز عن غيرها اولى من تأكيده بما في الوجه الاول لا نقض بالآية والحديث
وهو ظاهر واما في الوجه الثاني فيرد عليه النقض بهما فاجاب صاحبه بان
هذا مستثنى اي يستثنى من الحكم المذكور المنكر الخبر فانه يجوز تأكيده واذا كان
مبتدأ او غيره فلا هذا كلامه ولا يخفى ان النقض بالآية اذن وارد على
ان تقييد الحكم بما ذكره ضعيف فان بني كلام المص على الوجه الثاني فالامر ظاهر
وان بني على الاول فمعناه ما ذكرنا ولا يخفى على المنصف ان ظاهر كلام المص مائل
الى الوجه الثاني وهو يمنع مطلقا وح اشكل تقسيمه الى القسمين تقصه ويكون
التأكيد بالتكرير الصريح نحو جاءني زيد زيد وبغيره اي بغير التكرير الصريح
نحو جاءني زيد نفسه وعينه والرجلان كلاهما والقوم كلهم اجمعون التعرف
ووجه الاشكال انه يلزم تخصيص التكرير الصريح بالموقع مع انه جار في الالفاظ

كلها

كلها وههنا مباحث الاول ان التأكيد الصريح ضربان الاول ما يكون
باعادة اللفظ الاول بعينه نحو ضرب زيد زيد وجاءني جاءني زيد
وان ان زيدا قائم قال الله تعالى ان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا
الثاني ما يكون بذكر لفظ آخر يؤيد معنى الاول ويوافقه في الحرف الاخير
كما يقال حسن بسن خبيث نبيث ويقال في الفارسية كوشت عوشت
استخوان مستخوان وامثال ذلك في جميع اللغات كثيرة واللفظ الثاني
قد يكون له معنى كما يقال هنيئا مريئا وقد لا يكون له معنى اصلا الا انه يذكر
تزيينا للكلام لفظا وتقوية للاول معنى ويسمى هذا الضرب من التأكيد اتباعا
الثاني ان الغرض الذي وضع له التأكيد احد امور ثلثة الاول ان يدفع
المتكلم ضرر غفلة السامع الثاني ان يدفع المتكلم ظن السامع انه غلط فيه
الثالث ان يدفع المتكلم عن نفسه ظن السامع به تجوزا وقد تقرر انه اذا
قصد المتكلم احد الامرين الاولين فالواقع هناك اذن التكرير اللفظي باعادة
اللفظ الاول بعينه والتأكيد المعنوي غير نافع ههنا وح فاي مانع ان يقال
جاءني رجل رجل وقصد الغرض الاول او الثاني ح فلا وجه لمنع تأكيد المنكر
كما ذهب اليه القائلون بالوجه الثاني من وجهي اختصاص التأكيد بالمعرفة
فالحق ما يشعر به كلام الشيخين جار الله والسكاكي الصفة وهي الاسم الدال
على بعض احوال الذات تخصيصا في النكرات نحو جاءني رجل عالم وتوضيحا
في المعارف نحو جاءني الرجل العالم وقد يجيء لا للتخصيص ولا للتوضيح بل
لمجرد الثناء والتعظيم ومن هذا القبيل الاوصاف الجارية على الله سبحانه
عز وجل نحو قولنا بسم الله الرحمن الرحيم وقد يجيء لمجرد الذم والتحقير كقولنا
اعوذ بالله من الشيطان الرجيم وقد يجيء لمجرد التأكيد نحو امس الدابر كان
يوما عظيما وهي اما حقيقية حسية باعتبار الجوارح كالقائم والقاعد او حلية
ظاهرة تدرك بالبصر كالطويل والاسود او غريزة اي حلية باطنة لا تدرك
بالبصر بل تدرك بالتجربة والتفكر كالفهم والكرم والعاقل او نسبة كالمكي
والبصري فان الاسم المحض اذا دخل عليه ياء النسبة ونسب اليه انخرط في سلك

صف

لانه اذن مأول بالوصف فان معنى هاشمى منسوب الى الهاشم ومعنى بصرى
منسوب الى البصرة وبهذا الاعتبار يرفع الفاعل فيقال رايت رجلا
قيسيا ابوه قال الامام المرزوقى النسبة ترفع الفاعل لان معنى قيسى ابوه
منتمى ابوه واما الوصف باسماء الاجناس المراد باسم الجنس ههنا
ما يصح اطلاقه على القليل والكثير ولا يصح وصف الذات به كالمال مثلا
فانما يتاتى اى يتيسر بوسيلة ذو وهو اى ذو يثنى ويجمع ويذكر ويؤنث
فيقال جائنى رجل ذو مال حالة الافراد والرفع وذوا مال فى المثنى رفعا
ورايت ذوى مال فى التثنية حالة النصب وذوو مال حالة الرفع فى الجمع
وذوى مال حالة الجر فى الجمع وذات مال فى المفرد المؤنث رفعا وذواتا
مال فى المثنى المؤنث رفعا وذواتى مال حالة النصب فى المثنى المؤنث
وذوات مال حالة الرفع فى الجمع المؤنث وذوات مال بالكسر فى حالة
الجر والنصب تكملات وجميع ذلك ظاهر لا خفاء فيه وكل صفة يتبع موصوفها
اى يجب المطابقة بين الموصوف والصفة فى عشرة امور اذا كانت الصفة
فعلية لا سببية ثم اشار الى تلك العشرة بقوله تذكيرا وتانيثا وتعريفا
وتنكيرا وافرادا وتثنية وجمعا واعرابا اى رفعا ونصبا وجرا فصارت
عشرة اذا كانت الصفة فعلا له اى لموصوفها بان لا يكون سببية واما
اذا كانت فعلا لسببه اى المتعلقة فانها يتبعه فى خمسة من هذه العشرة فقط
والايات بقوله فى التعريف والتنكير والاعراب اى الرفع والنصب والجر
فصارت خمسة فقط ومنه فى قوله تعالى القرية الظالم اهلها فان الظالم
ليس صفة للقرية بل صفة لاهلها والثالث من التوابع البدل وهو على
اربعة اوجه بدل الكل من الكل وهو الذى يكون الثانى عين الاول نحو رايت
زيدا اخاك وبدل البعض من الكل وهو الذى يكون بعض الاول نحو ضربت
زيدا راسه فان الراس بعض زيد وبدل الاشتمال وهو الذى بينه وبين
الاول ملابسة ما غير الكلية والجزئية اى لا يكون الثانى عين الاول
ولا بعضه بل يكون الاول مشتملا على الثانى اشتمال الاجمال على التفصيل

بحيث

165

بحيث يكون النفس مشتاقة بعد سماع الاول الى ذكر الثانى اشتياقا من
الاجمال الى التفصيل وفى الاشتمال تفصيل ذكرناه فى شرح الارشاد
فليطلب هناك نحو سلب زيد ثوبه فان سلب زيد فيه ضرب من الاجمال
تفصيله ثوبه وفى التنزيل يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه
اى يسئلونك عن قتال الشهر الحرام فقط فقتال فيه بدل عن الشهر الحرام
واعجبنى زيد ضربه او علمه والتمثيل بالامثلة الثلثة تنبيه على ان الثانى
اعم من ان يكون وصفا للاول كالمثال الاخير او شيئا ملاصقا له
كالمثال الاول او لا هذا ولا ذاك كالمثال الثانى ففى كلامه ايماء الى ان
مثل نظرت الى القمر فلكه والى الماء حوضه والى الجام جلده من قبيل
بدل الاشتمال لا من قبيل بدل الكل من البعض على ما توهمه بعضهم قائلين
بانه قسم خامس اهمله النحويون ولهذا السر بالغ المصنف فى تكثير الامثلة
فى هذا القسم دون غيره وبدل الغلط نحو مررت برجل حمار فانه اراد
ان يقول مررت بحمار فسبق لسانه الى ان قال برجل غلطا فاستدركه
وقال حمار فان قيل لم لا يجوز ان يكون حمار وصفا للرجل بالبلادة والغباوة
فلا يكون غلطا قلنا هذا اعتبار آخر ولا كلام فيه وكلامنا فيما اذا
وقع الاول غلطا وما ذكره المصنف مثال فلا يضره احتماله وههنا امور
دقيقة يجب ان يتنبه لها الاول ان كلا من البدلين اعنى بدل البعض
والاشتمال اذا كان ظاهرا فلا بد فيه من ضمير يعود الى الاول ليكون
ذلك الضمير تنبيها على ان كلا منهما متعلق بمتبوعه وانه ليس بدل
الغلط وكلام المصنف تنبيه على هذا المعنى فيهما واما ان هذا الضمير
هل يجوز حذفه او لا فظاهر كلام بعض المتأخرين انه لا يجوز حذفه الا
اذا اشتهر تعلق الثانى بالاول كقوله تعالى قتل اصحاب الاخدود
النار لاشتهار قصتهم وانهم ملأوا الاخدود نارا والظاهر ما عليه
الجمهور من انه يجوز الحذف مطلقا اذا كان هناك قرينة مشعرة بذلك
قال الله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اى منهم الثالث

ان المعتبر في بدل الكل من الكل هو كون الثاني عين الاول وان كان مفهوماهما
متغايرين وكلام المحشي مشعر بهذا المعنى فلا حاجة اذن في هذا القسم
الى اعتبار الضمير لان اعتباره انما هو لاجل الربط واظهار التعلق
والعينية مغنية عن ذلك ومصداق ذلك الجملة التي هي خبر المبتدا
ونفسه فانها غير محتاجة الى الضمير الثالث ان المبدل منه هل هو في حكم الطرح ح
ام لا فيه خلاف فقال المبرد وتبعه كثيرون هو في حكم الطرح والمقصود
هو الثاني ولذا تراهم يعرفون البدل بانه تابع مقصود بالنسبة
دون متبوعه والذي اختاره المتاخرون وعليه اكثر المحققين ان المطروح ح
ليس الا بدل الغلط فقط وقال جار الله في قولهم انه في حكم تنحية الاول
ايذان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته التاكيد والصفة في كونهما
تتمتين لمتبوعهما لا ان يعنوا اهدار الاول واطراحه الا تراك تقول
زيد رايت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت تهدر الاول لم يسد كلامك خال
كلام ثم قال والذي يدل على كونه مستقلا بنفسه انه في حكم تكرير العامل
بدليل مجيء ذلك صريحا في قوله للذين استضعفوا لمن آمن منهم وقوله
لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم وهذا من بدل الاشتمال انتهى الرابع
ان الاضافة في قولهم بدل الغلط ليست كالاضافة في قولهم بدل الكل
وبدل البعض فان الاضافة فيهما في الظاهر بيانية وفي التحقيق من قبيل
اضافة المصدر الى مفعوله اي ابدال الكل من الكل وابدال البعض من الكل
ولا كذلك قولهم بدل الغلط ولذا تراهم لا يذكرون متعلقه كالاوليين
بل الاضافة هنا لامية ومعناها بدل لملابسة اي بدل الشيء هو غلط
اذ الغلط في الاول لا الثاني عطف البيان هو اسم غير صفة يجري مجرى
التفسير قوله يجري مجرى التفسير اي يذكر للبيان والتفسير وهو احتراز عن
التاكيد والبدل والعطف بالحرف اذ الثلثة ليست للايضاح المتبوع
فلم يبق الا الصفة فخرج بغير صفة اخراج لها وظاهر كلامه مشعر بان فائدة
عطف البيان منحصر في الايضاح وليس كذلك اذ قد يكون للمدح لا للايضاح

كقوله

كقوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام فان البيت الحرام عطف بيان للكعبة
وفائدته المدح لا الايضاح كذا في الكشاف وقوله يجري مجرى التفسير
تنبيه على ان الثاني لا يلزم ان يكون اوضح بل يجوز ان يحصل الايضاح
من الاجتماع نحو جاءني ابو عبد الله زيد اذا كان مشهورا بالاسم
او زيد ابو عبد الله اذا كان مشهورا بالكنية فيكون الثاني موضحا
للاول او مفيدا للايضاح عند الاجتماع اعلم ان العلم ثلثة اقسام
اسم ولقب وكنية فالاسم ما لا يقصد به مدح ولا ذم كزيد وعمرو
ونحو ذلك واللقب ما يقصد به المدح كالمصطفى والمرتضى وفخر الدين
وفخر الاسلام ونحو ذلك من الاعلام او الذم كبطة وقفة وعائد الكلب
ونحو ذلك والكنية علم صدر بالاب او الام او الابن او البنت
نحو ابو عمرو وام كلثوم وابن فلان وبنت وردان فاذا عرفت
ذلك فقد تبين لديك ان زيدا اسم وان ابو عبد الله كنية والعطف
بالحرف هو تابع صدر بواحد من حروف العطف وحروف العطف تسعة
وقد يعد منها اي فصارت عشرة الواو والفاء وثم وحتى واو
وام ولا وبل ولكن قدم الواو اذ هي اعمها معنى واكثرها استعمالا
فالواو للجمع المطلق الجمع المطلق معناه اشتراك التابع والمتبوع في الحصول
سواء كان ذلك بطريق الترتيب الذكري او عكسه او بطريق المعية
ومعنى الاطلاق تحمله للاحتمالات الثلثة وسكوته عن الدلالة على واحد
منها بخصوصه وعلى هذا البصرية كلهم والكوفية فان قيل قد نقل عن
الشافعي رضي الله عنه انه قال الواو يفيد الترتيب قلنا هذه فرية
ما فيها مرية ولو سلم فمعناه ان المتبادر الى الفهم من مثله مع قطع النظر
عن الامور الخارجية هو الترتيب ولهذا قال ابن مالك وكونها
للمعية راجح وللترتيب كثير وعكسه قليل ولو سلم فههنا تفصيل وهو
ان هذا امر مختلف فيه فبعضهم منعوه وبعضهم اوجبوه قال السيرافي
في شرح كتاب سيبويه ان النحويين واللغويين اجمعوا على انها لا تفيد الترتيب.

وزيفه كثير من المتاخرين بان قوله هذا جره وود اذ قال بافا وتهلل الترتيب
قطرب والربعي والفراء وثعلب وابو عمرو الزاهد وهشام وبه
وقد قال به مالك من رضي الله عنه وهو من اعلام العلم وقال المحقق
الرضي قال بالترتيب الكسائي والفراء وثعلب والربعي وابن درستويه
وبه قال بعض الفقهاء ودليل الجمهور استعمالها فيما يستحيل فيه الترتيب
نحو المال بين زيد وعمرو وتقابل زيد وعمرو ثم ايد القول بالترتيب بان من
لقائل ان يقول استعمال الواو في ذلك مجاز وكذا في قوله تعالى واسجدي واركعي
واصلها الترتيب لانه اسبق مجازا لوجه مانع من الحقيقة نحو جاني زيد
وعمرو والفاء للترتيب مع التعقيب اي مجيء الثاني عقيب الاول بلا مهلة
نحو جاني زيد فعمرو اي جاء عمرو بعد مجيء زيد في الزمان من غير مهلة والمراد
بالتعقيب التعقيب الزماني وقد يكون للتعقيب الذكري دون الزماني
وعليه قوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين
وقوله جل جلاله واورثنا الارض نتبوأ من الجنة حيث نشاء فنعم اجر العاملين
ومن هذا القبيل عطف التفصيل على الاجمال قال الله تعالى ونادى نوح ربه
فقال ان ابني من اهلي اذ التفصيل انما يكون بعد الاجمال في الذكر
ومن هذا القبيل قوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا
لان ما بعد الفاء في معرض التفصيل للاهلاك منه قولهم احبته فقلت
لبيك والمراد بالتعقيب بعد تعقيبا في العرف والعادة لا ما يكون على سبيل
المضايقة فيندرج تحته قوله تعالى فخلقنا المضغة علقة فخلقنا المضغة
عظاما فكسونا العظام لحما وثم للترتيب مع التراخي اي مع مهلة نحو
رايت زيدا ثم عمروا ولهذا قال سيبويه في مررت بزيد ثم عمرو ان المرور
ههنا مروران فان قيل فكيف يصح اعتبار الترتيب والتراخي في قوله تعالى
واني لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحا ثم اهتدى فان الاهتداء مقدم عليها قبل
قلنا المراد بالاهتداء الدوام والاستقامة عليه والمراد بالترتيب والتراخي
ما يكون بحسب الزمان وقد يجيء ثم لمجرد الترتيب الذكري كالفاء في فبئس مثوى

المتكبرين

متكبرين كقول من قال ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده
وقد يجيء ثم لمجرد الاستبعاد قال الله تعالى الحمد لله الذي خلق السموات
والارض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون
واو لاحد الشيئين او الاشياء نحو جاني زيد او عمرو وقيل انها للشك
في الخبر وللتخيير والاباحة في الامر نحو جالس الحسن او ابن سيرين
اعلم ان او في الخبر يجيء لمعان اربعة الاول الشك الثاني التشكيك
الثالث الابهام الرابع التفصيل واذا كان في الامر فهو يجيء
لمعنيين الاول التخيير الثاني الاباحة فانك اذا اخبرت عن
احد الشيئين فان لم تعرفه بعينه فهو شك وان عرفته بعينه فان قصدت
ايقاع المخاطب في الشك فهو تشكيك وان قصدت ان تبهم الامر
عليه حتى لا يعرفه بعينه لنكتة لك في ذلك فهو ابهام فقولك
جاني زيد او عمرو باعتبار الاول شك وباعتبار الثاني تشكيك
وباعتبار الثالث ابهام كقوله تعالى وانا او اياكم لعلى هدى او في
ضلال مبين ابهام لا تشكيك لان ذلك لا يليق به تعالى وكذا قول
من قال وهل انا الا من ربيعة او مضر ابهام واما التفصيل فهو
اذا لم يقصد الشك ولا التشكيك ولا الابهام كقولهم هذا اللفظ
اما ان يكون اسما او فعلا او حرفا اذ قصد هناك الاستدلال على احد
هذه الثلثة واما التخيير والاباحة فالفرق بينهما ان الاباحة
يجوز فيها الجمع بين الفعلين لا بالنظر الى مدلول اللفظ بل بالنظر
الى الامر الخارج ويجوز الاكتفاء باحدهما واما التخيير فهو ان يجب فيه
احد الامرين لا على الجمع ولا يجوز الجمع بينهما فاذا عرفت هذه التفاصيل
عرفت ان كلما يحصل فيه اما او اجمال واما اما فهو بمنزلة او في المعنى
الا انه يجب ان يسبقها اما اخرى نحو جاني اما زيد واما عمرو والمشهور ان
هذا ايضا من حروف العطف وانما سكت المص عن ذكرها جريا على التحقيق
لانه ان اعتبر الاولى فهو ممتنع ان يكون عاطفة اذ لا مجال للعطف هناك وان اعتبر

الثاني لزم الجمع بين حرفي العطف ولهذا ذهب الشيخ ابو علي الفارسي الى
انها ليست من حروف العطف وقال المحقق الرضي والحق ان العاطفة
هي الواو واما مفيدة لاحد الشيئين وليست بعاطفة اصلا وام
للاستفهام متصلة نحو ازيد عندك ام عمرو اي ايهما ومنقطعة نحو ازيد
عندك ام عمرو وانها لابل ام شاء اي بل اهي شاء، ضبط هذا المقام
ان ام قسمان متصلة ومنقطعة فالمتصلة مشروطة بثلثة اشياء
الاول ان يكون مسبوقة بهمزة الاستفهام نحو ازيد عندك ام عمرو او يكون
مسبوقة بهمزة التسوية كقوله تعالى سواء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر
لهم سواء علينا اجزعنا ام صبرنا ما لنا من محيص وبهذا الاعتبار
ترى بعض النحاة يقولون المتصلة ضربان مسبوقة بهمزة الاستفهام
ومسبوقة بهمزة التسوية والفرق بين الضربين ان الضرب الاول
تطلب جوابا وتستحقه اذ الاستفهام هناك على حقيقته بخلاف
الضرب الثاني اي المسبوقة بهمزة التسوية فانه لا يستحق جوابا اذ الكلام
قابل للتصديق والتكذيب لا استفهام ههنا وههنا فرق اخر بين
الضربين وهو ان الضرب الاول يقع بين المفردين وهذا هو الكثير
الشايع قال الله تعالى أانتم اشد خلقا ام السماء وبين الجملتين ليستا
بتاويل المفردين ويكونان فعليتين واسميتين واما الضرب الثاني
فلا يقع الا بين جملتين ولا يكون الجملتان الا بتاويل المفردين ويكونان
فعليتين واسميتين ومختلفتين نحو سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم
صامتون الشرط الثاني من شروط المتصلة انه يجب في المتصلة تكلم
على الاستفهام ان يكون استفهاما عن احد شيئين او اشياء ثبت علمه
عند المتكلم والمقصود طلب التعيين لان ام مع الهمزة بمعنى اي
والمستفهم باي عن التعيين فيجب ان يكون المعطوف والمعطوف عليه
كلاهما جميعا بتقدير استفهام واحد اذ قد تقرر ان المجموع بمعنى اي
فجوابه اذن بالتعيين فلو قيل ازيد عندك ام عمرو فجوابه ان يقال

زيدا و

زيدا او عمرو ولا يقال في جوابه لا او نعم بخلاف او فانه يصح ان يجاب
بلا او نعم لان او ليست بعاطفة على ان العلم بوجود احدهما حاصل
وام قاطعة الشرط الثالث من شروط المتصلة انه يجوز ان يقع بعد
المتصلة المفرد والجملة بخلاف المنقطعة فانه لا يجوز ان يقع بعدها
الا الجملة الا ان هذه الجملة قد يذكر كلا جزئيها نحو ازيد عندك ام عندك
عمرو وقد يذكر احدهما نحو انها لابل ام شاء وقال جار الله لا يجوز حذف
احد جزئي الجملة بعد المنقطعة في الاستفهام لئلا يلتبس بالمتصلة وتجوز
في الخبر اذ لا التباس هنا واما المنقطعة فهي التي ليست مع ما قبلها
بمعنى اي ولا تقتضي العلم باحد الامرين ولا يطلب بها التعيين
بل المنقطعة مدخولها كلام وما قبلها كلام فهما كلامان لان ام
هذه مع ما بعدها اضراب عن الكلام الاول وشروع في استفهام مستانف
قال المحقق الرضي هي اذن بمعنى بل التي تدل على ان الاول وقع غلطا
في نحو قولهم انها لابل ام شاء او بمعنى بل التي يكون للانتقال من كلام الى
اخر لا للتدارك الغلط كقوله تعالى ام يقولون افتريه وقوله ام اتخذ مما يخلق
بنات وفيها مع معنى بل معنى الهمزة الاستفهامية نحو انها لابل ام شاء
او الهمزة الانكارية نحو ام يقولون افتريه وقد يكون بمعنى بل وحده
كقوله تعالى ام انا خير من هذا الذي هو مهين اذ لا معنى للاستفهام
ههنا ومن هذا القبيل ام التي جاء بعدها اداة الاستفهام كقوله تعالى
ام هل تستوي الظلمات والنور وقوله امن هذا الذي هو جند لكم انتهى
والحاصل ان ام المنقطعة لا تنفك عن الاضراب قطعا الا ان هذا الاضراب
قد يكون مجردا عن اعتبار الاستفهام كقوله تعالى ام هل تستوي الظلمات والنور
اذ الاستفهام لا يدخل على الاستفهام وكقوله ام جعلوا لله شركاء
اذ المعنى على الاخبار عنهم باعتقاد الشركاء قال الفراء يقولون هل لك
قبلنا حق ام انت رجل ظالم يريدون بل انت رجل ظالم وقد يكون هذا
الاضراب متضمنا للاستفهام الانكاري كقوله تعالى ام له البنات ولكم البنون

اذ لو كان ام ههنا للاضراب المحض لزم المحال وقد يكون الاضراب متضمنا
للاستفهام الطلبي نحو انها لابل ام شاء اذ التقدير بل اهي شاء وقال
ابو عبيدة قد يجئ ام المنقطعة بمعنى الاستفهام المجرد كقول الاخطل
كذبتك عينك ام رايت بواسط غلس الظلام من الرباب خيالا
اذ المعنى هل رايت بواسط وقد نقل بعض النحاة عن ان البصرية
باسرهم مجمعون على ان ام المنقطعة يكون ابدا بمعنى بل والهمزة جميعا
وعن ان الكوفية خالفوهم في ذلك فان صح هذا النقل فالحق
ههنا في جانب الكوفية لان دعوى البصرية منقوضة بقوله تعالى
ام انا خير من هذا الذي هو مهين وقوله ام جعلوا لله شركاء اذ لا معنى
للاستفهام ههنا اصلا وتبعه ام هل يستوي الظلمات والنور
وقوله ام ماذا كنتم تعملون وقوله امن هذا الذي هو جند لكم والا
لزم اجتماع الاستفهامين اللهم الا ان يقال ان ام زائدة في الاية
الاولى كما ذهب اليه ابو زيد والاستفهام معتبر فيها في الاية الثانية
والمقصود انكار تحقيق واحد الاستفهامين تاكيد للاخر في الايات الباقية
ولما كانت هذه التوجيهات تكلفات ظاهرة وراى المتاخرون ضعفها
اعرضوا عن دعوى البصرية واجمعوا على ان المنقطعة بمعنى الاضراب الا
ان هذا الاضراب اقسام ثلثة اضراب محض واضراب مع الطلب
واضراب مع الانكار وان الاضراب هذا اعم من ان يكون اضرابا
هو انتقال محض كالاضرابات القرانية او اضرابا هو تدارك للغلط ابن
فاذا عرفت هذه التفاصيل ظهر عليك ان كلام المص كلام ليس له حاصل
اما اولا فلانه بت القول اولا بان ام للاستفهام ثم قسمها الى المتصلة
والمنقطعة وهو ليس بشيء اذ قد عرفت ان المنقطعة قد يكون بمعنى بل وحده
من غير اعتبار الاستفهام مطلقا كالايات المتلوة واما ثانيا فلان كلامه
مشعر بان المنقطعة يكون بمعنى بل والهمزة البتة وقد عرفت من التفصيل
ان ذلك ليس بلازم اللهم الا ان يحمل في ذلك مبنيا على مذهب الاوائل

كما نبهنا

كما نبهنا عليه لا اشارة الى ما عليه المتاخرون واما ثالثا فلان كلامه مشعر
بان المنقطعة يكون مسبوقة بالخبر المحض البتة وهذا ايضا ليس بلازم
والتفصيل ههنا ان المنقطعة اقسام ثلثة مسبوقة بالخبر المحض كقوله تعالى
تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين ام يقولون افتراه ومسبوقة
بهمزة غير استفهامية كقوله تعالى الهم ارجل يمشون بها ام لهم ايد
يبطشون بها فان الهمزة ههنا انكارية بمنزلة النفي ومسبوقة
باستفهام بغير الهمزة كقوله تعالى قل هل يستوي الاعمى والبصير ام
هل تستوي الظلمات والنور فقوله متصلة ومنقطعة يجوز ان يكون
منصوبة ويكون نصبهما على الحالية اي ام للاستفهام حال كونها
متصلة ومنقطعة ويجوز ان يكون مرفوعة ويكون رفعهما على انه
خبر لمبتدا محذوف اي هي متصلة ومنقطعة وعلى كل تقدير فالمقصود
تقسيمها الى القسمين وقوله بمعنى ايهما اشارة الى تحقيق معنى الاتصال
وتنبيه على وجه التسمية بالمتصلة يعني ان المعطوف والمعطوف عليه
كليهما استفهام واحد والمجموع بمعنى اي فلهذا سميت متصلة تنبيها
على كمال الاتصال بينهما وان احدهما لا يستغني عن الاخر ولهذا السر
جاز ان يقع بعد المتصلة المفرد واذا وقع بعدها الجملة فهي في تقدير المفرد
الا ترى انهم اتفقوا على ان الجملتين في نحو سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم
بتاويل المفردين اي انذارك وعدم انذارك فليتامل وقوله بل اهي شاء
اشارة الى تحقيق معنى الانقطاع وتنبيه على وجه التسمية بالمنقطعة
يعني ان المعطوف والمعطوف عليه ههنا كلامان احدهما منقطع عن الاخر
فلهذا سميت منقطعة فقوله بل اهي شاء اشارة الى ان شاء في قوله ام شاء
خبر مبتدا محذوف وان ما بعد ام جملة لا مفرد تحقيقا لمعنى الانقطاع
اذ لو كان مفردا لما كان مستغنيا عما قبله والعبارة الصحيحة في هذا
المقام الوافية بالمرام ان يقال ام ضربان متصلة ومنقطعة فالمتصلة
هي المسبوقة بهمزة الاستفهام او التسوية الطالبة للتعيين بعد ثبوت

احدهما الواقع متبوعها كلاما واحدا استفهاميا بمعنى اى والمنقطعة
هى التى تكون اضرابا عن الكلام الاول وشروعا فى كلام مستأنف اضرابا
محضا او اضرابا مع الطلب او اضرابا مع الانكار انتهى لا كان هذا
الاضراب او تداركا لغلط سابق ولا للنفى بعد الاثبات يعنى ان لا
لنفى الحكم بعد اثباته للمتبوع نحو جاءنى زيد لا عمرو وتقييده بعد الاثبات
اشارة الى ان شرط لا العاطفة ان يتقدمها اثبات فلو تقدمها نفى
فليست بعاطفة فلا يقال ما جاءنى زيد لا عمرو فاذا قيل جاءنى زيد
ولا عمرو فلفظة لا ههنا ليست عاطفة والا لزم اجتماع العاطفين
بل العاطفة هى الواو ولا متمحضة لمعنى النفى والتوكيد وعلى هذا
النمط قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين قال المحقق الرضى
ولا يجئ لا العاطفة الا بعد موجب نحو جاءنى زيد لا عمرو او امر نحو اضرب
زيدا لا عمرا فلا يجئ بعد الاستفهام والعرض والتمنى والتحضيض
ونحو ذلك ولا يعطف بها الاسمية ولا الماضى على الماضى فلا يقال قام
زيد لا قعد لانها موضوعة لعطف المفردات وقد يقال اقوم لا اقعد
على قلة اذ المضارع مشابه للاسم انتهى وحاصل الكلام ههنا ان لا
مشروط بشروط الاول ان يكون مسبوقا بالاثبات الثانى ان لا يكون
مقرونا بعاطف الثالث ان يتعاند المتبوع والتابع فيها فلا يجوز
جاءنى رجل لا زيد ويجوز جاءنى رجل لا امرأة و بل للاضراب عن الاول
والاثبات للثانى نحو جاءنى زيد بل عمرو وما جاءنى بكر بل خالد يعنى
بل اولا للاضراب عن الاضراب ثانيا بابطال الحكم السابق واثبات
ذلك الحكم للثانى ثم عمم الحكم فذكر لذلك مثالين حكم احدهما مثبت
وحكم الآخر منفى وكل ذلك تصريح بان نحو جاءنى زيد بل عمرو معناه ان
الحكم الاول غلط وان المجئ غير ثابت لزيد بل المجئ ثابت لعمرو
وان نحو ما جاءنى بكر بل خالد معناه ان الحكم المنفى ليس ثابتا لبكر
بل وقع غلطا وان الحكم المنفى انما هو ثابت لعمرو وهذا فى جانب الاثبات

مسلم

مسلم الا انه فى جانب النفى مختلف فيه فعند بعضهم ان نحو ما جاءنى زيد
بل عمرو معناه اثبات المجئ لعمرو مع تحقق نفيه عن زيد قال ابن الحاجب
ما جاءنى زيد بل عمرو واثبات المجئ لعمرو مع تحقق نفيه عن زيد ويحتمل ان
يكون بيانا لمن نسب اليه المجئ المنفى او للاعلام فى الاثبات وقال المحقق الرضى
ما جاءنى زيد بل عمرو ومعناه ان الحكم على المتقدم بالمجئ مسكوت عنه يحتمل ان
يجئ وان لا يجئ كما ان الحكم على زيد بالمجئ فى جاءنى زيد بل عمرو مسكوت عنه
يحتمل مجيئه وعدم مجيئه ومعنى الاضراب جعل الحكم الاول مسكوتا عنه
نفيا كان الحكم الاول او اثباتا واذا وقع بعد بل جملة فهى ههنا للانتقال
من جملة الى اخرى اهم من الاولى وقد يجئ للغلط انتهى وقال ابن الحاجب
كلمة بل قد يأتى فى الجمل بمعنى ترك الاول والاخذ فيما هو اهم منه قال
الله تعالى ام يقولون افتراه بل هو الحق انتهى وقال ابن مالك ان كلمة
بل فى التنزيل لا يكون الا انتقالية قال الله تعالى قد افلح من تزكى
وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثرون الحيوة الدنيا ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم
لا يظلمون بل قلوبهم فى غمرة من هذا انتهى ورد قوله بانه منقوض
بقوله تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون اى بل هم
مكرمون فان معنى بل ههنا الاضراب بمعنى الابطال لا الانتقال وهذا
حكم بل بالنسبة الى ما قبلها واما حكمها بالنسبة الى ما بعدها فان وقع بعد
النفى او النهى ففيه مذهبان الاول وعليه الجمهور انه حرف اثبات فان معنى
ما جاءنى زيد بل عمرو اثبات المجئ لعمرو وكانه قيل ما جاءنى زيد بل جاءنى عمرو والثانى
وهو مذهب المبرد ان الغلط فى الفعل فقط لا فى النفى فكانه قيل ما جاءنى زيد
بل ما جاءنى عمرو ولكن للاستدراك بعد النفى نحو ما جاءنى لكن عمرو ومعنى الاستدراك
رفع توهم ناشئ من الكلام السابق رفعا شبيها بالاستثناء فان معنى ما جاءنى زيد لكن
عمرو ان عدم مجئ زيد باق بحاله لم يقع غلطا وفائدة لكن رفع وهم المخاطب
ان عمروا ايضا لم يجئ كزيد والى هذا اشار بقوله والفرق بينهما
اى بين الاضراب والاستدراك انك تبطل بالاضراب الحكم

زيد صح

وبالاستدراك لا ينطلى وابطال الحكم السابق ظاهره ان الحكم السابق
باطل بمعنى انه غير واقع جزما الا انه في التحقيق تيقنا ولجعل الاول في حكم
المسكوت يحتمل ان يصح وان لا يصح لان نقل من الجزم به الى السكوت
عنه ضرب من الابطال بخلاف الاستدراك فانه تنبيه على ان الاول باق
بحاله البتة وقوله بعد النفي اشارة الى ما قالوا من ان لكن العاطفة
مشروطة بان يتقدمها نفي نحو ما قام زيد لكن عمرو وهذا كلام اجمالي والتفصيل
ههنا ان لكن ان وقع بعدها مفرد فهي عاطفة بشرطين الاول ان يتقدمها
نفي كالمثال المذكور او نهي نحو لا تقم زيد لكن عمرو فان قلت جاءني زيد
لكن عمرو فليس بصحيح خلافا للكوفية الشرط الثاني ان يكون مجردة من
الواو فان اقترنت بالواو نحو ما قام زيد ولكن عمرو ففيه اقوال
اربعة الاول وعليه يونس واتباعه ان لكن غير عاطفة والواو عاطفة
لمفرد على مفرد الثاني وهو الذي ذكره ابن مالك ان لكن ليست بعاطفة
وان الواو عاطفة لجملة حذف بعضها على جملة صرح بجميعها وان التقدير
في نحو ما قام زيد ولكن عمرو وما قام زيد ولكن قام عمرو وفي ولكن رسول الله
ولكن كان رسول الله وسر ذلك ان الواو لا يعطف مفردا على مفرد
مخالف له في الايجاب والسلب بخلاف الجملتين المتعاطفتين فيجوز تخالفهما
نحو ما قام زيد وقام عمرو الثالث وهو الذي ذكره ابن عصفور
ان لكن عاطفة وان الواو زائدة غير لازمة الرابع وهو لابن كيسان
ان لكن عاطفة والواو زائدة لازمة وان وقع بعد لكن جملة فان كانت
مجردة عن الواو فلكن اذن حرف ابتداء مستعمل في الاستدراك
المحض وليست بعاطفة اصلا نحو ما جاءني زيد لكن عمرو حاضر وان اقترنت
بالواو فالجمهور انه استدراك محض لا عاطفة قال الله تعالى وما ظلمناهم
ولكن كانوا هم الظالمين وزعم بعضهم انها في هذه الحالة عاطفة
وان هذا هو مذهب سيبويه وقال المحقق الرضي لكن مع الواو ليست
بعاطفة اتفاقا وبدون الواو ان وقع بعدها مفرد فهي عاطفة خلافا

ليونس

ليونس وان وقع بعدها جملة فهي عاطفة وهو ظاهر مذهب الزمخشري
ولكن المخففة حرف ابتداء وهو مذهب الجزولي انتهى فاذا تبين حقيقة
الحال على التفصيل ظهر ان في كلام المص اجمالا واهمالا واخلالا فالعبارة
المنقحة في هذا المقام ان يقال ولكن للاستدراك في المفرد بشرط
ان يتقدمها نفي او نهي ولا واو اتفاقا وفي الجملة على خلاف فليتأمل

الفصل الرابع في الاعراب الاصلي وغير الاصلي المراد بالاعراب
الاصلي هو الاعراب الحاصل للمشبه به وبغير الاصلي الاعراب الحاصل
للمشبه على ما اشار اليه المص فعبر عن ذلك بقوله وما سواه فلحق بها
والحاصل ان الاعراب الثابت للملحقات غير اصلي ولا اصولها اصلي

الكلام مداره على ثلثة معان الفاعلية والمفعولية والاضافة
كما تبين في مباحث المصدر ان كل اسم يمكن ان يعتبر فيه معنى المصدرية
بالحاق اليا المشددة في اخره مع تاء التانيث فيقال في زيد زيدية
اى كونه زيدا وفي العالم عالمية اى كونه عالما وقس على هذا وسمى هذه
اليا ياء مصدرية ولما كان الفاعل والمفعول اريد بهما معنى المصدرية
الحق بهما ذلك ولما كانت الاضافة مصدرا بنفسها غير محتاج الى
ذلك تركت على حالها ولما كان المقصد الاقصى والمطلب الاعلى
في علم النحو مباحث الاعراب وكان اعراب الكلم مرجعه الى اخر المعاني
المقتضية والعوامل التي هي عبارة عما يتقوم به المعاني المقتضية
وكانت العوامل مستقصاه في الابواب الماضية حاول الان ان يذكر
المعاني المقتضية فحاصل كلامه ههنا ان المقتضي للاعراب هو توارد
المعاني المختلفة على الكلم بسبب التركيب فان تلك المعاني الطارية
عليها امور خفية لا يمكن الاطلاع عليها الا بدلائل وامارات منصوبة
على ظواهرها ليستدل بتلك الامارات الظاهرة على تلك المعاني الخفية
لاستتارها وخفائها فتقتضي تلك الامارات فههنا اذن امران
الدلائل والامارات وهي الاعرابات المختلفة اعني الرفع والنصب والجر

والمعاني المقتضية هي الفاعلية والمفعولية والاضافة فالفاعلية
مقتضية للرفع والمفعولية مقتضية للنصب والاضافة للجر
والى هذا اشار المص بقوله فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية
والجر علم الاضافة يعني الرفع علامة دالة على كون المرفوع فاعلا
والنصب علامة دالة على كون المنصوب مفعولا والجر علامة دالة
على كون المجرور مضافا اليه ولما كانت الفاعلية امرا معنويا صفة
للفاعل والمفعولية كذلك صفة للمفعول الحق اليا المصدرية مع التاء
باخرهما تنبيها على ان هذه الحركات اعلام لتلك المعاني لا ان الرفع
علم للفاعل والنصب علم للمفعول فان الفاعل ظاهر مذكور والمفعول
كذلك مذكور فهما لظهورهما مستغنيان عن العلامة الدالة عليهما انما
المحتاج الى العلامة هو المعنى الخفي المستور وهو صفتهما التي هي كون
اللفظ فاعلا وكون اللفظ مفعولا وكذا الامر في جانب الاضافة
وهذه الصفات مع انها هي المحتاجة الى الامارات هي المقاصد التي
يقصدها المتكلم في الكلام دون الذوات القائمة هي بها فحق الدلالة
اذن ان تكون مضافة الى ما هو المقصود بالذات فان قيل الحق على
احد ان مدار الكلام على المسند والمسند اليه فقط سواء كان ذلك فعلا
وفاعلا او مبتدأ وخبرا لان كلا من الامرين ركن الكلام لا يتحقق له بدونه
واما المفعول وغيره فهو فضلة ليس الكلام دائرا عليه فكيف يصح قوله
الكلام مداره على ثلثة معان قلنا مدار الشيء ما يدور عليه ذلك الشيء
والمدار بهذا الاعتبار قد يكون بحسب التحقق وقد يكون بحسب قصد المتكلم
واعتباره والمدار ههنا اعم اذ قد يكون المقصود من الكلام قيودا
فقط فصح كون هذه المعاني الثلثة مدارا فقوله فالرفع للفاعل اشارة
الى ما ذكره علي رضي الله عنه حيث قال الفاعل رفع وما اشبهه والمفعول
نصب وما يقوم مقامه والمضاف اليه خفض وما يجري مجراه فقوله
وما شبه به معطوف على المبتدأ تقديره الفاعل وما شبه به رفع اي خبر

عن الثاني

عن الثاني محذوف اي ما شبه به كذلك على نمط قولهم زيد منطلق وعمرو
ويروى ان واحدا من الامراء كتب الى خليل بن احمد والتمس منه ان يجمع له
جميع اصول النحو في كلمات معدودة فكتب اليه اما بعد فان الفاعل
مرفوع وما سواه فرع عليه والمفعول منصوب وما سواه فرع عليه
والمضاف اليه مجرور وما سواه فرع عليه ولما كانت الاصول معلومة
حاول المص ان يشير الى تفصيل الفروع فقال وما سوى ذلك ملحق بها
فالملحق بالفاعل خبر المبتدأ فانه شبيه بالفاعل اذ هو مسند اليه
كالفاعل فان قيل كل من المبتدأ والفاعل مسند اليه وركن الكلام يدور عليه
فلم جعل الفاعل اصلا والمبتدأ فرعا ولم لم يعكس الامر قلنا اذ الاصل
في الاسناد السابق في الاعتبار هو الفعل وغيره فرع عليه وخبره
وجه الشبه بينه وبين الفاعل ان كلا منهما جزء ثان من الكلام وركن
يدور عليه الكلام وخبر ان هو في التحقيق راجع الى خبر المبتدأ وكذا حاله
واسم كان هو ايضا كخبر ان واسم ما ولا المشبهتين بليس وخبر لا
التي لنفي الجنس فان كل ذلك راجع الى خبر المبتدأ ويرد على ظاهر كلام المص
ان هذه المعدودات زائدة على عدد الحركات الثلث الا ان يجعل بعض
ذلك راجعا الى البعض والكلام مع ذلك غير تام فليتأمل والمفعول
خمسة المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه والمفعول له
والمفعول معه هي الاصول والملحق به اي بالمفعول سبعة الحال
والتمييز والمستثنى المنصوب وخبر كان واسم ان واسم لا التي لنفي
الجنس وخبر ما ولا المجازيتين اللتين هما بمعنى ليس وفي التقييد بالمجازية
تنبيه على ان عملهما انما هو في لغتهم وقد سبقت المسائل بتفصيلها
في ما سبق فلا تنس والجر الاصل للمضاف اليه فقط شروع فيما يتعلق
بالجر من الاصل والفرع فتبين ان الاصل ههنا هو المضاف اليه فقط
اما بالحرف نحو مررت بزيد او بالاضافة المعنوية نحو غلام زيد وتعيين
الاصل بهذا النمط ذهاب الى ما ذهب اليه الشيخ ابن الحاجب ومن تبعه

من ان المضاف اليه كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا
فيتناول نحو مررت بزيد ونحو غلام زيد وقد عرفت في باب الاضافة تحقيق
هذا المقام فلا تنس وغير الاصلي اما بزيادة حرف الجر في المرفوع نحو بحسبك
درهم فانه مبتدأ دخل عليه الباء فهو مرفوع معنى مجرور لفظا فقد اجتمع
فيه العامل اللفظي والمعنوي وغلب اللفظي على المعنوي اذ اللفظي
غالب فما من لفظ اجتمع فيه العامل اللفظي والمعنوي الا وقد غلب اللفظي
على المعنوي وكفى بالله شهيدا فانه فاعل دخل فيه الباء فهو مرفوع معنى
مجرور لفظا او في المنصوب نحو ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة فانه مفعول
دخل عليه الباء فهو منصوب معنى مجرور لفظا او بالاضافة اللفظية اي غير
الاصلي اما بزيادة حرف الجر او بالاضافة نحو ضارب زيد فتقديره ضارب
زيدا او حسن الوجه فتقديره حسن وجهه فيكون المجرور لفظا في التقدير منصوبا
اي منصوبا في التقدير كالمثال الاول او مرفوعا كالمثال الثاني فحاصل الكلام
ههنا ان المضاف اليه قسمان الاول ما يكون حرف الجر فيه ظاهرا وكان
حرف الجر غير زائد الثاني ما يكون حرف الجر فيه مقدرا وكانت الاضافة
فيه معنوية فالقسم الاول من المضاف اليه اصل وفرعه ما شبه به كل ما هو مجرور
بحرف جر زائد والقسم الثاني اصل وفرعه وما شبه به المضاف اليه في الاضافة
اللفظية هذا خلاصة كلامه ههنا وهذا جيد في القسم الثاني اذ لا شبهة
للجر في المضاف اليه بالاضافة اللفظية الا انه شبيه بالمضاف اليه في الاضافة
المعنوية فالاول اصل والثاني فرع واما اعتبار الفرعية في المجرور بحرف
الجر الزائد بهذا النمط فهو ممنوع لان جهة الجر في ذلك ظاهرة وهي انه دخل
عليه حرف الجر فجعله مجرورا الا ان كل حرف جر يجعل مدخوله مجرورا البتة سواء كان
ذلك الحرف زائدا او غير زائد فليس لنا ان نقول ان بحسبك مثلا مجرور
لانه شبيه بزيد في مررت بزيد فانه لا معنى لهذا القول بل نقول انه مجرور
لانه لحرف الجر مدخول واعتبار الفرعية انما يجري في موضع لا وجه له الا التشبيه
فليتأمل في اعراب الفعل غير حقيقي كله اذ ليس فيه فاعلية ولا مفعولية

ولا اضافة

ولا اضافة لان وضع الاعراب انما هو لاجل التمييز اي لاجل
ان تميز بين المعاني المختلفة الطارية على الكلام بحسب مواقعها ومحل
توارد هذه المعاني انما هو الاسم اذ الافعال يدل على معانيها المختلفة
صيغها المتفاوتة فالفعل الذي لا اعراب له اصلا خارج عن المبحث
واما الذي له اعراب كالمضارع فانما هو بسبب مضارعته للاسم لوقوعه موقعه
كالصفة مرارا فاعرابه عارضي لا اصلي واما الحروف فلا حظ لها من
الاعراب حتى تنازع في انه اصلي او غير اصلي فقوله كله تأكيد للاعراب
المضمر او للفعل فهو على الاول مرفوع وعلى الثاني مجرور وعلى كل
تقدير محصل العبارة ان يقال واعراب الفعل كله غير حقيقي وقوله
اذ ليس فيه فاعلية الخ معناه ان الاعراب ملزوم لهذه المعاني وانتفاء
اللازم دليل على انتفاء الملزوم والمقصود من هذا الكلام ان الاعراب
حق للاسم ووصف له بالاصالة فان وجد في غيره فهو على سبيل التشبيه
والعارية فهو مجاز في الموضع قوله الفصل يتعلق بالفصل الاتي في الاعراب
الاصلي وغير الاصلي وقد يقال الاعراب صريح وغير صريح شروع
في تقسيم اخر للاعراب غير التقسيم الاول الذي يعني تقسيمه الى الاصلي
وغير الاصلي يعني ان ههنا ضربا اخر من التشبيه يعني انه شبه بالاعراب
ما ليس في التحقيق اعرابا فسمي به وتحقيق ذلك وتفصيله ان حقيقة
الاعراب كما بينه المصنف فيما مر هو اختلاف الاخر باختلاف العوامل
واختلاف الصيغة ليس باعراب الا ان اختلاف الصيغة لما كان
شبيها بالاعراب من حيث الدلالة على التمييز المطلوب من الاعراب
سموه اعرابا مجازا او تشبيها ووجه الدلالة على التمييز ان لفظ هو
كناية عن اسم مرفوع فاذا قيل هو فعل كذا فلفظ هو كناية عن اسم مرفوع
واذا قيل اياك فعلت فلفظ اياك كناية عن اسم منصوب فلما كانت
هذه الاسماء المضمرة نائبة مناب الاسماء الظاهرة ومخبرة عن اوصافها
اعني حركاتها التي هي الرفع والنصب سموها اعرابا ووصفوها بصفات

اى مجرورة عنها ومنبئة منها والا فهذه الاسماء المضمرة مبنية والدليل
القاطع قائم على بنائها فكيف يتصور اعرابها والاعراب والبناء لا يجتمعان ن
في لفظ واحد فنقول والصريح اما بالحركات او بالحروف وقد ذكرنا اشارة
الى الاعراب بالتحقيق المبين في فصل الاعراب المفسر باختلاف الاخر
باختلاف العوامل كما اشرنا اليه ثم اشار الى ما هو شبيه بالاعراب
وليس باعراب فقال وغير الصريح ان يكون الكلمة موضوعة على وجه مخصوص
وما ذاك الا في المضمرات الا ترى ان انت وضع للمرفوع واياك
للمنصوب لا نوع في اللفظ ولا النصب والحاصل ان الاعراب الاصلي قسمان
اصالة باعتبار المحل واصالة باعتبار نفسه وذاته فالاصالة باعتبار
المحل ان يكون في لفظ هو مورد للمعاني الطارية التي هي الفاعلية والمفعولية
والاضافة وما ذاك الا الاسم والاصالة باعتبار الذات
ان يكون ما يجيء له اعرابا اختلاف اخر الكلمة باختلاف
العوامل بالحركة او بالحرف فالاعراب ان وجد في غير الفاعل او المفعول
او المضاف اليه فالتجوز والتشبيه راجع الى المحل وان اعتبر في غير الالة
فالتشبيه والتجوز هناك راجع الى الذات ولما كان غير الاصلي ما لا اعتبار
للاول هو الذي يدل عليه كلام واضع الصيغة واشتهر هذا النوع
وكان مدار النحو عليه اشتغل المص ببيان ذلك اولا وبين الاصل ومقابله
لانه هو الاصل بحسب الاعتبار ولم القسم الراسخ في الاشتهار
ولما كان القسم الثاني ممكنا وكان واقعا مذكورا في لسان الاوائل
من ائمة هذه الصناعة وكان فيه ضرب من الدقة والغموض اشتغل
بعد بيان الاول ببيان ذلك ايضا تتميما للاصالة بنوعيها وتكميلا للفرعية
بقسميها فاذا اتبع الاعراب الاصلي فهو متناول للاصليين واذا قيل
غير الاصلي فهو شامل للفرعيين وهي اي المضمرات على ضربين متصل
وهو ما لا ينفك عن اتصاله بشيء في المتصل الاصطلاحي الا تصاله
اللغوي فلا دور وهو اي المضمر المتصل ثلثة اي ثلث صيغ

صيغة

صيغة للمرفوع وصيغة للمنصوب وصيغة للمجرور وكل منها اي من هذه
الثلثة بارز اي ظاهر ملفوظ الا المرفوع اي مرفوع الضمير اي الضمير
المرفوع فانه يجيء مستكنا ايضا فعلم ان الاستكنان والاستتار
من خواص الضمير المرفوع واما المنصوب والمجرور فلا يكونان الا بارزين
البتة والضمير المستكن هو المنوي الذي لا يمكن التلفظ به ويطلق عليه الاستكنان
نحو هو في زيد ضرب اي ضرب هو فقط وكل منها بارز الا المرفوع عبارة
قلقة مقلقة وصحيح العبارة ان وكل منها بارز دائما الا المرفوع اما
لازما او غير لازم فتقسيم للمستكن الى اللازم وغير اللازم وهو وصف
للفعل مستكنا واللازم في اربعة افعال افعل بصيغة الامر فان
انت مستكن فيه اي افعل انت وافعل اي انا ونفعل اي نحن
وتفعل اي انت اذا كان للمخاطب المذكر احترازا عنه اذا كان للمؤنث
نحو تفعل هند فانه لا يجب الاستكنان هناك فاذا اظهرت هذه
الضماير فالظاهر تاكيد للمستتر لا نفسه وغير اللازم في يفعل وتفعل
والذي يفصل بين اللازم وغير اللازم ان اللازم الاستكنان يمتنع
ان يسند الى فاعل ظاهر فانه يمتنع ان يقال افعل زيد بصيغة الامر
وكذا اخواته المذكورة وغير لازم الاستكنان ما يجوز اسناده الى فاعل
ظاهر فانه يجوز ان يقال يفعل زيد وتفعل زيد فان قيل دعوى اللزوم
في الامر منقوض بقوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة فان قوله وزوجك
معطوف على المستتر في اسكن وشرط صحة العطف اقامة المعطوف
مقام المعطوف عليه فتقديره اذن اسكن زوجك وهذا اسناد
الى الفاعل الظاهر قلنا كونه عطفا على المستتر ممنوع بل هو بتقدير الفعل
عطف على ما قبله تقديره اسكن انت وليسكن زوجك ولو سلم فهو
تغليب والتغليب من باب المجاز وكلامنا في الحقيقة فليتامل وكذا الاستكنان
غير لازم في اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة لقصور
هذه الصفات في القوة عن الافعال فانه يقال زيد ضارب جيرانه

ومضروب اخوانه وحسن ضيفانه فانه لا ضمير في هذه الصفات
في هذه الحالة اذ هي مسندة الى الظاهر والاثبات مقوله واذا رفعت
بها اي بهذه الصفات اسما ظاهرا بقيت هذه فارغة اي خالية
عن الضمير والمنفصل كالمظهر في استقلاله وفي انه يمكن التلفظ بابتداء
شرع في تفسير الضمير المنفصل بعد الفراغ عن تفسير الضمير المتصل يعني
ان المنفصل هو المستقل في التلفظ فهو اي المنفصل يكون للمرفوع
والمنصوب ولا مجرور له اذ الجار والمجرور لشدة امتزاجهما لا يجوز
ان يفصل بينهما بشيء ولا كذلك المرفوع والمنصوب فانه يجوز
ان يقال ما ضرب الا هو كما يقال ما ضرب الا زيد وان يقال ما ضربت
الا اياه كما يقال ما ضربت الا زيدا وعدد الفاظ المنفصلة
سبعة واربعون لفظا المرفوعة منها اثنا عشر لفظا انا للمتكلم
الواحد نحن للجمع والتثنية وانت انتما انتم انت انتن في الجمع المؤنث
هو هما هم هي هن وهذه الالفاظ وان كانت في الظاهر احدى عشر
الا ان نحن في الحقيقة لفظان فانه باعتبار كونه للجمع لفظ وباعتبار
كونه للتثنية لفظ فصار المجموع اثنا عشر والمنصوبة كذلك اي
هي ايضا اثنا عشر لفظا نحو اياي ايانا اياك بفتح الكاف واياك
بكسر الكاف اياكما اياكم اياكن اياه اياها اياهما اياهم اياهن
فهذه اربعة وعشرون لفظا والمتصلة ثلثة وعشرون المرفوعة
منها احدى عشر فعلت بضم التاء لانه متكلم واحد فعلنا فعلت
بفتح التاء فعلت بكسر التاء فعلتما فعلتم فعلتن تفعلين للواحد
المؤنث فعلا فعلوا فعلن في جمع المؤنث والمنصوبة اثنا عشر
اكرمني اكرمنا اكرمك بفتح الكاف اكرمك بكسر الكاف اكرمكما
اكرمكم اكرمكن اكرمه اكرمها اكرمهما اكرمهم اكرمهن ولفظ المجرور كلفظ
المنصوب فيقال غلامي غلامنا غلامك غلامك غلامكما غلامكم غلامكن
غلامه غلامها غلامهما غلامهم غلامهن كما يقال اكرمني الى اكرمهن بلا التفصيل

المذكور

المذكور الا ان ياء المتكلم في المنصوب يلحقه نون عماد نحو ضربني واكرمني
فانه لا يقال ضربي واكرمي حفظا للفعل عن الكسرة ثم حمل على الفعل
ان واخواتها فقال انني وفي المجرور لا يلحقه نون العماد نحو غلامي ولي
وبي واشباه ذلك الا في مني وعني ولدني وقطني وعني وحسبي لان هذه
الحروف مبنية على السكون وفي ذلك ابقاء لسكونها وياء المتكلم اذا كان
معه غيره اي اكرمنا وغلامنا الى غير ذلك ويكون ما قبلها ساكنا في المرفوع
في نحوه
وفي المنصوب يكون باقيا على حاله يعني اخر الماضي باق على فتحته
في المنصوب وساكن في المرفوع فتقول اكرمت واكرمنا ودعوت ودعونا
ورميت ورمينا واعطينا وفي المنصوب اكرمني واكرمنا ودعانا واعطانا
وانما قال باقيا على حاله ولم يقل على فتحته ليتناول المعتل نحو دعانا
واعطانا ولهذا تعرض له في التمثيل والسر في الاسكان في المرفوع وفي
الابقاء في المنصوب ان الفاعل كالجزء من الكلمة فلو ابقي اخر الماضي
في المرفوع لزم توالي اربع حركات في كلمة واحدة نحو ضربنا بخلاف
المنصوب فانه ليس كالجزء فلا بأس هناك باجتماعها **خاتمة
الكتاب** جمع المص طائفة من كل مفروزة من امثالها وسماها
باسم على حدة واختار في هذا الاسم اسما ينبئ عن وصف جناب المقصود
وهو ختم الكتاب فقال خاتمة الكتاب كما انهم يسمون ما قبل
بالفصول والابواب او المراد انه وصف لاسم موصوف محذوف
اي مسئلة خاتمة للكتاب واسناد الختم اليها مجاز عقلي اذ الخاتم هو المصنف
لا المسئلة فلفظ الخاتمة على التقدير الاول اسم بل بعض اسم والتاء
للنقل من الوصفية الى الاسمية وعلى الثاني هو وصف والموصوف مقدر
والاضافة لفظية من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وعلى
كل تقدير ففي الكلام حذف اي هذه خاتمة الكتاب ولما فرغ المولى
تفسير العامل لما كانت الضماير المرفوعة المستكنة في افعالها على التفصيل
المذكور فاعلا لافعالها وكان الفاعل معمولا للفعل وكان ضمير الاسم تلفظه

والاستتار صورة الاضمار بمعنى الحذف والتقدير وكان تكثير الامثلة
في هذا الباب بتحقيقها الاضمار المحمود وتقريرها في الثبت واليقين حاول
ان يذكر اسماء العامل منه لمناسبة مجهول الاول لظهوره وقوة العلم به
بالامثلة المذكورة المتكثرة حتى بها به وجعل الثاني حقيقتها فقال
وكان اضمار المحذوف ثابت ومحقق كذلك اضمار العامل والمعتبر في هذا التشبيه
هو جانب الصورة فقط كما اشرنا اليه والا فهذا اضمار وذاك
اضمار آخر فاين هذا من ذاك والمقصود تكثير الفائدة فنقول
وكما بالواو وهذه الواو استينافية واقعة في صدر الكلام من غير ملاحظة
عطفها على شيء على نمط قوله تعالى واتقوا الله ويعلمكم الله على ما
مر جوابه فان هذه الواو استينافية والا لزم عطف الخبر على الانشاء
ومن هذا التعبير الآية الاخرى ومن يضلل الله فلا هادي له ويذرهم
فيمن رفعه ومن هذا التعبير قولهم على الحكم المأتي يوما اذا قضى قضيته
ان لا يجور ويقصد وذلك في السماعية قليل منه اضمار ان نا صبة
للمضارع بعد الحروف الستة التي هي حتى ولام الجحد ولام كي واو بمعنى
الى وواو الصرف وقد مرت تمثيله على التفصيل في الباب الثالث
واضمارات الجازم مع فعل الشرط فيما يجاب بالفاء الا انما استثني منه
كما حققته في الباب الثالث حيث قال هناك وينجزم بان مضمرة في جواب
الاشياء التي يجاب بالفاء الا النفي ومنه اضمار رب بعد الواو
والفاء وبل في قوله وبلدة لا يرام حائفة اي رب بلدة في بعض نسخه بعد الواو
وعليه قول رؤبة وقاتم الاعماق خاوي المخترق مشتبه الاعلام لماع
الخفق فقوله وقاتم مجرور باضمار رب بعد الواو لكثرة الاستعمال
وعليه البصريون او بالواو لتنزيلها منزلة رب وعليه الكوفيون
والقاتم المظلم والاعماق جمع عمق كالافراخ جمع فرخ والآل جمع [illegible]
على سبيل التشبيه والالحاق بباب فلس في الصحاح العمق والعمق
ما بعد من اطراف المفاوز ويروى الاعماق بالغين المعجمة بمعنى واحد
كذا في شرح

كذا في شرح الابيات لاصلاح المنطق والخاوي من خوى البيت اذا خلا
والمخترق الطريق والممر والاعلام جمع علم وهو ما يهتدى به في الطريق
والخفق اضطرابه والمراد به السراب الخافق وجواب رب محذوف
اي قطعته او سلكته وقول امرئ القيس فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع
مثال لاضمار رب بعد الفاء وتمام المصراع الثاني فالهيتها عن ذي
تمائم محول وحبلى جمعه حبالى والطروق هو الاتيان بالليل
لا غير والمرضع امراة ترضع وليدها وللبصريين في مثله مذهبان
فعند الخليل انه على معنى النسب كلابن وتامر وعند سيبويه انه صفة
بائن في مرضع نحو حائض الهيتها اي شغلتها والتمائم جمع تميمة وهي
التعويذة المعهودة للصبيان ومحول اي الذي اتى عليه حول واحد
والخطاب في مثلك لعنيزة محبوبة امرئ القيس ومعنى البيت لا تلومي
يا عنيزة على حكم امراة حبلى مثلك قد طرقتها واتيتها ليلا وشغلتها
عن رضيع لها عليه تمائم قد حال عليه الحول
وقول الآخر بل بلد ذي صعد واصباب مثال لاضمار رب بعد بل
والصُّعُد جمع صعيد كطرق جمع طريق وكذا صُعُدات كطرقات
والصعيد التراب على وجه الارض قال الله تعالى فتصبح صعيدا
ح زلقا والاصباب جمع صبب وهو ما انحدر من الارض كذا في الصحاح
ومن ذلك اي من قبيل اضمار العامل قولهم الناس مجزيون باعمالهم
ان خيرا فخير اي ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير ذكر سيبويه في اعرابه
وجوها اربعة الاول ان ينصب الاول ويرفع الثاني اي ان كان
عمله خيرا فجزاؤه خير باضمار كان مع اسمها لان حرف الشرط قرينة
مشعرة به وباضمار المبتدأ من الثاني بدلالة الفاء الجزائية المشعرة
بالجملة الاسمية الثاني ان يرفعهما باضمار كان واضمار خبره في
الاول واضمار المبتدأ في الثاني تقديره ان كان في عمله خير فجزاؤه
خير الثالث ان ينصبهما تقديره ان كان عمله خيرا فيجزى خيرا

او فحكان جزاءه خيرا الا بان يرفع الاول وينصب الثاني تقديره ان كان
في عمله خير فكان جزاءه خيرا واحسن هذه الوجوه هو الوجه الاول
ولهذا خصه المص بالذكر وهذه السماعية لا تضمر الا في شيء اخر دل
عليه يعني ان العامل السماعي اذا اضمر فلا بد هناك من قرينة لفظية
مشعرة بالمحذوف كما ترى في اضمار الناصبة من الحروف الستة
وفي اضمار الجازمة من فعل الشرط والفاء وفي اضمار رب بعد الواو
وبل والفاء وفي اضماره كان من حرف الشرط ولهذا تراهم يحكمون
بشذوذ اضمار الجار في قولنا الله لافعلن اذ لا شيء هناك في
اللفظ يدل عليه فقوله وهذه السماعية اي هذه العوامل السماعية
والعوامل القياسية لا تضمر الا بدلالة الحال او ما يبين من الكلام
فاضمار السماعية مخصوص بالقرينة اللفظية واضمار القياسية
غير مخصوص بها بل قرينتها اعم من ان تكون حالية او مقالية
والسبق ليس بلازم كما يشعر به ظاهر كلامه فقولك هو مبتدأ خبره
محذوف تقديره هو من الاول فقولك يرشدك الى ذلك قوله ومن
الثاني قوله لك للمتهيئ اي لمن تهيأ للسفر مكة وللمستهلين
اي الجماعة يطلبون الهلال باضمار تريد في الاول اي تريد مكة
وباضمار ابصر في الثاني لدلالة الحال على ذلك فان المقام قرينة
ولم يوجد في اللفظ قرينة لفظية مشعرة بالمحذوف ومن الثالث اي من
قبيل المحذوف بالقرينة اللفظية قوله تعالى بل ملة ابراهيم حنيفا
باضمار نتبع لدلالة قوله كونوا هودا او نصارى في قوله تعالى
وقالوا كونوا هودا او نصارى قل بل ملة ابراهيم حنيفا لانه لما
اضرب عن قولهم كونوا هودا او نصارى ونصب الاسم بعد حرف
الاضراب كان ذلك قرينة على ان المراد نتبع والاضمار اي اضمار
القياسية بدون ذلك اي بدون القرينة الحالية او المقالية
لا يجوز او المراد اضمار السماعية والقياسية بدون ما ذكرنا من القرينتين

لا يجوز

لا يجوز وترتيب هذا الاضمار الاضمار على شريطة التفسير
لان الدال عليه لفظا ايضا الا انه يعقبه وفي الاول الدال عليه يسبقه
يعني ان الاضمار على شريطة التفسير مثل القسم الثاني من قسمي
الاضمار في ان القرينة في كل منهما لفظية الا ان بينهما تفاوتا
من وجه وهو ان القرينة اللفظية فيما سبق سابقة على المضمر
المقدر وفي الاضمار على شريطة التفسير متاخرة عنه ولما كان بينهما
تناسب من وجه وتفاوت من وجه جعل هذا قريبا منه فقوله لان
الدال عليه لفظا ايضا ليس كما ينبغي لان قوله ايضا قيد للاضمار
على شريطة التفسير لا اللفظ فحق العبارة ان يقال لان الدال عليه
ايضا لفظ ومن قبيل الاضمار بدلالة الحال ما اورده سيبويه
في كتابه وهو حجة منها قولهم اخذته بدرهم فصاعدا واخذته بدرهم
فزائدا كانه قيل فزاد الثمن صاعدا وزائدا فقولهم فصاعدا وقولهم
فزائدا انتصب باضمار فعل متروك اظهاره لكثرة استعمالهم المنصوب بين
ومنها قولهم ديار مية اذ مي مساعفة ولا يرى مثلها عجم ولا عرب
كانه قيل اذكر ديار مية الا انه لا يذكر اذكر لدلالة الحال عليه ولكثرة
استعمال المنصوب في كلامهم هذه عبارة سيبويه في الكتاب
ثم قال ومن العرب من يرفع الدار والديار كانه يقول تلك دار
وتلك ديار قال عمرو بن ابي ربيعة ربع قواء اذاع المعصرات به
تقديره ذاك ربع ومثله قوله هل تعرف اليوم رسم الدار والطللا
كما عرفت بجفن الصيقل الخللا دار لمروة اذ اهلي واهلهم
بالكانسية نرعى اللهو والغزلا اي تلك الدار ومنها قولهم كليهما
وتمرا تقديره اعطني كليهما وتمرا حذف الفعل لدلالة الحال عليه
ومنها قولهم كل شيء ولا شتيمة حر اي افعل كل شيء ولا تفعل شتيمة
حر اي لا ترتكب حذف الفعل لدلالة الحال عليه ومنها قولهم كلاهما
وتمرا اي لي كلاهما وزدني تمرا وبالجملة فهذا باب واسع وفيما ذكرنا

كفاية فان من لم يستضئ بمصباح لم يستضئ باصباح فمن لم يجعل الله
نورا فما له من نور فليس من شانه ان يطلع على حقايق الامور
فلنقبض عنان العلم في هذا المقام حامدين لله ذي الآلاء
والانعام ومصلين على افضل رسله محمد سيد الانام
وعلى آله واصحابه مشيدي الدين والاسلام وعلى من تبعهم
باحسان الى يوم القيام ما طلع بدر وتهلل غمام فلقد وفق الله
عز سلطانه وجل برهانه عبده الضعيف شيخ علي بن محمد البزاز
ابن محمد بن مسعود بن محمود الشاه رودي البسطامي وفقه الله
لما يحبه ويرضاه وحقق مسئوله ومأموله في اولاه واخراه
وجعل سعيه هذا سعيا مشكورا وعمله عملا مبرورا وحط عنه
بذلك اوزاره واثقاله وحقق بفضله الواسع آماله
واصلح بكرمه الكريم افعاله واعماله لتحرير هذه الفوائد وتحقيق
هذه الفرائد بعبارات رائقة واستعارات شائقة مع
اضافات شريفة وتصرفات غريبة عجيبة صارفا ريعان
شبابي وعنفوان عمري الى تكميل هذه الامور قاطعا النقاع
عن مواقع الظلمة الى مواقع النور حين كان اترابي مشتغلين بملذات
الدنيا منتقلين من لذة الى لذة يلتذ به ويهوى راجيا من الله
ذي الفضل والاحسان ان تبيض وجهي يوم تبيض وجوه
وتسود وجوه ولقد قضى ذلك في غرة شهر الله المبارك شوال
لسنة اربع وعشرين وثمانمائة من الهجرة النبوية على صاحبها
الصلوة والتحية بالمدرسة المباركة المشهورة الموسومة
بالمدرسة الغياثية الواقعة في بطن دار السلطنة هراة حماها الله
عز وجل من جميع الآفات والعاهات ولقد كان هذا الفقير
يومئذ ابن احدى وعشرين سنة فلله الحمد اولا واخرا وظاهرا وباطنا
يا ناظرا سل بالله رحمة على المصنف واستغفر لكاتبه

والخير

واطلب لنفسك من خير تريد بها من بعد ذلك غفرانا لصاحبه
قد استراح القلم في اواسط ربيع الآخر
لسنة سبع وتسعين والف من الهجرة النبوية
على صاحبها افضل الصلاة
والتحية

بلغ المقابلة
بنسخة الاصل

قوله من سروات القبائل السَروَاة جمع سَرَاة وسراة كل شئ ظهره ووسطه واصله والفها منقلبة عن الواو لقولهم في الجمع سَرَوات وفي الحديث ليس للنساء سروات الطريق اي اوساطه ولكنهن في الجوانب يمشين وهو في الاصل ماخوذ من سَرَوت عنه الثوب اذا كشفته اذ الظهر منكشف باد ولذلك يحيت ظهرا لظهوره كذا ذكره صاحب الاز[...] في ضرام السقط في قول ابي العلاء المعري ليهنك المجد الذي تبنيه فوق سراة النجم لا ينهدم

بسم الله الرحمن الرحيم

احق خبر يكون مبتداه الصحائف • واحسن نثر يفوق منه حدائق اللطائف • حمدا لله الذي نصب النحو في الكلام • منزلة الملح في الطعام • وجزم دقائقه عن لصار الطغام • فانه انفع العلوم واهدى الى المقصود والمرام • والصلاة والسلام على محمد المبعوث من سَروَاتِ القبائل • المنعوت بتوضيح البراهين وتنقيح الدلائل وعلى اله واصحابه الذين بهم الاعراب في رفع الاسلام • والبناء في كسر اداة الكفر والظلام وبعد فان انجب العلوم رفعا واعظمها نفعا • واجدرها بصرف الخواطر • واولاها بالافتتاح في الدفاتر هو علم الاعراب لكونه مناطا للدين القويم • ومدارا للصراط المستقيم ومورثا في كل شئ غاية الايقان • لا سيما في كلام الله المنزل المسمى بالقرآن لعموم عوائده • وكثرة فوائده • فبالحري ان يجعل طلاب العلوم الاسلامية عنان الاعتناء اليه مصروفا • وان يتخذوه وان كان لطباعهم مانوسا مالوفا • ثم اني طالما رايت المختصر المنسوب الى الامام الهمام • كشاف المشكلات حلال المعضلات • استادنا استاد الكل انسان عيون العالمين • سعد الحق والملة والدين التفتازاني • تغمده الله بغفرانه • وبوأه بحبوحة جنانه • وكان مشتملا على غرر الفوائد ومنطويا على درر الزوائد • وكان في بعض الفاظه انعقاد يحتاج الى ايضاح وتسديد • واطلاق يفتقر الى تقييد • فما جيت وزحت ان اشرحه شرحا يميط خفاءه • ونبين رموزه واشاراته وايماءه في طيبي بقوله • اراك على شفا خطر مهول • بما اودعت واستك

من فضول

الطغام اوغاد الناس كذا في الصحاح ويقال بالفارسية ناكس منه

قوله بهم الاعراب في رفع الكلام فيه وجوه ثلثة الاول ان الاعراب بمعنى الاظهار لغة الثاني بمعنى التحبب اي تحببوا يحببون رفع الكلام الثالث ان الاعراب بمعنى ازالة الفساد اذ الاعراب بهذه المعاني الثلثة كما سيجي تفصيل ذلك في الشرح منه

قوله فبالحري خبر مبتداه قوله ان يجعل طلاب العلوم اي جعلهم ملتبس بالحري اي بكونه جديرا وفيه وجوه الاول فتح الحاء وكسر الراء وتشديد الياء الثاني فتح الحاء والراء وسكون الياء الثالث فتح الحاء وكسر الراء وسكون الياء منه

من فضول • وكنت فيما بين ذلك اقدم رجلا واوخر اخرى • الى ان اشار الي من به يتصعد رتبة الدين والدنيا • ويتطأطأ دون سرادق جلاله رقاب الامراء والوزراء • وبه حضرة اصف العهد سليمان وملاذ اهل العالم بعدله واحسانه • رافع مراتب العلم الى الغاية القصوى ناظم مصالح ارباب الدين والدنيا • المنصور من السماء المظفر على الاعداء الامير الاعظم شاهملك بهادر لا زال اثار معدلته لامعة على صفحات الليالي والايام • واطناب دولته مربوطة باوتاد الخلود والدوام • فانه هو الذي يتلألأ بين الامراء تلألؤ الشمس بين الكواكب في افق السماء • فالمرجو من كرمه ان يسكت عن مواخذاتي في جمع ذلك كل لسان • ويمنع عن اصابتي بالتخطئة كل انسان • فاني بالنقصان لمعترف • ولحظي بالمقترف • فشرعت فيه على مقتضى رايه • وشرحت له شرحا وافيا لحل عبارته وسميته بالرشاد في شرح الارشاد • فجاء بحمد الله كما يرتضيه القلوب والطباع • وتشتهيه الاذان والالسن والاسماع • معولا على كرم الاخوان والخلان • فانه اول قطرات سحابة من بحر العرفان • ان هو الا ذكر للعالمين • ولتعلمن نباه بعد حين

قال المصنف رفع الله درجته في العليين الحمد لله واقول وانا الفقير المفتقر الى رحمة الله الباري شيخ علي بن مجد الدين بن محمد بن مسعود ابن محمود الشاهرودي البسطامي غفر الله تعالى ذنوبه وستر في الدارين نقصانه وعيوبه اثر المصنف رحمه الله بعد التيمن بالتسمية افتتاح الكتاب بحمد الله بهذه الوتيرة اقتداء بخير الكلام واقتفاء بسنة نبينا عليه الصلاة والسلام وافادة لمعنى الثبوت والدوام فقوله الحمد مبتدا خبره قوله لله وهو في الاصل كان ظرفا لغوا ثم صار ظرفا مستقرا وقدم الاول على الثاني اذ الاصل تقديم المبتدا ولا صارف والحصر حاصل اذ المبتدا معرف بلام الجنس ثم ان نعم الله عز وعلا على كثرتها قسمان دائمة ثابتة وحادثة متجددة

فاختار المصنف الحمد عليها عبارة ذات وجهين لتقييد في احدا الوجهين
ما يناسب الاول وفي الاخر ما يناسب الثاني ومن ههنا اختلف اختيار العلماء
فمنهم من يختار الجملة الاسمية ومنهم من يختار الفعلية جريا على قضية التناسب
ثم ان الله عز وعلا كما يستحق الحمد لجزيل الالاء وجميل النعماء كذلك يستحق الحمد لجلال
ذاته وكمال الصفات فعلق المصنف رحمه الله حمده اولا باسم ذاته المستجمع لجميع
الصفات والكمالات بقوله لله و وصفه ثانيا بصفة مخصوصة تناسب
المقصود رعاية لبراعة الاستهلال فقال **الذي جعل بكلمة علم الاعراب**
مرفوع البناء جعل صلة فاعل صلة الموصول وجعل قد جاء لمعان الاول
بمعنى خلق قال الله تعالى جعل لكم السمع والابصار والافئدة الثاني
بمعنى صير قال الله تعالى فجعلهم جذاذا الثالث بمعنى سمى قال الله تعالى وجعلوا
الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا الرابع بمعنى طفق جعل فلان يفعل كذا
اي طفق والمراد ههنا هو المعنى الثاني والمراد بالكلمة ههنا هو الكلام
على وتيرة قوله تعالى وكلمة الله هي العليا اي كلامه وفي الحديث الكلمة الطيبة
صدقة اي الكلام الطيب والباء هي السببية على وتيرة قوله تعالى فبظلم
من الذين هادوا وعدل عن الكلام الى الكلمة لوجوه الاول الاقتداء
بخير الكلام والاقتفاء بسنة النبي عليه الصلاة والسلام كما ذكرناه انفا
الثاني ان الكلام يوصف بالمهمل والمستعمل فيقال هذا كلام مهمل والكلمة لا توصف
بالاهمال الثالث ان الكلمة ابلغ ههنا لما فيها من الاشعار بان رفعة علم
الاعراب بسبب كل جزء من اجزاء كلامه الرابع ان ذكر الكلمة انسب بالاعراب
اذ الاعراب محله الكلمة دون الكلام والمراد بعلم الاعراب علم النحو وهو علم
لغلبة الاستعمال وعدل عنه اليه لانه انسب بذكر البناء وهو من قبيل
صنعة المطابقة على نمط قوله تعالى يحيي ويميت وهو من قبيل اضافة العام
الى الخاص على نمط قولهم شجر اراك والاضافة بيانية نص عليه المصنف رحمه الله
وفيه بحث اذ القوم مصرحون بان الاضافة البيانية مشروطة بان يكون
بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص من وجه على نمط خاتم فضة

المفتاح

قد جاء جعل لمعان

الكلام يوصف بالمهمل واما الكلمة فلا

علم الاعراب علم لعلم النحو

الاضافة البيانية مشروطة بان يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص من وجه

وههنا ليس كذلك ولهذا تراهم يصرحون بان الاضافة في قولهم حج الحاج
لامية اذ الاول اعم والثاني اخص مطلقا اذ الحاج في العرف
لا يتناول الا المضاف والمعنى ههنا ان الله عز وعلا جعل بسبب كلامه
الكريم وقرآنه العظيم علم النحو رفيع القدر عظيم الشان وذلك لانه
كلام اعلى واجل من كل كلام وهو مع جلالته يتوقف فهم معانيه على علم النحو
فصار علم النحو بهذا الاعتبار رفيع المقدار عظيم الاعتبار قال
صاحب الكشاف في قوله تعالى ان الله بريء من المشركين ورسوله وحكي
ان اعرابيا سمع رجلا يقرأ بجر رسوله فقال ان كان الله بريئا
من رسوله فانا منه بريء فذكره الرجل عند عمر رضي الله عنه فحكى الاعرابي
قراءته فعند ذلك امر عمر رضي الله عنه بتعلم العربية ويروى ان ابا الاسود
الدئلي قال دخلت على علي رضي الله عنه فرأيته متفكرا فقلت فيم تتفكر
يا امير المؤمنين قال اني سمعت ببلدكم لحنا فاردت ان اصنع في النحو
العربية شيئا ليكون حافظا للالسنة عن الخطاء فالقى الي صحيفة فيها
بسم الله الرحمن الرحيم الكلمة ثلثة اقسام اسم وفعل وحرف فالاسم ما انبأ عن المسمى
والفعل ما انبأ عن الفاعل والحرف ما انبأ عن معنى في غيره ليس باسم
ولا فعل وقد كان في الصحيفة شيء من باب التعجب ايضا فقال انح
هذا النحو واعلم يا ابا الاسود ان الاسماء ثلثة ظاهر ومضمر وشيء
ليس بظاهر ولا مضمر قال ابو الاسود فجمعت اشياء وعرضتها
عليه وكانت تلك الاشياء حروف النصب ان وان وكان
وليت ولعل ولكن لم اذكر لكن فقال لم تركتها فقلت لم احسبها منها
فقال هي منها فزدها وبالجملة فهذا العلم علم جليل فوائده جزيل عوائده
لا يوجد علم من العلوم الاسلامية الا وهو محتاج اليه فهو اذن مرفوع
البناء فعلى الظاهر مرفوع البناء استعارة بالكناية وتخييلية شبه النحو
بشيء له بناء فاثبت له الرفعة تخييلا **منصوب اللواء** منصوب
مفعول ثالث لجعل على نمط قوله تعالى فجعلناه هباء منثورا على انه

عليه

صاحب الكشف اي جعل حاجبا لرفعه البنا ونصب اللوا او جعل منصوبا اللوا على انه مفعول بعد مفعول وجعل صفة لمرفوع البنا بحيث لا يقبله طبع سليم وهو ايضا استعارة على النمط السابق **مجرور ذيل الشرف** مجرور منصوب على نمط المنصوب شبه النحو بان له ذيل لباس فاثبت له ذيلا فذكر الجر ترشيح **بجزم القضاء** اي بالقضاء المجزوم القاطع الموصوف بعدم الدافع وهو متعلق بالمجرور ويجوز ان يكون متعلقا بجعل على نمط التعقيد على وتيرة قولهم اكلت من بستانك من تمر وعليه قوله تعالى كلما رزقوا منها من ثمرة **فوق السماء** متعلق بقوله مجرور ذيل الشرف وهو اشارة الى ان الرفعة بلغت غايتها ولا يخفى ما في كلامه من لطايف الجمع بين الاعراب والبناء والرفع والنصب والجر والجزم **والصلاة على محمد المبعوث بمحاسن الافعال** لما كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم واسطة بين الله عز وجل وبين عباده وكان وصول الفيض منه اليهم غير ممكن الا بتوسطه اذ الطرق الى الله كلها مسدودة الا طريق النبي الامي العربي لزم العكوف لكل احد على بابه ووجب على كل تبرك الا التي بجنابه وكما انه صلى الله عليه وسلم واسطة بيننا وبين الله تعالى كذلك اله وصحبه وسايط بيننا وبينه صلى الله تعالى عليه وسلم فلا جرم عقب المص رحمه الله حمد الله عز وجل بالصلاة عليه وعقب الصلاة عليه بالصلاة على اله واصحابه تكميلا تكميلا لسلسلة الفيض وتعليما لطريق الاستفاضة وتنبيها على ان هذا هو الصراط المستقيم فمن عدل عنه فهو في الضلالة مخلد مقيم وعقب الحمد اولا باسم الذات وعقبه ثانيا ببعض الصفات وعكس الامر هنا في الصلاة تنبيها على ان الاستحقاق الذاتي انما هو منصب الالوهية وحده لا شريك له واما النبي فلا خفاء في انه غير الرسول اي ان بينهما فرقا نص عليه التنزيل الالهي وما ارسلنا من قبلك من رسول ولا نبي انما الخفاء في وجه الفرق فذهب صاحب الكشف الى ان الرسول من جمع بين المعجزة والكتاب المنزل عليه والنبي من لم ينزل عليه

كتاب

كتاب هذا كلامه في سورة الحج وظاهر هذا الكلام مشعر بان الرسول مشروط بكونه صاحب كتاب والنبي مشروط بعدمه فبينهما اذن تباين وظاهر كلامه في سورة مريم مشعر بان النبي اعم لانه قال الرسول الذي معه كتاب والنبي الذي ينبئ عن الله عز وجل وان لم يكن معه كتاب كيوشع عليه السلام وكلاماه هذان وان كانا متنافيين ظاهرا الا انه مع ذلك يرد عليه ان كثيرا من الرسل لم يكونوا ذوي كتاب فانه تعالى قد صرح بان اسمعيل والياس ويونس ولوطا من المرسلين ولم يكن لهم كتاب وبهذا يظهر ضعف ما قاله المص رحمه الله في العقائد من الفرق بين الرسول والنبي انه قد يشترط في الرسول الكتاب والنبي اعم واثر النبي على الرسول اذ هو ينبئ عن الشرف والارتفاع في الجملة نظرا الى ماخذه بحسب اصل اللغة لانه من النباوة وهي الارتفاع على قول فقوله محمد عطف بيان للنبي وقوله المبعوث اي المرسل يقال بعث فلانا اي ارسله وعدل عنه اليه تنبيها على الاهتمام اذ هو مستعمل غالبا فيما هو مهم جدا وقوله لمحاسن الافعال اي لتكميل محاسن الافعال على ما قال صلى الله تعالى عليه وسلم بعثت لاتمم مكارم الاخلاق او لتعليم محاسن الافعال وبالجملة فالمضاف مقدر والمحاسن جمع حسن على خلاف القياس ومحاسن الافعال كل خصلة يرتضيها العقل والشرع **المنعوت** اي الموصوف **باحاسن الاسماء** الاحاسن جمع احسن كالافاضل جمع افضل يعني انه صلى الله عليه وسلم موصوف بانه مسمى باسماء هي احسن اسماء المخلوقين **واله** معطوف على نبيه لا على محمد لفساده **واصحابه المصنوع الحرف فسر قوم فتح الارجاء وكسر الاطاء** الال اصله اهل وتصغيره اهيل الا انه خص استعماله بذوي البيوتات الشريفة اعم من ان يكون ذلك الشرف بحسب الدنيا الدنية او بحسب الاخرة السنية وال الرسول المتابعة على ما روي عنه صلى الله عليه وسلم حين قيل له من الك فقال كل مؤمن ومؤمنة فعطف الاصحاب اذن تخصيص بعد التعميم تنبيها على رفعة شان الائمة وعلو مكان الخلفاء الاربعة والحرف جمع حرف والحرف بحسب اللغة الطرف قال الله تعالى ومن الناس من يعبد الله على حرف اي على طرف من الدين

ضعفه ما قال المص في العقائد من ان الفرق صح

لا فی وسطه و قعیده و هذا امتن لکونهم علی قلق و اضطراب فی جنبهم لا علی
سکون و طمانینة کالذی یکون علی طرف العسکر فان احس بظفر
و غنیمة قر و الا فر کذا فی الکشاف و الارجا جمع الرجا مقصورا
و هی الجوانب و الاطراف قال الله تعالی و الملک علی ارجائها و فی علم
المصنوم فتح الارجا ای ضم الی حروف سیوفهم فتح اطراف العالم
و افاق الدنیا قال الله تعالی سنریهم ایاتنا فی الافاق اشارة الی
هذا المعنی و اشار بفتح الارجا و کسر الاعدا الی الایات الافاقیة
الالهیة الموعودة بقوله الجلیل سنریهم ایاتنا فی الافاق و هی الا مور التی
یسرا الله عز و جل بعد رسول الله صلی الله تعالی علیه و سلم للخلفاء الراشدین
و الاصحاب الناصرین لدینه من بعده فی افاق الدنیا و حتی رقعة العالم
و مغاربه و مشارقها فی بلاد الروم و العراقین و بلاد العجم و خصوصا من الفتوح
التی لم ترها عین و لم یسمعها اذن قبل ذلک من الغلبة و الظفر علی الکفار
و الجبابرة المتکبرین بکثرة العدد مع قلة عدد اهل الاسلام الموصوفین
بالقوة البدنیة و المالیة مع ضعف هولاء و فقرهم و لا یخفی ما فی هذه
الخطبة من لطف نظم الجمع بین الاعراب و البنا و الجمع بین الرفع و النصب
و الجر و الجزم و الفتح و الکسر و الجمع بین المبعوث و المنعوت و بین الجمع
بین الافعال و الاسما و الحروف **و بعد** ای بعد حمد الله و الصلاة
علی نبی الله صلی الله علیه و سلم و بعد من الظروف المبنیة المنقطعة عن
الاضافة و انما بنی اذ هو شبیه بالحرف من جهة انه محتاج الی المحذوف
المنوی و انما بنی علی الضم اشعارا بان حرکته حال الاعراب مخالفة
لحرکته حال البنا **فهذا مختصر فی علم النحو** الفا علی توهم اما اذ الشئ
اذا عرف فی موضع و اشتهر وروده هناک جاز ترکه مع بنا الکلام علیه
لقوة الدلالة و انسیاق الذهن الیه و قد یقال ان اما هنا محذوف
و الواو قائمة مقامها و المبادرة الی التصریح بالاختصار ترغیب للطلاب
اذ الهمم قاصرة و اذهان اهل الزمان بالسنی الیسیر قائلة تسمیة

بالارشاد

183

بالارشاد اذ هو مرشد الی الصراط المستقیم او الحل احد الی مطالبه او الی
الدقائق و الحقائق و الجملة هذه صفة لمختصر و یجوز ان یکون مستانفة
لا محل لها من الاعراب **و سالت الله** عز و جل **ان ینفع به** ای بهذا
المختصر **الولد الاعز و کل من یحاول** ای یطلب **الرشاد** و هو الطریق
السوی **و ما توفیقی الا بالله علیه التوکل** هو نفی الشکوک و تفویض
الامر الی مالک الملوک **و به الاعتضاد** ای قوة العضد **و الیه التفویض
انه بصیر بالعباد** عالم بالضمائر و النیات **مقدمة** ای هذه مقدمة
فهو خبر و المبتدا محذوف و انما نکرها اذ لم یسبق لها ذکر لیشار الیها و کلا دة
الیها فلا معنی لتعریفها و ترک المص رحمه الله کیفیة ترتیب الکتاب
و کیفیة بنائه علی المقدمة و الالف م اختصارا و المراد بالمقدمة ههنا
مقدمة الکتاب و هی عبارة عما یرتبط به مسائل الکتاب ارتباطا یزید
فی البصیرة لا مقدمة العلم و هی ما یمتنع الشروع فی العلم بدونه و هو تصوره
بوجه ما و المقدمة ماخوذ من مقدمة الجیش و هی الجماعة الذین یتقدمون الجیش
من قدم بمعنی تقدم یعنی انها ماخوذة من قدم اللازم لا المتعدی و حینئذ ما
المقدمة و الموصوف مقدر و التقدیر هذه جماعة من الکتب حیث متقدمة و یجوز
ان یکون المتقدمة ماخوذة من قدم المتعدی و التقدیر هذه جماعة من الکتاب مقدمة
مقدمة نفسها علی سائر المباحث لاشتمالها علی ما یقتضی تقدیمها کما
ان العالم مقدم نفسه علی غیره لان علمه یقتضی تقدمه علی غیره **النحو
معرفة احوال اواخر الکلم من جهة الاعراب** یرید ان من المباحث
التی ترتبط بها مسائل هذا المختصر ارتباطا یزید فی البصیرة انما هو
ان یعرف اولا ان علم النحو ما هو و ذکر المعرفة منبها الی ان العلم عبارة
عن الادراک لان اسماء العلوم کالنحو مثلا یطلق اطلاقا شایعا علی معان
ثلثة الاول المعلومات التی هی القواعد و الاصول و کذا الثانی الملکة
الحاصلة منها الثالث ادراک تلک المعلومات و هذا المعنی هو المعنی الحقیقی
للفظ الا ان المعلوم لما کان له تعلق به شاع اطلاقه علیه ایضا اما مجازا

مقدمة

قوله النحو معرفة احوال اواخر الکلم ... تنبیه علی ان الاعراب الکلمة ...
[illegible]

فائدة المصنف رحمه الله بذكر المعرفة ههنا الى ان النحو ههنا عبارة عن المعنى الاول دون الثاني والثالث

المراد بالمعرفة

ولما كانت الملكة تابعة للمعلوم في الحصول وكان المعلوم تابعا لها في البقاء
شاع اطلاقه على هذا المعنى ايضا اما مجازا او اصطلاحا والمراد
بالمعرفة العلم والادراك مطلقا جزئيا كان معلومه او كليا والتعريف الذي
ذكره المصنف رحمه الله هو التعريف الظاهري المتداول المشهور في السنة القوم
وهو تعريف قاصر اما اولا فلان النحو باحث عن احوال اواخر الكلم من جهة البناء
ايضا وتركه المص فان قيل ذكر الاعراب دون البناء اشعار بان نظر النحو
واعتناءه بشأن الاعراب اذ الاعراب هو نصب عينيه ولقصارى نهاية
على ما صرح به صاحب اللباب قلنا هذا ليس بشيء لان مثل هذه الاعتبارات
غير جارٍ في التعريفات واما ثانيا فلان معرفة العرب بحسب السليقة داخلة
في التعريف وذلك ليس من النحو على ما صرح به صاحب المفتاح في قسم النحو
فالتعريف الصحيح الذي لا يحول حوله ريبة ما ذكره صاحب الكشاف والمفتاح
وغيرهما وحاصله ان النحو عبارة عن معرفة كيفية تركيب الكلام باعتبار
تادية المعنى الاصلي فقط معرفة مأخوذة عن استقراء كلام العرب مستنبطة
من قوانين مبنية على ذلك فيندرج فيه الاعراب والبناء ويندفع عنه معرفة
العرب العرباء ذلك بحسب السليقة وههنا تحقيق نفيس وحاصله ان الحركة
البنائية لا مدخل لها في تادية اصل المعنى بل المعتبر في تاديته هو الحركة الاعرابية
فقط مثلا هؤلاء في قولنا جاءني هؤلاء وضربت هؤلاء ومررت بهؤلاء
لما عرف انه مرفوع محلا على انه فاعل في الاول ومنصوب محلا على انه
مفعول في الثاني ومجرور محلا على انه معمول الجار قبله لا يعرف اصل المعنى اصلا
والكسرة البنائية في آخره لا مدخل لها في تادية اصل المعنى نعم لا بد ان يعرف
ايضا ان حركته بنائية لا اعرابية حتى لا يقع الغلط بهذا السبب فعلم النحو
اذن ليس الا معرفة حركة آخر الكلمة الحركة التي بها يتادى اصل المعنى
فتعريف المص اذن وتعريف القوم كلاهما واحد بلا تفاوت فمباحث المبنيات
اذن في علم النحو مذكورة لتتميم الفائدة وتكميل الصناعة لا لانها من النحو
فالاوضح عندي في هذا المقام ان يقال النحو معرفة اعراب الكلمة في التركيب

معرفة العرب السليقة ليس من النحو

ان الحركة البنائية لا مدخل لها في تأدية اصل المعنى

الكتابا

في وجه التسمية

الكتابا فاندفعت الاشكالات باسرها واتضح التحقيق الذي لا محيد عنه
فليتامل وقوله من جهة الاعراب اي من حيث الاعراب والنحو في اللغة
القصد وفي الاصطلاح ما اشار اليه تسمية معرفة الى آخره والاعراب
في اللغة الابانة والاظهار وسميت بها الحركة المخصوصة المعلومة اذ بها
يظهر المعاني التي هي الفاعلية والمفعولية والاضافة وقيل انه مأخوذ
من قولهم عربت معدته اي فسدت والهمزة للسلب نحو قولهم اشتكيت
زيدا اي ازلت شكايته كما سميت بها تلك الحركة اذ بها يزول الفساد ويندفع
الاشتباه وقيل انه مأخوذ من قولهم امرأة عروبة اي محبوبة كما سميت
تلك الحركة اذ بها يصير الكلام محبوبا عند السامع معقولها لديه والكلم
والكلمة بمنزلة التمر من التمرة وما يقال انه جمع الكلمة ففيه تسامح والمراد
انه جنس يطلق على القليل والكثير **فالكلمة لفظ موضوع لمعنى مفرد** لما اخذ
في تعريف النحو الكلمة حاول الآن ان يفسر الكلمة ويبين انها ماذا
فاللام في الكلمة لام العهد الخارجي اشارة الى المعهود المذكور سابقا والتاء
منسلخة عن معنى الوحدة فالكلمة مبتدأ وقوله لفظ خبره وانما لم يقل لفظة
اذ هو في الاصل مصدر فعليه اعتبار لصورة المصدرية على نمط قولهم امرأة
صوم ورجل ورجال صوم وفسر اللفظ بانه ما يتلفظ به الانسان مهملا
كان او مستعملا واعترض عليه بانه منقوض بكلمات الله وبكلمات الملائكة والجن
واجيب بان المراد بما يتلفظ ما من شانه التلفظ والمراد باللفظ الملفوظ
على نمط قولهم الدنيا ضرب الامير اي مضروبه فان قيل فالحركات الاعرابية
ملفوظة موضوعة مفردة وليست بكلمات اتفاقا اجيب بان المراد باللفظ
ما يستقل في التلفظ به وهي ليست كذلك فان قيل المنوي في ضرب في قولك
زيد ضرب كلمة اتفاقا وليس بملفوظ اجيب بان اللفظ يتناول الملفوظ
حقيقة والملفوظ حكما ولا يخفى ضعف هذا الكلام والوضع تعيين اللفظ
بازاء المعنى والمفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه فقوله موضوع صفة
لفظ وقوله لمعنى صفة بعد صفة واللفظ احتراز عن الخط والعقد والاشارة

مفرد

والنسبة والوضع اخراج للمهملات والمفرد اخراج للمركبات والوضع
جار في المركبات ايضا جريانه في المفردات فعبد الله ونحوه اذا كان علما
كلمة واحدة الا ان آخره لما كان مشغولا بالاعراب الحكمي والجزء الاول
فارغا ظهر فيه اعرابه وكلام صاحب اللباب فيه مضطرب فذكر في التعليق
ان مثل كلمة واحدة وصرح في المفتاح بانه كلمتان اذ هي معربة باعرابية
ومن الكلمة الواحدة ان يكون معربة باعراب واحد وانتفاء اللازم دليل
على انتفاء الملزوم هذا كلامه ولا يخفى ضعفه لان جملة العلمية معرب
باعراب واحد فقط واما حركة المضاف اليه فهي حكمية وليست بحركة اعرابية
في هذه الحالة فان قيل توصيف اللفظ بالافراد منقوض بنحو مسلمان
ومسلمون وبصري فان كلا منها كلمة واحدة مع ان جزء اللفظ يدل على
جزء المعنى اذ الالف يدل على التثنية والواو يدل على الجمعية والياء يدل
على النسبة وكذا الفعل المضارع فان حروف المضارعة يدل على معنى في الفعل
وكذا تاء التانيث في قائمة وكذا التنوين ولام التعريف اجيب بان كلا
من هذه الكلمتان صارت لشدة الامتزاج كلمة واحدة **وانواعها**
اي انواع الكلمة **ثلث** تقسيم للكلمة بعد الفراغ من تحديدها **اسم وفعل وحرف**
قدم الاسم على اخويه اذ يحصل الكلام من نوعه دون اخويه فان قيل منقوض
بنحو يا زيد فانه كلام مع انه اسم وحرف اجيب بان يا قائمة مقام الفعل عند
اكثر النحاة وعند آخرين يا اسم كذا ذكره الشيخ ابن الحاجب في ايضاح المفصل
وقدم الفعل على الحرف لانه يدل على معنى في نفسه ولانه وان لم يات من
الفعلين كلام الا انه يقع احد جزئي الكلام بخلاف الحرف وانما قال اولا
ثلث ثم بين الثلثة بقوله اسم وفعل وحرف ولم يقل وهي اسم وفعل وحرف
ابتداء كما قاله الشيخ ابن الحاجب وصاحب اللباب وغيرهما لنكت الاولى تنشيط
السامع بواسطة الاجمال والتفصيل ثانيها اذ الشيء بعد الطلب اعز من المنساق
بلا تعب الثانية تمكينه في النفس زيادة تمكين اذ الشيء اذا ذكر اولا مبهما
ثم ذكر مفصلا كان اوقع في النفس الثالثة تكميل لذة السامع اذ الادراك

لذة

185

لذة وحرمان عند الشعور بوجه ما الم فان المجهول من جميع الجهات
والاعتبارات لا الم في الجهل به فاما اذا حصل الشعور به بوجه دون
وجه تشوقت النفس الى العلم به وتألم النفس بفقدانه فاذا حصل
لنا العلم به كملت لذة العلم فههنا لذتان لذة الوجدان ولذة الخلاص
عن الالم واللذتان خير من لذة واحدة النكتة الرابعة دفع السؤال
المشهور ابتداء من ان اللازم ان يكون الكلمة هذه الثلثة معا
لان الواو للجمع وحاصل الدفع ان هذا من قبيل تقسيم الكلي الى جزئياته
كقولهم الحيوان انسان وفرس وبقر يعني ان هذه الثلثة انواع للكلمة
مندرجة تحتها اندراج الانسان والفرس والبقر تحت الحيوان
لا من قبيل تقسيم الكل الى اجزائه كقولهم السكنجبين خل وعسل
وههنا جواب آخر عن هذا السؤال وهو ان هذا انما يلزم اذا كان الواو
للمعية وليس كذلك والجمع المطلق ليس معناه المعية بل معناه اشتراك المعطوف
والمعطوف عليه فيما قصده المتكلم من الاثبات ففيها النكتة الخامسة
التنبيه على ان الكلمة جنس وهذه الثلثة انواعها لانها مقولة عليها
وهي مختلفة الحقائق كاطلاق الحيوان على الفرس والبقر ونحوهما فالكلمة
مقولة على كثيرين مختلفين بالحقائق فكان جنسا وكل من هذه الثلثة
مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة فكان كل منها نوعا ولا يقدح
ههنا ان يكون مميز بعض هذه الثلثة امرا عدميا فان اهل العربية
لا التفات لهم الى ما يعتبره اهل المعقول فانهم يطلقون الجنس والنوع
بهذا المعنى على ما صرح به صاحب المفتاح في اول علم الاستدلال من ان الحد
عند هؤلاء هو الجامع المانع فكون المميز عدميا غير قادح ههنا وبهذا يظهر
فساد ما وقع في بعض شروح المفصل من ان الجنس والنوع ههنا غير مستقيم
اذ المميز عدمي فكيف يكون انواعا والمراد بقوله ثلث انها منحصرة في هذه
الثلثة ووجه الانحصار هو الاستقراء وقوله ثلث حق العبارة ان يقال ثلثة
فان تثبت انه وقع من لخيص هكذا افنوكانه مبني على ان المضاف الكتب الثلث

لوازم

ع

بانه يا قائم مقام الفعل عند الاكثر ومعه بعض الاخرين يا اسم

من قبيل تقسيم الكلي الى جزئياته

كون الواو للجمع المطلق ليس معناه المعية

يجوز كون المميز عدميا عند اهل العربية

المضاف اكتسب التانيث من المضاف اليه

من المضاف اليه على نمط قوله سقطات بعض انامله وحسنى على اعتبار
هذا القول المدلول **فالاسم ما جاز ان يخبر عنه** لما قسم الكلمة
الى الاسم والفعل والحرف حاول ان يبين كلا من هذه الاقسام ويذكر
تفسيره ففسر الاسم بالخاصة كما يقال الانسان ضاحك توضيحا
وتسهيلا للامر على السامع والمراد بجواز التحديث عنه جواز جعله
مخبرا عنه يعني ان الاسم من حيث انه اسم صالح لان يكون مخبرا عنه
ومحدثا عنه فلا يضره كونه محرفا بمانع في بعض المواضع ولدفع
السؤال المشهور ههنا فان قيل تفسير الاسم وتعريفه بجواز التحديث عنه
منقوض باذ واذا ومتى ونحوها فانها لا يجوز الاخبار عنها للزوم
ظرفيتها اجيب بان هذه وان لم يكن مما يحدث عنه الا انها في معنى
ما يحدث عنه وهو الوقت والوقت مما يحدث في قولك مضى الوقت و
والتسع وفيه نظر لانه ان اريد بقولهم هي في معنى الوقت ان معناها
معناه وانهما مترادفان فبطلانه ظاهر وان اريد انها مستلزمة له
لزم ان يكون الحرف اسما فان من مثلا معناه ابتداء جزئي مخصوص
وهو مستلزم لمطلق الابتداء الكلي فان قيل تعريف الاسم بما ذكر منقوض بقولهم
واذا قيل لهم امنوا فان قيل امنوا لم يخبر عنه وبقولهم زعموا مطية الكذب
فان زعموا مبتدأ ومطية الكذب خبره قلنا كل من امنوا وزعموا ههنا
محكي اسم لنفسه كما يقال ضرب فعل ماض ومن حرف جر واما نحو تسمع
في قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فهو مأول بالمصدر اي سماعك
بالمعيدي خير وعليه قوله تعالى سواء عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم اي انذارك
وعدمه سيان **او يضاف** اي الاسم الى الشيء **او يضاف اليه** اي الاسم
ما يكون مضافا او يكون مضافا اليه فاشار الى الاولى بقوله او يضاف
والى الثاني بقوله او يضاف اليه فقوله يضاف ثانيا مسند الى اليه او
الفاعل مضمر لظهوره بقرينة المقام اي يضاف شيء الى الاسم واما نحو قوله تعالى
يوم يجمع الله الرسل فالمضاف اليه في حقيقته هو المصدر اي يوم جمع الله الرسل

فالظرف

فالظرف مضاف الى المصدر هذا ما عليه الجمهور وعند بعضهم هذه الصورة
مستثناة يعني ان الفعل يجوز ان يضاف اليه الظروف خاصة **او يدخله
التنوين** ضمير يدخله للاسم وهو مفعول والتنوين فاعله وقدم المفعول على الفاعل
مع ان حقه التاخير اذ قد تقرر انه اذا كان المفعول ضميرا متصلا بالفعل
والفاعل غير متصل وجب تاخير الفاعل نحو ضربني زيد **او حرف جر** واما قوله
والله ما ليلي بنام صاحبه فمن قبيل اقامة الصفة مقام الموصوف اي ما ليلي
بليل نام صاحبه فيه **او لام التعريف** اي لام التعريف مدلوله اي تعيينه بحيث لا يلتبس
على السامع واما قوله ومن جحره بالشيحة اليتقصع فشاذ لا اعتداد به
نحو غلام زيد في الدار تمثيل للكل فان الاسم وهو غلام مبتدأ محدث عنه
وقوله في الدار خبره وهو بعينه مضاف الى زيد وزيد مضاف اليه وهو اسم
وقد دخله التنوين ايضا وفي حرف جر وقد دخل على الدار وهو اسم وقد دخله
لام التعريف ايضا فانطبق هذا المثال على الكل **والفعل** بكسر الفاء اسم
للكلمة المخصوصة وبالفتح مصدر **ما جاز ان يدخله قد والسين او حرف
او الجازم** ذكرا تنبيها على ان كلا من هذه المذكورات دليل مستقل
على اثبات الفعلية فان قيل لم ادخل اللام في السين وتركه في سوف
قلنا لان سوف اسم لهذا الحرف المخصوص فلا معنى لادخال اللام فيه
واما السين فهو اسم جنس كغلام ودار وتعيينه بالاضافة او باللام فيقال
سين سوف وسين الاستفعال وسين الطلب ونحو ذلك فحقه اذن
ان يعرف باللام تعيينا له وتمييزا عن غيره فاللام اذن اشارة الى
ان المراد به سين سوف اذ قد تقرر ان السين منقوص من سوف
وسين سوف وبهذا يظهر ان حق العبارة ان يقال او سوف
او السين فليتامل **او لحوق الضمير المرفوع البارز** والتقييد بالمرفوع
احتراز عن المنصوب والمجرور فانهما يلحقان الاسم والحرف نحو ضاربك
وضاربه وبك وبه وقوله البارز بالرفع لانه صفة للضمير وهو احتراز
عن المستتر فانه يلحق الاسم نحو زيد ضارب **وتاء التانيث الساكنة**

الفعل يجوز ان يضاف اليه الظروف خاصة عند البعض

بالرفع لانه صفة للمضاف وقيد التقييد بالساكنة احترازا عن المتحركة فانها
تلحق الاسم نحو مسلمة وقائمة ثم اشار الى امثلة الكلمة على الترتيب فقال
نحو قد قام مثال لقد وسيقوم مثال للسين وسوف يقوم مثال
لسوف ولم يقم مثال للجازم وقمت مثال للضمير المرفوع البارز
وقامت مثال لتاء التانيث الساكنة والحرف ما ليس فيه شيء
من ذلك اي الحرف كلمة لا يصح لشيء من هذه المذكورات اي لا يجوز
ان يكون فيه شيء من هذه الاشياء والكلام ما فيه الاسناد فرغ
من تعريف الكلمة وانواعها فشرع في تعريف الكلام ولما كانت الكلمة
جزءا من الكلام وكانت معرفة الجزء متقدمة على معرفة الكل اخر تعريفه
عن تعريفها وانما قال ما فيه الاسناد ولم يقل فيه التركيب ليشمل
نحو قم صورة وانما قال ما فيه الاسناد ولم يقل ما فيه الاخبار ليشمل
الكلام الانشائي نحو مثل زيد قائم وقال جار الله في المفصل الكلام
هو المركب من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى وقال الشيخ ابن حاجب
الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد وعدل المص رحمه الله عن الاول ليشمل نحو قم
كما ذكرنا وعنه وعن الثاني ليتناول كلاما تركب من اكثر من كلمتين
نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه ونحو ذلك وههنا بحث وهو ان تعريف
الكلام بما فيه الاسناد غير صحيح لانه منقوض باسم الفاعل المسند الى فاعله
وباسم المفعول والصفة المشبهة وجملة الصلة فانه يصدق على الكل انه
فيه الاسناد مع انه ليس بكلام والجواب ان المراد بالاسناد نسبة احدى
الكلمتين الى الاخرى بحيث يصح السكوت عليها قال صاحب اللباب
الاعراب الاسناد هو تركيب الكلمتين او ما يجري مجراهما بحيث يفيد السامع
وليس كلاما وجملة ويرد على هذا الجواب انه ان فسر الاسناد بما ذكر
لزم ان لا يكون في هذه المذكورات اسناد اصلا وهو خلاف الاصطلاح ح
اذ لا يخفى ان اسم الفاعل مع فاعله مشتمل على الاسناد وللقطع بانه مسند
الى فاعله وكذا اسم المفعول والصفة المشبهة وجملة الصفة والصلة ونحو ذلك

وان اعترف

وان اعترف بان هؤلاء مشتملة على الاسناد فتفسير الاسناد اذن بما ذكر
فاسد فيجب اذن ان يصار الى ما ذكره المحقق الرضي من ان الاسناد
قسمان اصلي وهو ما بين الفعل وفاعله وبين المبتداء وخبره
وغير اصلي وهو ما بين هؤلاء ثم الاسناد الاصلي قسمان مقصود
بذاته وهو ما بين الفعل وفاعله لصفة الانفراد والمبتداء وخبره
بصفة الانفراد وغير مقصود بذاته وهو ما بين هؤلاء فالواجب اذن
ان يقول الكلام ما فيه الاسناد الاصلي المقصود بذاته في التقييد
بالاصلي اخراج لاسم الفاعل ونحوه وبالمقصود اخراج الجمل التي
ليست بكلام والجواب ان الاسناد قسمان عام وخاص فالعام
هو نسبة احدى الكلمتين الى الاخرى والخاص هو نسبة احدى الكلمتين
الى الاخرى بحيث يصح السكوت عليها والمراد ههنا هو القسم الثاني
فخرج اسم الفاعل ونحوه والجمل التي ليست بكلام فان قيل تفسير الاسناد
على الوجه الاول يعم النسبة في المركبات التقييدية من المركب من المضاف
والمضاف اليه والمركب من الصفة والموصوف مع انه خلاف الاصطلاح ح
اذ لا يقال عرفا ان فيها اسنادا والقول بان المراد هو القسم الثاني
ظاهر الفساد اذ الابهام لا يناسب التعريف قلنا منع وجود الاسناد
بمعنى النسبة في المركبات التقييدية مكابرة محضة ولئن لم ترض
بذلك فنحن نفسره بالمعنى الاول للاسناد نسبة احدى الكلمتين
الى الاخرى كائنا على وجه التقييد واما اشكال الابهام فجوابه ان هذا
القسم اكثر في الاطلاقات واوضح وتبادر الذهن اليه ازيد حتى
وصل الى حد التعيين واضمحل الابهام وتداولته الافهام وبالجملة
فقد ظهر بالتحقيقات السابقة ان الكلام اخص من الجملة والجملة اعم
فكل كلام جملة ولا ينعكس فان الجمل الواقعة صفة للنكرة او صلة
او حالا او خبرا للمبتداء جمل وليست بكلام لان نسبتها ليست مقصودة
بالذات ولا يصح السكوت عليها فانك اذا قلت زيد ابوه ذاهب

كان القصد الى اثبات ذهاب الاب لزيد لا الى اثبات الذهاب لابيه
فانه مقصود تبعا لا اصالة وهذا ظاهر وقال صاحب المقتبس في شرح
المفصل الكلام اعم والجملة اخص فان كل جملة كلام ولا عكس وهذا غلط
ظاهر لا يلتبس على احد ولا نوبه كتاب واعجب منه ما ذكره صاحب اللباب
ان الجملة والكلام مترادفان **مثل قام زيد وزيد قائم وقم** بيّنه بالمثال الاول
والثاني على ان الكلام لا يتركب الا من فعل واسم او اسمين وبالمثال الثالث
على ان احد الجزئين قد يكون مقدرا لا ملفوظا **القسم الاول في الاسم**
لما ذكر ان انواع الكلمة ثلاثة اسم وفعل وحرف فهم من ذلك ان الاسم
قسم اول والفعل قسم ثان والحرف قسم ثالث فاراد هاهنا ان يفصل بعض
الاقسام الثلاثة فقال القسم الاول فالالف واللام في القسم الاول للعهد
الخارجي المعلوم ضمنا من الكلام السابق ولما كان هاهنا مظنة الغفلة
لبعد العهد وطول الفصل قال القسم الاول في الاسم فتبين ولم يغفر
الاسم اول لاجل التحديث والاضافة حاول الآن ان يحقق بقوله
بتقسيمه فقال **وهو معرب ومبني** اي الاسم منحصر في هذين القسمين ولا ثالث
هاهنا **فالمعرب ما يختلف آخره باختلاف العوامل** اي المعرب اسم
يختلف آخره باختلاف العوامل فلا ينتقض التعريف بالفعل
المضارع فهذا تعريف للمعرب الذي هو الاسم بدليل قوله القسم الاول
في الاسم فصح قوله والاعراب هو رفع ونصب وجر وانما عدل
عن تعريف ابن الحاجب حيث قال المعرب المركب الذي لم يشبه
مبني الاصل لان فيه ابهاما وخفاء لحسن صيانة الحدود عنه
اما اولا فلان المركب يطلق على جزء المركب وعلى المجموع والثاني اشهر
مع ان المراد هو الاول واما ثانيا فلانا سلمنا ان المركب هو احد الجزئين
كما هو مراده الا ان كل اسم بهذه المثابة ليس معربا الا ترى ان المضاف
ركب مع المضاف اليه ولا يتحقق بهذا التركيب اعراب بل المضاف اليه
هو الذي يستحقه بالتركيب الاضافي اذ المضاف عامله على قوله

واعرا

المركب يطلق على جزء المركب وعلى المجموع

الاعراب الرفع والنصب

188

والحرف المقدر على الآخر وكذا التابع مع متبوعه بل المعرب الاسم المركب
الذي ركب مع عامله واما ثالثا فلان مبني الاصل يجب الظاهر والمعنى
المشهور يتناول الفعل المضارع ايضا لان اصل جميع الافعال البناء
على ما ذهب اليه البصرية فان بني الامر على هذا الظاهر لزم ان يكون اسم
الفاعل والمفعول والمصدر خارجا عن حد المعرب مع ان هذه معربة
ومراده بمبني الاصل الحرف والماضي والامر وهذا ايضا خلاف الظاهر
وان بني الامر على ما اريد من الحرف والماضي والامر لزم ارادة خلاف
الظاهر وهو ابهام لا يناسب التعريف وبالجملة فالتعريف الذي اختاره
المص اوضح واشهر فان قيل قوله ما يختلف آخره ان اريد بالاختلاف
الاختلاف بالفعل لزم ان يكون زيد في اول التركيب في قولهم
جاءني زيد غير معرب وان اريد به الاختلاف بالقوة يعني من شانه
الاختلاف لزم ان يكون زيد وعمرو وبكر وخالد في مقام التعديد
مبنية كما زعم انها جنسية قلنا كون هذه الالفاظ مبنية
بحيث لا يعتبر الاختلاف في حيز المنع **اما لفظا** يعني ان اختلاف
الآخر باختلاف العوامل قسمان الاول اختلاف لفظي ظاهر **مثل
جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد** الثاني الاختلاف المقدر
واليه اشار بقوله **او تقديرا مثل هذه عصا واخذت عصا
وضربت بعصا** وقوله لفظا او تقديرا نصب على المصدر اي
اختلافا ملفوظا او مقدرا على التسامح فانهما مصدران بمعنى المفعول
او اختلافا ذا لفظ وذا تقدير فان قيل فبم يعرف المعرب التقديري
من المبني مع اشتراكهما في عدم ظهور الاعراب وما وجه الفرق بين التمييز
اذ جعلوا الاول تقديريا والثاني محليا اجيب بان المعرب التقديري
هو الذي يقدر الاعراب على حرفه الاخير لكن له مانع يمنعه عن الظهور
وهو التعذر كالمقصور او التعسر كالمنقوص واما المبني فالاعراب فيه
ليس على الحرف الاخير فقط بل المانع في جملته **والاعراب هو رفع ونصب**

كون الالفاظ التي في مقام التعديد مبنية في حيز المنع

وصف المعرب بمعرب التقديري والمحلي

وجر لم يذكر الجزم لانه في صنف الاسماء وهو اعراب الافعال وقد اشرنا
اليه فيما سبق ويكون اى الاعراب بحركة كما مر في قولك جاني زيد الخ
او يكون بحرف والقسم الاول اصل اذ هو خفيف ولذا قدمه وذلك
كما في الاسماء الستة مضافة الى غير ياء المتكلم فانها بالواو
رفعا وبالالف نصبا وبالياء جرا في الاكثر ابوه واخوه وحموها
انما قال حموها لان الاحماء اقارب زوج المراة فمعنى حموها ابو زوجها
او اخوه او ابنه والضمير راجع الى المراة على كل تقدير وفوه وهنوه
الهن الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره من العورة والفعل القبيح وغير
ذلك وذو مال وكون اعراب هذه الاسماء بالحروف مشروط بشروط
الاول كونها مضافة اذ لو كانت مفردة لكان اعرابها بالحركة يقال
جاني اب ورايت ابا ومررت باب الثاني مضافة الى غير ياء المتكلم
اذ لو كانت مضافة الى ياء المتكلم فهي مبنية على قول وجه تقديرية على
قول الثالث كونها مكبرة اذ لو كانت مصغرة لكان اعرابها بالحركة
يقال جاني أُخَيُّك ورايت اخيك ومررت باخيك والمصنف رحمه الله
ترك هذه الشروط اعتمادا على الامثلة ورعاية للاختصار الذي
هو بصدده وينبغي ان يعلم ان هذا ما ذكره المصنف رحمه الله من ان اعراب
هذه الاسماء بالحروف مبني على مذهب الجمهور والا ففيه قولان اخران — الاول
مشهوران ان هذه الاسماء مقصورة اعرابها بالالف في الاحوال كلها وعليه قوله
إن اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها الثاني ان اعرابها
بالحركة وان كانت مضافة يقال جاني ابه ورايت ابه ومررت بابه
وفي التثنية اى يكون الاعراب بالحرف في التثنية في الاحوال كلها وفي جمع
مثل قولك جاني مسلمان حال الرفع في المثنى فان الالف علامة الرفع وجاني — في
مسلمون في الجمع حال الرفع فان الواو علامة الرفع ومثل قولك رايت مسلمين
ومررت بمسلمين فان الياء علامة النصب والجر ومثل قولك في الجمع رايت
مسلمين ومررت بمسلمين فالياء علامة النصب والجر ولما كانت الصيغة

وهي الاسماء الستة ... القران ... اعرابها

الاعراب في التثنية والجمع

واحدة في التثنية والجمع حال النصب والجر اكتفى في كل منهما بصيغة
واحدة فانه من الاختصارات اللطيفة فافهم واذا تعذر الاعراب
لفظا في الاحوال الثلث كعصا وغلامي مطلقا او استثقل الاعراب
كقاض رفعا وجرا يعني حال كونه مرفوعا ومجرورا فالمقصود تعيين المنقوص
كقولهم الدرهم ضرب الامير اى مضروبه وقيل الفاعل رفع اى مرفوع
والتقييد بالرفع والجر تنبيه على انه لا تعذر حالة النصب فيقول جاني
القاضي رفعا ورايت القاضي نصبا ومررت بالقاضي جرا فلا استثقال
في حال النصب لخفة الفتحة على الياء وكابي الحسن وحسلي القوم مطلقا
قيد لقوله وكابي الحسن وحسلي واراد بقوله ابي الحسن كل اسم من الاسماء الستة
مضاف ملاقى لساكن بعده نحو جاني ابو الحسن ورايت ابا الحسن ومررت
بابي الحسن فانه اعرابه بالحرف في الاحوال الثلث واعرابه مع كونه بالحرف
تقديري لان الحرف الذي هو الواو حال الرفع والالف حال النصب والياء
حال الجر محذوف مقدر لان حرف العلة ساكن واللام بعده ساكن فالتقى ساكنان
فحذف حرف العلة لفظا لا خطا والمعتبر هو اللفظ وليس في اللفظ حرف
يكون اعرابا فيكون تقديريا واثباته في الخط اشعار بالحرف المقدر والله
وحسلي اراد بلفظ مسلمي كل جمع مذكر سالم مضاف الى ياء المتكلم
فان رفعه وحده متعذر فيه والياءات بقوله رفعا اى انه في حال
الرفع فقط اعرابه بالحرف المقدر كقولهم جاني مسلمي اصله مسلموي — مسلمي اصله مسلموي
اجتمعت الواو والياء واوليهما ساكنة فقلبت الواو ياء وادغمت
الياء في الياء وقلبت ضمة ما قبل الواو الى الكسرة لمكان الياء فصار
مسلمي وبهذا يظهر ان الواو الذي هو علامة الرفع مقدر فيه واما
حال النصب والجر فالياء باقية الا انها ادغمت والمدغم لم يتغير
فتقديري الفاء جواب اذا في قوله واذا تعذر لفظا وتعذر اى اذا
تعذر الاعراب لفظا او ثقل فهو تقديري يعني ان الاعراب التقديري
لاحد السببين تعذر النطق به وثقله والمراد بالتعذر امتناع

وبالتعويض صورته واشتغاله والنصب يتبع الجر اي يكون تابعا له
في التثنية والجمع السالم سواء كان مذكرا او مؤنثا نحو مسلمين
بصيغة التثنية في قولك رايت مسلمين ومررت بمسلمين
بصيغة الجمع في قولك رايت مسلمين ومررت بمسلمين ولما كانت الصيغة
في الحالتين واحدة اكتفى في كل منهما بصيغة واحدة وكذلك
فعل في جمع المؤنث كما قال ومسلمات بالكسر في الحالتين تقول رايت
مسلمات ومررت بمسلمات وانما قال بالكسر تنبيها على ان نصبه تابع
لجره لان جمع المؤنث السالم فرع لجمع المذكر السالم والنصب هناك تابع
لجره فجعل هنا كذلك لئلا يلزم للفرع مزية على الاصل فان قيل المزية
لازمة من وجه اخر اذ الاعراب بالحركة اصل وبالحرف فرع واللفظي
اصل والتقديري فرع واعراب الجمع المذكر بالحرف والتقديري واعراب
الجمع المؤنث بالحركة واللفظ وهذا مزية من وجهين قلنا لا يخفى ان الجمع
المذكر السالم محتاج الى امرين الاول ما يكون علامة للجمعية والثاني
ما يكون علامة للاعراب وقد تقرر ان الحركة لا تصلح ان تكون علامة
الجمعية فتعين انه لا بد هناك من حرف يكون علامة للجمعية فان هذا
ضروري لا بد منه وح فالطريق الممكن في اعرابه طريقان الاول ان يجعل الاعراب
ظاهرا على حرف الجمعية الثاني ان يجعل حرف الجمعية بعينه علامة للاعراب
اخف الطريقين اذ الحرف وحده اخف من الحرف والحركة والاصالة
باعتبار الخفة فالخفة في الجمع المذكر ازيد من جمع المؤنث فلا مزية اذن
فتامل فيه دقة ما وبالعكس في غير المنصرف اي يتبع الجر النصب
اي يكون الجر ههنا تابعا للنصب على عكس ما تقدم وهو اي غير المنصرف
ما فيه سببان اثنان من الاسباب المذكورة ههنا وهي التي فصلها
ههنا بقوله من العدل والوصف والتانيث والعلمية والعجمة
والتركيب ووزن الفعل وزيادة الالف والنون او واحد
يقوم مقام الاثنين اي غير المنصرف ما فيه اثنان او واحد يقوم

مقام الا

مقام الاثنين قال صاحب اللباب متى اجتمع في الاسم اثنان منها او وجد لم ينصرف
واعترض عليه ان رجوب بانه عطف قوله او واحد على اثنان فيكون
تقديره متى اجتمع واحد وهو غير صحيح اذ الاجتماع يقتضي التعدد البتة
والجواب انه من قبيل قولهم علفتها تبنا وماء باردا اي متى اجتمع في
الاسم اثنان او حصل واحد ولو سلم فمتعلقه محذوف تقديره اذا اجتمع
واحد مع غيره ولو سلم فالتعدد محقق معنى لان هذا الواحد قائم مقام
اثنين والبيان فيقوله او واحد يقوم مقام اثنين وما الجمع فعبارة
المص رحمه الله خير من عبارته وذلك الواحد القائم مقام اثنين
شيئان الاول هو الجمع الاقصى كمساجد جمع مسجد ومصابيح جمع
مصباح ومثل بمثالين اذ الاول بعد الفه حرفان متحركان
والثاني بعد الفه ثلثة احرف وسطها ساكن فان قلت لم جعل هذا الجمع
قائما مقام سببين قلت فيه خلاف وذهب الجمهور على ان سببه قوة
هذا الجمع اذ لا نظير له في الاحاد العربية القول الثاني انه شبيه بالاعجمي
من جهة انه لا نظير له في الاحاد اذ الاعجمي هو الذي لا نظير له في كلام العرب
فعنده اذن سببان الجمع وشبه العجمة لا سبب كالسببين الثالث ان
احد السببين فيه الجمعية والاخر عدم النظير في الاحاد وهذا مذهب الجزولي
ومن تبعه فان عدم النظير عنده سبب مستقل فعنده فيه سببان لا واحد
يقوم مقام السببين الرابع ان سببه قوة اذ هو نهاية جمع التكسير
ولهذا سمي بالجمع الاقصى قال صاحب اللباب الاصل فيه نحو اساور
واناعيم وسائر الجموع التي ليس على زنتها واحد مبني عليها ووجه
الاصالة ان كلا منهما جمع مرتين فان سوار جمع اولا على اسورة
وجمع اسورة ثانيا على اساور وكذلك اناعيم فان نعما جمع على انعام
وانعام جمع على اناعيم فاساور واناعيم جمع الجمع فهو اذن الجمع الاقصى اذ لكنه
هو نهاية الجموع ثم حمل مساجد على اساور ومصابيح على اناعيم وهذا ما قاله
من ان منع صرفه بسبب الجمع وتكرره فالتكرر في الاصليين ظاهر وفي الفرعيه

كونهما ممنوعتين فكأنه جمع آخر فتكرر في الاولين حقيقي وفي الثاني
تقديري هذا تحقيق المقام **والف التانيث المقصورة كبشرى**
والممدودة كصحراء اشارة الى الامر الثاني من الامرين اللذين
يقوم احدهما مقام السببين فقوله الف التانيث معطوف على الجمع
في قوله وذلك هو الجمع وقوله المقصورة والممدودة بيان لالفي
التانيث اي الالفان هما المقصورة والممدودة ويجوز ان يكون
قوله المقصورة مبتدا وقوله كبشرى خبره وكذا قوله والممدودة
كصحراء اذ علامة ان الف التانيث واضحتان في المقصورة
والممدودة وانما الشبهة في مثالهما فان قلت لم جعل الف التانيث
قائمة مقام السببين قلت للزومهما للكلمة وبناء الكلمة عليهما
بخلاف تاء التانيث فان وضعها على العروض يعني الالف علم التانيث
كالتاء فقيد اذن سبب هو التانيث ولزوم هذه الحروف للكلمة بحيث
حيث يمتنع تجريد الكلمة عنها تارة وادخالها اخرى على نمط قائم وقائمة
سبب آخر اذ هو جار مجرى تانيث ثان وتاء طلحة وان كانت لازمة
الا ان اللزوم في الوضع الثاني العلمي دون الوضع الاول الجنسي
بخلاف الالفين هذين فان لزومهما في الوضع الاول ولذا لم يجعلوا
تاء نحو طلحة قائمة مقام السببين فليتامل **فالعدل كاخر وعمر**
سكت المصنف رحمه الله عن تعريف هذه الاسباب واكتفى بالتمثيل
اختصارا وذكر مثالين اذ العدل قسمان تحقيقي وتقديري فمن اختار
تنبيها على القسمين فالمثال الاول تحقيقي فان اخر على وزن فعل
جمع اخرى التي هي تانيث آخر وهو افعل التفضيل ومعناه في الاصل
اشد تاخرا وكان في الاصل بمعنى جاءني زيد ورجل آخر رجل اشد
تاخرا من زيد في معنى من المعاني ثم نقل الى معنى غير فمعنى جاءني زيد
ورجل آخر اذن رجل غير زيد ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور اولا
فلا يقال جاء رجل وحمار آخر ولا امرأة اخرى وتحقيق العدل فيه

ان قيل

ولا اللام

ان قياس اسم التفضيل اذا لم يكن مع اللام والاضافة ان يكون على
صيغة افعل من فلما لم يكن ولا اضافة فوجب ان يكون على
على صيغة افعل من فلما تغير الى فعل علم انه معدول عن اخر من وقال
ابو علي الفارسي لا يجوز ان يكون اخر معدولا عن اللام اذ لو كان
كذلك لوجب ان يكون معرفة كالسحر وسحر المعدولين عن ذي اللام
فلا يقع صفة للنكرات وقد وقع قال الله تعالى فعدة من ايام اخر
واجيب بان وجوب توافق المعدول والمعدول عنه تعريفا وتنكيرا ممنوع
ولو كان كذلك لوجب بناء سحر اذ هو متضمن معنى الحرف وهو اللام واما
تعريفه فلانه علم لا لانه معدول عن ذي اللام فان قيل ما الفرق بين العدل
التحقيقي والعدل التقديري قلنا مرادهم بالعدل التحقيقي هو الذي قام عليه
دليل غير منع الصرف اي يكون هناك دليل على اعتبار العدل فيه سوى
كونه ممنوعا عن الصرف والتقديري ان لا يكون هناك دليل على اعتبار
العدل فيه سوى منع الصرف فان قيل فهذا دور اذ الحكم انما ثبت بالعلة
فاذا ثبت العلة بالحكم كان دورا قلنا الحكم نفسه ثابت بنفس السبب
والعلم بالسبب ثابت بنفس الحكم فلا دور واما المثال الثاني وهو عمر فهو
مثال العدل التقديري ونحوه زفر فان عمر وزفر معدولان عن عامر وزافر
المعرفتين اذ لو كانا معدولين عن عامر وزافر نكرتين لوجدا بين اسماء
الاجناس ولم يوجد بدليل التتبع والاستقراء ومن قبيل العدل باب قطام
في تميم فانه معرب غير منصرف عندهم وفي الحجاز مبني على الكسر وعليه قول
اذا قالت حذام فصدقوها فان القول ما قالت حذام الا اذا
كان آخره راء فان تميما وافقوا الحجاز في بنائه منه قولهم من دخل ظفار
حمر الا قليلا منهم كقوله قال ومر دهر على وبار فهلكت جهرة وبار
قال صاحب اللباب في الشرح ان واحدا من العرب دخل على بعض
ملوك حمير فقال الملك ثب وهو بلغة حمير اقعد فوثب الرجل فتحطم فقال الملك
وقال ليس عندنا عربيت من دخل ظفار حمر اي تكلم بلغة حمير والى هذا

اشعار من قال • اگر بعيل رسد حالی که انجا • همه باشند زای ذن
سيه پر • ضروری بابکت ایشان باید نشستن که • وگرنه بر کنند مش
از قفا کر • ولقد صرح بهذا المعنى من قال رود اردهم بادمت فی
وادیهم وارضهم بادحت فی ارضهم وطفارا اسم مصر من امصار
وبار ارض کانت لعاد وجده ای عیانا ای بهلاک ثمود وباد
هلاکا ظاهرا بینا مکشوفا على الناس وأما الوصف مثل اسود جح
حق العبارة ان يقول فمثل اسود بالفاء والعجب مثل المصنف رحمه الله
انه كيف ترك الفاء فی جواب اما مع مهارته فی العربية والتمثيل باسود
تنبيه على ان المعتبر فی الوصف هو الاصل لا الغلبة غير قادحة
فان اسود كان عاما فی كل ما فيه سواد ثم كثر استعماله فی الحية السوداء
حتى اذا اطلق كان المتبادر الى الفهم ذلك من غير احتياج الى
القرينة واما التمثيل باجمع فتنبيه على ان التوكيد التوكيدي ليس
سببا معتبرا فی منع الصرف على الاستقلال کسائر الاسباب التی
قد سبق تفصيلها كما زعمه الشيخ ابو على الفارسی ومن تبعه وتوضيح
ذلك ان اجمع غير منصرف اتفاقا ولا نزاع لاحد فی ذلك انما النزاع
فی ان سبب المنع ما هو فعند الشيخ سببه وزن الفعل والتعريف
التوكيدی وعند الجمهور سببه وزن الفعل والوصفية الاصلية
الزائلة فی الاستعمالات بمحض التأكيد الصرف فكلام المصنف تنبيه
على المذهب الجمهور فافهم والتأنيث مثل طلحة وزينب ذكر التأنيث
مثالين تنبيها على ان التأنيث قسمان الاول ان يكون تاء
التأنيث فيه ظاهرة كطلحة الثانی ان يكون تاء التأنيث فيه
مقدرة غير ظاهرة كزينب وهو الذي يسميه القدماء تأنيثا معنويا
فان قيل التأنيث ضربان تأنيث بالالف وتأنيث بالتاء وكلا
القسمين معتبر فی منع الصرف فلم خص المصنف القسم الثانی بالذكر
وترك الالتفات الى الاول قلنا اذ المصنف اراد بالتأنيث هذا

الصرف

192

الضرب وعد الشيخ التأنيث سببا على حدة والالف واللام فی التأنيث
للعهد فقوله والتأنيث معناه التأنيث المذكور المعهود المعدود
فی تفصيل الاسباب فالتأنيث عنده اسم لهذا الضرب فقط واما الضرب
الآخر فقد سماه باسم آخر على حدة كما شهرته ولانه بصدد التعرض لبيان
شرط العلمية كما اشار اليه بقوله ولا بد من العلمية والمشروط بالعلمية
انما هو التأنيث بالتاء فقط اذ التأنيث بالالف تأثيره في منع الصرف
من غير احتياج له الى اشتراط اذ الالف هناك لازمة وضعا وهذا
هو السر فی انه قائم مقام السببين كما سبقت الاشارة اليه وههنا
فائدة جليلة نفعها عظيم فلنكتف بذكر تلك وهي ان اسماء القبائل
والبلدان والمواضع والاماكن اقسام الاول ما يكون فيه العلمية
سبب ظاهر نحو باهلة وتغلب وبغداد وخراسان ونحو ذلك الثانی انه ليس
كذلك لكنه ممنوع فی الاستعمالات او مصروف فی الاطلاقات الثالث
ما ليس فيه العلمية سبب ظاهر وكيفية استعمالهم له مجهولة الرابع ما جوزوا فيه الامرين
صرفه ومنعه فالقسم الاول حكمه المنع من الصرف بلا شبهة لظهور السببين فيه
وحكم الثانی التتبع والاستقراء والمتابعة خارج منكرا فی الصرف او منعه
ولو مرة واحدة فعليك بالاقتداء بهم كصرفهم ثقيفا ومعدا وحنينا ونحو
ذلك ومنعهم منه نحو تدوس وهجر وعمان فالصرف اذن فی القبائل
بتأويل الاب ان كان اسما له كثقيف او بتأويل الحی وفی الاماكن بتأويل
المكان والموضع ونحوهما ومنع الصرف فی القبائل بتأويل الام ان كان
فی الاصل كذلك وبتأويل القبيلة ان لم يكن كذلك وفی الاماكن بتأويل
البقعة والبلدة ونحوهما واما القسم الثالث فلا اختيار فيه لذلك
ان شئت امنع وان شئت اصرف فالمنع بتأويل الام والقبيلة والبقعة
والصرف بتأويل الحی والمكان واما القسم الرابع فحكمه ايضا وجهان
كثمود وواسط وقريش ونحو ذلك فلك الاقتداء بهم مرة ومرة والعجمة
وهي كون الكلمات غير اوضاع العربية كذا في المفتاح واللباب

ونحوهما شوشتر اسم حصن من حصونهم فانه غير منصرف للعلمية والعجمة
وابراهيم فانه غير منصرف للعجمة والعلمية وذكرهما مثالين ايماء منه
الى ان الشرط ههنا تحرك الاوسط كشوشتر او الزيادة على الثلاثة
كابراهيم ولابد في العجمة من العلمية اي كونه علما واسقط القيد الآخر
الذي ذكره الشيخ ابن الحاجب حيث قال شرطها ان يكون علما في العجمية
تنبيها على ان هذا الشرط غير لازم بل الواجب ان لا يكون مستعملا في كلام
العرب اللام العجمية سواء كان قبل استعماله فيه ايضا كابراهيم واسماعيل
اولا علما كقالون فانه بجيد بلسان الروم سمي نافع جلك راويه
عيسى لجودة قراءته مع تحرك الاوسط الف اوجد علامة التانيث
القائم مقام الحرف الرابع او الزيادة على الثلاثة فنوح منصرف
الف في قوله فنوح السببية والترتيب اي لسبب ان تحرك الاوسط شرط
في العجمة في الثلاثي صرف نوح لخفته بسبب سكون وسطه قال جار الله
في المفصل مثل نوح غير منصرف لحصول السببين ومنصرف للخفة الشيخ
وشنع عليه ابن الحاجب وقال هذا الضعيف لان مثل نوح لم يوجد
في كلام الله ولا في كلام الفصحاء غير منصرف ثم قال وجمهور النحاة
اشترطوا في اعتبار العجمة الزيادة على الثلاثة وكانوا لا يجرون ان نوح
ولوط الا الصرف وجار الله تابع للشيخ عبد القاهر الجرجاني
لانه قال في الجوز الثلاثي الاوسط يجوز فيه الصرف وتركه نحو هند ودعد
ونوح ولوط واما ما فيه سبب ثالث كماه وجور فانهما غير منصرفين للعجمة
والعلمية والتانيث وقال صاحب اللباب ونوح ولوط قد اجتمع
فيهما العجمة فالقياس ان يكون ممنوعا من الصرف الا ان الخفة جبرتهما
فاوجبت احد السببين فصرفا لذلك وقوم يجيزون منعهما على القياس
تعالى الظاهر واللغة الفصيحة هي التي وردت في افصح الكلام قال الله
انا ارسلنا نوحا وقال كذبت قوم نوح المرسلين وقال ولما جاءت
رسلنا لوطا والجمع مثل مساجد ومصابيح اورد له مثالين

تنبيها

تنبيها على ان الجمع المعتبر في منع الصرف قسمان احدهما ان يكون
بعد الفه حرفان سواء كان احدهما مدغما في الاخر كدواب اولا
كمساجد الثاني ان يكون بعد الفه ثلثة احرف اوسطها ساكن
كمصابيح وقد اوما في هذا التمثيل الى اخراج نحو مدائني اذ هو خارج
عن القسمين ثم اشار الى فائدة التنبيه في التمثيل فقال جمعا
على وزن فعالل كمساجد او على وزن فعاليل كمصابيح
وتعيين الوزن ايماء اخر الى اخراج مثل مدائني ولمثل صياقلة
والتركيب المذكور المعهود المعتبر في منع الصرف مثل معديكرب
اسم قرية بالشام ومعدي اسم مفعول من عدا يعدو وقياسه معدو
كمدعو مدعو فقلبوا الواو ياء وكسروا ما قبلها لمناسبة الكسرة
مع الياء ثم خفف واما كرب فمعناه الف وقد نص عليه سيبويه وكذا
وبعلبك اسم بلدة بالشام والبعل في الاصل الزوج قال انه
هذا البعل شيئا ثم سمي به الصنم الذي كان يعبده اهل هذه البلدة
وهو الصنم الكبير المصنوع من ياقوت حمراء وبين يديه اصنام
صغار قال الله تعالى اتدعون بعلا وتذرون احسن [illegible] والبك
في اللغة الدق ويشترط في التركيب العلمية اذ قد تقرر ان شرط
الاسباب اللزوم والعلمية بها يتحقق الالزام ويشترط كون التركيب
غير اضافي اذ لو كان اضافيا لكان منصرفا او في حكمه فلا يكون
سببا لعدم الانصراف وقوله غير منصوص يخبر كان ولا اسنادي
اذ لو كان اسناديا لكان مبنيا ومحكيا على حاله فلا يكون معربا
ومنع الصرف مخصوص بالمعربات وفي التمثيل ايماء الى اخراج مثل
خمسة عشر ولمثل سيبويه فان قيل فيلزم احد الامرين اما ترك التعرض
للاضافي والاسنادي اعتمادا على التمثيل واما التعرض لاخراج مثل
خمسة عشر وسيبويه قلنا الاصل في القيود الذكر فالذي ذكر جار الله
على الاصل فليس لاحد ان يناقش فيه واما اذا تركه فهو خارج عن الاصل

اعتمادا على التصحيح صح

اذ ليس لاحد ان يقول لاحد لم جريت على الاصل صح

والخارج عن الاصل محتاج الى العذر دون الجاري على الاصل
فافهم وقد شاع عند اهل العربية انهم يعتذرون كثيرا مع المخالف
والاعتماد على المثال اصرح من الاعتذار والمحتاج الى الاعتذار
هو الترك دون الذكر **ووزن الفعل** شرطه ان يكون مختصا
بالفعل اذ لو اشترك هذا الوزن بينه وبين الاسم لا يقال انه وزن
الفعل وقد اوما المصنف رحمه الله الى هذا الاشتراك بالمثال حيث قال
مثل شمر وضرب شمر في الاصل فعل من قولهم شمر عن ساقه وشمر في امره
اي جد ثم جعل اسما للفرس وضرب كونه فعلا ظاهر **ومثل احمد ويحمد**
ويشكر وتغلب ثم قيد الكل بكونه اسما حيث قال **اسما** اي حال كون
هذه الامثلة اسماء فانه حال عن المضاف اليه لمثل لانه في المعنى
فاعل كانه قيل مماثلا شمر واخواته او مفعول كانه قيل مماثل وزن الفعل كلا
من هذه او كانه قيل امثل بهذه الامثلة واتى بلفظ المثل
تنبيها على شرط اخر لوزن الفعل كانه قيل وزن الفعل شرطه
ان يكون مخصوصا بالفعل مثل شمر وضرب او يكون في اوله زيادة
كزيادة الفعل غير قابل للتاء **والالف والنون** المضارعتان لالف
التانيث وجه المضارعة امتناع دخول تاء التانيث او انهما زيدتا
معا في اخر الكلمة **كمروان وعثمان وعمران من الاعلام** قوله
من الاعلام حال على لفظ قوله اسما على ما شرحناه انفا وكذا قوله
من الصفات في قوله **وكعطشان وندمان لنديم الشراب الذي**
مؤنثه ندمى من الصفات لا عريان مؤنثه عريانة فقوله كمروان
من الاعلام وكعطشان من الصفات معناه ان هذا السبب ان كان
في اسم فشرطه العلمية تحقيقا للزوم كمروان وعثمان وان كان في صفة
فشرطه انتفاء فعلانة كعطشان ولما كان الاول اشارة الى اشتراط
العلمية في الاسم والثاني اشارة الى اشتراطه انتفاء فعلانة في الصفة
اعاد حرف التشبيه في قوله وكعطشان تنبيها على انهما نوعان متقابلان

هذا التنبيه بالتقييد بالاعلام في الاول حيث قال من الاعلام وبالتقييد
بالصفات في الثاني حيث قال من الصفات تكريرا للتنبيه وايقاظا
للذاهل عن الغفلة وادرج في اثناء الكلام الاشارة الى القولين المشهورين
ههنا الاول ان شرط الصفة انتفاء فعلانة والثاني ان الشرط وجود
فعلى ووجه الاشارة ظاهر على من له فطانة **تنبيه** خبر مبتدا محذوف
اي هذا تنبيه والتنبيه عبارة عن فائدة مندرجة تحت قاعدة سابقة
بحيث لو توجه النظر بما بعدها لا يمكن ان يفهم هذه الفائدة مما قبلها
حكم غير المنصرف ان لا يدخله الكسر والتنوين اذ التنوين علامة
التمكن في الاعراب واصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فلما شابه الاسم
غير المنصرف الفعل جعلوه ممنوعا من التنوين ونحوه ما منه حرمان الفعل تحقيقا
للمشابهة الحاصلة بين غير المنصرف وبين الفعل ولما سقط التنوين سقط
الكسر بتبعية التنوين والبرهان على ان سقوطه بتبعيته انه يدخله الكسر
مع اللام والاضافة نحو مررت بالاحمر واحمرنا وبعثماننا فانه
ليس هناك مع اللام والاضافة تنوين حتى يحذف ووجه الشبه بين
الفعل وغير المنصرف كون كل منهما فرعا لشيء اخر فان الفعل فرع
الاسم في الافادة اذ الفعل مفتقر الى الاسم في كونه كلاما والاسم مستغن
عنه وغير المنصرف فرع للمنصرف اذ الاصل في الاسم الانصراف وعدم الانصراف
عارض له فلما صار غير المنصرف شبيها بالفعل اعطوه حكم الفعل من المنع
عن الكسر والتنوين وههنا فائدة جليلة وهي ان القوم اختلفوا في تفسير
المنصرف وغير المنصرف فالجمهور على ان غير المنصرف ما لا يدخله الكسر
والتنوين لوجود السببين والمنصرف بخلافه وقوم يفسرون المنصرف
بانه الذي يدخله الحركات الثلاث مع التنوين وغير المنصرف بانه الذي
لا يسوغ فيه الجر ويكون في موضع الجر مفتوحا اذا لم يكن مع اللام والاضافة
ومآل القولين واحد وقوم يقولون غير المنصرف ما فيه علتان
من تسع او واحدة يقوم مقامهما والمنصرف بخلافه فعدم دخول الكسر

والتنوين على هذا القول حكم غير المنصرف وعلى الاولين حده والمصنف رحمه الله
اختار هذا القول الاخير فقال اولا غير المنصرف ما فيه اثنتان من تسعة
فلا جرم جعل امتناع دخول الكسر والتنوين هيهنا حكمه فقال وحكم غير المنصرف
ان لا يدخله الكسر والتنوين الا اذا اضيف او عرف باللام فيدخله
الكسر مثل صليت في مساجدكم او في المساجد او يتبع ضرورة
او تناسب فيدخله الكسر والتنوين معا يعني ان اللفظ في هذه الحالة
ايضا غير منصرف الا انه تخلف الحكم عن العلة فدخله الكسر فقط او الكسر
والتنوين معا لانه فرع غير المنصرف او لا باعثه علتان ثم قال ويجوز صرفه
للضرورة او للتناسب وهذا كما ترى كلام مختلط اذ الصرف على مقتضى
كلامه عبارة عن تجرد الاسم من السببين واللفظ في حالة الضرورة او
التناسب غير مجرد عنهما بل تخلف الحكم عن العلة فكلامه ثانيا غير منطبق على كلامه
اولا كذا ذكره الرضي نجم الائمة الاستراباذي والجواب ان الانصراف وعدم الانصراف
امر معنوي ليس مطلوبا لذاته بل المطلوب بالذات هو اثر الكل منهما لانه
هو الذي يظهر في اللفظ وهو المطلوب في الكلام ولعل النكتة في
ابن الحاجب غير المنصرف وعقبه بحكمه فقال وحكمه ان لا كسر ولا تنوين
يعني ان المطلوب بالذات انما هو هذا المعنى ولولاه لكان البحث عنهما عبثا
صرفا فلما كان المطلوب ذلك شاع استعمال كل منهما موقع الاخر فقال
هذا منصرف اي يجوز كسره وتنوينه ويقال هذا غير منصرف اي يمتنع
كسره وتنوينه اي هو غير منصرف فاعتمد ابن الحاجب في كلامه على هذا
المعنى فلا جرم عقب بيان الحكم بقوله ويجوز صرفه للضرورة او التناسب
اي يجوز كسره وتنوينه فهو اذن ناظر الى جانب التحقيق فلا خبط في كلامه
ولا اختلال في بيانه بل نظره ادق من نظر غيره فليتامل واما
المصنف رحمه الله فقد سلك طريق السلامة فاختار ما لا يرد عليه
عليه اشكال ولا هو غير محتاج الى الدفع وهذا القدر كاف في المقصود
فان قيل فلم وسم المصنف هذا البحث بالتنبيه ولم سماه تنبيها قلنا قد عرفت
انفا

انفا علم انه قد شاع اقامة كل من الاثرين والموثرين مقام الاخر
والذهن من احدهما الى الاخر منتقل فسماه تنبيها تنبيها على هذا
المعنى فان قيل كان غير المنصرف شبيها بالفعل في الفرعية كذلك
الفعل شبيه في هذا المعنى فلم اعطى غير المنصرف حكم الفعل ولم يعكس
قلنا لوجهين الاول ان فرعية الفعل للاسم ذاتية بمعنى ان ذلك مقتضى
ذاته بخلاف فرعية غير المنصرف للمنصرف فانها عرضية فالفعل
اقوى فيجعل متبوعا به اولى الثاني انه ثبت بدلائل اخر ان الفعل ممنوع
عن التنوين فلو عكس لزم خرم قاعدتهم المقررة وقوله الا اذا اضيف
او عرف استثناء مفرغ والمستثنى منه محذوف تقديره حكم غير المنصرف
ان لا يدخله الكسر والتنوين في جميع الاوقات الا في وقت الاضافة او
التعريف فان قيل فقوله فيدخله الكسر ويدخله الكسر والتنوين اذن مستدرك
لا طائل تحته لان مقتضى الاستثناء ذلك فاي فائدة في ذكره قلنا استثناء
الاخير من الاخرين كيتين وجيبين ولما اختلف الحكم بينهما وقع الاحتياج
الى بيانه تنبيها على ان نقض النفي بالا وقت الاضافة والتعريف
ليس كنقضه به في وقت الضرورة والتناسب فان النقض في الاول
باعتبار الكسر فقط اذ التنوين لا يجتمع مع الاضافة واللام وفي الثاني
باعتبار الكسر والتنوين اذ الضرورة والتناسب لا ينافي التنوين اصلا
فليتامل نحو اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع
مثال للضرورة فقوله ما كررته يتضوع معناه يتضوع اي يفوح رائحته
طيبة مدة تكريره فما هذه مصدرية والضمير بعده في تاويل المصدر
والمضاف محذوف كما قدرناه وهو منصوب على الظرف وجملة الفعل بعده
وهو يتضوع في الصحاح وضاع المسك وتضوع وتضيع اي تحرك
فانتشرت رائحته قال النميري تضوع مسكا بطن نعمان اذ مشت
به زينب في نسوة عطرات فقوله زينب بالتنوين هو ايضا للضرورة
وبهذا يظهر ان قوله فيدخله الكسر والتنوين ليس معناه ان دخولهما

حا من مقتضيات الضرورة بل معناه انه يجوز ان يدخل الكسر والتنوين
معا ويجوز ان يدخل التنوين فقط **في سلاسل واغلالا** في قوله تعالى
انا اعتدنا للكافرين سلاسلا واغلالا وسعيرا فقوله سلاسلا منون
للتناسب لقوله واغلالا ولهذا ما يقال في هذا المقام ان
التنوين قد يكون على الجوار كالجر ههنا مناقشة ظاهرة وهي ان
تنوين سلاسلا يجوز ان يكون تنوين المقابلة لا تنوين التمكن والآية
اذن خارجة عن المبحث اذ الممنوع من غير المنصرف هو تنوين التمكن
والله اعلم **المرفوعات** قدمها على المنصوبات والمجرورات
اذ المرفوع ما اشتمل على علم الفاعلية والفاعل عمدة الكلام والمنصوب علم
المفعولية وهو فضلة وكذا المجرور اذ هو علم المضاف اليه فقوله المرفوعات
خبر مبتدا محذوف فتقديره هذا باب المرفوعات او هذا قسم المرفوعات
فالمضاف محذوف كالمبتدا اذ المعنى على هذا ارشدك اليه الذوق السليم
ولا ينبئك مثل عليم فان قيل لا يخفى ان المرفوعات جمع مرفوعة كالمسلمات
جمع مسلمة وكذا المنصوبات والمجرورات فلم ذكر الضمير في قوله فمنه الفاعل
اذ الضمير ان اعتبر رجوعه الى المذكور الصريح وهو المرفوعات فالتأنيث
وان اعتبر رجوعه الى المذكور ضمنا فالمذكور الضمني هو المرفوعة دون المرفوع
لما ذكرنا آنفا فلنا الضمير راجع الى المضاف المحذوف كما قدرنا اي من باب
المرفوعات او من قسم المرفوعات فتذكير الضمير لا ينتهض حجة على ان المرفوعات
جمع مرفوع كما ذهب اليه السنة الناظرين في هذا المقام واشتهرت على ان
رجوع الضمير الى المرفوع ايضا يحتاج الى التقدير اي من قسم المرفوع
واذا اعتبر التقدير فرجوع الضمير الى الصريح اولى من الضمني واما ان
المرفوعات او المرفوعة فتحقيق ذلك ان القياس الظاهر انه جمع مرفوعة الا
انه يجوز ان يكون جمع مرفوع اذ قد تقرر ان الجمع بالالف والتاء مطرد في
صفة المذكر الذي لا يعقل سواء كان مذكرا حقيقيا كالصافنات للذكور
من الخيل او غير حقيقي كالايام الخاليات والجبال الراسيات والكواكب
الطالعات

والسر في ذلك انهم قصدوا الفرق بين العاقل وغير العاقل وان كان
غير العاقل فرعا على العاقل كما ان المؤنث فرع على المذكر فالحق غير العاقل
بالمؤنث وجمع جمعه فالمرفوعات اذن جمع مرفوع اذ المرفوع يعتبر صفة
للذكر وهو اللفظ فصح جمعه على ذلك فان قيل المذكور في كتب القوم
ان الجمع الموصوف باللام بالالف والتاء للكثرة وهي ما فوق العشرة وما ذكره
على ما عد المصنف رحمه الله ههنا لم يبلغ عشرة فكيف يصح استعمال الكثرة في
القلة فنقول كون الموصوف باللام للكثرة ممنوع بل هذه الصيغة للعدد معرفة
كانت او نكرة واسم فالافراد كثيرة غير متناهية والذي عده المصنف رحمه الله
ههنا هي الاجناس فلتتأمل **فمنه** اي من قسم المرفوعات **الفاعل** قدمه
على غيره اذ هو الاصل فقوله الفاعل مبتدا خبره قوله فمنه ومن هذه
تبعيضية او ابتدائية **والمبتدا والخبر وخبر ان واخواتها وخبر لا
لنفي الجنس واسم ما ولا المشبهتين بليس** وسيتلى عليك تفاصيل هذه
واحدا فواحدا في مواضعها **فالفاعل هو ما اسند اليه الفعل او شبهه**
تفسير الفاعل وتحديد له وليس بتام بل يجب ان يقال الفاعل ما اسند اليه او شبهه
واخر عنه لكون التعريف اشارة الى امتناع تقديم الفاعل كما صرح
بهذا القيد صاحب المفصل وصاحب اللباب وغيرهما مصرحين بان الفاعل
يمتنع تقدمه على الفعل ورافعه البتة اتفاقا واخراجا لمثل زيد في نحو زيد
قام اذ لولا هذا القيد لجاز ان يقال ان زيد فاعل لقام فاذا قيد خرج
مثله والمراد بشبه الفعل كونه رافعا فتناول اسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة والمصدر واسم الفعل واسم التفضيل والظرف والجار والمجرور الرافع
للضمير في مثل زيد قدامك او في الدار والظاهر نحو زيد قدامك غلامه وقوله تعالى
الرافع في الظرف هو الفعل او اسم الفاعل حقيقة فهو في التحقيق مندرج في قوله
ما اسند اليه الفعل او شبهه الا على قول من يقول ان الرافع هو الظرف فلما ترك
القيد المشهور وهو قولهم على جهة قيامه به ليندرج فيه مفعول ما لم يسم فاعله
فانه فاعل عندهم اصطلاحا وعليه الشيخ عبد القاهر وجار الله رحمهما الله تعالى

وتمثيل المصنف رحمه الله بقوله ضرب عمرو زيد ينادي على انه تابع لهؤلاء
الا ان هذا الخلاف خلاف لفظي راجع الى انه هل يقال في اصطلاح النحاة
ان مثله فاعل او لا وليس خلافا معنويا مثل قام زيد في اسناد الفعل
المعروف وضرب عمرو في اسناد الفعل المجهول وزيد قائم ابوه
في اسناد شبه الفعل الذي هو اسم الفاعل وزيد مضروب اخوه
في شبه الذي هو اسم المفعول فان قيل كلا المثالين قاصر عن
المقصود اذ يجوز ان يكون قائم خبرا مقدما على مبتداه وهو ابوه
وكذا مضروب بالنسبة الى اخوه فنحو العبارة اذن ان يقال ابوه
واخوه ليكون نصا في المقصود قلنا هذا احتمال لا تمسك وبه بيانه
فلا يضره الاحتمال وتحقيقه وذلك ان التمسك مشروط بكونه نصا في
المقصود اذ التمسك ليس مثبت فلو كان فيه احتمال الغير المقصود
لما كان مثبتا وحجة وبه بيانا واما المثال فالمقصود منه التوضيح ويكفي
والاحتمال في هذا المعنى كاف فلا حاجة الى كونه نصا في المقصود
فلهذا اشترطوا في التمسك النصوصية دون المثال والله اعلم بحقيقة الحال
وشبه الفعل وان كان اعم من اسم الفاعل والمفعول على ما نبهناك عليه
الا انه ترك مثل البواقي اعتمادا على فهم السامع وعامله اي عامل الفاعل
يحذف مرة جوازا مثل زيد في جواب من قام فان المجيب لهذا السؤال مخير بين
ان يذكر الفعل ويقول قام زيد وبين ان يحذفه فيقول زيد فيكون حذفه
على سبيل الجواز في الكلام اشارة الى ما هو المختار عند الجمهور من ان العامل
في الفاعل هو المسند اليه لا الاسناد على ما زعمه بعض النحاة ووجوبا مثل
ان زيد قام تقديره ان قام زيد اذ لو لم يقدر هكذا بان يقال زيد
مبتداء وقام خبره لزم دخول حرف الشرط على الاسم وهو غير جائز اذ هو
مخصوص بالفعل فيكون حرف الشرط قاضيا بوجوب التقدير واما المتكلم
لم حذفه فلانه اعتبر الابهام اولا والتفسير ثانيا فلو ذكره لكان جمعا
بين المفسر والمفسر وهو غير جائز فيكون حذفه على سبيل الوجوب نظرا

الى

الى مقصوده فقوله جوازا ووجوبا مصدر بحذف المضاف اي حذفا جوازا
وحذفا وجوبا فالتقدير يحذف حذفا جائزا او واجبا على ان المصدر بمعنى
اسم الفاعل او تمييز ولا يتقدم اي الفعل عنه اي الفاعل اشارة الى انه تحرز
عن ان تقدم الفاعل على رافعه ممتنع اتفاقا ولا يتعدد اي الفاعل
لا يتعدد وعليه صاحب اللب بان المسند لا يسند قال في شرح قولهم
زيد ضرب عمرا اشارة الى جواب سؤال مقدر حاصل السؤال انكم قد حكمتم
بوجوب تقديم الخ وتاخير الفاعل وهو منقوض بمثل قولهم زيد ضرب
فان زيد فاعل مع انه تقدم على الفعل وحاصل الجواب انه ليس بفاعل
بل الفاعل ضمير مستتر في الفعل مؤخر عنه فلا نقض فقوله فالفاعل به متعلق
بقوله ولا يتاخر عنه نحو الترتيب اذن ان يكون بجنبه ومتصلا به الا
انه كان اوجز من حيث امتناع التعدد لطوله بذكر باب التنازع
وكذا الفاعل في ضربني واكرمني زيد مضمر مؤخر فالمظهر اي الفاعل المظهر
معمول للفعل الثاني عند البصريين لانهم يختارون اعمال الثاني في رعاية للقرب
والجوار مع تجويز اعمال الاول ايضا والمظهر معمول الفعل الاول عند الكوفيين
فانهم يختارون اعمال الاول اذ هو الاصل المتقدم في الذكر فيجعل عاملا اولا
مع تجويز اعمال الثاني وهي صورة تنازع الفريقين في الاولوية لا في الجواز
ويظهر الخلاف الواقع بين الفريقين اذا اختلف التنازع وذلك في مثل
قولك ضربني واكرمت زيدا فان الاول يقتضي الفاعل والثاني يقتضي
المفعول وضربت واكرمني زيد فان الاول هنا يقتضي المفعول والثاني
يقتضي الفاعل وفي مثل هذه الصورة اعني صورة اختلاف التنازع
مذاهب الاول اعمال الثاني والاضمار في الاخر وهو مذهب الجمهور الثاني
اعمال الاول والاضمار في الثاني وهو مذهب الكوفيين الثالث ان الفاعل
محذوف من الاول والثاني عامل وهو مذهب الكسائي حذرا عن الاضمار
قبل الذكر الرابع اعمال الفعلين وهو مذهب الفراء وكلها مضر ههنا لا يخرج
عن ضعف واخلال وطريق البيان ان يقال ولا يتقدم ولا يتعدد ولا يحذف

لم تعتذر عن باب التنازع بان الفاعل مضمر لا محذوف فتدبر **والمبتدا**
هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية المسند اليه صفة للاسم فسر
المبتداء وقيد لتفسيره بقيود الاول كونه اسما وهذا القيد هو العمدة ههنا
وفائدته تخصيص المحدود وتعيين ماهيته والتنبيه على ان المبتداء لا يكون
الا اسما الثنية فان فائدة القيود في الحد ولا ينحصر في الاحتراز بل لا بد
ان يكون ذكره لبيان ماهية المحدود فان قيل هو منقوض بقوله تعالى
وان تصبروا خير لكم فان قوله وان تصبروا مبتداء خبره خير لكم وليس
باسم وكذا قوله عز ذكره سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم فان قوله
انذرتهم مبتداء خبره سواء وهو نص وكذا قولهم في المثل تسمع بالمعيدي
خير من ان تراه فان تسمع مبتداء مع انه ليس باسم قلنا ذلك في التحقيق
اسم اي صبركم خير لكم وانذارك وعدم انذارك سواء وسماعك بالمعيدي
خير من رؤيته الثاني كونه مجردا عن العوامل اللفظية والعوامل اللفظية
نواسخ المبتداء وغيرها مما يدخل على المبتداء وهو عامل لفظي وفائدة
هذا القيد هي التنبيه على ان المعمول للعامل اللفظي ليس مبتداء فان قيل
هو منقوض بقولهم بحسبك درهم فانهم متفقون على ان قولهم بحسبك درهم
مبتداء مع انه ليس بمجرد عن العامل اللفظي وكذا قولهم من احد في قولهم
ما في الدار من احد فانهم مصرحون بان احد مبتداء مع انه معمول للعامل اللفظي
اجيب عن ذلك بان كلا من الباء ومن زائدة فكانه معدوم والى هذا اشار
صاحب لب الالباب بحيث قال حد المبتداء هو الاسم المجرد عن ملابسة العوامل
اللفظية معنى من حيث هو اسم للاسناد اليه فان قوله معنى متعلق بالتجرد عن
الملابسة يعني ان المعتبر هو التجرد عن الملابسة من حيث المعنى فلو كان
مدخولا لعامل لفظي صورة لما كان فيه ضرر وفيه ادراج لمثل بحسبك درهم
فان حرف الجر ههنا لا تاثير له في جانب المعنى بل هو زائد محض فكانه معدوم
وكذا فيه ادراج لمثل قوله سمعت الناس ينتجعون غيثا ونحو ذلك
القيد الثالث كونه مسندا اليه وهو احتراز عن الاسما المعدودة ونحوها

198

فان هذه اسماء مجردة عن العوامل اللفظية لكنها ليست بمبتداء اذ هي ليست
مسندا اليها لانها ليست بمركبة والاوضح ان يقال المبتداء المسند اليه
المجرد عن العامل اللفظي فذكر قيد الاسم المسند اليه لدخل فيه العامل فالتجريد
احترازا عنه واختلف القوم في العامل في المبتداء الى مذهبين الاول
ان العامل هو الابتداء وهو مذهب البصريين وفسروا الابتداء بتجريد الاسم
عن العوامل اللفظية للاسناد اليه واعترض عليه بان التجريد امر عدمي
فلا يؤثر والعوامل عندهم مؤثرات واجيب اولا بان العوامل في كلام
العرب علامات لا مؤثرات والعدم المخصوص اعني عدم الشيء المعين يصح
ان يكون علامة لشيء مخصوص وثانيا بان الابتداء ليس بعبارة عما ذكر
بل معناه جعل الكلام تحقيقا او تقديرا للاسناد اليه وهذا الابتداء
هو العامل في الخبر ايضا وعليه جار الله والجزولي ومن معهما ونقل الاكثر
عن سيبويه ان العامل في الخبر هو المبتداء وهو مروي عن الشيخ ابي علي
والامام ابي الفتح ابن جني الثاني ان المبتداء يرتفع باسناد الخبر اليه وهو المصر
سكت عن القسم الاخر من المبتداء اختصارا **والخبر هو المسند الى المبتداء**
واطلاق المسند تنبيه على ان الخبر لا يلزم ان يكون اسما ولهذا لم يقيده
الاسم المسند وقوله هو المسند الى المبتداء اخراج لمثل يضرب في يضرب زيد
فقيد التجريد كما ذكره ابن الحاجب لا حاجة اليه **والمبتداء قد يكون نكرة**
اشارة الى ما ذهب الجمهور وهو المذهب المنصور وهو انه يجب ان يكون
المبتداء معرفة فان كان نكرة فلا بد فيها من تخصيصها وتخصيصها
اشار الى تفصيل المواضع التي فيها تخصيصها فقال **مثل رجل فاضل
في الدار** فان المبتداء ههنا قد تخصص بالصفة **وارجل في الدار ام امرأة**
فان المبتداء ههنا قد تخصص بالعلم بثبوت احدهما لا على التعيين
وما احد خير منك فان المبتداء ههنا قد تخصص بتقدم الخبر عليه فلا يجوز
رجل في الدار **والخبر قد يكون جملة اسمية** وهي التي تكون الجزء الاول
منها اسما **مثل زيد ابوه قائم او فعلية** وهي التي تكون الجزء الاول

الاسم مجردا

رحمه الله

فان المبتداء ههنا قد تخصص بالعموم والا ستغراق
اذ النكرة الواقعة في سياق النفي تفيد
ذلك **وفي الدار رجل** صح

منها فصلا نحو زيد قام ابوه او شرطية وهي المركبة من الشرط والجزاء
نحو زيد ان تعطه يشكرك او ظرفية وهي التي يكون الجزء الاول
ظرفا مثل زيد في الدار ابوه وانما قدم ذكر الاسمية على غيرها اذ
هي اشرف من غيرها وقدم الفعلية على الباقين اذ هو في التحقيق راجع
اليها فلا بد من عائد اي اذا وقع الخبر جملة فلا بد هناك من عائد
يعود الى المبتدا ليرتبط الخبر بالمبتدا والمراد بالعائد الرابط فيعم الضمير
واللام والظاهر الموضوع موضع الضمير ولهذا لم يقل فلا بد من ضمير
وقد يحذف ذلك العائد اذا كان هناك قرينة يدل عليه مثل قولهم
السمن منوان بدرهم فان قوله السمن مبتدا وقوله منوان مبتدا ثان
وقوله بدرهم خبر للمبتدا الثاني ومجموع هذه الجملة المركبة من المبتدا الثاني
وخبره في موقع الرفع بانه خبر المبتدا الاول والعائد في هذه الجملة محذوف
تقديره السمن منه منوان بدرهم والجار والمجرور اعني قوله منه صفة
لمنوان فيكون المبتدأ نكرة مخصصة بالصفة لا نكرة محضة وقوله
فلا بد من عائد ينبغي ان يراد فيه قيدا اخر فيقال فلا بد من عائد اذا
لم يكن الجملة عين المبتدا لئلا ينتقض بمثل قل هو الله احد ومقولي
زيد قائم مثلا فانه لا حاجة ههنا الى العائد والخبر قد يتقدم اشارة
الى ان الاصل ان يكون المبتدا مقدما على الخبر الا ان الخبر قد يتقدم
جوازا اي تقدما جائزا او ذا جواز او على سبيل الجواز ولفظ قد اشارة
الى قلته مثل تميمي انا فان قوله تميمي خبر لا مبتدا لانه نكرة صرفة
وقوله انا مبتدا وقد يتقدم الخبر وجوبا مثل في الدار رجل
وجه الوجوب انه لو لم يتقدم الخبر على المبتدا لزم الابتداء بالنكرة المحضة
وهو غير جائز واين زيد فاين خبر وجب تقديمه على مبتدائه لتضمنه
الاستفهام الطالب لصدر الكلام وكل منهما اي من المبتدا والخبر
يجوز حذفه اذا كان هناك قرينة تدل على المحذوف مثل قول المستهل

الهلال

الهلال والله بقوله الهلال مرفوع خبر مبتدا محذوف اي هو الهلال
او الامر بالعكس اي الهلال هذا فينطبق هذا المثال لمكان الاحتمال
على قوله وكل منهما يجوز حذفه فافهم والقرينة ههنا [illegible]
نحس قرا وخرجت فاذا السبع اي واقف او حاضر او بالباب فالمحذوف
ههنا الخبر ومثل لولا زيد لكان كذا فان الخبر ههنا محذوف وجوبا اي
لولا زيد موجود فان الاسم الواقع بعد لولا مبتدا خبره محذوف وجوبا
بالدلالة الكلام عليه وسد الجواب مسده وهذا مذهب البصريين
وعليه سيبويه والجمهور وعند الكوفيين الاسم الواقع بعد لولا فاعل فعل
محذوف اي لولا وجد زيد لكان كذا وقد يدخل الفاء في خبر المبتدا
اذا تضمن المبتدا معنى الشرط وقوله قد يدخل اشارة الى ان الاصل
ان لا يدخل الفاء على خبر المبتدا اذ الفاء في الاصل للعطف ولا عطف
بين المبتدا والخبر بحال الا ان من المبتدا والخبر ضربا شبيها بالشرط والجزاء
فلهذه المشابهة يدخل الفاء على الخبر فلهذا لا يجوز دخوله على كل خبر
بل على خبر يكون مبتداه اسما موصولا بفعل او ظرف وفي معناه اللام
او يكون مبتداه نكرة عامة موصوفة بفعل او ظرف والمص ذكر مثال
الاول بقوله مثل الذي يأتيني فله درهم فان المبتدا ههنا موصول
بالفعل وترك مثال الثاني وهو الذي في الدار فله درهم لظهوره واما
اللام الموصولة فكقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما
مائة جلدة وذكر مثال النكرة الموصوفة بفعل حيث قال وكل رجل في الدار
فله درهم وترك مثال النكرة الموصوفة بالظرف نحو كل رجل في الدار فله
درهم لظهوره وبالجملة يجب ان يعلم ان الفاء لا يجوز دخوله على خبر المبتدا
الذي ليس كذلك وهذا عند سيبويه واما الاخفش فهو يجوز دخول الفاء
في كل خبر المبتدا نحو زيد فوجد وعمرو فقتل خبر ان واخواتها هو المسند المرفوع
بها اي بهذه الحروف مثل ان زيدا قائم ولا يجوز تقديمه اي تقديم خبر
ان على اسمها الا اذا كان الخبر ظرفا يعني ان حكم خبر ان حكم خبر المبتدا الا

في شيء واحد وهو ان خبر المبتدأ يجوز ان يتقدم على المبتدأ وان لم يكن ظرفا
نحو تميمي انا كما سبق بخلاف خبر ان فانه لا يجوز تقدمه على اسمها في غير
الظرف قال الله تعالى ان الينا ايابهم وينبغي ان يعلم انه اذا كان الخبر
ظرفا فالتقدم ههنا كخبر المبتدأ جائز وواجب فالجائز هو ما اذا كان
الاسم معرفة كالمثال المذكور والواجب هو ما اذا كان الاسم نكرة
نحو ان من البيان لسحرا ووجه الجواز في الظرف ان في الظرف
اتساعا ليس في غيره فجوزوا فيه ما لا يجوزونه في غيره فلهذا تراهم
يقولون توسعوا في الظروف ما لم يتوسعوا في غيرها فان قيل
ما معنى قولهم توسعوا في الظروف ما لم يتوسعوا في غيرها قلنا معناه
ان كل حادث في الدنيا لحدوثه يكون في زمان وفي مكان والا
محال ولما كان الزمان والمكان من ضرورات اي ذات وكان
بينهما شدة الاتصال وقوة الالتصاق كان الزمان والمكان
مع كل شيء كجزء وبعضه لا اجنبيا منه فهو اذن كالمحرم
حيث لا يحتجب الاجنبي فان قيل حقيقة الظرف هو الزمان
والمكان فلم سمي الجار والمجرور ظرفا اصطلاحا واطلاق الظرف
عليه بحيث اذا ذكر الظرف واطلق فهم منه الثلاثة بلا كلفة قلت
ههنا وجهان الاول ان في هذه التسمية تنبيها على ان الجار والمجرور شبيه
بالظرف الحقيقي الذي هو الزمان والمكان ووجه الشبه شدة الاتصال
وقوة الالتصاق يعني كان هو كل حادث وزمانه ومكانه اتصال
والالتصاق كذلك بين كل جار ومجرور وبين عامله حيث لا ينفك
الجار عن الفعل او معناه الثاني ان في هذه التسمية تنبيها على ان
كل ظرف فهو في التقدير جار ومجرور لان قولنا صليت يوم الجمعة معناه
صليت في يوم الجمعة وعلى هذا القياس سائر الازمنة والامكنة قوله
الا اذا كان الخبر ظرفا استثناء مفرغ والمستثنى منه محذوف تقديره
ولا يجوز تقديمه في جميع الازمان والاوقات الا اذا كان الخبر ظرفا

فانه يجوز

فانه يجوز تقديمه عليه **خبر لا التي لنفي الجنس هو المسند المرفوع بها**
اي بلا **نحو لا غلام رجل قائم فيها** اي في الدار فقوله قائم مرفوع
بانه خبر لا وغلام مرفوع المحل بالابتداء **وقد يحذف** خبر لا اذا كان
قرينة تدل على المحذوف **مثل لا باس** فان قوله باس اسم لا وخبره محذوف
اي لا باس عليك وبنو تميم لا يثبتون خبر لا التي لنفي الجنس فقولهم لا اهل
ولا مال عندهم معناه انتفى الاهل والمال فلا حاجة الى الخبر فالخبر
اذن عندهم ليس بثابت واثبات الخبر مذهب اهل الحجاز وهي اللغة العليا
وقد يقال ان معنى عدم اثباتهم انهم لا يذكرونه لفظا بل يحذفونه
دائما ويريدون معنى **اسم ما ولا المشبهتين بليس** وجه الشبه
ان كلا منهما للنفي كليس وان كان منهما يدخل على المعرفة والنكرة
كليس **هو المسند اليه المرفوع بهما** اي بما ولا **مثل ما زيد قائما**
فزيد مسند اليه بعد دخول ما وارتفاعه لكونه اسم ما وقائما منصوب
بانه خبرها **ولا رجل قاعدا** اي ليس رجل قاعدا فعمله كعمل **المنصوبات**
قد سبق في المرفوعات وجه الاعراب فالمنصوبات كالمرفوعات
فلا حاجة الى الاعادة **وهي** اي المنصوبات **المفعول المطلق** قدمه
على سائر المنصوبات اذ هو اشد اتصالا بالفعل اذ هو جزؤه وبعضه
ولان المفعول الحقيقي انما هو اذ هو الذي فعله الفاعل المذكور واوجده
ولا كذلك سائر المنصوبات فليفهم ولانه مطلق وما عداه مقيد والمطلق
مقدم على المقيد الا ترى انهم سموه مفعولا مطلقا ووجه الاطلاق
شيئان الاول انه هو المفعول على الاطلاق كما اشرنا اليه الثاني
انه غير مقيد بحرف من حروف الجر بخلاف سائر المفاعيل واليه الاشارة
بقوله **وبه** معطوف على المطلق اي المفعول به فان قيل كيف يصح
عطفه عليه والاول صفة دون الثاني ولانه عطف على جزء الكلمة
اذ هو اسم بل هو عطف للجزء على الجزء فتقدير الثاني ايضا صفة وكذا
اخواته ويجوز في الاسماء الا بحفظ المعنى الاصلي **وفيه وله**

بهذه الضمائر كلها راجعة الى الالف واللام في قوله المفعول لانه موصول
اى الذى فعل به وفعل فيه وفعل له **والحال والتمييز والمستثنى واسم**
لا لنفي الجنس وخبر ما ولا المشبهتين بليس فالمفعول المطلق
هو مصدر انتصب بفعل للتاكيد والنوع والعدد تفسير للمفعول المطلق
وليس بتام لانه يصدق على ضربا في قولك احدثت ضربا انه مصدر انتصب
بفعل فحينئذ يخرج قوله للتاكيد والنوع والعدد عن تتمة التعريف الا انه
لو اكد ضربا وقيل احدثت ضربا ضربا فهذا الثاني يصدق عليه انه مصدر
انتصب بفعل للتاكيد فحق العبارة ان يقال المفعول المطلق مصدر
انتصب بفعله للتاكيد والنوع والعدد اللهم الا ان يجعل التنوين عوضا
عن المضاف اليه اى بفعله اذ المراد بالنكرة المعرفة اعتمادا على قرينة
المقام كما يقال احفظ عينا وافتح عينا فانه لا يشتبه على عاقل ان المراد
عينيك قال الامام المرزوقي رفع الله درجته في قوله صفحنا عن بني
ذهل وقلنا القوم اخوان عسى الايام ان يرجعن قوما كالذي كانوا
انما نكر قوما لان فائدته مثل فائدة المعارف الا ترى انك لا تفصل
بين ان تقول لعفوت عن زيد فلعل الايام ترد رجلا مثل الذى كان
وبين ان تقول فلعل الايام ترد الرجل مثل الرجل الذى كان لان المراد
في الموضعين رجلا واحدا انتهى وفي كلامه اشارة الى ان المفعول المطلق
اخص من المصدر اذ المفعول المطلق كله مصدر منصوب بفعله لقصد
التاكيد او النوع او العدد فقوله مصدر يشمل جميع المصادر سواء كانت
مجرورة او مرفوعة او منصوبة فلما قال انتصب خرجت المصادر المرفوعة
والمجرورة والمصدر المنصوب ايضا يشمل نحو رايت قتلا وشهدت ضربا
فلما قيل للتاكيد والنوع والعدد خرج مثل ذلك ومع ذلك لا بد من التقييد
بفعله كما ذكرناه آنفا ومرادهم بالتاكيد تاكيد المصدر الذى هو مضمون فعله
بلا زيادة شئ عليه من وصف او عدد وقولهم تاكيد الفعل توسع والمراد
تاكيد مصدره لان ضربت معناه احدثت ضربا فلما قيل ضربا فهو

بمنزلة

بمنزلة قولك ضربت ضربا ضربا فهو اذن تاكيد للضرب الذى هو المصدر ضمنه
ومرادهم بالنوع مصدر موصوف بصفة من الاوصاف نحو ضربت ضرب الامير
اى ضربا مثل ضرب الامير ومنه قولهم ضربت انواعا من الضرب وضربته
اى ضربته ضربة اشد ضرب وقدمت خير مقدم الى غير ذلك واما قوله تعالى
وكرهوا الكريم فالظاهر انه يحتمل كلا الوجهين على السواء وكذا قوله تعالى
وسعى لها سعيها ومرادهم بالعدد ما يدل على عدد المرات سواء كان العدد
صريحا نحو ضربت ضربة وضربتين اولا نحو ضربت ضربات **نحو جلست جلوسا**
مثال التاكيد **وجلسة** بكسر الجيم مثال النوع **وجلسة** بفتح الجيم في العدد لبيان
المرة **وقد يحذف فعلها جوازا** اى حذفا جائزا او ذا جواز **مثل خير مقدم**
اى قدمت خير مقدم يقال ذلك للقادم من سفره فقوله خير منصوب مصدرا
باضافته الى المصدر كانه اكتسب المصدرية من المضاف اليه كالتانيث والحكم
القدوم **ووجوبا نحو حمدا له** اى حمدت حمدا له وسقاك الله **سقيا وما**
اشبه ذلك والمراد بالحذف الجائز انهم يظهرون المحذوف تارة ويحذفونه اخرى
يعنى كلاهما وارد في الاستعمال وبالحذف الوجوب انهم لا يظهرونه اصلا
بل هو محذوف ابدا في استعمالات العرب ومحاوراتهم **المفعول به** اى الذى فعل به
فالضمير راجع الى الالف واللام كما نبهناك عليه **ما انتصب بفعل متعد لانه**
واقع عليه تفسير المفعول به عند الاطلاق يعنى هو منصوب بفعل متعد انتصابا
كائنا على ان هذا الفعل واقع على هذا المفعول اى يكون على طريقة الوقوع
وعلى هيئته وهذا كما قال في تفسير الفاعل هو ما اسند اليه الفعل على طريقة قيامه
فيندرج فيه ما ضربت زيدا واوجدت ضربا واحدثت قتلا وما اشبه ذلك
لان هيئة الكل هيئة الايقاع فلا حاجة الى ما ذكره المحقق الرضى الاسترابادي
من ان الوقوع في الاول كان الثاني او وقع عدم الضرب على زيد وكان الضرب
كان فيها اوقع عليه الايجاد والتقدير كذلك فقوله ما انتصب اخراج للمجرورات
في مثل مررت بزيد ونحو ذلك من المجرورات فان الكل وان كان مفعولا به الا
انه مفعول به بواسطة حرف الجر والكلام في المفعول به على الاطلاق اى

اى التاكيد والنوع

بلا تقييده بهذا القيد وهو قولنا بواسطة حرف الجر يعني اذا قيل هذا
مفعول به يعرف انه المفعول بلا واسطة حرف الجر اصطلاحا واذا اريد
القسم الاخر يقال هذا مفعول به بواسطة حرف الجر ولهذه النكتة
صرح المصنف رحمه الله بكونه منصوبا بقوله ما انتصب بنفس متعد مع انه واقع
ولم يقل ما وقع عليه فعل الفاعل كما قال ابن الحاجب مع ان مثل ذلك خارج
من تعريفه ايضا لانه ما في قوله ما وقع عليه فعل الفاعل كناية عن المنصوب
والقرينة وجهة ذا الكلام في المنصوبات لانه عد المفعول به من المنصوبات
فاندفع منه الاعتراض الذي اورده المحقق الرضي الاسترابادي من ان
تقييده شامل للمجرورات بواسطة حرف الجر وكلامنا في مطلق المفعول به
فلتيا من فعول عليه في قوله مع انه واقع عليه فان المفعول به ههنا في شان
راجع الى ما انتصب باعتبار مدلوله مثل ضربت زيدا كما هو مع النسبة
الايقاعية وعلى طريقها وجاز ما وقد يجوز ان يتعدد المفعول به مثل اعطيت
زيدا درهما واعلمت زيدا عمرا فاضلا فان المفعول به ههنا تعدد وقد
في تعدد المفعول به بعد المفعول به كما اذا كان الفعل مقتضيا لمفعول
واحد فصاعدا ثم يذكر مفعول اخر مع قياس بعد ذلك قال صاحب الكشاف
في قوله تعالى فجعلناه هباء منثورا ان قوله منثورا صفة للهباء او مفعول
ثالث لجعلناه اي فجعلناه جامعا لحقارة الهباء والتناثر على نمط قوله
كونوا قردة خاسئين اي جامعين للمسخ والخسوء انتهى ومن ههنا يعلم ان
ان خبر كان ايضا يتعدد وفيه [illegible] وانما قدم المصنف رحمه الله المفعول به على سائر
المفاعيل اذ هو باب عظيم الشان رفيع المكان كثير الفوائد لانه ذكر فيه
مباحث النداء والتحذير والترخيم الى غير ذلك ويجوز ان يتقدم المفعول به
على عامله مثل زيدا ضربت ويحذف عامله اي عامل المفعول به جوازا اي حذفا
على سبيل الجواز او حذفا جائزا او حذفا ذا جواز مثل زيدا في جواب من ضربت
ان شئت حذفت وان شئت ذكرت وهذا هو المراد بالجواز ووجوبا وذلك
في مواضع الاول باب الاضمار والتفسير واليه الاشارة بقوله فيما اذا فسر

اي المفعول بتفسير مثل زيدا ضربته فان عامل المفعول محذوف والفعل
المذكور بعده تفسير للمحذوف وانما وجب حذفه ههنا لانه لو ذكر لزم الجمع بين
المفسر والمفسر فان قيل ما الفرق بين قولهم زيدا ضربت وبين قولهم زيدا
ضربته حيث جعل الاول من باب تقديم المفعول وتاخير العامل والثاني من باب الاضمار
والتفسير قلنا الفرق بينهما هو انه لا مانع في الاول من جعل المنصوب معمولا
للفعل المذكور بعده فجعلوه من باب التقديم بخلاف الثاني فانه لا يمكن
ان يجعل المنصوب معمولا للفعل المذكور بعده لان هذا الفعل قد وجد معموله
وهو الضمير المنصوب المتصل به فكان الفعل تفسيرا لا عاملا الثاني من مواضع
الحذف على سبيل الوجوب باب التحذير واليه الاشارة بقوله او اذا قصد
التحذير معطوف على فسر في قوله فيما اذا فسر اي يحذف عامل المفعول به على
الوجوب فيما اذا قصد التحذير مثل اياك والاسد فان قوله اياك معمول المحذوف
قبله هو بعد وقوله والاسد منصوب معطوف عليه اي بعد نفسك والاسد
اي بعد نفسك من تعرض الاسد او بعد نفسك عن الاسد وبعد الاسد
عن نفسك تقدير اتق ههنا كما ذهب اليه ابن الحاجب وغيره بعيد جدا كما لا
يخفى على ذي طبع سليم وانما وجب الحذف ههنا اذ هو مما كانت العرب يكثرونه دائما
لا يذكرونه لضيق المقام وبعد الوجه الثالث من تلك المواضع باب الاغراء
واليه الاشارة بقوله او الاغراء اي قصد الاغراء والاغراء الحث على الشيء
والتحضيض والتحريض عليه مثل قول الشاعر اخاك اخاك اي الزم اخاك ولا تتركه
فان من لا اخا له كساع الى الهيجاء اي الحرب بغير سلاح فان قوله اخاك اخاك
من باب الاغراء والفعل محذوف كما اشرنا اليه حذفا واجبا فقوله لا اخا له اصله
لا اخ له وزيد الالف لاشباع الفتحة لاقامة الوزن على نمط قوله تعالى يا ليتنا
اطعنا الله واطعنا الرسولا وقوله فاضلونا السبيلا الرابع من تلك المواضع
باب الاختصاص واليه الاشارة بقوله او الاختصاص اي قصد الاختصاص
مثل نحن العرب منجب العرب اكرم الضيف فقوله نحن مبتدأ خبره قوله اكرم
الضيف والعرب منصوب على الاختصاص وتحقيق معنى الاختصاص كما ما

او الاختصاص مثل نحن العرب بنصب العرب

صاحب المفتاح انه اذا قيل انا معشر العرب نفعل كذا ونحن آل فلان كرما
فكانه لما قيل انا قيل من انتم قيل معشر العرب فهو اذن نصب بفعل مقدر
هو اعني او نريد وحذفه واجب لاستقلال الرمز عنه بعلم المخاطب فيجري عليه
غيره الحاصل من تلك المواضع باب النداء واليه الاشارة بقوله ا و
قصد النداء وهو طلب الاقبال بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا
ترك المحو تنبيها لوضوحه وشهرة امره لما كان المنادى اقساما
متعددة اشار الى البعض بذكر الامثلة فقط والى البعض ببيان
الحكم وذكر المثال معا فقال خذ يا عبد الله مثال للمنادى المضاف
واعرابه النصب فقط كما اشار اليه مثاله اولا ويدل عليه سياق كلامه
آخرا ويا طالعا جبلا مثال للمضارع المضاف والمضارع المضاف
عبارة عن اسم يذكر بعده شيء هو من تمته ومتعلق به تعلق المفعول اليه نحو يا
طالعا جبلا فان جبلا مفعول طالعا او تعلق الفاعلية نحو يا حسنا
وجهه او تعلق الجار بعامله نحو يا خيرا من زيد او تعلق العطف نحو يا ثلثة وثلثين
او تعلق النعت بمنعوته جملة كانت هذه كقولنا يا حليما لا يعجل ويا جوادا
لا يبخل او ظرفا نحو الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام
فان الكل من قبيل المضارع المضاف في اعرابه النصب والتنوين وكان في
طريق البيان ان ينبه على هذه الاقسام بالمثال فان قيل فاذا كانت
هذه الاقسام كلها من قبيل المضارع للمضاف كان حقها ان تكون
نصبا بلا تنوين قضاء لحق المضارعة اذ المضاف غير منون فكيف
يكون المثال به منونا ومثل هذا الا يعود على موضوعه بالنقض قلنا نعم
كان القياس ذلك الا ان ههنا امرين نصب وتنوين واضافة وتشبيه
فنفس الاضافة من حيث انها اضافة ترجح جانب الاسمية وتجر الاسم
الى ما كان مستحقا في الاصل وهو الاسمية في الاعراب حين كونه
موردا منونا ونفس الاضافة منافية للتنوين اذ هما ضدان لا يجتمعان
كالتنوين واللام ورعاية الجهات وملاحظة الحيثيات واجبة بقدر

الامكان

الامكان فلما امتنع في المضاف التنوين دون النصب نصبوه فقط اذ لا
لما فوق ذلك لما امكن في المضارع المضاف النصب والتنوين جميعا
جعلوه منصوبا منونا رعاية لما كان بقدر الامكان فلنتأمل ويا
رجلا خذ بيدي مثال للمفرد النكرة واعرابه النصب والتنوين وبني
على الضم اذا كان مفردا معرفة والمراد بالمفرد ههنا ما يقابل المضاف
والمضارع له في العبارة اذن ان يقول وبني على ما يرفع به كما
قال ابن الحاجب ليندرج فيه نحو يا زيدان ويا زيدون وذلك لان ما يرفع
به الاسم الضم والالف والواو فقوله بني على الضم مخصوص بقوله
يا زيد وقوله بني على ما يرفع به يتناول الثلثة نحو يا زيد ويا زيدان
ويا زيدون وقوله وبني صحيح لان المفرد المعرفة مبني لا معرب
وسبب جعله مبنيا مع ان اصل الاعراب اذ هو مفعول به انه يشبه الكاف
الخطاب في الافراد والتعريف والخطاب ووقوعه موقعه ولما لم تكن
النكرة المفردة بتلك المثابة جعلوها معربة غير مبنية فان قيل فينبغي
ان يكون المضاف مبنيا لكان المشابهة بتلك الوجوه المذكورة
قلنا نعم الا ان ههنا مانعا من البناء اذ قد تقرر ان المضاف اليه
بمنزلة التنوين لمعاقبة اياه والتنوين علم التمكن فبينه وبين البناء
منافاة وانما بني على الحركة فرقا بين البناء العارض واللازم وعلى
الضم اذ لو بني على الكسر التبس بالمضاف الى ياء المتكلم اذا حذف
ياؤه واكتفي بالكسرة ولو بني على الفتح لالتبس بالمضاف الذي حذف
منه المضاف اليه اكتفاء بالفتحة في بعض اللغات واراد بالمعرفة
المعرفة المطلقة سواء كانت معرفة قبل النداء او معرفة بعد النداء واليه
الاشارة بقوله يا زيد ويا رجل فان الاول معرفة قبل النداء ايضا
والثاني معرفة فقط فان قيل ان مطرا في قوله سلام الله يا مطر
عليها وليس عليك يا مطر السلام علم كزيد مع انه منصوب منون
فكيف يصح قوله وبني على الضم قلنا التنوين مبني على الضرورة الشعرية

والكلام في سعة الكلام فان قيل اجتماع التعريفين في كلمة واحدة
ممتنع فكيف يجوز يا زيد وفيه تعريفان التعريف العلمي والتعريف الندائي
قلنا هذه مسئلة اختلف القوم في ذلك فبعضهم على ان العلم ينكر اولا
ثم يدخل عليه حرف النداء لئلا يلزم اجتماع التعريفين فزيد اذا اريد نداؤه
يأول او لابس بزيد ثم يعتبر دخول حرف النداء عليه والا يلزم تعريف الحرف
وهذا مذهب المبرد والجمهور على خلافه فانهم يقولون تعريف العلمية باق
بعد النداء ولا منع من اجتماع التعريفين بل المنع انما هو اجتماع ادا تينا
والدليل على هذا انهم يقولون يا هذا ويا عبد الله ويا انت واعني
الكل يا الله وهي مذهب الجمهور والله اعلم بحقائق الامور ويجوز في توابعه
شروع في بيان اعراب توابع المنادى المعرفة بعد الفراغ من بيان اعرابه
يعني انه يجوز في توابعه وجهان الرفع حملا على اللفظ والنصب حملا
على المحل اذ قد تقرر انه مفعول ادعو واطلاق التوابع شامل للنعت
والتاكيد وعطف البيان والعطف بالحرف والبدل مع ان البدل
ليس كذلك بل لا يجوز في البدل الا الرفع نحو يا زيد زيد فان حكم البدل ههنا
حكم المنادى بعينه اذ البدل في حكم تكرير العامل مثل يا زيد العاقل بالرفع
والعاقل بالنصب وهذا مثال للنعت ويا تميم اجمعون بالرفع واجمعين
بالنصب وهذا مثال للتاكيد ونحو يا زيد والحسن والحسن مثال للعطف
بالحرف الممتنع دخول يا عليه وقوله ونحو يا زيد دون ان يقول ويا زيد
تنبيه على ان هذا ممتاز عما قبله بنوع امتياز لانه جاز فيه وجهان الا
ان ههنا نزاعا في الاختيار فالمختار عند الخليل الرفع وعند ابي عمرو
النصب واما المبرد فمع الخليل ان كان ذو اللام مثل الحسن في جواز نزعه
تارة والاثبات اخرى ومع ابي عمرو في مثل النجم والصعق حيث لا يجوز
نزع اللام تارة واثباتها اخرى وهذا ما قاله ابن الحاجب ابو العباس
ان كان كالحسن فكالخليل والا فكابي عمرو فقوله ابو العباس مبتدأ
خبره محذوف اي ابو العباس يختار الرفع ان كان المعرف مثل الحسن

وقوله

وقوله فكالخليل تفريع عليه اي فهو اذن كالخليل او خبر المبتدأ والجملة
الشرطية والعائد في صدر الجزاء محذوف اي ابو العباس ان كان المعرف
كالحسن فهو كالخليل في اختيار الرفع فالجزاء اذن جملة اسمية فيظهر انه
وجه ايراد الفاء والجزاء والله اعلم بحقائق الاشياء واما مثال عطف
البيان فنحو قولنا يا غلام بشر وبشرا وتركه المص لوضوحه بخلاف المنادى
المبني المفرد المعرفة نفسه فانه مبني على الضم فقط يعني يجوز في توابعه
وجهان بخلاف نفسه فانه لا يجوز فيه الا الضم وبخلاف ما اذا كانت
اي التوابع مضافة مثل يا زيد ذا الكرم ويا تميم كلهم ويا زيد وعبد الله
فانه لا يجوز ههنا ايضا وجهان بل اعرابه النصب فقط والبدل [illegible] فقوله
فالنصب فقوله فالنصب تقديره فان اذن النصب فقوله في النصب
خبر مبتدأ محذوف كما قدرنا او تقديره فالنصب اذن واجب فقوله فالنصب
اذن مبتدأ خبره محذوف كما قدرنا وجعله جوابا اذا كانت ليس بشيء
كما لا يخفى على العارف بفضائل التراكيب ومعانيها واذا كان المنادى
موصوفا بابن اضيف الى علم آخر مثل يا زيد بن عمرو ويا هند ابنة
عاصم فالمختار فتحه ذكر في بيان الحكم ابنا وفي التمثيل ذكر ابنة ايضا
تنبيها على ان حكمهما واحد بخلاف بنت فان حكمها ليس كذلك وضابطة
هذا الباب انه اذا كان المنادى علما وكان موصوفا بابن ولم يقع
بين الموصوف وصفته فصل بوصف آخر وكان ابن مضافا الى علم آخر
جاز فيه الوجهان الضم والفتح والمختار فتحه فهذه الضابطة كما ترى
مشروطة بشروط اربعة كون المنادى علما وكونه موصوفا بابن او ابنة
وكون الصفة متصلة بموصوفه بلا فصل وكون الابن مضافا الى علم آخر
فالاول احتراز عن مثل يا رجل ابن عمرو والثاني احتراز عن نحو يا زيد
ابن عمرو في الدار فان قوله ابن عمرو مبتدأ لا صفة خبره في الدار
والثالث احتراز عن مثل يا زيد الظريف ابن عمرو والرابع احتراز عن يا زيد
بن اخينا فلو انتفى شرط من هذه الشروط الاربعة فالحكم ليس كذلك

والمصنف رحمه الله تعرض للشرط الثاني والرابع بذكره صريحا والشرط
الاول بطريق الالتزام ضمنا حيث قال علم اخر وللثالث بالتمثيل
بقوله فالمختار فتحه يعني يجوز فيه وجهان الضم والفتح لكن المختار هو الفتح
وفيه رد على من يقول بوجوب الفتح واما الضم فوجهه ظاهر لانه منادى
مبني مفرد واما الفتح فوجهه ان المنادى بهذه الشروط كثير الاستعمال
فناسبه الخفة وعلم الخفة الفتحة قال صاحب الكتاب بني المنادى
على الفتح ههنا لان الابن مع المنادى بمنزلة شيء واحد لحصول بعضيته
اذ الابن لا ينفك عن الاب كما انه لا ينفك من كونه ابنا فكان كجزئية
لازمة له والموصوف والصفة من حيث المعنى بمنزلة شيء واحد فحذفت
حركة الابن ولم ينعكس لان حركة الابن اعرابية وهو النصب لكونه مضافا
وحركة المنادى الضم وهي بنائية واتباع البنائية الاعرابية اولى
اذ الاعرابية اقوى هذا هو المشهور وعليه الجمهور ويجوز حذف حرف النداء
عنه يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف حذف لوضوحه بدلالة القرينة
الحالية واي اي يجوز حذف حرف النداء من العلم ومن اي فقوله واي
مجرور معطوف على مقدر قبله كما ارشدنا اليه كقولك ايها الرجل اي
يا ايها الرجل ويجوز حذف المنادى نفسه اذ قد تقرر انه مفعول به يجوز
حذفه اذا قامت هناك حالية او مقالية كقوله تعالى الا يا اسجدوا
اي الا يا قوم اسجدوا فالا هذه مخففة اللام حرف تنبيه ويا حرف النداء
فقوله وحذف المنادى مرفوع معطوف على فاعل يجوز واعاد لفظ الحذف
ولم يجر والمنادى لئلا يتوهم انه معطوف على اي فانه فاسد ومن
خواص المنادى الترخيم الترخيم مأخوذ من قولهم رخم صوته اي رققه
وكلام رخيم اي ضعيف وعن الاصمعي قال الخليل يا اسم الصوت الضعيف
قلت الترخيم او من قولهم امراة رخيم وهي التي يكون كلامها محذوف
الفضول فقوله محذوف الفضول تفسيره متضمن الاول ان يكون
كلامها محذوف الزوائد الثاني ان كلامها غير مشبع او مأخوذ

من قولهم

من قولهم امراة رخيم اي لينة الكلام حنينة الصوت ناعمة النغمة
ومن ههنا سمي الحجر اللين رخاما فسمي هذا الحذف المشهور عندهم ترخيما
لانه تخفيف اللفظ وتسهيل كذا ذكره ابن الحاجب في الايضاح وقال
صاحب المفتاح ومن خواص المنادى عندنا الترخيم ووجه الاختصاص
بباب النداء ان النداء باب التغيير اذ المنادى يتغير وينتقل
من الاعراب الى البناء بسبب النداء والتغيير يناسب التغيير هذا
وهو صريح في ان الترخيم مخصوص بباب النداء وكان المصنف رحمه الله
اقتفاه في ذلك ومثله صرح جار الله في المفصل حيث قال
ومن خصائص النداء الترخيم الا اذا اضطر الشاعر فرخم في غير
النداء وهو صريح في الاختصاص بباب النداء وما وقع في غيره
في سعة الكلام غير واقع وذهب الاخرون الى انه كثير في النداء دون غيره
وانما كثر فيه دون غيره لكثرته ولان المقصود في النداء دون المنادى له
فيقصد بسرعة الفراغ من النداء الافضاء الى المقصود بحذف احد
اعتباطا وههنا ما قالوه من ان النداء انما يكون لاجل الترخيم والترخيم
ايذان بان هذا الامر مما يقبل التوقف اذ ليس هناك مجال الاشتغال
بتطويل الكلام فالحذف قطع بالاستعجال ودفع للاملال والله اعلم
بحقيقة الحال وهو اي الترخيم في الاصطلاح ان يحذف للتخفيف حرف
من حروف الكلمة فسر الترخيم بحذف حرف تخفيفا وهذا بظاهره يشمل
حذف حرف من اول الكلمة ومن اوسطها ومن اخرها ويشمل غير المنادى
ايضا مع انه ادعى اولا ان الترخيم من خواصه ويشمل كل حرف حذف
من كل كلمة لعارض من العوارض كالاضافة والاعلال والتقاء
الساكنين وغير ذلك في الباب بالحذف او التحقيق في الكل ظاهر ويشمل
ايضا مثل لم يكن لانه حذف منه حرف للتخفيف ويندرج فيه الحذف في
عصي وقاض وفي باب مد ودم فتفسيره الصحيح المطابق لما ادعاه اولا
هو ان يحذف من اخر المنادى حرف للتخفيف فقط فانه في الانتهاء ابدا فتأمل

مثل يا ثب اقبل او اقبلي على اختلاف المعنيين في ثبه فان كان اسم رجل
يقال يا ثب اقبل وان كان اسم امرأة يقال يا ثب اقبلي واصل ثب ثبه
رخم بحذف التاء تخفيفا فان قيل هذا المثال لا يوافق التفسير اذ لم
يحذف عنه حرف من حروف الكلمة ومن اجزائها والتاء في الكلمة
عارض ليس جزء اجزائها اجيب بانهم جعلوا التاء حرفا من حروف الكلمة كجزء
ولا يكون صنفه ويا حار بالكسر في حارث اي اصله حارث رخم بحذف الثاء
للتخفيف وانما اورد مثالين لان الاول علم غير زائد على ثلثة احرف
والثاني زائد على ثلثة احرف وفي اعراب يا حار وجهان الاول ان يقال
يا حار بضم الراء كانه اسم بنفسه ولفظ برأسه يجعلون المحذوف نسيا منسيا
ويجعلونه على الضم مبنيا الثاني ان يقال يا حار بكسر الراء فانهم يحذفون
اخر الاسم ويجعلون ما قبله باقيا على ما كان عليه من الحركة والسكون وهذان
المذهبان يتفقان لفظا اذا كان ما قبل الحرف المحذوف مضموما مثل يا برث
ان رجل فان ترخيمه يا بر الا ان التقدير يختلف فعند الاولين هذه
ضمة المنادى غير يا ذاكر وعند الاخرين هذه الضمة هي الضمة التي كانت
قبل الحذف فقياس على او بحذف حرفان هذا من تتمة التعريف مثل اسما في اسماء
فان المحذوف هنا حرفان وهما الهمزة والالف ومثل منص في منصور
فان المحذوف عنه ايضا حرفان وهما الواو والراء او يحذف الاسم الاخير
من المركب هذا ايضا من تتمة التعريف وحاصل ما ذكره في هذا المقام ان
الرخم على ثلثة اقسام الاول ما يكون المحذوف عنه حرفا واحدا الثاني
ما يكون المحذوف عنه حرفين الثالث ما يكون المحذوف كلمة برأسها كما
ترى في معدي كرب فان قيل فليكن المحذوف من المضاف والمضاف اليه
كالمركب والا فما الفرق قلنا المركب اسم واحد اعرابا واحدا بخلاف المضاف
والمضاف اليه قال الشيخ في الايضاح المضاف والمضاف اليه كانا
جزءان بازاء معنيين لظهر فيهما التعدد لفظا والترخيم مناف في
التعدد اللفظي اذ هو حكم لفظي بخلاف المركب فانه لا تعدد فيه لفظا

فنزل

فنزل منزلة جزء وعمران يبين ان له اعرابا واحدا وحذف منه جزء
الاخير بكماله لانه زائد على الكلمة الاولى فاشبه تاء التأنيث والف التأنيث
مثل يا معدي في ترخيم معدي كرب المفعول فيه قد نبهناك مرارا
على ان الالف واللام بمعنى الذي وان الضمير راجع اليه وانما عقب
المفعول به بالمفعول فيه وقدمه على سائر المفاعيل لانه شبيه وهي انه يجوز
اجراؤه مجرى المفعول به نحو يوم الجمعة خرجته منها التصاق واشتباك ليس
لغيره اسم زمان او مكان انتصب بتقدير في معنى انه ان ذلك الفعل
واقع فيه اي في هذا الزمان والمكان تحقيقا لمعنى ظرفيته قوله انتصب
انتصب بتقدير في على ان المفعول فيه هو ما كان منصوبا بتقدير في نحو صمت
يوم الجمعة وجلست امامك فاذا قلت سرت في يوم الجمعة باظهار في فليس
بمفعول فيه بل القوم لا يجعلونه ظرفا اصطلاحيا بل اسم مجرور بحرف الجر وفيه
رد على ابن الحاجب حيث جعل المنصوب والمجرور مفعولا فيه وليس هو الا
فانه خلاف الاصطلاح وانما سميت الازمنة والامكنة ظروفا لتشبيهها
بالظروف وهي الاواني التي هي اوعية الاشياء لحلولها فيها اذ الافعال
تحدث فيها والكوفيون يسمونها محالا اذ هي محال الافعال وقوله على
انه واقع فيه تنبيه على ان الوقوع مرجعه المصدر والحدث الذي تضمنه مثل سرت يوم الجمعة مثال الزمان الموقت صح
الفعل المذكور لا الفعل الذي هو قسيم الاسم والحرف وحينا من الدهر
مثال للزمان المبهم كالحين والدهر ونحو ذلك وذكر المثالين تنبيه على ان
ظرف الزمان قسمان موقت ومبهم فالمبهم من الزمان ما ليس له حد حاصر
كالحين والدهر ونحو ذلك والموقت ما له حد حاصر كاليوم والليلة والشهر
ونحو ذلك وعلى ان ظروف الزمان كلها اي مبهمها وموقتها يقبل النصب
بتقدير في وجلست امامه مثال الظرف المكان وتخصيص التمثيل بالمكان المبهم
تنبيه على ان ظرف المكان ان كان مبهما فهو يقبل النصب بتقدير في والا
فلا والمكان قسمان مبهم وموقت فالمبهم هو الجهات الست وعند الله
ووسط الدار ولهذا فانتصبت بالفعل انتصاب الجهات لشبهها في الابهام

والموقت ما سوى ذلك ولما ذكرنا من ان عند يلحق بالجهات حتى الحقه
فقال وجلست عنده تنبيها على انه ايضا يقبل النصب بتقدير في
ودخلت الدار مثال للمكان الموقت وفيه تنبيه على ان نحو دخلت
ينتصب كل مكان دخلت عليه مبهما كان او موقتا لكثرة الاستعمال فنحو
دخلت الدار من باب انتصاب الظرف بدخلت وهذا هو قول الجمهور
وعليه سيبويه ومن معه وهو القول المنصور وذهب آخرون الى ان
الدار مفعول به وان دخلت متعد والاصح هو الاول لان دخلت
لازم والدار ظرف فههنا امور الاول ان ظروف الزمان كلها
مبهمها وموقتها يقبل النصب بتقدير في الثاني ان ظرف المكان
ان كان مبهما يقبل ذلك والا فلا الثالث ان عند يلحق بالمكان
المبهم الرابع ان دخلت وما في معناه مثل سكنت ونزلت ينتصب
كل مكان يدخل عليه لكثرة الاستعمال فلما كان الامر كذلك ذكر المصنف اولا
من باب ظرف الزمان مثالين احدهما مبهم والاخر موقت وذكر
من باب ظرف المكان مثالا واحدا هو المكان المبهم وترك المثال
من المكان الموقت تنبيها على ان الظرف ان كان زمانا فكله مبهمه
وموقته يقبل النصب بتقدير في وان كان مكانا فمبهمه يقبل ذلك وموقته
لا يقبله وعوض في التمثيل بعند تنبيها على انه ملحق بالمكان المبهم
وخص التعويض بعده بدخلت الدار تنبيها على ان الدار ملحق بالمبهم
وان دخلت ناصبه واطلق القول بذلك بناء منه على القول المنصور
الذي عليه الجمهور وهذا النوع من فعل المصنف رحمه الله من الاختصارات
اللطيفة التي لا يفهمها الا النحول ولا يدركها الا الفحول وقد يضمر عامله
اي عامل المفعول فيه متى يوم الجمعة بالنصب في جواب من سالك
وقال متى جئت اي جئت يوم الجمعة المفعول له هو ما انتصب بتقدير
على معنى اللام اي ان ذلك الفعل فعل لاجله المراد بالفعل في قوله تقدم
بعضهم الفعل النحوي الذي يشمل الاسم والحرف ولصغره الاحتياج اليه

المفعول

المفعول الذي هو الحدث الذي تضمنه الفعل المذكور على طريق الاستلزام
مثل قولك ضربته تاديبا وقعدت عن الحرب جبنا التمثيل بمثالين
تنبيه على ان المفعول له هو ما يكون حاملا وباعثا على الفعل الذي
سواء كان ثمرة مترتبة عليه في الخارج كقولك جئتك اصلاحا لك اولا
كقولك قعدت عن الحرب جبنا والحاصل ان مضمون المفعول له سبب
للفعل في الذهن سواء كان مسببا في الخارج كالمثال الاول او لا كالمثال
الثاني فاندفع السؤال المشهور من ان التاديب في ضربته تاديبا
كيف يكون سببا وهو مسبب فليفهم واثر المصنف رحمه الله هذا الترتيب
فذكر اولا المفعول به وثانيا المفعول فيه وثالثا المفعول له ورابعا
المفعول معه لان الذي يقتضيه الفعل المذكور لفظا ويذكره المتكلم قصدا
واما الزمان والمكان وان كان لا ينفك الفعل عنه عقلا الا انه قد
لا يكون قصدا فهو من توابعه عقلا والمفعول له من توابعه نظرا الى سيرة
العقلاء فان العاقل لا يفعل شيئا بلا باعث له واما المفعول معه فهو
في غاية القلة والندرة فافهمه فليفهم ذلك فانه دقيق المفعول معه
هو اسم مذكور بعد الواو التي هذه الواو بمعنى مع وهو احتراز
عن نحو جاءني زيد وعمرو فان عمرو مذكور بعد الواو لكن لا بمعنى مع فقوله
بمعنى مع حال او وصف وهو منصوب بفعل لفظا اي سواء كان ذلك
الفعل لفظا مثل استوى الماء والخشبة اي مع الخشبة او كان معنى
نحو ما لك وزيدا الا ما تصنع اذ الجار والمجرور لا بد له من فعل يتعلق به
او معناه وحق العبارة ان يقال في تفسير المفعول معه هو اسم منصوب
بعد الواو بمعنى مع احترازا عن كل رجل وضيعته وحقيقته انه اسم منصوب
مذكور بعد الواو بمعنى مع ومعنى مع مصاحبة معمول فعل لفظا او معنى
والمراد بالمصاحبة كونه شريكا لذلك المعمول في ذلك الفعل في وقت واحد
لان هذا هو معنى المعية فاذا قيل سرت وزيدا فمعناه ان زيدا شريك
للمتكلم في السير في وقت واحد اي وقع سيرهما معا واذا قيل سرت انا وزيد

بالعطف فمعناه ان زيدا شريك للمتكلم في السير فقط والشركة في السير
لا تقتضي المعية الزمانية وهذا ظاهر فقولهم استوى الماء والخشبة
معناه ان الخشبة شريكة للماء في الاستواء في زمان واحد فقولهم
فلما بلغ معه السعي ان جعل مع فيه متعلقا ببلغ لفوائد فمعناه ان بلوغ
ابراهيم واسمعيل عليهما السلام حد السعي في قضاء الحاجات وكفاية
المهمات كان معا في زمان واحد وليس كذلك فلا يجوز معه للام
ولا يجوز معه للسعي لان صلة المصدر لا يتقدم عليه فتعين
ان يكون بيانا كانه لما قال فلما بلغ السعي قيل مع من فقال مع ابيه
كذا في الكشاف وفيه بحث اما اولا فلانه يجوز ان يتعلق بتفسيره
المحذوف اي بلغ السعي معه واما ثانيا فلان الظاهر ان العامل على
تقدير البيان هو بلغ كما يقتضيه السوق والسياق فيعود الاشكال
المذكور اذن وان علق بالسعي فالتوسيط لا يناسبه وهذا ظاهر لا يخفى
على ذي طبع سليم واعلم انهم مختلفون في العامل في المفعول معه فجمهور
على ان العامل هو الفعل او معناه بتوسط الواو الذي بمعنى مع والاخفش
على ان العامل هو الواو وعليه الشيخ عبد القاهر فان قيل لا يخفى
ان اصل هذه الواو هو العطف فباي مناسبة استعملوها في معنى
المعية قلنا الواو معناه الجمع المطلق والمعية افراده تخصص به في بعض
المواضع لبعض الاغراض **الحال** هي ماخوذة من حال الشيء اذا
تغير وتحول ووجه التسمية انها متغيرة **منصوب** اي لفظا
بفعل او معناه اراد بمعنى الفعل ما يصلح لكونه عاملا لوجود معنى الفعلية
فيه بوجه من الوجوه فيتناول شبه الفعل وما هو بمعنى الفعل والمراد
بشبه الفعل ما يعمل عمل الفعل ويكون من تركيبه كاسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة والمصدر وافعل التفضيل والمراد بمعنى الفعل
ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من تركيبه كالظرف المستقر
وهو الجار والمجرور وحرف التنبيه نحو ها انا زيد قائما واسم الاشارة

نحو ذا زيد

نحو ذا زيد راكبا وحرف النداء نحو يا زيد ساعيا وحرف التشبيه نحو زيد كعمرو
راكبا ومعنى التشبيه بدون لفظ يدل عليه نحو زيد عمرو مقبلا وليت نحو
نحو انا قرشي مفتخرا واسم الفعل نحو عليك زيدا راكبا فان كل هذه
المذكورات يعمل في الحال اذ فيها معنى الفعلية فالحال منصوب بمعنى
الفعل في الكل فان قيل المشهور المتعارف ان شبه الفعل قسيم مقابل
لمعنى الفعل فكيف يعتبر اندراجه فيه قلنا اذا ذكر الامران وقوبل
احدهما بالآخر فالمراد ما ذكر واما اذا ذكر الثاني وحده ودلت القرينة
على عمومه فالمراد معناه اللغوي لا المصطلح فليتأمل **لبيان كيفية**
اي كيفية الفعل وعدل عن العبارة المشهورة وهي قولهم الحال
ما يبين هيئة الفاعل او المفعول لفظا او معنى لنكتتين الاولى
ان هذه العبارة موهمة لمعنى آخر غير مراد وهو ان الحال ما يبين هيئة
الفاعل او المفعول مطلقا لا في حالة الفعل فيتوهم ان راكبا في قولهم
جاءني زيد راكبا بيان لهيئة هذا الفاعل مطلقا لا في حال المجيء وهذا
غلط وقوله لبيان كيفية الفعل سالم عن هذا التوهم الثانية ان كل
حال ليس بيانا لهيئة الفاعل او المفعول فان الجملة قد تقع حالا ولا ذا الحال لها
نحو جاءني زيد والشمس طالعة فانه لا يخفى ان طلوع الشمس ليس بيانا
لهيئة زيد اصلا بل هو لبيان كيفية الفعل يعني ان المجيء في هذا الوقت
قال امرؤ القيس وقد اغتدي والطير في وكناتها بمنجرد قيد الاوابد
هيكل فبيان كيفية الفعل كلي مطرد في جميع المواضع دون بيان
هيئة الفاعل او المفعول فان قيل تعريف الحال بما ذكر منقوض بالصفة
في قولك ضربت رجلا راكبا فان راكبا صفة رجلا ويصدق عليه انه
منصوب بفعل لبيان كيفية الفعل قلنا كونه لبيان كيفية الفعل ممنوع
فانه لبيان كيفية الموصوف مسوق فليتأمل ولذا يفطن **مثل**
جاءني زيد حال لكونه **راكبا** فان الفعل المذكور وهو المجيء على هذه الكيفية
وزيد في الدار قائما ذكر مثالين اذ الاول مثال لما يكون الحال منصوبا

الدار

بالنصب والثاني مثال لما كان منصوبا بمعنى الفعل فان قوله في
ظرف مستقر وهو عامل معنوي كما نبهناك عليه وترك مثال شبه الفعل
لظهوره وشهرة امره **ولا يكون** اي الحال **الا نكرة** اذ النكرة اصل
والتعريف امر زائد ولا حاجة بنا الى ارتكابه لان الاحوال
اذ المقصود بالحال التقييد بحد المذكور فقط والتقييد غير محتاج
الى التعريف بل التعريف ضائع **وان كان صاحبها نكرة** بالنصب
خبر كان **غير مخصوصة وجب تقديمها** اي تقديم الحال على ذي الحال
نحو جاء راكبا رجل وفي قوله غير مخصوصة تنبيه على انه لو كانت
نكرة مخصوصة بوصف نحو مررت برجل ظريف قائما او باضافة
نحو نظرت الى جارية رجل مختالة فالتقديم هناك غير واجب **وقد يكون**
الحال **جملة اسمية مثل جاء زيد والشمس طالعة** فان قوله والشمس طالعة
جملة اسمية وقعت حالا ولا ذا الحال اذ الطلوع ليس هيئة لزيد
قال صاحب اللباب حقيقة الحال هي الهيئة التي عليها صاحب الحال
عند ملابسة الفعل له واقعا منه او عليه نحو جاءني زيد راكبا فان
الركوب هيئة زيد عند وقوع المجيء له وكذا ضربت زيدا قائما فان القيام
هيئة زيد عند وقوع الضرب عليه وبهذا يظهر ان صاحب الحال اما
الفاعل او المفعول هذا الكلام وبهذا يتبين ان الحال عن الفاعل
هيئة له وعن المفعول كذلك ومعلوم ان طلوع الشمس في المثال المذكور ليس
هيئة لزيد فيكون هذه الجملة حالا بدون ذي الحال وهو المدعى هذا ما ذهب
اليه بعض المحققين وههنا بحث لان الحال لا بد من ان يكون بيانا
لكيفية الفعل كما صرح به المصنف في تفسيره وقد نص على هذا المعنى
ابن الحاجب في الايضاح فقال قد حد بعضهم الحال بانه لفظ يبين
كيفية وقوع الفعل وهو سديد هذا الكلام وفيه دليل على ان هذا المعنى
اعني كون الحال بيانا لكيفية الفعل امر ضروري لا بد منه فاذا ثبت
هذا فنقول طلوع الشمس في المثال المذكور كما انه ليس هيئة لزيد كذلك ليس

كيفية

كيفية المجيء فلا يكون الحال بيانا لكيفية الفعل وهو خلاف المفروض
فان قيل المجيء في وقت الطلوع له كيفية وهيئة غير كيفية وهيئة
في غير هذا الوقت فيكون بيانا لكيفية الفعل قطعا وكذلك زيد له هيئة
في هذا الوقت ليس له في غير هذا الوقت فلا يتم البرهان فالحق عندنا
ان كل حال فهو هيئة لفاعل او المفعول لفظا او معنى **او فعلية مثل**
جاء الامير وقد ركب غلمانه اي معه فيكون بيانا لهيئة الفاعل وفي
الكلام اشارة الى ان الجملة الاسمية اذا وقعت حالا فلا بد لها من الواو
وان الفعلية المتعدية الماضوية اذا وقعت حالا فلا بد من لفظ قد
فان كان مذكورا فذاك والا فهو مقدر وفي قوله وقد يكون جملة تنبيه
على ان الاصل فيها ان يكون مفردا لكن كونها جملة ايضا جائز نظرا
الى المقصود وذلك لان المقصود من الحال تقييد الحدث وكما انه
يجوز ان يكون مضمون المفرد قيدا كذلك يجوز ان يكون مضمون الجملة قيدا
فصح وقوع الجملة ايضا حالا وبهذا يظهر ان الحال ان كانت جملة
فهي لا يكون الا جملة خبرية البتة اذ الانشائية قسمان بالاتفاق
لا ثالث لها الطلبية والايقاعية وكل منهما بمعزل عن التقييد
اما الطلبية فلان المتكلم بها غير واثق بحصول مضمونها فكيف
يكون مضمونها قيدا للعامل واما الايقاعية فلان لا افعالها لا نظر
الى وقت بخصوصه فيه مضمونها بل مقصوده مجرد ايقاع مضمونها نحو بعت
واشتريت ولاجل هذه النكتة خص المصنف رحمه الله كلا من الاسمية
والفعلية بالبيان والتعرض تنبيها منه على انها اذن لا يكون الا جملة
خبرية اذ الاسمية والفعلية خبرية لا محالة فان قيل قد سبق في صدر
الكتاب ان الجمل اربع فلم خص الاسمية والفعلية ههنا بالذكر ولم يتعرض
للظرفية والشرطية قلنا اما الظرفية فلانها راجعة الى الفعلية او
الى المفرد واما الشرطية فمآل رجوعها الى الفعلية او الى الاسمية تحقيقا
للارتباط المطلوب في هذا الباب والله اعلم بالصواب **ويجوز حذف**

كيفية وهيئة

التمييز ٥

بغير عدة مثال لما يكون الحال جملة مستقبلة اي صار حضنا وبشاشة
وفيه تنبيه على ان المضارع المثبت لا يحتاج الى الضمير وحده
كما في ههنا والجنائب جمع جنيبة وهي الفرس التمييز ما يرفع الابهام
عن جهة اي التمييز لفظ منصوب يرفع الابهام وتركه لفظا اعتمد على ما سبق
حيث عده من المنصوبات وذكره في سائر حدود المنصوبات
فاستغنى عن ذكره ههنا ويجوز ان يقال انه ترك لفظ المنصوب
ليندرج فيه بعض اقسام التمييز وهو المجرور كقولهم قاتله الله عز من قائل
وقال امرء القيس فيالك من ليل فان نجومه ونحو خاتم فضة فان
قوله فضة تمييز مع انه مضاف اليه ويمكن ان يحمل جميع ذلك ايضا
الى المنصوب فان قوله عز من قائل حقيقته عز قائلا وقوله يالك
من ليل حقيقته يالك ليلا وقوله خاتم فضة اصله خاتم فضة كما ان
قوله بحسبك درهم في قولك بحسبك مبتدا مع انه مجرور فليتامل وقوله
عن مفرد متعلق بقوله يرفع لان معناه يزيل الابهام عن مفرد حقيقة
قولهم ازاله عن مكانه فلا حاجة الى جعل عن ههنا بمعنى بعد ولا حاجة
الى جعله من قبيل قولهم فعلت هذا عن امرك كما ذهب اليه المحقق الرضي
الاستراباذي تام بالتنوين اذ بنون التثنية او بنون الجمع او الاضافة
معناه ان المفرد المبهم الطالب للتمييز لابهامه الناصب له تمامه باحد
هذه الامور الاربعة ومعنى تمامه بها ان يكون في آخره شيء لا يمكن
اضافته مع وجود هذا الشيء ولا يخفى عليك ان هذه المتممات موانع
من الاضافة البتة فان التنوين مانع من الاضافة لانهما يتعاقبان
في آخر الاسم ولا يجتمعان وكذا نون التثنية والجمع والاضافة فان المضاف
مرة لا يضاف مرة اخرى فاذا تم الاسم المفرد بتمامه احد هذه
الاشياء نصب التمييز فاسره قلت دليله الاستعمال والاستقراء
وان اردت لذلك نكتة اقناعية فاعلم انه اذا تم الاسم بهذه الاشياء
صار شبيها بالفعل اذا تم بفاعله وصار التمييز الآتي بعده شبيها

بالمفعول

بالمفعول الواقع بعد تمام الاسم كالمفعول الآتي بعد تمام الكلام فبعد
تحقق الشبهين صار هذا الاسم ناصبا لذلك التمييز وبهذا يظهر
ان المعرف باللام لا ينصب التمييز فلا يقال عندي الراقود خلا اذ اللام
وان كان يتم الاسم ولا يمكن معه اضافته الا انه ليس شبيها بالفاعل
اذ الفاعل عقيب الفعل واللام في صدر الاسم لا في آخره فالاسم المبهم
باللام ليس شبيها بالفعل التام بفاعله فلا ينصب التمييز والمراد بالمفرد
ههنا ما يقابل الجملة لتخرج نسبة التقابل بقوله او عن نسبة فيندرج
فيه المثنى والمجموع والمضاف نحو رطل زيتا شروع في الامثلة
فهذا مثال المفرد الذي يتم بالتنوين ومنوان سمنا مثال لما يتم بنون
التثنية وعشرون درهما مثال ما يتم بنون الجمع وموضع كف سحابا
في قولنا ما في السماء موضع كف سحابا مثال لما يتم بالاضافة اذ المبهم
الناصب للتمييز الطالب له هو مجموع المضاف والمضاف اليه وفي هذا
رد على الشيخ عبد القاهر وصاحب المفتاح حيث عد هذا المثال
من قبيل ما يتم الاسم المفرد بالتنوين ووجه الرد ان المنون هو
الكف ولا ابهام فيه والمبهم هو المضاف ولا تنوين فكيف يصح
جعل هذا من قبيل التام بالتنوين كذا ذكره صاحب لب الالباب
ثم قال والعجب من الشيخ عبد القاهر انه قال ان سحابا في قولنا منتصب
ههنا من وجهين الاول ثبوت التنوين اي في كف الثاني الاضافة
اي في موضع كف وهذا ظاهر لان اعمال عاملين في معمول واحد باطل
عقلا ونقلا والبرهان النير على ذلك انهم اختلفوا في صورة التنازع
فاتفقوا على ان العامل احدهما لا كلاهما وصاحب المصباح غره
كلام الشيخ فجعل الاقرب عاملا قياسا على التنازع وكل ذلك خبط
ظاهر وخطأ واضح وتشبيه القوم له بضرب زيد عمرا ابرهانه لامع
لان مقتضى التشبيه ان يكون العامل مضافا فالاحسن ان هذا الكلام
صاحب اللباب والحق عندي ان كلام الشيخ هو المطلوب الذي لا عدول

عنه

اذ قد تقرر عندهم ان الاسم المفرد ان كان تمامه بالتنوين او بنون التثنية
جازت الاضافة اي يجوز ترك التنوين ونون التثنية واضافة الاسم الى التمييز
وان كان تمامه بنون الجمع والاضافة فالاضافة ممتنعة فلا يصح ان يقال
عندي رطل زيت ومنوا سمن ولا يجوز ان يقال عندي عشرو درهم ولي
ملاؤه عسل اما الاول فلان هذه النون ليست بنون جمع حقيقة بل هي شبيهة
واما الثاني فلانه مع المضمر يمتنع اضافته وبدون الضمير يفسد المعنى ولكن
ان ما نحن فيه يجوز اضافته لانه يصح ان يقال ما في السماء موضع كف
سحاب كما يقال ما في العالم مثل علم زيد واذا صحت اضافته فكيف
يصح ان يقال ان تمامه بالاضافة كما زعمه المصنف رحمه الله وصاحب
اللباب فوجب جعله من قبيل ما يتم بالتنوين فان قيل فكيف يصح هذا والمنون
هو الكف ولا ابهام فيه والمبهم هو المضاف ولا تنوين فيه وهذا هو
الاعتراض الذي ذكره صاحب اللباب وهو اعتراض قوي لا مدفع له وكذا
اعتراضه الآخر من ان امثال الاسم مشروطا باقتضاء التمييز لابهام فيه التمييز بهم
ولا شك ان ما يقتضي المضاف بقيد الاضافة لا المضاف وحده
ولا المضاف اليه وحده وكذا اعتراضه الآخر وهو انهم شبهوا
موضع كف سحابا بضرب زيد عمرا فوجب ان يكون العامل
هو المضاف لا المضاف اليه وكذا اعتراضه على الشيخ حيث قال
ان سحابا قد انتصب ههنا من وجهين الاول ثبوت التنوين الثاني
الاضافة فان كل ذلك اعتراضات قوية لا مدفع لها ولهذا اقتفاه
المصنف رحمه الله قلنا قد تقرر ان المضاف والمضاف اليه بمنزلة كلمة
واحدة في كثير من الاحكام فالشيخ قد جرى على هذه القاعدة في
هذا المقام لضرورة داعية اليه ههنا وهي المحافظة على القاعدة
القائلة بان الاسم التام الناصب للتمييز ان كان تمامه بالتنوين التثنية جازت
او بنون الاضافة والا فلا ولا يخفى على من يوثق بمذهبه ويعتمد
على فهمه ان ما نحن فيه ليس من قبيل منوان سمنا ولا من قبيل

عشرون

عشرون درهما ولا من قبيل لي ملاؤه عسلا فوجب ان يكون من قبيل رطل زيتا
فوجب اذن جعل المضاف والمضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة فيكون
تمامه اذن بالتنوين كما ذكره الشيخ واقتفاه صاحب المصباح فبطل
ما ذكره صاحب اللباب واندفع اعتراضاته باسرها وكلام الشيخ حيث قال
ان سحابا قد انتصب ههنا من وجهين الاول ثبوت التنوين الثاني
الاضافة فمعناه ان انتصاب سحابا امر لا بد فيه من ملاحظة امرين
الاضافة والتنوين اذ المفرد التام لا ينصب التمييز الا اذا كان مبهما
وكل مبهم لا ينصب التمييز بل يعتبر انه لا يجوز ان يقال عندي الراقود خلا
مع ما صرحوا به ونبهناك عليه فيما سبق بل يجب ان يكون المبهم الناصب
للتمييز تاما بالتنوين اذا انتفى سائر المتممات وقد ثبت بالبرهان
النير ان سائر المتممات ههنا منتفية فوجب ان يكون تمامه بالتنوين
واما الاضافة فملاحظتها ايضا امر ضروري اذ لو لم يعتبر الاضافة
ههنا لما وجد ههنا ابهام فلا يطلب تمييزا ولا ينصبه ولو لم يعتبر التنوين
لزم خرم قاعدتهم كما ذكرنا فانتصاب سحابا اذن انما يستقيم اذا
اعتبر الابهام والتنوين معا والابهام ناش من الاضافة فيستقيم
اذن قول الشيخ ان سحابا قد انتصب ههنا من وجهين التنوين
والاضافة وبطلت الاعتراضات التي اوردها صاحب اللباب
كلها وظهر ان جميع ما فهمه وبنى عليه خبط ظاهر وكلام الشيخ عن الخلل
سالم ظاهر والعجب من صاحب اللباب كيف طبخ هذه الافكار الفاسدة
وكيف فهم من كلام الشيخ تجويز توارد عاملين على معمول واحد وكيف
اجترأ بمثل هذه الخيالات الواهية على مثل الشيخ وكيف خفي عليه مكانه
في العربية حتى خبط خبطا صريحا وزيف لمجرد الخيال قولا صحيحا
او عن نسبة معطوف على قوله عن مفرد اي التمييز ما يرفع الابهام
عن مفرد او عن نسبة في جملة يعني الابهام لا يخلو من ان يكون في
الاسناد او في احد طرفيه فان كان الابهام في الاسناد فالتمييز

الرافع لهذا الابهام يسمى تمييزا عن الجملة تارة ويسمى تمييزا عن ذات مقدرة
اخرى وان كان فى احد طرفيه فالتمييز الرافع لهذا الابهام يسمى تمييزا
عن المفرد تارة ويسمى تمييزا عن ذات مذكورة اخرى **نحو طاب زيد نفسا**
فان هذه الجملة اعنى طاب زيد مشتملة على نسبة مبهمة وهى نسبة الطيب الى زيد
وهذه النسبة مبهمة محتملة لاحتمالات شتى وقوله نفسا تنصيص على بعض
هذه الاحتمالات وقطع لباقى الاحتمالات **او ابا وابوة او دارا او علما**
واصل طاب زيد نفسا طاب نفس زيد فغير به ما فعل تحصيلا للابهام
والتفسير الذى هو شعبة من شعب البلاغة فان كان التمييز عن النسبة الفاعلية
وجب ان يكون التمييز فاعلا فى المعنى كالمثال الذى نحن فيه وان كان
تمييزا عن النسبة المفعولية وجب ان يكون التمييز مفعولا فى المعنى قال تعالى
وفجرنا الارض عيونا اى فجرنا عيون الارض وانما تطلق النسبة ليندرج
فيه نسبة الفاعلية والمفعولية ونسبة الجملة ونسبة شبه الجملة وهو اسم الفاعل
مع مرفوعه نحو البيت مشتعل نارا واسم المفعول مع مرفوعه نحو الارض مفجرة عيونا
وافعل التفضيل معه نحو انا اكثر منك مالا واكبر منك سنا وخير مستقرا والصفة
المشبهة معه نحو زيد طيب ابا وليندرج فيه نسبة الاضافة نحو اعجبنى طيبه ابا
والنكتة فى تكثير التمييز الاشارة الى اقسامه فان نفسا تمثيل للتمييز
الذى هو نفس ما انتصب عنه لان نفسا هو زيد كقولك كفى زيد رجلا
ولله دره زيد رجلا فان رجلا هو زيد والمراد بالمنتصب عنه الاسم الذى رفع
مقام التمييز حتى [illegible] التمييز بسبب قيام ذلك الاسم مقامه فضلة كزيد فى
زيد نفسا فان الاصل طاب نفس زيد كما ذكرنا وقوله ابا اشارة الى
الى التمييز الذى يصح ان يكون نفس ما انتصب عنه وان يكون صفة متعلقة
ايضا وقوله وابوة اشارة الى التمييز الذى يصح ان يكون صفة نفسه
ويصح ان يكون صفة متعلقة ايضا وذكر الواو هنا اشارة الى
[illegible] المعنى ولا يصح ان يكون صفة نفسه وصفة متعلقة ايضا وقوله
او علما اشارة الى التمييز الذى لا يكون نفس ما انتصب لا صفة متعلقة

يصح اه

ايضا

ايضا بل هو صفة نفسه وتخصيص الغمر بالتمييز مع تعميم النسبة تنبيه على
ان الاصل فى الاسناد هو الغمر والباقى فرع عليه **ولا يتقدم** اى
التمييز **على عامله** لان حق التفسير ان يكون بعد الابهام ولا يكون التمييز
الا نكرة وعليه البصريون والكوفيون يجوزون كونه معرفة **المستثنى**
ماخوذ من تثنيه عن الاراد اذا صرفته فى استثنائه اذ الاسم المستثنى مصروف
عن المستثنى منه ثم لما كان حقيقة المستثنى متعددا كان او منقطعا
هو المذكور بعد الا واخواتها جمعهما المص رحمه الله فى حد واحد فقال
منصوب بعد الا واخواتها وعدل عن ما فعله ابن ابى جلان منه
تعسفا اى هو منصوب مذكور بعد الا واخواتها ولو قال هو مذكور
بعد الا واخواتها لكان اولى فان تمييز الاستثناء امر لا يقبله العقل
اذ المستثنى لو اعتبر عدم دخوله فى المستثنى منه فهو مخالف للاجماع اذ الاجماع
منعقد على انه فى المتصل مخرج ولا اخراج الا بعد الدخول وان
اعتبر دخوله لزم التناقض مثلا اذا قيل جاءنى القوم الا زيدا واعتبر دخوله
فمعناه جاءنى زيد مع القوم ولم يجئ زيد وهو تناقض ظاهر مع انه واقع
فى كلام الله عز وعلا وفى كلام الانبياء عليهم السلام فكيف وجه قلنا يعتبر
الدخول والاخراج بالا واخواتها قبل اسناد الفعل ونحوه فلا يلزم التناقض
فقولك جاءنى القوم الا زيدا بمنزلة قولك القوم المخرج منه زيد جاءونى
فالمستثنى منه والمستثنى وان تاخر اللفظ عن الغمر المنسوب اليه الا انهما
متقدمان اعتبارا لان المنسوب اليه هو المستثنى منه الا المستثنى فلا تناقض
هذا احسن ما قيل من التفصى عن اشكال الاستثناء وعندى ان الاشكال
مضمحل لان ههنا اعتبارين الاول تناول اللفظ المستثنى واندراجه
فيه بحسب دلالة اللفظ مع قطع النظر عن قصد المتكلم الثانى قصد
المتكلم ونيته واعتباره فالدخول مبنى على الاعتبار الاول والخروج
مبنى على الاعتبار الثانى فلا تناقض فان قيل اذا قيل جاءنى القوم
الا زيدا فغفل اسناد المجئ الى القوم واسناد المجئ الى القوم حقا ه

ان كل واحد من آحاده وجاء النبي فاذا قيل الا زيدا فمعناه ان زيدا
لم يجئ فكانه قيل جاءني من يتميز سائر آحاده ولم يجئ زيد فالتناقض لازم
جزما قلنا اسناد الفعل الى جمع قد يكون حقيقة بان يكون الفعل قائما
بكل واحد من آحاده وقد يكون تجوزا وتسمحا بان يكون الفعل قائما
بالبعض دون البعض كقولهم بنو فلان قتلوا والقاتل بعضهم دون البعض
ومدار هذا الفرق على القرينة فاذا قيل جاءني القوم فالمجيء مسند الى الكل
بحسب دلالة اللفظ وظاهره لكن قصد المتكلم البعض لا الكل تجوزا وتسمحا
فذكر المستثنى بالا ليكون قرينة على نيته وقصده فاذا قيل جاءني
القوم الا زيدا فكانه قيل قصدي ونيتي من اسناد المجيء الى القوم ان
المجيء ثابت للبعض وهو ما سوى زيد غير ثابت لزيد فلا تناقض
فليتامل فانه دقيق وتلقيه بالقبول حقيق وذلك النصب حيث يكون
المستثنى منقطعا او متصلا كائنا في كلام موجب وهو كلام لا يكون
فيه نفي ولا نهي ولا استفهام وفي المفتاح اذا كان الكلام عاريا عن النفي
والنهي والاستفهام سمي موجبا وانما سمي به لانه عريان عن ذلك سبب في وجوب
لنصبه هذا الكلام وهو تصحيح بان الموجب بكسر الجيم لا بفتحه وان الموجب
بمعنى السبب ويجوز ان يكون الموجب على تقدير كسر الجيم بالمشتمل على الايجاب
اي لا نفي فيه ولا نهي لان النهي راجع الى النفي واما الاستفهام وان لم يكن
فيه النفي الا انه لا ايجاب فيه اذ الايجاب بمعناه الحكم بالثبوت
في الكلام المشتمل على النفي والنهي والاستفهام ليس فيه حكم بالثبوت
فسمي به الكلام الخالي عن الثلثة وان فتح الجيم فمعناه الكلام الذي اعتبر
فيه الايجاب اي الحكم بالثبوت فوجه التسمية اذن ظاهر وانما قال
في كلام موجب اذ لو كان في كلام غير موجب لم يجب النصب نحو ما جاءني
القوم الا زيدا فانه يجوز رفعه على البدل ونصبه على الاستثناء
ذكر المستثنى منه فيه هذه الجملة صفة لكلام موجب اي كائنا في كلام موجب
ذكر فيه المستثنى منه والعائد في الجملة محذوف كما اشرنا اليه نحو جاءني

القوم

القوم الا زيدا وانما وجب النصب ههنا اذ يمتنع ان يحمل الا على الصفة
ويمتنع البدل اذ المبدل اذن ساقط فيلزم مجيء جميع العالم سوى زيد وهو ظاهر
او يكون المستثنى مقدما على المستثنى منه نحو ومالي الا آل احمد شيعة
ومالي الا مشعب الحق مشعب مثل ما جاءني الا زيدا القوم وانما وجب
النصب ههنا لامتناع البدل والصفة اذ كل منهما تابع فلا يجوز تقديمه
على متبوعه واما المستثنى الكائن في غير الكلام الموجب فالمختار فيه
حمله على البدل اشارة الى فائدة التقييد بالكلام الموجب مثل ما جاءني احد
بالرفع الا واحدا بالنصب كلاهما جائز وعليه قوله عز وعلا ما فعلوه
الا قليل والا قليلا وانما قال فالمختار البدل اذ البدل غير مشتمل على التكلف
بخلاف النصب فانه يحتاج الى ان يجعل نصبه من قبيل التشبيه بالمفعول
او ما جاءني من احد الا زيد اشارة الى انه ان تعذر البدل على اللفظ
يعتبر ابداله على الموضع فانه اذا قيل ما جاءني احد الا زيد فالابدال
على اللفظ واذا قيل ما جاءني من احد فهو بدل من موضع من احد اذ لو
ابدل من لفظه كان من مقدرا بعد الا اذ البدل بتكرير العامل فيكون
تقديره اذن جاءني من زيد فيلزم زيادة من في الاثبات وهو غير جائز
واذا بطل ابداله من لفظه تعين ان يكون بدلا من محله ومحله الرفع لانه
فاعل جاءني ومن زائدة لتاكيد النفي والنصب ايضا جائز على الاستثناء
لكن الابدال اولى واليه اشار بقوله فالبدل هو المختار واذا لم يذكر المستثنى
منه في الكلام فهو معرب على حسب العوامل على حسب اعرابه اي اعراب
المستثنى منه وليس هذا الاستثناء استثناء مفرغا اصطلاحا اذ هو
فارغ عن المستثنى منه مثل ما جاءني الا زيد فاعراب المستثنى ههنا هو
الرفع اي ما جاءني احد الا زيد لان عامله طالب للرفع وان اقتضى
النصب فهو ايضا منصوب واليه اشار بقوله وما رأيت الا زيدا
وكذا ان اقتضى الجر واليه اشار بقوله وما مررت الا بزيد وما كرمت
الا راكبا مثال للحال والا يوم الجمعة مثال للظرف وفي الكلام اشارة

الى ان التنويع جار في معمولات الفعل كلها سوى المفعول معه ومما يجب
ان يعلم ههنا امران الاول انه ما عامل النصب في المستثنى في مواضع
الانتصاب الثاني الا بد الكيف يصح ونسبه مختلف بالايجاب والسلب
فتحقيق الاول ان هذا مختلف فيه الى مذاهب الاول وهو مذهب
البصريين ان العامل فيه الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لان
شيئا يتعلق بالفعل معنى اذ هو جزء مما نسب اليه الفعل وقد جاء بعد تمام
الكلام فشابه المفعول الثاني وهو قول المبرد والزجاج ان العامل فيه
الا اذ هو نائب مناب استثنى كحرف النداء نائب مناب انادي
الثالث وعليه الكسائي ان العامل مضمر بعد الا وهو ان المفتوحة
وخبره محذوف بمعنى قام القوم الا زيدا قام القوم الا ان زيدا لم يقم
هذه اقوالهم ومذاهبهم والمختار عندي هو القول الثاني اذ هو مطرد
في جميع المواضع بلا تكلف في المعنى بخلاف القول الاول فانه لا يستقيم
في مثل القوم الا زيدا اخوتك والتقدير تكلف واما القول الثالث
فلا يخفى ضعفه وتكلفه واما تحقيق الامر الثاني فهو ان المعتبر في المستثنى
الاسناد والايجاب هو المستثنى مع الا على نحو قولهم مررت برجل لا طويل
ثان قولهم لا طريف صفته مع لا على نحو قوله تعالى وظل من يحموم لا بارد
ولا كريم ولما كان الجزء الاول غير قابل للاعراب اذ هو حرف اجري الاعراب
على الجزء الاخير وهو ما بعد الا كما اذا كان الاسم ما بعده صفة لما قبله
فكأنه قيل ما جاءني غير زيد فقوله تعالى ما فعلوه الا قليل في معنى ما فعله
غير قليل فاتحدت النسبتان فليتأمل وما بعد سوى وسواء بالقصر
والمد لا يكون الا مجرورا لانه مضاف اليه وفي سوى لغات فتح السين
مع المد وكسر السين مع القصر وكل منها لغة مشهورة وكسر السين
مع المد وضم السين مع القصر مثل ما جاءني غير زيد بمعنى ما بعد سوى مجرور
كما ان ما بعد غير مجرور مثله وحكم غير وسائر نواصره في الاعراب حكم المستثنى
على التفصيل الذي سبق قال في الصحاح واصل غير صفة والاستثناء

عارض لها

عارض لها واصل الا الاستثناء والصفة عارضة لها والمستثنى بها
على خمسة اوجه بعد الايجاب وبعد النفي وفي المفرغ والمقدم والمنقطع
وبالجملة فغير يدخل في جميع المواضع التي يدخل فيها الا الا انه لا خل
على الجملة كما الا لتعذر الاضافة ههنا خبر كان واخواتها هو
منصوب بها اي بكان واخواتها مثل كان زيد قائما فزيد مرفوع
اسمه وقائما منصوب خبره وحكمه اي حكم خبر كان واخواتها حكم
خبر المبتدا اي فيما يجوز من كونه معرفة او نكرة وكونه مفردا او جملة
ومتقدما على المسند اليه ومتأخرا عنه وفيما يجب من تقدمه على الاسم كم
اذا كان ظرفا والاسم نكرة نحو كان في الدار رجل ومن اشتماله على
الضمير اذا كان جملة او مشتقا او ظرفا الى غير ذلك الا انه اي
ان خبر كان يتقدم على الاسم حال كونه معرفة اذ لا التباس للخبر ههنا
بالاسم لاختلافهما في الاعراب مثل كان القائم بالنصب زيد
واذا انتفى الاعراب فيهما لفظا والقرينة وجب تقديم الاسم
نحو كان هذا ذاك اولى من الفتى هذا اسم ان واخواتها هو المسند
اليه شامل لكل ما هو مسند اليه المنصوب بها اي بان واخواتها
اخراج لما سوى هذا القبيل المنصوب بلا التي لنفي الجنس
لم يقل اسم لا التي لنفي الجنس واخواتها كما قال فيما سبق اذ الكلام
في المنصوبات وجميع ما هو اسم لا المذكورة ليس منصوبا بل بعضه
مبني مثل لا رجل واليه اشار بقوله والمفرد مبني مثل لا غلام
رجل في الدار مثال لما وقع بعد لا نكرة ومضافا ولا عشرين درهما
لك مثال لما وقع بعد لا مشبها بالمضاف فالمفرد مبني على الفتح
اشارة الى ما ذكرناه انفا من نكتة العدول مثل لا رجل اي
في الدار فخبره محذوف ويرفع اسم لا مع وجود الفصل والتكرير
نحو لا فيها رجل ولا امرأة ويجوز في العطف اي في عطف اسم لا
النكرة من العطف حملا على اللفظ والمحل الرفع والنصب

خبر كان

لا رجل ظريف بالرفع حملا على المحل وظريفا بالنصب حملا على اللفظ
مثل فلا اب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا
هذا امثال للمنصوب حملا على اللفظ وقد يبنى النعت اي نعت اسم لا
لانهم يجعلون الموصوف والصفة كشيء واحد مثل بالنصب صفة
لمصدر محذوف اي يبنى بناء مثل البناء الكائن في نحو لا رجل
ظريف بالفتح متعلق بقوله يبنى اي قد يبنى على الفتح وقد يحذف
اي اسم لا مثل لا عليك اي لا بأس عليك ويجب ان يعلم انه لا يحذف
الاسم الا اذا كان الخبر مذكورا كما انه لا يحذف الخبر الا اذا كان الاسم
مذكورا لئلا يكون اجحافا واضرارا بها خبر ما ولا المشبهتان بليس
قال جار الله في المفصل التشبيه لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فيرفعون
ما بعدها على الابتداء ويقرؤونه ما هذا بشرٌ هو منصوب بها مثل
ما زيد قائما واذا تقدم الخبر على الاسم او فصل بينهما اي بين الاسم والخبر
بالا بطل العمل اي عمل كل منهما نحو ما قائم زيد مثال الاول اعني تقديم
الخبر على الاسم وما زيد الا قائم مثال الثاني اعني الفصل بالا والله اعلم

خبرها ولا المشبهتان بليس

المجرورات

قد سبق وجه اعرابه فيما سبق فلا تنسى واخرنا عن المنصوبات او المنصوب لان
اسم من المجرور لاقتضائها عاملا اياه بلا واسطة بخلاف المجرور فان الا
هناك بالواسطة فاتصاله بعامله دونه منها اي من المجرورات المجرور
بحرف الجر وسياتي تحقيق هذا القسم وتفصيله في القسم الثالث من الاقسام
التي رتب الكتاب عليها ومنها المجرور بالاضافة الاضافة في اللغة
نسبة الشيء الى الشيء مطلقا وفي الاصطلاح نسبة اسم الى اسم جر ذلك
الثاني بالاول نيابة عن حرف الجر او حكما فالمضاف اليه اذن اسم مجرور
باسم نائب مناب حرف الجر او ثبت كل له هذا هو الحد الصحيح الذي اخرجنا
من القوة الى الفعل فقولنا نسبة اسم الى اسم ثابت نحو مررت بزيد فان
هنا نسبة لكم وهو المجرور الى اسم اخر وهو زيد فقولنا جر ذلك الاسم الثاني

بالاسم

بالاسم الاول نيابة عن حرف الجر اخراج له لان زيدا مجرور بحرف الجر
لا باسم ينوب مناب حرف الجر فقولنا جر ذلك الثاني بالاول نيابة عن
حرف الجر معناه ان العامل في الاسم الثاني هو الاسم الاول على ما هو الصحيح
من المذاهب وذلك لانهم اختلفوا في العامل في المضاف اليه الى ثلثة مذاهب
الاول انه العامل هو المضاف لكن نيابة حرف الجر الثاني ان العامل هو حرف
الجر المقدر الثالث ان العامل هو الاضافة والصحيح من المذاهب
هو الاول ووجهه ان ذكر الحرف الجر مرتبة منسوخة وقيام المضاف
مقامه مرتبة مبرزة فلما قام المضاف مقامه قياما تاما صحيحا عمل المضاف
عمل الجر ولا يستنكر كون الاسم عاملا عمل الحرف ثم استنكر هو عمل الاسم
بنفسه عمل حرف الجر فاما بطريق النيابة فلا استنكار وفي ذلك قال الشيخ
ابو علي الشيرازي الاسم لا يعمل الجر الا النيابة عن الحرف العامل فاذا
ناب منابه عمل عمله واما المذهب الثاني فهو ضعيف جدا لان حرف
الجر لو كان مقدرا لكان غلام زيد نكرة كغلام لزيد وهو ظاهر
واما الثالث ففساده اكثر واظهر اذ لو اريد بالاضافة النسبة
الاضافية لوجب ان يكون العامل في الفاعل ايضا هو النسبة التي بينه
وبين فعله وليس كذلك نعم ذهب بعض النحاة الى ان العامل هو الاسناد
لا الفعل الا ان هذا مذهب سخيف مانع لا يلتفت اليه وان اريد
بالاضافة كون الاسم مضافا اليه فهذا هو المقتضي والعامل ما به يتقوم
المعنى المقتضي والفرق كثير قال جار الله في المفصل لا يكون الاسم
مجرورا الا بالاضافة والاضافة مقتضية للجر والفاعلية للرفع والمفعولية
للنصب وهي غير العوامل هذا كلامه وهو تصريح بان العامل شيء آخر
والمعاني المقتضية شيء آخر والفرق بين وبالجملة ما لتغيير الذي ذكرنا
للاضافة والمضاف اليه تغيير صحيح وبه يندفع اشكالات في هذا المقام
وهو تخصيص مع امر كلها حسن الاول ان المضاف اليه في الاصطلاح المشهور
هو الاسم المجرور بالا حرف الجر فيخرج عنه نحو مررت بزيد كما ذكرنا الثاني

انه لا ينتقض حده بالمفعول فيه والمفعول له كما انتقض به تفسير ابن الحاجب
حيث قال المضاف اليه كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا
مرادا فانه قال مرادا احترازا عن المفعول فيه والمفعول له لان حرف
الجر مقدر فيهما لكنه غير مراد هذا الكلام ويرد عليه انه ان اراد انه غير مراد
معنى فهو فاسد اذ معنى الظرفية والتعليل ههنا ظاهر وايضا كل مقدر
مراد فلا معنى لاثبات التقدير ونفي الارادة وان اريد انه غير مراد
في العمل حيث لم يظهر عمله وهو الجر وههنا مراد في العمل حيث ظهر اثره وهو الجر
فهذا ايضا فاسد لانه لو كان كذلك لكان غلام زيد نكرة على نمط غلام
لزيد كما نبهناك عليه وهذه المفاسد كلها مندفعة من التفسير الذي
ذكرناه وقولنا او حذف كلمة في تعريف الاضافة معناه ان الاسم الاول
يجر الثاني لمناسبة لاسم جار بنيابة الجار وفيه ادراج للاضافة اللفظية
في الحد وذلك لان حرف الجر ليس بمقدر في الاضافة اللفظية ولا يعمل
الاسم الاول عمل الجر في الثاني بنيابة حرف الجر اذ لا حرف هناك ولا
نيابة وبهذا يندفع الاشكال الذي اورد ههنا من ان العامل
في المضاف اليه في الاضافة اللفظية مشتمل على الاشكال اذ لو قيل
العامل هو الحرف المقدر فهذا فاسد اذ لا حرف فيه ولا تقدير فكيف
يعمل ولو قيل العامل هو الاضافة فهذا ايضا فاسد اما اولا فلما
نبهناك عليه من ان الاضافة من المعاني المقتضية والعوامل غيرها
واما ثانيا فلانه ان اريد بالاضافة مطلق الاضافة فهذا ايضا
فاسد لان مطلق الاضافة لا يوجب الجر والا لكان الفاعل مع جميع
معمولات الفعل مجرورة وان اريد بها الاضافة المخصوصة وهي
التي تكون بسبب حرف الجر فهذا ايضا فاسد اذ ليس هنا حرف جر
حتى تكون الاضافة بسببها عاملة عمل الجر ولو قيل العامل هو المضاف
بنيابة حرف الجر فهو ايضا فاسد اذ ليس هنا حرف جر حتى ينوب
شيء منابه وهذه المفاسد كلها مندفعة بالطريقة التي سلكناها

لانا نقول

لانا نقول العامل ههنا هو المضاف بسبب كلمة للمضاف الذي ينوب مناب
حرف الجر في الاضافة المعنوية فان قيل لم قلتم لا حرف في الاضافة
اللفظية بل الحرف ههنا ايضا مقدر فان قولنا ضارب زيد معناه
ضارب لزيد قلنا ولئن سلمنا ذلك فما يقولون في مثل زيد حسن الوجه فان
الوجه ليس مضافا اليه ههنا بتقدير حرف الجر بل الوجه هو الحسن فهو هو فان قيل
كلام المصنف رحمه الله صحيح في ان المجرور قسمان مجرور بحرف الجر ومجرور
بالاضافة وهذا واضح لا اشكال فيه وكلام الزمخشري في المفصل
صحيح في ان المجرور منحصر في القسم الثاني حيث قال ذكر المجرورات لا يكون
الاسم مجرورا الا بالاضافة وهي المقتضية للجر فكيف التوفيق بين الكلامين
بل كيف يصح كلام المفصل فانا نعلم قطعا ويقينا ان الحصر باطل
وكيف يصح كلام المصنف وانه مشعر بقسم ثالث والا لصح العبارة
ان يقال المجرور قسمان بالحرف والاضافة قلنا قد نبهناك انفا على
ان الاضافة في اللغة هي نسبة شيء الى اخر والاضافة بهذا المعنى
تتناول المجرور بقسميه فالمجرور اذن لا يكون الا بالاضافة فيصح الحصر
واستقام الكلام فالاضافة على هذا عبارة عن نسبة مخصوصة مقتضية
للجر بها كان حرف الجر ملفوظا كقولك مررت بزيد او مقدرا كقولك
غلام زيد واصطلاح القدماء على ذلك وقد جرى سيبويه على هذا
الاصطلاح حيث سمى المجرور بحرف جر ظاهر مضافا اليه فان زيدا
في قولك مررت بزيد مضاف اليه اذ قد اضيف المرور اليه بواسطة حرف
الجر فجار الله جرى على هذا الاصطلاح حيث قال لا يكون الاسم مجرورا
الا بالاضافة وكلام الشيخ ابن الحاجب مبني على هذا الاصطلاح حيث
قال المضاف اليه كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر لفظا او
تقديرا مرادا هذا الذي ذكرناه هو اصطلاح المتقدمين واما الاصطلاح
المشهور بين المتأخرين فهو ان الاضافة هي النسبة المخصوصة المقتضية
للجر بواسطة الحرف فالمضاف اليه في هذا الاصطلاح انما هو زيد

في غلام زيد لان مررت بزيد وصاحب اللباب وسائر المتأخرين على هذا
الاصطلاح حيث قال المجرور اما بالاضافة او بحرف الجر والمصنف رحمه الله
تابع لهؤلاء الا انه غير عبارة المتأخرين اذ هي مشعرة بالحصر وتخصيص
لما راى ان ههنا قسما آخر وراء القسمين المذكورين بنى اسلوب الكلام
على اسلوب لا يشعر بالحصر بل هو مشعر بوجود قسم ثالث هناك وهو المجرور
التابع في قولك مررت بالرجل الكريم فان الكريم مجرور لا بالاضافة ولا بالحرف
الجر بل هو مجرور لكونه صفة للمجرور فان هذا قوي لقوة برهانه وهو الذي
اختاره الشيخ ابو علي الشيرازي وكثير من المتأخرين وان كان سيبويه
على خلافه فليتأمل واعلم ان هذا المقام مقام زلت فيه اقدام اقوام
واذ وفقنا الله عز سلطانه وبهر برهانه لتحقيقه لزمنا ان نجود به بتوفيقه
فنقول وبالله التوفيق وبيده ازمة التحقيق ههنا مقدمات الاولى
ان اضمار الجار مع بقاء عمله مردود غير جائز اتفاقا واما قولهم الله
لافعلن فشاذ والكل صرح به ومتفق عليه الثانية ان المذهب الصحيح من
المذاهب ان العامل في المضاف اليه هو المضاف لكن بنيابته عن حرف الجر
وكونه قائما مقامه وكونه بدلا منه وهذا ما قاله الشيخ ابو علي الفارسي
اللام لا يعمل الجر الا بالنيابة عن الحرف العامل الثالثة ان حرف الجر محذوف
في الاضافة حذفا يجعله في حكم المتروك بحيث يجعل نسيا منسيا وهذا ما قاله
صاحب اللباب المضاف اليه قائم فيه معنى حرف ولفظها محذوف حذفا يخرجه
عن ان يكون في حكم المذكور او في عداد المقدر قال الشيخ عبد القاهر في
المقتصد وانما قال النحويون في غلام زيد ان المعنى غلام لزيد ايضاحا لمعنى الجر
لا ان اللام مقدرة هنا كيف والمضاف اليه منزل من المضاف منزلة التنوين
ويقع قبله فكما لا يجوز ان يفصل بين المضاف والمضاف اليه وايضا فلو كانت
اللام مقدرة حتى يكون الجر بها لوجب ان لا يحذف التنوين كما لا يحذف
اذا ظهر اللام هذا كلامه واذا تقررت هذه المقدمات فاعلم ان ما قاله
الشيخ ابن الحاجب في الكافية المضاف اليه كل اسم نسب اليه شيء بواسطة

حرف الجر

217

حرف الجر لفظا او تقديرا مرادا كلام صحيح لا غبار عليه والاعتراض الوارد
المحقق الرضي الاسترابادي عليه ساقط وحاصل اعتراضه انه اي ابن الحاجب
قال مرادا احترازا عن المفعول فيه والمفعول له لان حرف الجر مقدر فيهما
لكنه غير مراد فاعترض عليه بانه ان اراد انه غير مراد معنى فهو فاسد لان
معنى الظرفية والتعليل فيهما ظاهر وايضا هو مصرح بان الحرف فيهما مقدر
لانه قال وشرط نصبهما تقدير اللام وكل مقدر فهو مراد معنى اذ لا معنى للتقدير
الا هذا وان اراد انه غير مراد في اللفظ حيث لم يظهر اثره فيهما وهو الجر وظهر
اثره ههنا في الاضافة فهذا دور على الضابط الذي اعتبره في حد كل باب وحاصل
وجه هذا الاعتراض ان حرف الجر ههنا مقدر مراد ببدله وهو المضاف فاذ قد
تقرر في المقدمات المذكورة ايضا ان العامل في المضاف اليه هو المضاف
لكن بنيابته عن الحرف بحيث يسقط الحرف بالكلية وصار نسيا منسيا بحيث ان
معنى الاضافة وملاحظتها لا يتوقف على اعتباره بخلاف المفعولين فان المعنى فيهما
على الحرف بحيث لا يستقيم المعنى بدون اعتباره فقوله مرادا اي مرادا بسبب اعتبار
الحرف نسيا منسيا وملاحظة العامل والمعمول كافية في صحة المعنى من غير توقف على اعتبار
الحرف بل لو اعتبر الحرف لتغير المعنى على ما صرح به الشيخ عبد القاهر وفي كلام ابن الحاجب
في شرحه اشارة الى هذا المعنى لانه قال مرادا احترازا من نحو قمت يوم الجمعة فان نسبة
اليه القيام بواسطة حرف جر تقديرا ولكنه محذوف غير مراد وسياتي شرطا لكونه مرادا
ثم قال فالتقدير شرط ان يكون المضاف اسما مجردا تنوينه هذا كلامه وهو اشارة الى
كونه مرادا مشروطا بالشرط وهو انابة المضاف منابه بالحيثية المذكورة كما عرفتها
فان قيل قد تقرر فيما سبق ان الحرف غير مقدر على ما نص عليه الشيخ عبد القاهر
فكيف يقول ابن الحاجب ان الحرف مقدر وهو مخالف لما اتفق عليه القوم قلنا التقدير
بهذا الضبط لا يخالف كلامهم فان قيل فيكون كلا التقديرين اي تقديرا ومرادا احترازا
والمفروض ان الاول مشترك بين الاضافة والمفعولين والاخراج بالثاني قلنا
القيد الثاني مخصص لا مبطل اي التقدير في باب الاضافة بهذا الضبط دون
المفعولين فليتأمل وههنا سؤال مشهور دائر على السنة القوم وهو ان المضاف اليه

قائم فيه معنى الحرف الجر ولفظه محذوف حذفا يخرج عن ان يكون في حكم المذكور في
المعنى فهو اذن متضمن لمعنى الحرف كما ان المتضمن معناه فهو مبني فلاي سبب تركوا انبا
ولم يجعلوه مبنيا واجيب عنه بوجهين الاول ان ذلك جائز لا واجب الا ترى ان اتيا
متضمن لمعنى حرف الجزاء ومع ذلك معرب الثاني وهو الذي ذكره الشيخ عبد القاهر
ان في بناء الاسم ههنا نقضا للغرض اذ الحرف الذي تضمنه الاسم معناه حرف عامل
والعامل جزء العامل بمنزلة الحكم من العلة ولا يتم هذا التضمن ههنا الا بان يجعل الاسم
نظير الحرف في كونه عاملا يحدث به هذا الحكم فلو بنيناه لم يتصور ذلك هذه
عبارته في كتابه المسمى بالمقتصد وقوله فلو بنيناه اي لو جعلنا المضاف اليه مبنيا
وقوله لم يتصور ذلك معناه ان جعله مبنيا غير متصور ولا متحقق لانه اذن ثم
كونه عاملا في نفسه وانه محال لان الغرض ظهور الاثر والبناء يمنعه واعترض
صاحب اللباب على اصل السوال بان حق هذا التوجيه ان تعتبر هذا السوال في
جانب المضاف اذ المتضمن للحرف انما هو المضاف لا المضاف اليه لوجوه
الاول ان عامل الجر هو المضاف فلولا انه متضمن لمعنى الحرف لما قدر على العمل
الثاني ان المتضمن غير لا يجب بناؤه وهذا ظاهر الثالث ان المراد من التضمن استعمال
الاسم على معنى ذلك الحرف كما في اخواته مشتمل على معنى حرف الجزاء فبنيت وعملت الجزم
الرابع انه لو كان المتضمن المضاف اليه لوجب ان يكون عاملا في نفسه وهو محال
هذا كلامه وههنا نظر من وجوه الاول ان ادلته ناطقة بان اعتبار السوال
في جانب المضاف اليه غير صحيح مع ان دعواه الاولوية لانه قال الاولى ان يراد
السوال في جانب المضاف فتاول الثاني انه قد تقرر ان المضاف ... معنى
حرف الجر بحيث سقط الحرف عن البين بالكلية سقوطا لا يجوز اظهاره لفظا
ولا اعتبارا حاملا معنى كما سبقت الاشارة اليه مرات كثيرة فالمضاف اذن
لا يكون متضمنا لمعنى الحرف بتفسير المتضمن فلا يرد السوال في جانب المضاف اصلا
فضلا عن الاولوية وهي اي الاضافة قسمان لفظية ان كان المضاف
صفة مضافة الى معمولها قدم اللفظية على المعنوية مع ان المعنوية اكثر
اذ القيد في تعريفها وجودي بخلاف المعنوية فان القيد هناك عدمي فالمعتبر

في اللفظية

في اللفظية قيدان الاول ان يكون المضاف صفة الثاني ان يكون
المضاف مع كونه صفة مضافا الى معمولها فلو انتفى واحد من هذين
القيدين انتفت الاضافة اللفظية فاضافة المصدر الى فاعله او مفعوله
او غيرهما اذن معنوية لا لفظية لانتفاء القيد الاول اذ هو ليس بصفة
واضافة اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة الى معمولها لفظية
لان كل هذه صفات فاذا اضيف الى معمولاتها كانت اضافتها
لفظية وكذا افعل التفضيل كما سيجيء في التفضيل واما الصفات
المضافة لا الى معمولها نحو مصارع مصر وخالق السموات وزيد ضارب
عمرو فاضافتها معنوية لا لفظية لانتفاء القيد الثاني فان كل هذه
وان كانت صفات مضافة لكن غير مضافة الى معمولاتها فيكون
الاضافة معنوية لان الاعتبار حالة المضاف للمضاف اليه واشتهاره
به تخصيص وتعيين له فالمضاف في هذه الحالة كانه اسم جامد
فيكون اضافته معنوية قال الله تعالى تنزيل الكتاب من الله العزيز الحكيم
غافر الذنب وقابل التوب اي المعروف بهذه الصفة والمشهور بها
وذلك دينه وعادته والى هذا المعنى اشار سيبويه في الكتاب
حيث قال تقول مررت بعبد الله ضاربك كما تقول مررت بعبد الله
صاحبك اي المعروف بضربك كما تقول شبيهك اي المعروف بشبهك
وبهذا الاعتبار ذهب ابن الحاجب الى ان قوله تعالى مالك يوم الدين
اضافته معنوية اي المشهور بذلك والمعروف به فسقط عنه اعتراض المحقق
الرضي عليه بان هذا عجيب منه لانه ان كان بمعنى في فالمضاف اليه
مفعول فيه معنى فهو صفة مضافة الى معمولها وليس كضرب اليوم لانه
مصدر لا صفة وان كان مفعولا به اتساعا فهو ايضا صفة مضافة
الى معمولها وعلى كل تقدير فاضافته لفظية لا معنوية ويندرج في عموم
المعمول المفعول به والمفعول فيه واعلم ان دعوى الاشتهار في كونه
معروفا بذلك كاف كما ان الاشتهار الحقيقي على غط الحال المذكورة ثم اشار الى تفسير

فتقول مثل زيد ضارب عمرو اي ضارب عمروا فانه اسم فاعل مضاف الى معموله
وضروب الغلام هو اسم مفعول مضاف الى فاعله وحسن الوجه هو صفة مشبهة
مضافة الى فاعلها والا اي وان لم يكن المضاف صفة مضافة الى
معمولها وانتفا هذا المجموع اما بانتفاء القيد الاول كما ذكرنا او بانتفاء
القيد الثاني كما فصلنا فمعنوية اي فاضافته اذن معنوية اما بمعنى
اللام او بمعنى من او بمعنى في تقسيم للاضافة المعنوية الى ثلثة اقسام
نحو غلام زيد مثال لما هو بمعنى اللام ونحو خاتم فضة مثال لما هو
بمعنى من ونحو ضرب اليوم مثال لما هو بمعنى في وهذا الكلام ظاهر في
والتحقيق ان الاضافة المعنوية قسمان الاول ما هو بمعنى اللام
والثاني ما هو بمعنى من واما ما سماه المصنف الاضافة بمعنى في فهو داخل
في ما هو بمعنى اللام اذ اللام يفيد التلبس مطلقا فان كان كاملا فهو
الاختصاص والا فهو ادنى الملابسة واضافة المظروف الى الظرف
لادنى الملابسة فلا حاجة الى جعله قسما برأسه فان الاصل تقليل الاقسام
ولهذا قال صدر الافاضل في ضرام السقط ان قولهم الاضافة
بمعنى في تدليس وينبغي ان يعلم ان من التي تتضمنها الاضافة البيانية
هي من البيانية لا غير وما يشعر من كلام صاحب الكشاف وغيره
من التبعيضية بخلاف ذلك فهو مأول والشرط ههنا ان يصح اطلاق
المجرور على ما قبلها مع عمط قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان
كما في خاتم حديد واربعة دراهم ويفيد اي الاضافة المعنوية
تعريف المضاف اي على تقدير كون المضاف اليه معرفة او
تخصيصه ان كان المضاف اليه نكرة والتعريف عبارة عن التعيين
وكمال التمييز بحيث يمتاز عن جميع ما عداه نحو غلام زيد والتخصيص
تقليل الاشتراك ورفع الاشتباه في الجملة كغلام رجل فانه اخص
من غلام ولهذا اي ولاجل ان الاضافة المعنوية يفيد تعريفا او
تخصيصا يجب تجريد المضاف من حرف التعريف يعني ان كان

ذا الام

ذا لام وجب حذفه لانه لو لم يعتبر اضافته ثانيا بعد ان الغرض
من وضع الاضافة الى المعرفة ان يصير المضاف معرفة فاذا كان
المضاف معرفة كان تحصيلا للحاصل فيجب تجريده من حرف التعريف واذا كان
المضاف علما نكر اولا بان يجعل واحدا من جملة ما يسمى بذلك اللفظ فيقول
علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم من هذا القبيل ثم يعتبر اضافته ثانيا
ولما تعذر اعتبار التنكير في ساير المعارف من المضمرات والمبهمات
امتنعت اضافتها وقوله من التعريف حيث لم يقل من حرف التعريف
اشعار بوجوب التجريد مطلقا سواء كان ذا اللام او علما والمختار عند
بعض المحققين انه لا حاجة في العلم الى التنكير والتجريد اذ لا منع
من اجتماع التعريفين اذا اختلفا كما سبقت الاشارة اليه في باب النداء
وكلام المصنف مبني على مذهب الجمهور بخلاف الاضافة اللفظية فانها
لا يفيد الا تخفيفا في اللفظ بحذف التنوين او ما يقوم مقامه كنون
التثنية والجمع فان قيل مقتضى هذا الاسلوب اعني قوله فانها لا يفيد
الا تخفيفا ان يقال في المعنوية وهي لا يفيد الا تعريفا او تخصيصا
او مقتضى الاسلوب السابق ان يكون اللاحق على نمط السابق فلأي شيء
اختير المخالفة بين الاسلوبين قلنا لما كانت فائدة اللفظية منحصرة في
التخفيف كان طريق البيان فيها ذلك ولما كانت المعنوية مباينة
للفظية لبطلان الانحصار فيها اوثر العبارة المذكورة تنبيها
على ان فائدتها غير منحصرة في ذلك بل قد يكتسب المضاف اشياء اخر
من المضاف اليه كالتانيث مثل سقطت بعض انامله وكالتانيث والمحبة
كقول من قال فما حب الديار شغفن قلبي ولكن حب من سكن الديا را
وكالظرفية في قوله تؤتي اكلها كل حين باذن ربها ويقال كرت كل يوم
قال تعالى كل يوم هو في شان وكالبناء في ثلثة ابواب الاول ان يكون
المضاف مبهما كغير ومثل ودون مثل لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت
حمامة في غصون ذات اوقال ومثل انه لحق مثل ما انكم تنطقو ن

وقاره هنا دون ذلك الثاني ان يكون المضاف زمانا مبهما والمضاف اليه
اذ نحو من خزي يومئذ ومن عذاب يومئذ ينفع يوم فيمن قراء الثالث
ان يكون المضاف زمانا مبهما والمضاف اليه فعل مبني بناء اصليا
او عارضيا فالاول كقوله على حين عاتبت المشيب على الصبا والثاني
كقولك اتيتك على حين يطلع الفجر فان كان المضاف اليه فعلا معربا
او جملة اسمية فالصحيح جواز البناء وعليه قراءة نافع هذا يوم ينفع
الصادقين صدقهم قال الشاعر اذا قلت هذا حين اسلو يهيجني
نسيم الصبا من حيث يطلع الفجر وقال الاخر الم تعلمي يا عمرك الله
انني كريم على حين الكرام قليل ومن فوائد الاضافة التذكير
كقوله انارة العقل مكسوف بطوع هوى وعقل عاصي الهوى يزداد
تنويرا فقوله مكسوف خبر قوله انارة العقل والانارة مؤنث واكتسبت
التذكير من المضاف اليه وبهذا الاعتبار قال مكسوف ولم يقل مكسوفة
وعلى هذا المنوال ورد قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين
ومنها وجوب التصدير ولهذا وجب تقديم المبتدا في نحو قولك غلام من عندك
وتقديم الخبر في نحو قولك صبيحة اي يوم سفرك فالمضاف قد اكتسب
الاستفهامية المقتضية للتصدير ومنها المصدرية كقولك ضربته
مثل ضرب الامير فان قيل كما ان فائدة الاضافة المعنوية غير منحصرة
في التعريف والتخصيص كذلك فائدة اللفظية ايضا غير منحصرة في التخفيف
اذ اللفظية تفيد التخصيص فان ضارب زيد اخص من ضارب فكيف
يصح هنا عبارة الحصر قلنا ضارب زيد قبل الاضافة ايضا كان مفيدا
للتخصيص اذ التخصيص ناش من ذكر المعمول لان اصله ضارب زيدا
بالنصب لا ضارب فقط فهو مفيد للتخصيص سواء كان هناك اضافة ام لا
فالتخصيص ليس فائدة مترتبة على الاضافة فليتامل **ولا يجوز اضافة الموصوف**
الى الصفة ولا اضافة الصفة الى موصوفها كروع في سلام اقول
وهي اضافة الموصوف الى صفته واضافة الصفة الى موصوفها وهذه

مسألة مختلف فيها فالبصريون اجمعون قائلون بالامتناع وعدم الجواز
والكوفيون قائلون بالجواز **وذو لازم الاضافة الى المظهر** يعني لا يجوز
تركها اضافة اذ هو وسيلة الى جعل اسماء الاجناس صفات للذوات
مثلا اذا ارادوا ان يصفوا شخصا بالذهب فهم لا يستطيعون
ان يقولوا جاءني رجل ذهب فجاؤا بذو مضيفين له اليه فقالوا
ذو ذهب ولا يجوز ترك الاضافة فيه واضافته الى المضمر شاذ
باب التوابع اختلف كلام القوم في تفسير التوابع فقال جار الله
في المفصل هي التي لا يمسها الاعراب الا على سبيل التبع لغيرها وتبعه
كثير من المتأخرين كصاحب اللباب وغيره وقال ابن الحاجب وتبعه
قوم التوابع كل ثان باعراب سابقه من جهة واحدة وكلا التعريفين
ليس كما ينبغي اما الاول فلانه منقوض بخبر المبتدا لان اعرابه
تابع لاعراب المبتدا وكذا الاعراب لاجل الجوار وكذا الثاني
ايضا لان المختار ان الابتداء رافع للمبتدا والخبر كليهما وهو مختار
الفراء اختاره جار الله وصاحب اللباب وغيرهما من المتأخرين فيصدق
عليه انه ثان باعراب سابقه من جهة واحدة وكذا يدخل فيه الاخبار
المتعددة لمبتدا واحد وكذا المفاعيل المتعددة نحو علمت زيدا
عالما فاضلا الى غير ذلك وكذا الاحوال المتعددة نحو فيجيء حامدا
محمودا الى غير ذلك وكذا المستثنى اذا تعدد نحو جاءني القوم الا زيدا
الا عمرا الا بكرا الا خالدا فانه يصدق على الكل انه ثان باعراب
سابقه من جهة واحدة وايضا يخرج عنه الصفة على مذهب الاخفش
مع ان مذهبه قوي معنا وهو المختار الذي اختاره الشيخ ابو علي الفارسي
وكثير من المتأخرين اذ الجهة مختلفة وايضا ان التأكيد لفظي التكرر
جار في كل شيء في الاسم والفعل والحرف يقال ضرب ضرب زيد وان
ان زيدا منطلق نص عليه جار الله وغيره وكلا التعريفين منقوض به
اذ الماضي لا حظ له من الاعراب وكذا الحرف لا حظ له من الاعراب

لانه قال في هذه العبارة ذكر التوابع هي الاسماء التي لا يمسها الاعراب الا على سبيل التبع لغيرها

اللهم الا ان يقال المقصود بالتعبير تعبير التوابع المعربة لا تعبير مطلق
التوابع وعبارة المفصل مجوّزة عن هذا المعنى فالتعبير الصحيح السالم
عن كل محذور عندي ان يقال التوابع الفاظ يكون اعرابها مع كونه
واقعا في محلها تابعا لاعراب غيره او يكون الثاني عين الاول لفظا ومعنى
فقولنا مع كونه واقعا في محلها اخراج للاعراب على الجوار وقولنا تابعا
لاعراب غيره منطبق على جميع المذاهب مذهب سيبويه والاخفش وقولنا
او يكون الثاني عين الاول لفظا ومعنى ادراج للتوكيد اللفظي فاندفعت
المحذورات باسرها واما ان اعراب خبر المبتدا تابع لاعراب غيره
ففيه منع نعم التعريف الذي اختاره ابن الحاجب منقوض به وقال
المحقق الرضي ولو قال ابن الحاجب كل ثان باعراب سابقه لاجله اي
اعراب الثاني لاجل اعراب الاول اندفع النقض بالاخبار المتعددة
والمفاعيل المتعددة والاحوال المتكثرة والمستثنيات المتكررة وفيه بحث
لان هذا الظاهر مع كونه مبنيا الى مذهب الاخفش لا حاجة اليه لان
الحيثية مفهومة اي كل ثان باعراب سابقه من حيث انه ثان فاندفع
النقض بالمذكورات والله اعلم بحقائق الحالات **نعت وعطف بحرف**
وتاكيد وبدل وعطف بيان فهذه اقسام خمسة لا تزيد ولا تنقص
لشهادة التتبع والاستقراء والكل على وفق المتبوع في الاعراب
ولهذا سمي تابعا لانه تابع له اعرابا **فالنعت ما يدل على بعض احوال**
المتبوع فقوله ما يدل اي تابع يدل الا انه وضع الاعم موضع الاخص
اعتمادا على ما سبق وقوله يدل على بعض احوال المتبوع اي يدل على معنى
في متبوعه فبالقيد الاول خرج الحال نحو قولك ضربت زيدا طويلا او مجردا
فانه وان دل على معنى في متبوعه الا انه ليس بتابع وقد اخرج الشيخ ابن الحاجب
الحال بقيد اخر ذكره في تعريف النعت وهو قيد الاطلاق حيث قال النعت
تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا فانه قال بقيد الاطلاق اخراج للحال
في نحو ضربت زيدا مجردا فان مجردا دال على معنى في زيد لكن لا مطلقا

بل مقيدا بحال الضرب والعجب من ابن الحاجب انه ذكر الاطلاق مع انه
قال تابع والعجب من المص انه ترك الاطلاق مع انه لم يقل تابع وبالجملة
فتعريف المص قاصر لانه منقوض بالبدل نحو اعجبني زيد علمه لانه يصدق
عليه انه يدل على بعض احوال المتبوع وكذا يدخل فيه التاكيد في نحو جاءني
الرجلان كلاهما والرجال كلهم وكذا يخرج عن تعريفه مثل مررت برجل
كثير عدوه وبالجملة فتعريفه ليس بشيء وكذا التعريف الذي اختاره جار الله
في المفصل حيث قال الصفة هي الاسم الدال على بعض احوال الذات
مطلقا وكذا ما اختاره صاحب اللباب حيث قال وهي تابع يدل على معنى
في متبوعه مطلقا واعلم ان الوصف السببي داخل في الوصف الحالي وراجع
اليه في التحقيق فان قولك مررت برجل كثير عدوه معناه مررت برجل
خائف لانه كثير العدو فالمذكور في موضع السبب لا في موضع باب وضع السبب
مقام المسبب لوضوحه قال الله تعالى لقد جاءكم رسول من انفسكم عزيز عليه
ما عنتم اي رسول مشفق في حقكم لانه يصعب عليه عنتكم وقس على ما ذكرنا
ما تركنا وههنا وجه اخر ذكره صاحب اللباب وهو ان قولهم مررت برجل
كريم ابوه معناه كريم الاب فكانت الصفة فعلا للموصوف وهذا الوجه
اظهر والاول ادق **وفيه** اي النعت **تخصيصا** اي تقليلا للاشتراك
الحاصل **في النكرات** فان رجلا في قولك جاءني رجل بالوضع محتمل لكل فرد
من افراد هذا النوع فلما قيل صالح قلل ذلك الاحتمال والاشتراك **وتوضيحا**
اي رفعا للاشتراك الحاصل **في المعارف** اعلاما كانت تلك المعارف نحو
جاءني زيد العالم اذا كان جماعة مسماة بزيد او لا نحو جاءني الرجل الفاضل
ولهذا قال في المثال **نحو مررت برجل كريم** في غير العلم فقوله وفيه تخصيصا
وتوضيحا حق العبارة ان يقال وفائدة التخصيص والتوضيح اذ المقصود
بيان الفائدة المرتبة على الوصف فطريق البيان اذن التنبيه على
المخصصات والايجاد انه في المفصل حيث قال والذي يساق له الصفة
هو التفرقة بين المشتركين في الاسم ويقال انها للتخصيص في النكرات وللتوضيح

في المعارف وقد لا يفيد اي النعت الا مدحا او ذما او تاكيدا فقوله
وقد لا يفيد عبارة عرفية ليست بعربية اصلية لان كلمة قد بهذه مخصصة
بالفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس
وهي معه كالجزء فلا يفصل بشيء فحق العبارة ان يقال وقد يجيء مسوقة
لمجرد الثناء والتعظيم او الذم او التاكيد مثل قولنا اعوذ بالله العظيم
من الشيطان الرجيم فقولنا بالله العظيم لمجرد الثناء والتعظيم والمدح
اذ الله عز وجل لا اشتراك في هذا الاسم وقولنا من الشيطان الرجيم
لمجرد الذم والتحقير يعني اذا كان الموصوف معلوما عند المخاطب تعين
لهذه الفائدة ونفخة واحدة مثال لمجرد التاكيد فان الوحدة مستفادة
من التاء في نفخة فذكر الوحدة اذن تاكيد ويكون النعت على وفق
الموصوف في التعريف والتنكير وكذا في الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث فهذه سبعة والاعراب ثلثة وقد ذكرنا سابقا
ان الكل على وفق المتبوع في الاعراب فصار المجموع عشرة اذا
كان النعت بحال موصوفه اي يجب المطابقة في هذه العشرة
في هذه الحالة مثل رجل كريم بخلاف ما اذا كان النعت بحال متعلقه
فانه لا يجب المطابقة في هذه العشرة بل يجب في الاعراب والتعريف والتنكير
فقط فالنظر في الاول الى حال الموصوف وبحال متعلقه متعلق بمحذوف اي كائن
متلبس مثل مررت برجل كريم ابوه ولم يذكر صاحب المفتاح الاول وصفا حقيقيا
والقسم الثاني وصفا سببيا فانه اي النعت بحال متعلقه كالفعل هكذا
في النسخ التي رايناها وعليها خط المصنف وقرئت عنده وحق العبارة ان يقال
بخلاف ما اذا كان بحال متعلقه فانه يجب ان يطابق منعوته في الخمسة الاول
التي بعضها مذكور ههنا وبعضها في حكم المذكور وفي الباقي كالفعل
وبالجملة فالنعت السببي في الخمسة الثانية وهي الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث كالفعل يعني كما ان الفعل اذا كان مسندا الى الظاهر
بعده يجب افراده ولا يجوز تثنيته ولا جمعه الا على لغة اكلوني البراغيث

كذلك

كذلك الصفة فيقال مثلا مررت برجل قاعد غلمانه فان قوله قاعد نعت
رجلا في الاعراب وفاعل وان كان جمعا الا انه مسند الى الظاهر فافرد
النعت كافراد الفعل في قولهم مررت برجل يقعد غلمانه وكذا قولهم مررت
برجال قاعد غلمانهم وبرجلين قاعد غلمانهما وبامراة قائم ابوها فان المنعوت
في الكل مسند الى الظاهر فيجب افراده وان كان منعوته جمعا لان النعت
في ذلك حكمه حكم الفعل فهو كالفعل في وجوب الافراد عند الاسناد الى الظاهر
وكذا حكمه في التذكير والتانيث يجب تذكيره اذا كان فاعله مذكرا وتانيثه
اذا كان فاعله مؤنثا حقيقيا ويجوز الامران اذا كان فاعله مؤنثا غير
حقيقي فالملحوظ في الكل هو الفاعل الظاهر الذي اسند اليه الفعل والصفة
فقط فليفهم ولينتبه له قد يكون النعت جملة كما يكون مفردا ولفظ قد
تنبيه على ان هذا القسم بالنسبة الى القسم الاول قليل واطلاق الجملة
اشارة الى انه لا فرق بين الخبرية والانشائية في الوقوع في الكلام لان
العرب ومحاوراتهم انما الفرق بالتاويل وتركه فالتاويل الا ان الفرق
انه يجب التاويل في غير الخبرية ترجيعا الى الخبرية اذ الصلة كالصفة
في ان مضمون كل منهما يجب ان يكون معلوما للمخاطب قبل ذكرها لان
حقيقة الصفة والصلة ازالة الابهام عن الموصوف والموصول
بما هو معلوم عند المخاطب قبل ذكرها وهذا المعنى انما يتحقق في الخبرية
دون غيرها مثل مررت برجل ابوه قائم نبه في مثاله على فوائد الا ولى
ان الجملة يجب ان يكون موصوفها نكرة اذ الجملة لا تقع صفة للمعرفة
الثانية ان الجملة الصفة يجب ان يكون خبرية ما لا الثالثة انه
اذا وقعت الجملة صفة وجب ان يكون فيها ضمير يرجع الى الموصوف
كالصلة ليتحقق الربط المطلوب بين الموصوف والصفة اذ لولا
الارتباط لما حصل الاتصاف فلا يحصل التعريف والتخصيص اللذان
عليهما مدار الامرين فتدبر والعطف تابع يتوسط بينه وبين
متبوعه حرف عطف وسيأتي تفصيل الحروف العاطفة بعد ذلك ان شاء الله تعالى

فقوله تابع يشمل جميع التوابع وقوله متوسط بينه وبينه حرف عطف اخوا
للجميع واسقط القيد الذي ذكره ابن الحاجب حيث قال العطف تابع
مقصود بالنسبة مع متبوعه يتوسط بينه وبين متبوعه احد حروف العشرة
لان ذكر المقصود يخرج بعض اقسام العطف وهو العطف بلا ولكن
وام واما واو فهذا القيد كونه مستغنى عنه مفسد فالتعريف المرضي
عندي ان يقال العطف تابع ضمنه بحرف العطف **في العطف على**
الضمير المرفوع من فصل بين المعطوف والمعطوف عليه والتقييد
بالمرفوع اشارة الى انه لا حاجة اليه في المنصوب مثل ضربتك وزيدا
ولا في المجرور اذا اعيد الجار نحو مررت بك وبزيد ولابد من التقييد بقيد آخر
وهو كون الضمير المرفوع متصلا اذ لو كان منفصلا فلا حاجة اليه نحو انا
وزيد فعلنا وانما وجب الفصل البتة لئلا يكون عطفا على جزء الكلمة
اذ المتصل المرفوع جزء مما اتصل به لفظا وهو ظاهر ومعنى لانه فاعل
والفاعل كالجزء من الفعل والظرف اعني قوله من فصل خبر لاسم قوله
لازم لا اللزوم الفاسد **مثل قمت انا وزيد** فيما اكد بمنفصل **وقمت**
اليوم وزيد فيما فصل بينهما بالظرف **او ما قمت ولا زيد** فيما فصل فيه
بلا واطلاق الفصل اولا تنبيه على تناول الكل وفي المثال الاخير تنبيه
على ان هذا القدر من الفصل كاف في صحة العطف قال الله تعالى
ما اشركنا ولا اباؤنا وهذه القيود مذهب البصريين واما الكوفيون
فيجوزون العطف المذكور بلا فصل مطلقا من غير استقباح **ولا يجوز**
العطف على الضمير المجرور من اعادة الجار لان اتصال الضمير المجرور
بجاره اشد واقوى من اتصال الفاعل بفعله اذ الفاعل يجوز انفصاله
في الجملة بخلاف المجرور فانه لا ينفصل من جاره سواء كان ضميرا او ظاهرا
فالعطف عليه كالعطف على جزء الكلمة فلا يجوز عطف المظهر على المجرور
الا باعادة الجار نحو مررت بزيد وبك والمال بين زيد وبينك وليس
للمجرور ضمير منفصل حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه ثانيا على نمط المرفوع

المتصل فلم يبق اذن الا اعادة العامل الاول اسما كان نحو المال
بيني وبينك او حرفا **نحو مررت بك وبزيد** وجوب اعادة الجار
مذهب البصرية فانهم يلزمون وجوب اعادته في السعة والاختيار
والكوفيون يجوزون ترك الاعادة حال السعة والاختيار ومذهب
الكوفية في هذه المسئلة اقوى لقوله تعالى تساءلون به والارحام والارحام
بجر الارحام في قراءة حمزة ففيه ثلث قراءات رفع الارحام اي والارحام
كذلك ونصبها عطفا على الله في قوله واتقوا الله الذي تساءلون به
والارحام اي اتقوا الارحام او عطفا على محل الجار والمجرور في به
وجرها عطفا على مجرور الباء واجيب بان الثاني مقدرة وبان الواو
للقسم وبان حمزة كوفي والظاهر انه جوز ذلك بناء على مذهبه وتواتر
القراءات السبع يمنع هذه اجوبتهم والكل ليس بشيء والانصاف ان
مذهب الكوفية ههنا اقوى ولكن حقيقة بالاتباع وخلافه احق بالارتجاع
وعندي ان الاية من قبيل الجر على الجوار لان قوله والارحام لما وقع
بجوار المجرور بالباء جعل مجرورا على نمط قوله تعالى ان الله بريء من المشركين
ورسوله بجر فانه بجر رسوله الا ان الاول لما كان غير قابل للظهور جره
والثاني قابلا اظهر الجر في الثاني دون الاول كما قال المصنف مبني الغير
فاندفعت الاشكالات كلها وسقط تمسك الكوفية فتنبه فان قيل
فمثل مررت بك وبزيد اي المجرور معطوف على الجار والمجرور او المجرور
فقط معطوف على المجرور فقط اجيب بان النظر الصحيح والرأي الصائب
قاض بالثاني اذ لا يخفى ان قولهم المال بيني وبينك من قبيل الثاني
اذ لا معنى للبين الثاني سوى الاعادة لتحقيق العطف وفي مثل مررت بك
وبزيد وان امكن ان يكون هناك مروران واعادة الجار تنبيه على ذلك
المعنى الا انه لما تردد امره وجب حمله على الاول طردا للباب واشعارا
بكلية القاعدة **والتاكيد على ضربين لفظي وهو تكرير اللفظ الاول**
بعينه سواء كان اسما **مثل قام زيد زيد** او فعلا مثل ضرب ضرب زيد

او حرفا مثل ان زيدا قائم او مركبا مثل جاءني زيد وجعفر و
تعقيب المتبوع من اضافة المصدر الى المفعول كقولك عجبت من ضرب
اللص الجلاد وفي علا قوله نفسه او عينه او كله او كلاهما مثل جاءني زيد
نفسه والقوم كلهم واجمعون والرجلان كلاهما يعني ان التاكيد
منحصر في هذين القسمين واعترض عليه بانه منقوض بمثل ضربت انت وانا
الثاني مخالف للاول تاكيدا وليس بلفظي ولا بمعنوي واجيب بانه يندرج
في اللفظي وان كان الثاني مخالفا للاول لاجل الضرورة والمصنف رحمه الله
ترك تعريف البدل وتقريبه اعتمادا على شهرته والبدل تابع شامل لجميع التوابع
يكون هو اي التابع المقصود بالنسبة خبر كان والقيد الاخير اخراج
للتاكيد والوصف وعطف البيان وحاصل تعريفه ان البدل تابع مقصود
بالنسبة دون متبوعه وتعريفه هذا منقوض ببعض اقسام العطف نحو جاءني
زيد بل عمرو ونحو ذلك من كل عطف صحيح في ان المقصود بالنسبة هو
الثاني دون الاول فان قيل كيف يكون الثاني مقصودا بالنسبة
بدون الاول والنسبة قد تغاير كما في ما فعلوه الا قليل ونحو ذلك قلنا المقصود
هو مجموع الاسم والحرف وقد بينت المسئلة بتفصيلها في باب الاستثناء فلا نطيل
مثل قام زيد اخوك مثال البدل الكل من الكل كما اشار اليه بقوله ويسمى هذا
بدل الكل من الكل وجاء القوم بعضهم ويسمى هذا بدل البعض من الكل
وسلب زيد ثوبه ويسمى هذا بدل الاشتمال وفي كلامه اشارة الى ان كلا
من البدلين بدل البعض وبدل الاشتمال يجب ان يكون مشتملا على ضمير يعود الى
متبوعه فان كان مذكورا فذاك والا فهو محذوف قال الله تعالى ولله على الناس
حج البيت من استطاع اي منهم وقال قتل اصحاب الاخدود النار اي فيه
وقيل بل اللام رابط اي نائب عنه وقال عز قوله ثم عموا وصموا كثير منهم وقال
يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه واما بدل الكل فلا حاجة له الى رابط اذ
هو نفس متبوعه في المعنى فيستغني عن الرابط كالجملة التي هي نفس المبتدا
وجاءني زيد حمار فان حمار بدل من زيد بدل الغلط ويسمى هذا بدل الغلط

اي بدل حيدله غلط لا ان البدل نفسه غلط فالاضافة لادنى الملابسة
قال صاحب المفتاح بدل الغلط لا يصدر في كلام من له روية وفطانة انتهى
وبدل الغلط ثلاثة اقسام بداء كقولك محبوبي بدر شمس وغلط صريح كقولك زيد حمار
ونسيان وقد صرحوا بان القسمين الاخيرين لا يقعان في كلام الفصحاء اصلا
بخلاف الاول فانه يقع في كلام الشعراء مبالغة وتفننا في الفصاحة وفي كلامه
اشارة الى ان البدل ينحصر في هذه الاقسام قال صاحب المفتاح ووجه الحصر عندي
ان الثاني ان كان عين الاول فهو بدل الكل والا فان كان الثاني اجنبيا عنه
فهو بدل الغلط والا فان كان بعضه فهو بدل البعض والا فهو بدل الاشتمال
هذا كلامه ولا يخفى ان على الثاني منعا ظاهرا لكنه مدفوع بالاستقراء فان قيل
بل هنا قسم خامس اهمله النحويون وهو بدل الكل من البعض كقولك نظرت الى القمر
والى الماء حوضه والى الحجاج بلده اجيب بان الكل راجع الى بدل الاشتمال
لان بين الاول والثاني ملابسة غير الكلية والجزئية والاضافة في قولهم بدل الاشتمال
لامية معناها ادنى التلبس واما ان الاول مشتمل على الثاني او الثاني مشتمل
على الاول فقد قال قوم بالاول وقوم بالثاني قال ابن الحاجب في الايضاح
وكلاهما ليس بشيء اذ الاول منقوض بقولك اعجبني زيد سلطانه والثاني بقولك
ضرب زيد غلامه فان الغلام لا يشتمل على زيد وقال المبرد سمي بدل الاشتمال
اذ الفعل مسند الى الاول مشتمل على الثاني اذ الاعجاب في قولك اعجبني زيد حسنه
مسند الى الاول وهو غير كاف من جهة المعنى اذ لا يخفى انه لا يعجبك لحمه ودمه
انما يعجبك لمعنى فيه وكذا سلب زيد ونظائره وقال بعضهم سمي به لاشتمال
الاول على الثاني لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا
عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر الاول مشتاقة الى
الثاني ومنتظرة له فيجيء الثاني ملخصا للاول وتفصيلا له وهذا القول هو المختار
عند صاحب الكشاف وهو المرضي عند المصنف فانه قال بلا تصريح بهذا المعنى والحق
ان بدل الاشتمال ان يكون بحيث يطلق ويراد به التابع نحو اعجبني زيد اذا اعجبك علمه
ضربت زيدا اذا ضربت غلامه فنحو جاءني زيد غلامه او اخوه او حماره بدل الغلط لا بدل

ولا يجب مطابقة البدل المبدل منه في التعريف والتنكير والاظهار والاضمار
اطلاق القول في ذلك تنبيه على ان جميع الابدال الاربعة في هذا
المعنى سواء ولكن قوله ولكن يجب في النكرة الخ ليس لبيان ذلك
هنا بل هذا الحكم مختص ببدل الكل ولكن يجب في النكرة المبدلة من المعرفة
ان يكون اي المنكرة موصوفة مثل مررت بزيد برجل كريم اذ لو ترك
وصف النكرة وقيل بزيد برجل لما كان فيه فائدة اذ لا معنى للابهام
بعد التفسير حتى لو كان في ذلك فائدة بان يستفاد من الثاني ما لا يستفاد
من الاول لجاز هناك ترك الوصف كقوله تعالى بالواد المقدس طوى
اذ لم يكن طوى اسم الوادي بل جعل ما خوذا من الطي فكانه طوى
بالتقديس صرح بذلك الشيخ ابو علي الفارسي في الحجة هذا وعبارة
المفتاح وسائر الكتب ناطقة بان التوصيف مستحسن لا واجب
وقد صرح ابن الحاجب في الايضاح بانه لا بحث في جوازه ولكنه غير
مستحسن هذا كلامهم والحق عندي ليس لبيديه بل يجب ترك الاطلاق
في كلا الجانبين فطريق البيان ان يقال ويحسن التوصيف اذا افاد
بدونه ويجب اذا لم يفد وهو الحق الصريح الذي صرح به الشيخ ابو علي
وغيره من المحققين ولا يبعد ان يقال عبارة المصنف ايماء الى هذا الامر
فليتامل وفي المضمر الذي يبدل منه اي من ذلك المضمر ظاهر بدل الكل
غائبا مثل ضربته زيدا اي لا يجب المطابقة ههنا بين البدلين في الاضمار
والاظهار بل يجوز كون الاول ضميرا والثاني ظاهرا فقوله وفي المضمر
معطوف على قوله في التعريف والتنكير هذا ما يقتضيه ظاهر كلامه ولكن لما يرد عليه
فالوجه ان يجعل معطوفا على مقدر كانه قيل ولا يجب المطابقة في جميع
الابدال عموما وفي هذا خصوصا في الاظهار والاضمار فقوله ظاهر
فاعل يبدل وقوله بدل الكل حال من ظاهر او مصدر ليبدل اي يبدل ابدال
الكل من الكل وقوله غائبا حال وصاحبها محذوف اي بدل الكل من الكل
حال كونه غائبا او حال من المضمر في قوله وفي المضمر اي حال كون الضمير غائبا

اى ضمير

عطف البيان

اي ضمير غائب بالجملة فعبارته في هذا المقام قلقة بلغة فالعبارة المنقحة
في هذا المقام ولا يجب المطابقة بين البدلين في التعريف والتنكير
والاظهار والاضمار ويحسن التوصيف اذا افاد بدونه ويجب اذا لم يفد
ويجب كون الاول ضميرا غائبا اذا ابدل الظاهر منه وعطف البيان
العطف في اللغة الرجوع قولهم عطفت عنان فرسي اي صرفته ورددته
وقيل الامالة وكونه التابع المخصوص اذ الثاني راجع الى الاول مائل اليه
اعرابا وحكما وفي الاصطلاح ما اشار اليه بقوله هو ما يوضح المتبوع
من غير دلالة على بعض احواله تفسيره هذا منقوض ببدل الكل نحو
جاءني اخوك زيد فان الثاني يوضح الاول من غير دلالة على بعض
احواله وكذا هو منقوض بعطف البيان الذي جيء به للمدح لا للايضاح
كقوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام فان البيت الحرام عطف بيان
للكعبة وذكره للمدح لا للايضاح ووجه النقض ان المدح انما يكون اذا كان
دالا على بعض احوال المتبوع وذهب المحقق الرضي الاسترابادي الى انه لا فرق بين
بدل الكل وعطف البيان مثل اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر
فان عمر لما كان اوضح لاشتهاره فسر الاول به واوضحه بذكره والبيت للاعرابي
وقصته ان اعرابيا جاء عمر بن الخطاب فقال ان اهلي بعيد واني زاد
واني في بلدكم فريد وانا على ناقة دبراء عجفاء نقباء فظنه كاذبا فلم يعطه
شيئا فانطلق الاعرابي فحل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف
بعيره اقسم بالله البيت ثم قال اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر مقبل
من اعلى الوادي فسمع فقال اللهم صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال
ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفاء فحمله على بعيره وزوده
وكساه فان قيل لو قال اقسم بالله عمر لكان تاما فما فائدة استعمال اللفظين
قلنا قد جرت عادتهم على انهم يستعملون اسما فيه تعظيم للمسمى فاذا حصل
غرضهم وفيه خفاء او اشتراك او ليس بمشهور يعقبونه باسم اشهر بيانا له
وتوضيحا لامره او باسم يفيد توضيحا ولا يلزم كون الثاني اوضح لجواز

المبني هنا

ان يحصل الا بضاح من اجتماعها والعدا علم **المبني هو الا يختلف اخره باختلاف العوامل** لا قبل المصنف حد اعد المعرب بما يختلف اخره
باختلاف العوامل وكان المعرب والمبني متقابلين كان قضية التقابل
ان يعرف المبني بالا يختلف اخره باختلاف العوامل وهذا اختيار القدماء
من النحاة والمتأخرون كابن الحاجب ومن تبعه معرضون عن ذلك ومعترضون
عليهم بان معرفة انتفاء الاختلاف فرع عن تعقل ماهية المبني فلا يستقيم
ان يجعل ماهية المبني فرعا على معرفة الاختلاف لانه دور فلاجرم ذهب
ابن الحاجب الى ان المعرب والمبني شيء اخر واختلاف الاخر حكم المعرب
وعدم الاختلاف حكم المبني والمحقق الرضي الاسترابادي اختار ذلك وحسنه
وعندي ان الحق ما ذهب اليه القدماء واختاره المصنف لان هذه امور اصطلاحية
وحقايق اعتبارية لا حقايق حقيقية فحقيقة المعرب اصطلاحا ما الكلمة
يختلف اخرها باختلاف العوامل لفظا او تقديرا وليس المبني اصطلاحا حقيقة
سوى كلمة لا يختلف اخرها باختلاف العوامل لفظا او تقديرا فليس ههنا
دور ولا ان هذا اصل او ذلك فرع نعم اذا جعل الاختلاف وعدمه حكما
لزم ان يطلب لكل منهما ماهية حتى يحصل له هذا الحكم فتامل فقوله
ما لا يختلف اخره يعني ان اختلاف اخره بسبب اختلاف العوامل منتف
وصدق هذا باحد الطرفين الاول ان لا يكون هناك عامل الثاني ان يكون
هناك عامل الا انه لا يختلف اخره باختلاف هذا العامل فيندرج في
المبني اذن كل من قسمي المبني الاول المبني الذي سبب بنائه فقدان موجب
الاعراب من التركيب المشتمل على العوامل كالاسماء المعدودة كقولهم زيد عمرو بكر خالد
الى غير ذلك وكقولهم ا ب ت ث الى الاخر وكقولهم واحد اثنان ثلثة
الى الاخر فانه ليس ههنا تركيب ولا عامل حتى يختلف اخره باختلافه الثاني
في المبني المشتمل على المانع من الاعراب مع حصول موجبه وذلك المانع مشابهته
للحرف ومبني الاصل كالحروف والماضي والامر الحاضر واعلم ان الاصل
في البناء السكون ليس الا فان بني لفظ على الحركة فليطلب هناك علة

احدها

226

احديها علة البناء والثانية علة الحركة بخصوصها **فمنه** اي من المبني
المضمرات المضمر لغة اسم مفعول من اضمرت الشيء في نفسي اخفيته فيها
وفي الاصطلاح المضمر عبارة عن الاسم المتضمن للاشارة الى المتكلم
او المخاطب او الغائب بعد سبق ذكره كذا في المفتاح وانما سمي هذا الاسم
ضميرا او مضمرا لانه لاحتياجه الى الخبر حتى لا يوقف معناه به ولهذه
النكتة سمي القلب ضميرا لاختفائه بنفسه ولان ما فيه حق لا يعلمه
الا الله يعلم غيب السموات والارض وعلة بنائها شبهها الحروف
من جهة الاحتياج الى المفسر كاحتياج الحرف الى لفظ يتم به معناه
الافرادي او عدم موجب الاعراب اذ المقتضي للاعراب للاسماء توارد
المعاني المختلفة على صيغة واحدة والمضمرات مستغنية عن الاعراب
باختلاف صيغتها لاختلاف المعاني **وهو** اي المضمر وانما اعتبر لفظ المفرد
هنا واثر لفظ الجمع فيما قبل تنبيها في الاول على ان كل مضمر مبني
وفي الثاني على ان مورد القسمة هو جنس المضمر لا كل فرد منه **اما متصل
مرفوع او منصوب او مجرور واما منفصل مرفوع او منصوب** ههنا
تنبيهان الاول تقسيم المضمر الى المتصل والمنفصل الثاني تقسيم
المتصل الى الانواع الثلثة وتقسيم المنفصل الى نوعيه فقوله اما متصل
واما منفصل اشارة الى التقسيم الاول وقوله مرفوع او منصوب
او مجرور وقوله مرفوع او منصوب اشارة الى التقسيم الثاني وفيه اشارة
الى ان المنفصل لا يجر لان المجرور لا ينفصل عن عامله اصلا فالانفصال
ينافيه والمراد بالمتصل ما يتصل بعامله الذي قبله كانه تتمة لعامله وبعض
حروفه والمنفصل بخلافه وهذا معنى قولهم فالمنفصل المستقل بنفسه والمتصل
ما لا يستقل بنفسه وفي المفتاح المضمر ينقسم الى قسمين من حيث الوضع قسم
لا يجوز الابتداء به ويسمى متصلا وقسم يجوز فيه ذلك ويسمى منفصلا **وكل منهما**
اي من المتصل والمنفصل **يكون للمتكلم** نحو انا ونحن وعرفت وعرفنا
والمخاطب نحو انت وعرفت **والغائب** نحو هو وعرف **والمتصل المرفوع**

قد يكون مستترا كما في زيد ضرب وقد يكون بارزا اي ظاهرا كما في ضربا
والتقييد بالمتصل اشارة الى ان المنفصل لا يستتر لانفصاله والتقييد
بالمرفوع اشارة الى ان الاستتار لا يجري في غير المرفوع ووجه الاختصاص
ان المنصوب والمجرور فضلة اذ هما مفعولان بخلاف المرفوع فانه فاعل
وقد تقرر ان الفاعل كالجزء من الفعل فالمتصل اي فالضمير المتصل المرفوع ع
ضربت بتاء الخطاب الى ضربنا تقول ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما
ضربتن ضربت ضربنا والضمير المتصل المنصوب ضربه الى ضربنا تقول
ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن ضربني ضربنا والضمير المتصل
المجرور غلامه الى غلامنا مثل غلامه غلامهما غلامهم غلامها غلامهما
غلامهن غلامي غلامنا والضمير المنفصل المرفوع هو الى نحن اي هو
هما هم هي هما هن والمنصوب اياه الى ايانا اي اياه اياهما اياهم
اياها اياهما اياهن اياي ايانا والنون الكائنة قبل ياء المتكلم
في مثل ضربني وليضربني وانني ومني تسمى نون الوقاية اذ الوقاية
الحفظ وهذا النون يحفظ الفعل من الكسر اذ قد تقرر ان ما قبل ياء
المتكلم يجب كسره ولما كان الفعل ممنوعا من الجر وكانت الكسرة اختا له
اشكر هو ان يوجد فيه الكسر تبعيدا له من الجر مبالغة وهذا معنى قولهم ل
وقد دخل النون قبل ياء المتكلم اذا اتصلت بالافعال صونا لها عن اخي
الجر وفيه اشعار بعلة المنع في جانب الكسرة يعني امتناع دخول الكسر
في الفعل هو انه اخ للجر فلتقابل وهذا النون لما كان حاملا للكسر
حتى يكون الفعل عن التزام الكسر بمنزلة تارة بنون الوقاية لما
ذكرنا واخرى بنون الحي واذا الكسر مبني عليه كما يبنى البيت على الجذ
والضمير المرفوع المنفصل مثل قولك زيد هو القائم وكنت
انت الحاكم وانني انا الحاكم تسمى الفصل مرفوع في محله اي في
وهي محل ضمير الفصل فقوله والمرفوع المنفصل حيث لم يقل والضمير
المرفوع اشارة الى انه صيغته مرفوع وهذا القدر متفق عليه

١٩١٦١١

واما انه ضمير او ليس بضمير فليس بمحقق لانهم اختلفوا في انه ضمير اسم لا معنى
هو حرف لا اسم وقوله في مثل هو القائم اشارة الى ان هذا المرفوع ع الى انه
المنفصل متوسط بين المبتدأ والخبر وفي المثال الثاني اشارة الى كما
يتوسط بين المبتدأ والخبر قبل دخول العامل كذلك يتوسط بعد دخول
العامل وفي المثالين الاخيرين اشارة الى انه جار في باب كان في
نحو كنت انت الرقيب عليهم وفي باب ان نحو انه هو الغفور الرحيم وهما جميعا
الا ان ظاهره يشعر بالاختصاص وليس كذلك لانه جار في باب ظن
ايضا نحو ظننته هو الكريم وفي الامثلة المذكورة اشارة الى ان هذا
الضمير مطابق لما قبله غيبته وحضورا وتكلما بخلاف ضمير الشأن فانه لا يكون ت
الا غائبا كما سيجيء الاشارة اليه وقوله تسمى الفصل بالنصب مبني
على اصطلاح البصريين فانهم يسمونه فصلا لانه الفاصل فيما بعده
بين كونه نعتا وكونه خبرا اذ لو قلت زيد القائم لامكن ان يتوهم ان القائم
صفة منع السامع في انتظار الخبر فاذا وسط بينهما هذا المنفصل ارتفعت
الشبهة وتعين كونه خبرا اذ لا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف
وهذا ما قال سيبويه والخليل من انه سمي فصلا لانه يفصل الاسم الذي
قبله عما بعده لانه يدل على انه ليس من تمامه بل هو خبره فان قيل فاذا كانت
فائدة الفصل بين كونه نعتا وخبرا وجب ان لا يدخل الا حيث يشتبه
الامر ولا شبهة على احد انه لا اشتباه في باب كان وان وظن فلم يقع
في الاعراب وكذا في مثل اني انا الحاكم واني انا الله الغفور الرحيم اذ المبتدأ
ضمير فلا مجال للصفة هنا قلنا نعم القياس ذلك الا انه جوز ذلك اتباعا
واتباعا للاستعمال الوارد في هذا الباب وضمير الغائب يتقدم قبل
الضمير جملة اتية بعده اي بعد هذا الضمير مثل هو زيد قائم وهي هند
مليحة فهي خبر المبتدأ وهو قوله ضمير الغائب ضمير الشأن والقصة
مرفوع في محله الاولى وهي محل ضمير الشأن والقصة بقوله وضمير الغائب
مبتدأ خبره الجملة وهو قوله تسمى ضمير الشأن منصوب بمفعول تسمى وقوله

وضمير الفصل اشارة الى ان هذا الضمير انما يأتي بلفظ واحد دائما وتارة
واحدة وهي وتيرة الغيبة بخلاف ضمير الفصل فانه يختلف حاله باختلاف ما قبله
على ما سبقت الاشارة اليه وقوله في ضمير الشأن والقصة معناه انه يسمى بضمير الشأن
اذا كان مذكرا كالمثال الاول قال الله تعالى قل هو الله احد ويسمى ضمير القصة اذا كان
مؤنثا وفي المثال الثاني تنبيه على انه انما يؤنث هذا الضمير اذا كان في الكلام
مؤنث غير فضلة قال الله تعالى فانها لا تعمى الابصار ومبنى هذه الابواب على الاجمال
والتفصيل الذي هو شعبة من شعب البلاغة ومنه اي من باب المبني اسماء الاشارة

اسماء الاشارات

وانما بنيت اسماء الاشارة اذ هي مفتقرة الى القرينة الرافعة لابهامها
وهي الاشارة الحسية او الوصف كاحتياج الحرف الى غيره مثل ذا للمذكر
وذان وذين لمثناه واختلفت كلمة النحاة فيها فالجمهور على ان المثنى مبني
لقيام علة البناء فيه كالمفرد والجمع فذان صيغة صيغت للرفع وذين للنصب والجر
وقال آخرون بل المثنى معرب لاختلاف آخره باختلاف العوامل وادعاء ان
كلا منهما صيغة مستانفة خلاف الظاهر وقال الزجاج ليس شيء من المثنى مبنيا
اصلا اذ المثنى صيغ على لفظ واحد فان قيل فكيف ينطبق على القول
كلام الله عز وعلا ان هذان لساحران قلنا ان اذن حرف تصديق بمعنى
نعم وساحران خبر مبتدأ محذوف واللام داخلة على المبتدأ والتقدير نعم لهما
ساحران كذا في الكشاف وقال صاحب اللباب في التعيين هذه لغة كنانة
فانهم يتركون الالف في الاحوال الثلث نحو لها وتا للمؤنث ومثناه تان
حال الرفع وتين حالتي النصب والجر وجمعهما اولاء ويستوي فيه ذوو العقول
وغيرهم قال جرير ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد اولئك الايام
وقد يصدر هذه الاسماء بحرف التنبيه تنبيها للسامع على المشار اليه المفردة
بالاشارة الحسية كانه مقدمة وتوطئة لها مثل هذا في المفرد المذكر وهذان
في المثنى المذكر وهاتا في المفرد المؤنث وهاتان في المثنى المؤنث وهؤلاء
في الجمع وقد يلحقها اي الاسماء الاشارة كاف الخطاب تأكيدا للحضور الذي
وضع له اللفظ وهذا الكاف حرف لا اسم على ما صرح به في كتبهم مثل ذاك

وتالك واولالك فذا للقريب وذاك للمتوسط وذلك للبعيد ومنه اي من باب المبني
الموصولات وسمي الموصولات واسماء الاشارة مبهمات اذ هي مبهمة وان كانت

الموصولات

معارف ولابهامها احتاج الاول الى الصلة والثاني الى الاشارة الحسية
وهي الذي في المذكر والتي في المؤنث واللذان في المثنى المذكر واللتان
في المثنى المؤنث والذين في الجمع المذكر وقد يحذف النون قال الله تعالى وخضتم
كالذي خاضوا على احد الوجوه واللائي على وزن الساعي في جمع المؤنث ومنه
اي من باب المبني من مطلقا سواء كانت موصولة او موصوفة او استفهامية او شرطية
وسبب بنائه شبه الحرف لاحتياجه الى الصلة والصفة ولتضمنه معنى الحرف في الاستفهام
والشرط ومنه ما موصولة كانت او شرطية او استفهامية او موصوفة وسبب
بنائها ما عرفته آنفا في من ومنه الالف واللام الداخلة على اسم الفاعل
مثل الضارب والضاربة فانه حرف عند المازني كالذي في الاسماء الجامدة
نحو الرجل والاسد وسبب بنائه ظاهر لانه حرف وعند الجمهور هو اسم موصول
بدليل عود الضمير اليه في السعة وقال جار الله في المفصل هو منقوص من الذي
واخواته ولابد للموصول من جملة خبرية اما احتياجها الى الجملة فلان الموصول
موضوع على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه
بحكم معلوم حصوله والحكم على الشيء من مضمونات الجمل واما الاحتياج الى
كون الجملة خبرية فلان الحكم الذي هو معلوم الوقوع عند المتكلم لا يتحقق
الا في الخبرية وسمي هذه الجملة الواقعة صلة وسماها سيبويه حشوا

صلة

ولابد من عائد فيها اي في تلك الجملة ليعود الى الموصول ليحصل الارتباط
بينهما والعائد ضمير وقد يحذف هذا العائد الذي هو الضمير نحو التي ضربت
زيد في الدار فان العائد ههنا محذوف اي التي ضربها زيد في الدار
فقوله التي مع صلته مبتدأ خبره في الدار وزيد فاعل ضرب ومفعوله محذوف
وقوله ولابد من عائد حسبما يقتضيه ضمير عائد اشعار بان العائد لا ينحصر
في الضمير بل قد يكون العائد وضع الظاهر موضع الضمير وقد يكون الالف واللام
ايضا عائدا اذ المقصود من العائد الرابط والربط قد يحصل بغير الضمير

ثم الضمير اصل في هذا المعنى اذ العمدة في التحقيق انما هو وصلة وغيره يعمل عمله
بنيابته ولكنه النكتة ترك لم يربط الكل تصوره بصورة الضمير حتى
يظهر الربط الذي هو المطلوب ومما وضع فيه الظاهر موضع الضمير
قوله تعالى الحمد لله الذي خلق السموات والارض وجعل الظلمات والنور
ثم الذين كفروا بربهم يعدلون فان قوله الذين كفروا بربهم يعدلون
جملة معطوفة على جملة الصلة والمعطوف على الصلة صلة فلا بد اذن
من عائد وهو قوله بربهم اي الذين كفروا به كذا في الكشاف واقول
اذا عطفت جملة خالية عن الضمير على جملة ذات ضمير فان كان العطف
بالفاء او ثم فلا حاجة هناك الى الضمير ولذا صرحوا بجواز الذي يطير
فيغضب زيد الذباب لان المعنى الذي يطير فيحصل عقيبه غضب
زيد الذباب وبجواز الذي جاء ثم غربت الشمس زيد اذ المعنى الذي تراخى
عن مجيئه غروب الشمس زيد وبالجملة فامثلته ونظائره كثيرة فقوله ثم
الذين كفروا بربهم اذن معناه الحمد لله الذي تراخى عن خلقه السموات
والارض عدول الكفار فلا حاجة له الى ربط آخر وبهذا يظهر ان
ان الفاء وثم ايضا رابط وان كلا منهما يقوم مقام الضمير في المعنى

بعد اللتيا والتي

واعلم انه قد يحذف الصلة ايضا باسرها كقولهم جاء بعد اللتيا والتي
ابهاما لقصور العبارة عن الاحاطة بها اي بعد الداهية التي لا يحيط
بها وصف واصف وقد يعد من الموصولات ماذا صنعت يعني ان ذا
بمعنى الذي وما استفهامية اي ما الذي صنعت فما مبتداء والموصول مع صلته
خبره والعائد محذوف اي ما الذي صنعته وقوله وقد يعد اشارة الى
ان فيه وجها باعتباره ليس من الموصولات وهو ان يكون ماذا بمنزلة اسم واحد
اي اي شيء صنعت اذن مفعول صنعت قدم عليه لانه متضمن للاستفهام المقتضي

اسماء الافعال

للصدارة ومنه اي من باب المبني اسماء الافعال وهي ما كان بمعنى
الامر او الماضي كنزال فانه بمعنى الامر بمعنى انزل وهيهات بمعنى بعد
فانه بمعنى الماضي وانما بنيت اسماء الافعال لانها بمعنى الامر او الماضي

فكانتا

اسماء الاصوات

فكانتا اما وهما مبنيا الاصل كما عرفت ومنه اي من المبني اسماء الاصوات
وهي ما حكي به صوت او صوت به للبهائم فالاول كغاق حكاية صوت
الغراب والثاني مثل نخ بفتح النون وتشديد الخاء المعجمة المفتوحة
او المكسورة وقد يسكن الخاء وبالجملة فهو لاناخة البعير وانما بنيت اسماء
الاصوات اذ هي موضوعة لان ينطق بها مفردة فالمتكلم بها لا يجعلها
مركبة تركيبا يحوجها الى الاعراب فهي اذن مبنية لفقد موجب الاعراب

المركبات

ومنه المركبات وهي كل اسم واحد حاصل من تركيب كلمتين وتاليفهما
ليس بينهما نسبة قبل العلمية نحو خمسة عشر اصله خمسة وعشرة حذفت الواو
قصدا لمزج الاسمين وتركيبهما وجعلهما اسما واحدا فبني الجزء الاول
اذ هو محتاج الى الثاني فشابه الحرف وبني الثاني لتضمنه حرف العطف
وانما بنيا على الحركة اشعارا بعروض البناء وان لهما في الاعراب اصلا
واوثر حركة الفتحة للخفة تلافيا للثقل الناشي من التركيب وجعلهما كلمتين كلمة

الغايات

واحدة ومنه الغايات وهي الفاظ اصلها ان ينطق بها مضافا في
فلما قطعت الاضافة عنها صارت حدودا ينتهي اليها الكلام فسميت غايات
اذ الغاية النهاية وظاهر كلام المفصل مشعر بانها غايات حين القطع عن الاضافة
نوى المضاف اليه فيها اولا وظاهر كلام المصنف ايضا مشعر بذلك واما صاحب الكتاب
فظاهر كلامه مشعر بانها انما تكون غايات اذا كان المضاف اليه منويا فيها
وبالجملة فاذا قطعت الغايات عن الاضافة فان كانت الاضافة منوية
فهي مبنية اذ هي تشبه الحرف من جهة الاحتياج الى الغير وهو المضاف اليه المنوي
وهذا الاحتياج وان كان حاصلا وقت وجود المضاف اليه الا ان ظهور
الاضافة يرجح الاسمية المقتضية للاعراب بحسب الاصالة مثل قبل وبعد
وانما بنيت الغايات على الحركة تنبيها على ان البناء عارض وان لها عرقا في
الاعراب وعلى الضم الذي هو اقوى الحركات تلافيا لما تطرق اليها من الوهن
والضعف بسبب ذهاب المضاف اليه ومنه كم الاستفهامية وانما بني
لان وضعه وضع الحرف من كونه على حرفين فكم الخبرية ايضا مبنية لوجود العلة فيها

اولان الاستفهامية متضمنة لمعنى حرف الاستفهام والخبرية مشبهة بعشرة فصارت
مبنية ومميز اي كم الاستفهامية منصوب مفرد مثل كم درهما لك وكم الخبرية
مميز مجرور مفرد نحو كم درهم لك او مجموع نحو كم دراهم لك يعني ان كم قسمان
استفهامية وخبرية ومميز الاستفهامية لا يكون الا منصوبا مفردا واما الخبرية
فمميز لا يكون الا مجرورا ويكون مفردا ومجموعا كما يشعر الامثلة المذكورة في المتن وظاهر
كلامه مشعر بان مميز الاستفهامية لا يكون الا منصوبا وليس كذلك لانه قد يكون
مجرورا بمن الا ان هذا سهل لان مراده انه لا يكون مجرورا كمميز الخبرية
وحاصل الكلام في هذا المقام ان كم على وجهين الاول الاستفهامية ومعناها ما
اي عدد والثاني الخبرية ومعناها كثير وكلاهما يشتركان في خمسة امور الاسمية
والابهام والاحتياج الى التمييز والبناء ولزوم الصدارة وكلاهما واضح
الا الابهام فان في الابهام ابهاما وتفصيل ذلك اي كلا من الاستفهامية والخبرية
دال على عدد ومعدود اما الاستفهامية فهي لعدد مبهم عند المتكلم معلوم في ظنه
عند المخاطب واما الخبرية فهي لعدد مبهم عند المخاطب واما المتكلم فقد يعرفه
وقد لا يعرفه واما المعدود فهو مبهم مجهول عند المخاطب في كل من القسمين
ولما كان المعدود مبهما فيهما وقع الاحتياج الى التمييز الرافع للابهام
ولهذه العلة لا بد لكم مطلقا استفهامية او خبرية من المميز ولا يجوز حذفه
اصلا الا ان يكون هناك قرينة مشعرة بخصوصه كما اذا جرى ذكر الدراهم
فيقال كم اي كم درهما او درهم والسائل بقوله كم درهما لك يعلم المعدود
ومقصوده من السؤال ان يعرف العدد ثم ان هذين القسمين كما يشتركان
في خمسة امور كذلك يفترقان في خمسة اخرى الاول ان الكلام مع الخبرية كلام
خبري محتمل للصدق والكذب بخلاف الكلام المشتمل على الاستفهامية فانه كلام
انشائي الثاني ان المتكلم بالخبرية لا يستدعي من مخاطبه جوابا لانه مخبر والمتكلم
بالاستفهامية يستدعي الجواب البتة لانه مستفهم مستخبر الثالث انه اذا ابدل
من الاستفهامية وجب اقتران البدل بالهمزة وبدل الخبرية لا يقترن بها
فيقال في الاستفهامية كم مالك اعشرون ام ثلاثون وفي الخبرية كم عبيد لي

خمسون

خمسون بل ستون الرابع ان تمييز الخبرية مفرد او مجموع تقول كم عبيد ملكت وكم عبيد
ملكت قال كم ملوك باد ملكهم ونعيم سوقة بادوا واما الاستفهامية
فتمييزها لا يكون الا مفردا خلافا للكوفيين الخامس ان تمييز الخبرية واجب
الخفض وتمييز الاستفهامية واجب النصب ولا يجوز جره مطلقا خلافا للفراء
والزجاج وابن السراج ومنها اذا للمستقبل اي من المبني اذا وهي
يكون للمستقبل اي الاصل فيه ذلك وقد يكون للماضي كقوله تعالى حتى اذا
بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا
وعلة بنائه انه شبيه بالحرف من جهة الاحتياج الى جملة بعده وكذا اذ
وكذا حيث فقوله للمستقبل حال من ضمير الخبر ومنها اذ للماضي وههنا علة
اخرى لبنائه ان وضعه وضع الحروف اذ هو على حرفين ومنها اين
مطلقا سواء كانت استفهامية نحو اين كنت او شرطية نحو اين تكن اكن
وانما بني اين لتضمنه معنى الشرط والاستفهام فان معنى اين كنت افي الدار
ام في السوق الى غير ذلك ومعنى اين تكن اكن ان تكن في الدار اكن فيها
وان تكن في السوق اكن فيه فعدلوا عن التفصيل اليه اختصارا ومنها
انى وهي تجيء لثلثة معان الاول بمعنى من اين في الصحاح انى معناه من اين
تقول انى لك هذا اي من اين لك الثاني بمعنى كيف نحو انى يؤفكون
ويقال انى لك ان تفتح الحصن اي كيف لك الثالث بمعنى متى تقول انى
هذا اي متى هذا وقوله تعالى انى شئتم خرج على الوجوه الثلثة وعلة بنائها
انها متضمنة لمعنى الاستفهام او الشرط ومنها متى وهو على ثلثة اوجه اسم
استفهام نحو متى نصر الله[2] وبمعنى من في قوله اخرجها متى كمه اي من كمه
وانما بني متى لتضمنه معنى الاستفهام والشرط فيحمل عليه الباقي ومنها كيف وهو اسم
بدليل دخول الجار عليه في قولهم على كيف تبيع الاحمرين وهو على وجهين
الاول ان يكون شرطا فيقتضي فعلين متفقي اللفظ والمعنى غير مجزومين
نحو كيف تصنع اصنع الثاني وهو الغالب ان يكون استفهاما اما حقيقيا
نحو كيف زيد او مجازيا نحو كيف تكفرون بالله الآية وبكثرة هذا المعنى

٢ واسم الشرط نحو متى اضع العمامة يعرفوني
وبمعنى الوسط في قول ابي ذؤيب
متى لجج خضر اي وسط لجج صح

وغلبته في الاستعمال قال ابن ابي حاجب كيف للحال اسكنها ما ولدى ولدن
بمعنى عند وانما بنيا لان بعض لغاتهما على حرفين مثل لد ووضعه وضع الحروف
فحمل البواقي عليها تشبيها بها وقط بفتح القاف وتشديد الطاء ومعناه
الوقت الماضي عموما وعوض ومعناه الوقت المستقبل عموما وكلاهما مختصان
بالنفي وقط لا يستعمل الا بمعنى ابدا لانه مشتق من القط وهو القطع قال
المحقق الرضي الاسترابادي وربما يستعمل قط بدون النفي نحو كنت اراه قط
اي دائما وقد يستعمل بدونه لفظا لا معنى نحو هل رايت الذئب قط وقد يستعمل
عوض للنفي ومع الاثبات ايضا انتهى وانما بني قط لان بعض لغاته قط
بدون تشديد الطاء ووضعه وضع الحرف لانه على حرفين فحمل الباقي عليه
تشبيها بها قال ابن الحاجب عوض للمستقبل منفي تقول لا افعله عوض اي لا افعله
ابدا الا ان ابدا يستعمل في الاثبات والنفي وعوض مخصوص بالنفي وانما بني
عوض لقطعها عن الاضافة لان المعنى عوض العائضين كما تقول دهر الداهرين
ولولا ذلك لما كان مبنيا كما لم يبن ابدا انتهى والعائض معناه الذي يبقى
على وجه الدهر فمعناه ما بقي في الدهر دهر اي دهر وانما بني عوض على الضم
لانه مثل قبل وبعد مقطوع عن الاضافة الا ترى انه معرب مع الاضافة
كذبت كذا عوض العائضين وانما بني قط على الضم حملا على اخيه عوض ومذ ومنذ
انما بنيا لان الاول وضعه وضع الحروف فحمل الثاني عليه لانه اخوه ومحصل
الكلام في مذ ومنذ ان ما بعدهما ان كان مرفوعا فهما اسمان بالاتفاق
لا خلاف لاحد في اسميتهما واذا كان كل منهما اسما في هذه الحالة فلكل منهما
معنيان فقط لا ثالث لهما الاول انه بمعنى اول المدة الثاني انه بمعنى جميع
المدة فاذا كان بمعنى اول المدة فشرطه ان يكون ما بعده مفردا معرفة
كقولك ما رايته مذ يوم الجمعة اي اول المدة التي انتفت الرؤية فيها يوم الجمعة
وانما وجب ان يكون ما بعده مفردا اذ لو لم يكن مفردا لما تعينت الاولية
المقصودة الا ترى انك لو قلت ما رايته مذ يومان او عشرون يوما لما تعينت
الاولية وانما وجب كونه معرفة فلانه لو كان نكرة لما افادت التعيين الذي

قط

مذ ومنذ

هو المقصود بالذكر الا ترى انك لو قلت ما رايته مذ يوم وانت تعني اول المدة
لم يفد تعيينا كذا ذكره ابن ابي حاجب في شرح الكافية ومنع المحقق الرضي كلا من
الشرطين اما الافراد فلانه يجوز ان يكون ما بعده مثنى غير معدود ويكون الاولية
المقصودة مع ذلك حاصلة كما يقال ما رايته مذ اليومان اللذان تشتغل
معه بشغل كذا اي اول المدة التي انتفت الرؤية فيها هذان اليومان فاولية
العدد ليس مقصودا ههنا واما التعريف فهو ايضا ليس بشرط لانه يجوز ان يكون
ما بعده نكرة مخصوصة كقولك ما رايته مذ يوم لقيتني فيه ويكون التعيين حاصلا
بهذا الكلام ولا يخفى ضعف الاعتراضين اما الاول فظاهر واما الثاني
فلان مقصود ابن ابي حاجب انه يجب ان يكون معرفة او ما هو في قوتها
من افادة المقصود واما اذا كان بمعنى جميع المدة فشرطه ان يليه المقصود
بالعدد كقولك ما رايته مذ يومان ومذ سنة اي جميع المدة التي انتفت
الرؤية فيها يومان او سنة وانما وجب في هذا الوجه ان يكون ما بعده المقصود
بالعدد اذ الغرض على هذا التقدير بيان المدة بكمالها فوجب ان يكون العبارة
منطبقة على هذا المعنى فان قلت فكل منهما اذن اسم كما صرحت به والاسم
في التركيب لا بد له من اعراب فما اعرابهما قلت كل منهما اذن مبتدأ ما بعدهما
خبرهما على الوجه الذي قررناه وقدرناه في الامثلة المذكورة وهذا هو
المذهب المنصور وعليه الجمهور من البصرية وهذا ما قال ابن ابي حاجب اعرابه
نحو انه مبتدأ عند المحققين ما بعده خبره اذ المعنى اول المدة يوم الجمعة
وجميع المدة يومان وهذا اوضح وقال الزجاج كل منهما خبر ومبتدأه
ما بعده فتقول اول المدة يوم الجمعة وجميع المدة يومان تقديره عنده
ان اول المدة خبر ويوم الجمعة مبتدأ وجميع المدة خبر ويومان مبتدأ
ومذهبه هذا في سداد اما الاول فلان المعرفتين اذا اعتبر مبتدأ
وخبرا فالقانون ان يجعل المقدم مبتدأ والمؤخر خبرا واما الثاني فلان
يومان نكرة لا مصحح لها والزمان المقدم لا يصحح تنكير المبتدأ المؤخر الا
اذا انتصب على الظرفية كيوم الجمعة قال هذا الحكم اذا كان ما بعد مذ ومنذ

فاما اذا كان ما بعدهما مجرورا ففيهما مذهبان الاول وهو مذهب الجمهور
ان كلا منهما حرف جر الثاني انهما اسمان وهو مذهب بعض البصريين
فعند هولاء كل منهما اسم في جميع الاحوال فان كان ما بعدهما مرفوعا
فذاك وان كان مجرورا فالجر على الاضافة فان قلت فاذا كانا حرفا
جر فما معناهما اذن قلت اذا كان مذ ومنذ حرف جر فمعناه معنى من
في الماضي ومعناه معنى في في الحاضر وقولهم في الماضي وفي الحاضر ظاهر
كلام ابن الحاجب ان الماضوية والحالية يعتبران في المجرور فقولهم ما رايته
منذ سنة كذا معناه من سنة كذا فان السنة ماضية وقولهم ما رايته
مذ شهرنا ومذ يومنا معناه في شهرنا وفي يومنا لان اليوم والشهر
في حكم الحاضر وكلام المحقق الرضي صريح في ان الماضوية والحاضرية
يدوران على العامل فان كان العامل ماضيا نحو ما رايته مذ يوم الجمعة
اي من يوم الجمعة فهما بمعنى من وان كان الفعل حالا نحو ما اراه
مذ شهرنا ومذ يومنا او مذ اليوم فهما بمعنى في انتهى قال ابن الحاجب
استعمال مذ ومنذ للابتداء في الزمان كاستعمال من في الابتداء في غير
الزمان كقولك خرجت من البصرة فاما استعمال مذ ومنذ في الزمان
فمتفق عليه واما استعمال من في غير الزمان فمختلف فيه فالبصريون
يخصصونه والكوفيون يعممونه **فصل المعرفة ما وضع ليستعمل**
في شيء معين لم يقل ما وضع لشيء بعينه كما قاله ابن الحاجب اذ الظاهر
المتبادر منه الى الفهم ان الواضع قد قصد في حال وضعه واحدا معينا
وليس الامر كذلك اذ لو اريد ذلك لما دخل في حد المعرفة الا الاعلام اذ
المضمرات والمبهمات والمضاف الى المعرفة فان هولاء يصلح لكل معين
قصده المستعمل فوجب ان يصرف عن ظاهره الى ما ذكره المصنف معنى المعرفة
ما وضع ليستعمل في شيء معين سواء كان ذلك الواحد مقصود الواضع
كما في الاعلام او لم يكن كغيرها **والنكرة بخلافه** اي النكرة ما وضع لشيء
لا بعينه وانما قدم المعرفة على النكرة لان القيد في تعريف المعرفة

وجودي فان قيل تعريف المعرفة بما ذكر منقوض بالعلم المنكر نحو رب سعاد وبالضمير
في ربه رجلا ونعم رجلا وبئس رجلا وبالضمير الراجع الى النكرة فان ذلك
نكرات قلنا جميع ذلك مجاز والكلام في الحقيقة مع ان المنكر من حيث انه معلوم
معرفة قطعيا بل **والمعارف المضمرات والاعلام واسماء الاشارة والموصولات**
والمعرف باللام والنداء والاضافة الى احدها اي الى احد المعارف
نحو غلامك وغلام زيد وغلام هذا الرجل وغلام من عرفته وغلام الرجل
واما النداء نحو يا رجل فلا يصح لان يضاف اليه شيء والاضافة مصدر
بمعنى المفعول اي المضاف الى احدها او المضاف فحذوف اي ذو الاضافة
ويجب تقييد الاضافة بالمعنوية اخراجا للاضافة اللفظية واعلم
ان الاعلام ثلثة اقسام اسم ولقب وكنية فالاسم ما لا يقصد به مدح
ولا ذم كزيد وعمرو واللقب ما يقصد به احد هذين المعنيين كالمصطفى
والمرتضى ومظفر الدين وفخر الدين في المدح وكعابد الكلب ونحو ذلك في الذم
والكنية ما صدر باب او ام او ابن او بنت تصديرا اضافيا نحو ابو عمرو
وام كلثوم وابن آوى وبنت وردان ونحو ذلك **اسماء العدد** اي ما وضع
لعدد معين قال ابن الحاجب هي ما وضع لكمية آحاد الاشياء واعترض عليه
المحقق الرضي بان لفظ واحد واثنان من اسماء العدد باتفاق النحاة
مع انه خارج من تعريفه لان واحدا لم يوضع لكمية آحاد الاشياء لانه يقال
كم درهما عندك فتقول واحد فليس هنا آحاد الاشياء وكذا اذا قلت اثنان
في جواب كم درهما عندك وبان نحو رجل ورجلان ليس من اسماء العدد مع انهما
داخلان لانهما وضعا لكمية الشيء وان كانا وضعا مع ذلك لماهية الرجل
ايضا هذا كلامه واعتراضه بشقيه ساقط اما الاول فلان لفظ الآحاد
في تعريفه باعتبار المواد والمحال سواء كان هناك واحدا او آحاد فان
كمية الشيء عدده المعين لان الكمية ما يجاب به عن السوال بكم وهو العدد
المعين فكانه قال اسم العدد ما وضع للعدد المعين كما اعترف واما الثاني
فلان نحو رجل ورجلان ليس موضوعا للعدد المعين بل هو موضوع للمجموع المركب

ومن غيره وقوله ما وضع لكمية آحاد الاشياء معناه ما وضع لها لفظا حتى
ان نحو رجل ورجلان خارج عن التعريف باعترافه فكيف ينتهض تزييفا له
قلت بل قولنا باعتبار المواد والمحال حتى لا يحوم حوله شك وقد اشار
ابن الحاجب في شرحه اشارة خفية الى هذا المعنى الا انه لم يدركه المعترض
فانه شرح قوله ما وضع لكمية آحاد الاشياء فيندرج فيه واحد واثنان
لانهما من اسماء العدد عند النحويين وان لم يكن من العدد عند كثير من الحساب
وهو خلاف لفظي لا معنوي هذا كلامه ثم قال وبيان دخولهما انه لو قيل كم
عندك لصح ان يقول واحدا واثنان ويقول قد بينت لكم عندي وان لم يكن
الا واحدا او اثنين واما كونهما من العدد عند النحويين فلا طلب ثم على عدة
واحد واثنين من العدد هذا كلامه وفيه تصريح بان مراده بآحاد الاشياء
الآحاد باعتبار المواضع والمحال لانه يجب اجتماع الآحاد في جميع موارد
اصولها اي الالفاظ التي يرجع اليها جميع اسماء العدد **واحد الى عشرة**
ومائة والف قوله واحد الى عشرة تصريح بان لفظ الواحد والاثنين
من اسماء العدد عند النحاة قال المحقق الرضي وعند الحساب ليس الواحد
من العدد وعندهم هو الزائد على الواحد ومنع بعضهم كون الاثنين من العدد
قالوا لان الفرد الاول ليس بعدد فكذا الزوج الاول والنزاع فيه لفظي راجع
الى الاصطلاح **والباقي من الاعداد يحصل بتركيب مثل احد عشر** فيه تسمح
ان اصله العطف **او شبه جمع مثل عشرين الى التسعين** فقوله شبه جمع تنبيه
على ان مثل عشرين ليس بجمع اذ الجمع هو الذي له واحد معلوم ثم الحق باخره
واو او ياء ونون مفتوحة وهذا ليس كذلك ولان الجمع موضوع لعدد غير معين
او يحصل بسبب **عطف مثل احد وعشرين او تثنية او جمع مثل مائتين**
ومئات والفين والوف ثم شرع في بيان حال المميز فقال **ومميز ثلاثة**
الى العشرة مجموع مجرور انما ابتداء بالثلاثة اذ لا مميز للواحد والاثنين
اذ المقصود بالفاظ العدد التنصيص على خصوصية العدد اذ الجمع لا يدل
على تلك الخصوصية اذ لو قيل رجال لم يعلم عددهم ولو قيل ثلاثة فقط لم يعلم

ما هو مجموع المعنيين فقيل ثلاثة رجال تصريحا بما هو المقصود من العدد
والمعدود واما الواحد والاثنان فلا حاجة لهما الى المميز فانه يقال رجل
ورجلان والمقصود هو التنصيص على العدد والمعدود حاصل فلهذا الامر هم
يقولون واحد رجل ولا اثنان رجلين فان ذكر العدد ههنا ضائع وكذلك
جميع اسماء الاجناس وتثنيتها فانهم يقولون درهم ودرهمان لا واحد
درهم ولا اثنا درهمين فقوله مجموع اي يجب ان يكون جمعا ليكون المعدود
مطابقا للعدد واي يجب ان يكون جمعا لفظا كقولك ثلاثة رجال او معنى
كقولك تسعة رهط قال الله تعالى وكان في المدينة تسعة رهط يفسدون
في الارض ولا يصلحون والحاصل ان الجمع المعنوي ايضا جائز والجمع المعنوي
اما اسم الجمع كالرهط والنفر والقوم او اسم الجنس كالتمر والنحل ونحو ذلك
فان قلت قد اتضح علينا ان مميز الثلاثة الى العشرة يجب ان يكون جمعا لفظا
او معنى الا انه لم يتضح ان اي قسم من الجمعين يجب ان يكون مميزا الجمع
القلة ام جمع الكثرة فبين لنا هذا الحكم فانه مقصود قلت ان لم يكن للمعدود
الا جمع قلة اضيف العدد اليه وان لم يكن له الا جمع كثرة اضيف اليه العدد
كثلاثة رجال واربعة رجال وقال المحقق الرضي كخمسة اقلام ولا يخفى انه لو
وان كان له الجمعان جميعا فحقه ان يضاف الى جمع القلة تطبيقا بين
العدد والمعدود قال جار الله في المفصل وحق مميز العشرة فما دونها ان يكون
جمع قلة ليطابق عدد القلة وقد يستعار جمع الكثرة لموضع جمع القلة كقوله
تعالى ثلاثة قروء مع وجود اقراء وقوله مجرور اي يجب ان يكون مجرورا
لانه اضيف العدد الى المعدود اوثر وتيرة الاضافة اذ هي اخف وقد ترك
الاضافة ايضا فيقال ثلاثة الحلث على البدل ويقال ثلاثة اثوابا ولان
المقصود هو المعدود فلو نصب لصار فضلة وقوله الى العشرة الغاية ههنا
داخلة في المغيا فان مميز العشرة ايضا يجب ان يكون مجموعا مجرورا واليه
الاشارة بقوله **ومميز احد عشر الى التسعة وتسعين منصوب مفرد**
فانه لو لا ان العشرة داخلة في المغيا لكان حقه ان يقال ومميز العشرة

الى تسعة وتسعين منصوب والا لصار حكم العشرة مهملا في البين قوله
منصوب اي يجب كونه منصوبا اذ الاصل في التمييز النصب يجب كونه
مفرد الانه اخف ومميز مائة والف مجرور مفرد اما الجر فلما ذكرنا من ان
وتيرة الاضافة اخف واما الافراد فلانه اخف وثلثة الى عشرة يكون
للمذكر بالتاء اي بتاء التانيث في العدد مثل ثلثة رجال وللمونث
بدونها مثل اربع نسوة شروع في مسئلة اخرى وهي مسئلة التذكير والتانيث
في العدد اي في اي موضع يعتبر التذكير في العدد وفي اي موضع يعتبر التانيث
فيه وقوله الى عشرة الغاية هنا ايضا داخلة في المغيا لان العشرة ايضا
حكمها ان يكون بالتاء في المذكر وبدونها في المونث وكذا البداية وهي
ثلثة فان حكمها ايضا حكم العشرة وفي كلام المفصل اشارة الى ان
البداية والنهاية داخلتان في الحكم لانه قال وقد سلك سبيل قياس التذكير
والتانيث في الواحد والاثنين فقيل واحد وواحدة واثنان واثنتان
وخولف عنه في الثلثة الى العشرة فالحقت التاء بالمذكر وطرحت عن المونث
فقيل ثمانية رجال وثماني نسوة وعشرة رجال وعشر نسوة هذا كلامه
فقوله في الواحد والاثنين اشارة الى دخول البداية في الحكم المذكور
وقوله وعشرة رجال وعشر نسوة اشارة الى دخول النهاية فيه
وهيهنا نكتة جليلة وهي ان اسماء العدد انما يكون تذكيرها بالتاء وتانيثها
بشرط اذا كان المميز مذكورا اما اذا لم يذكر ففيه وجهان التانيث بتقدير
المذكر والتذكير بتقدير المونث في مثل قوله صلى الله تعالى عليه وسلم
بني الاسلام على خمس روايتان خمس وخمسة فالتقدير في الاول خمس
دعائم او قواعد وفي الثانية خمسة اشياء اذا كان اركان او اصول
فكذا ينبغي هذا المقام وقد يؤخذ من اسم العدد صيغة فاعل مثل
ثالث اثنين بمعنى مصير الاثنين ثلثة وثالث ثلثة بمعنى واحد منها
يعني ان اسم الفاعل المشتق من العدد له حالان الاولى ان يكون مضافا
الى ما هو مثله كقوله تعالى ثاني اثنين اذ هما في الغار والثانية ان يكون مضافا

الى ما

الى ما هو دونه كقوله تعالى ما يكون من نجوى ثلثة الا هو رابعهم ولا خمسة
الا هو سادسهم ففي الحالة الاولى معناه واحدها اضيف هو اليه فقوله تعالى
ثاني اثنين معناه واحد منهما وفي الحالة الثانية معناه جاعل ذلك كذا
فقوله رابعهم وسادسهم معناه جاعل الثلثة اربعة وجاعل الخمسة
ستة فاشار الى الحالة الاولى بقوله بمعنى واحد منها والى الثانية
بقوله بمعنى مصير الاثنين ثلثة قال ابن الحاجب فلو اضيف اسم الفاعل بمعنى الاول
الى اقل او اكثر لفسد لان الثالث مثلا في ثلث ثلثة ليس احد من اثنين
ولا من اربعة وانما احد ثلثة وكذا اسم الفاعل الذي بمعنى المصير
لو اضيف الى الاكثر منه او مساو لفسد لان ثالثا لا يصير ثلثة ثلثة
وانما يصير اثنين ثلثة وفي كلام المصنف اشارة الى انه في الحالة الاولى
لا يجوز اضافته الى ما دونه ولا الى ما فوقه وفي الحالة الثانية لا يجوز
اضافته الى ما فوقه ولا الى ما هو مثله فتبصر والمونث قد يكون
بالتاء لفظا مثل غرفة او تقديرا مثل ارض والدليل على تقدير
التاء في ارض انهم يقولون في تصغيرها اريضة والتصغير يرد الكلمة
الى اصولها وكساء وهو سماء مقصور على السماء من الثوب وقد يكون
المونث بالالف مقصورة مثل بشرى او ممدودة مثل صحراء والتاء
من جملة علامات التانيث الا ان التاء لان وضعها على العروض
والانفكاك فيجوز ان يحذف لفظا ويقدر معنى بخلاف الالف ودليل
التقدير ظهورها في التصغير وقد يكون التانيث بالوضع لمونث
مثل هند فان هذا اللفظ موضوع لامرأة مخصوصة والفعل المسند
الى المونث بالتاء اي اذا اسند الفعل او شبهه الى ظاهر المونث
يجب الحاق علامة التانيث بالفعل وشبهه لتكون منذ اول الامر ايذانا
بان المسند اليه مونث مثل قامت هند في اسناد الفعل الى الظاهر
المونث الحقيقي وطلعت الشمس في غير الحقيقي وقد يترك التاء للفصل
اي اذا وقع الفصل بين الفعل والفاعل جوز ترك تانيث الفعل مثل قام اليوم هند

او يكون المؤنث غير حقيقي مثل طلع الشمس قال الشـ دام [illegible]
فـ طلع الشمس القمر وعبارة المصنف رحمه الله في هذا المقام قاصرة عن المرام
فالعبارة المنقحة الوجيزة ان يقال واذا اسند الفعل او شبهه الى المؤنث
الحقيقي ضميرا كان او ظاهرا وجب التأنيث وان فصل بينهما بغير الا فالتذكير
جائز التأنيث وان كان المؤنث غير حقيقي فان كان ضميرا وجب وان كان
ظاهرا جاز وحكى سيبويه قال فلانة استغناء بتأنيث الفاعل عن تأنيث
الفعل وانكره المبرد والمؤنث الحقيقي ما بازائه ذكر من الحيوان كالمرأة
والناقة واللفظي بخلافه كظلمة وعين والتقييد بالحيوان دفع للانتقاض
بالانثى من النخل والمؤنث اللفظي اي الذي في لفظه علامة التأنيث
قد يكون ذكرا وقد يكون انثى فيقال دجاجة ذكر ودجاجة انثى وحمامة ذكر
وحمامة انثى فيجوز ان يقال طارت حمامة ذكر وعندي شيء من البط
ذكور فقوله تعالى قالت نملة يجوز ان يكون من قبيل طارت حمامة ذكر
فيجوز ان يكون النملة ذكرا واعتبر لفظه وتأنيثه في تأنيث ما اسند اليه لا يقال
فيجوز اذن ان يقال قامت طلحة ولا قائل به الا شرذمة من الكوفيين
لانا نقول فرق بين علم المذكر الحقيقي وغير العلم والاستقراء والسماع قاض
بجواز الثاني دون الاول قال المحقق الرضي وقد يكون التاء للفصل
الآحاد المخلوقة واحاد المصادر من اجناسها كنخل ونخلة وتمر وتمرة وبط
وبطة ونمل ونملة ففي قوله تعالى قالت نملة يجوز ان يكون النملة مذكرا والتاء
للوحدة فيكون تاء قالت لكون الوحدة في نملة هذا كلامه وههنا رواية
ودراية اما الرواية فهو انه قد جاءت في الرواية ان قتادة صاحب
التفسير لما دخل الكوفة جلس لمجمع والتف الناس حوله فقال سلوني عما شئتم من
ثم قال سلوني ما دون عرش الرحمن وكان ابو حنيفة رحمه الله حاضرا في مجلسه
وهو يومئذ شاب فقام من المجلس وسأل قتادة عن نملة سليمان عليه السلام
اذكر هو ام انثى فسكت قتادة ثم سئل ابو حنيفة عنها فقال كان انثى
بدليل قوله تعالى قالت نملة ولو كان ذكرا لقال قال نملة هذا كلامه واستدلالا

واعترض النحاة عليه من بعده بان استدلاله غير تام لانه يجوز ان يعتبر التأنيث
اللفظي ويكون تأنيث الفعل مسندا اليه ومبنيا عليه ويجوز ان يكون النملة مذكرا
ويكون التاء في قالت وفي نملة للوحدة فقوله قالت اذن لا ينتهض
حجة ودليلا على انه كان مؤنثا واما الدراية فمعناها العلم المقتبس من قواعد
النحو وقواعد العقل فنقول اما الدراية النحوية فهي ان اصل التاء ان يكون
للتأنيث والمعاني المستفادة من التاء وان كانت كثيرة الا ان الظاهر
المتبادر الى الفهم بلا كلفة هو التأنيث ولان الكل راجع الى ذلك
بضرب من التشبيه والاعتبار ولهذا قال جار الله في المفصل بعد تعديد
معاني التاء وتكثيرها ويجمع هذه الاوجه كلها انها للتأنيث وشبه
التأنيث يعني ان الكل راجع اليه بضرب من الاعتبار والتأنيث
اذن هو المعنى السابق في الاعتبار فيصار اليه في الاحتمال ولا يعدل عنه
الا ان يكون هناك صارف يجرنا الى الاضطرار فاذا دخل التاء في اسم
من اسماء الحيوانات وذكر هذا الاسم بالتاء ولا ندري ان مدلول هذا الاسم
هل هو ذكر او انثى فالظاهر المتبادر الى الفهم السليم من هذا الكلام
عند عدم الصارف ان تاءه للتأنيث وان مدلوله مؤنث وما دل عليه ذكر
فعلى ان باب نحو التمر والنخل فالفرق بينه وبين واحده بالتاء ومؤنث
هذا الباب ليس له مذكر من لفظه اذ يلتبس الواحد اذن بالجمع حتى يروى عن يونس
استاذ سيبويه انه اذا ذكر هذا اللفظ واريد ان مدلوله مذكر فالعلم ينبه
على هذا المعنى بالوصف فيقول ذكر حتى يعلم ان مدلوله مذكر قال جار الله
في المفصل ومؤنث هذا الباب لا يكون له مذكر من لفظه فلا يلتبس الواحد
بالجمع وقال يونس فاذا ارادوا ذلك قالوا هذه شاة ذكر وحمامة ذكر
فاذا ثبت ذلك ثبت ان ما قاله الامام صحيح وتام فانه وان كان استدلالا
الا انه سالك في احد سبيل الاستدلال على ما هو المتعارف وذلك لان
الاستدلال بالآيات والاحاديث قسمان الاول التمسك بما هو الظاهر
المتبادر الى الفهم تسليم المسند للفظ المؤنث الحقيقي في التاء في

التمسك بما هو قطعي الثبوت المعتبر في البرهانيات والاستدلال الامام حيث
من القسم الاول فلا غبار على كلامه حملا اذا قال الامام فصدقوه فان القول
ما قال الامام واما الدراية العقلية فهي انه قد ثبت في المعقول والادلة
ان اللايق بالسلطنة والامارة انما هو الذكور لا الاناث وقد ثبت في الرواية
ان نملة سليمان عليه السلام كان اميرا على النمل وانه لما خاطبت سليمان عليه السلام
في قوله لا يحطمنكم سليمان وجنوده اجابه بجوابين احدهما التعقيد بقوله
وهم لا يشعرون وثانيهما ان قانون الرياسة والامارة رعاية الشفقة
على الرعية وقد سكت في ذلك على ما هو القانون في السلطنة فلا نبحث
اذا نظرنا الى الدراية الاولى التي سميناها دراية نحوية فقول الامام جيد
واما اذا نظرنا الى الدراية الثانية التي سميناها دراية عقلية فقول الشيخ
عن صفعنا اللهم الا ان يكون من قبيل عكس او جمع قطع النظر عن القرائن
الخارجية كما اشرنا اليه فليفهم **بجمع** ترك تقييره لوضوحه او لخفائه حيث
اي من جمع **المكسر** وانما سمي مكسرا لانه **تغير بناء واحده كرجال والفوارس**
جمع رجل وفارس فلتغيره كانه انكسر **وعنه مصحح للمذكر مثل مسلمون**
والمؤنث مثل مسلمات يعني ان كلا القسمين من قبيل جمع التصحيح **ومصدر**
الثلاثي المجرد سماعي مقصور على السماع **مثل الضرب والخروج** اذ لو كان
اجره على القياس لقيل ضروب او خرج **ولغيره قياسي كدحرج دحرجة**
واكرم اكراما وتدحرج تدحرجا واستخرج استخراجا وهو اي المصدر
في العمل مثله **كالفعل الا ان معموله** اي معمول المصدر **لا يتقدم عليه**
اي على المصدر لانه في تقدير ان مع الفعل وما في حيزه لا يتقدم عليه
فكذا ما هو بمنزلته وجوزه المتأخرون اذا كان المعمول ظرفا او شبهه
قال الله تعالى فلما بلغ معه السعي وقال لا تأخذكم بهما رأفة في دين الله
ومثله في الاستعمال كثير **وفاعله يحذف** اي فاعل المصدر يحذف حذفا كثيرا
بخلاف الفعل فان فاعله لا يجوز ان يحذف **ولا يضمر** اي لا يضمر فاعل المصدر
في المصدر لعدم السماع **نحو اعجبني ضرب زيدا** احتمال الحذف الفاعل

ويجوز ا

ويجوز اضافته اي اضافة المصدر **الى كل من الفاعل والمفعول**
فالاول **كدق القصار الثوب** وعليه قوله تعالى ولولا دفع الناس والثاني
نحو **ضرب اللص الجلاد** برفع الجلاد على انه فاعل ومفعوله اللص الذي وقع
مضافا اليه **اسم الفاعل والمفعول يعمل كل منهما عمل فعله بشرط**
ان يراد به **معنى الحال او الاستقبال** لان كلا منهما لنيابة الفعل شرط
والشرط الاعتماد على همزة الاستفهام او حرف النفي حط رتبة كل
منهما عن رتبة الفعل تنبيها على الفرعية **مثل اقائم الزيدان** مثال
للاعتماد على الهمزة **وما قائم اخوك** في الاعتماد على حرف النفي وهو ما
او بشرط الاعتماد **على المبتدأ مثل زيد قائم ابوه او** بشرط الاعتماد
على ذي الحال مثل قولك لقيت زيدا ضاربا غلامه عمرا او على الموصوف
مثل مررت برجل قاعد غلامه ترك مثال اسم المفعول لوضوحه وههنا
فائدة جليلة لا بد من التنبيه عليها وهي ان اشتراط الاعتماد وكون
الوصف بمعنى الحال او الاستقبال انما هو لتصحيح العمل في المنصوب واما
العمل في الفاعل فغير مشروط بذلك لوجهين اما اولا فلانه يصح زيد
قائم ابوه حسب اتفاقا واما ثانيا فلان صحة نحو اقائم الزيدان غير مشروط
بكون الوصف بمعنى الحال او الاستقبال وكلام المفصل صريح في ان مطلق
العمل مشروط بالشرط المذكور وكذا ظاهر كلام المص **فان دخل اللام**
عليهما مثل جاءني الضارب ابوه والمضروب اخوه فلا شرط هكذا
في جميع النسخ وهو صحيح في ان عمل الرفع محتاج الى الشرط المذكور **الصفة**
المشبهة لا اشتراط في عملها الا الاعتماد او اللام مثل زيد حسن وجهه
في الاول **وجاءني الحسن وجهه** في الثاني **والصفة** المذكورة اي اسم
الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة **يجوز اضافتها الى المعمول**
اي اضافة كل منها الى معموله **مثل قاعد الغلمان** اي هو قاعد غلمانه
فالغلمان معموله لانه فاعله وقد اضيف اليه اسم الفاعل **ومضروب**
الاخوان في الثاني اي مضروب اخوانه **وحسن الوجه** في الثالث

اى حسن وجه الا اذا كان اسم الفاعل متعديا فانه لا يضاف الى فاعله
قوله الا اذا كان الخ هذا الاستثناء يحتمل الانقطاع والاتصال فان كان
منقطعا فمعناه يجوز اضافته كل الى المعمول لكنه اذا كان اسم الفاعل
متعديا لا يضاف الى فاعله وان كان متصلا فمعناه يجوز اضافة
اسم الفاعل الى معموله فى جميع الاوقات الا فى وقت كونه متعديا فانه لا يضاف
الى فاعله اسم التفضيل لم يقل افعل ليندرج فيه خير منه وشر منه لا يشتق
الا من الثلاثى المجرد اى من الرباعى ومن المزيد لا يشتق الذى ليس بلون
ولا عيب اى ليس بعيب ظاهرى اذ العيب المعنوى كالجهل والبلادة
ونحو ذلك ليس بمانع اذ يقال فلان ابلد من فلان قال الله تعالى ومن اضل سبيلا
وحق العبارة ان يقال لا يشتق الا من ثلاثى مجرد خال عن الالوان والعيوب
والنقصان ولزوم النفى متصرف قابل الكثرة فالثلاثى احتراز عن الرباعى
والمجرد احتراز عن المزيد والخلو عن العيب واللون احتراز عن نحو لون وعيب
لان منه افعل لغير التفضيل نحو احمر واعور والخلو من النقصان احتراز
عن الافعال الناقصة مثل كان وصار فانه لا يقال اكون واصير والخلو
من لزوم النفى احتراز عن مثل ما نبس بكلمة فانه لا يقال هو انبس منك
والا لزم استعماله فى الاثبات وهو خلاف الموضوع وقولنا متصرف
احتراز عن نحو نعم وبئس وليس وقولنا قابل للكثرة احتراز عن نحو غربت
الشمس وطلعت فانه لا يقال اغرب واطلع ولا يستعمل اسم التفضيل الا
مع من او اللام او الاضافة اى لا يجتمع اثنان ولا يخلو عن واحد من الثلثة
اى الخلو ممتنع كالجمع فان قيل فقد اجتمع اللام ومن فى قوله ولست
بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر قلنا كون من تفضيلية ممنوع
بل هى تبعيضية اى لست من بينهم بالاكثر حصى ولو سلم فاللام زائدة
ولو سلم فهو من قبيل الاضمار والتفسير اى بالاكثر الاكثر منهم ولا باس باجتماع
الاضافة ومن التفضيلية اذا لم يكن المضاف اليه مفضلا كما يقال زيد
افضل البصرة من كل فاضل فالاضافة الى البصرة للتوضيح كما تقول

ت وبغداد والمحل الواجبة بين المفضل والمفضل عليه قد يكون
تحقيقيا وهو ظاهر وقد يكون فرضيا نحو ما قال زيد اعلم من الحمار وعمرو
افصح من الاشجار اى لو كان للحمار علم وللشجر فصاحة الا اذا علم
اى لا يقال زيد افضل بدون هذه الشرطية الا ان يكون المفضل عليه
معلوما بقرينة مثل قولنا الله اكبر اى اكبر من كل شىء والمفعول محذوف
لانه معلوم ويجوز ان يعتبر المحذوف مجموع المضاف والمضاف اليه
اى اكبر كل شىء وبالجملة فشرط الحذف ان يكون افعل خبرا او صفة
نص عليه الامام المرزوقى رحمه الله ولا يثنى اى الذى مع من الا مفردا
مذكرا لان من قد صار بمنزلة جزء منه فيمتنع تثنيته وجمعه وتانيثه وما باللام
الا مطابقا لاستحقاق المطابقة وعدم المانع وفى الاضافة يجوز
المطابقة المطابقة وترك المطابقة اما المطابقة فهى اذا اضيف
قصد به الزيادة المطلقة والاضافة للتوضيح اى لقصد التفضيل
على كل ما سواه مطلقا لا على المضاف اليه فقط وانما الاضافة الى
المضاف اليه لمجرد التوضيح والتخصيص نحو فلان اعلم بغداد اى اعلم
ممن سواه غاية انه من بغداد لانه مولدها ومسكنه وعلى هذا النمط قولهم
نبينا افضل قريش اى افضل الناس من بين قريش فانه يجب المطابقة فى
هذا الوجه واما ترك المطابقة فهو ان يضاف والمقصود تفضيله
على المضاف اليه فقط ففى هذا الوجه يجوز الامران المطابقة وتركها
فقوله وفى الاضافة يجوز الوجهان اى الوجهان اللذان بهما يظهر
جواز المطابقة ووجوبها او المطابقة وتركها باعتبار ان لها معنيين
باعتبارهما يظهر كل من الامرين والاول انسب بحسب المعنى والثانى
انسب بسوق الكلام والله اعلم بالمرام القسم الثانى فى الفعل
قد تقرر ان كتابه مرتب على مقدمة وثلثة اقسام بحسب انقسام الكلمة
الى اقسامها الثلثة القسم الاول فى الاسم القسم الثانى فى الفعل
القسم الثالث فى الحرف فلما فرغ من قسم الاسم حاول الان ان يشرع

الله اكبر

في قسم الفعل وابتداء بالماضي لانه لتقدمه يستحق التقديم فقال الماضي
فيبنى على الفتح اما بناؤه فلانه قد تقرر انه مبني الاصل في اما اختيار الفتح
فلان الفعل مضمن لفظا اذ لا يوجد منه ثلاثي ساكن الوسط ومعنى لدلالته
على المصدر والزمان ولطلبه المرفوع دائما والمنصوب في بعض الاحوال
واوثر الحركة في بنائه مع ان الاصل في البناء السكون لانه يشبه الاسم
لوقوعه موقعه نحو مررت برجل ضرب كما تقول مررت برجل ضارب
الا اذا لحقه واو الضمير فيضم اذ هو المجانسة نحو ضربوا او لحقه الضمير
المتصل المرفوع المتحرك فيسكن آخره لانهم يكرهون اربع حركات
متواليات في كلمة واحدة وقد تقرر ان الضمير المرفوع المتصل كالجزء
من الكلمة والمضارع فيعرب اذا لم يتصل به نون التأكيد خفيفة
او مشددة نحو لا تضربن ولا تضربن او نون جماعة النساء نحو لم يضربن
المضارع من المضارعة وهي المشابهة ماخوذ من الضرع كان كلا الشبيهين
ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا وانما سمي المضارع
مضارعا لانه يشبه بالاسم ووجه شبهه به انه يدخل عليه لام الابتداء كالاسم
فانه يقال ان زيدا ليخرج كما يقال ان زيدا لخارج ولا يقال ان زيدا
لخرج وانه مشترك بين الحال والاستقبال فيختص باحدهما بالسين وسوف
كما ان الاسم يكون مبهما نحو رجل ثم يختص بواحد بسبب حرف نحو الرجل
فلما كان شبيها بالاسم اعرب كما يعرب الاسم واما بناؤه عند لحوق النونات
المذكورة فوجهه انه تركب مع النون فان اعرب فاما ان يظهر الاعراب
قبل النون فيلزم وقوع الاعراب في الوسط واما ان يظهر الاعراب على
النون وهو حرف لا حظ له من الاعراب فلزم ان يجعل مبنيا البتة واعراب
الفعل اي المضارع اذ لا يعرب من الفعل غيره رفع ونصب وجزم فالرفع
يكون بالضمة لفظا اي حال كونه ملفوظا مثل زيد يضرب فان ضمته ملفوظة
او تقديرا مثل يغزو فان ضمته ليست بملفوظة بل هي مقدرة اذ الضمة ثقيلة
على الواو ويرجى فانه بالضمة تقديرا حال الرفع اذ الضمة ثقيلة على الياء

ويخشى

ويخشى بالضمة حال الرفع وبالفتحة حال النصب وانما ذكر ثلاثة امثلة اذ الاول
في المعتل الواوي والثاني في اليائي والثالث في المعتل بالالف والرفع يكون
بالنون لفظا في تفعلان للمذكرين الغائبين وتفعلان في المخاطبين و يفعلون
في جماعة الذكور الغائبين وتفعلون في جماعة الذكور الحاضرين وتفعلين في
المخاطبة قال جار الله في المفصل اذا كان فاعله ضمير اثنين او جماعة او مخاطبة
مؤنثة لحقته معه في حال الرفع نون مكسورة بعد الالف مفتوحة بعد اختيها
كقولك هما تفعلان انتما تفعلان وهم يفعلون وانتم تفعلون وانت تفعلين
وتحذف في حال النصب كنظير المتحرك فيقال لن تفعلا ولن تفعلوا كما يقال لم تفعلا
ولم تفعلوا واذا اتصلت نون ضمير جماعة المؤنث رجع مبنيا فلم تعمل فيه
العوامل ولم يسقط اي النون كما لا يسقط الالف والواو والياء التي هي
ضمائر لانها منها اي لان النون هذه من الضمائر وذلك نحو لم يضربن ولن يضربن
انتهى فان قلت فلم اعرب ما لحقه ضمير الاثنين والجماعة والمخاطبة المؤنث
قلت ههنا وجهان الاول انه لشبهه لذلك بالتثنية والجمع في الاسماء الا ترى
ان قولك يضربان ويضربون مثل قولك ضاربان وضاربون قال ابن الحاجب
وانما تفرع عن غلبة شبه يضربان ويضربون من حيث جاء الضمير فيه بارزا
حرف علة فاجري مجراها الثاني انه لما اتصلت هذه الضمائر بالفعل يقتضي
ذلك ان يكون ما قبلها مفتوحا او مضموما او مكسورا فشغلت باتصال هذه
الضمائر الحركة الاعرابية فالنون جيء به عوضا عنها والنصب يكون بالفتحة
لفظا في مثل لن يضرب بالفتح ولن يغزو ولن يرجى كل ذلك بالفتح اذ لا
استثقال ههنا وذكر ثلاثة امثلة اذ الاول صحيح والثاني معتل واوي والثالث
معتل يائي او تقديرا في مثل لن يخشى اي فيما في آخره الف اذ الالف لا تقبل
الحركة وبحذف النون في الامثلة الخمسة المذكورة انفا نحو لن يفعلا ولن تفعلا
ولن يفعلوا ولن تفعلي تفعلوا وبحذف النون معطوف على قوله بالفتح اي
والنصب يكون بالفتح وبحذف النون والجزم معطوف على قوله والنصب
بحذف الحركة وقطعها في الصحيح نحو لم يضرب وبحذف اللام في المعتل

نحو لم يغزو ولم يرم ولم يخش وقوله الم ياتيك والانباء تنمي شاذ ويحذف
النون في الامثلة الخمسة المذكورة نحو لم يفعلا الى اخره والمرفوع من
الفعل ما تجرد عن الجازم والناصب نحو يقوم زيد بلا خلاف فلم فان
المضارع في هذه الحالة مرفوع انما الخلاف في عامل الرفع فعند الفراء
العامل هو التجرد عن العوامل اللفظية كالمبتدا وقال الكسائي العامل حروف
المضارعة اذ الرفع حادث بحدوثها لان اصل المضارع هو الماضي ولم يكن
فيه هذا الرفع فهو دائر معه وجودا وعدما لكن عليه موقوف مع ارتفاعه نخ
وهو الجازم والناصب وقال البصريون العامل هو وقوعه موقع الاسم نحو زيد
يضرب اي ضارب ولما وقع موقعه اعطوه اسبق اعراب الاسم واقواه
وهو الرفع وكلام المصنف الرفع عن ضربها مايل الى مذهب البصري فانه اظهر وادق
والمنصوب من الفعل بعد ان نحو اريد ان اخرج وبعد لن نحو لن ابرح
وبعد اذن نحو اذن تدخل الجنة اذن اصلها اذ كان كذا حذفت
الجملة المضاف اليها وعوض عنها التنوين نحو حينئذ الى صلوحه الاجوبة
الثلثة بعد ما كان مختصا بالماضي وللنصب اذن شروط احدها الا
يعتمد انما ينتصب الفعل بعده اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها والاعتماد
ان يكون ما بعدها من تتمة ما قبلها وذلك في ثلثة مواضع فقط الاول
ان يكون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو انا اذن اكرمك الثاني ان يكون
ما بعدها جزاء للشرط الذي قبلها نحو ان تاتني اذن اكرمك الثالث
ان يكون ما بعدها جوابا للقسم الذي قبلها نحو والله اذن لاخرجن
وانما كتبت بالنون فرقا بينها وبين اذا نحو اسلمت كي ادخل الجنة وبعد كي
وكي هذه عند الاخفش حرف جر في جميع استعمالاتها وانتصاب الفعل بعدها
بتقدير ان وذهب الخليل ان الناصب بعدها مضمرة على مذهبه وابو
انه لا ناصب سوى ان وعند البصريين اذن ناصبة بنفسها كان وجاز
مضمر بعدها ان فاذا تقدمها اللام نحو لكيلا تاسوا فهي ناصبة لاغير
بمعنى ان وليس فيه معنى التعليل بل هو مستفاد من اللام واذا جاء بعدها

ان

ان فهي جارة لاغير بمعنى اللام للتعليل فقولك جئتك كي تكرمني يحتمل الوجهين
كونها ناصبة بنفسها بمعنى التعليل وكونها جارة كاللام مضمر ابعدها ان
وحتى بتقدير ان نحو اسلمت حتى ادخل الجنة اي حتى ادخل الجنة
وبعد لام كي نحو لادخل الجنة اي لان ادخل الجنة فان مقدر بعدها
ولام الجحود والانكار وهو لام تاكيد بعد النفي لكان نحو قوله جل جلاله
علوله وما كان الله ليعذبهم وانت فيهم وهذه اللام في الاصل
هي التي في نحو قولهم انت لهذه الخطة اي مناسب لها وهي تتعلق بك
فمعنى ما كنت لافعل كذا ما كنت مناسبا لفعله ولا لايقا في ذلك
وهذه اللام زائدة الا انهم ذكروها تنبيها على هذه النكتة
وبعد الفاء اذا كان قبلها امر نحو زرني فازورك او نهي نحو
لا تشتمني فاشتمك او استفهام نحو اين بيتك فازورك او
نفي نحو ما تاتينا فتحدثنا او تمن نحو ليت لي مالا فانفقه او عرض
نحو الا تنزل فتصيب خيرا وواو الصرف نحو لا تاكل السمك
وتشرب اللبن حق الكلام ان يذكر التحضيض ايضا لانه من جملة الا
المذكورة قال الله تعالى لولا انزل اليه ملك فيكون معه نذيرا ولولا
ارسلت الينا رسولا فنتبع اياتك وان يذكر الترجي ايضا قال الله تعالى
لعله يزكى او يذكر فتنفعه الذكرى ممن نصبه فكان على المصنف ان يذكر
الاول م السببية ايضا اذ المضارع انما ينتصب اذا كان شرطان السببية
الثاني ان يكون قبلها احد هذه الاشياء والمراد بالسببية ان يكون
ما قبلها سببا لما بعدها وانما سمي الواو في لا تاكل السمك وتشرب اللبن
واو الصرف لان هذا الواو صارف للفعل الى الاسم وبمعنى النهي عن كل
على حدة الى الجمع ولهذا تسمى واو الجمع ايضا واو بمعنى الى نحو لالزمنك
او تعطيني حقي معنى او في الاصل احد الشيئين او الاشياء نحو زيد يقوم
او يقعد اي يفعل احد هذين الامرين واذا اريد مع هذا المعنى التنصيص
على حصول احدهما عقيب الاخر وان الاول ممتد الى الثاني تنصب

ما بعده او منصوصا على نحو المعنى فسيبويه يحمل او بمعنى الا ويحمله بمعنى
الى والتخريج مختلف والمآل واحد فمن قولك لالزمنك او تعطيني حقي
ان فسر او بالا فالمضاف بعد الا محذوف تقديره لالزمنك الا وقت
ان تعطيني حقي ولفظ الوقت ظرف لما قبله وان فسر او بالى فما بعده مأول
بمصدر مجرور باو تقديره لالزمنك الى اعطائك حقي فالفعل بعد او مأول
بالمصدر بان واو بمعنى الى او بمعنى الا او بمعنى الى ان ولهذه النكتة
ترى البعض يقولون او بمعنى الى كالمصنف وترى البعض يقولون
او بمعنى الى ان وكلاهما صحيح والمقصود حاصل والمجزوم من المضارع
ما وقع بعد لم ولما ولام الامر ولا للنهي وكلمات الشرط قدم لم على
سائر الجوازم لانه اظهرها معنى واكثرها استعمالا ثم اخذ بتفصيل كلمات الشرط
وعددها فقال وهي ان وما ومهما واذما وحيثما واين ومتى
واي واني نحو ان تخرج اخرج مثال للاول وما تصنع اصنع وهكذا
الى الآخر ويسمى الفعل الاول الذي دخل عليه كلمة الشرط شرطا والفعل
الثاني جزاء وانما قال كلمات الشرط ولم يقل حروف الشرط لان البعض
حرف والبعض اسم واذا كان الجزاء وحده مضارعا جاز رفعه كما
جاز جزمه اما الاول فلان كلمة الشرط لما لم يعمل في الاقرب كانت حرية بان
لا يعمل في الابعد واما الثاني فلان المانع موجود في الاول ولا مانع
في الثاني فينبغي ان يعمل فيه وينجزم المضارع حال كونه مجزوما بان
المقدرة وذلك في جواب الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض
اي يكون المضارع مجزوما بان المقدرة بعد الافعال الخمسة اذا قصد ان الاول
سبب الثاني نحو اسلم تدخل الجنة في الاول اي ان تسلم تدخل الجنة
ولا تكفر تدخل النار في الثاني اي ان تكفر تدخل النار واين بيتك ازرك
في الثالث اي ان تعرفني بيتك ازرك وليت لي مالا انفقه في الرابع
اي ان كان لي مال انفقه والا تنزل تصب خيرا في الخامس اي ان تنزل
تصب خيرا واما الامر بالصيغة فكالمجزوم الا انه مبني لا معرب

ولكن

ولكن لما كان صورته صورة المجزوم شبهه به اذ قد تقرر ان الجزم من انواع
الاعراب فكيف يوجد في المبني فقوله كالمجزوم رد على الكوفية اذ هي قائلة
بانه مجزوم بلام مقدر كقول حسان رضي الله عنه محمد تفد نفسك كل نفس
والبصريون يقولون هو مبني على السكون من جهة الوقف ومن الافعال
افعال القلوب وقد يسمى افعال الشك واليقين وهي سبعة علمت وظننت وزعمت
وحسبت وخلت ورأيت ووجدت فهذه الافعال تنصب مفعولين اي اذا
دخلت على الجملة الاسمية كما يشير اليه قوله وهما اي هذان المفعولان في الاصل
مبتدأ وخبر واذا توسطت تلك الافعال بين الجزئين او تأخرت عنهما
جاز رفع الاسمين مثل زيد ظننت مقيم اي زيد في ظني مقيم فالجملة الاسمية
لا محل لها من الاعراب اذ ليست واقعة موقع المفرد والجملة الفعلية نصب على الظرف
كما اشرنا اليه ومثال التأخر نحو زيد مقيم ظننت وقوله جاز رفع الاسمين
اشارة الى جواز العمل ايضا في صورة التوسط والتأخر اما في صورة التأخر
فظاهر لانه يجوز تقديم المفعول على العامل واما في صورة التوسط فظاهر لان
احد الجزئين مقدم والآخر مؤخر فاذا جاز تقديم المفعولين فجواز احدهما بالطريق
الاولى ولهذا صرحا بان الالغاء والاعمال في صورة التوسط متساويان وقوله
اذا توسطت او تأخرت اشارة الى امتناع رفع الاسمين اذا تقدمت
اذ التقديم دليل العناية والاهتمام والالغاء دليل عدم ذلك فهما متنافيان
فان قلت قد شاع في استعمال علمت ان زيدا القائم من غير نكير وهو الغاء
قلت ممنوع فان هذا تعليق لا الغاء وسيجيء تفصيله في التعليق ويجب اي الرفع
الاسمين فيما قبل الاستفهام مثل علمت ازيد قائم وايهم اخوك واختيار الجواز
في جانب الالغاء والوجوب في جانب التعليق اشارة الى نوع فرق بين
الالغاء والتعليق يعني ان التعليق ابطال العمل لفظا مع امتناعه لان
ما قبل الاستفهام يمتنع ان يعمل فيما بعده والالغاء ابطال العمل لفظا مع جوازه
رفع الاسمين اذن في الالغاء جائز وفي التعليق واجب فقوله يجب الظاهر انه
معطوف على قوله جاز رفع الاسمين وهو فاسد في العبارة ان يقال

ويجوز رفع الاسمين اذا توسطت او تاخرت وكذا في الاستفهام فالجزآن يجعل
معطوفا على مجموع الجملة الشرطية وهي قوله وهي اذا توسطت او تاخرت
جاز رفع الاسمين والعجب من المص رحمه الله مع جهادته في العربية انه لا يتنبه
لمثل هذه الدقائق في التراكيب وقوله فيما قبل الاستفهام هكذا في النسخ
التي رايناها والصواب ان يقال فيما قبله الاستفهام ومنشأه عبارة ابن الحاجب
حيث قال يعلق قبل الاستفهام وغفل عن الحقيقة فالتوجيه ههنا ان قوله
فيما قبل الاستفهام ظرف لما يتضمنه وجوب رفع الاسمين لان رفع الاسمين
يتضمن تعليق فعل القلب فكانه قيل ويعلق فيما يجب فيه رفع الاسمين قبل الاستفهام
واطلاق الاستفهام حيث لم يقل حرف الاستفهام تنبيه على ان المعلق اعم
من ان يكون حرفا كالمثال الاول او اسما كالمثال الثاني ولهذا ذكر مثالين
حيث قال مثل علمت ازيد قائم وايهم اخوك وسمي اي ابطال العمل في هذه
الصورة تعليقا ماخوذ من قولهم امرأة معلقة للتي زوجها مفقود فانها
ليست بذات بعل لانه غائب ولا بلا بعل اذ هي لا تقدر على التزوج بزوج آخر
فصار امرها بين بين والفعل المعلق ههنا كذلك امره بين بين اذ هو ليس عاملا
لمكان وجود المعلق ولا بلا عامل اذ الجملة الاسمية في تاويل مصدر منصوب على انه
مفعول للفعل المعلق معنى وبهذا النظر فرق الفرق بين الالغاء والتعليق وهو ان الالغاء
ابطال العمل لفظا ومعنى والتعليق ابطال العمل لفظا لا معنى حتى لو عطفت
جملة منصوبة الجزئين على هذه الجملة الاسمية لجاز نحو علمت ازيد قائم وبكرا
قاعدا ويكون من باب العطف على المحل قال صاحب المفتاح الفرق بين الالغاء
والتعليق ان الالغاء ترك العمل مع امتناعه لان الالغاء ترك العمل في اللفظ
والمعنى والتعليق ابطال العمل في اللفظ دون المعنى هذا كلامه وقوله مع امتناعه
ظاهره فاسد اذ قد تقرر ان الالغاء ابطال العمل مع جواز الاعمال اللهم الا ان يقال
ان مراده كما يشعر به تعليله ان الالغاء ترك العمل لفظا مع امتناعه معنى بخلاف
التعليق فانه ترك العمل لفظا مع اعماله معنى وقال المحقق الرضي وههنا فرق آخر
بين الالغاء والتعليق وهو ان الالغاء امر اختياري لا ضروري بخلاف التعليق

فانه

فانه ضروري وحاصل هذا راجع الى ما قاله ابن الحاجب وهو ان التعليق ان يمتنع
الاعمال لعارض لزوما والالغاء ان يجوز الابطال لعارض وهو التوسط
والتاخر وان تجوز الاعمال والتقييد بما قبل الاستفهام اشارة الى جواز
عدم التعليق بعد الاستفهام نحو ايهم علمت زيدا فان قيل جميع ذلك حسن واضح
الا ان قوله علمت ازيد قائم كيف يصح وانه مشتمل على التناقض اذ الاستفهام
شك وعلمت جزم ومتعلقهما واحد وهو مضمون الجملة اعني قيام زيد فكيف
يجتمعان قلنا ههنا وجهان احدهما وهو الذي اختاره اكثر المحققين كالامام
المرزوقي وابن الحاجب ومن تبعهما ان المضاف محذوف من الجملة الاستفهامية
تقديره علمت جواب ازيد قائم فاندفع التناقض وثانيهما ان الاستفهام مستعمل
في مطلق الاستفهام لا في استفهام المتكلم حتى يكون تنافيا وتناقضا والمعنى
علمت المشكوك فيه الذي هو نسبة القيام الى زيد والعدول عن التصريح بالمعلوم
المجزوم مبني على نكتة متعلقة بقصد المتكلم اذ المتكلم قد يكون له داع الى
الابهام بشيء على المخاطب مع انه عالم به كالابهام في قوله تعالى وانا او اياكم
لعلى هدى او في ضلال مبين قال المحقق الرضي وجميع ادوات الاستفهام
ترد لمجرد الاستفهام لا لاستفهام المتكلم فان قيل ما تقول في مثل قولهم علمت
ازيد في الدار ام عمرو فان الفعل المعلق كيف يعمل فيما بعده معنى على ما هو
قانون التعليق قلت اما على قانون الجواب الاول فالجواب عنه ظاهر
اذ المعنى شككت في جواب هذا الكلام اي لا ادري جوابه واما على قانون
الجواب الثاني فوجهه انه اوقعت الشك فيما هو مشكوك فيه مطلقا فتبينا
واعلم ان المعلق في هذا الباب قد يكون حرف الاستفهام وهو الهمزة وهل
وقد يكون شيئا على رأي وهو الظرف وقد يكون اسما متضمنا لمعنى الاستفهام
كقوله تعالى لنعلم اي الحزبين احصى وكقولهم علمت اني جلست وعلمت متى
يخرج وقد يكون اسما مضافا الى كلمة الاستفهام كقولك علمت غلام من عندك
وقد يكون لام الابتداء نحو علمت لزيد قائم وقد يكون حرف النفي وهي ما وان
ولا نحو علمت ما زيد قائم وان زيد قائم ولا زيد في الدار ولا رجل في الدار

والمعلقة في جميع ذلك واحد وهو ان ما قبل هذه الاشياء لا يعمل فيما بعدها ومن المعلقات
ان المكسورة المجردة المكسورة وهي المقرونة بلام الابتداء نحو علمت ان زيدا
لقائم وعليه قوله تعالى والله يعلم انك لرسوله ووجه التعليق ههنا
ان ما قبل ان لا يعمل فيما بعده واما اذا لم يكن معه لام الابتداء فاختلفوا
بانها المكسورة فالاولى الفتح والاعمال قال ابن الحاجب واما قولهم
علمت ان زيدا قائم فالممكن اعمالها وجعل ان مفتوحة فيكون مفعولا
في موضع النصب فلا نعدل الى التعليق مع امكان الاعمال والتقدم
كما لا تعلق في علمت زيد منطلق لامكان الاعمال مع التقديم وقد
اختلف في تقديره فالاكثر على انه باسمه وخبره ساد مسد المفعولين
لان المعنى يقتضي منسوبا ومنسوبا اليه وهذا اصل وقال بعضهم المفعول
الثاني محذوف تقديره علمت انطلاقه حاصلا حذف للعلم به ومن
المعلقات القسم نحو علمت والله ان زيدا قائم فان ان ههنا مكسورة
لان الجملة التي هي جواب القسم لا محل لها من الاعراب فيجب الكسر في ان
نحو يس والقران الحكيم انك لمن المرسلين ويجري مجرى القسم نحو علم الله
واما قوله تعالى والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فهو من باب التعليق
لان الشهادة في معنى العلم كانه قيل والله يعلم ان المنافقين لكاذبون
وقد يكون علمت بمعنى عرفت وظننت بمعنى اتهمت ورأيت بمعنى ابصرت
يعني هو من رؤية البصر لا من رؤية القلب ووجدت بمعنى اصبت
فيتعدى هذه الافعال اذن الى مفعول واحد بحسب الاستعمال ومنها
اي من الافعال الافعال الناقصة كميت ناقصة لانها لم يستتم بمرفوعها
كلاما بخلاف سائر الافعال وهي كان وصار واصبح وامسى
واضحى وظل وبات وآض وغدا وراح ومازال وقد يكون
كان بمعنى ثبت فهو اذن تامة لا ناقصة قال الله تعالى وان كان
ذو عسرة فنظرة الى ميسرة اي ان ثبت وكذا اصبح واضحى وامسى
يجيء بمعنى دخل في الصباح والضحى والمساء فيتم بالمرفوع فيجيء

انما الى المنصوب قال صاحب المصباح وكذا اي مثل كان في كونها تامة
اصبح واخواته اراد باخواته اضحى وامسى على نمط قوله تعالى فقد صغت
قلوبكما فاعترض صاحب اللباب عليه بان المراد بالاخوات ههنا ان
اللفظان فالاخوات بلفظ الجمع ليس بجيد فقط وقد يقع الكلام
بعد كان لان اسمها اي اسم كان ضمير الشأن مثل كان زيد قائم
ويجوز تقديم اخبارها اي اخبار هذه الافعال على اسمائها اجماعا
اذ هي مبتدأ وخبر وعليها اي على انفسها اذ هي افعال صريحة وفي العمل قوية
ولا مانع من التقديم الا ما في اولها لان ههنا مانعا وهو ما فان كانت
نافية فوجه المنع ان ما في حيز النفي هذا لا يتقدم على النفي وكذا ان كانت
مصدرية لان تقديم معمول المصدر عليه ممتنع ومنها اي من الافعال افعال
المقاربة كميت بهذا الاسم اذ هي موضوعة للدلالة على قرب الخبر رجاء
او حصولا او اخذا فيه فهي افعال المقاربة اي افعال يدل على القرب وكون
وهي عسى وهو لرجاء حصول الخبر قال سيبويه عسى طمع واشفاق
فالطمع في المحبوب والاشفاق اي الخوف في المكروه وكاد وكرب
بفتح الراء واوشك وجعل وطفق واخذ وخبر عسى فعل مضارع مع ان
مثل عسى زيد ان يخرج وهو في تقدير مصدر منصوب كانه قيل قارب
زيد الخروج وقد يحذف ان منه نحو عسى زيد يخرج وخبر كاد بدونها اي
بدون ان مثل كاد زيد يخرج وفي اوشك يجوز الامران كون خبره مضارعا
مع ان نحو اوشك زيد ان يخرج وكونه مضارعا بدون ان نحو اوشك زيد
يخرج والبواقي من هذه الافعال وهي كرب وجعل وطفق واخذ ومنها
مثل كاد كما عرفته وقد يكون كاد مع ان نحو كاد زيد ان يخرج وعسى
كاد وقد يحمل ان مع الفعل المضارع فاعل عسى فيستغني عن الخبر
مثل عسى ان يخرج زيد ومنها اي من الافعال افعال المدح والذم
كميت بذلك الاسم لدلالتها على انشاء المدح والذم وهي نعم وبئس
وشرطها ان يكون فاعلها اي فاعل هذه الافعال معرفا باللام

نحو نعم الرجل او مضافا اليه اى الى المعرف باللام نحو نعم غلام الرجل او مضمرا
مميزا بنكرة منصوبة وبعده مرفوع على المبتداء ويسمى ذلك المخصوص
بالمدح او الذم نحو نعم الرجل او نعم غلام الرجل او نعم رجلا زيد وقد
يحذف المخصوص بالمدح مثل نعم العبد اى ايوب عليه السلام وحبذا مثل
نعم فانه يجب ان يجئ بعده مخصوص واعرابه كاعراب مخصوص نعم
والفاعل ذا وقد يميز بنكرة منصوبة مثل حبذا رجلا زيد فقوله مرفوع
اشارة الى بيان اعراب المخصوص بالمدح او الذم كزيد فى قولك نعم الرجل
زيد يعنى ان زيد مبتداء ما قبله خبره تقديره زيد نعم الرجل فقوله زيد مبتداء
والجملة اعنى قوله نعم الرجل خبره وانما غير ذلك بالتقديم والتاخير
تحصيلا للابهام والتفسير فان قلت الخبر اذا وقع جملة فلابد لها من عائد
الى المبتداء ولا عائد هنا قلت ههنا وجهان الاول وهو الذى اختاره
اكثر المحققين كابن الحاجب وصاحب اللباب ومن تبعهما ان هذا من قبيل
لا ارى الموت يسبق الموت شئ نغص الموت ذا الغنى والفقرا
فانه فى المعنى لا ارى الموت يسبقه شئ كذا قاله ابن الحاجب ثم قال
وهذا خير من قال انما استغنى لما فى العلام عن العائد من معنى العموم
لان جعله للعموم غلط ان لم يقصد المتكلم به مدح الجنس بل اللام للمعهود
فى الذهن وذلك مبهم هذا الكلام وقال صاحب اللباب وقد اغنى لام الجنس
لاشتماله على المخصوص عليه اغناء الضمير العائد على نحو قوله فاما القتال
فلا قتال لديكم ولكن سيرا فى عراض المراكب فان قوله فاما القتال مبتداء
وقوله فلا قتال لديكم جملة واقعة خبرا له ولا ضمير ههنا الا ان اشتمال القتال
الثانى لكونه منفيا بلا لنفى الجنس سد مسد العائد اليه واعترض على هذا
الوجه بعض المحققين بان الشمول لو كان كافيا فى الربط لجاز ان يقال زيد مات
الناس وعمرو كل الناس يموتون وخالد لا رجل فى الدار وههنا نظر اما اولا
فلان ما ذكره ابن الحاجب ليس بتام اذ اللام فى نعم الرجل عنده للعهد الذهنى
لا للجنس فكيف يكون ما نحن فيه من قبيل لا ارى الموت يسبقه شئ وانما يكون

من قبيل

من قبيل لو كان اللام للجنس كما ذكره صاحب اللباب حتى يشتمله فى الحكم والمعهود
الخارجى حتى يكون اشارة اليه ويكون فى معنى يسبقه شئ واما ثانيا فلان
ما ذكره صاحب اللباب من انه من قبيل لا قتال لديكم ليس بتام لان الثانية
من قبيل اعادة المبتداء بلفظه وما نحن فيه ليس كذلك بل هو من قبيل
اعادة المبتداء بمعناه ان جعل اللام للعهد الخارجى على نمط قولهم
زيد جاءنى ابو عبد الله اذا كان ابو عبد الله كنية له ومن قبيل اعادة
المبتداء بالشمول وغيره ان كان اللام للجنس كقوله تعالى والذين
يمسكون بالكتاب واقاموا الصلوة انا لا نضيع اجر المصلحين وقوله تعالى
ان الذين امنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا
فانه فى معنى لا نضيع اجرهم واجر غيرهم من كل محسن واما ثالثا فلان
ما ذكره المعترض من انه لو كان الشمول كافيا لجازت هذه الامثلة
ليس بشئ لان كل ذلك جائز اما الاول فلان معناه زيد مات هو وغيره
ان جعل اللام للجنس وزيد مات ان جعل اللام للعهد الخارجى وكذا الثانى
لان معناه عمرو يموت هو وغيره واما الثالث فلان معناه خالد
ليس فى الدار هو ولا غيره وكل ذلك شائع فى الاستعمالات كما ينبغى
ووقع الشمول فى التنزيل اكثر من ان يحصى الوجه الثانى وهو الذى اختاره
المحقق الرضى بقوة قريحته ان هذه الجملة عند المعوذ فلا حاجة له الى العائد
كانه قيل زيد رجل جيد فالخبر فى التحقيق اسم جامد مفرد وههنا وجه ثالث
عندى وهو ان زيد عطف بيان للرجل فلا حاجة الى التكلفات التى
اعتبروه من التقديم والتاخير واعتبار الربط وكيف لا وبعد رسم هذا
تفويت الاجمال والتفصيل الذى اجمع عليه القوم وفيما اخترناه تقرير له فان قيل
قد تقرر ان المخصوص قد يحذف وهو كثير فى التنزيل وقد يدخل عليه نواسخ المبتداء
مقدما ومؤخرا نحو نعم الرجل كنت وكنت نعم الرجل وقد يقدم وان كان
قليلا نحو زيد نعم الرجل فلو كان عطف بيان لما حذف لان حذفه غير معهود
ولان الغرض منه الايضاح والحذف مخل به ولما دخل عليه النواسخ ولما جاز تقديمه

تعلقه فانواع هذا الباب بخواص فيجوز ان يكون من خواصه حذف المخصوص
مع كونه عطف بيان وكيف لا وهذه الوجوه كلها كما للابهام كونه عطف
كذلك للايضاح كونه من باب الاجمال والتفصيل والابهام والتفسير
مع ان الكل مجمعون عليه فدل ذلك على انه مخصوص بالمبتدا لا يجري
في غيره فقوله مرفوع على المبتداء اشارة الى ان فيه وجها آخر
وهو انه خبر مبتداء محذوف كانه لما قيل نعم الرجل سئل عن تفسيره
فقيل هو زيد وقال بعض المدققين بل المقدر هنا الممدوح كانه قيل
الممدوح زيد وحذفه واجب لان نعم الرجل ساد مسده ودال
على معناه وهاهنا وجه ثالث ذكره ابن عصفور وغيره وهو ان زيد
مبتداء والمحذوف الخبر اي زيد ممدوح فان قيل فاللام في نعم الرجل
ما هو قلنا للنحويين فيه وجوه الاول انه للاستغراق وهو الذي
ذهب اليه الشيخ ابو علي الفارسي ومن تبعه الثاني وهو الذي ذهب
اليه الاندلسي وابن الحاجب ان اللام للعهد الذهني وهذا ايضا مروي
عن الزمخشري في بعض الحواشي المكتوبة على المفصل المنسوبة اليه
وهؤلاء كلهم مطبقون على العهد الذهني وعلى نفي اللام الجنسي قال
ابن الحاجب اللام لتعريف المعهود في الذهن وذلك مبهم ومن ثم
توهم كثير من النحويين انه للعموم وليس الامر على ذلك اذ لا يفسر
العموم بالواحد ولا باثنين ولا بجمع ولما فسر هنا بالواحد وثني وجمع
دل على انه ليس للعموم الثالث ان اللام للجنس وهذا هو الذي اختاره
صاحب المفتاح ومن تبعه وليس المراد الجنس حقيقة حتى يمتنع تفسيره
بمعين بل المراد الجنس ادعاء ومبالغة يعني ان زيدا هو جنس الرجل
لكونه جامعا لجميع كمالات هذا الجنس فكانه هو كما يقال انت الرجل كل
الرجل الرابع ان اللام للعهد الخارجي ولم يذهب اليه احد وكانه مبني على
ان الابهام والتفسير هو العمدة في هذا الباب وجعل للعهد الخارجي وجه تقويته
وهذه الوجوه المذكورة وان كان بعضها ضعيفا وبعضها قويا

الا انا

الا انا ذكرنا ما ارشاد الى اقوالهم وندا بهم ونحن لو اشتغلنا ترجيح الراجح
وتزييف المزيف لطال الكلام ولفات الايجاز والاختصار الذي هو
المرام الا انا ننبهك هاهنا على نكتتين دقيقتين الاولى ان قولنا زيد
نعم الرجل معناه بالفارسية زيد نيك مرديست وهذا مشعر بان اللام
للعهد الخارجي الثانية انهم وان اطبقوا على ان هذا الباب من
قبيل الابهام والتفسير الا ان كلامهم هذا مبني على الظاهر والتحقيق
خلاف ذلك كما ننبهك عليه فتنبه **ومنها** اي من الافعال **فعلا
التعجب وهما ما افعله وافعل به** يعني ان فعل التعجب في اصطلاح
النحاة هو ما يكون على احد الصيغتين مرادا به معنى التعجب والتعجب
عبارة عن انفعال يعرض للنفس عند الشعور بامر يخفى سببه ولهذا
مستحيل في حقه تعالى اذ لا يخفى عليه شيء في الارض ولا في السماء ومن
هاهنا تراهم يقولون اذا ظهر السبب بطل العجب فاذا نسب التعجب اليه
فهو مجاز عن الاستعظام نحو قوله تعالى بل عجبت ويسخرون فيمن قرأ بضم
التاء معناه الاستعظام اذ التعجب ملزوم له فهو من قبيل ذكر الملزوم
وارادة اللازم **مثل ما احسن زيدا** يعني الصيغة الاولى ما احسن زيدا
ثم اشار الى اعراب هذه الصيغة فقال **فما مبتداء موصولة** اي عند الاخفش
والتي بعدها صلتها وهي مع الصلة في محل الرفع بانه مبتداء **والخبر
محذوف اي الذي جعله حسنا شيء عظيم** والمذكور في كتب القوم
ان الخبر المحذوف موجود تقديره الذي حسن زيدا موجود والمصنف رحمه الله
عدل عنه وجعل الخبر المحذوف شيء عظيم اذ الاول قليل الفائدة
ولان اللائق بمقام التعجب انما هو هذا المعنى ففيه نوع نصرة للاخفش
او ما مبتداء استفهامية واحسن خبره اي اي شيء جعله حسنا
قائل هذا الوجه هو الفراء وابن درستويه وهذا الوجه قوي من جهة
المعنى لانه كانه جهل سبب حسنه فاستفهم عنه والعجب من المصنف رحمه الله
انه طرح مذهب سيبويه وذكر مذهب الاخفش والفراء الخ

مذهب الاخفش ضعيف من وجهين الاول ان فيه حذفا للخبر وجوبا
مع عدم ما يسد مسده الثاني انه ليس في هذا التقدير معنى الابهام اللايق
بمقام التعجب ومذهب سيبويه ان ما غير موصولة ولا موصوفة بل هو
نكرة بمعنى شيء وهو مبتدا وما بعده خبره اي شيء من الاشياء لا اعرفه
جعل زيدا حسنا قال المحقق الرضي ومذهب سيبويه وان كان حسنا
من وجه وهو اعتبار الابهام المناسب اللايق بمقام التعجب الا انه
ضعيف من وجه وهو ان استعمال ما نكرة غير موصوفة نادر نحو فنعما هي
على قول انتهى فان قيل بل هو ضعيف من وجه اخر حيث جعل المبتدا نكرة
محضة قلنا من المواقع التي يجوز كون المبتدا نكرة ما التعجبية بل مذهب
سيبويه على انه يجوز ان يكون من قبيل قولهم شر اهر ذا ناب اي المبتدا
فاعل في المعنى واليه اشار جار الله في المفصل حيث قال ومعنى ما اكرم
زيدا جعله كريما كقولك امر اقعده عن الخروج ومهم اشخصه عن مكانه
تريد ان قعوده وشخوصه لم يكونا الا لامر وقال ابن الحاجب ابتداء النكرة
عند سيبويه كان اصله شيء حسن زيدا كما تقول امر اقعده عن الخروج
بمعنى ما اقعده الا امر هذا الكلام ثم قال ومذهب الاخفش اوجه من حيث
ان استعمال ما الموصولة ثابت واستعمال ما بمعنى شيء مبتدا لم يثبت
وافعل به نحو احسن بزيد اي احسن زيد على ان الامر بمعنى الماضي
والباء زائدة في الفاعل كما في قوله تعالى وكفى بالله شهيدا اي احسن
زيد بمعنى صار ذا حسن يعنى هو من افعل بمعنى صار ذا فعل كالحم
بمعنى صار ذا لحم واغد البعير اي صار ذا غدة وهذا الوجه هو الذي
ذهب اليه سيبويه واتباعه واعترض عليه بان مجي الامر بمعنى الماضي
غير معهود بل المعهود عكسه وبان افعل بمعنى صار ذا كذا قليل ولهذا
قال جار الله وفي هذا ضرب من التعسف فان قيل لو كان به فاعلا لما جاز
حذفه وقد ورد حذفه قال الله اسمع بهم وابصر يوم ياتوننا فان قوله
ابصر فاعله محذوف اي ابصر بهم قلنا ان هذا الفاعل لملازمة الجر ولكونه

ما بقي

قيل في صورة ما فاعله مستتر والجار والمجرور بعده في صورة الفضلات اشبه
الفضلات فجاز حذفه بهذا الاعتبار او الامر اي افعل بمعناه والباء
في به للتعدية او زائدة والمعنى حينئذ اجعله حسنا اي صفه بالحسن
هذا التوجيه اخر في افعل به وظاهر كلام المفصل يشعر بان جار الله متفرد
باخراجه واستنباطه ولكن الشيخ ابن الحاجب نسبه الى الاخفش ونسبه
المحقق الرضي الى الفراء وابن خروف وبالجملة فمحصله ان افعل به
نحو احسن بزيد امر لكل احد بان يجعل زيدا حسنا ومعنى الجعل نعته بالحسن
ووصفه بذلك اذ الجعل الحقيقي ليس في وسعه ولا هو مقدوره فكانه قيل
صفه بالحسن فان فيه ما يمكن لكل احد من دقائق الحسن والجمال وقد
انشد واليه من قال وقد وجدت مكان القول ذا سعة فان
وجدت لسانا قائلا فقل وقال اخر دران روزي كه خوبان
افرينند ترا بر جمله سلطان افرينند وقال اخر افاق را كرديده ام
مهر بتان ورزيده ام بسيار خوبان ديده ام اما تو چيزي ديگري قوله
اسمع بهم وابصر يوم ياتوننا على الوجه الاول معناه صار هؤلاء ذوي سمع
وبصر يوم القيمة اما في الدنيا فهم صم عمي وعلى الوجه الثاني معناه صفهم
ايها المخاطب بالسمع والبصر ذلك اليوم فاما في الدنيا فلا يعتبر ان لم يكن ولا يبصر
لانهم صم بكم فليتامل القسم الثالث من الاقسام الثلثة التي رتب
الكتاب عليها في بيان الحروف فمن الحروف العاملة حروف الجر
قدم العاملة اذ هي اقوى فتقديمها احق واولى ثم قدم من بين العاملة
حروف الجر اذ هي اكثر استعمالا واشد من غيرها في التراكيب احتياجا
وسميت هذه الحروف بحروف الجر لوجوه الاول انها تجر معاني الافعال
الى الاسماء فسميت بذلك ولهذا المعنى تسمى حروف الاضافة ايضا لانها
تضيف الافعال الى الاسماء اي توصل معانيها اليها الثاني انها تجعل
الاسم المدخول به مجرورا وتعمل فيه عمل الجر كما سميت بعض الحروف حروف
الجزم وبعضها حروف النصب نظرا الى عملها واثرها وهي من

قدمه على سائر الحروف لانه لما كان فيه معنى الابتداء ناسب ان يبتدأ به
واليه الاشارة بقوله **لابتداء الغاية** اى فى المكان لا فى الزمان
عند البصرية سواء كان مجرورها مكانا نحو سرت من البصرة الى الكوفة او لا
نحو هذا الكتاب من زيد الى عمرو واجاز الكوفيون استعمالها فى الزمان
استدلالا بقوله تعالى من اول يوم وبقوله نودى للصلوة من يوم الجمعة
فان قيل غاية الشئ نهايته فقوله لابتداء الغاية اذن معناه ابتداء
النهاية ولا معنى له قلنا الاضافة ههنا لامية ومعناها اذن التلبس
يعنى ان من معناه الابتداء وهذا الابتداء له انتهاء اى من لابتداء
الشئ الذى له نهاية وعلى هذا السؤال قوله لانتهاء الغاية كما يجئ
فى الى اى لانتهاء الشئ الذى له نهاية واجاب المحقق الرضى بجواب آخر
وهو ان المراد بالغاية جميع المسافة **او البيان** فاجتنبوا الرجس
من الاوثان **او التبعيضية** كقوله تعالى وانفقوا مما رزقناكم ولكل
من هذه الثلثة علامة يعرف بها فعلامة الابتداء انه ان اعتبر
فى مقابلتها الى وما يفيد فائدتها حسن ذلك وعلامة البيانية انه
ان وضع موضعها الذى صح المعنى وعلامة التبعيضية انه ان وضع
موضعها لفظ البعض صح المعنى وعلامة الزائدة انها ان سقطت
لما فاتت صحة المعنى نحو ما جائنى من احد وانما لم يتعرض لها المصنف اذ هو
بصدد بيان حروف جر لا بد لها من عامل **والى وحتى لانتهاء الغاية**
فى المكان وفى الزمان بلا خلاف **و** يكون بمعنى **مع** قال الله تعالى ولا تأكلوا
اموالهم الى اموالكم **وفى للظرفية والباء للالصاق والاستعانة**
نحو ختمت بتوفيق الله عز وجل **والمصاحبة** نحو دخلت عليه بثياب السفر
والقسم نحو بالله العظيم كذا **واللام** يكون **للاختصاص** نحو الجل للفرس
ورب وفيه لغات اشهرها ضم الراء وفتح الباء المشددة وفى رب
خلاف فمذهب البصريين انه حرف ومذهب الكوفيين والاخفش
انه اسم وقال بعض النحاة رب وان كان حرف جر الا انه لا عامل لها

اذ هي

اذ هى شبيهة بالنفى والنفى لا يعمل فيه عامل **وواوها** اى واو رب
وهى التى يبتدأ بها فى اول الكلام بمعنى رب كقوله وبلدة ليس بها انيس
للتقليل اى رب وواوها كلاهما للتقليل بمعنى رب رجل لقيته قليل
من هذا الجنس وكذا قوله وبلدة اى قليل من البلدان فقوله للتقليل
معناه ان اصل رب للتقليل وضعها الا انهم يستعملونها فى التكثير استعمالا
كثيرا حتى صارت فى التكثير كالحقيقة وفى التقليل كالمجاز المفتقر الى القرينة
والباء والواو للقسم نحو بالله ووالله **وعن للمجاوزة** نحو رميت
السهم عن القوس **وعلى للاستعلاء** نحو زيد على السطح **والكاف للتشبيه**
نحو زيد كالاسد **ومذ ومنذ للزمان** اى مذ ومنذ لابتداء الغاية
فى الزمان نحو ما رأيته منذ يوم الجمعة فمنذ ذلك اليوم والثانى جميع المدة
نحو ما رأيته مذ يومان اى مدة انتفاء الرؤية اليومان جميعا هذه عبارة
المفصل واذا كان مذ ومنذ حرفا فمعناه من نحو ما رأيته مذ سنة كذا
اى ما رأيته من سنة كذا انص عليه ابن الحاجب وقد استوفينا الكلام فيهما
فى بابه فلا نثنى **وخلا وحاشا وعدا للاستثناء** وقد مر مباحثها
فى بحث الاستثناء **ومنها** اى من الحروف العاملة **الحروف المشبهة بالفعل**
اى هى شبيهة به من حيث انها على ثلثة احرف فصاعدا او اخرها مفتوح
وهى ان بكسر الهمزة قدمها على غيرها لان لها صدر الكلام كما يجئ
وان بفتح الهمزة **وكأن ولكن وليت ولعل** فالاول للتمنى والثانى
للترجى والفرق بينهما ان الترجى مختص بالممكن والتمنى اعم فقولك
ليت الشباب يعود من قبيل المحال عادة وقد قالوا التمنى محبة حصول
الشئ سواء ينتظر وقوعه ورغب حصوله اولا والترجى ارتقاب
شئ لا وثوق بحصوله فلا يقال لعل الشمس تغرب فان قيل فما تقول
فى لعل الواقع فى كلام الله عز وجل فان الترجى عليه محال قلنا قد اضطرب
اقوالهم فى ذلك فقال ابو على الفارسى وقطرب معناه التعليل
فقوله تعالى افعلوا الخير لعلكم ترحمون معناه لترحموا وقال بعضهم

هي لتحقيق مضمون الجملة التي بعدها وقال سيبويه الترجي ارتقاب شيء الاصل
في الالفاظ ان لا يجعل خارجة عن معانيها الاصلية بالكلية فلعل في كلام الله تعالى
تنبيه للمخاطبين على انهم ينبغي ان يتحقق منهم الترجي اي الطمع او الاشفاق
ونظير ذلك كلمة او فانها للشك الا ان كلامه تعالى اذا اشتمل عليه فمعناه
الابهام فان وان كلاهما للتحقيق والمكسورة صدر الكلام والمفتوحة
بالعكس اذ هي حرف مصدري يجعل ما بعدها في تاويل مصدر كما اشار اليه
بقوله وهي اي المفتوحة مع الاسم والخبر في حكم المفرد فان معنى بلغني ان زيدا
قائم بلغني قيام زيد فان قلت جميع هذه الحروف لها صدر الكلام الا ان
فلاي سبب خص المكسورة بذلك قلت لانه في مقام الفرق بينهما لانه لما ذكر
في باب الاشتراك عقبه بما هو الامتياز واذا عطف اسم على اسم ان المكسورة
بعد مضي الخبر جاز الرفع في المعطوف نحو ان زيدا قائم وعمرو فمن قرا
بكسر ان والتقييد بمضي الخبر تنبيه على عدم الجواز قبل المضي اذ الشيء الواحد
لا يكون معمولا لعاملين مختلفين وكان للتشبيه نحو كان زيدا اسد ولكن
للاستدراك ومعنى الاستدراك رفع توهم ناشئ من الكلام السابق رفعا شبيها
بالاستثناء يتوسط بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا نحو ما جاءني زيد لكن
عمرا جاءني ويلحقها اي هذه الحروف ما الكافة فيبطل العمل اي عمل هذه
الحروف قال الله تعالى انما الله اله واحد وكذا يبطل العمل اذا خففت
اي لكن قال الله تعالى ولكن الشياطين بتخفيف لكن ورفع الشياطين الا ان
المفتوحة فانها تعمل في ضمير شان مقدر في المفصل ويخففان فيبطل عملها
ومن العرب من يعملها والمكسورة الكثر اعمالها وليت للتمني ولعل للترجي
وقد مر تحقيقها ومنها اي من الحروف العاملة ما ولا وقد سبق احكامهما
مستوفى فلا تنس ومن غير العاملة حروف العطف وهي عشرة
وقد يعد منها اي فصارت احدى عشر الواو للجمع المطلق بلا ترجيح فيه
المعية والترتيب اصلا والفاء للتعقيب وثم للتراخي وحتى للتدريج
واو واما لاحد الامرين ولم يعد الشيخ ابو علي الفارسي اما من حروف

العطف

العطف لدخول العاطف عليها ووقوعها قبل المعطوف عليه وتبعه الشيخ
عبد القاهر والمحقق الرضي كما ذكر وحكي ان العاطف في جاءني اما زيد واما
عمرو هي الواو واما مفيدة لاحد الشيئين فقط وليست بعاطفة
ولا لنفي ما وجب للاول نحو جاءني زيد لا عمرو وبل للاضراب عن
الكلام السابق ومعنى الاضراب جعل الاول في حكم المسكوت عنه فقط وبل
في كلام الله عز وعلا يجيء للانتقال كما ان او فيه بمعنى بل ولكن للاستدراك
كما قد ذكرناه ومنها اي من الحروف غير العاملة حروف التنبيه
وهي الا واما وها فالاول كقوله تعالى الا انهم هم السفهاء والثاني
كقول من قال اما والذي ابكى واضحك وهي المفصل واكثر مواردها
اسم الاشارة والضمير نحو هذا وهذه وها انا ونحو ذلك وايا يعني
من غير العاملة حروف النداء وهي ايا وهيا ويا للنداء ومنها
حرفا التفسير وهما اي وان كلاهما للتفسير وهلا اي من غير العاملة
حروف التحضيض وهي هلا والا ولولا ولوما للتحضيض اي
للترغيب والتحريك وكلا للردع اي للكف والمنع ونعم اي من غير
العاملة حروف الايجاب وهي نعم لتقرير ما سبق وبلى لايجاب النفي
واي بكسر الهمزة للاثبات بعد الاستفهام واجل وجير لتصديق
الخبر نفيا او اثباتا والهمزة وهل للاستفهام اي من غير العاملة الحرفان
الموضوعان للاستفهام ولو للشرط في الماضي اي من غير العاملة
حروف الشرط وهي ثلثة ان ولو واما فلو للشرط في الماضي وان
للاستقبال وان دخل الماضي واما للتفصيل ويلزمها الفاء ولا يجوز
حذفها في سعة الكلام فقوله للتفصيل اي غالبا والا فقد يجيء بدونه
بان يستغنيها المتكلم اختصارا في كلام مستانف من غير ان يتقدمها
كلام ومن هذا القبيل الامات الواقعة في صدور الكتب واوائلها
والتنوين للتمكن والتنكير والعوض وقد سبق شرحها والنونان
الخفيفة والثقيلة الكائنتان في الفعل للتاكيد يعني انهما مختصان

VIII

بالفصل لا مطلقا بل بالفصل المستقبل اذ قد تقرر انها لا تدخل في
الحال والمباحث المتعلقة بها كثيرة الا انها لا تليق بهذا المختصر
لان الملتزم فيه الاختصار فلا يناسبه الاستيفاء في الاسرار والله اعلم
بحقيقة الاحوال فالحمد لله على نواله والصلاة والسلام على رسوله
محمد وصحبه واله وعلى كل من تبعهم باحسان وورثه من حاله ومقاله
فلقد وفق الله عز وجل عبده الضعيف شيخ علي بن مجد الدين
ان ... دودي البسطامي غفر الله ذنوبه وستر عيوبه لاتمام هذا
التاليف في ليلة الاحد من اواخر شهر الله المبارك ربيع الاول
الواقع في تاريخ سنة ثلث وعشرين وثمانمائة وقد كان افتتاحه
في غرة شهر الله المبارك محرم الحرام بالتاريخ المذكور وهو يومئذ ابن عشرين سنة
وقد كان الاختتام والافتتاح بدار السلطنة هراة حفظها الله
من جميع الافات والعاهات بالمدرسة الشريفة المباركة المشتهرة
بالمدرسة الغياثية الواقعة في بطن هراة فلله الحمد اولا واخرا
وظاهرا وباطنا

وقف الوزير الشهيد علي باشا رحمه الله تعالى بشرط ان لا يخرج من خزانته

Süleymaniye U. Kütüphanesi
Kısmı: Şehid Ali Paşa
Yeni Kayıt No.
Eski Kayıt No. 2477